الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان –

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم التاريـخ

المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه - ل.م.د - في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

نبيل لزعــر

إشراف الأستاذ الدكتور:

بودواية مبخوت

لجنة المنـاقشة:

اللقب و الاسـم	الرتبـة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصـفة
أ.د.معمر العايب	أستاذ التعليم العالي	جـامعة تلمسـان	رئيسـا
أ.د.بودواية مبخوت	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي النعامة	مشرفا و مقررا
د.ة.تابتي حيـاة	أستاذة محاضرة"أ"	جـامعة تلمسـان	عضـوا
أ.د.ودان بوغفالة	أستاذ التعليم العالي	جـامعة معسكر	عضـوا
أ.د.مصطفى حجازي	أستاذ التعليم العالي	جـامعة تلمسـان	عضـوا
د.موساوي مجدوب	أستاذ محاضر"أ"	جـامعة سعيدة	عضـوا

السنة الجامعية : 2020/2019 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان –

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم التاريـخ

المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه - ل.م.د - في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

نبيل لزعـــر

إشراف الأستاذ الدكتور:

بودواية مبخوت

لجنة المنـاقشة:

اللقب و الاسـم	الرتبـة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصـفة
أ.د.معـمر العـايب	أستاذ التعليم العـالي	جـامعة تلمسـان	رئيسـا
أ.د.بـودواية مبـخوت	أستاذ التعليم العـالي	المركز الجـامعي النعـامة	مشـرفا و مقررا
د.ة.تـابتي حيـاة	أستاذة محاضرة"أ"	جـامعة تلمسـان	عـضـوا
أ.د.ودان بـوغفـالة	أستاذ التعليم العـالي	جـامعة معـسكر	عـضـوا
أ.د.مصطفى حجـازي	أستاذ التعليم العـالي	جـامعة تلمسـان	عـضـوا
د.مـوسـاوي مـجـدوب	أستاذ محاضر"أ"	جـامعة سـعيدة	عـضـوا

السنة الجامعية : 2020/2019 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

- الحمد والشكر لله الذي أمدني القوة لإتمام هذه الأطروحة، وألهمني الصبر على تجاوز الظروف والصعاب التي اعترضني في انجازها.
- إلى الأستاذ الدكتور مبخوث بودواية على تفضله الإشراف على هذه الأطروحة، ولما أبداه من رحابة صدر وحسن توجيه وإرشاد.
- إلى أساتذتي في كافة مراحل تعليمي اعترافا بفضلهم.
- إلى الزملاء بمتوسطتي ابن رشد وحيولي يخلف الذين ساعدوني في دراستي منذ مرحلة الماستر.
- إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل، ومساهمتهم في تقويمه وتقييمه.
- وإلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أومن بعيد.

الإهداء

إلى روح والدي بن عمر الذي وافاه

الأجل قبل أن يشهد معي خروج هذه

الدراسة إلى حيز الوجود

أسأل الله العلي القدير أن يتغمده بواسع

رحمته وأن يسكنه فسيح جناته

قائمة المختصرات:

أ.و.ت	الأرشيف الوطني التونسي
تح	تحقيق
تر	ترجمة
ج	الجزء
د ت	دون تاريخ
رص.فت.إس	رصيد الفترة الاستعمارية
سل	السلسلة
ص	الصفحة
ص ص	من الصفحة إلى للصفحة
صن	الصندوق
ط	الطبعة
ع	العدد
م	المجلد
مل	ملف
مل فر	ملف فرع
وث	الوثيقة

Liste des Abréviations

A.N.T	Archives nationale tunisien
A.W.O	Archives de la wilaya d'Oran
B	Boîte
Doc	Document
Dos	Dossier
F.Av. 1881	Fonds avant l'année1881
F.P.C	Fonds de la période coloniale
N°	Numéro
P	Page
S	Série
S-dos	Sous-dossier
Vol	Volume

مقدمة

يعد البحث في تاريخ الأقطار المغاربية من القضايا الهامة نظرا لما يقدمه من أهمية في تفسير وتحليل واقع المغرب العربي المعاصر ولكونه يكشف العديد من الجوانب التي تشكل خلفيات تاريخية لمسائل متعددة، والقضية الليبية واحدة من تلك القضايا التي شغلت حيزا كبيرا من سياسات الدول الاستعمارية الكبرى من أجل السيطرة عليها، ففي بداية القرن العشرين اشتد الصراع حول مناطق البحر المتوسط ووراثة الدولة العثمانية خاصة بعد استيلاء فرنسا على الجزائر عام 1830م، ثم تونس عام 1881م، واستيلاء انجلترا على مصر عام 1882م، الأمر الذي أثار الشعور الاستعماري الإيطالي الناشئ ودفعه إلى الإسراع باستغلال الفرصة المناسبة لتأكيد الذات القومية، وباعتبار إيطاليا آخر دولة أوروبية دخلت مجال التوسع الاستعماري تتطلع لغزو ليبيا، بحيث كانت هذه الأخيرة الجزء الوحيد في شمال إفريقيا الذي بقي مستقلا لم يتعرض للاستعمار الأوروبي، فلقد وجدت إيطاليا في ليبيا التي اعتبرتها شاطئها الرابع المكان المناسب لتكون مستعمرتها.

لم يدم الاستعمار الإيطالي لليبيا حتى استقلالها سنة 1951، فبعد انسحاب القوات الإيطالية من ليبيا سنة 1943م قامت بها الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية، وكما واجه الشعب الليبي الغزو الإيطالي وسياسة الفاشيست وقف أيضا رافضا الإدارة الأجنبية وتقسيم البلاد الليبية ومُصِرًّا على وحدتها واستقلالها ، كما لم تكن إيطاليا الدولة الوحيدة الراغبة في احتلال ليبيا، وحتى بعد توقيع معاهدة الصلح مع الحلفاء وتنازلها عن كل حقوقها في ليبيا بقيت طامعة في العودة إليها وكل قوة دولية تريد لنفسها الوصاية عليها ما جعل القضية الليبية تعرف تداخل عديد القوى الاستعمارية، يقابله دوما رد فعل وطني من الشعب الليبي، ومن هنا يأتي موضوع دراستنا الموسوم ب :

" المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911–1969 ".

- **أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الموضوع في إدراك التنافس الدولي على ليبيا والعلاقات بين الدول الاستعمارية القائمة على المصالح، ويُظهر صمود الليبيين وتحديهم لكل القوى الاستعمارية بليبيا حتى نيلهم استقلالهم، ورفضهم المساس به وبسيادة بلادهم، وما عانوه من بطش وقسوة خلال فترة جهادهم،

ومن خلال الأحداث التي شاركها الليبيون مع القوى الدولية في الحربين العالميتين تتضح مظاهر التأثر بصراع القوى الدولية والتأثير في مجرى الأحداث الدولية، وعدم وفاء الدول الاستعمارية بوعودها مهما قدمت لها من تضحيات ، لذا يعد هذا الموضوع من بين المواضيع الجديرة بالبحث.

- **دوافع اختيار الموضوع:**

هناك مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية التي دفعتني للبحث في هذا الموضوع تتمثل في :

– اهتمامي بالبحث في تاريخ الأقطار المغاربية التي توحدت في عهد الدولة الموحدية على يد عبد المؤمن بن علي المولود بتاجرة التابعة إقليميا لبلدية هنين المدينة التي ولدت ونشأت بها فألهمتي بوحدة المغرب العربي وجعلتني منشغلا بقضاياه.

– الأبحاث التي أنجزتها في مرحلة الماستر المتعلقة بمحطات من تاريخ ليبيا المعاصر أدركت من خلالها أنه كلما جاءت قوة استعمارية للأراضي الليبية يسعى الشعب الليبي للتحرر منها، تحفزت للتعمق في الموضوع والإلمام بالجوانب المتعلقة به.

– الأحداث الأليمة التي تعيشها ليبيا جعلتني أبحث في تاريخ ليبيا المعاصر أحاول أن أجد تفسيرا لواقعها من منطلقات تاريخية، فالشعب الليبي كابد محن وأزمات شديدة عرف كيف يجتازها بتمسكه بوحدته وسيادة بلده، فالتاريخ يثبت أنه رغم محاولات التجزئة والمواقف الدولية الحريصة على مصالحها إلا أن الشعب الليبي أبان عن مواقفه الثابتة فيما يتعلق بوحدة ليبيا وشعبها.

– الرغبة في التعرف على إستراتيجية إيطاليا للانفراد بليبيا وإرغام الدولة العثمانية على التنازل عنها، والسياسة الإفنائية التي تعرض لها الشعب الليبي على يد الفاشيست، وتغيير الاستعمار الإيطالي بالإدارتين العسكريتين البريطانية والفرنسية، وإخفاق الدول الكبرى في إيجاد حل للقضية الليبية، إلى جانب معالجة هيئة الأمم المتحدة للقضية الليبية، ومضامين المعاهدات والاتفاقيات العسكرية الليبية مع الدول الغربية.

– محاولة إظهار جهود الليبيين في مواجهة الغزو الإيطالي، وقتالهم إلى جانب الحلفاء من أجل تحرير بلادهم من الاحتلال الإيطالي، ورفضهم تجزئة بلادهم وتمسكهم بوحدتهما وسيادتها الكاملة.

- **إشكالية البحث:**

تتمحور إشكالية البحث حول سؤال رئيسي تمثل في :

ما أهم التطورات التي عرفتها القضية الليبية بين تدخلات الدول الكبرى وردود الفعل الليبية من الاحتلال الإيطالي إلى الفاتح سبتمبر 1969 ؟

وتنبثق عن الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات:

– ما هي الأوضاع التي سادت ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي ؟

– كيف استطاعت إيطاليا أن تنفرد بليبيا التي كانت محل أطماع الدول الأوروبية الكبرى ؟

– ماذا دفع إيطاليا إلى منافسة الدول الأوروبية باحتلالها ليبيا ؟ وهل استطاع الليبيون التصدي للغزو ؟

– ما الذي جعل الدولة العثمانية توقع معاهدة الصلح؟ وهل توقفت المقاومة الليبية ؟

– ما أثر حملة أحمد الشريف خلال الحرب العالمية الأولى على المقاومة الليبية ؟

– كيف واجه الليبيون سياسة إيطاليا الفاشية ؟

– ما هو المجهود الذي قدمته ليبيا أثناء الحرب العالمية الثانية ؟ وما انعكاس ذلك على القضية الليبية ؟

– إلى ماذا كان يصبو النشاط السياسي في ليبيا عقب الحرب العالمية الثانية ؟

– لماذا لم تتوصل الدول الكبرى إلى حل للقضية الليبية في المحافل الدولية (1945/ 1948م) ؟ وفيما تمثل دعم مصر والجامعة العربية للوقوف في وجه أطماعها الاستعمارية ؟

– كيف عالجت الأمم المتحدة القضية الليبية ؟ وما هي الخطوات التي اتبعتها لتنفيذ قرار الاستقلال ؟

– لماذا عقدت المملكة الليبية معاهدات مع الدول الغربية ؟ وما هو موقف الشعب الليبي من ذلك ؟

- **مناهج البحث:**

للإجابة عن الإشكالية المطروحة وللتوصل إلى الحقائق التاريخية تطلب مني الأمر تقديم المعطيات التاريخية وتحليل الوقائع ومناقشتها، وعليه اعتمدت أساسا المنهج التاريخي التحليلي في استعراض وتقصي التطورات والأحداث التاريخية للمسألة الليبية من الاحتلال الايطالي حتى الفاتح سبتمبر 1969 والذي يهدف إلى تتبع الأحداث وتسلسلها زمنيا،كون هذه الدراسة تقف عند مجموعة من المحطات البارزة في تاريخ ليبيا المعاصر، وسلكت المنهج التحليلي النقدي في دراسة النصوص والمعاهدات كمعاهدة أوشي لوزان والمعاهدات الموقعة مع الدول الغربية ومناقشتها واستخلاص مضامينها، واستخدمت كذلك المنهج المقارن في المقاربة بين المواقف الدولية من القضية الليبية.

- **عرض فصول البحث:**

لتحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى حل للإشكالية العامة والإجابة على مختلف التساؤلات الفرعية فقد قسمت البحث إلى مقدمة ومدخل وستة فصول وخاتمة وقائمة ملاحق ذات صلة وطيدة بموضوع البحث:

ففي المدخل تناولت الأوضاع العامة في ليبيا قبل الاحتلال الايطالي بتحديد موقع ليبيا وأهميته وذكر التسميات الجغرافية القديمة والحديثة لليبيا، إلى جانب استعراض الأوضاع السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية التي ميزت ولاية طرابلس الغرب قبل الاحتلال الإيطالي.

أما الفصل الأول والذي عنونته بإستراتيجية إيطاليا لغزو ليبيا تطرقت فيه إلى الأطماع الاستعمارية الأوروبية في ليبيا والمساعي الإيطالية مع الدول الأوروبية الكبرى والتغلغل الإيطالي في ليبيا عن طريق الاهتمام بالجالية الإيطالية وفتح فرع لمصرف روما وإرسال البعثات الاستكشافية، ثم تحدثت عن الغزو الإيطالي لليبيا أوضحت أسباب ودوافع الاحتلال والدعاية الإعلامية الايطالية التي رافقته،

كما تناولت الحملة العسكرية على ليبيا من خلال الإعداد لها وإنذار إيطاليا لليبيا فرد ليبيا على الإنذار إلى الإنزال العسكري وسقوط المدن الساحلية.

بينما الفصل الثاني عالجت فيه ردود الفعل الأولية على الغزو الإيطالي من خلال المقاومة الليبية العثمانية ضد الغزو ثم استعرضت المواقف الدولية من الغزو سواء الموقف العثماني أو المواقف الأوروبية مُتَقصيا صدى العدوان في العالمين العربي والإسلامي، بعدها تطرقت إلى نقل إيطاليا العمليات الحربية إلى البلقان والبحر الأحمر واليمن والمبادرات الدولية للتسوية فالمفاوضات الثنائية ومعاهدة الصلح ثم إعلان المقاومة الوطنية الليبية في كل من طرابلس وبرقة.

تناولت في الفصل الثالث أثر الحرب العالمية الأولى على المقاومة الليبية بَيَّنت فيه اتصالات العثمانيين والانجليز بأحمد الشريف وإقحامه في الحرب وما نجم عن حملتة على المقاومة الليبية، ثم عرضت المفاوضات بين محمد إدريس وبريطانيا وإيطاليا بعد رحلة محمد إدريس للحج واجتماع الزويتينة واتفاقية عكرمة إلى القانون الأساسي واتفاق الرجمة، كما أشرت إلى قيام الجمهورية الطرابلسية بمواقفها الدولية والموقف الإيطالي منها فصلح بنيادم وصدور القانون الأساسي إلى انعقاد مؤتمري غريان وسرت.

تحدثت في الفصل الرابع عن سياسة إيطالية الفاشستية ورد الليبيين العسكري والسياسي، حيت تتبّعت فيه إعادة الاحتلال الإيطالي لليبيا وعرضت السياسة الإيطالية الفاشية في ليبيا، كما تطرقت إلى مقاومة عمر المختار من نشأته وتكليفه بالمهام السنوسية إلى قيادته المقاومة فأسره وإعدامه، ثم أشرت إلى نشاط جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي في دمشق وتونس.

وجاء الفصل الخامس بعنوان: ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية والمواقف الوطنية والدولية من وحدتها تناولت فيه إشراك ليبيا في الحرب بتجنيد الليبيين وأظهرت المجهود الليبي في الحرب، وأتبعت ذلك بسيطرة الإدارة العسكرية البريطانية على برقة وطرابلس والإدارة العسكرية الفرنسة على فزان، ثم عرّجت على النشاط السياسي للأحزاب والهيئات الوطنية سواء في الخارج أو في الداخل في برقة

وطرابلس وفزان، كما تتبعت القضية الليبية في المحافل الدولية من مجلسي لندن وباريس إلى توقيع معاهدة الصلح وقدوم لجنة التحقيق الرباعية مبرزين دعم مصر والجامعة العربية للقضية الليبية.

وتضمن الفصل السادس قيام الدولة الليبية وسقوط الملكية استهلته بعرض القضية الليبية على الأمم المتحدة ثم تتبعت تنفيذ قرار الأمم المتحدة بتشكيل المجلس الاستشاري واللجنة التحضيرية فالجمعية الوطنية حتى وضع الدستور وإعلان الاستقلال، وقدمت الأوضاع التي كانت عليها ليبيا غداة استقلالها وعقدها معاهدات مع كل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا، وأنهيت الفصل بقيام منظمة الضباط الوحدويين الأحرار في الجيش الليبي وإسقاط الملكية في الفاتح سبتمبر 1969.

أما الخاتمة فهي عبارة عن النتائج المتوصل إليها من خلال دراستي لموضوع الأطروحة، وأرفقت الدراسة بجملة من الملاحق ذات الصلة الوطيدة بموضوع الأطروحة.

- **مصادر البحث ومراجعه:**

لإنجاز هذه الدراسة اعتمدت على جملة من المصادر والمراجع المتنوعة أهمها:

1- المصادر:

- الوثائق الأرشيفية:

- **الأرشيف الوطني التونسي:**

وجدت فيه عددا معتبرا من الوثائق التاريخية باللغتين اختلفت بين: شكاوي الطرابلسية إلى الدولة العثمانية، مناشير إيطالية موجهة لليبيين، طلبات الطرابلسية اللجوء إلى تونس، إعلانات صادرة من الوزارة الكبرى التونسية، مقالات من صحف صادرة بتونس، تقارير ومذكرات الأمن العمومي التونسي، مراسلات الإقامة العامة للجمهورية الفرنسية بتونس، تقارير القنصل الفرنسي في طرابلس، تقارير نائب القنصل الفرنسي ببنغازي، مراسلات المراقبين المدنيين للمدن التونسية الجنوبية إلى الحكومة التونسية، مراسلات الوزير المفوض بالقنصلية العامة لفرنسا بالقاهرة ، تقارير قادة عسكريين فرنسيين بالجنوب الشرقي الجزائري، قدمت لي معلومات جد هامة متعلقة ب: ثورة غومة المحمودي،

الدعاية الطرابلسية ضد الاستعمار الإيطالي من خلال الصحافة 1911 - 1912، الدعاية لتدعيم التواجد الإيطالي بطرابلس الغرب 1911 - 1914، الإجراءات الإيطالية المتخذة ضد المقاومة الطرابلسية 1912 - 1935، نشاط سليمان الباروني في تونس 1913، نشاط جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي في تونس، تحركات الجيش الإيطالي بطرابلس الغرب 1843/1940.

- **أرشيف ولاية وهران :**

عثرت فيه على تقارير سرية لمصلحة المعلومات من دمشق ولبنان، أظهرت موقف الجامعة العربية من القضية الليبية من خلال تصريحات أمينها العام عبد الرحمن عزام، إضافة إلى مراسلات إلى حاكم عمالة وهران تبين لجوء ليبيين إلى الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية.

- الوثائق المطبوعة:

حصلت على عديد قليل منها، مثل وثيقة المسألة الليبية لجامعة الدول العربية وظفتها في مساعي الأمانة العامة للجامعة في دعم القضية الليبية، ووثيقة رسمية تعود لسنة 1948 أعطتني صورة عامة عن أوضاع ليبيا ورغبات الشعب الليبي أمام لجنة التحقيق، كما وضح لي تقرير مفصل عن جهود ومهمة وفد الهيئة التأسيسية الليبية لدى رؤساء وفود الدول العربية جانفي - فيفري سنة 1951 وجهة نظر الجمعية التأسيسية، أما محاضرات الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية ولجنة الدستور المنبثقة عنها سنة 1370-1371هـ / 1950-1951م فقد قدمت منها القرارات التي اتخذتها الجلسات الأولى للجمعية.

- الكتب:

اعتمدت على مصادر مهمة في تاريخ ليبيا المعاصر منها مذكرات الملك إدريس السنوسي بعنوان ' الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره' أفادتني فيما تعلق بالمفاوضات مع الإنجليز والإيطاليين وقرار مشاركة الليبيين في الحرب العالمية الثانية حيث نجده يبرر المواقف والقرارات التي اتخذتها ويبين الأسباب التي دفعته لذلك، أما كتاب ' جهاد الأبطال في طرابلس الغرب ' للطاهر أحمد الزاوي وظفته في

إظهار مواجهة الليبيين للغزو الإيطالي وظروف قيام الجمهورية الطرابلسية، فيما وجدت في كتاب ' السنوسية دين ودولة ' لمحمد فؤاد شكري معلومات مستفيضة خصوصا ما تعلق بالمقاومة في برقة بعد توقيع معاهدة أوشي لوزان وإعادة احتلال ليبيا واعتبرته مصدر تاريخي نظرا للمقابلات الكثيرة لمؤلفه مع من عايشوا الأحداث المسجلة بالكتاب، في حين أن هيئة تحرير ليبيا وبشير السعداوي رسما لي صور البطش والقسوة للإيطاليين في الكتابين، ' الفظائع السود الحمر من صفحات الاستعمار الإيطالي في ليبيا أو التمدين بالحديد والنار ' و ' فظائع الاستعمار الإيطالي الفاشستي في طرابلس- برقة '، كما استخدمت كتاب محمد الطيب الأشهب ' عمر المختار ' في تبيان صمود وتحدي عمر المختار للإيطاليين، وحدثنا أحمد زارم عن تلبية نداء بشير السعداوي وتأسيس فرع جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي بتونس في مذكراته ' حتى لا يضيع التاريخ '، ومن خلال مذكرات عبد الرحمن عزام ' صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن ' قدمت إعلان قيام الجمهورية الطرابلسية و عرضت جهوده كأمين عام في دعم القضية الليبية ، فيما استقيت ملابسات معاهدة التحالف مع بريطانيا من مذكرات محمد عثمان الصيد ' محطات من تاريخ ليبيا' والاتفاقية الليبية الفرنسية من مذكرات مصطفى من حليم ' صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ' وكلاهما شغل منصب رئيس وزراء في العهد الملكي.

- الجرائد:

رغم أن الجزائر كانت تحت سيطرة الاحتلال الفرنسي إلا أن ذلك لم يمنع الجزائريين من الاهتمام بالقضية الليبية، وهذا ما أردت أن أُظِهره من خلال اعتمادي على أعداد من جريدتي البصائر والبلاغ الجزائري في تقرير معاناة الشعب الليبي من السياسة الفاشية، واستشهاد عمر المختار وصداه في العالم الإسلامي، واستنباط موقف فرنسا من قرار استقلال ليبيا، ونقل تصريح المندوب الأممي عن جولته الأولى في ربوع ليبيا ومناقشة التقارير المقدمة من طرفه إلى الأمم المتحدة.

2- المراجع:

- الكتب:

استعنت بعديد المراجع التي أثرت البحث وزادت من غناه المعرفي منها كتاب ' ليبيا أثناء العهد العثماني ' لفرانشسكو كورو أفادني بالوضع العام في ليبيا خلال العهد العثماني الثاني، واعتمدت كثيرا على كتاب ' الحملة الإيطالية على ليبيا ' لمحمود حسن صالح منسي في توضيح أطماع الدول الاستعمارية الأوروبية والمقدمات التي انتهجتها إيطاليا تمهيدا لاحتلال ليبيا، وكتاب ' الغزو الايطالي لليبيا ' لعبد المنصف حافظ البوري، في تتبع الاحتلال الإيطالي من تقديم الإنذار الإيطالي والرد العثماني عليه حتى إعلان قرار الضم إلى المفاوضات الثنائية وتوقيع معاهدة أوشي لوزان، أما كتاب مصطفى علي هويدي ' الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولى' بينت من خلاله توصل الدولة العثمانية إلى إقحام أحمد الشريف في الحرب العالمية الأولى وآثار حملته ضد الانجليز في مصر على المقاومة الليبية، كما أفادني كتاب مجيد خدوري ' ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي ' في نشوء الدولة الليبية، وكتاب محمد يوسف المقريف' ليبيا بين الماضي والحاضر، صفحات من التاريخ السياسي' في تسليط الضوء على أوضاع ليبيا عند استقلالها والصعوبات التي واجهتها حينها، وعرض لي سامي حكيم في كتابه ' معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا، تحليلها ونصوصها' معاهدات ليبيا مع الدول الغربية بنصوصها الكاملة وتحليلات وافية قدمت أهم ما تضمنته، وهناك دراسات تناولت تاريخ ليبيا من الاحتلال إلى الاستقلال وحتى الفاتح سبتمبر استفدت كثيرا منها مثل ' تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969' لنيكولاي إيليتيش بروشين في اشتراك ليبيا في الحرب العالمية الثانية والمجهود الليبي فيها، و ' ليبيا المعاصرة ' لصلاح العقاد فيما تعلق ببحث مستقبل قضية ليبيا في المجال الدول ودعم مصر والجامعة العربية لها، و ' محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال ' لنقولا زيادة في عرض القضية الليبية على الجمعية العامة للأمم المتحدة والخطوات التي اتبعها مندوب الأمم المتحدة لتنفيذ قرار الاستقلال.

– المقالات:

تعتبر المقالة عُصَارة البحث، ففيها يقدم الباحث أهم ما توصل إليه، لذلك استندت في إنجاز هذت العمل على الكثير منها مثل مقالي الحواس غربي " مقدمات الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911م (بناء التحالفات الدولية) وسلام محمد علي حمزة الأسدي " الغزو الإيطالي لليبيا 1911 بين التسويات الدولية والاستعداد العسكري 1878-1911 (دراسة تاريخية وثائقية تحليلية) الذين أخذت منهما الأساليب التي مهدت بها إيطاليا لاحتلال ليبيا لاسيما تلك المساومات والاتفاقيات مع الدول الأوروبية الكبرى حتى تنفرد بليبيا، أما مقالات المدني سعيد عمر المدني " الحراك السياسي في ليبيا 1939-1945 "وأمينة المقطون بن نصير " الهيئات والأحزاب السياسية ودورها في نشر الوعي الوطني بالقضية الليبية بالداخل (1948-1943) " و محمد الهادي أبو عجيلة " دور الحركة الوطنية الليبية في الكفاح ضد الأطماع الأجنبية في ليبيا عقب الحرب العالمية الثانية" قدمت من خلالها مظاهر النضال السياسي الليبي في الخارج والداخل وأوجه التشابه والاختلاف في المطالب والرؤى بين إقليمي برقة وطرابلس وحتى في الإقليم الواحد، في حين أوضحت من مقال محمد رجائي ريّان " العلاقات الفرنسية الليبية، احتلال فرنسا لفزان مابين 1943- 1955 " الإجراءات الفرنسية في فزان وردود الفعل المحلية وزيارة لجنة التحقيق لفزان، ومن مقال وزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي " كيف حققت ليبيا استقلالها " مُطالبته بحق ليبيا في الحرية والاستقلال في مؤتمر الصلح بباريس وجهوده في الأمم المتحدة للموافقة على استقلال ليبيا، كما بينت من مقال أرويعي محمد علي قناوي" مسلاتة والوحدة الوطنية الليبية، اجتماع جامع المجابرة بالقصبات 21-23 أوت 1949 نموذجا "إصرار الليبيين على تحقيق وحدة البلاد ورفض كل شكل من أشكال تجزئتها.

– الملتقيات:

لقد كانت الجمهورية الطرابلسية من بين الجهود المتعددة المبذولة من طرف الليبيين للحصول على الاستقلال، قُدِّمَت أبحاث قيمة عنها للمؤتمر الدولي الثاني لقيام الجمهورية الطرابلسية 14-15 نوفمبر 2018 بمسلاتة ، لذلك اعتمدت على عدد معتبر منها في تحديد أسباب تأسيس الجمهورية

وعرض بياناتها الموجهة إلى القوى الدولية وتوضيح الموقف الإيطالي من الجمهورية، إلى جانب تفصيل مفاوضاتها مع القوات الإيطالية.

– الرسائل الجامعية:

أُنجِزت العديد من رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه فيما تعلق بالقضية الليبية في البلدان العربية (مصر، تونس، السودان، الجزائر، العراق...)، استعنت ببعض النماذج من هذه الدراسات منها [موقف الدول الأوروبية من الحرب الليبية الإيطالية الليبية 1911-1912] لسامي هاشم خيالة ساعدتني كثيرا خاصة فيما تعلّق بالمواقف الدولية من الغزو الإيطالي لليبيا وتوسيع إيطاليا نطاق الحرب ضد الدولة العثمانية بغية سحب قواتها وإجبارها على الاستسلام، ودراسة سميرة بوزبوجة [الأبعاد الحضارية والثقافية في ليبيا (الطريقة السنوسية نموذجا)] التي أفادتني في موقف زعماء الحركة السنوسية من الاحتلال الإيطالي، أما دراسة مروان سمير عقلة نصير [برقة تحت الاحتلال البريطاني 1942-1953م] اعتمدت عليها في تشخيص الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في برقة أثناء الإدارة العسكرية البريطانية.

– المعاجم:

وقعت الأحداث المرتبطة بالدراسة في أماكن عديدة خصوصا في ليبيا، لذا استعنت بمعجم البلدان الليبية لصاحبه الطاهر أحمد الزاوي في تقديم المدن والمواقع المختلفة، أما معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911-1931 لمؤلفه خليفة محمد التليسي استفدت منه في عرض أحداث المعارك التي خاضها الليبيون في مواجهة الاحتلال الإيطالي.

3– المصادر والمراجع باللغة الأجنبية :

لا يفوتني ذكر بعض الدراسات باللغة الأجنبية التي استخدمتها في دراستي، فقد تزودت من كتاب Cachia المعنون ب ' Libya under the second ottoman occupation 1865-1911 ' بمعطيات عن حالة الأنشطة الاقتصادية في طرابلس الغرب خلال الأعوام الأخيرة من العهد العثماني بليبيا ، أما كتاب Rennelle Lord بعنوان 'British Military Administration of Occupied Territoiries in

'Africa during the Years 1941-1947 فقد أفادني بالتنظيم الإداري في ليبيا أثناء مرحلة الإدارة العسكرية للبلاد، كما وضّح لي كتاب Khalidi Ismail Raghib الموسوم ب ' Constitutional Development in Libya ' ملابسات تشكيل الجمعية الوطنية التأسيسية وبما استعانت به من خبراء لإعداد الدستور.

- **صعوبات البحث:**

لا يوجد بحث لا يمكن أن يعترض صاحبه عوائق، فقد واجهتني في هذه الدراسة جملة من الصعوبات، فالكتابة في التاريخ المعاصر لقطر مغاربي لم أتعرف على أحداثه بصورة شاملة حتى طور الماستر، ومباشرة التعمق في خباياه في مرحلة الدكتوراه، تطلب مني الإطلاع على أكبر عدد من المصادر والمراجع حتى أستطيع وضع تصور لخطة بحث تعالج الإشكالية المطروحة وانتقاء ما يخدم الدراسة وليس عرض أحداث متعلقة بتاريخ ليبيا من الاحتلال إلى الفاتح سبتمبر 1969 كما قد يبدو من خلال عنوان البحث، وهذا ما أخذ مني وقتا طويلا وجهدا كبيرا جعلتني أتأخر في إعداد الدراسة في الوقت الذي كنت مُلزم بإنهائه في الآجال القانونية، في حين أود دائما معالجة المادة العلمية بشكل من التدقيق والتمحيص.

من خلال اطلاعي على المصادر والمراجع المتعلقة بالتاريخ الليبي المعاصر، وجدت اختلاف الرؤى عند المؤرخين وصناع الأحداث في نظرتهم للفترات التاريخية والمواقف المتخذة، فهناك من ينتقد بشدة بعض القضايا (مفاوضات محمد إدريس وهجرته إلى مصر، المشاركة في الحرب العالمية الثانية، إعلان الإمارة ، المعاهدات ...) وهناك من يُشِيد بمقاومة الحركة السنوسية والعهد الملكي ويبرّر ذلك بالظروف الصعبة وانعدام الخيارات والضرورة اللازمة، وهذا ما جعلني في تحدّي المقاربة بينهما والتدوين بموضوعية وحيادية، فبعد أن عاينت تباينا في وصف سقوط الملكية بالانقلاب وتارة بالثورة اقتصرت على تاريخ الفاتح سبتمبر 1969.

يجب أن لا يستغني الباحث في إعداد أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر من الاعتماد على الوثائق الأرشيفية التي تُغَذّي الدراسة وتثمنها، فلا تاريخ بدون وثيقة، لكن استخدامها لا يكون دون

تسليط النقد عليها، وهذا ما تطلب مني القيام بعمل صعب للوصول إلى ما يمكن قبوله من المعلومات التاريخية الواردة في الوثائق العديدة التي تحصلت عليها، واستخلاص ما يخدم موضوع دراستي، ومن هذا المقام لا يسعني إلا أسدل جزيل الشكر لأستاذي المؤَطَّر الدكتور مبحوث بودواية الذي أكسبنا تقنيات التعامل مع الوثائق التاريخية أثناء دراسة مصادر تاريخ المغرب العربي المعاصر في مرحلة الماستر، ورافقني في بحثي دون ضغط ما جعلني أقدم دراسة علمية متأنية، كما لا يفوتني أن أوجه خالص شكري لكل عمال الأرشيف الوطني التونسي على التسهيلات والخدمات التي قدموها لي.

وفي الأخير أتمنى أن أكون قد وُفِّقت في الإلمام بجوانب الموضوع، وأن يكون فاتحة لأعمال أخرى تتناول محطات من تاريخ ليبيا المعاصر بشكل أكثر تفصيل، أو دراسات لشخصيات فاعلة في صنع أحداثه، وأن يحقق إضافة علمية لمجموعة البحوث العلمية في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر.

لزعر نبيل / دار مديونة، هنين

يوم : 17-01-2020

مـدخـل

الأوضاع العامة في ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي.

أولا : المـوقع وأهـميته.

ثـانيـا: التسميات الجغرافية القديمة والحديثة لليبيا.

ثـالثـا: الأوضـاع السياسية والإداريـة.

1- الأوضـــاع السيـاسية.

2- الأوضـــاع الإداريـــة.

رابعـا: الأوضـــاع الاقتصـادية والاجتماعية.

1- الأوضـاع الاقتصـادية.

2- الأوضـاع الاجتـمـاعية.

خـامسا: الأوضـــاع الثقـافية والديـنية.

1- الأوضـاع الثقـافية.

2- الأوضاع الدينية.

أولا : المــوقع وأهــميته:

تشغل ليبيا مساحة تبلغ 1759540 كلم^2 في شمال القارة الإفريقية، وهي تمتد من البحر المتوسط في الشمال حتى حدود جمهوريتي النيجر والتشاد في الجنوب، ومن حدود الإقليم المصري والسودان في الشرق حتى حدود تونس والجزائر في الغرب[1].

يتبين من خلال هذا التحديد الجغرافي امتداد الأراضي الليبية بين خطي طول 9 ^{0} و25 ^{0} شرقا ودائرتي عرض 20 ^{0} و33 ^{0} شمالا[2]، ويظهر بجلاء من هذا التحديد اتساع رقعة هذه الدولة التي تحدها مجموعة من الحدود يبلغ مجموع أطوالها قرابة 6500كلم، منها 4600كم حدود برية، أما الباقي وقدره 1900كلم فهو طول الشريط الساحلي الممتد بين بئر الرملة شرقا و رأس اجدير غربا[3]، وتنقسم ليبيا جغرافيا إلى ثلاثة أقسام هي برقة ومساحتها 70000كلم^2 وطرابلس ومساحتها 250000كلم^2، وفزان مساحتها 800000كلم^2.[4]

لقد تقررت حدود ليبيا في فترة ما قبل الاستقلال، فحدودها الشمالية مع تونس حددتها اتفاقية بين الدولة العثمانية وفرنسا عام 1910، وحدودها الجنوبية والغربية الجنوبية حددتها المذكرات التي تم تبادلها بين إيطاليا وفرنسا عام 1929، ثم عدّلت جزئيا بموجب اتفاقية فرنسية ليبية سنة 1956، كذلك قرّر الاتفاق الفرنسي الإيطالي عام 1924 الحدود الجنوبية، ثم تقرّرت الأجزاء الشمالية والوسطى من حدودها الشرقية مع مصر بموجب اتفاق عقد بين مصر و إيطاليا عام 1925[5].

تنقسم ليبيا إلى أربع مناطق جغرافية: طرابلس في الشمال الغربي ولها شريط ساحلي خصب يتصل بسهل ساحلي منخفض يعرف بسهل جفارة الذي تتبعه سلسلة من التلال، وفي الجنوب من طرابلس منطقة فزان التي

---

[1]- عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، ط2، دار الكتب والوثائق القومية، 1971، ص09.

[2]- جمال مشري، جغرافية الجزائر والمغرب العربي، المعهد التربوي الوطني ، الجزائر، 1987، ص150، يُنظر أيضا: رشيد الجوهري، شمال إفريقيا، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، 1966، ص332.

[3]- الهادي مصطفى أبو لقمة، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، الدر الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1995، ص17.

[4]- نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، منشورات معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، المطبعة الكمالية، 1958، ص01.

[5]- هنري حبيب، ليبيا بين الماضي و الحاضر، تر شاكر إبراهيم، ط1، منشورات المنشأة الشعبية للنشر، ليبيا، 1982، ص15.

بها عدد من الواحات المتناثرة في صحراء مترامية، أما برقة في الشمال الشرقي فتضم شريطا ساحليا ضيقا مع هضبة عالية تعرف بالجبل الأخضر، وتنحدر الهضبة بشدة ناحية الغرب إلى شواطئ خليج سدرة والصحراء، بينما برقة أو الأراضي المنخفضة الواقعة في جنوب الجبل الأخضر فهي في أساسها صحراء باستثناء الإقليم الشمالي وبعض الواحات القليلة المتناثرة مثل واحة الجغبوب وواحة الكفرة التي تعتبر أهم واحة في ليبيا[1].

تكون الحرارة معتدلة في المناطق الساحلية صيفا وشتاءًا، أما المناطق الداخلية فتكون باردة شتاءًا وحارة صيفا، كما تتهاطل الأمطار على المناطق الساحلية، تختلف من عام لآخر، يصل متوسطها إلى 300ملم، وترتفع إلى 500-600ملم في المناطق المرتفعة، وهي في برقة أكثر منها في طرابلس، وتندر في المناطق الداخلية[2] .

تتميز ليبيا بأهمية موقعها الاستراتيجي الذي يربط بين حوضي البحر المتوسط شرقه بغربه، كما تمثل حلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا كطريق تجاري طبيعي يربط بين القارتين، لموانئها أهمية كبرى في تجارة أوروبا مع إفريقيا الداخلية عن طريق مينائي طرابلس وبنغازي، وهي منطقة انتقال ومرور هام بين المغرب والمشرق العربيين، وبين إفريقيا السوداء وإفريقيا البيضاء، ومن تمّ تجمع ليبيا بين تقاليد هذه المناطق[3].

ثانيا: التسميات الجغرافية القديمة والحديثة لليبيا:

على الرغم من أن إسم "ليبيا" يعتبر من الأسماء الجغرافية التي استخدمت منذ أقدم العهود التاريخية، فإنه لم يأخذ معناه المحدد الذي يعرف به في المجال الدولي المعاصر إلا بعد أن بدأ الاستعمار الإيطالي لهذه البلاد سنة 1911[4].

لا جدال في أن تدوين كلمة ليبيا أو لوبيا هو ذلك النص الهيروغليفي الذي عثر عليه ضمن مخلفات الأسرة الخامسة من الدولة المصرية القديمة إذ كان القصد من تدوين اللفظ أو رسمه بصورة أدق هو الإشارة إلى

[1]- هنري حبيب، المرجع السابق، ص17.

[2]- محمود شاكر، ليبية، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص ص 15- 16.

[3]- محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر و العالم، دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر، (د.ت)، ص46.

[4]- عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق، ص 06.

قبيلة أو مجموعة قبائل تسكن منطقة غربي نهر النيل، وما كان يتم بينها وبين المصريين القدماء من احتكاك واختلاط[1].

أطلق اليونانيون اسم ليبيا على البقاع الأولى التي تعرفوا عليها من المناطق الواقعة غربي مصر، ويعتقد أن الإسم مشتق من كلمة ليبيا التي كانت تعني الشعوب التي تسكن الحدود المشتركة بين ليبيا ومصر[2]، وهي المناطق التي كانت تحيط بمدنهم الخمسة في برقة (بنطابوليس)، كما يتفق أكثر المؤرخين أن الأرض التي تُسمَّى لوبيا هي الأرض الواقعة بين حدود مطروح الغربية وحدود برقة الشرقية، وفي هذه المنطقة كانت عاصمة لوبيا، وفيها كان يسكن اللوبيون، ومنها كانوا يهاجمون فراعنة مصر، ويحاولون الاستيلاء على ضفاف وادي النيل[3].

كتب هيرودوت[4] وصفا مفصلا لهذه المناطق من حيث جغرافيتها الطبيعية وعناصر سكانها، وتنظيمهم القبلي ومظاهر حياتهم، ولم يعبث اليونانيون أن توسعوا في استخدامهم لهذا الاسم "ليبيا" توسعا كبيرا حتى أطلقوه على كل المناطق التي عرفوها في شمال القارة الإفريقية، ما بين نهر النيل في الشرق والمحيط الأطلسي في الغرب[5].

يبدو أن استعمال هذه التسمية كمدلول جغرافي على سكان ليبيا استمر خلال العصر الفينيقي والروماني حيث وردت تسمية ' أرض اللوبيين ' في نقيشة بونية ترجع إلى القرن الأول، عُثِر عليها في معبد الإله الليبي آمون في موقع المحيجية بقرية الخضراء قرب ترهونة، والمقصود بأرض الليبيين هنا ولاية شمال إفريقيا الرومانية التي

---

[1]- الهادي مصطفى أبو لقمة، المرجع السابق، ص 14.

[2]- إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، تر خليفة محمد التليسي، ط2، الدار العربية للكتاب، 1991، ص 24.

[3]- الطاهر أحمد الزاوي، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، ط2، دار المعارف، مصر، 1963، ص 12.

[4]- مؤرخ يوناني في القرن الخامس قبل الميلاد، كان يقسّم العالم إلى ثلاث قارات: ليبيا وآسيا وأوروبا، وتناقلت الأجيال هذا التقسيم حتى وصل إلى البيروني العالم المسلم في القرن الخامس الهجري (11م) فسجله. يُنظر محمد الهادي شعيره، " ليبيا (الاسم و مدلولاته التاريخية) "، مجلة كلية الآداب و التربية، العدد الأول، بنغازي، 1958، ص 07.

[5]- عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق، ص 07.

تشكل إقليم المدن الثلاثة (لبدة الكبرى، يات، و صبراتن) أجزاء منها، والتي تمتد حدودها شرقا حتى مذبح الأخوين فلايني (الرأس العالي)[1].

في حين يرى آخرون انكماش اسم ليبيا وظهور اسم افريقية في العهد الروماني عند كتاب اللاّتين منذ فجر القرن الثاني ق.م، كان اسما محدودا يطلق على قبيلة في تونس الحالية تُسمَّى أفرى، ثم داع الاسم في أواخر أيام البونيين في قرطاجنة، ثم جعله الرومان علما على ما استولوا عليه حول قرطاجنة حيث أزاحوا السيادة البونية في تونس الحالية، وسموا ما استولوا عليه إقليم افريقية Provincia Africa، كانت افريقية الرومانية محدودة المعالم، وكان الإقليم الواقع إلى الغرب يُسمَّى نوميديا، والإقليم الواقع في أقصى الغرب يُسمَّى موريطانيا، أما ما يقع في شرقي تونس أو افريقية الرومانية فقد احتفظ باسم ليبيا[2].

ولم يكن اسم ' ليبيا ' مستخدما بكثرة بين المسلمين، بل كان المألوف بينهم هو استخدام اسمي ' برقة ' و' طرابلس '، وذلك على الرغم من أن الإقليمين كانا في معظم أدوار تاريخهما الإسلامي متحدين سياسيا تحت حكومة واحدة[3].

أما زمن الحكم العثماني فكانت البلاد تعرف بإقليم طرابلس وإقليم برقة والأكثر شيوعا هو إقليم طرابلس[4] فقط لكونها العاصمة، جرت العادة على تسمية الإقليم باسم عاصمته[5].

---

[1]- عبد الحفيظ فضيل الميار ومجموعة من الأساتذة والباحثين، معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2008، ص 20.

[2]- محمد عبد الهادي شعيرة، المرجع السابق، ص 08.

[3]- من بين هؤلاء المؤرخين: ابن عبد الحكم "فتوح البلدان"، المقريزي "المواعظ والاعتبار في الخطط والآثار"، ياقوت الحموي "معجم البلدان"، جلال الدين السيوطي "حسن المحاضرة في أخبار مصر و القاهرة...، يُنظر عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق، ص 08.

[4]- و سميت بطرابلس الغرب لوجود طرابلس الشرق أو طرابلس لبنان.

[5]- الهادي مصطفى بولقمة، المرجع السابق، ص 16.

وهكذا نرى خلال العصور التاريخية المختلفة أن اسم ليبيا لم يكن ليدل دلالة جغرافية واضحة و محددة للمعنى الذي نعرفه، حتى بدأ الاحتلال الايطالي الذي أعطى هذا الاسم مدلولا محدّدًا[1].

ثالثا: الأوضاع السياسية و الإدارية:

عرف القرن 15م بعصر البروز الاسباني المتوج بزواج الملك فرديناند[2] ملك أرغون وإيزابيلا ملكة قشتالة، وولدت بعدها الوحدة الاسبانية التي فرض عليها البابا الالتفات نحو الخارج يدفعها إلى ذلك سببان، أولها ملاحقة المسلمين والانتقام منهم، وثانيهما التطلع للسيطرة على مناطق شمال إفريقيا لجعلها مناطق نفوذ لها.

في سنة 1510 احتلت قوة اسبانية مدينة طرابلس[3] الليبية بقيادة بدرو نافارو[4]، قُتل خمسة آلاف مسلم، وأسر ستة آلاف، بينما فّر باقي سكان المدينة، ولاسيما التجار إلى الدواخل والمدن البعيدة، وقد ظلت طرابلس من 1510م إلى 1529م تحت نير الاحتلال الاسباني[5].

---

[1]- أول من نادى بهذا الاسم الكاتب الإيطالي' ف. مينوتيلي ' للدلالة على الإياليتين العثمانيتين برقة (بنغازي متصرفليك) وطرابلس (طرابلس غرب ايالت) وذلك في كتابه بيبليوغرافية ليبيا، وبعد أن بسطت إيطاليا نفوذها على المنطقة صدر المرسوم الملكي الإيطالي يوم 05 نوفمبر 1911 الذي ثبّت هذا الاسم، يُنظر: محمد مصطفى بازامة، ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية، ط2، منشورات مكتبة قوريا، بنغازي، (د،ت)، ص ص 13-14.

[2]- ملك كاثوليكي، أول ملوك الإسبان بعد إعادة تشكيل مملكة اسبانيا مع زوجته إيزابيلا سنة 888 هـ / 1483-1484، بقي ملكا 35 سنة، يُنظر: الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح يحي بوعزيز، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص205.

[3]- و هي عاصمة ليبيا الحالية، أطلق عليها اسم تريبوليس في المصادر اليونانية و تعني المدن الثلاث (أوئيا ، صبراتة ، لبدة)، و كلمة طرابلس ينطق بها الطرابلسيون أطرابُلُس، و هذا هو الاسم العربي الصحيح الذي سميت به منذ سنة 22 هـ، يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، مكتبة النور، طرابلس، 1968، ص 25، يُنظر أيضا: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية و التاريخية، ج18، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت، 2003، ص77 .

[4]- ولد سنة 1460م في بسكى، ينحدر من عائلة فقيرة، اشتغل في أول حياته عاملا بالمناجم وحارب بين سنة 1499 و 1510 في جيش كونسالفو القرطبي في جزر اليونان وإيطاليا الجنوبية، اشتهر في مختلف المعارك بالجرأة والإقدام والخبرة الحربية، وفي سنة 1504ولى على اوليفيتو بمنطقة الابروتزى بايطاليا، يُنظر: عمر محمد الباروني، الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، مطبعة ماجى، طرابلس، 1952، ص 34.

[5]- محمد مصطفى بازامه، ليبيا في عشرين سنة من حكم الإسبان (1510-1530)، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1965، ص 55، يُنظر أيضا: ايتوري روسي، طرابلس تحت حكم الاسبان وفرسان مالطا، ترخليفة محمد التليسي، ط2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1985، ص15.

ظهرت قوة العثمانيين[1] بالبحر المتوسط أعلنت تبنيها حماية البلاد الإسلامية والدفاع عنها وتمثل وجودها في الشمال الإفريقي من خلال الإخوة بربروس[2]، أدرك الإسبان خلالها أن هذا التمركز خطر على تواجدهم بالمنطقة، وبغية ضمان التواجد المسيحي في تلك المناطق و طرد العثمانيين منها، ونظرا لانشغال اسبانيا بمشاكل القارة الأوربية وصراعها مع فرنسا، تنازلت عن جزيرة مالطا وطرابلس الغرب لفرنسا القديس يوحنا[3] في مارس 1530م لتعويضهم عن بعض خسائرهم في شرق المتوسط والمواقع التي فقدوها على يد العثمانيين لضمان وكسب تأييد الرأي العام المسيحي، وفي المقابل يلتزمون بالدفاع عن المدينة وجزيرة مالطا ويحافظون على ولائهم لشارل الخامس تحت قيادة نائب الملك في صقلية، ويبدو أن اسبانيا أرادت من وراء ذلك الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لمدينة طرابلس بقدر ربطها بجزيرة مالطا[4].

عهد فرنسان القديس يوحنا سنة 1530 على ترسيخ وجودهم في طرابلس الغرب التي انسحب منها الإسبان وجعلوا منها مقرًّا عسكريا لهم بعدما اتّخذوا من جزيرة مالطا مقّرًا روحيا للمنظمة، وظلوا يحكمون البلاد ويعبثون فيها فسادا[5]،وما أن تسلم فرسان القديس يوحنا مدينة طرابلس حتى واجهوا مقاومة الأهالي لهم في كل المناطق، بالإضافة إلى حاجتهم الملحة إلى الأموال الكثيرة لتعمير ما خربه الأسبان وإعادة الأوضاع إلى ما

---

[1]- ينسبون إلى قبيلة تركمانية كانت تعيش في كردستان ،وفي سنة 1220 انتقلوا إلى بلاد الأناضول نتيجة للغزو المغولي لآسيا الوسطى، ويعتبر عثمان بن ارطغل هو مؤسس الدولة العثمانية في حدود سنة 1299، والتي عمرت حوالي 6قرون، وكانت توسعاتها على كل من آسيا وأوروبا وإفريقيا، وقد سقطت سنة 1924م، للمزيد يُنظر: علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار ابن الجوزي، القاهرة، 2007، ص36.

[2]- عندما فتح السلطان محمد الفاتح جزيرة ميديلّي أمر الأتراك بالاستيطان في الجزيرة، ووهب يعقوب أرض إقطاع، فتزوج إحدى بنات أهالي الجزيرة، أنجبت له أربعة إخوة هم: إسحاق، عروج، خير الدين وخضر، وتسمية بربروس نسبة إلى اللحية الحمراء أو الشقراء. يُنظر: خير الدين بربروس، مذكرات خير الدين بربروس، تر محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2010، ص21.

[3]- بدأت هذه المؤسسة نشاطها لمنظمة خيرية ذات طابع ديني، وكان لها في مدينة القدس مأوى لمساعدة المحتاجين خصوصا الحجاج المسيحيين الدين يزورون فلسطين، وعندما نشبت الحروب الصليبية تحوّلت هذه الهيئة إلى منظمة عسكرية، طُرد فرسان القديس يوحنا من القدس من طرف صلاح الدين الأيوبي فتنقلوا الى جزيرة رودس أين أسسوا مملكة مسيحية واستقروا هناك و بدأوا يعرقلون حركات الأسطول العثماني إلى أن قام هذا الأخير بالاستيلاء على جزيرة رودس، فقدت بذلك منظمة القديس يوحنا أقوى مراكزها واتجهوا بسفنهم نحو ميناء بايطاليا بدعوة من البابا كليمنت السابع، يُنظر: عمر محمد الباروني: المرجع السابق، ص ص 75-76، يُنظر أيضا: محمود علي عامر ومحمد خير فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى-ليبية)، منشورات جامعة دمشق ، 1999-2000، ص153.

[4]- حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته من قبل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي، ج1، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت،1992.ص436.

[5]- المرجع نفسه، ص437.

كانت عليه[1]، وقد استمر بقاؤهم حتى سنة 1551، وتشير كثير من المصادر بأن سلطة حاكم طرابلس لا تمتد أبعد من نطاق المدينة[2].

لفتت مدينة طرابلس الغرب بموقعها الاستراتيجي انتباه العثمانيين في صراعهم مع القوى المسيحية، فقرّروا إخضاعهما لنفوذهم وطرد فرسان القديس يوحنا منها[3]، و تشير بعض الدراسات إلى أن طلائع القوة البحرية العثمانية بمنطقة حوض البحر المتوسط لم تكن مشجعة لدخول طرابلس دون إذن من السلطان العثماني[4].

ذهب وفد من أهل تاجوراء[5] إلى السلطان العثماني سليمان القانوني في الآستانة يستنجدون به، ويطلبون مساعدته لطرد فرسان القديس يوحنا من طرابلس الغرب[6]، وعليه قام سليمان القانوني بإرسال قوة عثمانية بقيادة مراد آغا إلى تاجوراء لتولي أمرها فاستقبله سكانها بكل حفاوة وترحاب[7].

وفي سنة 1537م قام خير الدين باشا بتعيين مراد آغا على تاجوراء مكافأة له على خدماته للدولة العثمانية[8]، بعد أن حوّلها إلى قلعة حصينة[9]، ولهذا استطاع أن يدافع عنها، ويمنع الأعداء من دخولها رغم الغارات المتكرّرة التي كان يشنها عليه مولاي الحسن الحفصي و القائد المسيحي بوتيجيلا[10].

---

[1] – إبراهيم علاء الدين، " أوضاع ليبيا ما بين الاحتلال الأسباني والنجدة العثمانية 1510–1551م"، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، سوريا، العددان 127–128، جويلية – ديسمبر 2014، ص 342.

[2]– اتوري روسي، طرابلس تحت حكم الاسبان و فرسان مالطا، المرجع السابق، ص61.

[3]– عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر (الجزائر–تونس–المغرب– ليبيا)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014 ، ص22.

[4]– عطية فتحي الويشي،" العثمانيون بطرابلس الغرب: جدلية العلاقة بين المجتمع و الدولة (1330–958هـ/1551–1912م)"، مجلة النشر العلمي، جامعة الكويت، السنة 35، العدد 140، خريف2017، ص127.

[5]– تقع في الجنوب الشرقي من مدينة طرابلس بالقرب منها، ولها ذكر في تاريخ طرابلس القديم و الحديث، يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، المرجع السابق، ص71.

[6]– أحمد بك النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، منشورات مكتبة الفرجاني، ليبيا، (د.ت)، ص186.

[7]– رابحة محمد خضير، "دخول طرابلس الغرب تحت الحكم العثماني"، مجلة أبحاث،كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العراق، المجلد6، العدد 2 ، 2007، ص111.

[8]– نيقولا ايفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية (1516–1574)، تر يوسف عطاء الله، ، ط1، دار الفارابي، بيروت ، 1988،ص217.

[9]– اتوري روسي، طرابلس تحت حكم الاسبان وفرسان مالطا، المرجع السابق، ص61.

[10]– عمر محمد الباروني، المرجع السابق، ص95.

كان على السلطان العثماني اتخاذ إجراء مريح للوجود العثماني في منطقة المتوسط بعد وفاة خير الدين باشا، فتم تعيين رجل لا يقل عنه كفاءة وهو طرغوت باشا[1]في منصب قبطان الأساطيل العثمانية، فوضع خطة محكمة لتحرير طرابلس من فرسان القديس يوحنا، وذلك بإعداد خط الهجوم البري من ناحية الشرق بقيادة سنان باشا[2] ، وهجوم بحري أساسي يقوده طرغوت بالأساطيل العثمانية من ناحية الشمال، وقد تمكن العثمانيون من دخول طرابلس الغرب في 15أوت1951، وقد صدر بذلك فرمان من السلطان العثماني بخصوص تعيين مراد آغا واليا على طرابلس الغرب، فكان أول الولاة العثمانيين عليها (يبدأ بذلك حكم البايلارباياتي في طرابلس الغرب)، وقد أصبحت حينها طرابلس عاصمة البلاد ومقر الوالي العثماني الذي يعيّنه السلطان نائبا عنه، فأقر مراد آغا الأمن والاستقرار بالبلاد وانصرف إلى القيام بالكثير من الأعمال الخيرية[3].

وبعد وفاته خلفه درغوت باشا قائد الأسطول العثماني، وعرف عهده بالإنشاءات والتعمير وتشييد القلاع والحصون لحماية البلاد، كما أنه جعل الجهاد البحري ضد الأعداد هدفا أساسيا في حياته حتى استشهاده في حصارة لجزيرة مالطا ما بين (1565-1563م)[4]، وإن الولاة الذين خلفوه في إدارة ولاية طرابلس الغرب لم يكونوا على مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وجل ما تركوه بغالبيتهم الفوضى والصراعات[5]، أما عهد الدايات (1711-1606م)، فقد تميز بحكم الانكشارية التداولي على السلطة، وظهور ضباط أقوياء أبرزهم صفر داي (1614-1609م) لكنه كان يهتم كثيرا بجمع المال مما أثار عليه الانكشارية وغضب السكان،

---

[1]- ولد من أبوين فقيرين في قرية صغيرة من أناضوليا، اندفع في شبابه إلى حياة البحر في الحوض الشرقي للمتوسط، علم به خير الدين فضمه إليه حتى صار الساعد الأيمن له، استطاع أن يؤلف أسطولًا قوامه 14 سفينة، غزا بها سواحل نابولي، ثم طرد الإسبان من سوسة و المنستير و صفاقس ثم المهدية سنة 1550، استشهد عام 1565 في أثناء حصار العثمانيين لجزيرة مالطة، يُنظر: عمر محمد الباروني، المرجع السابق، ص ص118-123، يُنظر أيضا: أحمد بك النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص ص209-210.

[2]- رجل دولة وقائد عسكري من أصل ألباني عين حاكما على مصر سنة 1569م، قاد سنة 1574الحملة العثمانية على تونس التي شكلت نهاية الاحتلال الاسباني للبلاد، كما كان قائد حملة عسكرية كبيرة إلى اليمن عام 1571، يُنظر عطية فتحي الويشي، المرجع السابق، ص148.

[3]- مسعود بقادي ، "التواجد العثماني بطرابلس الغرب فتح أم احتلال " ، الملتقى الوطني الثاني حول الإيالات المغاربية العثمانية في الكتابات التاريخية المحلية والأجنبية، من تنظيم مخبر الدراسات المغاربية النخب وبناء الدولة الوطنية ومخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة أحمد بن بلة، وهران1،27 افريل2017، ص06.

[4]- شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتّى الغزو الايطالي، تر و تع محمد عبد الكريم الوافي، ط3، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي،1994، ص ص110-127.

[5]- محمود علي عامر، محمد خير فارس، المرجع السابق، ص176.

فتمّت تنحيته وتعويضه بحامد باشا بداية من سنة 1615 ثم سليمان باشا الذي عرف عنه الحكمة والعدل في إدارة شؤون الإيالة ثم توليه شريف باشا عام 1619 الذي استبد بالسكان فكانت من نتائج غطرسته وتسلطه أن أُعدم عام 1630[1].

وفيما يخص عهد الأسرة الفرمانلية[2] (1711-1835م) فقد قام أحمد القرمانلي بإرسال دعائم حكم له ولأسرته، تحولت الإيالة خلالها إلى مملكة وراثية ذات شخصية شبه مستقلة لا ترتبط مع الدولة العثمانية إلا من الناحية الشكلية[3]، تميزت فترة حكمه بالهدوء والاستقرار، غير أن خلفاؤه لم يحافظوا على هذا الاستقرار، إذ سرعان ما ساءت الأوضاع الداخلية خاصة في عهد ابنه محمد باشا (1745-1754م)، حيث اضطربت أمور البلاد وانتشرت أعمال اللصوصية وانقسمت الأسرة القرمانلية على نفسها[4]، وجاء بعده ابنه علي باشا (1754-1793م) وكانت أيامه مضطربة[5] وضربت البلاد مجاعات[6]، وكذا النزاع بين العشائر البدوية و بين الحضر والكراغلة[7] إلى أن عين يوسف باشا (1795-1832م) الذي نعمت البلاد في فترة حكمه بشيء من الاستقرار، شجع الملاحة التي تعتبر المورد الرئيسي للبلاد، وأصبحت طرابلس الغرب في عهده أقوى إيالات الشمال الإفريقي[8] غير أن توقف الدول الأوربية عن دفع الإتاوات دفعه إلى الاقتراض من الأجانب وفرض

[1]- مسعود بقادي ، المرجع السابق،ص07، لمزيد المعلومات عن مرحلة الدايات يُنظر: كوستانزيوبرينا، طرابلس من 1510 إلى 1850، تر خليفة محمد التليسي، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، مصراتة، ليبيا،1985 ، ص ص 88-89.

[2]- ينتسبون إلى مدينة قرمان في الأناضول، جاء جد مؤسس الأسرة إلى طرابلس أثناء قدوم سنان باشا لتحرير طرابلس الغرب سنة 1551، وكان مصطفى باشا الجد الأكبر من جملة الجنود الذين أمر سنان بإبقائهم، فاستقر في مدينة المنشية، مارس التجارة و تمكن من امتلاك مزارع وتزوج من فتاة طرابلسية الأصل واندمج مع أهالي المدينة، يُنظر : شارل فيرو، المرجع السابق، ص263، يُنظر أيضا، محمود علي عامر ومحمد خير فارس، المرجع السابق، ص208.

[3]- مجموعة من الأساتذة و الباحثين، معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا، المرجع السابق، ص107.

[4]- عبد المنعم الجميعي، الدولة العثمانية والمغرب العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007، ص34.

[5]- نقولا زيادة، برقة الدولة العربية الثامنة، ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت،(د.ت)، ص38.

[6]- عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق، ص55.

[7]- ينحدرون من تزاوج الأتراك (الإنكشارية) مع النساء المحليات من سكان البلاد، يُنظر: فرانشيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تر خليفة محمد التليسي، ط2، منشورات المنشأة العامة للنشر و التوزيع والإعلان، ليبيا، 1984، ص17.

[8]- وليد خالف يوسف، "حكم الأسرة القرمانلية في ولاية طرابلس الغرب (1711-1835م) "، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، العراق، المجلد19، العدد6، جوان2012، ص290.

الضرائب على الأهالي، وانتهى الأمر بتخليه عن الحكم لابنه علي (1835-1832م)[1] الذي سعى لإعادة الأمن والنظام إلى البلاد وقام بإلغاء الضرائب، ومع ذلك استمرت الثورات نتيجة سوء الأحوال الاقتصادية وانتشار الفتن[2]، وكان ذلك فرصة مناسبة للباب العالي للتدخل المباشر واستعادة سيطرتها على طرابلس فأرسلت أسطولها البحري الذي وصل طرابلس في ماي 1835م وأنزل قواته بقيادة الوالي الجديد مصطفى نجيب باشا الذي أعلن إنهاء حكم العائلة القرمانلية في إيالة طرابلس وإخضاعها للحكم العثماني المباشر.

" فتحت أبواب البلاد، وتدارك الله تعالى بلطفه أحوال العباد، ثم ذهب في موكبه وحل قصر الحكومة وقرئ فرمانه العالي بكمال التعظيم وابتهج العموم بالفرح والسرور و كان يوما مشهودًا، ومن مواسم الأعياد معدودا..."[3].

أما آخر مرحلة من التواجد العثماني في طرابلس الغرب قبل الاحتلال الإيطالي فهي مرحلة العهد العثماني الثاني (1911-1835)، فما هي الأوضاع العامة التي سادتها خلالها؟

1 - الأوضاع السياسية:

حكم طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني ثلاثة وثلاثون واليا، منهم ثلاثة حكموا نحو ثلاثين سنة، وأما الباقون فقد كان معدل كل ولاية الواحد منهم أقل من سنة، فلم يكن باستطاعة هؤلاء القيام بعمل جدّي في الولاية، يضاف إلى ذلك أن الكثير من هؤلاء الولاة لم يكونوا مقتدرين[4]، وكان منهم من يأتي ولا يكاد يستقر حتى يصدر فرمان بعزله وتولية غيره، لذلك كان الوالي يسعى بمجرد وصوله إلى البلاد في جمع أكبر قدر ممكن من المال لأنه يعلم مسبقا أن بقاءه في منصبه لا يدوم كثيرا[5].

وقد اتسمت هذه المرحلة بأنها فترة عدم استقرار، وكان هذا منسحباً على الولايات العربية التي تسيطر عليها الدولة العثمانية، وكان سببا في الإصلاحات العثمانية التي بدأت منذ العام 1835م وما بعدها، لكن

---

[1]- الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، دار الفتح للطباعة و النشر، بيروت، 1970، ص232.

[2]- عبد المنعم الجميعي، المرجع السابق، ص36.

[3]- أحمد بك النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص ص 339-340.

[4]- نقولا زيادة، المرجع السابق،ص52.

[5]- رأفت الشيخ، في تاريخ العرب الحديث، ط4، دار الثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة، 1983، ص110.

هذه الإصلاحات اصطدمت بالواقع المحلي للولايات العربية وكذلك الأطماع الأوروبية، وكان على الدولة العثمانية مواجهة هذه الظروف ومحاولة خلق نوع من الملائمة بين الزعامات والأعيان في الولايات وعدم السماح باستقطابهم من قبل الدول الأوروبية وضمان ولائهم لها[1].

صرف الولاة العثمانيون في هذا العهد جل وقتهم في محاولات مستمرة للقضاء على ثورات أهل البلاد لاسيما تلك التي قامت في معظم أنحاء الإيالة، فقد تزعم عثمان آغا الثورة في مصراته، وفي يفرن في الجبل الأخضر فقد كان قائد الثورة غومة المحمودي[2]، وفي فزان عبد الجليل سيف النصر، وكانت هذه الثورات مظهرا من مظاهر حب الحرية لدى القبائل العربية في طرابلس الغرب، ورفض الخضوع للسيطرة الأجنبية، وساهمت في إجهاد سلطة الحكومة العثمانية في الولاية وإضعافها[3].

ومن سمات هذه الفترة من الحكم العثماني ازدياد النشاط الأوروبي في طرابلس إذ حاول القناصل الأوروبيين في هذه الولاية مثلما فعلوا في ولايات الدولة العثمانية عامة استغلال امتيازاتهم بحث صار لهم دور كبير في إدارة

---

[1]- محمد عبد المجيد احبيل وعلي أحمد الدوماني، " ولاية طرابلس الغرب 1835-1855م (دراسة وثائقية للأوضاع السياسية)، مجلة جامعة سرت العلمية، جامعة سرت، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2016، ص 35.

[2]- ولد عام 1795م، انتهت إليه رياسة قبيلة المحاميد بالوراثة عن أبيه، غدر به نجيب باشا وسجنه أربعة أشهر، تغلب على جيش طاهر باشا في غريان ثم تصالحا، قبض عليه سنة 1842 ونُفي إلى الأستانة، فّر من منفاه سنة 1854 عائدا إلى وطنه، انتصر على الجيش العثماني في يفرن، طلب من الوالي العثماني الصلح فقوبل بالرفض، استمر في ثورته واستولى على جميع الجبل، غلب على أمره بعد قتال مرير، لجأ إلى تونس ثم غدامس، أرسلت إليه حكومة طرابلس جيشا برئاسة مصطفى باشا التقى به في ' وان ' قرب غدامس، اشتبك معهم في معركة أسفرت عن قتله سنة 1858 بعد حرب دامت نحو 25سنة. يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، ط3، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2004، ص ص 299-302، يُنظر أيضا:

- اتوري روسي، المرجع السابق، ص ص 433-440.

- أ.و.ت، ر ص قبل سنة 1881، سل: H، صن:184، مل: 1020 ، مراسلات متعلقة بثورة غومة المحمودي 1855.

- أ.و.ت، ر ص قبل سنة 1881، سل: H، صن:184، مل: 1021، مراسلات متعلقة بالوساطة الفرنسية والإنجليزية لاستقراره بالبلاد التونسية أو بالجزائر.

- أ.و.ت، ر ص قبل سنة 1881، سل:H ، صن:184، مل: 1023، وث:1، مراسلة بقدوم البعثة العثمانية بقيادة نصرت باشا إلى تونس في شأن ثورة غومة بن خليفة المحمودي1857.

[3]- سامي هاشم خيالة، موقف الدول الأوروبية من الحرب الإيطالية الليبية 1911-1912، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة سانت كلمنت، بغداد، 2010، ص26.

الولاية[1]، ومن إجراءات الدولة العثمانية للحد من نفوذ هؤلاء القناصل، هو تحديد السلطان عبد الحميد[2] لخصائص قناصل الدول الأجنبية وإبلاغ الولاة بالقاعدة العمومية التي يجب اتخاذها في العلاقات بين مأموري الولايات والقناصل والسفراء[3].

تأثرت الأوضاع السياسية بظروف متعددة داخلية وخارجية، حيث أن الفئة الحاكمة بالبلاد كانت في الغالب عثمانية، واقتصرت علاقتها على الأعيان من أهل البلاد الذين تربطهم بهم مصالح شخصية وسياسية ينفذون من خلالها أهدافهم، والتي من أهمها المحافظة على مكانتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية،[4] وهكذا نرى أن الولاية التي تطلعت إلى حياة أفضل في ظل الإدارة العثمانية، غدت أشبه ببركان مابين مؤيد للعثمانيين ومعارض لهم، ولم يتصور الأهالي أن أوضاعهم ستسوء إلى درجة الانقسام والاقتتال، وهي حالة سيئة لم تشهدها ولاية طرابلس الغرب طوال مراحل الإدارة العثمانية[5]، وقد عبر الطرابلسيون عن امتعاضهم من ولاة الإيالة بسبب سوء تصرفاتهم كشكواهم من الوالي حماد باشا سنة 1897 [6]وشكوى مقدمة من مجلس طرابلس الغرب إلى مجلس المبعوثان ونظارات العدلية بالآستانة ضد الوالي أحمد فوزي باشا سنة 1909[7].

---

[1]- في رسالة من القنصل العام لفرنسا بطرابلس إلى المقيم العام للجمهورية الفرنسية بتونس بتاريخ 20 ماي 1904 يشعره فيها باستبدال حسن حسني باشا والي ولاية طرابلس بناظم باشا، وأنه كان صعب في كل شيء، من دون أي قيمة إدارية، خبيث تجاه القنصل الفرنسي وما عليهم إلاّ أن يهنئوا أنفسهم برحيله، هذا ما يظهر تدخل القناصل في عمل الولاة و عدم رضاهم على من لا يخدم مصالحهم رغم أنه كان متعاونا مع الإيطاليين، يُنظر: A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 04, Doc: 01.

[2]- ولد السلطان عبد الحميد الثاني يوم الأربعاء 11سبتمبر1842، فقد أمه وعمره لا يتجاوز 7سنوات، تعلم اللغتين العربية والتركية، بويع بالخلافة عام 1876 وعمره أربعة وثلاثين سنة، وخلع بتاريخ 27 افريل 1909 ، توفي في 10 فيفري1918، يُنظر: عبد الحميد الثاني السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية 1891-1908، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979، ص ص 11-15.

[3]- محمود حسن صالح منسي، الحملة الإيطالية على ليبيا، دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1980، ص05.

[4]- ميلاد الأمين إبراهيم، " الأوضاع السياسية في المنطقة الغربية من ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي قبل 1912 "، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس ، مصر، العدد الثامن عشر، الجز الثاني، 2017، ص03.

[5]- عبد المنعم الأحمد، " أوضاع ولاية ليبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق،سوريا، العددان 103-104، سبتمبر- ديسمبر 2008، ص215.

[6]- أ.و.ت، رص.فت. إس، سل: A، صن:280، مل: 01، مل فر:10، وث:04.

[7]- أ.و.ت، رص.فت. إس، سل : A، صن:280، مل17، وث:02.

لم تكن الأحوال في برقة[1] في النصف الثاني من القرن التاسع عشر خيرا منها في طرابلس، فقد كان السنوسيون[2] أصحاب القسم الأكبر من البلاد[3]،حيث ظهرت الحركة السنوسية كأهم الحركات الدينية الإصلاحية في شمال إفريقيا والصحراء الكبرى، لقد بدأت في برقة ومنها امتدت إلى الأقاليم الأخرى، وكان انتشارها في المنطقة الغربية (طرابلس) وعددها محدودا فقط في 18 زاوية وخصوصا بين قبائل القبلة وسرت، ولكن لم يكن لها وجود ذو أهمية في مدن طرابلس[4]، ووصل عدد زوايا برقة إلى حدود خمسة وأربعين[5].

إن كانت الدولة العثمانية وبفعل الأحداث التي فرضها القرن التاسع عشر قد عمدت إلى إخضاع ولاية طرابلس الغرب إلى سيطرتها المباشرة، فإن إخضاعها واجه رفضا علينا من زعماء وشيوخ القبائل، ولم يلق نداء محمد نجيب باشا قبولا كليا، وقد تجلى القبول وعلى الأخص مدينة طرابلس، أما المدن البعيدة كبرقة وبنغازي[6]، فقد ظلتا بمنأى عن الأحداث التي تواجهها مدينة طرابلس وما جاورها، فقد حُكمت تلك المناطق وفي أغلب الأحيان من أشخاص محليين، فمن خلال البعثات الاستكشافية لجانتيل وفورولامي[7] إلى تشاد

---

[1]- تعني لدى المؤرخين القدامى تلك البلاد الواقعة بين مصر وخليج سرت الكبرى، أما حدودها الجنوبية وردت الإشارات حولها إلى أن منطقة صحراوية تفصل برقة الشمالية عن الواحة النائية منها، وهي واحات أوجلة وجالو والجغبوب والكفرة، سماها العرب بهذا الاسم الذي مازالت تحتفظ به الى اليوم: يُنظر: هنريكودي أوغسطيني، سكان ليبيا، ج2 ، تر خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1980،ص07، يُنظر أيضا: محمد كمال، ليبيا الشقيقة ولاية برقة ،دار الهناء، مصر، 1955، ص13.

[2]- أصحاب الطريقة السنوسية التي تنسب إلى مؤسسها محمد بن علي السنوسي (1859-1787)، مثالا الزهد والورع والتقوى، كان يدعو الى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة متمسكا بحدود السنة ووحدة الشرع، للمزيد يُنظر:سميرة بوزبوجة، الأبعاد الحضارية و الثقافية في ليبيا (الطريقة السنوسية نموذجا)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس، 2010-2011، ص49. يُنظر أيضا: صالح بوسليم وميلود ميسوم، "الحركة السنوسية وامتدادها عبر الصحراء الكبرى: دراسة تاريخية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد15 ، 2011 ، ص22 .

[3]- نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، المرجع السابق، ص57.

[4]- علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع و الدولة و الاستعمار في ليبيا، دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار 1830-1932، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص121.

[5]- أحمد صدقي الدجاني ، الحركة السنوسية نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر، دار لبنان للطباعة و النشر، بيروت، 1967، ص262.

[6]- أو "بني غازي"، هي مدينة من برقة كائنة شرق طرابلس و على الساحل الشرقي من خليج سدراته، بعدها عن طرابلس نحو ستمائة وخمسين ميلا، يُنظر: أحمد بك النائب الأنصاري، المصدر السابق، ص287.

[7]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 285, Dos: 01, Doc: 01, note du ministre plénipotentiaire de la résidence générale de la république française à Tunis n° 1455, en date du 26 mars 1898, où il demande l'acquisition de plus d'information à l'égard de la mission de Gentil au Tchad.

أوضحوا صراع القبائل جنوب البلاد حيث يقوم سكان الواحات بعقد اتفاقيات مع قبيلة أولاد سليمان[1] ويدفعون لها مستحقات سنوية مقابل حمايتهم.[2]

ظلت منطقة غات[3] شبه مستقلة حتى سنة 1872، حيث دعا زعمائها المحليون العثمانيون إلى حكم منطقتهم خوفا من قيام فرنسا باحتلالها نتيجة الصراع الدموي الذي نشب في ذلك الوقت بين طوارق أزهر والهجار[4]، أما في مناطق الجغبوب[5] والكفرة[6] فقد كانت السلطة العثمانية سلطة إسمية بسبب سيطرة نفوذ السنوسية هناك وما يبين ذلك هو وفاء جميع قبائل منطقة دور لسنوسي الكفرة وتواصل زوايا الطريقة السنوسية

[1]- هي إحدى القبائل الليبية العربية التي تنتمي إلى قبائل بني سليم، هاجر بعض تجارها في بداية القرن التاسع عشر إلى تشاد، إلا أن الهجرة الجماعية لسكان القبيلة حدثت عام 1842م، فبعد فشل انتفاضة عبد الجليل سيف النصر التي انتهت بهزيمته في العام المذكور، قررت قبيلة أولاد سليمان مغادرة أراضي إيالة طرابلس الغرب خوفا من بطش السلطات العثمانية، فكانت تشاد محط أنظارها نظرا لتوفر المياه والمراعي الخصبة وكذلك لقرب مناخها من المناخ الليبي، وبعد أن استقرت في المناطق التشادية تمكنت من تكوين تكتلات وتحالفات مع بعض القبائل الليبية العربية المستقرة في تلك المناطق مثل قبائل المغاربة وبعض فروع قبيلة المحاميد المهاجرة إلى تلك المناطق مما جعل منهم قوة قبلية، وهذا ما جعل سلاطين دولة كانم يحاولون خطب ودهم وتجنيدهم لخدمة سلطانهم في تلك المناطق، لما لتلك القبائل البدوية من قوة وشدّة وبأس، للمزيد يُنظر: منذر عبيد رضيوي، " أثر هجرة قبيلة أولاد سليمان إلى تشاد في القرن التاسع عشر "، مجلة آداب ذي قار، جامعة ذي قار، العراق، المجلد 5، العدد 19، سبتمبر 2016، ص ص 30-51.

[2] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 285, Dos: 01, Doc: 02, rapport de Bertrand, vice-consul de France à Benghazi,à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 25 mars 1900, concernant la tribu de Ouled Sliman.

[3]- واحة واقعة في الجنوب الغربي من مدينة طرابلس بنحو 1139كلم، وهي مركز للمواصلات عبر الصحراء، سكانها التوارق، يُنظر:الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية،المرجع السابق، ص ص239-241.

[4]- عبد المنعم الأحمد، المرجع السابق، ص 199.

[5]- واحة صغيرة تقع إلى الجنوب من طبرق بنحو 28كلم، تحيط بها صحراء من الشمال و الغرب و الجنوب على مسافة 285كلم، ونحو 700كلم من الغرب، بها مدفن السيد محمد بن علي السنوسي (1859-1787م) جد الأسرة السنوسية. يُنظر أيضا: الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، المرجع السابق، ص ص 103-104.

[6]- مجموعة واحات في صحراء ليبيا، تقع في الجنوب من مدينة بن غازي بنحو 995كلم، سكانها الأصليون التَّبُو ، انتقل إليها السيد المهدي السنوسي (1902-1844م) سنة 1895 وبنا فيها زاوية سماها التاج، يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، المرجع نفسه، ص ص 292-293.

مع الزاوية الأم بالتاج[1]، إلى جانب تغريم القائد السنوسي لقافلة موسى مهران بسبب عصيان أمره بعدم مواصلة رحلتها إلى الكفرة دون إذن منه، بحجة أنه شخص مقدس والجميع يطيع أوامره[2].

كان رجالات الدعوة السنوسية بمثابة همزة وصل بين العثمانيين والأهالي، فقد قبل الأهالي الزعامة السنوسية كممثلة لهم وناطقة باسمهم، واعترفت الحكومة العثمانية بالأمر الواقع، فقد جاء أول اعتراف رسمي بالسنوسية في فرمان أصدره السلطان عبد المجيد الأول سنة 1856 سمح فيه السنوسيين بجمع ضريبة دينية من أتباعهم، وأعفى زواياهم من الضرائب، كما تبث السلطان عبد العزيز سنة 1861 هذه الامتيازات، و في نفس الوقت كان حرص السلطان عبد الحميد على بقاء علاقات المودة مع السنوسيين، وفي نظر ذلك اعترفت الحركة السنوسية بفكرة الخلافة العثمانية والدعاء للسلطان العثماني على منابر المساجد يوم الجمعة، و نتيجة لذلك عظم شأن السنوسيين، وزاد أتباعهم بين كبار رجال الدولة العثمانية، وكان من أثر ذلك ازدياد سطوة السنوسية في برقة وطرابلس لدرجة أصبحت معها السلطة الفعلية دينية وزمنية بيد شيوخ الزوايا السنوسية[3].

وقد قابل السنوسيون العثمانيين بتجنب التعقيدات السياسية التي قد تؤدي إلى علاقات غير مقبولة معهم، وكان الإخوان السنوسيون لا يلقون التشجيع من السنوسي الكبير أو من خليفته محمد المهدي في النظر في القضايا السياسية الحساسة أو إقحام أنوفهم فيها، مثل تلك المتعلقة بعلاقتهم بالدولة العثمانية، ومن حين لآخر كانت الحكومة المركزية في اسطنبول ترسل مندوبا إلى زعيم السنوسية حاملاً الهدايا التشريفية اعترافاً منها

---

[1]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 285, Dos: 01, Doc: 05, message de Vernazza, vice-consul de France à Benghazi,à Stephen Pichon, ministre des affaires étrangères, en date du07 août 1907, par lequel il l'informe que Les Akhouans de Koufra ont écrit une lettre à leurs confrères des Zaouias des Senoussis de Ouadai recommandant d'être vigilants et attentifs vis-à-vis d'un nègre arrivant du Soudan et qui procure la prophétie et confirme que toutes les tribus de la région de Dor sont fidèles à Senoussi de Koufra.

[2]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 285, Dos: 01, Doc: 06, rapport émanant de la direction des affaires politiques du ministre des affaires étrangères qui traduit le message expédié de Koufra, en date du 15 juin 1907, concernant l'arrivée d'un nègre du Soudan qui prétend être le Mahdi Senoussi et la mise en route d'une caravane de Ouadai sous le commandement de Musa Mahrel.

[3]- عبد المنعم الجميعي، المرجع السابق، ص42.

به ومباركة للدور الذي يؤديه في الصحراء، وفي كل مرة كان المبعوث مكلّفًا بكتابة التقارير عن الأوضاع العامة في الصحراء، وعندما كان يقفل راجعاً يعود محمّلاً (ببركات) السيد السنوسي ودعواته للسلطان، وبذلك استفاد الطرفان من هذه العلاقات الطيبة[1].

لقد استقبل الأهالي في طرابلس الغرب الانقلاب على السلطان عبد الحميد وقيام الحكم الدستوري سنة 1908م بترحيب وأمل، فقد اعتبروه بداية عهد جديد من الإصلاح، شأنهم في ذلك شأن بقية العرب في أقاليم الدولة العثمانية، ولكن لم يلبث أن خاب أمل أهل طرابلس بسياسة الإتحاديين الذين اتبعوا الأسلوب المركزي في الحكم و عينوا في الولاية موظفين غرباء عنها رغم المطالبة بأن يكون الموظفون من أهل الولاية يعرفون لغتها، وكانت عدم معرفة الموظفين بلغة البلاد مثار شكوى الأهالي الذين عليهم أيضا أن يكتبوا معاملاتهم باللغة التركية دون العربية تنفيذا لسياسة التتريك التي كانت إحدى السمات الأساسية لحكم الإتحادين[2].

كان الوالي حينذاك رجب باشا، وهو أحد زعماء تركيا الفتاة، وقد عين وزير للحربية في الحكومة الجديدة، وغادر طرابلس إلى العاصمة العثمانية، ولكنه لم يلبث سوى مدّة قليلة في المنصب حتى توفي في 16 أوت 1906، وقد خلفه على الولاية في طرابلس أمير اللواء محمد علي سامي باشا، وهو رجل عسكري بعيد عن الشؤون السياسية[3]، ثم جاء بعده فوزي باشا، ثم حسن حسني باشا، ثم إبراهيم أدهم باشا الذي عرف بعرقلته الجهود والمبادرات الايطالية، وقد سافر في سنة 1911م وقام بأعمال الوالي الدفتر دار أحمد سليم بك، و تم نزول القوات الإيطالية أثناء قيامه بأعباء الولاية[4].

---

[1]- جاسم محمد شطب العبيدي، " المواقف العثمانية إزاء الدعوة السنوسية 1840-1911 "، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 13، العدد 2، 2015، ص ص 176- 177.

[2]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص ص 06-07.

[3]- نبيل لزعر، " الأوضاع العامة لطرابلس الغرب أواخر العهد العثماني الثاني"، الملتقى الوطني الثاني حول الإيالات المغاربية العثمانية في الكتابات التاريخية المحلية والأجنبية، من تنظيم مخبر الدراسات المغاربية النخب و بناء الدولة الوطنية و مخبر البحوث و الدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الاسلامي، جامعة أحمد بن بلة، وهران1، 27 أفريل2017، ص17.

[4]- إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة1911، المرجع السابق، ص489.

إن اهتمام الدولة العثمانية بتقوية طرابلس الغرب وتنظيم شؤونها ظهر من جديد منذ أعلنت فرنسا حمايتها على تونس، فاهتمت بتحصينها وزادت الحامية في البلاد، لكنها اضطربت في عام 1911م قبيل الهجوم الإيطالي لسحب جزء كبير من الجيش وإرساله إلى اليمن لإخضاع الثورة التي قامت فيها[1].

كان لحقي باشا الذي كان سفيرا للدولة العثمانية في روما دوره في سحب القوات العثمانية، فبعد أن سأله المسؤولون في الباب العالي حينما حاولوا سحب القوات العثمانية من ليبيا لإرسالها إلى اليمن عن المخاوف من إيطاليا على ليبيا أجاب بالنفي وأضاف بأنه يمكن للدولة أن تسحب ما تشاء من حامية طرابلس لنجدة اليمن[2]، وغير هذا كثيرا من أسباب الضعف التي جعلت مركز البلاد ضعيفا في الدفاع سواء من الناحية المادية أو الناحية المعنوية اللّهم إلا ما كان من بعض القلاع في العاصمة، وكانت هذه القلاع لا تمتد إليها يد الإصلاح إلاّ في القليل الناذر[3]، وما زاد إهمال الحكومة العثمانية لولاية طرابلس الغرب يحتاج إلى تفسير فقد أهمل تحصين السواحل مع أن موقع الولاية المتطرف كان يتطلب أجهزة دفاع أقوى، كذلك شتت القوات العثمانية في الداخل واستجابت وزارة حقي باشا لرغبة الحكومة الإيطالية حينما طلبت إليها عزل والي طرابلس الذي يعرقل نشاط الإيطاليين[4].

إن ما ذكره المؤرخون في هذا الأمر لم يلغ عامل الإهمال واللّامبالاة التي اتسم بها الحكم العثماني لطرابس الغرب يضاف إلى ذلك أن العثمانيين كانوا على علم بأطماع إيطاليا فيها، ومع ذلك لم تتخذ الدولة العثمانية الإجراءات اللاّزمة لمواجهة مثل هذا الخطر واقتصرت قواتها على حامية طرابلس فقط، فقد كان في طرابلس في ذلك الوقت 40000 بندقية من النوع القديم، استرجعتها الدولة العثمانية على وعد بأن ترسل بدلا منها الموزر من النوع الحديث، لكنها لم ترسل شيئًا[5].

---

[1]- شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1977،ص367.

[2]- سامي هاشم خيالة، المرجع السابق، ص ص27-28.

[3]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط3، الناشرون دار ف المحدودة، لندن، 1984، ص30.

[4]- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، قسم البحوث و الدراسات التاريخية والجغرافية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، المطبعة الفنية الحديثة، 1970، ص ص 7-8.

[5]- سامي هاشم خيالة، المرجع السابق، ص28.

ولقد لعب النواب الليبيون دورا بارزا في توجيه اتهامات التقصير إلى وزارة حقي باشا واتهموه بالخيانة العظمى وطالبوا بمحاكمته وقدموا في الخصوص مذكرة إلى مجلس المبعوثان وقد وقع تلك المذكرة اثنان من أعضاء المجلس من الليبيين وهما النائب (صادق) والنائب (محمود ناجي) وهي مذكرة طويلة تعرضت بالنقد لجميع أوجه التقصير في ليبيا، خصوصا من حيث إضعاف الدفاع عنها وإخلائها من السلاح الكافي وعدم توفير قوة عسكرية قوية بها، وعدم التوسع في تعيين ضباط عرب عليها، تمشيا من جماعة (تركيا الفتاة) مع سياسة التتريك المعادية للجنس العربي[1].

وفي جانفي سنة 1911م صدر فرمان سلطاني جديد بالتطبيق الفعلي للتجنيد الإجباري في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي، وشُرِع على الفور في تنفيذ العمليات اللازمة لذلك في المراكز الساحلية دون أن يؤدي الفرمان إلى معارضة خطيرة عدا مظاهر التذمر الشعبي المكبوت في المناطق الداخلية فقد رأت الحكومة أن من الحكمة التجاوز عن تطبيق ذلك الفرمان، وفي ماي سنة 1911م كانت ترابط بطرابلس الغرب وبرقة الفرقة 42 بقيادة مشير وكانت تتألف من :

- كتيبة من الرماة (نيشانجي).
- أربع الآيات من المشاة كل الآي بثلاثة كتائب.
- الآي فرسان كل الآي بثلاثة فصائل.
- الآي مدفعية ميدان مكونة من مجموعتين.
- كتيبة مدفعية الحصون بثلاث سرايا[2].

كما يحمّل الباحث الطاهر أحمد الزاوي الدولة العثمانية مسؤوليتها عن سقوط ليبيا في أيدي الايطاليين، بالحديث عن تراخي العثمانيين وخاصة في عهد الاتحاديين الأتراك بعد سنة 1908 وإهمال تحصين الولاية، وتأهيلها لمواجهة الأطماع الاستعمارية الأوروبية في هذا الجزء الباقي للدولة العثمانية في شمال إفريقيا، خاصّة أن عملية التمهيد السلمي للاحتلال الايطالي لليبيا قد شهدت تآمرا من بعض الولاة العثمانيين الذين ساندوا أو

[1]- خليفة الدوبي، " لمحات عن الحالة العسكرية في طرابلس الغرب قبيل الغزو الايطالي "، مجلة الشهيد، لمركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، العدد 5، 1984، ص 21.

[2]- المرجع نفسه، ص 19.

ساعدوا تلك العمليات، وعلى رأس هؤلاء الوالي حسن حسني باشا عين واليا على ولاية طرابلس الغرب سنة 1903[1].

وتنحصر الأحداث الرئيسية التي وقعت خلال هذه الفترة الأخيرة من عمر الولاية فيما بذلته الدولة العثمانية من مجهدات لتوطيد سيطرتها التي أخذت تشعر شيئا فشيئا بأنها مهددة،كما تتمثل في محاولتها التغلغل صوريا على الأقل في المناطق الصحراوية التي سبقتها إليها فرنسا[2].

2 – الأوضاع الإدارية:

كانت طرابلس الغرب خلال السنين الأولى للعهد العثماني مقسمة إلى مقاطعتين طرابلس وبنغازي، وتضم الأولى المنطقة الغربية وفزان[3]، والثانية المنطقة الشرقية[4]، أما في العهد القرمانلي، فقد قسمت إلى ثلاث مقاطعات كبيرة هي: طرابلس ومصراته وبرقة، ويحكم هذه المقاطعات حكام من أبناء الأسرة الحاكمة، وقد قسمت تلك لمقاطعات إلى قيادات يديرها موظفون يسمون قادة و تتركز في أيديهم كافة السلطات،بينما يتولى القضاة الشؤون القضائية التي يسيرون في ممارستها وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية[5].

قضت الدولة العثمانية على الأسرة القرمانلية في طرابلس الغرب سنة 1835، لكن الأنظمة الإدارية استمرت على ما هي عليه، وسبب ذلك هو عدم استقرار الحكم العثماني في هذه الإيالة للانتفاضات العديدة التي قامت في أنحاء متفرقة وانشغال الولاة في القضاء عليها، لكن بعد القضاء على الانتفاضات جرى وضع نظام جديد لطرابلس الغرب[6].

---

[1]– فاتح رجب قدارة، " الدولة العثمانية في آثار الشيخ الطاهر الزاوي"، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، ليبيا، العدد16، المجلد4، نوفمبر2014، ص25 .

[2]– شارل فيرو، المصدر السابق، ص523.

[3]– هي عدّة واحات جنوب مدينة طرابلس بنحو 970كلم، وهي مركز تجاري مهم بين السودان وساحل البحر المتوسط، يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، المرجع السابق، ص248.

[4]– تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني (دراسة تاريخية اجتماعية)، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1988، ص19.

[5]– فرانشسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ترخليفة محمد التليسي، ط2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، ليبيا، 1984، ص25.

[6]– كمال علي مسعود الويبه، الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب (1911–1842)، مر طاهر خلف الله، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات التاريخية، ليبيا، 2005، ص 41.

في سنة 1865 تم تطبيق هذا النظام الذي يقضي بتحويل الإيالة إلى ولاية طبقا للإصلاحات التي كانت تتجه إلى إدخال التجديد والنظم الغربية على الإدارة العثمانية، ويبدو التجديد الجوهري في مزيد من المسؤوليات الممنوحة للولاة إزاء الحكومة المركزية، وإدخال نظم عملية أكثر لإدارة شؤون القضاء والمال، وقد جرى تحسين التقسيمات الإدارية للولاية طبقا للإصلاحات التي أدخلت على الحكومة المركزية حتى انتهت إلى النظام الذي ظل سائدًا ومطبقا غداة الاحتلال الايطالي[1].

قسمت ولاية طرابلس الغرب إلى مقاطعتين متميزتين، ولاية طرابلس، ومتصرفية بنغازي، وقد ألحقت هذه الأخيرة بالحكومة المركزية في الآستانة ووضعت تحت الإشراف المباشر لها، وقد كان على رأس الولاية والٍ 42 برتبة باشا، وهو يمثل السلطة التنفيذية وله التوجيه الأعلى للشؤون المدنية والاقتصادية، وله أيضا السلطة السياسية في التعامل مع ممثلي الدول الأجنبية، وهو يُعين من قبل السلطان لمدّة محدّدة، ويساعده في الشؤون الإدارية مجلس أعلى للولاية يدعى مجلس الإدارة، ومن حق هذا الأخير أن يتدخل في كافة الشؤون الإدارية التي تهم الولاية، ويؤخذ رأيه في كافة الموضوعات ذات الطابع المدني أو المالي التي ينوي الوالي تنفيذها، ويتولى مجلس الإدارة التحكيم في المنازعات التي تقع بين المواطنين والإدارة، كما أنه السلطة الوحيدة المختصة بمحاكمة الموظفين المستغلين للنفوذ[2].

قسمت طرابلس إلى أربع متصرفات أو سناجق وهي طرابلس، ومركزها طرابلس، والخمس[3]، والجبل الغربي ومركزها يفرن[4]، وفران مركزها مرزق[5].

[1] – إتوري روسي، ليبيا من الفتح العربي حتى سنة 1911، المرجع السابق، ص456.

[2] – فرانشسكو كورو، المرجع السابق، ص26.

[3] مدينة صغيرة تقع شرق طرابلس بنحو 120كلم، أسست أواخر القرن التاسع عشر، وهي واقعة على البحر مباشرة ويقال إنها سميت الخمس لأنها كانت تدفع خمس ضرائب المنطقة في العهد العثماني، يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، المرجع السابق، ص ص 125-126.

[4]– مدينة من مدن جبل نفوسة، تبعد عن طرابلس بنحو 171كلم، أصل إسمها أمازيغي، وهي من أحسن عواصم الجبل لما حدث فيها من عمران وبنايات ضخمة جميلة، يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، المرجع السابق، ص359.

[5]– تقع جنوب شرق مدينة طرابلس بنحو 775كلم، كان عليها في العهد العثماني صور من الطين وأبراج، يُنظر: المرجع نفسه، ص310.

كما قسمت كل متصرفية إلى عدد من الأقضية، فمثلا اشتملت متصرفية طرابلس ستة أقضية وهي الزاوية ولعجيلات وترهونة[1] وورفلة[2] وغريان[3]، ويدير كل من قضاء موظف يسمى قائمقام، كما اشتمل كل قضاء على عدد من النواحي يدير كل ناحية مدير تتبع له مجموعة من القرى والنجوع، التي كانت تدار من قبل متنفذين باسم شيوخ القبيلة أو المحلة أو المخاتير، وهؤلاء المتنفذون ليست لهم صفة وظيفية رسمية، لكنهم مسؤولون أمام السلطة العثمانية في جباية الضرائب، وتزويد الجيش بالمتطوعين حين الحاجة، كما قسمت متصرفية بنغازي إلى أقضية أو قائمقاميات وهي درنة[4]والمرج[5] وجالو وقصر شعاب وطبرق[6] والجغبوب، وكل قضاء ينقسم إلى نواح، و النواحي إلى نجوع وقرى[7].

وبحلول عام 1899 م أصبحت طرابلس الغرب تضم ثلاث ولايات فقط هي ولاية طرابلس وتمتد من خليج سرت حتى الحدود التونسية غرباً، و في الجنوب تحدها جبال السوداء، ثم ولاية فزان وتمتد من جبال السوداء حتى جبال تومو وحدود تشاد والسودان جنوبا، وولاية برقة التي تمتد من خليج سرت غرباً حتى الحدود المصرية شرقاً[8].

---

[1]- تقع جنوب طرابلس بنحو 85كلم، تسكنها قبيلة عربية كبيرة من أكبر القبائل العربية في طرابلس، يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، المرجع السابق ، ص81.

[2]- اسم لبطن من بطون قبيلة مدارة الأمازيغية يقال له (بنو ورفلة)، وقبيلة هوارة كانت تسكن من تاورغة إلى غدامس، و كل السواحل من مصراته إلى صرعان، يُنظر: المرجع نفسه، ص357.

[3]- يطلق هذا الاسم على عدّة بلاد في طرف جبل نفوسة الشرقي، فيها بيوت كثيرة تحت الأرض تشبه الغيران وهي عادة قديمة متوارثة عن الأمازيغ القدامى من سكان الجبل، يُنظر: المرجع نفسه، ص244.

[4]- تقع شرق مدينة بنغازي إلى الشمال بنحو 280كلم، شيدها الإغريق، كانت تعرف بجوهرة المتوسط، يُنظر: غوليا لم تاردوتشي، استيطان برقة قديما و حديثا، تر إبراهيم أحمد المهدوي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، (د.ت)، ص237.

[5]- تقع في الشمال الشرقي من مدينة بنغازي بنحو 10كلم، تأسست منذ منتصف القرن السادس قبل الميلاد في نفس الموقع الذي توجد يه المدينة الحالية، يُنظر: المرجع نفسه، ص ص225-226.

[6]- تقع شرق بنغازي بنحو 455كلم، تقع على رأس الخليج المشهور بخليج طبرق، وهي بلدة قديمة في برقة لا يعرف تاريخ تأسيسها على التحديد، يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، المرجع السابق، ص218.

[7]- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص20، يُنظر كذلك إفراج نائر حاسم حمدون،السياسة العثمانية في ليبيا 1835-1913، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل،2001، ص08.

[8]- يونس حسن محمد، " الأوضاع الإدارية والاقتصادية والثقافية في ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني 1935-1911م "، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، جامعة سبها، المجلد 9، العدد 3، 2010، ص 06.

كما معظم الولاة المعنيون من قبل الدولة العثمانية في الولاية من ذوي الرتب العسكرية، وهم بذلك يشرفون على الإدارتين المدنية والعسكرية، وفي الحالات التي يكون فيها الوالي مدنيا تكون الإدارة العسكرية تحت قيادة عسكرية معينة من قبل الإدارة العثمانية العليا، والجدير بالذكر أن العساكر الموجودة في الولاية كان مصدرها القوات المرسلة من قبل الدولة العثمانية، ومن التجنيد الإجباري المفروض على السكان المحليين[1]، وكثيرا ما كانت تؤدي تلك المحاولات إلى حدوث الصدام مع السكان[2]، وعموما فإن أسلوب حكم العثمانيين للأراضي الليبية قد اتسم بالفوضى بشكل عام، فلم يكن هناك تنظيم إداري ثابت، فالأمور كانت مرهونة بمزاج الوالي أو المتصرف، وبعض الأعراف والعادات القديمة المتوارثة، ولكن البلاد شهدت التنظيم الإداري في النصف الثاني من القرن الماضي وذلك إثر صدور ما عرف بخط شريف كولخانة عام 1839 والمرسوم الهمايوني[3] عام 1856 وذلك في موجة الإصلاح الإداري العام للدولة العثمانية أيام السلطان عبد المجيد، ولم تصل آثار هذين المرسومين إلى ليبيا إلا عام 1871 حين عرفت البلاد شيئا من التنظيم الإداري المتقن[4].

لم يكن نظام البلديات بمعناه الحديث معروفاً قبل عام 1870م إذ تولى إدارة شؤون المدينة السلطات المحلية، ويديرها شخص أطلق عليه اسم شيخ البلد الذي لم يعد كافياً للنهوض بالخدمات البلدية في ولاية طرابلس الغرب، فقررت الشروع بإنشاء إدارة البلديات في الولايات، فأرسلت إلى والي الولاية علي رضا باشا

[1]- كانت الخدمة العسكرية إجبارية حتى على المقيمين بتونس، يُنظر:

- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 02, Doc: 03, message du consul de France à Tripoli au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 05 novembre 1901, à propos de la circulaire de la Daïra impérialiste exigeant le service militaire aux tripolitains résidant en Tunisie.

[2]- ياسين شهاب شكري، "سالنامات ولاية طرابلس الغرب وأهميتها في دراسة التاريخ الليبي الحديث"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، المجلد14، العدد3، أفريل2016، ص ص 157-158.

[3]- والمعروف أيضا بالخط الشريف، هو مصطلح دبلوماسي لوثيقة أو مذكرة مكتوبة بخط اليد تتسم بطابع رسمي تكتب بواسطة السلطان العثماني.

[4]- تيسيرين موسى، المرجع السابق، ص23.

الجزائري (1876-1866م) تستطلع رأيه في إقامة إدارة للبلديات في الولاية، وكان الرد إيجابياً بهذا الخصوص لأن قيام مؤسسة كهذه من شأنه أن تكون أداة فعالة في إعمار البلاد[1].

تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن بلدية طرابلس الغرب ظلت تعمل بدون قانون محدد طيلة السبع سنوات الأولى إلى أن تم إصدار قانون البلديات سنة 1877م، ويحتوي على سبع وستين مادة تنظيمية تشمل كل اللوائح والقوانين المتعلقة بعمل البلديات وشؤون الولاية[2].

رابعا: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

1 – الأوضاع الاقتصادية:

1-1 الزراعة:

تتفق جميع التقارير التي كتبها القناصل خلال الأعوام الأخيرة من العهد العثماني بليبيا على القول بأن إنتاج الأرض الليبية لا يسد الحاجات الضرورية المحدودة لسكانها القليلين، وقد تضافرت عدة عوامل على تحديد هذا الوضع منها: قلة المياه وقلة الأيادي العاملة، إلى جانب الإهمال التام لهذا المرفق من قبل السلطات المحلية[3].

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل عاملين آخرين يرددهما بعض الاقتصاديين الذين زاروا ليبيا قبل عدّة أعوام من الاحتلال الايطالي وهما الضرائب الباهظة المعمول بها وجمع الحلفاء الذي يدر ربحا معقول مقابل مجهود محدود، مما أدى إلى إتباع عدد لا يُستهان به من العناصر الصالحة للعمل الزراعي[4].

---

[1]- عفاف البشير المبروك عيسى، "الإصلاحات العثمانية في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني: المجالس البلدية نموذجا "، مجلة فكر وإبداع، رابطة الأدب الحديث، العدد 97، نوفمبر 2015، ص 453.

[2]- سعاد محمد عمر الجفال، " الأوضاع السياسية في ولاية طرابلس الغرب وأثرها على الحركة التجارية خلال الفترة (1911-1835م) "، المجلة العلمية للدراسات التاريخية والحضارية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، العدد 03، جوان 2019، ص 191.

[3]- كانت قلة المياه تمثل مشكلة كبرى، وعلى الليبيين أن يعتمدوا على مياه الأمطار لسقي الجزء الأكبر من الأراضي المزروعة، يُنظر: Cachia. A, Libya under the second Ottoman occupation (1835-1911), Tripoli, 1945, P110.

[4]- فرانشسكو كورو، المرجع السابق، ص ص 90-91.

انقسمت الفلاحة في ليبيا إلى قسمين، قسم يشمل أصحاب البساتين الكبيرة والأراضي المجاورة لطرابلس وأصحب الآبار والمياه، وكان هؤلاء يتقنون الزراعة وخدمة الأرض ويزرعون الحبوب بكميات وافرة كلما توفر المطر، وكان إنتاجهم يزيد عن حاجات الأهالي، وقد تمثل هذا الإنتاج في أنواع من الفاكهة والحمضيات وأنواع عديدة من الزيتون، أما القسم الآخر وهم أصحاب الأراضي من العرب الذين يأنفون العمل بالزراعة مع أن أراضيهم كانت جيّدة وفي غاية الخصوبة، ونظرا لعدم تطوير أساليب الزراعة البدائية في ليبيا وغياب سلطة الحكومة وعدم اهتمامها بأمور الفلاحين مال العديد من الأهالي إلى التجارة أكثر من ميلهم إلى الزراعة[1].

لم تفعل الحكومة العثمانية شيئا سواء في طرابلس أو برقة لتحسين طرق المواصلات بين المدن الساحلية ومراكز الإنتاج الزراعي، ولم تتخذ أي إجراء بإنشاء مخازن للحبوب لتخزن بها فائض السنوات الخصبة للاستفادة منه في مواجهة سنوات الجفاف، وتحتل زراعة الشعير المكان الأول في إنتاج الحبوب، ثم يأتي القمح بعده في الترتيب، كما تزرع الذرة و كذلك البشنة[2]، وفي الأعوام الغنية بالمحاصيل كان الشعير يشحن إلى انجلترا ويشحن القمح إل كثير من البلدان الأوروبية[3].

أما نبات الحلفاء فيشكل المساحة الأكبر من أجزاء البادية، حيت يقوم البدو بحصده في الربيع والصيف، ويصدر إلي انجلترا بحيث يدخل في صناعة الورق، وتحقق طرابلس في فصل الربيع أرباحاً كثيرة بتصديرها الموالح وزيت الزيتون إلى أوروبا[4].

أشارت سالنامة[5] سنة 1869 إلى عدد الأشجار في الولاية على النحو التالي: النخيل (2687740)، الزيتون(347740)، البرتقال(39000)، الليمون(16000)، العنب(4000)، الرمان(750)،

---

[1]- عبد المنعم الجميعي، المرجع السابق، ص ص46-47.

[2]- فرانشسكو كورو، المرجع السابق، ص ص 92-93.

[4]- Cachia.A,Op.cit,p112.

[4]- يونس حسن محمد، المرجع السابق، ص 08.

[5]- هي التقويم السنوي الصادر عن إدارة معينة من إدارات الدولة، ظهر العدد الأول من سالنامات ولاية طرابلس الغرب سنة 1869 تحت عنوان' سالنامة ولاية طرابلس غرب دفعة (1) '. في عهد الوالي المصطلح عي رضا باشا الذي تولى حكم الولاية لفترتين (1866-1870م) (1872-1874م)، يُنظر: ياسين شهاب شكري، المرجع السابق، ص154.

التفاح(400)، العرموط(300)، اللوز(800)، التين(800)،السفرجل(300)[1]، أما الإنتاج الحيواني فيتمثل في الأغنام والماعز والأبقار والإبل[2] .

وخلال فترة حكم رجب باشا (1906-1908) شهدت طرابلس الغرب نوعا من العدالة الاجتماعية،

فبالإضافة إلي تشييد بعض المرافق الخدمية، حيث تم إنشاء المصرف الزراعي لولاية طرابلس برأسمال قدره 23 ألف ليرة تركية دعما للزراعة والمزارعين[3].

1-1 الصناعة:

تنقسم الصناعات المحلية في العهد السابق للاحتلال الايطالي إلى خمسة أقسام:

- **النسيج** : شجع العثمانيون صناعة النسيج في طرابلس، وكان عدد الأنوال المستعملة عام 1911 كما يلي: 1700 نولا لنسيج القطن، 350 نولا لنسيج الصوف، 150 نولا لنسيج الحرير، وذلك إلى جانب عدد آخر من الأنوال في بعض المدن الطرابلسية الأخرى، مثل مصراته وغيرها[4].

- **صناعة الحصر** : تصنع الحصر من نبات الصمار الذي ينبث في المياه الراكدة بعضها ينسج بخيوط القنب والبعض الأخر بحبال الحلفاء الرفيعة، ويصدر ويباع في الحصر للخارج بمبلغ أكثر من 240 ألف فرنك في العام.

- **الدباغة** : الجلود التي يدبغ جلدها من أجل الاستهلاك المحلي، يبلغ عددها اثنين وسبعين ألف جلد بأكثر من 240 ألف فرنك في العام.

- **صناعة الصابون:** يوجد في مركز الولاية أربعة مصانع للصابون تنتج في السنة قرابة 180طن بمبلغ 90ألف فرنك[5].

---

[1]- فرانشسكو كورو، المرجع السابق ، ص158.

[2]- المرجع نفسه ، ص ص 95-96.

[3]- يونس حسن محمد، المرجع السابق، ص 08.

[4]- راسم رشدي، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، دار النيل للطباعة، القاهرة، 1953، ص108.

[5]- محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، تر عبد السلام أدهم و محمد الأسطى، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، مطبعة الغريب، بيروت، (د.ت)، ص ص49-51.

– **صناعة الصياغة** :كانت صناعة الفضة من المصنوعات المشهورة في المراكز الرئيسية من ليبيا، وكانت مراكز إنتاج الأسورة والأقراط والخواتم التي يتزين بها الأهالي هي : طرابلس، بنغازي، درنة، مصراتة، المرج،يفرن،جادو، غدامس، كان أمهر الصناع في هذه المراكز كلها صناع طرابلس[1]، يزيد وينقص صنعها بنسبة الخصب والجفاف في البلاد، في سنة 1902 صنعت حلي وزنها قرابة 5000 كيلو قيمتها 470 ألف فرنك، أما صناعة الذهب لإنتاج نفس الحلي النسائية تبلغ قرابة 4000 مثقال من الذهب بسعر المثقال 15 فرنكا،[2] ولكن طلب العرب لهذا المعدن محدود ويكاد يقتصر على اليهود وبعض الميسورين، ونتيجة لذلك كان تطور هذه الصناعة بالنسبة إلى صياغة الفضة محدودا[3] ويمكن القول بشكل تقريبي أنه في سنة 1911 أي عند وقوع الاحتلال الإيطالي كانت المصنوعات المحلية[4] في مجموعتها تدر دخلا سنويا يقدر بحوالي خمسة ملايين ليرة[5].

1–3 التجارة:

عرفت طرابلس منذ القدم بأهميتها التجارية لموقعها الهام على البحر المتوسط، في مواجهة الموانئ التجارية الهامة في ذلك العصر، وعلى رأس طريق القوافل المؤدي إلى البحر من الدواخل الإفريقية[6]، فمن خلال الميناءين الرئيسيين في ليبيا وهما: طرابلس و بنغازي، كانوا ينقلون ريش النعام وعاج الفيل[7] وتبر الذهب والغراء والجلود والاسفنج والصوف والسجاد والحصر والملح والشعير والحمضيات والتمور والصودا والماشية الحية (الأبقار، الماعز، الأغنام، الخيل، البغال و الحمير)، وكانوا ينقلون الحلفاء من مينائي الخمس وزلطين، كما كانوا

---

[1]– فرانشسكو كورو، المرجع السابق، ص 68.

[2]– محمود ناجي، المصدر السابق، ص52.

[3]– فرانشسكو كورو، المرجع السابق، ص 68.

[4]– أنشا العثمانيون عام 1899 مدرسة للمصنوعات، و كانت تُسمَّى باسم مكتب الفنون و الصنائع، وجعلوا لها أوقافا كثيرة، و كان يُعطى للطالب عند تخرجه كمية من النقود وبعض الأدوات ليبدأ حياة مستقلة جديدة، وفي بعض الأحيان يُعطى الطالب أيضا حانوتا كامل العدة، ينظر: راسم رشدي، المرجع السابق، ص ص 111 - 112.

[5]– فرانسيسكو كورو، المرجع السابق، ص92.

[6]– راسم رشدي، المرجع السابق، ص111.

[7]– A.N.T, F.P.C, S: A, B: 285, Dos: 01, Doc: 04, rapport de Bertrand, vice-consul de France à Benghazi,à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 27 juillet 1900, par lequel il l'informe sur une caravane contenant les dents d'éléphant et les plumes d'autruche en route vers Benghazi.

يشحنون الحبوب و الملح من موانئ زوارة[1]، مصراته، سرت[2]، مرسى سوسة ودرنة[3]، أما الواردات فتتألف من المنتوجات القطنية والأقمشة والمواد الحديدية والفحم والمنسوجات الحريرية والسلك وأخشاب البناء والوقود والأثاث، والزجاج والخردوات والمصنوعات اليدوية المختلفة والأرز والدقيق والكحوليات والنبيذ والجلود المصنوعة والأسلحة والبارود والتبغ والورق، والسكر والقهوة والشاي وأشياء أخرى[4].

كانت البلدان الرئيسية للحركة التجارية تصديرا وتوريدا هي: إيطاليا، انجلترا، مالطة، مصر، فرنسا، النمسا، هنغاريا، تونس، ألمانيا، اليونان وكريت[5].

وكانت ثلاث أرباع الصادرات تقريبا تصدر إلى إنجلترا ومالطة، وخمس الواردات من إنجلترا، وحوالي تسع الواردات من إيطاليا وفرنسا وتونس[6].

كما أن حركة التوريد والتصدير مع إيطاليا قد سجلت في الأعوام الأخيرة من العهد العثماني الثاني زيادة مطردة كما وضحته وقائع الحركة التجارية خلال الفترة الواقعة بين 1905-1910 وهي الوقائع المستخلصة من دائرة المعاملات والتشريعات الجمركية[7].

كانت التجارة عبر الصحراء تلعب دورًا كبيرا في الحياة الاقتصادية للبلاد فمن بين الخطوط الرئيسية الأربعة للتجارة عبر الصحراء كانت ثلاثة تمتد عبر التراب الليبي، وكان أهمها خط طرابلس غدامس[8] – غات[9]– زنيدر– كانو، و كان ثانيها من ناحية الأهمية خط طرابلس – مرزق – بيلما – بحيرة التشاد، أما الخط الثالث

---

[1]– تقع بقرب الحديد الغربية، غرب طرابلس بنحو 109 كلم، ينظر: الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، المرجع السابق، ص 175.

[2]– تقع شرق مدينة طرابلس بنحو 215 كلم، و قد اشتهرت منذ القديم بالنشاط التجاري و تقع على بداية خليج سرت من الشمال، يُنظر: المرجع نفسه، ص216.

[3]- Cachia.A, Op cit, p 164.

[4]– فرانشسكو كورو، المرجع السابق، ص74. يُنظر كذلك: محمود ناجي، المصدر السابق، ص ص58-60.

[5]– فرانشسكو كورو، المرجع السابق، ص74.

[6]– إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، المرجع السابق، ص490.

[7]– فرانشسكو كورو، المرجع السابق، ص75.

[8]– واحة صحراوية، تبعد عن طرابلس الى الجنوب الغربي بنحو 495كلم، يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، المرجع السابق، ص ص 241-242.

[9]– واقعة في الجنوب الغربي من فزان على مسافة 430كلم، وهي مركز مهم للمواصلات عبر الصحراء الكبرى، يُنظر: المرجع نفسه، ص238.

أو ما يُسمَّى بالطريق الشرقي فكان يمتد من بنغازي إلى واحات جالو[1] والكفرة عبر هضبة تيبستي فإمارة واداي[2].

كان كبار التجار والمسؤولين عن تجارة القوافل من سكان مرزق وجالو وغدامس وغات وطرابلس، وكان لهم وكلاء في عدة مناطق مثل تونس وكانم وواداي، وإلى جانهم وجد عدد من التجار الأوروبيين من مالطا وإيطاليا، كما كان لليهود دور في العمليات التجارية خاصة بعد أن أسسوا وكالات تجارية خاصة بهم مثل وكالة لويس سنكوند ووكالة الإخوة ريكارد وغيرهما[3]، وقد أثري كثير من الطرابلسيين من تجارة القوافل، فانتعشت حالة البلاد، وكثر استجلاب العبيد من أواسط إفريقيا حتى أصبح لكل عائلة متوسطة عبد أو عبدة أو أكثر[4]،وظلت الحالة كذلك إلى أن احتلت فرنسا وإنجلترا المناطق الإفريقية جنوب الولاية. فتحولت التجارة عن طرابلس[5]. وأخذت الأبواب تنفتح لتجارة السودان مع المحيط الأطلسي، ولم تعد تصدر إلى طرابلس تقريبا تلك السلع الإفريقية التقليدية كالعاج وريش النعام، وأخذت الدول الأوروبية على الخصوص تضيق على تجارة الرّق والنخّاسة وصارت تعرقلها شيئا فشيئًا[6] مما تسبب في إنضاب أحد أهم موارد طرابلس الغرب، أما بنغازي التي لم تتضرر كثيرا بهذه الإجراءات فقد احتفظت ببعض علاقاتها التجارية مع ودّاي، هذا وإن كان تغلغل فرنسا في منطقة تشاد قد حرمها هي الأخرى من مواصلة الاتجار في العبيد[7] بالإضافة إلى السياسة الانجليزية التي بنت

[1]- واحة من واحات برقة، تقع في الجنوب الشرقي من أجدابية بنحو 220كلم، يُنظر: المرجع نفسه، ص86.

[2]- John Wright, Libya, London, 1969, P194.

[3]- سعاد محمد عمر الجفال، المرجع السابق، ص 195.

[4]- كانت طرابلس منذ عهد الفراعنة مشهورة بتجارة الرقيق، لهذا السبب كان مركز الولاية في وقت ما يطلق عليه اسم سوق البشر، و نظرا لما أورده برنارد فإنه بعد تحريم الاسترقاق هبطت تجارة الرقيق من ثمانية ملايين فرنك إلى مليونيين، يُنظر: محمود ناجي، المصدر السابق، ص67.

[5]- راسم رشدي، المرجع السابق، ص111.

[6]- كان وارنغتون قنصل الحكومة البريطانية في طرابلس فاعلاً في إيالة طرابلس وموضع ثقة وزير خارجية بلاده، الذي فوضه كافة الصلاحيات لتنفيذ سياستها القائمة على مناهضة النفوذ الفرنسي في الدولة العثمانية، لاسيما في ولاية طرابلس وتوابعها وامتداداتها الصحراوية، ومراقبة تنفيذ سياسة مناهضة تجارة الرقيق، واستخدم الضغط السياسي على والي طرابلس بتهديده بدعم خصمه عبد الجليل سيف النصر لدى الباب العالي في مطالبه بحكم فزان، إذا ما وافق الأخير على منع مرور الرقيق الوافد إلى طرابلس عبر فزان، للمزيد يُنظر: جاسم محمد شطب العبيدي، " التجارة الصحراوية الأفريقية والمسألة الشرقية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين "، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 09، العدد 4، 2011، ص 58.

[7]- شارل فيرو، المصدر السابق، ص528.

خط سكة حديد من كانو إلى لاغوس، مما أدى إلى توجيه بلاد السودان إلى المحيط الأطلسي بدلاً من شمال إفريقيا[1].

1-4 الضرائب:

يمكن تصنيف الضرائب المفروضة على أهالي ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني إلى الأنواع الآتية:

***ضرائب لتغطية النفقات الإدارية و تشمل:**

– ضريبة الويركو: تجنى سنويا ومقسمة إلى قسمين أحدهما على الأشجار والآبار المعبر عنه باللزمة والثاني على الصائم المعبر عنه بالمقطوع، ومقدارها كالآتي:

– ضريبة على كل شخص بالغ بمعدل 40 قرش.

– ضريبة على الحيوانات بمقدار 40 قرش عن الجمل و20 قرش على رأس البقر، وخمسة قروش عن رأس الغنم وقرشيين على رأس الماعز.

– ضريبة الأشجار 2.5 قرش على كل شجرة نخيل وكذلك أشجار الزيتون.

– ضريبة الآبار ومقدارها قرش عن كل بئر صالح للري[2].

بالإضافة إلى ضرائب أخرى كضريبة العشر (تخص المنتجات الزراعية خاصة القمح والشعير وزيت الزيتون والحلفاء...) و كذا ضريبة البدل العسكري والمقصود بها اليهود لأنه لا يجوز لغير المسلم الدخول في الخدمة العسكرية، و كانت بمقدار 30 قرشا عن كل بالغ[3].

***ضرائب ترسل مباشرة إلى الآستانة:** و أهمها:الضرائب الجمركية 08% من قيمة الواردات، 01% على الصادرات ، بالإضافة إلى ضريبة الميناء وضريبة البريد والبرق والهاتف.[4]

***إيرادات المؤسسات العامّة الحكومية:** كانت هناك بطرابلس وبنغازي خمس مؤسسات مستقلة ذات الإيرادات وهي: إدارة الدين العام العثماني، إدارة احتكارات الملح والتبغ، إدارة الصحة والحجر الصحي، إدارة

---

[1]– علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص61.

[2]– مخلوف إمحمد سلامة الغزوي، "الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب أنواعها، طرق جبايتها، الآثار المترتبة عليها،" المؤتمر الدولي الخامس الموسوم ب:العرب والترك عبر العصور، تنظيم قسم التاريخ والحضارة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، مصر، 4 -5 مارس2013، ص ص665-666.

[3]– مخلوف إمحمد سلامة الغزوي ، المرجع السابق، ص666.

[4]– المرجع نفسه، ص ص 269-271.

شؤون الأوقاف، إدارة المنائر[1]. توفر دخل سنوي يبلغ حوالي مليون ونصف المليون ليرة سنويا كما يبدو من بعض الإحصائيات التي أجريت في سنة 1901-1909م[2].

كان الجزء الأكبر من عائدات الولاية يرسل إلى الآستانة ولا يستفاد منه محليا وكثيرا ما كانت الدولة تفرض التبرعات الإجبارية لتمويل المشروعات سواء في الولاية أو خارجها، أو تمويل المجهود الحربي أو مواجهة الأزمات الاقتصادية فقد ورد مرسوم سلطاني لوالي طرابلس الغرب مصطفى نوري باشا (1852-1855) يحثه بالتعجيل في تحصيل خمسة آلاف كيس من القروش من وجوه البلاد والتجار والحرفيين وإرسالها إلى الآستانة للاستعانة بها في تسديد احتياجات عساكر الجيش الواقفة في جبهات القتال[3].

كان الهدف من وضع النظام الضريبي هو مواجهة النفقات العامة، إلا أنه لم يلبث أن تحوّل إلى عبء ثقيل ساهم في تذمر الأهالي وتشريدهم،حيث أنه لم يترك شيئا إلى وضع تحت طائلته، فشمل الإنسان والحيوان،

والزرع والأشجار والأرض، ولا يراعي في عملية أخذها سنوات القحط والجفاف[4]، وانتشار الأزمات والأوبئة[5]، وفقر الأهالي[6]، فكان لابد من دفع الضرائب من دون مراعاة الظروف المعيشية للسكان[7].

---

[1]- فرانشسكو كورو، المرجع السابق، ص43.

[2]- المرجع نفسه، ص45.

[3]- مخلوف محمد سلامة الغزوي، المرجع السابق، ص270.

[4]- تعرضت ولاية طرابلس الغرب لوباء المجاعة عام 1871 في ولاية محمد صالت باشا (1870-1871م) وذلك جراء قلة الأمطار فعجز الأهالي عن الحصول عن قوتهم اليومي، فاعتمدوا على أكل الأشياء الفاسدة لذلك انتشرت بينهم الأمراض العديدة وراح ضحيتها عدد كبير من الأهالي الذين نجدهم يلجئون إلى أكل الجزر الذي كان متوفرا بكثرة هذا العام حتى عرف بين الأهالي باسم عام الجزر، يُنظر: وفاء كاظم ماضي الكندي، "قراءة في الأحوال الصحية والعادات الغذائية لمجتمع ولاية طرابلس الغرب (1835-1911)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية، جامعة بابل، العراق، العدد13، أفريل2013، ص667.

[5]- عرفت طرابلس الغرب أوبئة في عديد السنوات كوباء الكوليرا سنة 1830، يُنظر:

A.N.T, F.A 1881, S: H, B: 229, Dos: 417/03, Doc: 02, rapport concernant la propagation de l'épidémie Choléra à Tripoli.

يُنظر أيضا: وفاء كاظم ماضي الكندي، المرجع السابق،ص665.

[6]- مخلوف أمحمدسلامة القروي، المرجع السابق، ص274.

[7]- كمال علي مسعود الويبة، المرجع السابق، ص158.

أدى الطلب المتكرر على الضرائب، والضغط على الأهالي، وشدّة فقر السكان وعدم قدرتهم على الدفع إلى نزوح العديد منهم إلى مناطق أخرى غير مناطقهم، ومنهم من هاجر إلى خارج الولاية، فقد هاجر الكثير من الطرابلسيين إلى تونس، حيث تولت الحكومة بنفسها جمع محصول التمور لسداد الضرائب، وهاجر كثيرا من رجال القرى الأخرى بسبب عدم القدرة على دفع الضرائب[1].

2 – الأوضاع الاجتماعية :

بلغ تعداد الولاية في عام حوالي 1911 المليون نسمة: طرابلس (المنطقة الغربية) بلغ تعدادها حوالي 570000 نسمة، منها 29000 نسمة سكان مدينة طرابلس، أما برقة بلغ عدد سكانها حوالي 200000 نسمة، منهم حوالي 19000 نسمة في بنغازي و10000 نسمة في درنة، كما مثل تعداد الرحل وشبه الرحل غالبية سكان الولاية باستثناء سكان مدينة طرابلس[2].

لقد كان المجتمع في ولاية طرابلس الغرب يتألف من مزيج من عدّة أجناس، وهم العرب والبربر[3] سكانها الأصليون، فضلا عن أعداد كبيرة من العثمانيين والسود و كلهم من المسلمين، ويبدو أن عدد السود كان كبيرًا جدًّا بسبب تجارة الرقيق، كما كان بعضهم من بقايا الهجرة الزنجية القديمة إلى المغرب العربي و كان لهم القرى الخاصة بهم، وكان بعضها حول مدينة طرابلس الغرب[4] يطلق على العثمانيين أنقولوغلية أو كراغلة (أبناء العسكر)، وقد بلغ عددهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حوالي 50إلى 60 ألف نسمة، ومن أهم مناطق تمركزهم (العلاونة، المنشيه، الساحل، الرقيعات، الرشفانة، والغزيزية)، استعانت بهم الدول من أجل تثبيت النظام والأمن و كان يرأسهم شخص يدعى (باشا أغا)، وكانوا يتمتعون بامتيازات خاصة استمرت حتى

---

[1]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 03, Doc: 15, message du résident général au ministre des affaires étrangères, en date du 25 juin 1902, où il l'informe que le rapport mensuel du mois d'avril 1902 a inscrit l'arrivage de 11 tentes au secteur tunisien pour Ouled Chebel qui demandent l'autorisation d'installation à la régence tunisienne.

[2]- علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص ص36-37.

[3]- يعتقد ابن خلدون بأن البربر هم سلالة من أمازيغ بن كنعان بن حام، و يعتبر العرب أول من سموا سكان شمال إفريقيا الأصليين باسم البربر لأن العرب عندما احتلوا هذه المنطقة وجدوا السكان يتكلموا لغة غير مفهومة لدى العرب أطلقوا عليهم بربر أي غير مفهوم ، يُنظر: سالم الحجاجي ، ليبيا الجديدة، ط2، منشورات مجمع الفتح للجامعات، طرابلس، 1989، ص124.

[4]- أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في آخر العهد العثماني الثاني، 1882-1911، المطبعة الفنية الحديثة، بنغازي، 1971، ص222.

عام 1900م عندما ألغى الوالي حافظ باشا نظام الباشا أغوية، وأسس نظام النواحي الأربعة فتحول إلى فئة معارضة لإصلاحات السلطة المحلية في الإدارة والجيش لأنها حرمتهم من امتيازاتهم[1].

إن علاقة السكان المقيمين في المدن كانت أوثق صلة بالعثمانيين، انخرط قسم في وظائف الدولة المتاحة كمدرسين وإداريين وغير ذلك من الوظائف التي لا تشكل خطورة على الهيمنة العثمانية، بينما ظلت الوظائف الكبيرة الحساسة كقيادة الجند والشرطة وإدارة الشؤون السياسية والمالية بأيدي العثمانيين[2]، أما مجتمع الريف يختلف عما هو عليه في المدن، إذ تغلب على الحياة فيه الطابع الرتيب البسيط، وتبرز متانة الحياة الجماعية بين أفراده، و كذلك قوة الروابط القرابية التي تمتد من الأسرة إلى العيلة فاللُحمة فالقبيلة، والقربة في طرابلس الغرب في العهد العثماني كانت تعيش حياة استقلالية كاملة، وعلاقاتها مع المدن كانت محدودة، وتسود مجتمعها أعراف وتقاليد تشبه أعراف وتقاليد قبائل الصحراء الرحل، والقرية في طرابلس الغرب تدعى قبيلة، فهذا اللفظ يستعمل للدلالة على القرية بمجتمعها المستقر وعلى إسم مكان، كما يطلق على الجماعات ذات الأصل الواحد المتنقلة المترجلة في فيافي الصحراء والبادية[3]، والتركيب البشري للقرية الليبية أيام العثمانيين كان يأخذ شكلا تجمعيا، ويسكن أفرادها الذين تربطهم الوحدة القرابية، بجانب بعضهم البعض أو في جهة معينة من القرية، وليس بالضرورة أن جميع سكانها يعودون بنسبهم إلى قبيلة واحدة[4].

شكل اليهود وحدة اجتماعية مختلفة عن بقية الوحدات الاجتماعية التي يتألف منها سكان الولاية، فهم من الذين انتقلوا إلى إفريقيا في عهد الإمبراطور أغسطس أو بعد تدمير القدس 70م أو من إسبانيا عقب الاضطهادات التي جرت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ويقيم اليهود بمدينة طرابلس والمراكز الرئيسية بالولاية ويمارسون بصفة عامة النشاط التجاري[5]. وكانوا يتمتعون بكامل الحقوق التي يتمتع بها كافة الطرابلسيين، واعتبرهم الولاة جزء من الشعب الليبي دون تفرقة أو تمييز بينهم وبين بقية السكان[6].

---

[1]- نقولا زيادة، مدن عربية، دار صادر، بيروت، 1965، ص90.

[2]- تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص29.

[3]- المرجع نفسه، ص36.

[4]- ، المرجع نفسه ص37.

[5]- فرانشسكو كورو، المرجع السابق، ص ص17-18.

[6]- الهادي إبراهيم المشيرقي، ذكريات في نصف قرن من الأحداث الاجتماعية والسياسية، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ليبيا، 1988، ص139.

في مطلع القرن العشرين، كانت توجد في طرابلس الغرب الجاليات الأجنبية التالية:

-الجالية المالطية: و كان عدد أفرادها حوالي ثلاثة آلاف شخص، يتعاطون أعمالا تجارية مختلفة.

-الجالية الإيطالية : و كان عدد أفرادها حوالي الألف، أكثرهم يقيم في مدينة طرابلس ذاتها، ويشتغلون بالتجارة والتصدير والاستيراد.

-الجالية الفرنسية : وكان عدد أفرادها حوالي الثمانمائة، وبعضهم من أصل يهودي أو تونسي، وكان أكثرهم يشتغل بتجارة المنسوجات، وكان غير هؤلاء عدد من الاسبان (حوالي 1000 شخص)، واليونانيون (حوالي 120شخصا)، وهذا بخلاف اليهود الذين كان عددهم حوالي السبعة آلاف[1].

خامسا: الأوضاع الثقافية والدينية:

1 – الأوضاع الثقافية:

الباحث في الحياة الثقافية في طرابلس الغرب أيام العثمانيين لا يحتاج كبير جهد ليكتشف أن هذه الحياة كانت خاملة راكدة إذا قورنت بما كانت عليه الحركات الثقافية في بعض الأقطار العربية خاصة في مصر والشام، لم يبدأ ذلك مع وصول العثمانيون إلى طرابلس الغرب، فالعثمانيون ورثوا الوضع الثقافي المتخلف من العهود التي سبقت حكمهم و لعل مسؤوليتهم تنحصر في أنهم تركوا هذا الوضع على حاله ولم يعملوا على تحريكه وتبديله نحو الأحسن، كما أن الفوضى السياسية والإدارية والاقتصادية التي رافقت حكمهم ساهمت في تعميق التخلف الفكري في البلاد وتدهور الثقافة أكثر فأكثر، وبالتالي توسيع الهوّة بين المجتمع الطرابلسي وبين النهضة العلمية والثقافية الحديثة[2].

ظلت طرابلس الغرب خالية من المدارس العامة والتعليم النظامي حتى سنة 1895،[3] ولم تكن ثمة مدارس أو معاهد نظامية أهلية، وقد كان النوع الوحيد من التعليم الذي يقدم إلى الأطفال هو القراءة والكتابة العربية

[1]– راسم رشدي، المرجع السابق، ص113.

[2]– تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص281.

[3]– في هذه السنة زار الحشائشي طرابلس الغرب ووصف حالة القراءة والكتابة بعموم الولاية على أن غالبية سكان الولاية لا يعرفون القراءة والكتابة إلا بعض من أهل المدن و القرى، يُنظر:محمد بن عثمان الحشائشي التونسي، رحلة الحشائشي إلى ليبيا 1895، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب، تق و تح علي مصطفى المصراتي، دار لبنان للطباعة و النشر، بيروت، 1965، ص210.

وفقا للطريقة العتيقة، ويقوم التعليم كله حول القرآن، يلقن في المدارس التقليدية المعروفة باسم الكتاب[1]، وبعد فترة طويلة من الركود الثقافي والفكري شهدت البلاد أواخر العهد العثماني بعض التطور الثقافي والفكري إذ انتشر التعليم الديني على نطاق واسع حتى عمّ جميع المناطق وذلك عن طريق الكتاتيب والمساجد والزوايا المقامة على أغلب التراب الليبي، وظهرت كذلك المدارس ورياض الأطفال على النظام الحديث[2]، فقد وجدت الكتب في مكتبات الجغبوب والتي زادت عن ثمانية آلاف كتاب ومجلد من بينها كتب في التفسير والأصول والحديث والتوحيد والفقه وغير ذلك من العلوم العلمية والطبيعية، التي ساهمت في رفع المستوى الثقافي والعلمي للولاية، ويرجع الفضل في ذلك إلى مثقفي الحركة السنوسية الذين قاموا بنشر الثقافة التي تلقوها في دواخل البلاد التي كانوا يجوبونها في أثناء رحلاتهم التجارية[3]، فكانت المعاهد والزوايا مراكز تعليمية في طرابلس الغرب، ولم يتجاوز عددها الواحد أو الاثنين في كل مدينة أو بلدة تابعة لها، مثل معهد أحمد باشا القرمانلي بطرابلس، والمعهد الأسمري في زلتين، و معهد الزورق في مصراته، وزاوية الأبشات في الزاوية الغربية، وبعض الزوايا في الجبل الغربي ومعهد الجغبوب، حيث يدرس الطلاب تصانيف الفقه والحديث، وعلم الكلام وعلوم اللغة، وما تصل إليه أيديهم من الشروح والحواشي والذيول والأمالي، حتى إذا انقضت هذه المرحلة كان على الموسرين إرسال أبنائهم إلى رحاب الأزهر أو ظلال الزيتونة بتونس ليعودوا إلى بلادهم بعد قطع مراحل في مجالات التعليم والتثقيف[4].

لم يتجه العثمانيون نحو تأسيس المدارس الابتدائية الحديثة بصورة جادة ونشرها في المدن الطرابلسية الهامة إلا منذ مطلع القرن العشرين ، بعد أن شكلت لأول مرة إدارة لمعارف الولاية وعين مديرا لها في عام 1899م، وكان تعيينه كما ورد في توجيهات الباب العالي لناظر المعارف، لغرض تشكيل المكاتب الابتدائية وتنظيمها

[1]- فرانشسكو كورو، المرجع السابق، ص99.

[2]- مسعود عبد الله مسعود، " ملامح الحياة الفكرية والثقافية في ليبيا أواخر الحكم العثماني حتى الاحتلال الايطالي سنة 1911م"، المجلة الجامعة ، جامعة الزاوية ، ليبيا، العدد 15، المجلد3، 2013، ص132.

[3]- أحمد صدقي الدجاني، ليبيا، قبيل الاحتلال الايطالي، ص273.

[4]- أحمد عمران بن سليم،" المقالة في ليبيا نشأتها و تطوّرها خلال العهد العثماني الثاني 1866-1911"، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1992، ص ص 60-61. يُنظر كذلك: مسعود عبد الله مسعود، المرجع السابق، ص122.

على الطراز الجديد لكي يقع التأمل والإنهاء في تأسيس المكاتب اللازمة مثلما في سائر الممالك المحروسة السلطانية وفي نشر المعارف وتعميمها شيئا فشيئا[1].

أنشأت الحكومة العثمانية عددًا من المدارس الحديثة استجابة إلى الحاجة الماسة إلى اتباع منهج تعليمي جديد يتفق وروح العصر، وتحقيقا للرغبة في الإلمام ببعض المعارف، والعلوم الحديثة التي لم تكن معاهد التعليم القديمة قادرة عليها ومن هذه المؤسسات المدرسية الحربية التي كانت أبوابها مفتوحة أمام الليبيين والعثمانيين على حد سواء، كما أنشئت عدد من المدارس الابتدائية الحديثة، ومعهدين لإعداد المعلمين أحدهما في طرابلس والآخر في بنغازي ومدرستا الفنون والصنائع إحداهما للذكور والأخرى للبنات في طرابلس[2]، وأوردت بعض السالنامات المدارس الحديثة التي أنشئت في أواخر القرن التاسع عشر، إذ كانت هناك ثلاث مدارس ابتدائية في مركز الولاية بطرابلس الغرب، وأربع مدارس رشيدية (ما بعد الابتدائية) موزعة على: (سنجق مركز الولاية، وسنجق الخمس، وسنجق فزان، وسنجق بنغازي)، ومدرستين رشديتين إحداهما للبنات[3]، وأشارت إلى النقص الكبير في أعداد المعلمين فيها نتيجة لقلة الكوادر المتخصصة في المعارف العصرية[4].

بلغ التوسع قي التعليم العصري داخل الولاية ذروته في بدايات العقد الأول من القرن العشرين التي استطاعت أن تعكس صورة واضحة عن مدى التطور الثقافي والحضاري في الولاية، وظهر هذا التوسع أيضاً للحد من انتشار المدارس الأجنبية الفرنسية والانجليزية والإيطالية التي من شأنها إشباع المجتمع آنذاك بالثقافة الغربية المسيحية، فكانت خطوات الولاية ناجحة إلى حد كبير في إيجاد تعليم منافس استقطب إليه السكان المحليين، حتى إن عدد المدارس النظامية وصل في عام 1910م حوالي 26 مدرسة، وكانت سلطات الولاية تعتزم في تلك الفترة إنشاء حوالي 22 مدرسة أخرى ولكن ظروف الحرب والغزو الإيطالي حالت دون ذلك[5].

---

[1] – جميل موسى النجار، " السياسة التعليمية العثمانية وانعكاسها على ولاية طرابلس الغرب من عهد الوالي أحمد عزت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1857-1911م)، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد 14، 2002، ص 72.

[2]– عمر التومي الشيباني، تاريخ الثقافة و التعليم في ليبيا، جامعة طرابلس، ليبيا، 2006، ص34.

[3]– ياسين شهاب شكري، المرجع السابق، ص161.

[4]– محمد بن عثمان الحشائشي التونسي، المصدر السابق، ص210.

[5]– سعد إدريس سعيد، " مظاهر الحياة الثقافية في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني (1835-1911م) "، المجلة العلمية للدراسات التاريخية والحضارية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، العدد 03، جوان 2019 ، ص 286.

على الرغم من قيام العثمانيين بفتح مدرسة ابتدائية واحدة في عدد من مدن الولاية فإن سياستهم التعليمية ظلت حتى أيامهم الأخيرة في طرابلس تعتبر تأسيس المدارس الابتدائية عملا يجب أن يضطلع به الأهالي ويتحملوا ما يتطلبه من نفقات مالية، ذلك أن جريدة طرابلس الغرب استحثت سكان الولاية قي أحد أعدادها الصادر في أواخر سنة 1910 م على فتح المدارس الابتدائية من أموالهم ترقية للمعارف التي هي روح الدولة والملة، وقد حدّت تلك السياسة من فتح مدارس ابتدائية تتناسب مع عدد سكان الولاية، وتصل إلى تجمعاتهم المنتشرة في أرجائها كافة، وجعلت من التشريع القاضي بإلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية مجرد تشريع مكتوب لا جدوى منه[1] .

ومن جانب آخر، فإن عملية تأسيس المدارس الرسمية الحديثة كانت ترتبط بتأسيس أهداف معينة وتلبية حاجات آنية ، ولم تكن تلك العملية مجردة في جزء كبير منها من تلك الشائبة التي أبعدتها عن المسار الذي ينبغي لها أن تسير فيه لكي تحقق على المدى البعيد وبصورة غير مباشرة، ما يراد تحقيقه من التعليم من تقدم ورقي في المجالات كافة، وكان نشاط فتح المدارس يتوقف تقريبا حينما لا تكون هناك حاجة آنية ذات ارتباط مباشر بمصلحة الدولة والحفاظ على حكمها، وحينما تكون الحاجة ضئيلة إلى توسيع مراحل هذه الدراسة وتطويرها، كما يمكن ملاحظة أن المدارس الحديثة التي فتحتها الدولة في ولاية طرابلس كانت قليلة بصورة عامة، وهي لا تتناسب مع عدد سكان الولاية، ومع قرارات الدولة التي رسمها القانون العثماني العام[2].

وكانت لغة التعليم ومناهجه من العوائق التي حالت دون تفاعل جميع السكان مع المدارس الحديثة التي أسسها الحكم العثماني في الولاية، وجعلت الالتحاق بهذه المدارس محصورا بفئة قليلة من أبناء المدن وموظفي الإدارة الحكومية وضباط القوة العسكرية العثمانية المرابطة في الولاية، فالتعليم كان يجري باللغة التركية الغريبة على السكان العرب، ومن تم كان استيعاب الطلاب لموادهم الدراسية تكتنفه الصعوبات مما جعلهم ينفرون، بطبيعة الحال من المدارس الرسمية الحديثة ويلتجئون إلى المدارس التقليدية، أو إلى بعض المدارس الأجنبية التي كانت تدرّس باللغة العربية أو تهتم بتدريسها[3].

---

[1]- جميل موسى النجار، المرجع السابق ، ص 73.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 80-81.

[3]- جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص ص 84-85.

رغم ذلك استطاع بعض الطرابلسيين بفضل المدارس العثمانية تعلّم اللغة التركية ومن ثم الاطلاع على الآداب التركية إضافة إلى لغتهم العربية، وأصبح خريجو هذه المدارس يشغلون الوظائف الإدارية في الدولة، وكان بإمكان طلاب هذه المدارس إكمال دراستهم بالآستانة في مدرسة العشائر، وقد أسهم خريجو هذه المؤسسات في الحفاظ على اللغة العربية وآدابها، كما ساعدت هذه المؤسسات أيضا على الانبعاث الثقافي الذي عرفته تلك الحقبة من تاريخ طرابلس الغرب الثقافي[1]، وعلى الرغم من كل ذلك فإن حالة التعليم بصورة شاملة بقيت متأخرة بسبب سوء الإدارة وقلة مخصصات الإنفاق على هذه المدارس وعدم كفاءة الكوادر، كما أن الدولة لم توفر المستلزمات الدراسية للطلاب بل كان عليهم تجهيز أنفسهم بكل ما يحتاجون إليه[2].

تأخر دخول الطباعة إلى طرابلس الغرب، و أول مطبعة دخلت إلى طرابلس هي المطبعة الحجرية (1863-1864م)، والتي طبع فيها بعض أعداد سالنامات الولاية و بعض أعداد جريدة طرابلس الغرب عام 1866[3]، واستجلبت أول مطبعة عصرية إلى طرابلس سنة 1869[4]، ثم طورت هذه المطبعة أول مرة سنة 1892م بجلب حروف حجرية في دار السعادة (اسطنبول) وآلة مكملة للطبع بالحجر من أوروبا، تلاه تطويرا آخر سنة 1897 حيث تم استيراد مطبعة حديثة من أوروبا بجميع معداتها وحروفها[5].

وفي عام 1908 حدث تطور حقيقي في فن الطباعة بالولاية بعد صدور الدستور العثماني، فوجدت عدة مطابع إلى جانب مطبعة الولاية وهي:

- مطبعة الترقي: تعتبر أول مطبعة أهلية في الولاية أنشئت سنة 1908م، بجهود شركة محلية جلها من المثقفين[6]، كان مقرها في البداية بشارع ريكاردو في طرابلس، ثم نقلت إلى المقر السابق للبلدية بسوق الترك[7].

---

[1]- مسعود عبد الله مسعود، المرجع السابق، 123 .

[2]- افراج نائر جاسم حمدون، المرجع السابق، ص63.

[3]- علي مصطفى المصراتي، صحافة ليبيا في نصف قرن، دار الكشاف، بيروت، 1960، ص256.

[4]- عبد العزيز الصويعي، المطابع و المطبوعات الليبية قبيل الاحتلال الايطالي، المنشأة العامة للنشر، طرابلس، 1885، ص49.

[5]- أحمد عمران بن سليم، المرجع السابق، ص63.

[6]- عبد العزيز الصويعي، المرجع الساق، ص72.

[7]- فرانسسكو كورو، المرجع السابق، ص ص128-129.

– مطبعة ج– أربيب: تأسست عام 1908م بشارع جامع محمود وعرفت باسم المطبعة العالمية، وكانت أول مطبعة تدخل الحروف اللاتينية إلى طرابلس.

– مطبعة فنون الطباعة: أسست سنة1909م و كان مقرها قرب ميدان بنك روما.

– المطبعة الشرقية: وتعرف أيضا باسم صاحبها (مطبعة تشوبة) و قد أسست سنة 1910.

ساهم وجود هذه المطابع بداية من عام 1908 في ازدياد الصحافة داخل طرابلس، فازدادت أعداد الصحف الصادرة في الولاية مقارنة ببداية ظهورها، فبعد أن كان عدد الصحف لا يتجاوز أربع مطبوعات تصدر في فترات متقطعة تجاوز العدد في الفترة من 1908–1911 إلى ما يزيد عن أربعة عشر مطبوعة ما بين جريدة ومجلة كان لها الأثر الإيجابي في البلاد[1].

صدر في العهد العثماني الثاني في طرابلس الغرب عام 1866 صحيفة طرابلس الغرب التي حملت اسم الولاية وكانت تصدر في ورقة واحدة صباح كل خميس باللغتين العربية والتركية بالحروف العربية، وكانت في عهد الوالي محمود نديم باشا (1870–1866م) وهي تطبع في مطبعة الولاية، ويشرف على صدورها مكتوبجي الولاية[2]، وفي عام 1869 صدر العدد الأول من السلنامة (الحولية)، وأنشئت بناء على رغبة الحكومة وكانت حوليتها الرسمية، و في آخر أعدادها (1895–1894) غيرت اسمها إلى سلنامة ولاية طرابلس الغرب، وتوقف صدورها عند العدد الثاني عشر[3]، ومن الصحف التي داع صيتها جريدة الترقي الأسبوعية التي انقسمت حياتها إلى فترتين إذ توقف صدورها بعد عام واحد سنة 1897م، واستأنف صدورها بعد إحدى عشر سنة من هذا التاريخ[4]، وفي سنة 1898م صدرت مجلة الفنون أول مجلة علمية مصورة صدرت بطرابلس الغرب[5]، حافظت على صدورها بانتظام، سارت على درب العلم والمعرفة، حيث صدر منها سبعة عشر عددًا[6]. وفي عام

[1]– أحمد ابراهيم الترهومي، تاريخ الصحافة الليبية ودورها الوطني 1866–1943، ليبيا، (د.ت)، ص7.

[2]– فيليب ذي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، مطبعة الأديب، بيروت، 1913، ص106.

[3]– فرانشسكو كورو، المرجع السابق، ص 130.

[4]– أسماء مصطفى الأسطى، الصحافة الليبية، دراسة حصرية تحليلية وببليوغرافيا 1866–2003، مجلس الثقافة العام، سرت، 2008، ص111.

[5]– عبد العزيز الصويعي، بدايات الصحافة الليبية 1866–1922، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان ، ليبيا، 1989، ص122.

[6]– المرجع نفسه، ص122.

1907م صدرت دورية ليبية في تونس حملت اسم المعارف كان معظم اهتمامها شؤون الولاية في محاولات السياسة والاقتصاد[1].

ومما يلفت النظر أن المطابع لم تسهم في طباعة الكتب ونشرها، وقد حاول بعض الباحثين إرجاع هذا الأمر إلى عدّة أسباب، مثل سيطرة اليهود والايطاليين على أغلب المطابع وارتفاع أسعار الورق، وانصراف المطابع إلى طباعة الأوراق التجارية...، وفي رأي الباحث بن سليم أن الصراعات السياسة، وفقدان الاستقرار النفسي، وضعف الملكات، وفراغ القاعدة الثقافية من التوقي إلى المعرفة كانت أسباب صارفة للكتاب عن قضية التأليف ومن الدافع الرئيسي الذي جعل المؤلفين يلتمسون طباعة كتبهم خارج الولاية بحثا عن الانتشار والذيوع[2].

ورغم هذا يتضح أنه هناك تنوع كبير في الصحف قبل الاحتلال الايطالي، و هذا مرده بطبيعة الحال إلى الحرية الكبيرة التي أتاحتها التشريعات العثمانية إضافة إلى اهتمام المتعلمين عموما في الولاية بمجريات الأحداث المحلية والدولية[3]، فقد كانت الفترة من 1908-1911 م مرحلة ازدهار الصحافة في طرابلس رغم قصر مدتها، حيث لعبت الصحافة دورا كبير ا في بعث الحياة الأدبية، والروح الوطنية في ليبيا، ونشطت الأقلام، واستيقظ الإبداع، وحفلت صفحات الجرائد بعشرات المقالات اليومية[4].

ساهم تطور الصحافة وتوسعها في إثراء الحركة الثقافية والأدبية في البلاد، فزادت أعداد المثقفين وتوسع النشاط الأدبي وازدادت المناظرات الفنية والأدبية، فكان العهد العثماني الثاني مثالا واضحا في تطور حركة الثقافة والفن في الولاية، خاصة وأن كل التطورات الثقافية كانت تسير في ركب متوازي فلم يقتصر الأمر على التعليم أو الصحافة أو الأدب والفكر، بل كانت كل هذه المظاهر متزامنة في تطورها ومكملة لبعضها البعض[5].

[1]- أسماء مصطفى الأسطى، المرجع السابق، ص145.

[2]- أحمد عمران بن سليم، المرجع السابق، ص64.

[3]- أمحمد ابراهيم الترهوني، المرجع السابق، ص12.

[4]- يونس حسن محمد، المرجع السابق، ص 10.

[5]- سعد إدريس سعيد، المرجع السابق، ص 289.

2 – الأوضاع الدينية:

إن الدين الإسلامي هو دين الولاية الرسمي إلى جانب تمتع بعض الأقليات الموجودة والأجانب بممارسة فرائض دينهم الخاصة بهم، ومع أن النصرانية كانت معروفة في ولاية طرابلس الغرب، ووجود بعض الكنائس والأسقفيات في بعض مدن الولاية مثل لبدة وأويا وفي صبراته وقورينا (شحات)، وعلى الرغم من تعدد أماكن وجود الكنائس و الأسقفيات في طرابلس الغرب، إلا أنه يندر وجود أي نصراني من طرابلس الغرب، وهذا يدل على أن جميع الكنائس كانت للجاليات الأجنبية التي ظهرت بعد سيطرة العثمانيين على طرابلس الغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهي فترة العهد العثماني الثاني[1]، فبعد الدين الإسلامي يوجد الدين اليهودي وبعده المالطيون القادمون من الخارج والمتوطنون وهم يعتنقون دين الكاثوليك[2].

كان التدين سمة واضحة في حياة الناس، و كان للطرق الصوفية والمرابطين شأن كبير بين الأهالي، فقد كان من عادة أهل الطرق أن يخرجوا للاحتفال بيوم المولد النبوي الشريف، ويحملون في احتفالاتهم أعلام مختلفة، وكان ممنوعا على غير المسلمين الخروج في يوم الاحتفال بالمولد خوفا من حدوث تصادم بينهم وبين المسلمين، إلاّ أن هذا المنع ما لبث أن زال، فكان للطوائف الأخرى حرية العبادة، بحيث كان التسامح الديني سائدًا في الولاية آنذاك، فكان النصارى يحتفلون بعيد الفصح بإشعال النيران، ويحيون والي طرابلس الغرب، و يقوم هذا الأخير باستقبال قناصل الدول الأوروبية في جو يسوده التسامح الديني[3].

كانت العبادات وإدارة الحياة اليومية لسكان طرابلس الغرب وحل خصوماتهم ونزاعاتهم تسير وفق المذهب المالكي[4] ، إلى جانب المذهب الإباضي[5] الذي كان منتشرا في جهات الجبل الغربي وزوارة[6]، وقد حاول

---

[1]– حسن محمد جوهر وآخرون، ليبيا، دار المعارف، القاهرة، 1960، ص ص60-61.

[2]– محمود ناجي، المصدر السابق، ص120.

[3]– أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبل الاحتلال الايطالي، المرجع السابق، ص234.

[4]– بدأ في الانتشار في البلاد الليبية في أوائل القرن الثالث الهجري على يد العالم و الفقيه الطرابسي المولد و النشأة علي بن زياد، الذي ارتحل إلى المدينة المنورة وأخذ المذهب عن مؤسسه مالك بن أنس، وعاد إلى طرابلس وعمل على نشر المالكية فيها، للمزيد ينظر: تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص65.

[5]– ينسب الى عبد الله إباض، ظهر هذا المذهب في القرن الأول للهجرة أيام الدولة الأموية، وخاصّة في عهد عبد المالك بن مروان، وينتشر هذا المذهب في الولاية خصوصا في زوارة ونفوسة، للمزيد يُنظر: حسن محمد جوهر وآخرون، المرجع السابق، ص61.

[6]– محمود ناجي، المصدر السابق، ص119.

العثمانيون نشر المذهب الحنفي[1] بين الطرابلسيين ولكنهم لم يفلحوا فاكتفوا بتنصيب إمام للأحناف بجانب أئمة وقضاة المالكية[2]، كما كان للطرق الصوفية انتشار واسع ودور كبير في تاريخ البلاد الديني والسياسي والاجتماعي، ومنها الطريقة السنوسية التي كانت دعوة دينية في جوهرها، نقترب اقترابا كبيرا من حيث الرغبة في تعميم الإصلاح و إرشاد العالم الإسلامي، عملت على نشر الدين الصحيح ورفع لوائه وتعميم التعليم الديني، وطريق السنوسيين في ذلك إنشاء الزوايا وهي دور عبادة وتعليم ومراكز حياة وإجماع ومقر سلام ونظام في أقطار السنوسية بأجمعها، إلى جانب نشر الدعوة القائمة على أساس العمل بالسنة والشريعة بدون شرط أو تقصير[3].

[1]- أسسه أبو حنيفة النعمان بن ثابث المولود سنة 80هـ بالكوفة و المتوفي ببغداد سنة 150هـ، و هو مذهب الأتراك العثمانيين، وقد اشتهر على خلاف المذهب المالكي بالأخذ بالرأي والاجتهاد، للمزيد يُنظر: تيسير بن موسى، المرجع السابق .ص66.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- محمد فؤاد شكري، السنوسية دين دولة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1948، ص ص 09-10. يُنظر كذلك: سميرة بوزبوجة، المرجع السابق، ص ص104- 116.

الفصل الأول

إستراتيجية إيطاليا لغزو ليبيا.

أولا : الأطماع الاستعمارية الأوروبية في ليبيا.

ثانيا : المساعي الإيطالية مع الدول الأوروبية الكبرى.

ثالثا: التغلغل الإيطالي في ليبيا.

رابعا: الغزو الإيطالي لليبيا.

أولا : الأطماع الاستعمارية الأوروبية في ليبيا.

1- الأطماع البريطانية :

كانت ليبيا موضع اهتمام بريطانيا منذ منتصف القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ولعب قناصلتها دورًا هاما في تاريخ الولاية، كما حرصت بريطانيا على إقامة قنصليات لها في أكثر مدن الولاية، وبفضل هذه القنصليات صار النفوذ البريطاني واضحًا بين القبائل، وعقب احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م ثم تونس سنة 1881م زاد اهتمام بريطانيا بليبيا، وخصوصا بعد احتلال بريطانيا لمصر سنة 1882م، حيث صارت ليبيا هي الفاصل بين مصر البريطانية وتونس والجزائر الفرنسيتين، ومن ثم أخذت بريطانيا تفكر وتخطط لمستقبل ليبيا، ويظهر هذا في التقرير الذي وضعه الرحالة البريطاني كوبر الذي قام برحلته إلى مناطق ليبيا الداخلية في سنتين 1895-1896 متسترا وراء دراسة الآثار ولكنه في الحقيقة كان يدرس الأوضاع في القطر الليبي، وعرّج في تقريره على مستقبل طرابلس فكانت آراؤه وأفكاره تعبيرا صادقا عن الأطماع البريطانية فيها، فقد أهاب كوبر ببريطانيا أن تتحرك على أساس أنها لا يمكن أن تسكت إذا ظهر أن فرنسا تفكر في احتلال أقاليم جديدة على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، ونصح ساسة بلاده بالعمل على جعل ليبيا تحت سيطرة دولة لا تصطدم مصالحها ماليا مع مصالح بريطانيا وطبعا هذا الشرط لا يتوفر في فرنسا[1].

وعلى هذا الأساس صار النشاط البريطاني في ليبيا في اتجاهين :

الاتجاه الأول: يتمثل في النشاط الدبلوماسي المتصل بمستقبل ليبيا.

الاتجاه الثاني: يتمثل في تدعيم النفوذ البريطاني في القطر الليبي عن طريق إرسال بعثات كشفية تتستر وراء الهدف العلمي، من قبل الحكومة البريطانية والهيئات الجغرافية لدراسة خطوط القوافل التي تربط

[1]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص ص 19-20.

بين طرابلس ووسط إفريقيا، فكرت بريطانيا في ربط هذه المستعمرات بميناء طرابلس على البحر المتوسط كأقصر طريق لربط هذه المستعمرات ببريطانيا عبر جبل طارق الذي تسيطر عليه[1].

كما اهتمت بريطانيا بتدعيم العلاقات الجارية بينها وبين القطر الليبي، فإنه من المعروف أنه حتى قبيل الغزو الإيطالي كانت بريطانيا متفوقة حتى على إيطاليا في تجارة ليبيا الخارجية، كما اتخذت الأطماع البريطانية صورة جديدة تتمثل في البعثة اليهودية التي أوفدتها المنظمة اليهودية للأراضي إلى ليبيا سنة 1908م، ففي هذه السنة شارك أحد اليهود في مؤتمر واجتماع صهيوني كبير في لندن، وبمجرد أن انتهى الاجتماع سارع إلى أعيان طائفته يبلغهم فيها بوجود فكرة صهيونية لتحويل ليبيا إلى وطن قومي ويطالبه باسم المؤتمر الصهيوني أن يعمل مع بقية اليهود في ليبيا على خلق أساس قوي لفتح باب الهجرة أمام اليهود وأن يسرع في بسط نفوذه وتأسيس البنوك وشراء الأراضي والسيطرة على التجارة والتسرب إلى أجهزة الحكم القائمة من أجل تحقيق الهدف الصهيوني بتحويل ليبيا وتحديدًا إقليم برقة إلى مكان يجتمع فيه اليهود ويشكلون لهم دولة، وعلى الرغم من ذلك لم ينجح إسرائيل زانغويل[2] وأعضاء المنظمة الصهيونية في تنفيذ مشروع توطين اليهود في ليبيا[3].

[1]- سميرة بوزبوجة ، الطريقة السنوسية 1911-1951 ومواقفها من قضايا العصر محليا- إقليميا- ودوليا ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ و علم الآثار، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة ، 2018/2017، ص 67.

[2]- ولد في لندن عام 1864، نشأ بها وأصبح من أكثر الصهاينة نشاطا فيها، دعا إلى اختيار أي منطقة من العالم لإنقاذ يهود شرق أوروبا دون الإصرار على فلسطين، تزعم المنظمة الصهيونية بعد وفاة هرتزل عام 1904م، و قد أعلن بأن منطقة الجبل الأخضر بإقليم برقة مكان يصلح للاستيطان لما يتمتع به من مزايا ومواصفات تتفق وأهداف منظمته من حيث قرب برقة من فلسطين، وكذلك يسهل عملية جلب المهاجرين اليهود من روسيا وروما عن طريق البحر المتوسط، للمزيد يُنظر: عبد الجبار محمود السامرائي، الأطماع الصهيونية التوسعية في البلاد العربية، دار الكتاب الجامعي، الإمارات ، 2002 ، ص 249.

[3]- نهاية محمد صالح الحمداني، " نشاط يهود ليبيا في العهد العثماني 1551-1911"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت ، العراق ، المجلد 8، العدد 23 ، ديسمبر 2008 ، ص 52 .

ويلاحظ أن بريطانيا كانت تركز بوجه خاص على برقة لمجاورتها لمصر حيث عملت على تنمية العلاقات الاقتصادية معها – برقة – وقد كشفت مراسلات القنصلية الإيطالية في بنغازي عن اهتمام المبعوثين الإيطاليين وصدهم للنشاط البريطاني في برقة[1].

2- الأطماع الفرنسية:

منذ احتل الفرنسيون الجزائر سنة 1830 ثم تونس سنة 1881، و هم يولون ولاية طرابلس الغرب اهتماما خاصا مرسوما على ضوء سياستهم التوسعية الاستعمارية في ذلك الوقت ورغبتهم في تخطيط الحدود بين تونس والجزائر من جهة و طرابلس الغرب من جهة أخرى بما يتفق والمصالح الفرنسية مع توفير الأمن للوجود الفرنسي في تونس والجزائر وإتاحة الفرصة لفرنسا لمد نفوذها عبر الصحراء حتى السودان الأوسط، ولذلك كانت فرنسا تتطلع للسيطرة على فزان بل وفكرت في السيطرة الكاملة على طرابلس الغرب، فعملت على تثبيت نفوذها في عاصمة ولاية طرابلس بإقامة منشآت تنصيرية، أهمها مدرسة بطرابلس ومدرستان ببنغازي واحدة للذكور وأخرى للإناث، وتدير مدرسة الذكور الإرسالية الكاثوليكية، وتدير مدرسة البنات راهبات القديس يوسف، وتعلم في المدرستين اللغتان الفرنسية والتركية [2].

إضافة إلى مستشفى، علاوة على منشآت مماثلة في بنغازي، كما سيطرت على بعض الشركات التي تؤدي خدمات حديثة، فكانت إدارة فنار طرابلس فرنسية، وكانت هناك إدارة بريد فرنسية، كما سعت في منطقة الحدود التونسية الطرابلسية إلى ضم واحة غدامس لما لها من أهمية إستراتيجية وتجارية إلى تونس[3].

تعرضت بعثة العقيد فلاتير للاغتيال في منطقة حاسي تاجموت في 16 فبراير 1881، وكانت هذه الحادثة التي وقع لها دوي واسع في طرابلس الغرب، ضربة قاصية سدّدت للنفوذ الفرنسي في

[1]- سميرة بوزبوجة ، الطريقة السنوسية 1911-1951 ومواقفها من قضايا العصر محليا- إقليميا- و دوليا، المرجع السابق، ص 68.

[2]- فرانشسكو كورو، المرجع السابق، ص 102.

[3]- محمود حسن صالح منسى، المرجع السابق ، ص 21.

الصحراء، وما كادت تتلاشى الصدمة حتى هلك في الصحراء الليبية ضحايا آخرون، ففي نهاية ديسمبر سنة 1881 قام الأب ريشار بمغادرة غدامس بصحبة الراهبين موراث وبوبلار ووجهتهم واحة غات، وسرعان ما ورد في الأنباء أن الرهبان البيض الثلاثة قد اغتيلوا بعد رحيلهم، على بعد بضعة كيلومترات من غدامس[1].

3- الاهتمام الألماني:

في أواخر القرن التاسع عشر دخلت ألمانيا حلبة السباق الدولي في شمال إفريقيا وخاصة بالنسبة إلى ليبيا، وانتصار ألمانيا على فرنسا في 1870 شجع الكثيرين على التفكير بأن ألمانيا لابد متقدمة نحو ليبيا[2]، خاصة وأن عددا من الرحالة الألمان أخذوا يترددون على تلك البلاد مثل بارث[3]، مالتسان[4]،

[1]- أوغستان بيرنارو، العهد العثماني الثاني من سنة 1879م إلى سنة 1912م، الفصل الثاني من الحوليات الليبية من الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، المصدر السابق، ص 528.

[2]- نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، المرجع السابق، ص 58.

[3]- ولد في همبورج في 19 ماي 1821، تعلم على يد أستاذه كارلوتين حيث قام بزيارة المناطق التي كانت مسرحا للحضارة الفينيقية القديمة وعمل من أجل هذه الغاية برحلة شملت كل الساحل الشمالي لإفريقيا عبر المتوسط حتى سوريا، تاركا تقريرا ممتازا فيما يتصل بليبيا عن ساحل طرابلس الغرب وخليج سرت وبرقة، يُنظر: اتيليو موري، الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا، تر خليفة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر و التوزيع والإعلان، طرابس، 1984 ، ص47، ينظر أيضا: فرانشسكو كورو، المرجع السابق، ص 143.

[4] - ولد في مدينة درسدن في 6 جوان 1826، رحلته إلى ليبيا كانت في سنة 1869م، قام فيها بدراسة النقوش الفينيقية، أهم مؤلفاته هو كتاب ' رحلة في إيالتي تونس و طرابلس الغرب '، يُنتظر: نقولا زيادة، الجغرافية و الرحالات عند العرب، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1962، ص 154.

ناختيجال[1]، رولفس[2]، كراوزه[3].

فعندما بدأ نشاط الرحالة الأوربيين في ليبيا كان الرحالة الألمان في المقدمة ويمكن أن يكون ذلك نتيجة للتعاون القائم بين ألمانيا والدولة العثمانية، ومن أوجه المعاملة الطيبة للرحالة الألمان، وعلى الأرجح فإن العديد من رجال الحكم العثماني في الآستانة كانوا وراء الموقف الودّي للرحالة الألمان[4]، واستمر هذا الموقف من السلطات العثمانية في ليبيا من هؤلاء الرحالة، و من أمثلة ذلك أنه عندما قام الرحالة كراوزه استطاع في رحلته تكوين علاقات طيبة مع المسؤولين في الإدارة العثمانية وعلى رأسهم رئيس البلدية حسونة القرمانلي، وساعده في ذلك إتقانه للغة العربية[5]، وكثفت ألمانيا من نشاطها مع بداية القرن العشرين في ولاية طرابلس الغرب، وأنشأت شركة ' دوتش ليفانت ليني ' الألمانية خط للبواخر يربط بين مينائي طرابلس والإسكندرية، وأقامت محطة تلغراف لاسلكية في مدينة درنة، و بدأت في إجراء دراسة شاملة للثروات الطبيعية في منطقة برقة، وأسست عدة مكاتب مصرفية في الولاية، فقد كانت ألمانيا تطمح في تحقيق مشروع ناختيجال المتمثل في تكوين إمبراطورية ألمانية في إفريقيا تمتد من التوجو والكاميرون إلى ساحل البحر المتوسط حيث طرابلس وبناء خط حديدي

[1]- ولد في قرية أيخستد بإقليم سكسونيا في 23 فبراير 1834 ، كان ملما باللغة العربية قام بعدة رحلات ببلاد السودان وأواسط إفريقيا، وأهم رحلاته هي من طرابلس إلى دارفور ثم القاهرة (1874-1869)، ووصل مرزق في 21 مارس 1869، يُنظر : John Wright, Travellers in Libya, Silphium press, 2005, p 180.
يُنظر أيضا: أتيليو موري، المرجع السابق، ص 79.

[2]- ولد في بلدة فيغزاك على مقربة من برلين يوم 14 أفريل 1831 م، كان ملما بالتاريخ والجغرافيا واللغات ودرس الطب، قام برحلات عديدة من أقصى غرب الشمال الإفريقي إلى أقصى الشرق ومن طرابلس إلى خليج غينيا ، يُنظر : عماد الدين غانم، "الرحالة الألماني رولفس وليبيا"، مجلة البحوث التاريخية ، مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، السنة الأولى، العدد1، جانفي 1979، ص109.

[3] - ولد في ألمانيا سنة 1850، درس وأتقن بعض اللغات الإفريقية أهمها اللغة العربية و الهوسة، قام بثلاث رحلات إلى ليبيا في الفترة ما بين 1878 و 1912م، يُنظر: غوتلوب أدولف كراوزه، الدواخل الليبية في مجموعة دراسات الرحالة الألماني، تر عماد الدين غانم، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1998، ص 20.

[4]- ميلاد المحمد الزليتي، "موقف السلطات الحاكمة في ليبيا من نشاط الرحالة العرب والأوربيين في ليبيا في الفترة ما بين 1798-1923م"، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، العدد الأول، (د . ت)، ص 166 .

[5]- تقارير غولتوب أدولف كراوزه الصحفية حول الغزو الإيطالي، تر عماد الدين غانم، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1993، ص 63 .

لربطها[1]، لكن يبدو أن التقارب بين ألمانيا وإيطاليا أدّى في النهاية أن تصرف ألمانيا نظرها عن طرابلس الغرب[2].

4- الاهتمام الأمريكي:

تعود علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بليبيا إلى أواخر القرن الثامن عشر[3]، وباعتبار أن لكل شيء ثمنا في محيط العلاقات الدولية فقد كان من صالح الولايات المتحدة أنداك الباحثة عن موطئ قدم في مياه المتوسط أن تكسب ود الداي صاحب أكبر قوّة بحرية في المنطقة وتحييده في حالة وقوع صراع مستقبلي مع تونس أو طرابلس رغم علمها المسبق بأن أكبر عدد من الأسرى الأمريكيين كانوا في الجزائر، ولهذا اتجهت السياسة الأمريكية نحو سيطرتها على المنطقة بالقضاء على القوة البحرية الأضعف – طرابلس أو تونس- في المرحلة الأولى ثم تسديد ضربتها الثانية حتى إلى الجزائر، وعلى هذا الأساس قامت الحكومة الأمريكية بدراسة تقارير قناصلها التي كانوا يرسلونها تباعا، ففي طرابلس لم يترك كاثكارث شاردة ولا واردة عن البحرية الطرابلسية إلّا وذكرها[4].

بعد عام 1820 دخلت العلاقات بين البلدين بفترة جمود وفتور من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لانشغال الأخيرة بأمورها الداخلية من أجل بناء قوتها العسكرية والاقتصادية، وصرفت أنظارها بصورة مؤقتة عن منطقة البحر المتوسط، وقبل نهاية حكم يوسف باشا ظهرت مسألة تدخل القنصل الأمريكي في الشؤون الداخلية للبلاد، إذ عندما تندلع مشكلة أو عصيان أو ثورة داخلية نجد في بعض أسبابه من تدخل قناصل الدول الأجنبية ومن ضمنهم القنصل الأمريكي[5]،

---

[1]- ياخيموفتش، الحرب التركية الإيطالية 1911- 1912 م، تر هاشم صلاح التكريتي، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، 1970، ص 43.

[2] – سمير بوزبوجة، الطريقة السنوسية 1911-1951 وموقفها من قضايا العصر محليا- إقليميا – ودوليا، المرجع السابق، ص 69.

[3] – نيقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، المرجع السابق ، ص 47.

[4]- زيني مصطفى منصور دوشي، العلاقات الطرابلسية – الأمريكية في عهد الأسرة القرمانلية خلال (1805-1801)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، 2013/2012 ، ص ص 75-76.

[5] – إيمان محمد عبد علوان، دور يوسف باشا القرمانلي السياسي في طلرابلس الغرب (1832-1795م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة بغداد، العراق، 2017، ص 160.

وبحلول سنة 1875 فكر فيدال القنصل الأمريكي في طرابلس بإمكانية الحصول على ميناء في ليبيا يكون قاعدة للأسطول الأمريكي، وقد اختار طبرق لذلك، إلا أن الأمر لم يتعد التفكير خصوصا وأن فيدال نقل في السنة الموالية [1].

5- الأطماع الإيطالية:

بعد أن حققت ايطاليا وحدتها تحت زعامة بيت سافوى سنة 1870م سعت لكي تتخذ لنفسها مكانا بالنزول إلى ميدان الاستعمار، ومشاركة الدول الأخرى في تكوين إمبراطورية استعمارية في إفريقيا، تلك القارة التي أخذت الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر وفي الربع الأخير منه على وجه الخصوص، تسعى من أجل الاستحواذ على أقاليمها، خصوصا أنه كانت هناك ظروف تحيط بالمملكة الإيطالية دفعتها إلى ميدان الاستعمار[2]، ولكنها واجهت في بداية وجودها كدولة قومية ذات تطلعات استعمارية كغيرها من دول القارة مصاعب ومشكلات كثيرة لعل من بينها على المستوى الداخلي ظهور وتبلور فكرة المصالح القومية عند الشعب الإيطالي الذي بدأ بالضغط باتجاه الحصول على مناطق نفوذ كغيره من شعوب القارة، وعلى المستوى الدولي قوبلت بموقف رافض لها من القوى الموجودة خاصّة فرنسا وبريطانيا اللتان رأتا فيها قوة جديدة منافسة في الساحة الدولية[3] .

وعندما تطلع الاستعماريون الايطاليون إلى الاستعمار في إفريقيا تطلعوا إلى الساحل الشمالي للقارة بوجه عام وإلى تونس بوجه خاص التي هاجر إليها آلاف من الايطاليين لكي تتخذ منها ايطاليا قاعدة للتوسع في الشمال الإفريقي، فقد كانت تونس تتمتع بميزات عديدة تجعل منها مستعرة مناسبة مثل خصوبة أرضها وقربها الشديد من شواطئ صقلية بحيث يمكن لايطاليا إذا ما استحوذت عليها أن تغلق البحر المتوسط عند خاصرته[4].

[1] – نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، المرجع السابق، ص 59.

[2] – محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 22.

[3] – عاصم الدسوقي، في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1995، ص 5.

[4] – محمود حسن صالح منسى، المرجع السابق، ص 23.

ولذلك فإنه عندما أقدمت فرنسا على احتلال تونس سنة 1881م بموافقة بعض الدول الكبرى أو بغض نظرها على الأقل أصيب الاستعماريون الايطاليون بصدمة كبيرة، وقام كريسبي[1] في سنة 1882 بلوم فرنسا لاعتدائها على حقوق أختها الآتينية في تونس، كما أدى نزول القوات الفرنسية في تونس إلى غضب الرأي العام الإيطالي الذي أخد يتساءل عما إذا كان هناك ما يمنع فرنسا بعد ذلك من أن تضم طرابلس أيضا بل وأن تنزل قواتها على شاطئ شبه الجزيرة الإيطالية[2].

سقطت أقطار شمال إفريقيا جميعا بيد الاستعمار الأوروبي، ولم يبق حاليا سوى ولاية طرابلس الغرب، وهما أقل فائدة من الناحية الاقتصادية، ورغم ذلك فإن الأطماع التوسعية الإيطالية لم تجد بديلا عنها[3]، كما شعرت إيطاليا أمام تحركات الدول الثلاث فرنسا، انجلترا وألمانيا، وقرب اقتسام القارة الإفريقية، ستضيع لها فرصتها الأخيرة في الساحل الشمالي الإفريقي، خاصة أن الساسة الإيطاليون يرفضون بقاء إيطاليا كدولة من الدرجة الثانية[4].

حدد اتفاق فاشودا[5] سنة 1899بين انجلترا وفرنسا مناطق النفوذ بينهما في المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الطرابلسية، ولم تذكر الاتفاقية طرابلس، إلّا أن فرنسا و انجلترا حاولتا الاستيلاء على المناطق التي تتاخم حدود مستعمراتها رغم أن الدولتين تعهدتا احترام حقوق السلطان في الولاية، مما أثار سخط ايطاليا التي كانت تتطلع للاستيلاء عليها[6].

---

[1]- سياسي ايطالي اشترك في ثورة صقلية الفاشلة عام 1848م، أصبح عضوا في البرلمان الإيطالي منذ سنة 1861 ممثلا لاتحاد اليسار السياسي في البرلمان، تسلم رئاسة الوزراء من سنة 1897م إلى 1891م وفي سنة 1896م، استقال على اثر هزيمة ايطاليا في معركة عدوة في الحبشة 1896م، للمزيد يُنظر: محمد شفيق غربال وآخرون، الموسوعة العربية الميسرة، ط2، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1972، ص 1459.

[2]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 24.

[3]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 11.

[4]- ياخيموفيتش، المرجع السابق، ص24.

[5]- بلدة واقعة بين الخرطوم و بحر الغزال أبرم فيها الاتفاق الفرنسي الإنجليزي في 21 مارس 1899، وقد أوضح هذا الاتفاق الحدود الفرنسية التي أصبحت تمتد بموجبه إلى جبال تيبيستي، وادّعى الباب العالي العثماني بأن رسم الحدود على ذلك النحو فيه تعدّي على المناطق الجنوبية من الأراضي الطرابلسية، يُنظر: أوغستان بيرنارو، المصدر السابق، ص 529.

[6]- الحواس غربي ، الاحتلال الإيطالي بليبيا (1951-1911م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، 2016-2017، ص 22.

تحولت ايطاليا بأنظارها إلى طرابلس الغرب للسيطرة عليها كبديل لتونس، وفي الوقت نفسه تطلعت أنظارها لفكرة التوسع الاستعماري في شرق إفريقيا[1]، إلا أن هزيمة ايطاليا المروعة على يد الأحباش في واقعه عدوة[2] سنة 1896 جعل ايطاليا تتخلى مؤقتا عن استكمال أحلامها في إمبراطورية واسعة في شرق إفريقيا مكتفية بالصومال وإرتيريا لكي توجه أنظارها وتركزها على الشمال الإفريقي وعلى طرابلس الغرب بالذات[3].

بعد الصدمة التي تلقاها الايطاليون على يد الأحباش في عدوة وقرارهم بتركيز جهودهم الاستعمارية في القطر الليبي أخذوا يعدّون العدّة ويسلكون السبل الممهدة لتحقيق هذا الهدف في النهاية، ويمكن القول بأن مساعيهم في هذا السبيل اتخذت ثلاثة أهداف أو مسارات.

الاتجاه الأول: يتمثل في السعي للحصول على تأييد أكبر عدد من الدول الأوروبية الكبرى أو على الأقل عدم معارضه هذه الدول للخطوة التي ستقدم عليها ايطاليا، وذلك تجنبا لقيام صعوبات دولية في وجه العمل الإيطالي.

الاتجاه الثاني: وهو يسير في خط متواز مع الاتجاه الأول يتمثل في التغلغل في مختلف شؤون القطر الليبي وتدعيم هذا التغلغل وبخاصة في المجالات الاقتصادية والثقافية حتى يتدعم النفوذ الإيطالي هناك ويصبح من السهل السيطرة عليه سياسيا وعسكريا.

وفي أثناء هذه المساعي والمحاولات تعمل السلطات الايطالية على اصطياد الحجج والذرائع التي يمكن أن تواجه بها العالم لتبرر اعتداءها العسكري على القطر الليبي وتجعل عملها أمرا حتمته ظروف قاهرة خارجه عن إرادتها[4].

---

[1]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص ص 24-25.

[2]- خاضتها إيطاليا في توسعاتها شرق إفريقيا، انتهت بكارثة عسكرية عندما استطاع إمبراطور الحبشة مذليك هزيمة الجيش الإيطالي، وبهذه الهزيمة انتهت الحياة السياسية لكريسبي، يُنظر: علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص 68.

[3] - محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 26.

[4] - محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 27.

ثانيا : المساعي الإيطالية مع الدول الأوروبية الكبرى:

يرى العديد من الباحثين أن التسويات الدولية ترجع إلى ما بعد حرب القرم 1853-1856[1] التي اندلعت بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية والتي انتهت بانتصار الأخيرة التي ساندها كلا من فرنسا وبريطانيا التي كانت سياستها تجاه روسيا تقوم على أساس منع روسيا من الوصول إلى مضايق البوسفور والدردنيل أولا والمحافظة على سلامة الدولة العثمانية إلى أن يحين وقت اقتسامها ثانيا، ففي سنه 1857 اقترح الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث أن تذهب فرنسا إلى مراكش وأن تذهب بريطانيا إلى مصر وأن تذهب سردينيا إلى تونس، بل كان موقفه أكثر وضوحًا عندما طالب باحتلالها من قبل ايطاليا سنة 1864 [2].

قامت إيطاليا بالتفاوض مع الدول الأوروبية المعنية بالتنافس الاستعماري لتحصل على موافقة بعضها ومساعدة بعضها الآخر للوصول إلى غايتها، ولاسيما بعد أن اصطدمت باحتلال فرنسا لتونس في1881، وبعد أن رأت عقم سياسة الانفراد واقتنعت بصغر شأنها في الميزان الدولي لقلة تجاربها وقلة خبرتها في محيط السياسة العالمية، واتجهت إلى سياسة الأحلاف وعقد الاتفاقيات لضمان مصالحها في ليبيا[3].

كانت إيطاليا تسعى جاهده إلى الحصول على موافقة الدول الأوروبية في اتخاذ موقف سياسي مؤيد لإيطاليا يضمن تحركاتها في ولاية طرابلس الغرب، وعلى الرغم من أن إيطاليا هي الدولة الأضعف في هذا الصراع السياسي الدائر حول مناطق النفوذ إلاّ أن هذا الصراع منح إيطاليا فرصة عقد اتفاقيات ومعاهدات ودخول أحلاف في مصالح متبادلة بين تلك الدول، وكان يدفع الإيطاليين

[1] – تعد من أهم الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، اشتركت فيها بريطانيا وفرنسا إلى جانب الدولة العثمانية، وقد سميت بهذا الاسم لحدوث معاركها في شبه جزيرة القرم التي تقع شمال البحر الأسود، للمزيد يُنظر: ميلاد المقرحي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1995، ص ص 167-172.

[2] – سلام محمد علي حمزة الأسدي، " الغزو الإيطالي لليبيا 1911 بين التسويات الدولية والاستعداد العسكري 1878- 1911(دراسة تاريخية وثائقية تحليلية) "، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، العدد 13، أفريل 2013، ص 406.

[3] – سامي هاشم خيالة، المرجع السابق، ص 32.

إلى ذلك أسباب عدّة منها: الجغرافيا والتاريخ، فالجانب الجغرافي من حيث قرب المسافة وسهولة الوصول إلى الشواطئ الليبية والذي بدوره يختصر الزمن والتكاليف المادية والبشرية، وتأثر الإيطاليون بالرحالة رولفس الذي نشر أبحاثه في الجرائد الإيطالية التي كان قد أشار فيها إلى أن طرابلس الغرب ستكون مرّة أخرى إيطالية لاستعادة أمجاد سيطرة روما على البحر الأبيض المتوسط[1]. وفي الحقيقة أن سياسة التسويات الدولية التي اتبعتها ايطاليا بخصوص ولاية طرابلس الغرب كانت أكثر نضجًا ووضوحًا بعد عقدها للحلف الثلاثي[2] الذي ضم بالإضافة إليها كل من ألمانيا والنمسا والمجر سنة 1882، وقد استمرت عضوا فعالا في هذا الحلف، حيث يتم تجديد الحلف كل خمس سنوات[3].

1- المساومات الإيطالية البريطانية:

سارت إيطاليا منذ دخولها الحلف الثلاثي في 20 ماي 1982 على مبدأ العلاقات السياسية الطيبة مع بريطانيا، لأن بريطانيا قد سيطرت على منافذ البحر المتوسط (قناة السويس ومضيق جبل طارق)، فخشيت إيطاليا من وقوع شواطئها تحت رحمه قنابل الأسطول البريطاني في حالة الحرب، فكان مبررا لايطاليا بعدم وقوفها ضد بريطانيا، إلاّ أن إيطاليا رفضت طلب بريطانيا في القيام بحملة مشتركة على مصر في 1881[4].

أدركت ايطاليا المكانة الدولية التي كانت تتمتع بها بريطانيا في مجال العلاقات الدولية السائدة آنذاك فحاولت الحصول على رضاها في مسألة إعطائها الحق في غزو ولاية طرابلس الغرب حيث أيد

---

[1] – نصر الدين بشير العربي، " المصالح الفرنسية في ليبيا خلال عام 1914م وعلاقتها مع الإيطاليين كما تطلعنا عليها وثائق الأرشيف الوطني التونسي "، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران، العدد 19-20، أكتوبر 2015، ص 231.

[2] – وقعت معاهدة الحلف الثلاثي في 20 ماي 1982، نصت على تضامن الدول الثلاثة وتقديم المساعدة في حال وقوع هجوم فرنسي على إحداها، للمزيد يُنظر: سمعان بطرس فتح الله، العلاقات السلمية الدولية في القرن العشرين، ط1، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1974، ص 278.

[3] – سلام محمد علي حمزة الأسدي، المرجع السابق، ص 408.

[4] – محمود العرفاوي، مخاض الإمبريالية والفاشية الإيطاليتين 1885-1912، ج2، تر عمر الطاهر، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا، 1991، ص 352. زاهر رياض، استعمار القارة الأفريقية، دار المعرفة، القاهرة، 1966، ص259. ومحمد كمال الدسوقي، تاريخ أوروبا الحديث 1800-1918، مطبعة النهضة الجديدة، أسيوط، (د.ت)، ص 231.

الرئيس الايطالي فرانسسكو كريسبي بريطانيا في تصديها لثورة أحمد عربي في مصر سنه 1881 التحريرية ضد الوجود البريطاني، وقد سجلت إيطاليا بذلك موقفا ايجابيا بتأييدها المعنوي لبريطانيا أثناء هذه الثورة الوطنية في مصر ونالت بذلك عطف بريطانيا المتزايد بإعطائها حق الاستيلاء على طرابلس وبرقة، وقد انعكس هذا التعاطف البريطاني في برقيه أرسلتها الحكومة البريطانية للحكومة الإيطالية ، :« **إذا تغير الوضع القائم في حوض المتوسط فسيصبح احتلال ايطاليا لطرابلس ضرورة ملحه حتى لا يصبح البحر المتوسط فرنسيه**»[1].

توصلت الدولتان بريطانيا وإيطاليا إلى عقد اتفاقية سرية في 12 فبراير سنة 1983 اتفق فيها الطرفان على العمل للمحافظة على الوضع القائم في البحر المتوسط والأدرياتيك وإيجه والأسود، والحيلولة دون حدوث تغيير فيها يضر بمصالحهما عن طريق الضم أو الحماية أو أي وسيلة أخرى، وأنه إذا استحال ذلك فإن الطرفين متفقان على ما يجب عمله في هذا الشأن، وستؤيد إيطاليا أعمال بريطانيا وتصرفاتها في مصر، وفي مقابل ذلك ستساند بريطانيا الأعمال التي ستقوم بها إيطاليا في أي ناحية من سواحل شمال إفريقيا ولاسيما في طرابلس الغرب[2] .

حقق اعتراف بريطانيا بحقوق ايطاليا في شمال إفريقيا نجاحا كبيرًا للدبلوماسية الإيطالية لأن الحكومة البريطانية ظلت مدّة طويلة تعارض ضم طرابلس إلى إيطاليا، وكانت تنطلق من مبدئها القديم الذي يقضي بالاحتفاظ بحرية العمل طالما كان ذلك ممكنا وعدم الارتباط بأيه التزامات محددة وأبدت رغبتها في عدم الإساءة إلى علاقتها مع الحكومة العثمانية دون ما حاجة لأن ذلك من شأنه أن يمنح ألمانيا منافستها في الدولة العثمانية ورقة رابحة إضافية[3].

وعدما حل موعد تجديد الاتفاقية في سنة 1902 أصرت إيطاليا على عدم تجديدها إلا إذا اعترفت بريطانيا بذلك مقابل تعهد ايطاليا في احتلال طرابلس الغرب وبرقة ، فاعترفت بريطانيا

[1] – سلام محمد حمزة الأسدي، المرجع السابق، ص 408.

[2]– محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 29.

[3]– ياخيموفيتش، المرجع السابق، ص56.

بذلك مقابل تعهد إيطاليا بمساعدة بريطانيا في المسألة المصرية وعدم اتخاذ أي خطوات عدائية نحو الإمبراطورية البريطانية [1].

وقد حصل السفير الإيطالي من وزير الخارجية البريطاني على التصريح الآتي :

- أن بريطانيا لا تنوي التدخل في الصراع .
- أنها كانت تعترف وبموجب الاتفاقيات المبرمة مع إيطاليا بالأهمية الكبرى للمصالح الإيطالية في طرابلس .
- إن بريطانيا ترغب في أن تنجح في الحصول على ما يرضيها.
- إن إيطاليا بقرارها احتلال طرابلس تتحمل مسؤولية لا يمكن لأي كان التنبؤ بها للعواقب الخطيرة الناتجة عن هذا الإجراء، وما يمكن أن يجده على السلم في أوروبا أو الارتباك الذي يمكن أن ينتج لكل القوى بدءًا ببريطانيا التي لها رعايا مسلمون كثيرون، وإنها تتمنى أن تجد حكومة الملك وسيلة تحمي بها مصالحها متماشية أكثر ما يمكن إحداث الارتباك والصعوبات للقوى الأخرى [2].

وإذا ما حللنا مضمون النقطة الأخيرة نجد بأن تغييرا قد طرأ على الموقف البريطاني، لأن المشكلة الطرابلسية تطورت بسرعة، والنزاع على أبواب الانفجار، والحكومة البريطانية أمام الوضع الخطير، يجب عليها أن تقدم توضيحات أكثر أمام حرب وشيكة بين إيطاليا والدولة العثمانية، ويمكن اعتبار ذلك عمليا، تحذيرا موجها للحكومة الإيطالية، لأن إيطاليا باستطاعتها الاعتماد على صداقة بريطانيا وتفهمها وتبقى حرة في القيام بمثل هذا العمل الذي يناسبها ما دام لا يخل بالتوازن في أوروبا إلا أن بريطانيا رغم اعترافها بصحة عمل إيطاليا فإنها تعرض عليها حدودًا، فقد حددت الموقف البريطاني في سنة 1902 القاضي بأن الضم الكامل والعنيف لطرابلس غير صحيح لما له من علاقة

[1] محمود حسن صالح منسي ، المرجع السابق ، ص 29 .

Pour plus de détails voir : Louis Snyder, Historical Documents of the world, vol 1, Van Nostrand company, New York, 1958 ,p 17.

[2] – الحواس غربي، " مقدمات الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911م (بناء التحالفات الدولية)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الوادي، العدد 12، مارس 2017، ص 199 .

بوجود الرعايا المسلمين في المستعمرات البريطانية، وأكد السيركري للمسؤولين الإيطاليين أن بريطانيا لا تستطيع قبول أي مسؤولية كانت في حالة ما إذا نتجت عن عمل إيطاليا عواقب خطيرة[1].

أيدت الدبلوماسية البريطانية إيطاليا قبيل قيام الحرب، فعندما طلب السفير العثماني في لندن ' توفيق باشا ' يوم 26 أفريل 1911م ، تدخل الحكومة البريطانية لإيقاف العمل العسكري الإيطالي، أجابه وكيل وزير الخارجية البريطاني ' نيكلمون' قائلا " ***إن الحكومة البريطانية ليس لها حجة التدخل في هذه القضية*** "، كما رد عليه إدوارد كري " **بأن الحكومة البريطانية لا تنوي التدخل في القضية الإيطالية العثمانية ، حتى لو قامت إيطاليا باحتلال طرابلس** "[2].

2 – الاتفاق الإيطالي الفرنسي:

لم يكن التوصل إلى اتفاق بين فرنسا وإيطاليا سهلاً وبخاصة أن إيطاليا قد اتهمت فرنسا بالخيانة بعد احتلالها لتونس عام 1881، تم العداء الذي نشأ بينهما والذي أدى إلى مقاطعة اقتصادية وتجارية وملاحية، حيث وصل الأمر إلى إيقاف العمل باتفاقيتي الملاحة المبرمة بتاريخ 13 جوان 1882م، والتجارة المبرمة بتاريخ 13 نوفمبر 1883م، فقد ألغي العمل بهما، وظهرت بداية حرب اقتصادية بين البلدين وبقيت هذه الأزمة قائمة إلى أن سقطت حكومة كريسبي عام 1896م، وجاء روديني كرئيس للوزراء فبدأت العلاقات تأخذ نوعا من الاعتدال والتقارب بعد أن خفضت الصحف الإيطالية لهجتها اتجاه فرنسا، وتوجهت السياسة الايطالية وجهة جديدة بعدما أصبح احتلال فرنسا لتونس أمرا واقعًا لا يستطيع الإيطاليون أن يفعلوا أمامه شيئًا، وبالتالي فقد توجهت السياسة الإيطالية وجهة أخرى بقبول الأمر الواقع باتجاه ليبيا[3].

اصطدمت سياسة التوغل السلمي الإيطالي في شمال إفريقيا بالرفض الشديد من فرنسا في بدايتها، لأن طرابلس وبرقة على وشك أن تدخلا في دائرة الممتلكات الفرنسية والبريطانية، ورغم أن

[1]– محمود العرفاوي ، المرجع السابق ، ص 25.

[2] – ياخيموفيتش، المرجع السابق ، ص 65.

[3]– نصر الدين بشير العربي، المرجع السابق، ص 232 .

الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وفرنسا في 1890م ، 1898م ، 1899م، لتحديد مناطق النفوذ بين الدولتين في شمال إفريقيا ووسطها لم تنشر مباشرة إلى طرابلس وبرقة، كما أعلنت الدوائر الحاكمة في كلا البلدين على احترام حقوق السلطان في هذين الإقليمين، إلا أن فرنسا عملت بالتدرج على الاستيلاء على أطرافها البعيدة رغم احتجاجات الدولة العثمانية، وتذمر الأوساط الحاكمة في إيطاليا[1].

لم يكن لفرنسا ميولات حقيقية لاحتلال ولاية طرابلس الغرب، باستثناء أمر واحد فقط هو تسوية مشكلة الحدود لصالح تونس التي قامت باحتلالها سنة 1881، ومن أجل تحييد موقف إيطاليا في الحلف الثلاثي (إيطاليا ، ألمانيا، النمسا والمجر) حاولت فرنسا تأمين وضمان وجودها في تونس من أجل التفاهم مع إيطاليا التي حاولت الوصول إلى تسوية معينة بشأن نقاط الخلاف بينهما، وقد وجدت فرنسا في محاولة الإيطاليين سنة 1890 الفرصة المناسبة أيضا لاعتراف فرنسا بوجودها في أثيوبيا والحصول على تأكيد لها على حرية التصرف في ولاية طرابلس الغرب، ولكن المفاوض (المندوب) كريسبي قطع المفاوضات عندما اقترحت فرنسا أن تتنازل إيطاليا عن مطالبها في تونس[2].

خشيت فرنسا من تفاقم التوتر بينها وبين إيطاليا على الحدود التونسية الليبية إلى حرب تهدد وجودها في تونس والجزائر لذلك اضطرت إلى تطمين إيطاليا بغية تهدئة حدة التوتر والتأكيد لها بعدم وجود مصالح فرنسية في ليبيا، فقد نقل تورنيلي سفير إيطاليا في باريس رسالة رئيس وزراء فرنسا إلى وزارة الخارجية الإيطالية التي تؤكد على عدم تفكير حكومة فرنسا بالقيام بأي شيء في ليبيا، وأكدت الرسالة أن الذي يرجوه هو أن لا ينبعث من تلك البلدان انفجار الشعور الإسلامي الذي يشغل تونس ويمتد إلى الجزائر بالعدوى فيدخلها في غمار الحريق[3].

1- H. Hearder and D. P.Vraley, A short history of Italy, Cambridge University Press, London, 1962 , p 187.

2- وليم. س. اسكيو، أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا 1911-1912، تر ميلاد المقرحي، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988، ص 30 .

3- سامي هاشم خيانة ، المرجع السابق، ص 39.

حاولت فرنسا أن تحول دور معارضة إيطاليا لها في تونس فأشارت إلى أنه في وسع إيطاليا أن تحتل طرابلس فتجد فيها خير العوض عن أطماعها في تونس وأنها لن تعترض عليها إذا أقدمت على مثل هذا العمل[1].

هكذا تحسنت العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين وأبرم الاتفاق المؤرخ في 14-16 ديسمبر 1900م في روما بشأن المغرب العربي ومنطقة طرابلس بين بارير Ganille barre سفير فرنسا وفيسكونتي Visconti vensta وزير الخارجية الإيطالي، فقد استطاع فيسكونتي أن يعقد اتفاقية سرية مع فرنسا سميت باتفاقية ' بارير فيسكونتي ' تضمنت عدم منافسة فرنسا لها في ليبيا، كما نصت على أن تعترف فرنسا لإيطاليا بحرية أي إجراءات في طرابلس برقة باعتبارهما تابعين لها[2].

واعتبرت أن مصير ليبيا يرتبط بمصير مراكش وتعهد الطرفان بعدم التعرض لأهدافهما المشتركة في مراكش ومنطقة طرابلس وكان الهدف من هذه التسوية إنهاء التنافس التسلطي عن طريق تقسيم النفوذ[3].

عملت الحكومة الإيطالية لتأكيد الاتفاقية الموقعة مع فرنسا، فأبرمت اتفاقية أول نوفمبر 1902 تضمنت إنهاء أي خلافات بين البلدين بخصوص مصالحها في البحر الأبيض المتوسط، وإطلاق حرية البلدين في تطوير مناطق نفوذها خاصة فيما يتعلق بمصالحهما في طرابلس، وفي المغرب واتفقتا على اتخاذ جانب الحياد في حالة عدوان مباشر من قبل دولة واحدة أو دول متعددة[4]، وأعلن السفير الفرنسي في روما أن قيام صراع بين الأمتين اللّاتينيتين قد صار مستحيلا [5]. وكانت الرسائل المتبادلة

---

[1] - Denys Hay, The Italian Renaissance in its historical back ground, Cambridge University Press, 1963, p 186.

[2] – الحواس غربي، "مقدمات الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911 (بناء التحالفات الدولية)، المرجع السابق، ص 202.

[3] – سامي هشام خيالة، المرجع السابق، ص 39.

[4] - Nickshoy C. Chatterji, The muddle of the Middle East, vol 1, Abhivan publication, New Delhi, 1973,p 217.

[5] – محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 33.

بين وزير الخارجية الإيطالي والسفير الفرنسي في روما دلالة واضحة على التوافق التام بخصوص المصالح المتبادلة لكلا منها في ولاية طرابلس الغرب ومراكش (المغرب الأقصى) [1].

تحسنت العلاقات بينهما وتقربت إيطاليا من فرنسا فقد وقفت في مؤتمر الجزيرة[2] في سنة 1906 إلى جانب فرنسا، وحصلت منها على الضمانات السابقة بحرية تصرفها في ليبيا نتيجة موقفها هذا[3].

3 - التفاهم الإيطالي الألماني :

حاولت إيطاليا استغلال كل الفرص المتاحة أمامها كالمؤتمرات والأحلاف الدولية ومنها مؤتمر برلين 1878 ومنها الحلف الثلاثي سنة 1882 الذي يضمها إضافة إلى ألمانيا والنمسا والمجر والذي تم تجديده سنة 1887 و 1892، من أجل الحصول على ضمانات مستقبلية في تونس، ولكنها عادت من مؤتمر برلين بأيدي نظيفة وفارغة لأن ألمانيا وبريطانيا وعدتا فرنسا بحرية التصرّف في الإقليم، وذلك ثمنا لقبول فرنسا بالاحتلال البريطاني لقبرص[4].

استطاعت إيطاليا إحداث تغيير لصالحها وذلك عند التجديد الثالث للحلف سنة 1892، إذ أكد البند التاسع من المعاهدة والذي كان متعلقا بشمال إفريقيا، على أن تتعاون الدول الحليفة مع الاحتفاظ بالوضع القائم في الشمال الإفريقي (برقة وطرابلس)، وإذا ما حدث وإن اعترفت الدولتان إيطاليا وألمانيا عقب دراسة وثيقة للحالة الدولية في تلك المنطقة بأن استمرار الوضع القائم مستحيل، تتعهد ألمانيا بأن تساند إيطاليا في أي عمل إيجابي أو احتلال تقوم به الأخيرة للحصول على امتيازات ويكون هذا العمل من جانب إيطاليا لحفظ التوازن الدولي[5].

---

[1]- سلام محمد علي حمزة الأسدي، المرجع السابق ص 410.

[2]- مؤتمر دولي انعقد من 16 جانفي حتى 7 أفريل 1906 في الجزيرة الخضراء الإسبانية على مضيق جبل طارق، شارك بالمؤتمر 12 دولة بما فيها : فرنسا، بريطانيا، إسبانيا، ألمانيا، وإيطاليا، للمزيد يُنظر: روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، تر نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1963، ص ص 92-93.

[3]- نعمة السيد، المغرب العربي، دار الحرية، بغداد، 1979، ص 194.

[4] - سلام محمد علي حمزة الأسدي، المرجع السابق، ص 409.

[5] - سامي هاشم خيالة، المرجع السابق، ص 33.

وعلى ما يبدو أن العلاقات الجيدة التي تربط الدولة العثمانية مع ألمانيا كان لها دور كبير في ذلك التردد الألماني في تأيد إيطاليا في خططها لغزو ولاية طرابلس الغرب، إلاّ أنه مع ذلك كانت التطمينات التي منحتها إيطاليا لألمانيا والنمسا من أن عملها الحربي ينحصر في نطاق حول البحر الأبيض المتوسط والامتناع قدر الإمكان عن أعمال من شأنها أن تثير انعكاسات في البلقان أولا، ولأن إيطاليا ربطت بين التأييد الألماني النمساوي لها لاحتلالها ليبيا وبين مواقفها على تجديد الحلف الثلاثي معها[1]، وعبر جيوفاني جيوليتي[2] عن ذلك قائلاً **" كان ذلك كفيلا لإيطاليا على موافقة ألمانيا و النمسا لاحتلال ليبيا ولإشعار فيينا وبرلين بأن أي اتجاه معاد غير ودي سيعرض الحلف للخطر الجدي بيننا"**[3].

زار جيوليتي ألمانيا و تحدث مع الأمير بولو bulow في شتى المشاكل السياسية التي كانت تشغل الدول والرأي العام في ذلك الوقت، تطرق إلى الحديث عن مشروعات حكومته في التوسع في إفريقيا الشمالية، واستطاع أن ينتزع من الأمير بولو بدون عناء تعهد ألمانيا بعدم التدخل في حالة قيام إيطاليا بحملة عسكرية لغزو شمال إفريقيا وهو ليبيا بطبيعة الحال[4].

4 – التوافق الإيطالي النمساوي :

وعدت النمسا إيطاليا ضمن اتفاقية الحلف الثلاثي على حرية التصرف الإيطالي تجاه ولاية طرابلس العرب، و ذلك أثناء تجديد اتفاقية الحلف الثلاثي في تصريح رسمي مكتوب أعلنه وزير

---

[1] – سلام محمد علي حمزة الأسدي، المرجع السابق، ص 409.

[2] – سياسي إيطالي(27 أكتوبر 1842–17 جويلية 1928)، اشتغل موظفا حكوميا حتى عام 1882 وعضوا في البرلمان ممثلا عن الحزب الليبرالي، ووزيرا للمالية عام 1889م، تولّى رئاسة الوزراء في إيطاليا خمسة مرات (1892–1921)، وعرف بمهاراته وذكائه في إدارة شؤون البلاد للمزيد، يُنظر:

John and Gwenneth stokes, Europe and The Modern world, 1870-1983, Second Edition, printed in Great Britain, Longman, 1984, p 77.

[3] – مذكرات جيوليتي، الأسرار السياسية و العسكرية لحرب ليبيا 1911–1912، ثر محمد خليفة التليسي، ط3، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، 1986، ص 66.

[4] – خليفة عبد المجيد المنتصر، ليبيا قبل المحنة وبعدها، وزارة الأنباء والإرشاد، طرابلس، (د.ت)، ص 37.

خارجية إيطاليا على أن النمسا ستكون محايدة في حالة أي نتيجة للظروف الراهنة أو بسبب تطورات قد تحدث في ليبيا، تجد ايطاليا نفسها مضطرة إلى اتخاذ إجراءات تتطلبها مصالحها القومية[1].

والحقيقة أن هذه التعهدات لم تكن ضرورية لأن الحلف الثلاثي بموجب المادتين التاسعة والعاشرة من عقده قد تضمنها منهاجه عند تجديده للمرة الثالثة، وهكذا نجد الموقف النمساوي أكثر قوة في تأييد إيطاليا في ولاية طرابلس الغرب مما هو عليه الموقف الألماني ولعلّ العلاقات الجيّدة التي كانت تربط الدولة العثمانية مع ألمانيا ألقت بضلالها على مجمل العلاقات التي كانت سائدة بين أطراف الحلف الثلاثي[2].

عند تجديد معاهدات الحلف الثلاثي للمرة الرابعة سنة 1902 ألحق بها اتفاق نمساوي إيطالي بتاريخ 30 جويلية جاء فيه " **فيما يتعلق بالمحافظة على الوضع الراهن لأراضي الشرق فإن الحكومة النمساوية المجرية ليس لها أية مصالح معينة تريد الحصول عليها في طرابلس وبرقة لذا قررت عدم اتخاذ أي حركة أو إجراء من شأنه عرقلة أعمال إيطاليا** "[3].

وأكدت كل من ألمانيا والنمسا والمجر مواقفها المؤيدة لإيطاليا بمناسبة تجدد معاهدة الحلف الثلاثي للمرة الخامسة سنة 1907م، إلا أنه بعد الثورة العثمانية في سنة 1908م قامت النمسا بالاستيلاء على إقليمي البوسنة والهرسك، وهو ما اعتبرته إيطاليا إخلالا بالالتزامات التي تعهدت بها فيينا من أجل المحافظة على الوضع الراهن في البلقان[4]، وعندما أبلغ السفير الإيطالي وزير خارجية النمسا بموعد الغزو طلب منه هذا الأخير ضرورة حصر العمليات العسكرية في البحر المتوسط والامتناع قدر الإمكان عن القيام بأي عمل قد يكون له آثار في البلقان[5]، ويمكن القول أن المحرك الرئيسي لكل

---

[1]- سلام محمد حمزة الأسدي، المرجع السابق، ص 410 .

[2] – وليم.س.اسكيو، المصدر السابق، ص 32.

[3] – الحواس غربي، مقدمات الإحتلال الإيطالي لليبيا 1911 (بناء التحالفات الدولية)، المرجع السابق، ص 196.

[4]- Grant. A. J. and Temperley. H, Europe in the nineteenth and twentieth centuries 1789-1950, Longman Group Limited, London, 1971, p 360.

[5] – ياخيموفيتش، المرجع السابق، ص 196.

طرف من أطراف الحلف الثلاثي الذي كان يحدد سياسته اتجاه الطرف الآخر هو تحقيق المصلحة القومية[1].

5 – التسوية الإيطالية الروسية:

لم تكن روسيا قلقة من الحرب الإيطالية الليبية في بادئ الأمر، إلاّ أن أهداف الدبلوماسية الروسية لإضعاف الحلف الثلاثي لأنه يشكل خطرا على روسيا نظرا لسياستها في البلقان، جعلها تقترب تدريجيا من ايطاليا وتنشغل بالمسألة الطرابلسية[2].

بعد أن تفاهمت إيطاليا مع كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا بشأن أطماعها في طرابلس اتجهت مساعيها صوب روسيا ولذلك فإن جيوليتي في أثناء رئاسته الثالثة للوزارة الإيطالية انتهز فرصة زيارة قيصر روسيا نقولا الثاني لإيطاليا سنة 1907 وجعل موضوع الأطماع الإيطالية في طرابلس أحد الموضوعات التي دارت حولها المداولات بين القيصر وملك إيطاليا في راكونيدجي سنة 1909، وفي المفاوضات الرسمية بين جيوليتي ووزير خارجيته تيتوني من ناحية ووزير خارجية روسيا من ناحية أخرى[3]، وتم التوصل إلى اتفاق تضمن النقاط الآتية:

– تتعهد الدولتان بالمحافظة على الوضع القائم في البلقان.

– تؤيدان استقلال دول البلقان من أية سيطرة أجنبية.

– التشاور بين البلدين قبل إبرام أي اتفاق مع طرف ثالث.

– العمل المشترك بينهما لتطبيق هذه البنود.

– تأييد روسيا لمصالح إيطاليا في إقليمي طرابلس وبرقة[4]، وتأييد إيطاليا لمصالح روسيا في مسألة

[1] – الحواس غربي، " مقدمات الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911 (بناء التحالفات الدولية) "، المرجع السابق، ص 198.
[2] – بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، تر نور الدين حاطوم، ط2، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1960، ص 19.
[3] – محمود حسن صالح منسى، المرجع السابق، ص 33.
[4] – الحواس غربي، الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911-1951م، المرجع السابق، ص33.

المضايق[1].وقد أكد ذلك جيوليتي رئيس وزراء إيطاليا في مذكراته قائلاً " **قد حصلت أثناء زيارة قيصر روسيا إلى راكونيجي على اعتراف بحقوقنا في تلك المنطقة من جانب روسيا** "[2].

أبلغ سريا سفير إيطاليا في روسيا وزير الخارجية الروسي في 26 أوت 1911 قرار حكومته في غزو ولاية طرابلس، وأن إيطاليا مستعدة لكافة الاحتمالات، وأكد أن فرنسا وبريطانيا والنمسا والمجر لا يعارضون نوايا إيطاليا، وحسب السفير الإيطالي فقد وجد تأييدا من روسيا وتشجيعا على الإسراع في التنفيذ[3].

يلاحظ على سياسة إيطاليا الأوروبية أنها كانت تقوم على أساس تبادل المصالح الاستعمارية بينها وبين الدول الأوروبية وخصوصا دول الوفاق (طرابلس مقابل مصر لبريطانيا ومراكش لفرنسا والمضايق لروسيا)، ولكنها حصلت على تأييد ألمانيا و النمسا دون تفويض معين بل في نطاق اتفاق عام ويشمل العلاقات الخارجية الأساسية، ويمكن القول أن إيطاليا نجحت في الحصول على تأييد كل من الكتلتين الأوربيتين المتنافستين (التحالف والوفاق) لأطماعها في ولاية طرابلس[4].

ثالثا : التغلغل الإيطالي في ليبيا :

بعد أن توصلت إيطاليا إلى الحصول على اعتراف الدول الأوروبية الكبرى بأطماعها في طرابلس وبرقة وتأييدها لها رأت ايطاليا أن عليها أن تدعم مركزها وتغلغلها في الولاية تمهيدا للاستحواذ عليها، حتى تخلق لنفسها حقوق في الولاية حتى يصبح الاستيلاء عليها أمرا سهلًا .

---

[1] – كانت مشكلة روسيا أن تصل إلى البحر المتوسط، وترتبط هذه القضية بمجموع القضية البلقانية، وأن الوصول إلى البحر المتوسط يعني لديها نظام المضايق (مضيقي البوسفور والدردنيل) الذين أغلقا في وجه السفن الحربية منذ عام 1841 بموجب معاهدة لندن إذ اضطرت روسيا إلى التوقيع عليها وكانت ترغب في فتحها لتسمح لأسطولها الحربي بعبور المتوسط، بيد أنها لم تكن ترغب في فتحها بصورة كلية ليحول دون الأسطول البريطاني إلى البحر الأسود لذا فإن الحل الروسي هو الحل الذي يسمح بفتحها لصالح روسيا فقط، للمزيد يُنظر : بيير رونوفن، المرجع السابق، ص 18.

[2] – مذكرات جيوليتي، المصدر السابق، ص 48.

[3] – محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 46.

[4] – محمد حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 33.

1 – الاهتمام بالجالية الإيطالية :

كانت تقطن المدن الليبية عدة جاليات أجنبية قبيل وقوع الاحتلال الإيطالي للبلاد مثل الجالية الإيطالية، البريطانية، النمساوية، اليونانية، الفرنسية، الهولندية، الإسبانية[1]. ويرجع وجود الجالية الإيطالية بليبيا إلى العهد القرمانلي(1835-1711)، إذ كان للقرمانليين علاقات بالجمهوريات الإيطالية التي جاءت للتجارة في حوض البحر المتوسط واستمرت هذه العلاقات أثناء العهد العثماني الثاني (1911-1835)، ولذلك أقامت إيطاليا قنصلية لها بمدينة طرابلس لتتولى رعاية الشؤون الإيطالية ولحماية مصالح أفراد الجالية الإيطالية، وقد بلغ عدد أفرادها عام 1902م، حسب تقرير القنصل الإيطالي ما يقرب من 714 نسمة، كانوا يشتغلون بالتجارة والصيد البحري، وقد أقر قانون الامتيازات الأجنبية معاملة أفراد الجاليات للمقيمين في ليبيا عموما معاملة أعضاء القنصليات وموظفيها ومزاولة عدة أعمال بحرية تحت رعاية قنصليتهم، كما أنهم كانوا لا يدفعون الضرائب، ولا يتعرض لهم الجباة ،كما لم يتعرض لهم القانون العثماني العام[2].

وفي سنة 1911 كان عدد أفراد الجالية الإيطالية المقيمين بولاية طرابلس 818، منهم 800 بطرابلس ، 12 بالخمس، و6 بمصراتة، ويبلغ عددهم في بنغازي حوالي المئة، وفي درنة 12 شخصا، وكانوا سواء في بنغازي أو طرابلس يمارسون مهنا وحرف متنوعة[3].

كان لإيطاليا خمس مدارس حكومية وهي تتكون من: رياض أطفال وفقا للمنهج فروبل التربوي، ومدرسة ابتدائية للذكور وأخرى للإناث، ومدرسة فنية تجارية وتهتم بالتعليم التجاري على نحو أوسع مما يقدم في مثل هذه المدارس الفنية في إيطاليا، وهناك مدرسة مسائية للكبار، وكان اليهود أكثر ترددا على هذه المدارس، ومدرسة ايطالية خاصّة تديرها الإرسالية الفرنسيسكانية، وقد أنشأت سنة 1902 تحت رعاية القنصلية الإيطالية وضمن اختصاصها، وكانت توجد بالخمس مدرسة إيطالية ابتدائية أسست سنة 1902 وتقدم دورات أولية، كما كانت بالخمس أيضا مدرسة ابتدائية للبنات

[1] – فراشسكو كورو ، المرجع السابق، ص ص 21-24.

[2] – الأمين ميلاد الأمين إبراهيم، المرجع السابق، ص 04 .

[3] – فرانشسكو كورو، المرجع السابق، ص 22.

تديرها الراهبات الفرنسيسكانيات قد أسست هي أيضا في سنة 1902، وبنغازي ودرنة مدرستان ابتدائيتان أنشئتا سنة 1902 وتديرهما الراهبات الفرنسيسكانيات [1]، وكانت المناهج في هذه المدارس تدرس بالايطالية وتنفق عليها الحكومة الإيطالية[2].

كان دور هذه المدارس قائما على أساس غرس الثقافة واللغة الإيطاليتين لدى السكان العرب في الولاية وتعميق الدور الحضاري الإيطالي، وفي الوقت ذاته كانت تسعى إلى طمس أي معالم للحضارة الإسلامية، إضافة إلى إعداد مناهج خاصة تهتم فقط بنشر الثقافة الإيطالية عن طريق زرع أفكار ومبادئ تقربهم وترغبهم في السلطة الإيطالية[3]، وحاولت الحكومة الايطالية استقطاب السكان المحليين للدراسة بالمدارس الايطالية لتجعل منهم وسيلة للاتصال بعامة الناس وإخضاعهم تحت الحكم الإيطالي دون مقاومة، وبذلك لعبت الجالية والهيئة القنصلية الإيطالية دورًا هاما في تسهيل عملية التمهيد السلمي للغزو الإيطالي[4].

كانت المدارس الإيطالية تقبل التلاميذ بالمجان، وكانت المدارس العثمانية تطرد بعض التلاميذ، إما لقلة الأماكن أو لعجزهم عن دفع المصاريف فكانت المدارس الايطالية تتلقاهم بالترحيب، ولم يكن هذا غيرة على أبناء ولاية طرابلس الغرب بل مخططا محكما لتحقيق أطماع إيطاليا التي أصبح نفوذها ولغتها يتغلغلان بشكل ملفت للأنظار[5].

نبه محمود ناجي مبعوث طرابلس في مجلس المبعوثان العثماني في عام 1911م من خطورة اتساع التعليم الإيطالي في الولاية التي وصل عدد مدارسها إلى 12 مدرسة ضمت العديد من الطلاب

---

[1] – ، فرانشسكو كورو، المرجع السابق ص 102.

[2] – محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 34.

[3] – مفتاح السيد الشريف، الاستعمار الإيطالي لليبيا، دار النشر الليبية، طرابلس، 1971، ص 36.

[4] الأمين ميلاد الأمين إبراهيم، المرجع السابق، ص 04 .

[5] – عارض الوالي أحمد راسم باشا معارضة شديدة في إنشاء المدارس الإيطالية، ومع ذلك فقد تخرج عدد كبير من هذه المدارس منهم اليهود و غيرهم، وصار عدد منهم تجارا يربطون معاماتهم التجارية مع إيطاليا، ومنهم الموظفون، وأصبح تعلم اللغة الإيطالية يفتح المجال للعمل و الثراء، وقد عدد المتكلمين بالايطاليين في طرابلس قبل الاحتلال الايطالي ب 30% من سكانها بينما لم يزد عدد المتكلمين بالعثمانية عن 5%، يُنظر : شوقي عطا الله الجمل ، المرجع السابق ، ص 372.

وبحكم منهج هذه المدارس أصبحوا أكثر ميلاً إلى إيطاليا، وحمل نظارة المعارف مسؤولية ذلك لإهمالها المدارس العثمانية والتعليم بصفة عامة، وظهرت في أواخر حكم الدولة العثمانية لطرابلس الغرب مقالات في صحف طرابلس تبين خطر هذا النوع من التعليم وتطالب الدولة بالتدخل للحد منه وتحث الأهالي على الكف عن إرسال أبنائهم إلى تلك المدارس[1].

وفي سنة 1902 قامت مؤسس حماية الإرساليات ومقرها بفلورنسا بتأسيس مأوى للأيتام الإناث بإدارة الراهبات الفرنسيسكانيات، وكانت تحت حماية القنصل الإيطالي وضمن اختصاصه، وكان المأوى يضم عند تأسيسه عشر يتيمات يأويهن مجانا، ويستقبل المأوى أطفالا من كل الجنسيات، كما تم في سنة 1903 تشييد مستوصف إيطالي ببنغازي[2]، وشرع الإيطاليون في عمل جاء ونشط من أجل كسب عطف السكان وعدم معارضة السلطات العثمانية لنشاطهم في الولاية، فادعوا بأن عملهم إنساني قصد به نشر المدنية وإنقاذ أهل البلاد من التخلف والتأخر وأن أهداف البعثات التنصيرية[3] التي جاءت بتكليف من المنظمات الكاثوليكية أو من الفاتيكان مباشرة أو من قبل الحكومة الإيطالية هي أهداف سامية من أجل نقل الحضارة المسيحية دون المساس بمعتقدات وديانة السكان، وتأكيدا لهذا المعنى أخذت الهيئات الكاثوليكية أمثال: اوسافاتوري رومانو، وبوبولو رومانو، ترسم صورة مؤلمة للفقر والتأخر في إقليمي طرابلس وبرقة وتغضب لاستمرار العبودية في هذه المناطق، وتتحدث بإسهاب عن المهمة النبيلة والعليا التي تتمثل في حمل الحضارة المسيحية إلى هذه المناطق .

[1]– نغم أكرم الجميلي، " التعليم في ولاية طرابلس الغرب 1839–1911 "، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، العدد 4، ديسمبر 2012، ص ص 09–10.

[2] – فراشسكو كورو، المرجع السابق، 103 .

[3] – يعود نشاط البعثات التنصيرية الإيطالية في الولاية إلى سنة 1889، اتسع نشاط هذه البعثات فشمل أنحاء متفرقة في الولاية حيث انتشروا في معظم المدن والقرى وأقاموا الكنائس بحجة ممارسة نشاطهم الديني، يُنظر: عبد المنصف حافظ البوري، الغزو الايطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، الدار العربية للكتاب، 1983، ص 261.

وفي الوقت ذاته أخذت هذه البعثات تقوم بإدخال اليتامى ومن لا عائل لهم من إلى الملاجئ التابعة لها، كما أخذ المبشرون يجوبون القرى والمناطق النائية بحثا عن أمثال هؤلاء وإرسالهم إلى الملاجئ محاولة لتنصيرهم[1].

2 – فتح فرع لمصرف لروما :

عرف مصطلح التوغل السلمي في السنوات التي سبقت الغزو العسكري للدلالة على جهود الحكومات الإيطالية المتتابعة لخلق شبكة من المبادرات الاقتصادية في مختلف أنحاء الولاية، ومن بين الأدوات الاقتصادية المتعددة لجأت إيطاليا إلى أداة هامة حيث رأى الساسة أنه من الضروري لتحقيق هدفهم البحث عن جهاز مالي يمكنه أن يتولى القيام بأعباء سلسلة من العمليات الاقتصادية في ولاية طرابلس تعطي إيطاليا امتيازا في الميدان الاقتصادي كمقدمة ضرورية للضم السياسي، وقد وقع الاختيار سنة 1905[2]، على بنك روما [3]، للقيام بمثل هذا الدور[4]، ويعتبر اللبنة الأولى في إرساء التغلغل السلمي الإيطالي في ولاية طرابلس الغرب، والذي تمكن من بناء أول قاعدة اقتصادية ايطالية في البلاد[5].

شُرع سنة 1905 في إنشاء فرع ' بنكو دي روما ' في طرابلس أول الأمر ثم بنغازي ودرنة، وكانت في بداية عهده خاضع للقنصل غالّو ، ويقوم بتنفيذ مجموعة من العمليات التجسّسية ومنها

---

[1] – عبد المنصف حافظ البوري، المرجع نفسه، ص 262 .

[2] – إن الحكومة الإيطالية كانت تصرح رسميا منذ 1905 بنية إيطاليا في الاستيلاء اقتصاديا على ليبيا وحيث أنها لا ترغب ولا يحب احتلالها عسكريا في الوقت الحاضر فكان من اللاّزم القيام بسياسة توغل بوسائل اقتصادية وبمبادرات قوية يُنظر، فرانشسكو مالجيري، الحرب الليبية 1911-1912، تر وهبي البوري، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1978، ص22.

[3] – أسس مصرف روما في عام 1880 تحت اسم الفاتيكان وبمشاركة الحكومة الإيطالية برأسمال خمسة ملايين ليرة إيطالي، رئيس المصرف روميلو تيتوني هو شقيق وزير الخارجية الايطالي توماسو تيتوني من خلال نشاط المصرف بين 1903-1909، يُنظر: علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص 69.

[4] – عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص268.

[5] – أحمد عطية مدلل، التدخل الأجنبي في ليبيا 1881-1915، ج1، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2007، ص 85.

تمويل العمالة الإيطالية بالنقود و تزويدها بكل الاحتياجات[1]، أما ظاهريا فقد أعلن المكلفين به أن معاملاته تخص: بيع وشراء الحوالات، خصم الكمبيالات سواء كانت شخصية أو للشركات التجارية، بيع الأسهم والسندات المطلوبة والمدفوعة، قبض ودفع المال على الحساب الجاري، إجراء المعاملات المصرفية، قبول وإعطاء الأعمال الخاصة بالصناعة والمصارف عن طريق الشراكة، تنفيذ كل معاملة خاصة بالمصرف[2].

اكتتب البابا بالثلثين من مجموعة رأس ماله، وأسندت إدارته إلى براشاياني و هو من أشد الناس تعصبا لجنسيته وعلى العرب، وكان كثير التجوال في البلاد الطرابلسية لبث الدعاية فيها والاطلاع على ميول السكان، وكان يقوم بهذه الرحلات تحث حماية حكومة طرابلس ورعايتها[3]، وكان يتصل بالأعيان يتخذ منهم أصدقاء و سمّارًا[4].

لم يكن هناك أدنى شك في أن بنك روما في طرابلس كان يلقي العون من الحكومة الإيطالية[5]، فقد حدثت كثير من الفضائح التي تدل بوضوح على ارتباط البنك بالحكومة، منح فرع البنك في بنغازي طرابلس حق إصدار أوامر دفع منافسة في ذلك مكاتب البريد الإيطالية المحلية، لقد كان بنك روما محظوظا لدرجة أن الخزانة الإيطالية كانت وراءه[6].

---

[1] – نيكولاي إيليتيش بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، تر عماد حاتم، ط2، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، 2001، ص 106.

[2] – الحاج عبدالسلام أدهم، أحمد صدقي الدّجاني، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية 1881-1911، منشورات جامعة بنغازي، دار صادر، بيروت، 1974، الوثيقة رقم 121: وكالة لإدارة فرع مصرف روما في طرابلس، ص 191.

[3] – الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص 32.

[4] – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 371.

[5]– تمتع المصرف بصلات واسعة في الأوساط السياسية، وفي أوساط رجال الدين العليا، وهو الأمر الذي ساعد على افتتاح فرع المصرف في طرابلس، ينظر:

Askew. w. Europe and Italy's Acquisition on of Libya 1911-1912, Durham,1973, p 28.

[6] – فرانسيس ماكولا، حرب إيطاليا من أجل الصحراء، مشاهدات المراسل الحربي البريطاني مع الإيطاليين في طرابلس، تر عبد المولى صالح الحرير ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1991، ص 61.

بدأ المصرف في الاستثمار في العقارات وشراء الأراضي ونجح بواسطة وسطائه في شراء 400000 آيكر من الأراضي، أقرض المصرف الأهالي قروضا بشروط مغرية فنسبة الأرباح 9% وهي بلا شك قليلة إذا قورنت بشروط النسب التي يطلبها التجار اليهود[1] بين 20 و 60 % [2]، وكان اللافت للنظر فعلا أن معظم المتعاملين مع البنك والعاملين فيه من اليهود[3] بحكم معرفتهم باللغة الإيطالية وعلاقاتهم مع إيطاليا نفسها، ولقد لعب بعض اليهود الأوربيين وبعض اليهود الليبيين دور الوسيط بين الأهالي الليبيين والمؤسسات الإيطالية المختلفة بحكم خبرتهم بالبيئة الليبية ومعرفة بعضهم باللغة الإيطالية، وقد وجدت القنصلية الإيطالية في هؤلاء اليهود الاستعداد الكامل للتعاون معها فوضعتهم تحت حسابها ومنحتهم الجنسية الإيطالية[4].

بذل الايطاليون من خلال البنك المذكور المساعي لشراء الأراضي من الأهالي بأضعاف قيمتها وإتباع سياسة الإقراض والاستهلاك في حالة العجز عن دفع القروض[5]، واستطاعت الحكومة الإيطالية من التأثير على السفير العثماني في روما حقي باشا الذي بعث بدوره إلى حكومته برسالة جاء فيها **"إن إيطاليا تبذل جهدا كبيرا لمساعدة الحكومة العثمانية ومن الواجب على الباب العالي أن يتسامح مع بنك روما تدعيما لأوامر المودة بين الدولتين وإحكاما لعلاقات الصداقة"**[6]، وبناءًا على هذه التوصيات من سفير الدولة أوعز الباب العالي إلى الحكومة المحلية بطرابلس أن تقبل بيع

[1] – مارس اليهود هذا النشاط قبل فتح المصرف، إذ اضطر الوالي طاهر باشا لاستعارة 30000 جنيه من اليهود من أجل دفع رواتب الجند، يُنظر: رص.فت.إس، سل: A، صن: 285، مل: 01، وث، 03، رسالة من نائب القنصل الفرنسي ببنغازي إلى وزير الشؤون الخارجية، بتاريخ 25 مارس 1900.

[2]– علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص 48.

[3] – اعتمد المصرف في مراحل تأسيسه الأولى على اثنين من كبار رؤوس أموال اليهود وهما أرنستولابي و إسحاق ديديان ناحوم، وانضم إليهما أوجينو أريبب للمساهمة في المشاريع الاستثمارية، يُنظر: نهاية محمد صالح الحمداني، المرجع السابق، ص 48.

[4] – أسامة الدسوقي بركات، اليهود في ليبيا و دورهم من 1911 حتى 1951، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة طنطا، 2000، ص53.

[5] – محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004،ص 95.

[6] – عقيل محمد البرياز، " مصرف روما ودور السلطات التركية في الوقوف ضد التسلل الاقتصادي الإيطالي 1907-1911 "، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس، العدد 2، 1982، ص 228.

الأراضي الفراغ باسم المدير العام لبنك روما، ولكن الوالي رجب باشا عارض هذه السياسة أشد المعارضة، وصار يمانع في بيع الأراضي لبنك دي روما، و يحرض الأهالي على الشراء بعضهم من بعض[1]، كما حاول أن تشتري الدولة الأراضي بدلاً من البنك بحيث لم يبق أمام البنك إلا أملاك الأجانب، كما اقترح الوالي اقتراض المواطنين عن طريق البنك الزراعي العثماني الذي افتتح فرعا له في طرابلس للحيلولة دون تسرب أراضي الأهالي للايطاليين[2]، وبسبب ما أبداه رجب باشا في معارضة السياسة الإيطالية، وتلمس الأسباب في معاكستها تمكّن إلى حد كبير من منع انتقال الأملاك الطرابلسية إلى بنك دي روما رغما على الجهود التي بذلها الطليان، والتهديدات المختلفة والأوامر التي تأتيه من الآستانة بعدم المعارضة[3].

وقد ظهرت آثار هذه الأساليب الحكيمة في تكييف الروح العامة في مدة وجيزة مما جعل السياسية الايطالية تنظر إليه بعين الاهتمام والجد، وأحسّ دعاة الطليان بفشلهم، فاتجهت سياستهم إلى عزل رجب باشا، ومازالوا يسعون به لدى حكومة الآستانة حتى عزل، وجيء بعده بولاة كانوا آلة في يد السياسة الايطالية[4].

هذا وقد وجد عدد كبير من أصحاب النفوذ في طرابلس وظائف في بنك روما وأصبحوا يأخذون مرتبات منه حسبما يقدمونه من خدمات ضد وطنهم، وهكذا أصبحت لايطاليا شبكة من الأنصار في جميع مصالح الحكومة الحيوية[5]، وكان إذا استغنت حكومة طرابلس عن بعض الموظفين لخطأ جسيم ارتكبوه في حق بلدهم أو لتصرف يتنافى مع الأمانة في العمل وما يجب أن يلتزم به الموظف

---

[1] – الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص 32.

[2] – محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 35.

[3] – الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص 33.

[4] – المصدر نفسه، ص 35.

[5] – كان بنك دي روما أحد الوسائل الرئيسية التي استغلتها الحكومة الايطالية في التدخل السلمي في ليبيا، وحاولت من ورائه السعي إلى إنشاء قاعدة عريضة لأفراد الجالية الإيطالية بين سكان البلاد، بواسطة مساعدتها لهم واستقطاب ذوي النفوس الضعيفة من أصحاب الشأن والأعيان في ولاية طرابلس الغرب وبرقة للاستفادة منهم في دعم نشاط البنك السياسي، يُنظر: " دور بنك دي روما Banco Di Roma في التمهيد للغزو الإيطالي لليبيا (1907-1911)، مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية)، جامعة سبها، المجلد 9، العدد 1، ص 31.

من الدقة والحرص على عدم إفشاء أي أسرار تتعلق بعمله تمس سلامة وطنه يسرع بنك روما بتوظيفهم حتى أصبح كثير من الموظفين الليبيين يتصفون بعدم المبالاة اتكالا على حماية القنصلية الإيطالية[1].

قام البنك بتوزيع نحو 15ألف رأس من الماشية على بعض القبائل وذلك للعمل بطريقة المشاركة بحيث تتولى هذه القبائل زراعة الأراضي وتربية الماشية في مقابل حصول البنك على نصف المحصول[2]، وما يؤكد وضوح الوعي السياسي لدى بعض القبائل تجاه نشاط المصرف ما ذكره الصحفي الفرنسي جورج ريمون الذي زار الولاية في بداية القرن العشرين في القصة التالية "استثمر فرع المصرف الروماني في بنغازي تربية قطعان الغنم مشاركة مع بعض رجال القبائل، حيث زودهم المصرف بالمال لشراء الحيوانات نظير رعيها ومشاركة الأرباح في نهاية العام، ولكن بعد عامين جاء بعض الرعاة إلى فرع المصرف بأكياس مليئة بآذان الغنم وهم يتباكون بأسى مدعين أن وباء قتل الغنم، و الآذان هي دليل على ما حدث، في نهاية تلك السنة لوحظ أن أسواق برقة مليئة بأغنام بأذن واحدة "[3].

أقام المصرف مصنعا كبيرا لتصنيع حشائش الحلفاء يعد أضخم بناء في طرابلس[4]، وطلب برشياني في 12 سبتمبر سنة 1907 من الولاية رخصة إنشاء معمل للورق في المدينة[5]، كما أنشأ مؤسسة الزيوت الإيطالية في ديسمبر 1910 بطرابلس، والتي قامت ببناء معاصر لبذور الزيوت في كل من مصراته والخمس وزليتن[6]، وكانت له مصانع أخرى في طرابلس لعصر حبوب الزيتون، ولطحن الحبوب

[1] – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 372.

[2] – عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 271.

[3]– علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص 70.

[4]– فرانسيس ماكولا، المصدر السابق، ص63.

[5]– الحاج عبدالسلام أدهم، أحمد صدقي الدّجاني، المصدر السابق، الوثيقة 125: طلب من إيطالي إلى الولاية للحصول على رخصة شركة، ص ص 210-212.

[6]– مدينة من مدن طرابلس الغرب، وتقع شرقيها بنحو 158 كلم، وغربي مصراتة بنحو 54كلم، وهي مدينة عامرة آهلة، وفيها نشاط مادي يراه الإنسان في كثرة متاجرها، يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، المرجع السابق، ص 170.

وأيضا لصنع الإسفنج والثلج[1]، إضافة إلى مطبعة وجريدتين تتحدثان باسمه (ايكوتريبلي)[2] و(استيلا) (echo de tripoli) و(Stela)[3]، وكذلك نشط البنك في مجال النقل والطرق حيث ربط خط الإسكندرية البحري بالخط البحري الذي يربط بين الموانئ الليبية مثل طبرق، برقة، درنة، بنغازي، مصراتة، الخمس وطرابلس، وربط خط الموانئ الليبية بخط يتصل بالموانئ الإيطالية عن طريق مالطا، وقد أمدته الحكومة الإيطالية بمائتي ألف ليرة إيطالية لتغطية مشروع خط الإسكندرية[4] وكان من أهداف البنك البحث عن المعادن في الولاية والعمل على استغلالها، فقد أنشئت شركة إيطاليا لاستغلال الفوسفات والتنقيب عن المعادن في ليبيا[5].

أما عن نشاطه التجاري فقد وجد الفرصة المناسبة للقيام بهذا النشاط عندما عين برشياني مديرا له في طرابلس[6]، فقام بتوجيه بعض أنشطة المصرف للمتاجرة في السلع الوطنية والصناعات اليدوية ونبات الحلفاء وريش النعام والعاج الذي يستورد من الجنوب، كما كان يقوم بشراء الحبوب (القمح والشعير) عن طريق وكالاته التجارية، وتخزن ثم تشحن لإيطاليا، وقد بلغت مشترياته في سنة واحدة ما يقرب من 28429 كيلة شعير في منطقة طرابلس والخمس[7]، وتحولت طرابلس وبرقة في بداية القرن العشرين إلى أشبه مستعمرة إيطالية[8].

---

[1]- محمد مصطفى الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية بليبيا أثناء العهد الإيطالي، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1971، ص 13.

[2]- أدارها جوستاف أريبب (gostof arbibe) والذي كان على علاقة بمدير بنك دي روما أنريكو برشياني (anorak bresheane) وساهم البنك في تمويل الصحيفة التي أخذت على عاتقها الترويج للأهداف الاستعمارية الإيطالية داخل طرابلس الغرب، يُنظر: نهاية محمد صالح الحمداني، المرجع السابق، ص 49.

[3]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 362.

[4]- الأمين ميلاد الأمين إبراهيم، المرجع السابق، ص 05.

[5]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 371 .

[6]- تولى من قبل مدير الفرع مصرف روما بالصومال، وهذا أكسبه خبرة مالية و إدارية واسعة، ينظر: عقيل محمد البريار، المرجع السابق، ص237.

[7] - الأمين ميلاد الأمين إبراهيم، المرجع السابق، ص 05.

[8] - ياخيموفيتش، المرجع السابق، ص 41.

أدنت الحكومة العثمانية للإيطاليين في إنشاء مكاتب للبريد الإيطالي، وكانت هذه المكاتب منتديات يجتمع فيها سماسرة بنك دي روما لتدبير الحيل للتعجيل باحتلال طرابلس، وتهيئة الأفكار للانصراف عن العثمانيين وتسليم البلاد للإيطاليين[1]، ولم يكن البريد في الولاية العثمانية خاضعا للدولة، بل للإيطاليين الذين يرسلون بواسطته ما يريدون من رسائل وتقارير بغير رقابة، كما كانت لهم سفينة تحمل البريد العثماني، وأخذ منها وسيلة للتجسس فضلا عن كونه مشروعا استغلاليا من الناحية الاقتصادية[2].

عانى المصرف من الناحية المالية عجزا في ميزانيته وفشل في الكثير من استثماراته، ولكن النجاح الاقتصادي لم يكن الهدف الوحيد من إنشائه، المصرف نجح في مهمته الاقتصادية والسياسية في جعل إيطاليا الشريك الأول لتجارة الولاية الخارجية[3]، وكذلك نجح بالتعاون مع القنصلية الإيطالية في نشر اللغة الإيطالية في مدينة طرابلس بعد إنشاء مجموعة من المدارس والصحف الإيطالية[4].

أدى تزايد التوسع الاقتصادي والنشاط الاستخباري الإيطالي في ليبيا إلى إثارة المخاوف في عاصمة الإمبراطورية العثمانية، فخطر اقتطاع المقاطعات الإفريقية الشمالية كان يمكن أن يعمق الأزمة السياسية الداخلية الثقيلة لنظام حكومة تركيا الفتاة التي لم تكن قد استقرت بعد، وإزاء ذلك اتّجهت الحكومة العثمانية الجديدة إلى رفض سياسة التنازلات التقليدية أمام الدول الكبرى، وممارسة سياسة النزاع الطويل الأمد مع الأوساط الحاكمة في إيطاليا، و اتضح العمل المضاد للسلطات الإيطالية بصورة أجلى إثر تعيين إبراهيم باشا حاكما على طرابلس سنة 1909م، وهو المعروف بميوله العدائية

[1] – الطاهر أحمد الزاوي، المصدر السابق، ص 33.

[2] – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 12.

[3]– رغم المحاولات العثمانية من أجل الوقوف في وجه التجارة الخارجية، إلا أن العلاقات التجارية بين إيطاليا وليبيا حققت زيادة كبيرة في المبادلات التجارية ما بين البلدين، حيث بلغت هذه الزيادة في عام 1910م حوالي 59% حيث زادت من أربعة ملايين ونصف إلى سبعة ملايين وستمائة ألف ليرة، وبلغت زيادة الصادرات الإيطالية إلى طرابلس 66% ، إذ زادت قيمة الصادرات من مليونين و تسعمائة ألف إلى أربعة ملايين وأربعمائة ألف ليرة، يُنظر: سالم فرح عبد القادر، المرجع السابق، ص33.

[4]– علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص 71.

نحو الطليان[1]، وقد بادر إلى حظر بيع الأراضي إلى البنك فصار السكان الذين يقومون بمثل هذه العمليات مع المصرف يتعرضون للمحاكمة[2]، واتجه إلى إصلاح أحوال البلاد وطالب الدولة العثمانية بإرسال كميات من السلاح ليدعم قوة ليبيا الدفاعية[3].

وقد أدركت إيطاليا أن سياستها في طرابلس معرضة للخطر، فلجأت إلى حكومة الآستانة تشكو إليها شدة معارضة إبراهيم باشا لسياستها في طرابلس، فكانت تأتيه الأوامر من حكومة الآستانة بما يرضي الإيطاليين، فكان يسوّف ويراوغ في شيء من اللباقة كسبا للوقت و انتهازا للفرص، وقد ألح الطليان على حكومة الآستانة في نقله من طرابلس و التجأوا إلى رئيس الوزراء حقي باشا للتأثير عليه في نقله فوافق على ذلك، و أصدر أمره بعزله في سبتمبر سنة1911[4] ، و لما عزل إبراهيم باشا عن الولاية ولم تعين الحكومة بدله احتج نواب طرابلس في الآستانة على استمرار هذا الوضع الغريب في الوقت الذي يستعد فيه الطليان للهجوم على البلاد، فعينت الآستانة بكر سامي واليا عليها في سبتمبر 1911، وصدر له أمر بالسفر و لكن الاحتلال وقع قبل أن يصل بكر سامي إلى طرابلس[5].

3 – إرسال البعثات الاستكشافية:

تعتبر حركة الرحالة من أولى الأدوات التي اعتمد عليها الاستعمار الإيطالي في التعرف على الولاية العثمانية الباقية في الشمال الإفريقي، وهي وإن لم تتساو في أهميتها مع بقية الأدوات الأخرى فإنها لا تقل عنها كثيرا. ففي نفس الفترة التي أخذت فيها الأطماع الإيطالية تتضح وتتبلور تدريجيا حول ولاية طرابلس بدأت رحلات الكشوف الإيطالية تتعدد تحت أسماء وشعارات مختلفة وحجج وأعراض ظاهرها علمية وحقيقتها تجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والدراسات حول البلاد المزمع غزوها، وكانت معظم البعثات التي قدمت لولاية طرابلس في تلك الفترة قد قامت بزيارتها بإيعاز من

[1]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 114.

[2]- Askew W, op cit, p31.

[3]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 373.

[4]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص 46.

[5]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 37.

الحكومة أو بناءا على مبادرة من الجمعية الإيطالية للاستكشاف الجغرافي والتجاري[1]، وهي كما يتضح من اسمها ليست مقصورة على الكشف الجغرافي بل شمل اختصاصها البحث التجاري مما قد يدل على أهدافها الاستغلالية والاستعمارية[2].

كان أول هؤلاء المبعوثين كامبيريو في سنة 1880 برحلة إلى طرابلس الغرب زار خلالها الخمس ومسلاته، و عند عودته إلى ميلانو ألح على جمعية الاستكشاف الإيطالية في إرسال جواسيس إلى برقة ولإقامة مراكز تجارية في بنغازي و درنة كنقط انطلاق للتغلغل الإيطالي، أما الثاني هيمان فقد قدم هو الآخر إلى برقة التي اكتشف جزءًا كبيرا من الجبل الأخضر حتى انتهى إلى درنة وذلك في 1882-1983، ثم مات فيما بعد بالإسكندرية بمصر، أما الثالث ماموني فقد كلفته إيطاليا بالتجسس على أوضاع ليبيا الاقتصادية والزراعية[3]، و كذلك الرحالة بنشيتي في عام 1895، ثم في عام 1901 قام بيدريتي بتحدي حظر السلطات العثمانية على دخول الولاية والتجوال فيها للأجانب وتمكن من القيام برحلة منطلقا من مدينة بنغازي باتجاه الشرق حتى مدينة درنة، وفي عام 1903 قام الجيولوجي فينا سادي رينجي بدراسات جيولوجية على طول الساحل الطرابلسي، ولم تقتصر هذه الرحلات على بعض العلميين أو الجغرافيين بل شملت أيضا السياسيين والصحفيين والعسكريين[4].

زارت هذه البعثات طرابلس وبنغازي، وهناك كثير منها قام أصحابها بزيارة المدن الليبية واطلعوا على معالمها وعادات وتقاليد أهلها وإمكانيات البلاد العسكرية[5]، وعندما رجع هؤلاء الرحالة إلى ايطاليا أخذوا ينشرون الدعايات هناك لإلهاب مشاعر الشعب الإيطالي نحو التوسع الخارجي،

[1]- كانت مدينة ميلانو مركزا لها، يرئسها كامبيريو مدير مجلة المكتشف، يُنظر: أوغسان بيرنارو، المصدر السابق، ص530.

[2]- عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 257.

[3]- أوغستان بيرنارو، المصدر السابق، ص 530، فرانشسكو كورو، المرجع السابق، ص 145.

[4]- عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 258.

[5]- كان موقف الولاة العثمانيين من الرحلات و البعثات الإيطالية هو الاعتراض على أساس أن هذه البعثات الكشفية إلى الولاية تقوم بأعمال التجسس المشبوهة خاصة في عهد كل من الوالي رجب باشا (1904-1908م)، والوالي إبراهيم أدهم باشا (1910-1911)، يُنظر: ياخيموفيتش، المرجع السابق، ص 44.

واستغلهم الساسة الايطاليون في النشاط الإعلامي لتبرير حركتهم الاستعمارية نحو ليبيا بجانب العمل السياسي والعسكري أمام الشعب الإيطالي[1].

كما ساهم مصرف روما بطرابلس في تغطية مصاريف البعثات التي أرسلت بعد تأسيسه، و من هذه البعثات التي دعمها ماليا بعثة المهندس فيليبو التي جاءت لدراسة إمكانية وجود المعادن بخليج سرت عام 1911[2]، والبعثة العسكرية التي جاءت إلى ليبيا عام 1911 قبيل بداية الغزو، من بين أعضائها ضباط من هيئة أركان حرب الجيش الإيطالي ،كانوا يرتدون الملابس المدنية وذلك لعمل الخرائط والصور اللاّزمة، وقد قيل إن البعثة مجرد بعثة جغرافية، وعلل تجوالها في مختلف أنحاء البلاد بهذا الستار العلمي، وظلت هذه البعثة تتجول في ليبيا حتى قامت الحرب، و كان من بين أعضائها الكونت سفورزا[3]، وقد اعتقل أعضائها في مرزق عند بداية الغزو، وظلوا في الأسر حتى أطلق سراحهم في نوفمبر1912 بعد توقيع معاهدة أوشي لوزان[4].

وقد أثارت هذه البعثة مظاهرات معادية من الوطنيين في المدن الليبية وسكان المدن هم حينذاك وحدهم المطلعون على أحوال العالم الخارجي، ولم يلبث السفير العثماني في روما أن لفت نظر حكومته في جانفي 1911 إلى استعدادات إيطاليا لغزو طرابلس الغرب، فلم يكن ثمة ما يبرر تصديق التصريحات الإيطالية المضللة وآخرها تصريح وزير الخارجية سان جوليانو في جوان بأن ايطاليا لا تنوي أن تتعدى على أية أراض عثمانية[5].

ولا شك أن معظم الرحلات الاستكشافية شكلت الخطوة الأولى في طريق التمهيد للغزو العسكري فقد أمكن الاستفادة منها على وجهين: فمن ناحية أتاحت فرصة جمع المعلومات اللاّزمة عن الولاية واكتشاف مناطقها وبقاعها المختلفة ومعرفة إمكانياتها الدفاعية وأيسر السبل للإنزال

[1]- محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص 88.

[2]- الأمين ميلاد الأمين إبراهيم ، المرجع السابق، ص 06.

[3]- الطاهر أحمد الزاوي، المصدر السابق، ص 46، شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 373.

[4]- فرانشيسكو مالجيري، المرجع السابق، ص 71، مفتاح السيد الشريف، المرجع السابق، ص 22.

[5]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ص 12-13.

العسكري عند الغزو، ثم هي من ناحية أخرى سمحت بمعرفة ودراسة الموارد الطبيعية التي يمكن استغلالها اقتصاديا في المستقبل[1]، فقد اكتشف كميات كبيرة من الكبريت والحديد في شمال ليبيا، كما واكتشفت معادن الرصاص والقصدير والزنك والفضة والذهب في الأماكن المؤدية إلى لواء فزان، فضلا عن الملح البحري والملح الصخري حيث توجد طبقات مختلفة من الكارتاليت وهو من خامات البوتاس التي تصلح للاستغلال التجاري وتكثر في منطقة سرت والقسم الغربي من طرابلس، كما تكثر رواسب النطرون بكثرة في إقليم فزان فضلا عن الجبس في طرابلس[2].

وعندما حضرت إلى الولاية بعثة سفورزا ووصلت في تنقيبها عن الفوسفات ودراسة الآثار القديمة إلى مدينة الخمس اشتدت حركة المقاومة بزعامة بشير السعداوي[3] كبير كتاب مجلس الإدارة وانعقد مؤتمر من الزعماء بدعوة من المتصرف واتخذ المؤتمر قرارات منها منع معاملة مع بنك روما ومنع بيع الأراضي لذلك البنك أو الاقتراض منه كما طلب المؤتمر بأن يأتي بريد الآستانة على ظهر سفينة عثمانية بدلا من السفينة الإيطالية التي كانت تحضره عادة، كما طلب بشير السعداوي وزملاؤه في المؤتمر بتجنيد الطرابلسيين بكل سرعة واستبقاء الأسلحة بأيدي الأهالي، وكان نتيجة هذا النشاط من جانب الزعماء الطرابلسيين أن صارت إيطاليا تخشى انتشار حركة المقاومة ضدها، ما جعلها تعجل بالاعتداء على طرابلس قبل أن تستكمل البلاد استقرارها[4].

---

[1] – عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 259.

[2] – سالم هاشم خيالة، المرجع السابق، ص 28.

[3] – ولد عام 1884 في مدينة الخمس، بدأ تعليمه بالمدرسة الرشدية بالخمس، و كان شغوفا بحب القراءة والبحث وساعده في ذلك ما كان متوفرا لدى جده محمد السعداوي من كتب و شتى المعارف، حيث كان رئيسا لمحكمة النقض بمتصرفية الخمس، وشغل وظيفة باش كاتب لمجلس الإدارة في الخمس سنة 1908، ثم مديرا للتحريرات خلال سنوات 1909–1911. فقد كان لصيقا بالسلطات العثمانية وعليما بخفايا الأمور، ومدركا لحقيقة التسلسل الإيطالي في البلاد وهو ما دفعه بالتعاضد مع السلطات العثمانية المحلية إلى الوقوف بصلابة ضد كل الإجراءات التي كان يقوم بها فرع البنك ووكالاته، وخاصة فيما يتعلق بعملية إقراض الأموال للمواطنين بضمان من أصحاب الأملاك، يُنظر: أرويعي محمد علي قناوي، " دور بشير السعداوي في مقاومة الاحتلال الإيطالي بمتصرفية الخمس 1907–1912 "، مجلة كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، العدد 35، 2011، ص 64.

[4] – محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 37.

رابعـا: الغـزو الإيطالي لليبيا:

بعد فشل سياسة التغلغل السلمي، ومقاومة الشعب الليبي والحكومة العثمانية لأي تدخل إيطالي في شؤون الولاية إلى جانب عدم حصول مصرف روما الذي مول العديد من المشاريع الاقتصادية في البلاد على الأرباح المرجوة، لذلك قام بدفع حكومته إلى ضرورة الاحتلال العسكري للأراضي الليبية كوسيلة نهائية تضع مقدرات تلك البلاد تحت تصرف إيطاليا ورعايتها[1]، لذلك لا نعجب إذا وجدنا برشياني متشوقا للحرب، وقد فعل المستحيل لكي يتعجل نشوبها، لأنه بالنسبة لبنكه إما الحرب وإما الإفلاس[2].

1- الأسبـاب و الدوافــع:

اجتمعت أسباب و وقائع عدة في هذا المضمار منها سياسية ومنها اقتصادية ومنها دينية، فضلا عن أسباب قومية وإستراتيجية[3]، فمن الناحية السياسية زاد طموح ايطاليا واشتدت أطماعها بعد أن تمكنت منذ سنة 1870 من بناء وحدتها القومية، وتولدت لديها الرغبة في ضرورة دخول حلبة المنافسة الاستعمارية إلى جانب الدول الأوروبية الأخرى، خاصة فرنسا وبريطانيا اللتين بسطتا نفوذهم على معظم شمال إفريقيا باستثناء المنطقة الطرابلسية، وعليه رأت إيطاليا أن من مصالحها أن لا تفوت هذه الفرصة، فراحت تتطلع إلى تنفيذ رغبتها في احتلال ليبيا منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وما شجعها على هذا قبول البيئة الدولية لفكرة الغزو الاستعماري، حيث أن المناخ الدولي كان يقبل قيام الغزو الاستعماري من قبل إحدى الدول لأخرى دون أن يثير أيا منها إلا بالقدر الذي يتعارض مع أطماعها، فحق الاحتلال لازال قائما ومقبولا من المجتمع الدولي من الناحيتين الشرعية والفعلية ولم تعرف بعد البيئة الدولية منظمات أو هيئات أو دول ترفض لها ذلك[4]

[1] – الأمين ميلاد الأمين إبراهيم، المرجع السابق، ص 06.

[2] – فرانسيس ماكولا، المصدر السابق، ص 73.

[3] – زاهر رياض، المرجع السابق، ص 17.

[4] – سميرة بوزبوجة، الطريقة السنوسية ومواقفها من قضايا العصر محليا- إقليميا- و دوليا، المرجع السابق، ص 83.

على أن يكون لها مناطق نفوذ ومستعمرات تجلب منها الخامات وتصرف فيها المصنوعات، كما تفعل الدول الكبرى الأخرى التي سبقتها في هذا المضمار[1].

لقد نمت في إيطاليا ولمدة جيل كامل دعوة لضم هذه الولاية العثمانية، وكانت هذه الدعوة تقوم على أساسين: أولهما أن طرابلس تقع على مسيرة يوم واحد بالباخرة من صقلية، وثانيها أنها كانت في العصر القديم مقاطعة رومانية[2]، ولا يحتاج المرء أن يلفت النظر إلى ضعف هذين السببين[3]، و الأرجح أن يكون هدف الغزو الإيطالي هو تحقيق المجد القومي، وذلك بالحصول على مستعمراتها في شمال إفريقيا توازن الاحتلال البريطاني لمصر والحماية الفرنسية لتونس، وتعتبر إيطاليا نفسها أكثر التصاقا بالحوض المتوسط وهي دولة بحرية ذات سواحل طويلة ولذلك رأت نفسها في حاجة إلى قواعد بحرية على الشاطئ الآخر من المتوسط[4]، وشعرت بالنقص إزاء الدول الكبرى ذات المستعمرات[5].

وإذا كانت الدوائر السياسية في إيطاليا تعتبر التوسع بوجه عام وفي القطر الليبي بوجه خاص عملا وطنيا تدعو إليه العاطفة الوطنية والمصالح الوطنية لأنه يحقق أهدافا قومية و يجعل الشعب الإيطالي يشعر بالرضا لإحساسه بأن بلاده تقدم على عمل من شأنه إرضاء نعرتهم القومية[6].

---

[1]- H. Header and D.P.Vraley, A short history of Italy, p 186.

[2] – علاقة إيطاليا بشمال إفريقيا لم تكن جديدة، فهي ترجع إلى العصور القديمة حين مد الرومان نفوذهم إلى إفريقيا الشمالية حتى أن البحر المتوسط كان ينظر إليه على أنه بحيرة رومانية، يُنظر: شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 368.

[3] – فرانسيس ماكولا، المصدر السابق، ص 49.

[4] – صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 13.

[5] – زاهر رياض، المرجع السابق، ص 221.

[6] – محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 42.

واعتقدت الحكومة الإيطالية أن الضرورة تقتضي أن تغسل العار الذي لحق بها في عدوة[1] فقد قال سيبيوسيفالي في كتابه المعنون ب 'الوطنية' **"إننا يجب أن نقوم أمام العالم أجمع بتعديلات ترضيه لما أصابنا من جبن في عدوة"**[2].

بالإضافة إلى ذلك ضعف الدولة العثمانية وانعدام نفوذها على القبائل في ليبيا، وتقاعس المسؤولين العثمانيين وتعاون بعض الموظفين العثمانيين من المحليين في الولاية، وقيام الدولة العثمانية بسحب الضباط الأكفاء من الولاية وكذلك الأسلحة دون تعويضها، وضعف الحامية العثمانية الموجودة في ليبيا، وضجر السكان من التعسف العثماني واضطراب الأمن في البوادي[3].

وأما الدوافع الاقتصادية فقد تمثلت في التطورات الاقتصادية التي ظهر دورها نتيجة الثورة الصناعية وما ترتب عليها من زيادة الإنتاج واستخدام مصادر جديدة للطاقة، حيث ازدادت قوة المؤسسات الصناعية والمالية بدرجة كبيرة، وأصبحت إيطاليا مجبرة على توسيع مجال نشاطها والبحث عن أسواق خارجية لتصريف فائض الإنتاج[4] والحصول على الموارد الخام للإنتاج الصناعي، وميدان لاستثمار رؤوس الأموال الإيطالية[5]، فعلى الرغم من وجود مستعمرتين لإيطاليا في الشرق الإفريقي

[1] – بدأت السياسة الاستعمارية الإيطالية في منطقة شرق إفريقيا والبحر الأحمر، وهذه السياسة التوسعية انتهت بكارثة عسكرية عندما استطاع إمبراطور الحبشة منليك هزيمة الجيش الإيطالي في معركة عدوة عام 1896، وبهذه الهزيمة انتهت الحياة السياسية لكريسبي، يُنظر: علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص 68.

[2] – فرانسيس ماكولا، المصدر السابق، ص 55.

[3]– سالم هاشم خيالة، المرجع السابق، ص 53.

[4]– تحرك الاقتصاديون و الماليون لمواجهة ما يهدد مصالحهم الخاصة في إيطاليا عقب الأزمات الاقتصادية المتتابعة، كما أخذ تحالف كبار الرأسماليين مع ملاك الأراضي الزراعية يدفع بشدة نحو التوسع الخارجي كحل لمشكلات إيطاليا المتزايدة، فنشط أنصار السياسة الاستعمارية الذين يمثلون قسما كبيرا من البرجوازية الصناعية والتجار والذين لهم مصلحة في تصدير البضائع والسلع ورؤوس الأموال وشاركهم في ذلك كبار ملاك الأراضي ممن سعوا إلى إيجاد أسواق لبيع منتجاتهم الزراعية، يُنظر: عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 54.

[5]– سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1974، ص ص 12-13.

(اريتريا، الصومال)، فإنهما لم يشبعا مطالب الاحتكارات الإيطالية كأسواق للبيع و مصادر المواد الخام إلا بمقدار ضئيل للغاية[1].

وقد كان على رأس قائمة التجاريين المؤيدين لغزو ولاية طرابلس أصحاب الشركات الملاحية الذين بدأوا يستفيدون من زيادة حجم التجارة بين إيطاليا وولاية طرابلس، وتشجع ممثلو كبار الأراضي في الجنوب الإيطالي في تغذية الأفكار المطالبة بالضغط على الحكومة لأنهم كانوا يأملون في أن يجدوا في شمال إفريقيا أسواق بيع منتجاتهم الزراعية، بل وإقامة ملكيات زراعية كبيرة فيها[2].

كان التطور السكاني أحد العوامل الرئيسية والهامة في إيطاليا التي أثرت في اتجاهات سياستها الخارجية، وذلك عندما ساد اعتقاد لدى ساسة إيطاليا بأن حل المشكلة السكانية سوف ينتهي باستيلائها على المستعمرات، ومند الوحدة الإيطالية أخذت هذه المشكلة تبرز تدريجيا وأخذت آثارها تزداد باستمرار، فقد ارتفع عدد سكان إيطاليا بنسبة كبيرة بسبب ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات، ولم يحد من هذا الارتفاع ما كان يجتاح إيطاليا من أزمات مالية واقتصادية حادة وأوضاع اجتماعية سيئة، فقد زاد عدد سكان في إيطاليا من 26.8 مليون نسمة في عام 1871 إلى 36.2 مليون نسمة في عام 1910[3].

أي أن عدد السكان في إيطاليا كان يزيد بمعدل مليوني نسمة تقريبا كل عشر سنوات، وهو عدد كان أكبر مما يمكن أن تستوعبه الأراضي الزراعية، وتسبب في وجود عمالة زائدة في القطاعين الصناعي والزراعي، وصار الاقتصاد الإيطالي عاجزا على أن يحقق الحياة المناسبة لجزء كبير من السكان مما دفع بأعداد كبيرة منهم إلى الهجرة، بل أصبحت الهجرة هي الحل الوحيد أمام الاحتياطي الكبير من الأيدي العاملة عمالا وفلاحين، فأخذت أعداد المهاجرين تتزايد بسرعة وبصورة كبيرة

[1]- ياخيموفيتش، المرجع السابق، ص 49.

[2]- عبد المنصف حافظ البوروري، المرجع السابق، ص ص 57-58 .

[3] - Roberts.J, Europe 1880-1945, Longman, London, 1989, p 556.

يُنظر أيظا: سمعان بطرس فرج الله، المرجع السابق، ص 49.

خلال القرنيين التاسع عشر والعشرين[1]، فأرادت إيطاليا الأراضي الشاسعة في طرابلس بالمزارعين الإيطاليين الفائضين الذين لم يمكن لهم استغلال هذه الأراضي وتنميتها[2].

وهذه الحجة التي يتذرع بها أنصار التوسع في إيطاليا وهي أن الأقطار المكتظة تحتاج إلى مستعمرات لتصدير الفائض من السكان، هناك من يجيب عنها بأن ليبيا لا تفيد في حل للمشكلة لقلة أراضيها الخصبة ثم إنه لم يكن في خطط إيطاليا خلال السنوات الأولى ما يدل على أنها تجعل ليبيا مستعمرة استيطان[3]، وأرى ذلك برأي مخالف حيث أنه من خلال القانون العقاري الذي أصدرته السلطات الإيطالية بعد الاحتلال ليحل محل القانون العثماني السابق[4] قامت بتوزيع الأراضي التي آلت إليها بحكم هذا القانون والتي بلغت مساحتها قرابة 9113 هكتار، وزعت منها قرابة 8924 هكتار خلال عامي 1914-1915 على المستوطنين الإيطاليين، في حين وزع الباقي خلال عامي 1920-1921 ولعل ما يبرر تأخير توزيع الأراضي هو عدم توفر الأمن[5].

ومن الأدلة الدالة على دور الدوائر الدينية في إيطاليا في التحريض على غزو القطر الليبي ما جاء في رسالة السفير البريطاني في روما بعد نزول القوات الإيطالية الغازية إلى البر من أن الحزب الكاثوليكي في إيطاليا من أشد المؤيدين لضم طرابلس، ويتضح هذا من أحاديث الأعضاء البارزين من رجال الدين الذين لا يتركون فرصة تمر إلا ويظهرون أنفسهم بمظهر الإيطاليين الوطنيين الغيورين،

[1]- عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 65.

[2]- هاشم سالم خيالة، المرجع السابق، ص 53.

[3]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 13.

[4]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 09/23, Doc: 01, loi de propriété foncière à Tripoli, une copie du 26 janvier 1913.

[5]- صلاح صلاح عبد المولى حسين، " التمهيد الاستيطاني الإيطالي في ليبيا 1913-1932"، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، ليبيا، العدد 11، نوفمبر 2016، ص 05.

ومعظم مالية الفاتيكان في يد بنك روما[1] الذي أسهم ماديا في إثارة الرأي العام، كما يقال أن البابا نفسه أظهر رضا عظيما لنجاح الحملة[2].

2 – الدعـاية الإعلامـية:

قبل أن تسير إيطاليا ضد القطر الليبي حملتها العسكرية شنت عليه وعلى الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليه حملة إعلامية تمهيدا للغزو، ولخلق الجو المناسب لهذا الغزو على الأصعدة الليبية والعثمانية والإيطالية والدولية أي تهيئة الرأي العام.

لعبت الصحافة الإيطالية دورًا مزدوجًا غاية في الأهمية، فهي استخدمت كوسيلة من وسائل تعبئة الرأي العام الإيطالي والأوروبي لقبول فكرة غزو ولاية طرابلس، كما كانت بمثابة أداة ضغط على صانعي القرار السياسي في إيطاليا للإسراع بعملية الغزو، وعملت في الوقت نفسه على أن تكون عامل ضغط على الحكومات الأوروبية في المواقف التي تمس مصالح إيطاليا ورعاياها[3].

حاولت الصحافة الإيطالية استغلال التاريخ من أجل دعم نظريتها في احتلال ليبيا، حيث ادعت أن ليبيا حق تأريخي لا يمكن الحياد عنه، فهي كانت تابعة إلى صقلية في عصر النهضة بل أنها كانت أرضاً مرتبطة بالتاج الصقلي وقد أخدها الأتراك بطريقة غير شرعية كما أنها ظلت تابعة اسميا للتاج الصقلي حتى القرن الثامن عشر[4].

---

[1] – لعب بنك دي روما دورا نشطا في إثارة الروح الإمبريالية بين طبقات رجال الدين تأمينا لتبركاتهم الروحية لعمليات الغزو، كما أمن البنك من قبل دعم الفاتيكان المالي له منذ تأسيسه، فالحملة الإيطالية على ولاية طرابلس الغرب وبرقة بالنسبة لقساوسته الفاتيكان المساهمين في رأسمال البنك تعتبر مغامرة مالية قد تحقق أرباحا طائلة، كما أن إرساء قواعد إدارية استعمارية إيطالية في طرابلس وبرقة سيدعم النفوذ الكاثوليكي ويضعضع مكانة الإسلام في شمال إفريقيا، يُنظر: سالم فرح عبد القادر، المرجع السابق، ص 38.

[2] – محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 43.

[3] – عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص ص 134-135.

[4] – علي نمشي حميدي، " الأكاذيب والحجج الملفقة التي ساقتها الصحافة الايطالية لاحتلال ايطاليا لليبيا عام 1911 "، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، المجلد 23، العدد 97، 2017، ص 940.

ركزت الصحف الإيطالية على وصف التأخر والتخلف في ليبيا باعتبارها قطعة صحراوية قاحلة يسكنها بعض الرعاة، وأخذت تدعو إلى إعادة الأمجاد الرومانية في شمال إفريقيا والبحر المتوسط، واتسع نطاق الحملة الصحفية فشمل الليبيين في محاولة منها للتأثير عليهم سلبيا حتى يشعروا بالإحباط وانعدام الثقة في نفوسهم، فشرعت الصحف تقلل من شأنهم ، رامية إياهم بالتعصب وعدم التسامح وكراهية الآخرين الذين يخالفونهم في المعتقد خاصة الإيطاليين الذين يعيشون بينهم، وأما أخلاقهم فيغلب عليها طابع الوحشية والهمجية التي أكسبتها البداوة بكل ما فيها من تعنت وجهالة وانغلاق فكري، وكذلك نظرتهم السطحية والضيقة للأمور والعداء للحضارة والتقدم[1].

وكانت الصحافة المأجورة تتفنن في الافتراء والتجني على الليبيين وفي اختلاق الأكاذيب عنهم وتلفيق التهم لهم حتى أن بعض المحررين ادعوا أنهم سافروا إلى ليبيا وعادوا لينشروا الحقائق عنها، فمنهم من قال أنه لا يوجد في ليبيا قانون يردع المعتدين ولا توجد سلطة حاكمة تحد من طمع الطامعين، ومنهم من ادعى أن الليبيين يقتلون الإيطاليين والأوروبيين لأتفه الأسباب، وينتهكون حرماتهم ويغتصبون أموالهم، وقالوا في تبرير تلك الأوضاع بأن الليبيين همج لا يردعهم شيء لأنهم تنقصهم المدنية والسيطرة القانونية والضمير الإنساني الحي[2].

كما لجأت الصحف الإيطالية إلى التأثير على عقول الإيطاليين، وبصفة خاصة البسطاء منهم بتبسيط فكرة الغزو عن طريق صياغة جمل وكلمات دعائية تحمل معنى طيبا في نفوسهم وتزين لهم الفكرة، بطرح شعارات يسهل ترديدها وتحقق التأثير المطلوب في نفس الوقت، وقد نجحت إلى حد كبير إذ انتشرت أغاني وشعارات متعددة مثل: ' طرابلس الجميلة، طرابلس الجميلة ' و ' أرض الميعاد' و ' أرضنا الموعودة ' و' أرض الأجداد '[3] وكانت هذه الحملة الصحفية ترمي أساسا إلى الإشادة بالأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لطرابلس وبرقة والتشديد على خصوبتها ووفرة ثرواتها الزراعية

[1] – سالم فرح عبد القادر، " الصحافة الإيطالية و موقفها من الغزو الإيطالي لليبيا 1910-1911م"، مجلة الجامعة الأسمرية، الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية، ليبيا، السنة 11، العدد23، ص 386.

[2] – خليفة عبد المجيد المنتصر، المرجع السابق، ص 43.

[3] – مفتاح السيد الشريف، المرجع السابق، ص 21.

والمعدنية مما كان يصور الإقليمين كهدف مثالي للهجرة الفلاحية الإيطالية وخاصة الجنوبية منها، ومما يستحق الإشارة إليه هو أن هذه الحملة الصحفية مع تفاوت لهجتها كانت تشترك في نفس الاتجاه والطابع الذي يرمي إلى التدليل بصورة جوهرية على مبلغ الصفقة الكبرى التي تحققها إيطاليا باحتلال ليبيا وتأثير هذا الاحتلال الإيجابي على تطور البلاد الاقتصادي[1].

كانت هذه الأفكار عبارة عن نعمة واحدة تتكرر وتقفز من صحيفة لأخرى بلهجات تزداد افتعالا وهي نفس اللهجة التي كان انريكو كورادييني[2] يستعملها في رسائله: "يعتقد بأن بطرابلس ثلاثة ملايين نخلة مثمرة...وبرقة خصبة جدا، فقيرة في المياه السطحية وغنية بالمياه الباطنية...، ومرتفعاتها الجبلية مغطاة بالغابات والشعير والمراعي، هناك معادن كبريت وفوسفات ومعادن ثمينة... والجو في برقة شبيه بأغلب أجزاء طرابلس صحي جدا والحرارة تشبه حرارة صقلية، فهاتان المنطقتان أي طرابلس وبرقة هما التركة المتبقية لنا من إمبراطورية روما على شواطئ إفريقيا"[3].

وبعد أن بلغت الحملة الصحفية أشدها من العنف والتجني والتضليل أراد مديرها الأكبر جيوليتي أن يتجه اتجاها جديدا لكي تصبح ليبيا عدوة لإيطاليا ولكي يطالب الإيطاليون بالانقضاض عليها لتأديبها على ظلمها وضغطها على الجالية الإيطالية المزعومة[4].

وأخذت الصحافة الإيطالية تنادي بأن واجب الإنسانية يحتم على الحكومة الإيطالية أن تتولى إصلاح الحال في ليبيا، بعد أن فشلت الحكومة العثمانية وظهر عجزها للعيان في هذا السبيل،

[1] – فرانشسكو مالجيري، المرجع السابق، ص 58.

[2] – أحد كبار محرري صحيفة الفكرة الوطنية "idea nazionale"، ورئيس الرابطة القومية التي تحولت إلى الحزب القومي عام 1910، كان من المؤيدين بشدة للغزو الإيطالي لطرابلس، يُنظر: خليفة محمد التليسي، حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب، الدار العربية للكتاب، طرابلس– تونس، ص ص 225–226.

[3] – فرانشسكو مالجيري، المرجع السابق، ص 64.

[4] – خليفة عبد المجيد المنتصر، المرجع السابق، ص 44.

وطعنت في السيادة العثمانية عليها قائلة: إن السيطرة وحدها على إقليم لا تبرر امتلاكه ما لم يكن مقرونا بتحسينه ومراعاته سياسيا واقتصاديا[1].

وتنفيذا لتلك الخطة المرسومة أصبحت الصحف تنشر المقالات التي تندد بالحكم السائد في ليبيا وتستنكر تصرفاته العدوانية على الجاليات الأوروبية بصورة عامة والجالية الإيطالية بصورة خاصة، وبلغت بها المغالاة في التضليل حتى أنها نشرت أخبار مختلفة تؤكد أن العرب في ليبيا يمنعون المسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية وينتهكون حرمة الكنائس ويعتدون على الرهبان والمبشرين بالشتائم و الإهانات والضرب، ولزيادة التأثير في الرأي العام وتوسيع هوة العداوة بين ليبيا وإيطاليا عمد جيوليتي إلى التصريح بأن مصالح إيطاليا الاقتصادية مهددة بالخطر وأن الجالية الإيطالية التي كانت ترعى المصالح أصبحت مهددة إما بالجلاء عن البلاد وترك كل شيء أو الخضوع لحياة الذل والامتهان والاضطهاد[2].

ففي أول مارس 1911 وانطلاقا من ذكرى هزيمة عدوة نشرت صحيفة 'الفكرة الوطنية' مقالة جاء فيها " **إن الحل بعد التجارب المفعمة لسياسة التفاهم مع الباب العالي واحد: هو اختيار حازم يجب أن تضعه الحكومة الإيطالية أمام الحكومة العثمانية، إما إيقاف العداء والاعتراف الواسع بحقوقنا في طرابلس، وإما احتلال الأرض وليس هناك من طريق وسط** "[3].

لقد ارتكزت الحملة الصحفية الإيطالية لشحذ الشعب الإيطالي نحو ليبيا على جملة من الأكاذيب منها سهولة الحرب فقد وصفت الصحف الإيطالية حملة احتلال ليبيا بأنها نزهة عسكرية يسيرة وسريعة وستحسم بشكل خاطف ولن تكلف إيطاليا قوات هائلة، وأن ليبيا ستأخذ طابعا

[1] – سالم فرج عبد الرزاق، "الصحافة الايطالية وموقفها من الغزو الإيطالي لليبيا 1910-1911" ، المرجع السابق، ص 386.

[2]– خليفة عبد المجيد المنتصر، المرجع السابق، ص ص 44-45.

[3] – عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 143.

إيطاليا في حال وصول القوات الإيطالية حيث سيتحول الليبيون إلى طليان من دون حرب ومن دون ضغط ومن دون قهر[1].

ومنذ شهر سبتمبر1911 بدأت الصحافة الإيطالية تدعو صراحة إلى ضرورة غزو ليبيا واحتلالها حتى يتحقق التوازن في البحر المتوسط، وأكدت على صفحاتها أن احتلال ليبيا مسألة حياة أو موت بالنسبة للإيطاليين، ويجب أن يتم الآن أو لا يتم على الإطلاق[2].

3 – الحملة العسكرية:

3–1 : الإعداد للحملة:

لقد فكرت إيطاليا بصورة جدية للقيام بعملية غزو ولاية طرابلس الغرب منذ سنة 1891 إلا أن الظروف الدولية لم تكن مواتية لها، ولكن بقية فكرة الغزو قائمة وعاودت القيام بها مرة أخرى فكانت الاستعدادات العسكرية لها أكثر جدية خلال سنتي 1901–1902 عندما درست ايطاليا إمكانية إرسال حملة عسكرية إلى ولاية طرابلس الغرب وهو المشروع الذي نال موافقة برنيتي (Berrata) وزير خارجيتها، ولكن الرئيس الايطالي زتاناردیلي (Zenardela) عارض ذلك المشروع مما أدى إلى تأجيل عملية الغزو، وفي أوت 1902 قام الأسطول الايطالي بزيارة شواطئ ولاية طرابلس الغرب، وبدأت ايطاليا فعليا سنة 1904 مناورات مشتركة تعاون فيها الجيش والبحرية وقد تجلت واضحة بعملية إنزال الجيوش الإيطالية على أراضي الولاية في كل من درنة وبنغازي وطرابلس[3].

قرّر جيوليتي أن يستغل الوضع المعقد في الدولة العثمانية بعد ثورة جماعة تركيا الفتاة سنة 1908، فلجأ إلى سياسة الإلحاق، وقد مهّد لذلك بالإيعاز إلى مخابراته بالاستفسار عن عدد القوات العثمانية في كلّ من طرابلس وبرقة، و أنواع الأسلحة التي بحوزتها، وعن أمد المقاومة المحتمل، فتلقى أجوبة مثيرة للأمل، فقد أفهت إليه مخابراته أن عدد القوات العثمانية النظامية يتراوح بين (3–4) آلاف مقاتل يتوزّعون على مساحة البلاد كلها في المدن الصغيرة المحصّنة، وأن الأسلحة

[1] – علي نمشي حميدي، المرجع السابق، ص 842.

[2] – وليم. س. اسكيو. المصدر السابق، ص64.

[3] – سلام محمد علي حمزة الأسدي، المرجع السابق، ص 419.

قديمة، والذخائر محدودة، وأن انعدام المواصلات يجعل من الصعب تركيز القوات في مكان واحد خلال وقت قصير، و لهذا كلّه فإن من الصعب على العثمانيين إبداء مقاومة كبيرة في المراحل الأولى ، وقرّر جيوليتي أن يتحقّق من جميع هذه المعلومات وفي الوقت نفسه أصدر الأمر إلى الجيش الإيطالي بالاستعداد للهجوم سنة 1909[1]، وهي السنة نفسها التي استقالت فيها حكومته، وفي سنة 1911 عاد جيوليتي للمرة الرابعة لحكم ايطاليا، وبعودته بدأت الاستعدادات المكثفة للهجوم على ليبيا[2].

كتب جيوفاني جيوليتي في مذكراته أنه عندما تولى للمرة الرابعة الحكم في عام 1911، فبالإضافة إلى الإصلاح الانتخابي وإنشاء احتكار التأمينات فقد كانت هناك نقطة ثالثة منذ زمن حاضرة في ذهنه مع الرغبة الأكيدة في انتهاز أول فرصة لتحقيقها: **" حل المشكلة الليبية "**[3].

ومن أجل تنفيذ عملية الغزو أخذ جيوليتي يساعده سان جوليانو وزير الخارجية الذي كان مقتنعا معه في الرأي في الإعداد لوضع الخطة موضع التنفيذ، مع ضمان أكبر قدر من النجاح لها، فكلف الجنرال بوليو Pollio رئيس أركان الجيش الإيطالي بوضع الدراسة اللاّزمة للحملة التي ستوجه لاحتلال طرابلس والتوغل في أرجائها على أن تتم عملياتها بقوات متفوقة تفوقا ساحقا لا يترك أي شك في النتيجة. ولذلك طلب جيوليتي من بوليو مضاعفة عدد الجند فأصبح 41 ألف بعد أن كان مقدرا للحملة 22 ألف[4]، وصدر مرسوم ملكي باستدعاء الشباب الإيطالي من مواليد 1888م للخدمة العسكرية والمشاركة في الحملة، كما قاموا بتجهيز ستين باخرة، من بينها عابرات المحيط والتي كانت تتبع الملاحة والخدمات البحرية وسكة حديد الدولة لاستقبال الجنود، للانطلاق من مراكز التجمع من نابولي وباليرمو باتجاه طرابلس الغرب، وأسندت قيادة الحملة إلى الجنرال كانيفا

[1] – نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 109.

[2] – المرجع نفسه، ص 112.

[3] – فرانشسكو مالجيري، المرجع السابق، ص 121.

[4] – كان جيوليتي مدفوعا إلى تلك الزيادة في عدد القوات لشعوره بأنه سوف لن يكون من السهل إخضاع الليبيين وفيهم السنوسية التي ستتزعمهم وتقودهم وتحرضهم على مقاومة الاحتلال، وقد كان محقا في اعتقاده لأنه اضطر بعد أن لمست قواته أرض ليبيا واصطدمت بمقاومة عنيفة إلى رفع ذلك العدد إلى ثمانين ألف جندي، يُنظر: خليفة عبد المجيد المنتصر، المرجع السابق، ص 87.

(Cariocaniva)، كما تم توفير له طائرات عسكرية للتوجه إلى ليبيا ، لتقوم لأول مرّة بعمليات استطلاعية وحربية هناك[1]

. ويؤكد الملحق العسكري الأمريكي في باريس أن عدد قوات الحملة المرسلة إلى طرابلس وبرقة، والتي أعلنت بسببها الحكومة الإيطالية التعبئة العامة للجيش، تعد من الضخامة بحيث " **لم تشاهد إيطاليا مثيلا لها منذ عام 1866**"[2].

وفي الوقت الذي كانت الاستعدادات الايطالية تجري فيه على قدم وساق كانت الحكومة الإيطالية تجري اتصالات دبلوماسية بالدول الأوروبية الخمس الكبرى: بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا والنمسا، لضمان الحصول على تأييد هذه الدول للخطوة التي تزمع إيطاليا الإقدام عليها، أو الوقوف موقفا سلبيا على أقل تقدير وعدم إدانة الغزو الإيطالي للقطر الليبي، وقد تردد أن ردود الدول الأوروبية جميعا كانت مشجعة باستثناء إمبراطورية النمسا والمجر التي اتسم موقفهما بالتردد[3].

هذا ولكي لا يتهاون السفراء في إقناع الدول الأوروبية بسلامة اتجاه إيطاليا وأحقيتها في احتلال ليبيا للدفاع عن حقوقها ومصالحها من عبث العثمانيين وتعدياتهم وحماية جاليتها والجاليات الأوروبية من اضطهاد العرب، شرح لهم الأسباب الحقيقية التي دفعت إيطاليا إلى اتخاذ ذلك القرار الحاسم وهي تتلخص فيما يلي :

- لقد عملت إيطاليا للحصول على اعتراف الدول بحقوقها في ليبيا، وأصبحت الآن أمام أمرين إما أن تمارس تلك الحقوق أو تتنازل عنها.

[1]- الأمين ميلاد الأمين إبراهيم ، المرجع السابق، ص 07.

[2]- أحمد عطية مدلل، " قوات الغزو الإيطالية وقوات المقاومة التركية في الحرب الليبية الإيطالية 1911 (دراسة نقدية موضوعية لأعدادها وعتادها اعتمدت على تحقيق المصادر)"، مجلة البحوث التاريخية، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، المجلد 31، العدد 1، جانفي 2009، ص185.

[3]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 46.

- لقد وضعت إيطاليا ليبيا تحت رهنها لكي لا تحتلها الدول الأخرى وإذا لم تحتلها هي ولا تتركها لغيرها فإنها تقترف ذنبا كبيرا وتظهر بمظهر الدولة التي لا تقيم وزنا لكلمتها.
- إذا تأخرت إيطاليا فترة أخرى ربما تقع ليبيا فريسة إحدى الدول الاستعمارية الجشعة وتتكرر مأساة تونس.
- إن كرامة إيطاليا ومعنوياتها مرغت في الوحل نتيجة لتعديات العثمانيين والعرب على الرعايا الإيطاليين.
- لقد أعدت ايطاليا العدة لغزو ليبيا ولا يمكن لأي سبب من الأسباب أن تؤجل موعد الهجوم أو تعيد النظر في هذا القرار[1].

ولكي تزيد الحكومة الايطالية من تفاقم الوضع، عبرت في مذكرة وجّهتها إلى الحكومة العثمانية بتاريخ 23 سبتمبر1911م عن قلقها بسبب الهيجان في طرابلس والذي زعمت بأنه يهدّد سلامة الايطاليين، كما طالبت بوقف إرسال الأسلحة إلى طرابلس[2].

ولما أيقنت الحكومة العثمانية بأن الطليان سيهاجمون طرابلس في القريب العاجل شحنت الباخرة أدرنة بالسلاح والعتاد الحربي وأرسلتها إلى طرابلس، وقد وصلت ميناء طرابلس يوم 27 سبتمبر، وكانت رافعة العلم الألماني خوفا من الأسطول الإيطالي الذي كان يراقب طرابلس ، وكانت تحمل خمسة عشر ألف بندقية من نوع 'ماوزر' و مليوني خرطوشة، وأفرغت هذه الشحنة كلها، ووزعت على الطرابلسيين[3].

وصدر عن إيطاليا مذكرة احتجاج جديدة تتعلق بالباخرة أدرنة[4]، وتسلم إبراهيم حقي باشا رئيس الوزارة من سفير إيطاليا بالآستانة 'دي مارتينو' تتضمن عدة مطالب تقدمت بها إيطاليا منها :

- خروج العساكر العثمانية من طرابلس و بنغازي و درنة.

[1]- خليفة عبد المجيد المنتصر، المرجع السابق، ص 92.

[2]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص ص 115-116.

[3]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص27.

[4]- ياخيموفيتش، المرجع السابق، ص 62، محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 40.

- تشكيل جندرمة في هذه البلاد تحت قيادة ضباط من الطليان.
- أن تكون إدارة الجمارك بأيدي موظفين من الطليان.
- لا يتعين وال لطرابلس إلا برضا إيطاليا وموافقتها[1].

وفي الخامس والعشرين من سبتمبر 1911 اجتمع مجلس الوزراء الإيطالي في تمام هيئته، وبرئاسة جيوليتي رئيسه، وكانت المسألة الليبية أهم البنود المدرجة في جدول أعماله، وفي هذه الجلسة بيّن كل وزير وضع الحكومة الإيطالية فيما يتعلق بوزارته، فتحدث وزير الخارجية سان جوليانو Anton Di San Ginliano عن الوضع الخارجي، واستعرض الموقف السياسي الدولي، وانتهى إلى أنه لا يوجد ما يعيق إيطاليا عن القيام بعدوان مسلح على ليبيا، وأفصح وزير البحرية باسكوالي ليوناردي كاتوليكا Pasquale Leonardi Cattolica ووزير الحربية باولو سبينقاردي Paolo Spingardi عما أنجز من الترتيبات العسكرية لإعداد الحملة، وذكرا كل شيء عن تفصيلات الإعداد والخطة المشتركة للقيام بالغزو والمنتظر على تلك الولاية العثمانية الوحيدة التي بقيت للعثمانيين في شمال إفريقيا كلها، وأوضح وزير المالية فرانشسكو تديسكو Francesco Tedesco الوضع المالي للدولة، وأكد أن هذا لا يحول دون الإقدام على تنفيذ خطة الغزو المرتقب، وأن في إمكان الخزانة الإيطالية العامة أن تتحمل أية مصروفات إضافية طارئة تستدعيها الظروف وتحتمها، و تقرّر في هذا الاجتماع تقديم إنذار نهائي للحكومة العثمانية[2].

3-2 : الإنذار الإيطالي:

في مساء يوم 26-27 من سبتمبر 1911 أرسل وزير الخارجية إلى الوزير المفوض والقائم بأعمال السفارة الإيطالية في اسطنبول نص الإنذار الإيطالي لتقديمه في صورة مذكرة إلى الباب العالي، وقد جاءت في هذا الإنذار النقاط التالية:

[1]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص ص 373-374. Header, Op cit p189

[2] - محمد مصطفى بازامة، العدوان أو الحرب بين إيطاليا و تركيا في ليبيا، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1965، ص 20.

- تذكير إيطاليا المستمر للباب العالي بالضرورة القصوى بوضع حد لتلك الفوضى والإهمال الذين تركت فيهما طرابلس وبرقة من قبل الحكم العثماني، وهو وضع ترى ايطاليا ضرورة تعديله وفقا لمقتضيات المدنية والمصلحة الحيوية لإيطاليا بحكم قرب سواحلها من أراضي الولاية.
- إن مساندة الحكومة الايطالية الدائمة للإمبراطورية العثمانية في كثير من المسائل السياسية حتى في الفترة الأخيرة قوبلت بتجاهل رغبات إيطاليا في ولاية طرابلس وبمعارضة أنشطة الايطاليين فيها.
- رفض الحكومة الإيطالية لاقتراح اسطنبول بإجراء مفاوضات تمنح بمقتضاها ايطاليا امتيازات اقتصادية في الولاية، وتحفظ لاسطنبول شرفها ومصالحها العليا، لأنها تعتقد بأن تجارب الماضي أوضحت عدم جدوى مثل هذه المفاوضات التي قد تطرح أمورا تصبح محل نزاع أو احتكاك جديد.
- الادعاء بأن تقرير قناصل ايطاليا في طرابلس وبرقة تصور خطورة الحركة السائدة ضد الايطاليين والتي خلفها فيما يبدو الضباط وهيئات أخرى من السلطات المحلية، وهي خطورة ليست قاصرة على الايطاليين وحدهم بل على جميع الأجانب مما دفعهم لمغادرة البلاد.
- إن الحكومة العثمانية ترسل الناقلات العسكرية لتزيد من تأزم الموقف في الولاية، الأمر الذي يدفع إيطاليا لاتخاذ التدابير اللازمة ضد هذا العمل.
- قرّرت الحكومة الإيطالية وقد رأت نفسها مضطرة إلى التفكير في شرفها ومصالحها، الإقدام على احتلال طرابلس عسكريا باعتبار ذلك هو الحل الوحيد الذي يمكن أن تقبله ايطاليا.

- تطلب الحكومة الإيطالية إصدار الأوامر للممثلين والسلطات العثمانية في الولاية بعدم مقاومة الغزو ومن الممكن الاتفاق على تنفيذه دون أية عراقيل، وستتخذ بعده القرارات اللازمة لتسوية الحالة التي ستنتج عنه[1].

وأرسلت الحكومة الإيطالية تعليمات إلى القائم بالأعمال الإيطالي في الآستانة لكي يطلب ردا محددا من الحكومة العثمانية يسلم خلال أربع وعشرين ساعة عن طريق كل من السفارة الإيطالية في الآستانة والسفارة العثمانية في روما وأن الحكومة الإيطالية سوف تتخذ الخطوات لتنفيذ هذا الاحتلال فورا في حالة عدم تسلم رد الحكومة العثمانية[2].

إن النظرة السريعة للإنذار الإيطالي تثير تساؤلات عدة لا يكاد الباحث يجد سببا واحدًا معقولا مما ذكر في الإنذار يدعو لهذا العمل العدائي من قبل إيطاليا، وحتى الأسباب الشكلية التي قد تبدو لأول وهلة مبررا لعمل عسكري من هذا القبيل لم تجهد إيطاليا نفسها لتضمنها إنذارها[3].

والواضح أن توجيه الإنذار الإيطالي بهذه الكيفية لم يتعد الإجراء الشكلي لدفع اسطنبول لقبول الغزو اللاّحق، فالمدة التي حددها لا يمكن أن تكون كافية للحكومة العثمانية لدراسته والرد عليه بل يهدف إلى إرباكها وعدم تمكينها من إيقاف أي إجراء ستقوم به ايطاليا وفي الوقت ذاته هو محاولة لإقناع الدول الأوروبية في حالة اعتراضها بأن إنذارها يحمل كافة المبررات التي تصبغ عملها بالشرعية[4]، وهي أسانيد غريبة، فمن الذي يستسغ أن من حق ايطاليا أن تحتل عسكريا المدن الليبية لأن الدولة المسؤولة عنها لم تعمل للنهوض بهذه البلاد، أو لأنها لم تمنح إيطاليا امتيازات اقتصادية أو غيرها، أو لأن الحكومة المسؤولة عن حماية البلاد وحفظ النظام بها أرسلت تعزيزات عسكرية لهذا

[1] – عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص ص 282-283، نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 116، خليفة عبد المجيد المنتصر، المرجع السابق، ص ص 108-109، محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 40، وللمزيد يُنظر الملحق رقم: 04.

[2] – محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 56.

[3] – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 374.

[4] – عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 284.

الهدف، كما أن الاعتراض على إرسال تعزيزات عسكرية عثمانية يتعارض مع الإدعاء الإيطالي الوحيد المتصل بحماية رعاياها و حفظ النظام[1].

3-3: الرد العثماني على الإنذار :

قام السفير الإيطالي بتسليم مذكرة الإنذار لرئيس الحكومة العثمانية حقي باشا الذي دعا وزارته للانعقاد وبحث الأمر معها ثم عرض الموقف على السلطان الذي طلب مشورة سعيد باشا أحد الساسة القدامى[2]، بعد أن ترددت حكومته في اختيار القرار المناسب ونوعية الرد الذي يمكن أن توجهه اسطنبول إلى روما، فالاختيار صعب أمام الحكومة العثمانية إما قبول الاحتلال الايطالي بما يعنيه ذلك من استسلام وبالتالي ضياع آخر جزء من الإمبراطورية العثمانية في الشمال الإفريقي أو الدخول في حرب مع ايطاليا بكل نتائجها وقد وجد صانع القرار السياسي نفسه أشبه بالعاجز أمام عدد من المشكلات، فمن ناحية هو يدرك ما وصلت إليه القوات العثمانية من ضعف بسبب الحروب العديدة التي خاضتها، ومن ناحية أخرى يقدر خطر احتمالات اندلا ع ثورات أو حروب في منطقة البلقان في أية لحظة على كيان الإمبراطورية العثمانية، فضلا عن الإنهاك الاقتصادي الذي تعيشه و تراكم الديون عليها.

وقد أشار سعيد باشا على رئيس الحكومة العثمانية بالبحث عن حل وسط للمشكلة لأن الإمبراطورية العثمانية لا تستطيع أن تستسلم بهذه الصورة المخزية وإلاّ فقدت حكومة الاتحاد و الترقي ثقة شعبها ومركزها في نظر الشعوب الإسلامية خاصة وأن الإمبراطورية كانت تمثل أنداك حاملة لواء الخلافة الإسلامية، وتخليها أو تخاذلها عن ولاية طرابلس شيء قد لا يمكن قبوله ببساطة من الشعوب الإسلامية عامة والعربية خاصة، وفي الوقت نفسه لا يمكن لحكومة اسطنبول أن تحارب ايطاليا كدولة قوية تسعى لأخذ مكانتها بين الدول الأوروبية الكبرى في البحر المتوسط، وذلك بالإضافة إلى أن بعد

[1]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 375.

[2]- أحد ساسة اسطنبول وقد شغل عدّة مرات رئاسة الوزارة العثمانية، وقد استعان به حقي باشا رئيس الوزراء العثماني آنذاك لخبرته السياسية، كما تولى سعيد باشا رئاسة الحكومة العثمانية عقب استقالة حقي باشا، يُنظر: عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 285.

ولاية طرابلس عن الحكومة المركزية سيقف عقبة أمام الإمدادات العسكرية العثمانية لمحاربة ايطاليا في حين أن الحل الوسط كفيل بإتاحة فرص المساومة أمام حكومة اسطنبول، وقد تلخص هذا الحل في تقديم أكبر قدر ممكن من التنازلات لعلها تحقق أحد الأمرين: إما أن يحتفظ العثمانيون بسلطانهم في الولاية مع ما قدموه لايطاليا من تنازلات أو تتدخل الدول الأوروبية لإيقاف إعلان الحرب بعد أن لمست ما قدمته الحكومة العثمانية من تنازلات تضعف معها مبررات ايطاليا لغزو طرابلس[1].

وقبل انقضاء مدة 24ساعة قدمت الحكومة العثمانية ردها على الإنذار إلى السفير الإيطالي باسطنبول وإلى الحكومة الإيطالية في روما عن طريق ممثلها، وتضمن الرد العثماني إلقاء مسؤولية التخلف الذي شهدته الولاية على حكومات العهد السابق، ونفى وجود أي عراقيل تحول دون الفعاليات الإيطالية في الولاية، وحرصت الحكومة العثمانية على تلبية الطلبات بصورة دائمة، وأن الاحتجاجات المقدمة إليها من قبل سفارة دولة ايطاليا نفذت بالكامل وأعطيت تعليمات مشددة لولاتها العاملين في الولاية، وبينت الحكومة العثمانية أنه لا مانع لديها من العمل على تقديم امتيازات اقتصادية واسعة لدولة ايطاليا في ولاية طرابلس الغرب[2]، وتعهدت الحكومة العثمانية بعدم إتاحة الفرصة لقيام اضطرابات تهدد الأمن، وبالتالي فإن سلامة الرعايا الإيطاليين وأمنهم سيكونان مكفولين، كما أشارت إلى أن وصول الإمدادات العسكرية إلى طرابلس لا يمكن أن يكون محل اعتراض حيث أن القرار بإرسالها كان قد صدر قبل أن تقدم الحكومة الايطالية احتجاجها بعدة أيام، وفي ختام الرد استفسرت الحكومة العثمانية عن الضمانات التي تعتبرها الحكومة الإيطالية ضمانا كافيا للمصالح الايطالية في طرابلس، وعلاوة على ذلك فإن الحكومة العثمانية تتعهد بأنه لن يحدث أي تغيير على الوضع العسكري العثماني في الولاية، أي أن الحكومة العثمانية لن ترسل أية تعزيزات لتدعيم قوة الدفاع عن الولاية[3].

[1] – عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 286.

[2] – محمد عامر، تاريخ ليبيا المعاصر، منشورات جامعة دمشق، 1991، ص50.

[3] – محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 57. للمزيد يُنظر الملحق رقم: 05.

هكذا نجد أن الدولة العثمانية من خلال ردها أنها تحاول حفظ كرامتها، فلم تقبل ولم ترفض، بل رضخت لمناقشة تنازلات اقتصادية مع الحكومة الايطالية، مقابل الحفاظ على كرامتها بأن لا تحتل ايطاليا طرابلس، وراحت تبرر عن أخطاءها في طرابلس، وبهذا يكون الرد العثماني على الإنذار الايطالي تشجيعا لايطاليا على إعلان الحرب دون التخوف من الدولة العثمانية[1].

بعد تسليم مذكرة الرد العثماني انعقد مجلس الوزراء الإيطالي لبحث جواب الحكومة العثمانية واستخلاص العواقب الناتجة عنه، ولم تر الحكومة الايطالية هذا الجواب المراوغ والمماطل كافيا، لذلك اعتبرته في بيان وجهته للصحافة إثر ختام الاجتماع إن إيطاليا والدولة العثمانية في حالة حرب[2].

سلم ذي مارتينو في الساعة السابعة من مساء يوم 29 سبتمبر مذكرة إلى حقي باشا تنص على قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الذين دخلا في حالة حرب، و أعلمه إنه بداية من هذا اليوم وضعت جوازات سفر القائم بالأعمال العثماني في روما تحت تصرفه، وإنه يطلب جوازاته الشخصية، كما وجه وزير الشؤون الخارجية الإيطالي إلى حكومات الدول العظمى عبر ممثلي وسفراء المملكة مذكرة عن قيام حالة الحرب بين إيطاليا والدولة العثمانية، وذلك بعد أن أبرق نص إعلان الحرب للقائم بالأعمال الإيطالي في اسطنبول[3].

كان من الطبيعي أن تخاف الحكومة الايطالية على رعاياها في تلك الإيالة من التعرض لاعتداء السكان الوطنيين عليهم، فأبرقت إلى قنصلها في طرابلس تطلب إليه اتخاذ الترتيبات اللاّزمة لترحيلهم منها، وقد تلقت الحكومة الايطالية من ممثليها في طرابلس يوم 28 سبتمبر برقية يعلمها فيها بأنه قد تم فعلا ترحيل معظم الجاليات الإيطالية على ظهر باخرة بنك دي روما، وبأنه لم يبق بمدينة طرابلس

[1]- الحواس غربي، الاحتلال الايطالي بليبيا (1911-1951)، المرجع السابق، ص 56.

[2]- محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 46.

[3]- المرجع نفسه، ص 48.

سوى بعض الموظفين المدنيين الذين تجمعوا بمبنى القنصلية، وكذلك بعض الرجال الدينيين، قالت البرقية عنهم بأنهم سيتم ترحيلهم بواسطة نفس الباخرة التي ينتظر وصولها صباح الغد[1].

وفي 29سبتمبر1911 أصدر ملك ايطاليا المرسوم التالي:" **بما أن الحكومة العثمانية لم تقبل المطالب التي احتواها الإنذار الإيطالي فإن ايطاليا والإمبراطورية العثمانية ابتداء من اليوم 29 من سبتمبر عام 1911 ومن الساعة 14 والدقيقة 30 تصبحان في حالة حرب، وتتكفل الحكومة الملكية بحماية جميع الجاليات في طرابلس وبرقة أيا كانت جنسيتها بما تحت يدها من إمكانيات وتحاط الدول المحايدة سريعا بأمر حصار سواحل طرابلس وبرقة** "[2]، كما أنه لم تجد استغاثة الدولة العثمانية بالدول الكبرى للتوسط بينها وبين إيطاليا لتوافق على قبول حل وسط يصون كرامة الدولة العثمانية وتمنح إيطاليا امتيازات هامة في الولاية[3].

3-4 : الإنزال العسكري و سقوط المدن الساحلية :

منذ 29 سبتمبر والأسطول الإيطالي في حالة ترقب حتى 2 أكتوبر حيث أرسل قائده إلى الدفتر دار بمدينة طرابلس أحد ضباطه وبصحبته القنصل الإيطالي يطلب التسليم خلال 24 ساعة، وبعث بصورة من إنذار التسليم إلى قناصل الدول الأجنبية عارضا عليهم الحماية عن طريق نقلهم لسفن الأسطول، وقد رفض أمر التسليم بحجة عدم تلقي أوامر عن حكومة اسطنبول بذلك، وقامت مدفعية الأسطول على إثر هذا الرفض بقصف المدينة وحصونها المتداعية، وردّت قلعتا السلطانية والحميدية على القصف لتغطية انسحاب الحامية العثمانية والمجاهدين الذين التحقوا بها إلى المناطق الداخلية من الولاية ، وفي يومي 3 و 4 أكتوبر أسكتت مدافع القلعتين على التوالي إلّا أن القوات الايطالية لم تنزل إلى مدينة طرابلس إلا في يوم 5 من أكتوبر بعد أن تأكدت من عدم وجود مقاومة

[1]- محمد مصطفى بازامة، العدوان، المرجع السابق، ص 28.

[2]- محمد مصطفى بازامة، بداية المأساة، المطبعة الأهلية، بنغازي، 1961، ص 66.

[3]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 375.

بها[1]، وفي مدينة طبرق التي كانت توليها ايطاليا أهمية خاصة لتأمين الحدود الشرقية للولاية خوفا من تسرّب الأسلحة والمتطوعين إليها من مصر، حيث اعتقد رجال البحرية الايطالية في 4 أكتوبر أنهم لن يجدوا مقاومة فحدث العكس ودارت المعارك إلى أن تمكنت القوات الإيطالية من احتلال المدينة بعد أن انسحب الوطنيون المجاهدون منها[2].

أصدر الأميرال "فراتيلي" في 09 أكتوبر أول منشور عسكري إلى أهالي طرابلس لتأكيد الاحتلال الايطالي، و أعلن فيه أن استيلاءه على المدينة باسم ملك ايطاليا، و أنه عين 'رافاييل يوريا ريتشي' حاكما عاما لها مع منحه كافة السلطات المدنية والعسكرية، وفي محاولة للتقرب إلى السكان أدعى أن ايطاليا إنما اضطرت للاستيلاء على المدينة بقوة السلاح لتخليصهم من أيدي العثمانيين، ووعدهم برفاهية في ظل الحكم الملكي الإيطالي ، وفي اليوم التالي حاولت مجموعة صغيرة من الوطنيين المجاهدين إلى معسكر الغزاة ولكن الايطاليين تصدوا لها وتعرف هذه العملية بهجوم أبي مليانة كرد على هذا المنشور[3].

وأصدر قائد الحملة الجنرال كارلو كانيفا[4] بيانا باللغة العربية يخاطب سكان طرابلس جاء فيه: " ماذا يصدكم عن القدوم إلينا؟ أما يهمكم رعي مواشيكم و تعاطي تجارتكم آمنين ؟ نحن أصحاب دين من أهل الكتاب وأحرار، واعلموا أن دولة إيطاليا المعظمة قد أصبحت لكم بمقام الوالد بعد أن أخذت أمكم وهي طرابلس الغرب، فأقدموا إلينا بلا خوف، وبكمال الأمان، ونحن نؤكد أنه ليس من يؤذيكم وما من يُسيء إليكم أو يضركم بأدنى شيء، فإن المال لا يذكر واعلموا أن كل من يأتي إلينا

[1]- كانت الحملة على مدينة طرابلس مؤلفة من ثمانية ألايات من المشاة، وألاليين من الجنود الراكبين، وعشرة آلاف من الخيالة والطبجية والمهندسين، وجملتها نحو أربعة وأربعين ألف، وقد تتابع إنزالها من يوم 5 أكتوبر إلى يوم 22 منه، يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الابطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص 84.

[2]- عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 291.

[3]- الحواس غربي، الاحتلال الايطالي بليبيا (1951-1911)، المرجع السابق، ص 59.

[4]- ولد الجنرال كانيفا Carlo Caneva في أوديني عام 1845، وقد بدأ مهنته في الجيش النمساوي الهنغاري بدرجة ملازم ثان مدفعية، وانتقل إلى الجيش الايطالي عام 1867، وكان في عام 1911 قائدا لفيالق أنكونا وميلانو، وكتب وزير الحربية سبنتاردي إلى الجنرال بروساتي في 25 سبتمبر 1911 يبلغه نبأ تعيين كانيفا قائدًا للحملة إلي ليبيا، يُنظر: فرانشسكو مالجيري، المرجع السابق، ص 194.

بباروده مع المهمات نحسن إليه بعشرين فرنكا مع كيس قمح أو شعير كيفما شاء، أما رؤساؤكم الدينيون والسياسيون فإن الحكومة الإيطالية تقبلهم وتؤيدهم بالصفة التي كانوا عليها قبلا بل يعين لهم رواتبهم ومعاشات وناهيكم أن الكلام واحد والله سبحانه وتعالى كريم فاطلبوا إليه عز وجل أن يفتح عيون عقولكم لتعرفوا الحق وهو يخلصكم "[1].

ولكن هذه المغالطات لم تنطل على الأهالي ففي 14 أكتوبر أعادوا الكرة بالهجوم مرة أخرى علي موارد المياه في بومليانة لقطع المياه علي العدو في طرابلس ولخطورة القضية اضطر الأهالي إلى العودة والانسحاب، ولما احتل الايطاليون طبرق وطرابلس قرروا الربط بينهما ولتقصير المسافة بين المناطق المحتلة اتجهت قوة إيطالية لاحتلال درنة ،بنغازي ،الخمس[2].

منذ 30 سبتمبر وقطع الأسطول تجوب المياه أمام مدينة درنة، ثم في 6 أكتوبر طلب الأميرال برسبيتير عبثا من الحامية العثمانية والطربلسيين تسليم المدنية دون قتال ولكن هؤلاء رفضوا فأخذت المدفعية تقصفها ولم يتم إنزال القوات الإيطالية إلاّ في 19 أكتوبر بعد انسحاب المدافعين عنها وتركزهم في المنطقة الجبلية المشرفة على المدنية لمعاودة الهجوم مرّة أخرى، وفي مدينة الخمس كانت السفن الحربية تواجه الشاطئ في 17 أكتوبر حيث رفضت المدينة التسليم فوجهت مدفعية الأسطول نيرانها إليها، وعندما حاول الإيطاليون النزول لاحتلال المدينة التحموا في معركة حامية مع الوطنيين انتهت بانسحابهم وعودتهم لسفن الأسطول التي قامت على الفور بقصف شديد و مركز يومي 19 و20 أكتوبر حتى تم انسحاب المجاهدين ونزلت القوات الإيطالية لاحتلال المدينة، أما في مدينة

[1]- علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، الإمام محمد بن علي السنوسي و منهجه في التأسيس (التعليمي و الحركي و التربوي و الدعوي و السياسي)، ج1، مكتبة التابعين، القاهرة، 2001، محمود عامر، تاريخ ليبيا المعاصر، المرجع السابق، ص52، وللاطلاع على النص الكامل للمنشور يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص ص 85-87.

[2]- الحواس غربي، الاحتلال الإيطالي بليبيا (1911-1951)، المرجع السابق، ص 59.

بنغازي فقد تجمعت السفن الحربية الإيطالية التي بلغ عددها نحو 30 سفينة[1] يوم 18 أكتوبر وأرسل قائدها إلى المتصرف وقائد الحامية العثمانية يطلب التسليم خلال 24 ساعة ولكن بمثل ما كان عليه الحال في بقية المدن رفض أمر التسليم فأخذت المدفعية البحرية في ضرب المدينة بقنابلها ثم قامت بإنزال قواتها على شاطئ جوليانه التي اصطدمت بمقاومة عنيفة حيث استمرت المعارك طاحنة حتى مساء 19 أكتوبر، وفي اليوم التالي عززت القوات الإيطالية مواقعها وتمكنت من الاستيلاء على المدينة بعد انسحاب المجاهدين إلى الضواحي[2].

بدأت الحرب الإيطالية – الليبية في وضع كانت فيه إيطاليا تتمتع بأفضليات واضحة على الدولة العثمانية، فقد باغت إعلان الحرب الدولة العثمانية التي كانت تأمل حتى آخر لحظة في تجنب النزاع المسلح بمساعدة الدول الأوروبية، وتجدر الإشارة إلى أن ولي العهد العثماني كان قبل ذلك بأسبوعين يعانق ملك إيطاليا في محطة روما و يسمع منه " **إن الصداقة بين الدولتين لم تكن يوما ما أمتن منها وقت ذاك**"[3].

[1]- يقول الصحافي الإيطالي جوليو Giulio الذي سبق مجيئه إلى بنغازي الحملة الإيطالية بحوالي 25 يوما أن العثمانيين والسلطات المحلية لم تكن تدري من أمر إعلان الحرب شيئًا حتى سفر المدرعتين الإيطاليتين إلى بنغازي، ويقول أن الأهالي ظنوا مجيئها إلى بنغازي نوعا من التمهيد الحربي أو الاحتجاج المسلح على حادثة الاعتداء على حقائب ومتاع القنصل الإيطالي الذي كان قد وقع منذ أيام وهو أسلوب سبق للمدينة أن شاهدت منه كثيرا في ما فيها القريب والبعيد، يُنظر: محمد مصطفى بازامة، العدوان، المرجع السابق، ص 30.

[2]- عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 292.

[3]- سالم هاشم خيالة، المرجع السابق، ص 59.

الفصل الثاني

ردود الفعل الأولية على الغزو الإيطالي.

أولا : المقاومة الليبية العثمانية ضد الغزو.

ثانيا : المواقف الدولية من الغزو.

ثالثا: معاهدة أوشي لوزان و استمرار المقاومة الليبية.

أولا: المقاومة الليبية العثمانية ضد الغزو:

زعم جيوليتي بعد أن حصل على موافقة البرلمان الإيطالي للغزو اللّيبي، أنه سيقوم باحتلال هذه المنطقة في نزهة بحرية قد تستغرق أسبوعا ويهديها للشعب الإيطالي، وأكد أنه سيحتل البلاد بضربة خاطفة، بعد ذلك المدن الرئيسية وتدمير المقاومة إن وجدت، إلّا أن جيوليتي لم يكن في حساباته أن القوات الليبية كانت لها تجارب حربية ضد الاستعمار الفرنسي في الجنوب وأوساط إفريقيا، وأنه بإمكانهم المقاومة بإمكانياتهم المحدودة[1].

توقع صانعوا القرار السياسي لاحتلال ليبيا بأن يرحب بهم السكان في الولاية أو على أسوأ الظروف خوض بعض المعارك العسكرية المحدودة، بني هذا التفكير على تصور إيطالي بأن الأهالي في ولاية طرابلس الغرب كرهوا الحكم العثماني الاستبدادي الذي أدى إلى تأخر وتخلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، تجاهل هذا التصور جهود التحديث العثمانية وطبيعة الخلاف بين القبائل والدولة العثمانية، في النهاية نظر معظم القبائل والفلاحين، ورغم رفضهم الضرائب العثمانية، إلى أن الدولة العثمانية كدولة إسلامية خصوصا إذا قورنت رغم قمعها وقصورها بالدولة الإيطالية المسيحية[2].

ما كادت القبائل العربية الضاربة بنجوعها في المناطق الساحلية أو القريبة منها تسمع بخبر الغزو الإيطالي المفاجئ لبلادهم، واحتلال الطليان لبعض المدن الساحلية وما ارتكبوه مع أهلها عن الفظائع الشنيعة، حتى بدأت جموعهم في الزحف إلى ميادين القتال لمحاربة العدو المعتدي على وطنهم، ولم يقل من عزيمتهم ما كانت عليه حالة البلاد من خلوها من الجند والسلاح، ولا من قوة عددهم وكثرة جيوشه وأسلحته، بل تقدموا للحرب تحت إمرة زعمائهم ومشايخهم[3].

كان للدولة العثمانية حوالي 5000 رجل في طرابلس، 2000 في برقة ولكن الحاميات كانت ضعيفة ناقصة العتاد، وفي رواية إيطالية أن الجنود العثمانيين في ماي 1911 كانوا 2010 في

[1] – محمد عبد الرزاق مناع، جذوة النضال العربي في ليبيا، ط2، دار مكتبة الفكر، طرابلس، 1972، ص 18.

[2] – علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص164.

[3] – محمد إبراهيم لطفي المصري، تاريخ حرب طرابلس، مطبعة مؤسسة الأمير فاروق، 1946، ص ص 32-33.

طرابلس، 1200 في برقة[1]، وقد اضطرت الحكومة العثمانية إلى سحب عدد منهم لاستخدامهم في إخماد الثورة التي قامت ضدها في اليمن[2]، وعلى الرغم من أن الإيطاليين قد تمكنوا في غضون شهر أكتوبر من احتلال المدن الساحلية الكبرى في ليبيا، فإن القوات النظامية العثمانية التي كان الأهالي يساندونها، كانت ما تزال بعيدة عن الهزيمة الكاملة[3] .

جمع نشأت باشا[4]، رئيس أركان حرب الجيش العثماني في طرابلس رجال الحكومة والأعيان، وتداولوا فيما يجب عمله واستقر رأيهم على وجوب الدفاع عن البلاد وصد العدو، كما اتخذ قرار مماثل في المجلس العسكري الذي عقده نشأت بك مع ضباط الحامية، قامت مدفعية قلعتا السلطانية والحميدية بالرد على مدفعية الأسطول الإيطالي على المدينة لتغطية انسحاب الحامية العثمانية والمجاهدين الذين التحقوا بها إلى المناطق الداخلية من الولاية[5] ، في الوقت الذي أخذت قوات الاحتلال مواقعها على طول الساحل وأقامت تحصيناتها في مختلف القطاعات استعدادا للقيام بعمليات التوسّع العسكري وإبعاد خطر المجاهدين عنهم[6].

صممت الدولة العثمانية على المقاومة، فأرسلت نخبة من ضباطها وقادتها المشهورين لتقوية روح المقاومة والدفاع وتدريب المجاهدين وتعليمهم كيفية استعمال الأسلحة الحديثة والمعدات، وأهم القادة

---

[1] – محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951، ص49.

[2] – محمد مصطفى بازامة، العدوان، المرجع السابق، ص45.

[3] – نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص120.

[4] – كان نشأت باشا وقت الاحتلال الايطالي رئيس أركان حرب، وبرتبة أمير آلاي، وكان منير باشا لواء ووكيل كومندار، فلما مرض منير باشا عين نشأت بك بدلا منه، ثم جاءه الأمر برتبة والي وكومندار فخلت وظيفة رئيس أركان حرب التي كان يشغلها فتحي باشا الذي كان ملحقا بالسفارة العثمانية في باريس، وقد جاء الأمر بتعيين نشأت باشا واليا وكومندانا على طريق تونس، ومنها إلى ذحيبة إلى نالوت، يُنظر: محمد مصطفى بازامة، المرجع السابق، ص71.

[5] – سميرة بوزبوجة، الطريقة السنوسية 1911-1951 ومواقفها من قضايا العصر محليا-إقليميا- دوليا، المرجع السابق، ص103.

[6] – أحمد عطية مدلل، المرجع السابق، ص10.

الذين أرسلتهم الدولة العثمانية: القائد أنور باشا[1]، مصطفى كمال، فتحي أوفيار، خليل باشا عم أنور باشا، فؤاد لوجاقاش باشا، سليمان العسكري، عزيز علي المصري[2]، وأدهم باشا الحلبي[3].

بعد وصول خبر احتلال إيطاليا لطرابلس، وقصفها لبقية المدن الليبية بأساطيلها، قام أحمد الشريف[4] بجمع السادة والشيوخ والعلماء والقادة، وعرض عليهم الأمر واستشارهم، وخرج الأمر بتوجيه الشيوخ وعلماء الحركة بقيادة المجاهدين في كافة ساحات الوغى، وقال أحمد الشريف: **"والله نحاربهم ولو وحدي بعصاتي هذه"** ، ووصلت أوامر أحمد الشريف إلى رؤساء الزوايا والشيوخ، والأعيان التابعين للحركة في طرابلس وما حولها يأمرهم بأن لا يتهاونوا وأن يستميتوا في القتال، وبذلك أصبحت المعسكرات بالمنطقة الغربية أربع تابعة للسنوسية قامت بدعم إخوانهم، والمشاركة معهم في الجهاد ضد إيطاليا، وقام الليبيون عموما بتنظيم المعسكرات بضواحي طرابلس، وغريان والخمس ومصراتة[5]، كما ظهر في هذه الأثناء عمر المختار شيخ زاوية القصور بناءا على تعليمات جاءته من السيد أحمد الشريف[6].

---

[1] – جنرال عثماني ولد باسطمبول سنة 1881م، أكمل تعليمه الإعدادي مونوق جشمة، ثم انتسب إلى المدرسة الحربية وتخرج منها عام 1899 برتبة ملازم، وفي سنة 1903م تخرج من الأكاديمية العسكرية برتبة ركن يوزباشي سنة 1906، وترفع إلى رتبة رائد، عين ملحقا عسكريا ببرلين، وفي عام 1914 عين وزيرا للبحرية، استشهد يوم 4 أوت 1922م، يُنظر: مصطفى علي هويدي، الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولى، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس، 1988، ص30.

[2] – قائد عسكري من طلائع رجال الحركة العربية، ولد بالقاهرة في مصر وتعلم بها والتحق بالمدرسة العسكرية في اسطنبول وتخرج من مدرسة أركان الحرب حوالي سنة 1904م، حيث تولى قيادة قتال العصابات البلغارية اليونانية والألبانية، ثم توجه إلى اليمن سنة 1911 وتوسط بعقد صلح بين الدولة العثمانية والإمام يحي، تطوّع للجهاد عند احتلال إيطاليا لطرابلس الغرب (1911-1913) وعاد إلى الآستانة، طرد من الجيش العثماني سنة 1914 وقبض عليه في اسطنبول وحكم عليه بالإعدام ولم ينفد فيه ورحل لمصر، يُنظر: مصطفى علي هويدي، المرجع نفسه، ص42.

[3] – محمود علي عامر، تاريخ ليبيا المعاصر، المرجع السابق، ص ص 69-71.

[4]– ولد بالجغبوب سنة 1873، أخذ العلم بزاويتها، ولما احتل الايطاليون ليبيا سنة 1911 تقدم للجهاد، واجتمع الناس عليه ثم حارب الإنجليز على حدود مصر فتغلبوا عليه، سافر إلى الآستانة في أكتوبر 1917 ومنها انتقل إلى مكة، ثم إلى المدينة، وهناك وافقه المنية سنة 1932 ودفن بالبقيع، يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، المرجع السابق، ص ص 79-80.

[5] – علي محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، المرجع السابق، ص ص 306-307.

[6] – محمد عبد الرزاق مناع، المرجع السابق، ص21.

وكان من أثر اعتداء الطليان على طرابلس، أن زاد زعماء المقاومة في الخمس، إصرارا على المقاومة فقامت الاستعدادات في كل مكان واتخذ بشير السعداوي مركزًا له يرسل منه الدعوة إلى القبائل ويحثهم على الجهاد، وذهب نوري بك السعداوي شقيقه ومعه الشيخ عبد الرحمن الزقلعي إلى مسلاته لإيصال الدعوة إلى داخل البلاد، واحتشدت أعداء كبيرة عند الساحل، وأنذر الطليان بشير بإطلاق القذائف على الخمس إذا امتنعت حكومتها عن التسليم، وفي الموعد المضروب، أطلقت مدافع الأسطول قنابلها على البلدة، وحاول الطليان النزول إلى البر، ولكنهم عادوا أدراجهم، وظلت المقاومة مدة أربعة أيام كاملة، ثم استطاع الطليان النزول إلى البر[1].

ومن بين المعارك التي حضرها بشير السعداوي بمصراته، معارك زاوية الزروق، والمواطين، وفلاجة التي كان يفقد فيها حياته، وعندما أكمل مهمته في تجميع المجاهدين وتنظيم الاستحكامات والمواقع الحربية، اختار من رفاقه محمد بك الأدغم ، ليتولى مهمة تنظيم حركة المقاومة في مصراته[2]، وقد انتظم أمر الدفاع عن برقة في أربعة معسكرات، فتولى قيادة المعسكر الغربي ' عزيز بك المصري ' ومعسكر طبرق ' أدهم باشا الحلبي '، ومعسكر درنة ' مصطفى كمال أتاتورك '، ومعسكر الجبل ' عبد القادر الغناي '، وقد خاض المجاهدون معارك طاحنة ضد الإيطاليين نذكر منها على سبيل المثال' معركة الضبط ' قرب درنة، ' معركة الكويفية ' و ' معركة الفويهات ' قرب بنغازي.[3]

[1] – محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1948، ص122.

[2] – أرويعي محمد علي قناوي، المرجع السابق، ص68.

[3] – شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 276.

وفي طرابلس كان لسليمان الباروني باشا[1] نائب الجبل وفرحات بك[2] نائب طرابلس فضل كبير في استنفار القبائل العربية للجهاد فلحقت هذه القوات غير النظامية بالقوة العثمانية وخضعت لقيادتها وكثرت غاراتها على الطليان[3].

أخذت فكرة المقاومة تنتشر بسرعة، ويبدو أن نشأت بك تلقى أمرا بالاستمرار في المقاومة من الآستانة وعن طريق تونس، وقرّر هو وضباطه الجهاد، وأرسل لهذا القرار إلى عموم القبائل الطرابلسية في شرقي البلاد وغربها فقوبل من جميع سكان القطر جميعا بالسمع والطاعة، ونفر الناس خفافًا وثقالًا[4].

قام أنور باشا بجمع ما يقارب من 5 آلاف مقاتل من المشاة والخيالة في معسكر الظهير الأحمر على بعد 20 كلم إلى الجنوب الغربي من درنة، وكان بينهم حوالي 60 من رجال الجيش العثماني الذين كانوا قبل الحرب موزعين على واحات برقة، حيث كانوا يقومون بالنشاط الإداري وتنفيذ مهمات الاتصال، وبتوجيه من أنور باشا تم اقتناء 300 من رجال البدو من أسر شيوخ القبائل ووزّعت عليهم الأسلحة والزّي العسكري التي تم إرسالها من الآستانة وصاروا يتقاضون المرتبات،

---

[1] – ولد بالجبل (فساطو) سنة 1870، وتلقى علومه في تونس والجزائر ومصر، وبينما كان في مصر التحق بجمعية سرية ثورية تعمل ضد السلطان عبد الحميد، فوقفت السلطات على حقيقة أمره، فحكم عليه بالأشغال الشاقة مدى الحياة، وبعد قليل صدر العفو عنه، ولكن الجواسيس ظلوا يراقبونه فقبض عليه ثانية، وحكم عليه بالسجن عامين على أن يبقى بعد ذلك سنة أخرى تحت المراقبة في مدينة طرابلس، ولما كان الباروني قد اكتسب شهرة طيبة بين مواطنيه، فقد تألف وفد من شيوخ طرابلس ذهبوا خصيصا إلى الآستانة لرجاء السلطان العثماني أن يصفح عنه، فأطلق سراح الباروني على أن البوليس ظل يراقب تحركاته، وعندئذ قرّر الباروني الرحلة إلى مصر، فأقام بها وأنشأ جريدة ثورية أطلق عليها اسم ' الأسد 'ولكنه لم يظهر من هذه الجريدة سوى ثلاثة أعداد فقط لأن السلطات أمرت بإيقافها (1907) ومع إعلان الدستور العثماني (جويلية 1908) عاد سليمان إلى وطنه وانتخب نائب عن الجبل في مجلس المبعوثان العثماني، يُنظر: محمد مصطفى بازامة، العدوان، المرجع السابق، ص105.

[2] – من الزاوية، تعلم في طرابلس وتونس، ثم في باريس حيث قضى خمس سنوات يدرس القانون، ثم تقلب بعد عودته في مختلف المناصب حتى صار قائمقاما في إحدى جهات فزان (الشاطئ)، وبعد إعلان الدستور العثماني مثل مدينة طرابلس نائبا في مجلس المبعوثان، وكان عند نشوب الحرب الإيطالية الليبية يقضي إجازته في الزاوية، فعرض خدماته على القائد العثماني، وطلب من المشايخ مساعدة العثمانيين، وجمع عدد كبير من المتطوعين من أهل الزاوية والعجيلات وزواره وذهب بهم إلى العزيزية، يُنظر: محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص123.

[3] – محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص49.

[4] – محمد مصطفى بازامة.العدوان، المرجع السابق، ص106.

وأخذت هذه المجموعة التي تمّ توزيعها على الخيام العسكرية العثمانية تتلقى تدريبها العسكري بإشراف الضباط وضباط الصف العثمانيين[1]. وكان الإيطاليون يعلقون أهمية خاصّة على احتلال درنة باعتبار مركزها البحري الهام على الساحل الليبي، وهي تمثل في خططهم مفتاحا للصعود إلى الجبل الأخضر، والتوغل في المناطق الشرقية، إلّا أن المقاومة البطولية التي أبداها الوطنيون قد أعاقتهم على تحقيقه هذا فور الحملة[2]، وما لبثت أن اشتبكت مع الطليان في عدّة معارك[3].

1- معركة بومليانة 10 أكتوبر 1911م:

أول مرّة أطلق فيها الطرابلسيون رصاص بنادقهم على الإيطاليين وكانت الحد الفاصل بين استعداد الفريقين للحرب ومباشرتها، وسببها أن المقاومين لم يكتفوا بمراقبة الطليان من بعيد، فقرّروا أن يقتحموا عليه معاقله، فألفوا جماعة من الطرابلسيين بقيادة ضابط عثماني، وتسللوا تحت جنح الليل فاقتحموا عليهم أسوار المدينة حتى وصلوا إلى بومليانة، وهناك انتهزوا منهم غرة وأطلقوا عليهم رصاص بنادقهم، وقد أطلقوا النار من جميع الجهات، ورماهم الأسطول بمدافعه الضخمة، وفي الصباح وجدوا ثلاثة شهداء وجريحا واحدا، كلهم مصابون برصاص البنادق، وهؤلاء الثلاثة أول جماعة استشهدوا في الجهاد الطرابلسي في حادثة أطلق فيها الرصاص من الجانبين[4].

لقد كانت هذه أول معركة للإيطاليين على الأرض بعد عمليتي الغزو البحري، ولولا تدخل الأسطول في المعركة لألحق بالإيطاليين هزيمة أولى، تستهل بها إيطاليا تاريخها الاستعماري لليبيا، ومهما يكن من أمر هذا الهجوم الليبي فقد كان من نتائجه إسراع الحكومة الإيطالية في تسيير قوات الحملة البرية إليها لتحفظ عليهم ما احتلوا وتجنبهم هزيمة ثانية تؤكد ما ألصقته بهم هزيمة عدوه منذ أعوام[5].

---

[1] – نيكولاي إيليتيش يروشين، المرجع السابق، ص130.

[2] – خليفة محمد التليسي، معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911-1931، الدار العربية للكتاب، 1983، ص27.

[3] – للتعرّف على معارك الإنزال ومابعدها ينظر الملحق رقم 07.

[4] – الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص ص93-94.

[5] – محمد مصطفى بازامة، العدوان، المرجع السابق، ص85.

2- معركة الهاني[1] شارع الشط 23 أكتوبر 1911م

أول معركة كبرى شملت أحداثها مدينة طرابلس، حيث المنشية التي كانت تضم منطقة قشلوم والظهرة حتى ميدان التحرير حاليا، وكانت بها مزارع التين الشوكي الذي ساعد على تخفي المجاهدين عندما بدأت المعركة، وعندما قرّر قادة المجاهدين شن هجوم على القوات الإيطالية بطرابلس رأوا أن منطقة المنشية لازالت عامرة بسكانها ولديهم أسلحة وعتاد حربي، وأن القوات الإيطالية لم تقم بالاستيلاء عليها، ويمكن الاستفادة منها لوجودهم خلف مراكز دفاع الإيطاليين التي أسسوها منذ احتلالهم المدينة مثل بومليانة والهاني وقرقاريش، لذلك تسلل إليهم بعض من القادة منهم إبراهيم محمد الزاوي وغيره، اتفقوا معهم على الثورة وذلك في اليومين السابقين للمعركة[2].

تقدمت القوات الوطنية فجر يوم 23 أكتوبر بالهجوم في نفس الوقت على القوات الإيطالية من الشرق إلى الغرب، لتضليلها عن معرفة منطقة ضعفها، وكانت قوات المجاهدين قد بدأت بالهجوم بقوّة على القطاع الغربي قوامها 500 فارس بين قرقاش وباب العزيزية، وتعمقت إلى مسافة نصف كيلومتر داخل خط دفاع القوات الإيطالية، وكان القصد منه إرغام الإيطاليين على إبقاء هذه القوات بنفس المنطقة حتى لا تتحول لمساندة القطاع الشرقي، الذي كانوا قد كثفوا عليه الهجوم، ثم إثارة سكان المنشية لتنفيذ الخطة التي اتفقوا عليها مسبقا للثورة خلف خطوط القوات الإيطالية[3].

اقتحم المجاهدون مواقع الرماة في منطقة شارع الشط وأوقعوا بينهم خسائر كثيرة من القتلى والجرحى، كما قام أهالي المنشية بالثورة خلف صفوف القوات الإيطالية، وتسلل عدد من المجاهدين، وانتشروا بسرعة لمهاجمة القوات الإيطالية من الشرق ومفارزها المتمركزة في الجبهة الأمامية، فحدث

---

[1] – عبارة عن ربوة عالية تقع شرق النصب التذكاري الحالي لشهداء الهاني بطرابلس وكان عليها قصر يعرف بقصر الهاني، وكان مقر مقاميه النواحي الأربعة في العهد العثماني الثاني والتي كانت تضم المنشية والرقيعات والعلاوة، يُنظر: الأمين ميلاد الأمين إبراهيم، المرجع السابق، ص11.

[2] – مصطفى حامد، "معركة الهاني شارع الشط 23 أكتوبر 1919م"، مجلة الشهيد، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، العدد 9، أكتوبر، 1988، ص29.

[3] – فرانسيس ماكولا، الغزاة، تر عبد الرحمن شقلوف، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1979، ص124.

تقدم لقوات المجاهدين من القطاع الشرقي شمال الهاني ومن جهة بومليانة بينما لم يحدث في الجناح الأوسط، وقد نتج عن هذه المعركة هزيمة اللواء 11 من الرماة وتراجع معظم القوات الإيطالية المتقدمة، حيث قدرت خسائرها بحوالي 378 قتيلا، و129 جريحا، بينما بلغت خسائر المجاهدين ما يقرب 170شهيدا و250 جريحا[1] ويشير الملازم الأول ريناتو تيتوني Renato Titouni إلى أن الخسائر الإيطالية في هذه المعركة وصلت إلى 21 ضابطا و482 جنديا مابين قتيل وجريح[2].

وقد ألغت هذه المعركة فكرة عن احتلال طرابلس سيكون نزهة، فأصبحوا مهددين بالخروج من طرابلس[3]، وأثبتت قوة المقاومة الليبية العثمانية، كما خيبة آمال الإيطاليين، حيث أرسل نشأت بك يوم 25 أكتوبر ليطالبهم بالجلاء على المدينة وإلاّ ستشن ضدهم معارك أقصى من سابقتها[4]، فقام الإيطاليون بأعمال انتقامية ضد الأهالي، قتل عددا منهم وقبض على عدد آخر، وقد ضاقت السجون بالمعتقلات، فعمل على نقلهم إلى إيطاليا، كما عمل على تجريد السكان من السلاح[5]، وذلك بعد نشر القيادة الإيطالية مرسوم يأذن ببدء عمليات التقتيل، ولا يفرقون بين رجل وامرأة وشيخ وطفل، بل كل من هو عربي[6].

وصف هذه المجازر الوحشية شهود عيان منهم المراسل الإنجليزي فرانسيس ماكولا، يتبين منه أن عدد من ضحايا هذه المجزرة بلغ حوالي 4000 شهيد وحوالي 1500 أسير ثم إرسالهم إلى جزر إيطالية[7]، وقال مراسل التايمز: « **إن الشدة التي استعملها الجيش الإيطالي في الانتقام من العرب**

---

[1] - مصطفى حامد أرحومة، المقاومة الليبية التركية ضد الغزو الإيطالي 1911-1912، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، ص63.

[2]- Tittoni Renato, Italo-Turkish War (1911-1912), Kansas City Missouri, 1914,p8.

[3] – مصطفى حامد أرحومة،" معركة الهاني شارع الشط 23 أكتوبر 1911م"، المرجع السابق، ص34.

[4] – الأمين ميلاد الأمين إبراهيم، المرجع السابق، ص12.

[5] – خليفة محمد التليسي، معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911-1931م، المرجع السابق،ص30.

[6] – باولو مالتيزي، ليبيا أرض الميعاد، تر عبد الرحمن سالم العجيلي، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1992، ص214.

[7] – فرانسيس ماكولا، العزاة، المصدر السابق، ص229 و Tittoni Renato,Op cit,p122.

الذين ثاروا يوم الإثنين يصح أن يقال عنها أنها كانت عمل قتل إجمالي بدون تفريق، وقد فتحت أبواب سفك الدماء، وفي أكثر الأحيان تجاوز الإيطاليون كل حد ومثّلوا بالأبرياء »[1].

3- معركة الهاني الكبرى 26 أكتوبر 1911م:

قامت القوات الإيطالية في يوم 25 أكتوبر بإرسال الطيار الإيطالي "ريكاردو مويزو" الذي قام بجولة استكشافية في طائرته صباح نفس اليوم، الذي أصاب المجاهدون أجنحة الطائرة دون سقوطها، وهي المرة الأولى التي يتم فيها ضرب طائرة من الأرض في حرب من الحروب[2].

كان النصر الذي أحرزه المجاهدون في واقعة المنشية أطلعهم على بعض مواضع الضعف في الإيطاليين، وما بلغهم من تنكيل بإخوانهم سكان الساحل والمنشية حافزا لهم على التفكير في اتخاذ خطة سريعة لانقاد من بقي منهم، وقد أجمع رأيهم على القيام بهجوم سريع قبل أن يجمع العدو شمله ويزيد في تحصين مراكزه، فاتفق الرأي على أن يكون هذا الهجوم يوم الخميس 26 أكتوبر[3].

بدأ الهجوم فجر اليوم المتفق عليه، وكانت المعركة حامية الوطيس، واستطاع المجاهدون اختراق خطوط العدو حتى أشرفوا على المدينة، إلاّ أن القصف الإيطالي كان شديدا، استعملت فيه أحدث الأسلحة والطيران الذي أدى إلى كثرة الإصابات من المجاهدين[4]، واستمرت المعركة في شدتها إلى ما يقارب الظهر، لا تُسمع فيها إلاّ أصوات الرصاص وزمجرة المدافع، ثم خفّ إطلاق النار وأخذت المعركة تنجلي شيئًا فشيئًا، وأسفرت عن عديد الشهداء، كما مهّدت واقعة الهاني الطريق للمجاهدين لمزاحمة الإيطاليين حول المدينة، وتخفيف الضغط على سكان الساحل والمنشية الذي حصل لهم

---

[1] – الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص99.

[2] – الحواس غربي، الاحتلال الإيطالي بليبيا 1911-1951م، المرجع السابق، ص66.

[3] – الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص101.

[4] –محمد بلخير الهاني الهاشمي، الغزو الإيطالي وبداية حركة المقاومة المسلحة، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1985، ص ص116-117.

بسبب واقعة يوم الإثنين، وسهلت للكثير منهم الانضمام إلى المجاهدين الذين اقتحموا على العدو ومواقعه بالساحل والمنشية، ونازعوه فيها مواضع أقدامه[1].

انسحب الإيطاليون في اليوم الثاني يوم الجمعة 27 أكتوبر من الهاني ومن قلعة سيدي المصري، كما أخلوا قلعة الحميدية، فكان هذا من جهة عاملا لرفع معنويات المجاهدين، ومن ناحية أخرى فإن انسحاب الإيطاليين وتقليص خطوطهم الدفاعية اعتبر على أنه اعتراف بالضعف في كل من طرابلس الغرب وأوروبا وانتشرت الأخبار على قرب نهاية الإيطاليين في طرابلس وطردهم منها[2]. وقال المستر أرنست[3] فيما كتبه عن الواقعة: « **وقد أثرت حوادث 26 أكتوبر على الجنرال كانيفا وأركان حرب جيشه حتى أنهم قرروا رسميا التقهقر بمراكزهم إلى الوراء لناحية المدينة** »[4].

ومما يؤكد عنف المقاومة للغزو وتكبد الإيطاليين لخسائر فادحة ما ذكره السفير البريطاني في روما من أنه علم من مصدر موثوق به أن خسائر الإيطاليين من الجرحى لا تقل على الألف أسبوعيا وأن الذين يعادون إلى إيطاليا لا يقل عن ثلاثة آلاف شهر وهي نسبة كبيرة، بل لقد اعترف كثير من الإيطاليين أنفسهم بمتاعب إيطاليا وبأنهم ضللوا وخدعوا بشأن الموقف المنتظر من عرب طرابلس، وأن المسؤولية في ذلك الخداع تقع على عاتق أولئك الذين كانت لهم مصالح مالية في تلك البلاد يريدون استثمارها[5].

وهكذا أثبتت شدة المقاومة في نهاية أكتوبر 1911م، دحض ما كانت إيطاليا تعلق عليه آمالها وتعتقد أنها في نزهة وتتوقع أن يقف السكان المحليون موقفا وديا من إنزال القوات الإيطالية[6]

---

[1] -الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص ص 103-104.

[2]- Tittoni Renato, Op cit,P62.

[3] – نائب من نواب الإنجليز في مجلس العموم، وكان مع الجيش العثماني في العزيزية يكاتب الجرائد الإنجليزية، وكتب ما شاهده في الحرب الطرابلسية وسماه ' مع العثمانيين في طرابلس ' يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الإبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص 105.

[4] – الطاهر أحمد الزاوي، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 82.

[6] – الحواس غربي، الاحتلال الإيطالي بليبيا 1911-1951م، المرجع السابق، ص67.

4- إعلان إيطاليا ضم طرابلس وبرقة 05 نوفمبر 1911م:

إن التوقف عند شهر نوفمبر يوضح حقيقة غاية في الأهمية وهي أن المعارك الحربية التي دارت خلال شهر أكتوبر سواء عند الإنزال أو عقبه مباشرة قد دفعت إيطاليا لاتخاذ رد فعل في محاولة لإيقاف القتال وهجوم المجاهدين تمثل في إصدار مرسوم يضم طرابلس وبرقة إلى المملكة الإيطالية في 5 أكتوبر 1911، جاء فيه « **إن ملك إيطاليا عمانويل الثالث، بعد موافقة رئيس وأعضاء مجلس الوزراء وبناء على المادة الخامسة من القانون الأساسي للمملكة يعلن أن طرابلس وبرقة قد وضعتا تحت السيادة الكاملة والتامة للمملكة الإيطالية** »[1].

كان هذا المرسوم يهدف إلى إقناع الجميع بأن إيطاليا قد سيطرت على البلاد وأن أعمالها تتسم بالقانونية والشرعية، كما أنها أرادت أن تضع الدولة العثمانية أمام الأمر الواقع، إلى جانب أنها تطمع بأن قانون الضم يبرر أعمالها ضد الليبيين باعتبارهم متمردين، ويقطع أي تدخل أجنبي باعتبار المسألة الطرابلسية قضية داخلية، ولكن لم يكن لها ذلك، إذ أن الدولة العثمانية لم تستطع التنازل عن طرابلس وبرقة بالسهولة التي كانوا يتوقعوها[2].

أخذت إيطاليا تسوق المبرّرات التي تجعل من الضروري أن تقبل الدولة العثمانية ضم طرابلس وبرقة، لأنه إذا استطالت الحرب حتى ربيع العام القادم فإنّ النمسا سوف تستولي على صنجق نوفي بازار، كما أن تطوّرات أخرى قد تتولى وتفقد الدولة العثمانية كل ما تبقى لها في أوروبا، وترغب إيطاليا على تجنب القلائل والحروب التي تنشب في حالة تحطم الدولة العثمانية، وأخذ السفير الايطالي في لندن يلح على وزير الخارجية البريطانية لكي يوضح للحكومة العثمانية بطريقة أو بأخرى حكمة الاستسلام[3].

[1]- عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 294، ياخيموفيتش، المرجع السابق، ص 105.

[2]- باولو مالتيزي، المرجع السابق، ص ص249-250.

[3]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص130.

أجبرت المقاومة الليبية الطرابلسية قوات الاحتلال الإيطالي على الوقوف عند الساحل حتى نهاية عام 1912 على الرغم من قيام حكومة إيطاليا بتكثيف قواتها حتى بلغت نهاية أكتوبر من العام نفسه 90 ألفا من الجنود مزودين بمختلف العتاد الحديث، ولم تقتصر دعوة الزعماء الوطنيين على طرد المحتلين فقط، بل وعلى الحصول على الاستقلال التام لطرابلس وبرقة على الرغم من وجود القوات العثمانية المساندة لهم[1].

كما كان لهذه المقاومة آثار على تونس إذ يتواجد فيها عدد هام من العمال من كلا الطرفين المتحاربين، حيث أن الإيطاليين المتواجدين بالمراكز المنجمية بمتلاوي والرديف وفي قرية فليب توماس قد قاموا بتصرفات استاء منها الطرابلسيين الذين كانوا بإمكانهم القيام بمظاهرات معادية للإيطاليين[2]، وجاء ثلاث إيطاليين إلى بن قردان يريدون الذهاب برًّا إلى طرابلس لكنهم ألغوا مشروعهم واتجهوا إلى جرجيس بعد شرح لهم كافة المخاطر التي من الممكن أن يتعرضوا لها إذا تابعوا رحلتهم يعبرون الحدود التونسية الطرابلسية[3].

في منتصف يناير 1912 أصدر أحمد الشريف نداءه المشهور يحث فيه الطرابلسيين والبرقاويين، وأهل ليبيا على الجهاد ضد العدو، وقد نقش نداءه على راية من الحرير حملها المجاهدون في طرابلس من مكان إلى آخر بين القبائل الضاربة في الجنوب خصوصا، فكان من أثر هذا النداء أن تدفقت جموع المجاهدين على المعسكرات العثمانية في العزيزية وغريان، وعلى مراكز العرب في سنيات بني آدم،

[1]- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص97.

[2]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/09, Doc: 01, rapport du contrôleur civil suppléant chargé des fonctions de contrôleur civil à Gafsa à Alapetite, ministre plénipotentiaire résident général de la république française, en date du 09 octobre 1911, afin de l'informer que sa région avait subi des séquelles après la guerre italo-turque.

[3]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/09, Doc: 10, message du lieutenant de Ben Gardane au résident général de la république française, en date du 30 novembre 1912, en vue de l'informer de l'arrivée de trois italiens à Ben Gardane.

فكان المعسكر في السنيات بعد ذلك يعج بجموع المجاهدين من الزاوية والعجيلات، وزنزور، ومصراته، وصرمان، وأولاد يوسف، وورفلة، وغريان، والجبل، والعزيزية، وأولاد سليمان، ومجاهدي فزان، والتوارق، ولم يكتف أحمد الشريف بذلك بل أعد نجدة خاصة لتعزيز قوات المجاهدين في العزيزية، وفي 20مارس 1912م وصلت نجدات أحمد الشريف إلى العزيزية مسلحة بالبنادق، والحراب والسيوف وقد اعترف السلطان العثماني نفسه بهذه الجهود التي قام بها أحمد الشريف السنوسي، فأهداه في هذا الشهر'مارس 1912م' سيفا ونيشانا مرصعا بالجواهر مكافأة وتقديرا لجهوده.[1]

منعت إيطاليا النساء من الدخول إلى ليبيا، والأطفال إذا كان الولدان غير مستقرين في البلد[2]، ولم تسمح للأجانب النزول في هذا البلد إلا إذا كان بحوزتهم جواز سفر حديث قد تم فحصه من قبل سلطات القنصلية الإيطالية بميناء الصعود[3] كما عمدت السلطات العسكرية التونسية بالاتفاق مع الإقامة العامة إلى إقامة عدد من مواقع الحراسة على الشريط الحدودي الليبي التونسي تجنبا لهجمات محتملة على السكان التونسيين، وهذا نتيجة لاختلال النظام الإداري بليبيا[4].في الوقت الذي تزايدت فيه هجرة الليبيين إلى تونس منذ بداية الحرب العثمانية الإيطالية للبحث عن العمل بميناء صفاقس أو في المستثمرات الصناعية أو الفلاحية للمنطقة وفي حالة عدم حصولهم على عمل هناك يتجهون إلى

[1]- علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، المرجع السابق، ص ص308-309.

[2]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 15, Doc: 01, télégramme du consul de France à Tripoli à Alapetite, ministre plénipotentiaire, résident général de la république française à Tunis, en date du 19 mars 1912, à propos de la décision qui interdit l'accès des femmes et des enfants en Libye.

[3]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 15, Doc: 04, message de la résidence général de la république française à Tunis, en date du 23 mars 1912, expliquant que selon la décision du consulat de Tripoli, il est interdit aux étrangers d'accéder en Libye sans qu'ils aient en leur possession un passeport récent.

[4]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 03, Doc: 61, message durésident général de la république française à Blanc, secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 25 octobre 1911 insistant sur l'obligation de l'installation d'un nombre de postes de surveillance sur la bande frontière entre la Libye et la Tunisie.

المناجم الداخلية وخاصّة بمتلاوي، مع عودة عدد منهم إلى ليبيا سواء للالتحاق بالجيش العثماني أو لإيجاد عائلاتهم وحمايتهم[1]، حيث تم تسجيل عودة عدد معتبر منهم من الفزانيين من أجل رؤية عائلاتهم أو من أجل الاستقرار[2].

ثانيا: المواقف الدولية من الغزو:

1 – الموقف العثماني:

لم تقم الدولة العثمانية بمجهود لتجنب الكارثة قبل وقوعها، لا على الصعيد المحلي أو الداخلي بتقوية ولاياتها المعرضة للأخطار من جانب الدول الاستعمارية الطامعة مثل إيطاليا، ولا على الصعيد الدولي حيث كان يجدر بها أن تقوم لدى الدول الأوربية بنشاط دبلوماسي مكثف مضاد للنشاط الدبلوماسي الايطالي، حتى تعرف الحكومة العثمانية العدو من الصديق، ومن سيقف إلى جانبها ومن سيتخلى عنها ويسلمها إلى أعدائها يلتهمون ممتلكاتها[3].

لم يكن رد الحكومة العثمانية على الإنذار الايطالي حازما، وأرسلت أول برقية للقيادة العثمانية بطرابلس في 29 سبتمبر 1911 جاء فيها: "**يجب أن لا تمنع القوات العسكرية الإيطالية إذا خرجت على الشواطئ الليبية إلى أن تحصل على الامتيازات التي قررت الدولة العثمانية أن**

[1]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 03, Doc: 68, message du contrôleur civil de Sfax à Dobler, délégué de la résidence générale de la république française, en date du 31 juillet 1912, à propos de l'émigration des Libyens à Sfax.

[2]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 03, Doc: 65, message du contrôleur civil,vice-consul de France à Gabès,à Dobler, délégué de la résidence générale de la république française, en date du 26 juillet 1912, indiquant le retour des libyens à leur pays à travers Gabès.

[3]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص59.

تتنازل عنها لها، حيث قرر الباب العالي أن يصل لمحاولة في التوسط مع الدول الكبرى إلى نتيجة"[1].

كان أول عمل قام به سعيد باشا الذي ترأس الوزارة بعد استقالة حكومة حقي باشا اثر الغزو الإيطالي لليبيا هو أنه أرسل مذكرة يوم 30 سبتمبر 1911 إلى حكومات القوى الكبرى يطلب فيها التدخل لدى الحكومة الإيطالية للكف عن الحرب وإقناعها بالتفاوض مع الدولة العثمانية لتفادي إراقة الدماء، ولم تلق المساعي العثمانية النجاح خلال الأيام الأولى التي تبعت الحرب، حين أعلن الجميع الحياد[2].

حدّدت الحكومة العثمانية في مناسبات عدّة نداءها للقوى العظمى التي كانت ترد دائما أنها لا تستطيع أن تقبل مهمة الوساطة المقبولة، وكان هناك خمس مطالب على الأقل، فقد وجه الباب العالي المطلب الثاني يوم الأحد الأول من سبتمبر إثر مجلس الوزراء الذي انعقد مساء السبت، عبر السفراء العثمانيين بالخارج، طلب منهم التدخل على إثر الحدث المستجد و المتمثل بالإنزال الإيطالي بطرابلس، وأن تكوم الوساطة مبنية على المحافظة على السيادة العثمانية والاعتراف بالمصالح الإيطالية، وقامت حكومة سعيد باشا بمحاولة ثالثة لدى إيطاليا بإخراج قواتها من طرابلس، وصرحت أنها مستعدة دوما مثلما أكدت في ردها على الإنذار الإيطالي أن تقوم بتنازلات اقتصادية هامة في منطقة طرابلس، وقد سلم هذا البيان في نفس اليوم إلى الخارجية الفرنسية عبر سفير الدولة العثمانية في باريس[3]. فلم تجد استغاثة الدولة العثمانية بالدول الكبرى للتوسط بينها وبين إيطاليا لتوافق على قبول حل وسط يصون كرامة الدولة العثمانية و تمنح إيطاليا بموجبه امتيازات هامة في الولاية العثمانية[4].

---

[1]- مصطفى حامد أرحومة، "مقدمات الحرب الإيطالية الليبية 1911م"، مجلة الشهيد، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس، العدد 4، 1983، ص24.

[2]- محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص63.

[3]- سالم هاشم خيالة، المرجع السابق، ص 67.

[4]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 275.

قامت الدولة العثمانية بعد المحاولات الرسمية، وبعد بدء الصراع سرّا ومباشرة مع الحكومة الإيطالية لإيجاد اتفاق حول منطقة طرابلس وبرقة، فقد كلفت الحكومة العثمانية (البيرتو تيودولي) الموظف السامي الإيطالي المشارك في إدارة الدين العام العثماني باسطنبول منذ 1905 لتحقيق هذه المهمة، لكن الحكومة الإيطالية رفضت ذلك وصرح رئيس وزرائها جيوليتي أنه لا يمكن لإيطاليا أن تقبل بوضع ليبيا تحت سيادة السلطان[1].

فقررت الحكومة العثمانية مواصلة القتال ضد القوات الإيطالية في 03 أكتوبر 1911م، وأمرت قواتها المرابطة بليبيا مواصلة القتال بكل قوة "يجب المقاومة ضد العدو في المناطق الساحلية إلى آخر لحظة، وإذا لم تبق إمكانية المقاومة فيها، يمكن أن تنسحب القوات إلى الوراء لتدافع فيها عن الوطن بشجاعة"[2].

وما إن علمت الحكومة العثمانية بصدور مرسوم الضم حتى سارعت إلى إصدار بيان للرد عليه احتوى النقاط التالية:

- رفض الباب العالي للمرسومين على المستويين الواقعي والقانوني لأنه يرى فيه تناقض مع القانون الدولي، وحالة الحرب القائمة بين إيطاليا والإمبراطورية العثمانية التي تنوي الدفاع عن مصالحها في الولاية.
- تعتبر الحكومة العثمانية مرسوم الضم خرقا لمعاهدات واتفاقيات دولية عقدت بين الأمم ومنها اتفاقيتا باريس وبرلين اللتان تعهدت إيطاليا فيهما بالمحافظة على السيادة الإقليمية للإمبراطورية العثمانية.
- استنادا على هذه الاتفاقيات، فإن الباب العالي يعتبر المرسوم لا مفعول له[3].

[1]- سالم هاشم خيالة، المرجع السابق، ص 67.

[2]- الحواس غربي، الاحتلال الإيطالي بليبيا 1911-1951م، المرجع السابق، ص 69.

[3]- منصور عمر الشتيوي، الغزو الايطالي لليبيا، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1980، ص ص 97-98.

ويلاحظ أن رفض الحكومة العثمانية لمرسوم الضم الايطالي مبعثة أمران: أحدهما الصعوبات العسكرية التي واجهت القوات الايطالية لاحتلال الولاية، والآخر: اعتقاد باحتمال رفض الدول الأوروبية للمرسوم استنادا لتعارضه مع اتفاقيتي باريس وبرلين، ففي البداية اعتقدت الحكومة العثمانية بأن القوات الايطالية سوف تتمكن بسهولة من احتلال الولاية ولكنها ما لبثت أن اكتشفت خطأ اعتقادها عندما رأت المقاومة العنيفة للقوات الغازية من السكان الوطنيين المزودين بأسلحة عتيقة وإمكانيات عسكرية بسيطة للغاية ولم تستطع القوات الايطالية سوى التمركز في بعض المدن الساحلية دون أن تجرؤ على تخطيها، ودخلت في معارك عديدة مع الوطنيين و تكبدت فيها القوات الايطالية خسائر فادحة، ولم يعد الأمر مجرد نزهة بحرية سهلة، كما تخيلت الأوساط السياسية الحاكمة في إيطاليا، وبالتالي فإن الوضع العسكري الايطالي على هذا النحو شكل أداة ضغط رغبت حكومة الآستانة في استغلالها لإجبار إيطاليا على إنهاء الاحتلال والقبول بمساومات اقتصادية من جانب ومن جانب آخر ساد الاعتقاد لدى الساسة العثمانيين أن الدول الأوروبية سوف تتردد في الموافقة على مرسوم الضم[1].

أرسلت الدولة العثمانية ببعثة إلى تونس قصد حث الأهالي التونسيين على الانخراط في الجيش العثماني بطرابلس، حيث تم تجنيد عددا من الأهالي وقع أخذهم من عدّة قبائل وتوصلوا لعبور الحدود التونسية الطرابلسية[2].

2- المواقف الأوروبية:

2 -1: موقف بريطانيا:

لما كانت بريطانيا تلعب الدور الرئيسي في السياسة العالمية في ذلك الوقت فقد رأت الحكومة العثمانية أن تولي وجهها شطر بريطانيا طالبة التدخل، ولعل الحكومة العثمانية أدركت أيضا أن

[1]- عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 296.

[2]- أ.و.ث، رص. فت إس، سل: A، صن : 280، مل: 14، وث: 01، إعلان صادر من الوزارة الكبرى التونسية عن الوزير الأكبر يوسف جعيط بتاريخ 28 فيفري 1912 يتطرق إلى قدوم بعثة من الدولة العثمانية لتجنيد الأهالي التونسيين في الجيش العثماني بطرابلس.

إيطاليا ما كانت لتقدم على غزو القطر الليبي ما لم تكن قد حصلت سلفا على رضا بريطانيا لمجاورة ليبيا لحدود مصر الغربية، أو على أقل تقدير كانت إيطاليا تعتقد أنها بغزو ليبيا وانتزاعها من الدولة العثمانية تؤدي خدمة جليلة لبريطانيا، على أساس أن إعلان الحماية الفرنسية على مراكش قد أدّى إلى اختلال ميزان القوى في البحر المتوسط، وأن احتلال إيطاليا لليبيا سيؤدي إلى تعديله، وأن الحكومة الايطالية على ثقة من أن بريطانيا في مصر تفضل إيطاليا جارة لها في ليبيا، فعندما طلبت الحكومة العثمانية تدخل بريطانيا رد جراي وزير الخارجية البريطانية على أن التدخل سيكون عديم الجدوى إذا كان على الأسس التي اقترحتها الدولة العثمانية"**و إذا فعلنا ذلك فإن ايطاليا ستعتبر تصرفنا عملا غير ودي**"[1].

وعندما أبلغ لوثر سفير بريطانيا في الآستانة الصدر الأعظم سعيد باشا يرد ملك بريطانيا على طلب التدخل أعلن السفير البريطاني للصدر الأعظم أن وجهات النظر التي أبداها الطرفان في هذه المشكلة متعارضة، " **ولذلك فمن المستحيل على الحكومة البريطانية في الوقت الحاضر القيام بأي مساع حميدة...**"[2] ، وأدلى السير إدوارد غراي بتصريح أمام مجلس النواب قائلا: "**تبنت الحكومة الايطالية سياسة الحياد في موضوع النزاع الايطالي العثماني وسوف لن نتخلى عن حيادنا إلّا في حالة المساس الخطير بالمصالح البريطانية**"[3]. ولا شك أن هذا الموقف من جانب بريطانيا إنما يدل على عدم رغبتها في معاونة الدولة العثمانية وفي الوقت نفسه بعدم رغبتها في الظهور بمظهر المؤيد صراحة للعمل الايطالي في ليبيا، وهذا الموقف من جانب بريطانيا يرجع إلى رغبتها في كسب مودة إيطاليا حتى تتخلى الأخيرة عن مركزها في الحلف الثلاثي مع ألمانيا والنمسا من ناحية، كما يرجع من ناحية أخرى إلى أن بريطانيا كانت قد أخذت منذ أواخر القرن التاسع عشر تتخلى عن سياستها التقليدية القائمة على مبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية[4].

[1]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 60.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 58.

[4]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 63.

2-2: موقف ألمانيا:

صرحت ألمانيا منذ 1 أكتوبر بأنها مستعدة للعمل من أجل الوصول إلى حلول سلمية وأن تقوم في الوقت المناسب بدور الوسيطة، وفي يوم 3 أكتوبر أفاد أمرنتال بأن الحكومة العثمانية مستعدة للتفاوض، وفي نفس اليوم اقترح جاكوف إيجاد حلول سلمية، و كان رد جيوليتي و دي سان جولينو هو أنه بالنسبة لايطاليا من الضروري القيام بالاحتلال أولا ثم التفاوض فيها بعد، وقام جاكوف في خطوة لاحقة بعرض بعض المقترحات العثمانية على الكونسولتا، وفقا لتصريحات السفير الألماني فإن الباب العالي تلبية منه للرغبة الصادقة في المحافظة على السلام كان مستعد لتقديم قاعدة جديدة تسمح بفتح المفاوضات اقتناعا بأنه قد حان وقت القيام بوساطة فعالة، وهذه القاعدة هي دراسة مشتركة لمصالح إيطاليا والالتزام بالاعتراف بها بموجب اتفاق ما دامت الطلبات الايطالية تعتبر مطابقة للوضع مع التحفظ المعلن بالبقاء على حقوق السيادة العثمانية، ورفض دي سان جوليانو الاقتراح باعتباره حيلة عثمانية لا يمكن أخذها مأخذ الجد[1].

قامت ألمانيا بمحاولة دبلوماسية جديدة لدى إيطاليا داعية إياها لاتخاذ موقف أكثر مصالحة تجاه الدولة العثمانية، لأن هذه الأخيرة قد دفعت إلى أبعد الحدود، يمكن أن تتجه كليا إلى بريطانيا، حيث تقنع لندن الباب العالي دون عناء شديد بأن ألمانيا ليست صديقتها الحقيقية وإنما ترمي إلى المحافظة على مصالح حليفتها إيطاليا أكثر من أي شيء آخر، وقد تجدد مخاوف ألمانيا في أن ترى بريطانيا تضمن وقوف الدولة العثمانية إلى جانبها، وقد عبر نائب وزير الخارجية الألماني عن ذلك أثناء حديث له مع القائم بالأعمال الإيطالي ببرلين، ولاحظ أن آمال الدولة العثمانية كلها متجهة إلى بريطانيا، فإنه يشعر أن بريطانيا لكي تستعيد الدور الأكبر الذي فقدته الآستانة ستكون قادرة على إجبارنا بقبول سيادة السلطان العليا، وتفرض السلم على هذا الأساس، وكانت المخاوف الألمانية حقيقية[2].

[1]- فرانسسكو ماجيري، المرجع السابق، ص 370.

[2]- محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 71.

ويتصل بموقف ألمانيا من الحرب الدائرة في ليبيا بين إيطاليا والدولة العثمانية ما يعرف ببرقية وولف التي أحاط بها الغموض و لم يعلم أحد من المسؤول عن إصدارها، و قد جاء في هذه البرقية أن الدوائر السياسية في برلين رغم كل الاعتبارات المتصلة بمصالح ألمانيا في الشرق، تعتبر أن تصرف إيطاليا له ما يبرره بالنسبة لمصالحها الحيوية في طرابلس، وبالنسبة لموقف الدولة العثمانية الاستفزازي هناك، ويتساءل الناس بأي حق تتوقع تركيا أن تتخذ ألمانيا إجراءات لحماية ممتلكات الدولة العثمانية في طرابلس بينما هذه الأخيرة نفسها قد أهملت كل إجراء وقائي من هذا النوع[1].

لم يصدر أي تكذيب للبرقية لا من الخارجية الألمانية ولا من مكتب وولف، وهذا دليل على أن الحكومة الألمانية لم تكن تعارض تماما إصدار مثل هذه البرقية المنسوبة إلى مكتب وولف، وفي الوقت نفسه أحدث نشر هذه البرقية أثرا طيبا لدى الرأي العام الايطالي إزاء موقف ألمانيا، وهذا ما كانت تريده الحكومة الألمانية وتهدف إليه من هذه البرقية، ومن تم لم تكن وزارة الخارجية الألمانية تريد تكذيبها حتى لا تزيل الأثر الطيب الذي أحدثته لدى الرأي العام الايطالي[2].

ومع التسليم بأن بريطانيا لم تشأ أن تعارض المشروع الإيطالي لغزو القطر الليبي معارضة جدية فإن ألمانيا تقع عليها مسؤولية أكبر لأنها وهي الصديق للدولة العثمانية والحليف لايطاليا كانت تستطيع أن تثني إيطاليا عن غزو ليبيا والاكتفاء بمنحها مزايا اقتصادية وهو أمر لم تكن لتعارضه الدولة العثمانية خصوصا إذا كان ذلك سيؤدي إلى تفادي ضياع الولاية منها نهائيا[3].

امتنعت ألمانيا عن إصدار أي بيان علني حول مرسوم الضم في الوهلة الأولى، إلّا أنها لم تلبث أن عبرت عن استيائها من التسرع لإصداره، وطلب من الدبلوماسيين الايطاليين أن يتساهلوا في موقفهم السلمي، ولما رفضت إيطاليا التنازل عن رأيها، وإصرارها على الضم، وقفت إلى جانب الدولة العثمانية نتيجة لتشدد الحكومة الايطالية التي طلبت من السفير الألماني بروما الضم الكامل والنهائي لمنطقة طرابلس وبرقة، وقد أدان البارون مارشال بقسوة السياسة الإيطالية إثر هذه الإدعاءات، وندد

[1]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 66.
[2]- المرجع نفسه ، ص 67.
[3]- المرجع نفسه، ص 68.

بشروط الحكومة الايطالية التي يمكنها أن تخلق اضطرابات للسلم بأوروبا، وقد نبهت الدبلوماسية الألمانية إلى أنه إذا ما ألحت إيطاليا على الضم الكامل والنهائي، وإذا لم تقبل أية حكومة عثمانية ذلك، فإن هذا سوف يجلب مشاكل خطيرة[1].

2-3: موقف النمسا:

تكشف الوثائق أن قلق النمسا من غزو إيطاليا للقطر الليبي إنما كان يرجع إلى خوفها من امتداد العمليات العسكرية بين إيطاليا والدولة العثمانية إلى شبه جزيرة البلقان الأمر الذي يهدد مشروعات النمسا التي كانت تعتبر البلقان منطقة نفوذ لها، تنافسها فيها إيطاليا مثلما تنافسها فيها روسيا[2].

وكانت نية جيوليتي و دي سان جوليانو كما أبلغاها للملك يوم 24 سبتمبر هي تدمير الأسطول العثماني حيثما كان بحيث تضطر الدولة العثمانية إلى التسليم قبل الحملة، غير أن موقف النمسا الصلب قد جعل من المستحيل تنفيذ هذا التكتيك، وقد غضب أهرنتال وزير خارجية النمسا كثيرا لمبادرة البحرية الايطالية حشية أن تكرار مثل هذه العمليات بالقرب من البحر الأدرياتيكي قد يتسبب في عواقب خطيرة، وقد اهتزت الحكومة الايطالية وقلقت، وعندما أعلم جيوليتي الملك أبلغه أنه من أجل إزالة أية صعوبة فقد أصدر وزير البحرية أمرا بتجنب أية عمليات ضد بريفيا و الموانئ العثمانية الأخرى الواقعة على الأدرياتيك وجزر البحر الأيوني بصفة مطلقة[3].

أسرعت الدوائر الحاكمة الايطالية في تقوية مواقعها في البحر الأدرياتيكي وفي منطقة الضفة الغربية لشبه جزيرة البلقان بعد فترة قصيرة من إعلان الحرب، فقد أرسلت في عشية الحرب في 29 سبتمبر 1911 عمارة بحرية إلى البحر الأدرياتيكي بقيادة الدوق أبروتس شقيق الملك عمانوئيل، وأعلنت للأوساط الدولية أن إرسال هذه العمارة استدعته ضرورة تلاقي الهجوم الذي كانت تعده

[1]- محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 156، ياخيموفيتش، المرجع السابق، ص 106.

[2]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 69.

[3]- فرانسسكو مالجيري، المرجع السابق، ص 364.

الدولة العثمانية على الساحل الإيطالي، وتأمين حرية الملاحة في البحر الأدرياتيكي وجزر البحر الأيوني[1].

قصف الأسطول الإيطالي ميناء بريفيزا في 2 أكتوبر و بلدة بهيوفاني ودي ميدوا في 05 أكتوبر، وقد أدّت هذه العمليات إلى اشتداد الميول المعادية للدولة العثمانية في دول البلقان، وخشيت الحكومة العثمانية من احتلال التعقيدات في البلقان[2].

وفي الوقت نفسه كان موقف إيطاليا يرمي إلى إطفاء حدّة العداء النمساوي وإرضاء الحليفة، ويتضمن أيضا الرغبة في عدم مواجهة موقف صلب للنمسا قد يضر بمستقبل الحرب، كما لاحظ جيوليتي نفسه من أن إيطاليا قد تقع في لعبة النمسا وتدفعها إلى احتمال دوران الأمر الذي يفتح فجأة أزمة بلقانية[3].

غير أن هناك أمرا أكيدا أن موقف النمسا كان يشجع المقاومة العثمانية ويشعر الحكومة العثمانية بأنه إلى جانبها حليفا قويا مما يجعلها تشدد في موقفها، وفي تلك الأيام بالذات قرّر النواب العثمانيون أعضاء لجنة الاتحاد والترقي خلال اجتماع خاص يمنح الثقة إلى سعيد باشا وزير الحربية بشرط أن يسير الحرب ضد إيطاليا بدون هوادة[4].

ظهر في النمسا إحساس متصاعد ضد إيطاليا ، فقد نبه جوسبي دافرنا سفير إيطاليا في فيينا حكومته بأن العناد الذي تبديه إيطاليا يحدث في النمسا إحساس متصاعد بعدم الرضا داخل الحكومة، وينمي الشعور المعادي لإيطاليا المتزايد داخل الرأي العام، ونظرا لموقف النمسا المعارض تجاه إيطاليا، فقد طلب سان جوليانو من الحكومة الألمانية عبر السفير الإيطالي في برلين، بأن يتدخل لدى الحكومة النمساوية لتتفهم موقف إيطاليا ، بيد أن هذه المحاولة لم يكن لها أي تأثير، فقد بقيت

[1]- ياخيموفيتش، المرجع السابق، ص 100.
[2]- المرجع نفسه ، ص 234.
[3]- جيوليتي ، المصدر السابق، ص 250.
[4]- فرانسسكو ماجيري، المرجع السابق، ص 366.

النمسا معارضة لأي استعراض للقوة، ولأي عمل حتى وإن كان في المراقبة في المياه الإقليمية الألبانية[1].

امتنعت النمسا عن إصدار أي بيان علني حول مرسوم الضم، ولكنها لم تلبث أن عبرت لحليفتها بالوسائل الدبلوماسية عن استيائها من التسرع بإصداره، وأكدت على أن إجراء كهذا يمكن أن يزيد من تعقيدات علاقات الدولة العثمانية مع الحلف الثلاثي، ولن يساعد على تسوية النزاع العسكري بسرعة[2].

2-4:موقف فرنسا:

أما فرنسا فإنه لم يكن ثمة غرابة في موقفها، فهي تؤيد المخططات والأطماع الايطالية في القطر الليبي صراحة، ذلك أن الموقف تحدده صفقة تم فيها تبادل المنفعة بين الدولتين (مراكش مقابل ليبيا)، ولكن ليس معنى التأييد تقديم العون لإيطاليا عندما أقدمت الأخيرة على غزو ليبيا عسكريا، فقد كانت الدبلوماسية تستلزم من فرنسا شيئا من المداراة، ولذلك فإنه عندما نشب القتال في طرابلس قرر مجلس الوزراء الفرنسي ضرورة إصدار إعلان بالحياد، وعلى إثر إبلاغ الحكومة البريطانية للحكومة الفرنسية عن طلب الحكومة العثمانية التدخل لدى الحكومة الايطالية ورد بريطانيا على هذا الطلب عبر دي سيلفا وزير خارجية فرنسا عن اتفاقه مع وجهة النظر البريطانية في أنه لا يوجد في الوقت الحاضر مجال للتدخل، ولو أنه لم يكن قد تلقى بعد طلبا مماثلا من الحكومة العثمانية، ولكنه كان يتوقع تلقي هذا الطلب من السفير العثماني في باريس[3].

قررت فرنسا أيضا تحييد تونس[4]، وطلبت من السلطات التونسية منع مرور العسكريين نحو

---

[1]-محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 77.

[2]- ياخيموفيتش، المرجع السابق، ص 106.

[3]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 71.

[4]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/04, Doc: 22, article du journal ' Le Républicain ', série 11 janvier 1912, titré " La neutralité de la Tunisie " qui confirme la neutralité de la France depuis le début de la guerre italo-turque.

طرابلس[1]، فضلا عن منع مرور الأسلحة والذخائر[2]، ووضعت الحدود التونسية تحت رقابة شديدة لسلاح الفرسان الفرنسي[3]، قامت الجرائد الايطالية بتداول خبر عملية التهريب التي حدثت على الحدود التونسية الليبية لصالح الجيش العثماني ولذلك قرّرت الحكومة تعزيز اليقظة والصرامة في تطبيق مهامها بالالتزام بالحياد تجاه الطرفين المتحاربين، وبالتالي فقد قامت وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بإعطاء تعليمات واضحة لكل من السلطات القنصلية والسلطات العسكرية التونسية بمنع كل حركية للأسلحة والعتاد الحربي على الحدود التونسية[4].

وأما فيما يتعلق بموقف فرنسا من قرار الضم فقد تسلم وزير خارجيتها دي سالف مذكرة ضم طرابلس ولم يبد أية ملاحظات تجاهها، غير أنه اعترف في مذكرة بعث بها إلى السفير البريطاني في باريس في 08 نوفمبر 1911، أن إعلان ضم الأراضي الليبية من قبل إيطاليا سيضر بمصداقية اتفاقيتي 1856 و 1878 الضامنتين لسلامة الدولة العثمانية، وقد أرادت إيطاليا أن تدفع فرنسا إلى موقف مناسب من المرسوم فأعلنت في يوم إقراره أنه لن يعارض أي اتفاقية بين فرنسا وألمانيا في مراكش و الكونغو[5].

---

[1]- أمر الوزير الأكبر يوسف جعيط باتخاذ ما يلزم من وسائل المراقبة الشديدة لمنع وقوع ذلك، وأعلن أن الدولة تحاكم بغاية الشدة كل من سهّل ذلك، يُنظر: أ.و.ث، رص.فت.إس، سل: A،صن : 280، مل: 14، وث: 01، الوثيقة السابقة.

[2]- سردت الصحف الايطالية بالتفصيل حادثة توقيف قافلة عربية مكونة من 80جمل من طرف السلطات الفرنسية في الوقت الذي كانت تتجهز فيه لعبور الحدود التونسية بمهراس، و قد اتضح بأن هذه القافلة كانت تحمل أسلحة وذخيرة حربية و مؤونة موجهة للعثمانيين يُنظر:

A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/04, Doc: 09, article du journal ' La Tunisie Française ', série 30 novembre 1911, titré " À la frontière tunisienne ".

[3]- محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 57.

[4]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/04, Doc: 08, article du journal ' le courrier de Tunisie ', série 16 novembre 1911, intitulé " Pas de contrebande de guerre " indiquant l'importance de la vigilance et la rigueur dans l'application de la soumission au règlement de la neutralité à l'égard de la guerre entre la Libye et l'Italie.

[5]- سالم هاشم خيالة، المرجع السابق، ص 75.

2-5: موقف روسيا:

لم تكن في تلك الفترة سوى روسيا وحدها قادرة على تأييد المطالب الايطالية وتقديم العون الدبلوماسي لروما، غير أن فعالية هذا العون كانت لا تستطيع تغيير الوضع مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقات غير الطيبة القائمة بين بطرسبرغ والآستانة ومصالح الروس غير الخفية في المضايق لا يمكنها إلا أن تثير أخطر شكوك الباب العالي، ومع ذلك فإن المبادرة الأكثر موضوعية لحل المشكل الليبية جاءت من بطرسبرغ، ففي 25 ديسمبر قام سازونوف وزير خارجية روسيا بخطوة لدى مختلف الحكومات الأوروبية لبذل عمل موحد من أجل حمل الدولة العثمانية على قبول الهدنة، وحسب ما جاء في اقتراح سازونوف الذي أبلغه إلى إيطاليا يوم 02 جانفي 1912، فإن الدول بإدراكها أن مصلحة أوروبا عقد الصلح بين الدولة العثمانية وإيطاليا قد تقوم بخطوة لدى اسطنبول لإقناع الدولة العثمانية بأن خسارة ولايتها التي احتلتها ايطاليا كانت أمرا لا مناص منه لحملها على قبول هدنة توازي إيقاف القتال الفعلي، وأن هذه الهدنة قد تمتد حتى يظهر احتمال عقد صلح نهائي، ولكن الاقتراح لم يجد قبولا لدى الحكومات الأوروبية[1].

وقد قضى على وساطة سازونوف في مهدها لأن الدول بصورة خاصة التي كان من المفروض أن تقوم بالوساطة قد خلقت لدى الباب العالي بسبب التنافس والغيرة والمصالح والاعتقاد أن ايطاليا سوف تتساهل عاجلا أم آجلا، و قد ساهم أيضا في فشل هذه المبادرة الروسية بعض عدم اهتمام الدول وخوف النمسا من أن يعود فضل النجاح المحتل للمفاوضات إلى روسيا بدلا من حليفات ايطاليا[2].

إن النشاط الذي كانت تبذله الحكومة الروسية لصالح ايطاليا كان من الممكن أن يسبب خلافات داخل الوفاق بسبب العداء الذي كان يبدو أن فرنسا قد أظهرته نحو ايطاليا، وأدرك دي سان جوليانو أن الخطوات الصديقة لا يمكن إلا أن تأتي من روسيا وحدها ولعب بأوراقه على بطرسبرغ، وكانت نيته كما يبدو بوضوح من الوثائق الدبلوماسية الايطالية هي إقناع روسيا لتكون

[1]- فرانسسكو مالجيري، المرجع السابق، ص ص 391-392.
[2]- المرجع نفسه ، ص 393.

الأولى في الاعتراف بالسيادة الايطالية، وهي خطوة حسب ما كان يرى وزير الخارجية الايطالي قد تقتدي بها دول أخرى[1].

رأى الدبلوماسيون الروس أنه كان من الأنسب لو أن مرسوم الضم أعلن بعد التوصل إلى اتفاقية بين الجهتين المتحاربتين، وتحظى باستحسان الدول الأوروبية، ورأى الوزير الروسي للشؤون الخارجية نيراتوف أن المذكرة المتعلقة بالضم لم تأت بأي تغيير للحالة الراهنة، وإن مثل هذا القرار لا يمكن أن تكون له انعكاسات قانونية إلاّ بعد الاتفاق الذي يحصل بين المتنازعين وباتفاق القوى العظمى[2].

وهكذا يمكن القول إن كل الدول الأوروبية الصديقة والمعادية للدولة العثمانية كانت تقف قلبا وقالبا مع إيطاليا وحملتها العسكرية لغزو القطر الليبي وانتزاعه من الدولة العثمانية.

3- صدى العدوان في العالمين العربي والإسلامي:

بمجرد أن أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية ثارت ثائرة العالمين العربي والإسلامي، وعبرت الشعوب العربية والإسلامية عن مشاعر التأييد والمساندة لدولة الخلافة، والسخط على إيطاليا الدولة المعتدية، وتفاوتت مظاهر هذا التأييد بين تأييد معنوي وتأييد مادي، علما بأن معظم أقطار العالم العربي والإسلامي كانت وقتئذ تئن تحت سيطرة الاستعمار الغربي[3].

قدمت مجلة المنار التي يصدرها محمد رشيد رضا سلسلة دعوات لإعانة ولاية طرابلس الغرب، مستندة في ذلك على مجموعة الروابط التي تربط أهالي طرابلس الغرب بغيرهم، وحددت المنار تلك الروابط أو الجوامع في ستة عناصر وهي : الرابطة الإنسانية، الرابطة الشرقية، الرابطة العثمانية، رابطة اللغة العربية، رابطة الجوار والرابطة الدينية[4]. ولقيت دعوة مجلة المنار أصداء كبيرة في مختلف أرجاء العالم الإسلامي الذي اهتزت مشاعر أبنائه لذلك العدوان الفظيع، وحركت فيهم روح الجهاد في

---

[1]- فرانسسكو مالجيري، المرجع السابق ، ص 397.

[2]- سالم هاشم خيالة، المرجع السابق، ص 75.

[3]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 83.

[4]- سميرة لحمر، مجلة المنار وقضايا المغرب العربي المسألة الطرابلسية نموذجا، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص ص 145-146.

سبيل الله والوطن، في هذا الصدد نشرت المنار رسالة وصلتها من أحد قرائها بأفغانستان بعنوان " يوم من أعظم الأيام في الإسلام " تحدث فيها عن الاجتماع الذي عقده أمير أفغانستان لدعوة الأفغانيين للمشاركة بالمال لدرء الخطر عن طرابلس الغرب وعن مدى استجابة الأفغانيين لذلك[1].

أبرق إمام اليمن يحي حميد الدين إلى الخليفة العثماني، معلنا عن استعداده للقيام بمئة ألف جندي تحت قيادته ما بين محارب ومتطوع، وأبرق أمير مقاطعة نجد الأمير عبد العزيز بن سعود يقول: **"إن مقاطعة نجد تفتخر اليوم من كل جوارحها بأنها مقاطعة عثمانية... وأنه وجميع القبائل التي تحت أمره مستعدون للزحف في ظل الأعلام العثمانية إلى حيث تأمرهم الدولة العلية "**، وجاء كثيرون من أبناء البلاد الإسلامية للتطوّع في الجهاد في طرابلس الغرب ضد إيطاليا المعتدية، وزاد عدد هؤلاء المتطوعين تدريجيا حتى بلغوا في بداية العام التالي 1912 حوالي ستة عشر ألف متطوع[2].

سارت مظاهرات في جزيرة مورشيوس في المحيط الهندي ورفع المتظاهرون احتجاجا إلى وزير خارجية بريطانيا، و توالت الاحتجاجات من كل أنحاء العالم الإسلامي حتى من الهند والصين، مما أقلق بعض ساسة الدول الاستعمارية فصرح هانوتو وزير سابق للخارجية في فرنسا بأن إيطاليا بهجومها على ليبيا لم تجن على نفسها فحسب بل جنت كذلك على بقية الدول الأوروبية جناية لا يعرف مداها، كما أن الحكومة البريطانية أخذت تلح على جيوليتي رئيس وزراء إيطاليا من أجل الإسراع بإنهاء الحرب مع تركيا تفاديا لإثارة المشاعر في جميع أنحاء العالم الإسلامي الذي يخضع جزء كبير منه للاستعمار البريطاني، وذلك بعد أن طالب أحد زعماء المسلمين في الهند الحكومة البريطانية بأن تكف عن سياستها العدائية للدولة العثمانية تفاديا لثورة مئات الملايين من المسلمين[3].

ولم يقف العرب، ولا اكتفى المسلمون بالمظاهرات والاحتجاجات، ولا شاركوا بالمتطوعين فحسب، وإذا كانت الحكومات العربية قد منعت سياسيا من إبداء رغبتها بصفة رسمية فإن الشعوب العربية والأمم الإسلامية قد سارعت بتكوين اللجان لجمع التبرعات والإعانات وأخذت تثرى على

[1]- ا سميرة لحمر، المرجع السابق، ص ص 155-156.

[2]- محمود فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 118.

[3]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 83.

المجاهدين في ليبيا ومصر والشام والعراق وسائر البلاد العربية، ومن إفريقيا وآسيا ومن الهند والأفغان وغيرها نقود كانت تتحول إلى أسلحة وذخائر، وإلى أدوية وإسعافات، وإلى مؤن وملابس، اعتمد الليبيون عليها لفترة من الزمن اعتمادا كبيرا[1].

كانت التبرعات تدفع في صكوك إلى سفراء وقناصل الدولة العثمانية حيث تُرسل إلى وزارة الخارجية ومنها إلى وزارة المالية، أما التبرعات التي تجمع في مصر وتونس والجزائر فكانت تُرسل إلى قيادات المجاهدين مباشرة بواسطة أمثال رحومة الزواص في تونس[2].

تكونت بمصر اللجنة العليا لمجاهدي ليبيا برئاسة الأمير عمر طوسون، فكانت هذه اللجنة نشطة جمة النشاط، وكان من بين عملها تلقي الإعانات والتبرعات من سائر البلاد العربية في المشرق ومن كل البلاد الإسلامية الواقعة خلفها وتحويلها إلى الليبيين، حيث بدأ الأمير عمر طوسون حملات التبرع بنشر الإعلانات في الصحف المصرية طالب فيها المصريين بالتبرع لصالح المجاهدين الليبيين فلقيت دعوته تلك استجابة سريعة من معظم المصريين، واستوى في ذلك مسلمو مصر وأقباطها على حد سواء حرصاً على وحدة الصف الوطني وعدم التعامل مع الحرب الليبية الإيطالية من منطلقات دينية، فقد عقد الأقباط إلى جانب المسلمين عدة اجتماعات في أحيائهم وقراهم حظيت بحضور أبرز أعيانهم ووجهائهم حيث أسهموا في جمع التبرعات النقدية لصالح اللجنة العليا لإعانة الليبيين[3].

كما كانت جمعية الهلال الأحمر المصري التي تكونت برئاسة الشيخ علي يوسف هي الأخرى ذات نفع كبير في تقديم الأدوية التي كانت تحصل عليها من مصر وبقية البلاد العربية[4]، وقد أوفد الهلال الأحمر المصري الأطباء والصيادلة والممرضين إلى ساحات القتال في طبرق ودرنة وبنغازي وكل

---

[1]- محمد مصطفى بازامة، العدوان، المرجع السابق، ص 137.

[2]- محمد الأسطي، " صدى حركة الجهاد الليبي في العالم الإسلامي تبرعات ومتطوعون 1911-1912 "، مجلة الشهيد، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، العدد 5، 1984، ص 112.

[3] - أرويعي محمد علي قناوي، " موقف الأمير عمر طوسون من المقاومة الليبية للاحتلال الإيطالي 1911-1943م "، مجلة أبحاث، جامعة سرت، العدد 10، سبتمبر 2017، ص 159.

[4]- محمد مصطفى بازامة، العدوان، المرجع السابق ، ص 138.

ما يلزم لتجهيز مستشفيات ميدانية[1]. كما كانت تونس مركز لجمع الإعانات والتبرعات[2]، وبالرغم من منع عبور القوافل عبر الحدود التونسية الليبية إلا أن آلاف الجمال تدخل إلى ليبيا محملة بالمساعدات[3].

بعث سكان المدينة المنورة إلى خزينة الدولة العثمانية بحوالي 3045 ليرة عثمانية، وتجمع رجال القبائل المجاورة لما حول قبر الرسول الشريف وأقسموا ببذل دمائهم فداء لوطنهم وبدعم الحكومة العثمانية، كما أعلن رؤساء القبائل الخمس الرئيسية بأنهم على استعداد للذهاب لكل الجهات مع رجالهم وسلاحهم والتي تحددها لهم الحكومة[4]، ودعا المسلمون المقيمون في ألمانيا الأمة الإسلامية إلى إعانة الدولة العثمانية في حربها ضد الإيطاليين ببذل المال والنفس كل على قدر طاعته واستطاعته إعانة للمجاهدين المرابطين بطرابلس، وأن يتم قطع كل معاملة تجارية ومعاشيه مع الإيطاليين المقيمين بالبلاد الإسلامية[5].

رغم أن الجزائر كانت تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي عشية غزو إيطاليا لليبيا إلّا أن ذلك لم يمنع الجزائريين من الدفاع عن ليبيا مما كانت قد وقعت فيه بلادهم الجزائر من قبل، وقد جاءت مواقف تضامن الشعب الجزائري مع الجهاد الليبي مختلفة، فهناك من عبر عن تضامنه مع الشعب الليبي بالكلمة والقلم، والآخر ساهم بماله ومادياته، والآخر انتقل إلى ليبيا مشيا على الأقدام فنال شرف المشاركة في الجهاد الليبي، وقد كانت ردود فعل الجزائريين تجاه الغزو الإيطالي لليبيا بعد سماعهم الخبر سريعا، بعد أن هالهم ما سمعوه فسكنتهم الحسرة والحزن، ويمكن التماس بعض جوانب هذه

---

[1]- محمد الأسطي، المرجع السابق، ص 115.

[2]- أ.و.ت، رص.فت.إس، سل: A، صن: 280، مل: 14، وث:30، إعلان صادر من الوزارة الكبرى التونسية عن الوزير الأكبر يوسف جعيط بتاريخ 14 نوفمبر 1911 يتطرق إلى فتح اكتتابات بمدينة تونس و بجهات العمالة لجمع المال لغرض إرساله إلى الجيش العثماني.

[3]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/04, Doc: 09, Op cit.

[4]-أرويعي محمد علي قناوي، "الملك عبد العزيز بن سعود و جهاد الشعب الليبي ضد الاحتلال الإيطالي 1329-1370هـ /1911-1951م"، المؤتمر العالمي الثاني عن تاريخ الملك عبد العزيز، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 20-21جمادى الأولى -1436هـ/ 11-12 مارس 2015، ص04.

[5]- أ.و.ت، رص.فت.إس، سل: A، صن: 280، مل: 08، مل فر: 04، وث:25.

المشاعر من خلال كتابات عمر بن قدور الجزائري الذي عبر بصدق، فقدم وصفا لمشاعر الجزائريين وهم يرون بلدا عربيا آخر يسقط في يد الاستعمار الأوروبي[1].

وللتدليل على تلك المواقف النبيلة التي وقفها الجزائريون تجاه إخوانهم الليبيين، فعلى سبيل المثال لا الحصر شارك الجزائريون منذ الأشهر الأولى لبدأ القتال بين الليبيين والايطاليين في المعارك الحربية، وقاوموا جنبا إلى جنب مع أشقائهم الليبيين والقادة والجنود والعثمانيين جحافل الغزاة الإيطاليين، وكان أشهرهم الأمير علي باشا الجزائري بجنبه ابنه عبد القادر، وبرفقتهما عشرون جزائريا كانوا في طليعة المجاهدين بجبهة سواني بن يادم[2].

ثالثا: معـــاهدة أوشي لـــوزان واستمرار المقاومة الليبية:

1- نقل العمليـــات الحربية إلى البلقـــان:

واجهت القوات الإيطالية في ليبيا مقاومة عنيفة، والتحم الليبيون بالعثمانيين وشكلوا قوة عسكرية ضاربة، وأدركت إيطاليا عجزها عن إتمام احتلال بقية الولاية، ولذلك قرّرت أن تهاجم الدولة العثمانية في مراكزها الضعيفة، وتوجهت لهذا السبب نحو الجزر الاثني عشر التي كانت تؤلف الولاية المعروفة باسم مجموعة جزر بحر إيجة والدردنيل، ففي 4 ماي 1912، قامت أساطيل إيطاليا باحتلال الجزر، ثم قامت بتهديد مدخل الدردنيل، وقصفت ميناء بيروت على ساحل الشام، وكأنها بذلك تدعو إلى توسيع رقعة الحرب، وقد أقامت إيطاليا إدارة لهذه الجزر، وأصدرت بها طوابع بريد إيطالية، واستبدلت بالبحارة الذين قاموا بعملية الاحتلال حاميات إيطالية من الجنود وحملة البنادق الصغيرة، كما استبدلت الأعلام العثمانية أعلاما إيطالية، حينذاك سارعت الحكومة العثمانية إلى إجراء بعض

[1]- محمد ودوع، "دور الجزائريين في الجهاد الليبي"، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر 2، العدد 13، 2011، ص ص 188-189.

[2]- أرويعي محمد علي قناوي، " الشيخ عبد الحميد بن باديس وكفاح الشعب الليبي ضد الاحتلال الإيطالي 1911-1939"، مجلة البحوث التاريخية، المركز الليبي للمخطوطات والدراسات التاريخية، طرابلس، السنة 34، العدد 01، جانفي 2012، ص 04.

التحصينات لسواحل آسيا الصغرى خوفا من هجوم إيطالي جديد على تلك السواحل[1]، وقرّرت طرد الايطاليين المقيمين في الدولة العثمانية ردا على احتلال إيطاليا لجزر الدوديكانيز، وصدر قرار بهذا الصدد يوم 20 ماي 1912، ودخل حيز التنفيذ يوم 12 جوان 1912[2].

وقامت إيطاليا بإجراء انتقامي من الدولة العثمانية ردّا على قرار الطرد الذي استخدمته الحكومة العثمانية ضد الإيطاليين المقيمين في أراضي الدولة العثمانية، فاحتلت جزيرة كيو وثلاث جزر أخرى مدعية أنها من أجل ضمان رقابة أسهل[3].

أرسل سكان الجزر التي احتلتها إيطاليا مندوبين عنهم في مؤتمر عقد في جزيرة باموس في 17 جوان، واجتمع ممثلو سكان الجزر وأعلنوا فيه الرغبة الوطنية العريقة للإيجيين بالانضمام إلى الوطن الأم (اليونان)، وقرّروا إقامة دولة مستقلة تماما تتألف من جميع الجزر وهي دولة إيجه، و شكلوا حكومة مؤقتة ذات علم خاص، ولما علمت إيطاليا بقرارهم أنكرت عليهم ذلك، وأحدث رد فعل عنيف من طرف السلطات الإيطالية، فحلت مؤتمر باتموس بأمر من اللواء أميلو Amileo ألغى الامتيازات التي كان يتمتع بها سكان الجزر تحت الهيمنة العثمانية ليصبحوا تحت نظام الاحتلال العسكري الإيطالي، واتبعت سياسة الطلينة التي لم تكن ترضي لا سكان الجزر ولا القوى الأوروبية، فولدت من المشكلة الليبية مشكلة أخرى هي مشكلة الجزر في بحر إيجه[4].

وفي هذه الفترة الحرجة من تاريخ الدولة العثمانية استقالت وزارة الاتحاديين في جويلية 1912م لتتولى الحكم وزارة أطلق عليها اسم الوزارة الكبرى وقد ألفها أحمد مختار باشا الغازي[5].

---

[1]- علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، المرجع السابق، ص ص 338-339.

[2]- محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 225.

[3]- محمود العرفاوي، المرجع السابق ، ص 227.

[4]- سامي هاشم خيالة، المرجع السابق، ص 81.

[5]- عايض بن حزام الروقي، حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني 1330-1332هـ / 1912-1913م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، قسم الدراسات العليا التاريخية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1990، ص82.

2- نقل العمليات الحربية إلى البحر الأحمر واليمن:

امتد العمل العسكري الإيطالي منذ الأشهر الأولى للحرب إلى البحر الأحمر بغية توسيع العمليات العسكرية والضغط على الدولة العثمانية، فأمرت بمحاصرة ولاية اليمن، فقد قامت أساطيل إيطالية صغيرة بسلسلة من العمليات ضد الموانئ وبعض التحصينات العثمانية على طول الساحل العربي للبحر الأحمر، وضربت مدافع الأسطول الإيطالي سكة الحديد في اليمن عام 1912 وخربت جزء منها، كما قصفت كلا من الحديدة والشيخ سعد حيث تواجد الثكنتين العسكريتين في مدخل البحر الأحمر، وأغرقت بعض سفن حفر السواحل العثمانية فيها، وقررت يوم 21 جانفي حصر الساحل العثماني للبحر الأحمر، أي كامل شبه الجزيرة العربية، ودمرت الأسطول العثماني في البحر الأحمر، ووجهت وزارة الخارجية الإيطالية بيانا إلى مختلف السفارات والبعثات الأجنبية بروما، بينت فيه أنه بداية من 22 جانفي سيكون الساحل العثماني للبحر الأحمر، والممتد من ساحل عيسى بشمال الحديدة حتى رأس جوليانكس جنوبا تحت حصاد فعلي من قبل القوات البحرية الإيطالية[1].

أرادت إيطاليا إشغال الدولة العثمانية في الجهات البعيدة، ومنعها من إرسال قواتها من اليمن إلى ليبيا، كما فعلت عند نقل قواتها من ليبيا إلى اليمن قبيل الغزو الإيطالي، ويمكن تلخيص الأسباب الموجبة للتحويل إلى:

- ربما خافت إيطاليا من سريان نار الحرب ضدها إلى باقي العالم العربي تلبية لدعوة الخلافة، وإشغالا منها للقوى العثمانية المنهكة في باقي أجزائها، لدا أسرعت إلى فتح جبهة حربية أخرى في اليمن وعسير بغية إضعاف المقاومة العثمانية وتثبيط مجهوداتها الحربية.
- حاصرت إيطاليا سواحل اليمن من جهة البحر الأحمر، وحصل لتجار الحديدة ضيق شديد، وقصفت الحديدة من البحر، وقصدت إيطاليا بذلك إشغال الدولة العثمانية عن ليبيا.

[1]- سامي هاشم خيالة، المرجع السابق، ص 90.

- أرادت إيطاليا تقليم أظافر الدولة العثمانية إن صح التعبير، وذلك بهجومها على السواحل العربية كجزء من خطة عامة لتسهيل عملية احتلال ليبيا[1].

اختلف مواقف الدول من تحويل العمليات الإيطالية إلى البحر الأحمر باختلاف المصالح لهذه الدول، فقد التزمت الدول التي ليست لها مصالح هناك جانب الصمت ولم تتخذ موقفا إيجابيا أو سلبيا كما هو الحال بالنسبة لروسيا وألمانيا والنمسا، وأما بريطانيا وفرنسا فقد نددتا بالعمليات، وأصرت بريطانيا على إيقاف العمليات وذلك لقرب هذه العمليات من مستعمراتها ومصالحها لاسيما في مصر والسودان، وأما فرنسا ففي الصومال والبحر الأحمر كما وحذرتا من خطر الانفجار الإسلامي في مستعمراتها، ونتيجة لإصدار بريطانيا على إيقاف العمليات البحرية في البحر الأحمر، فقد أعلنت إيطاليا بأنها ستوقف العمليات إرضاء للمطلب البريطاني[2].

3- المبادرات الدولية للتسوية:

حاولت الوزارة الاتحادية التي كان يرأسها سعيد باشا أن تفتح باب المفاوضات مع إيطاليا عن طريق بعض الدول الأوروبية، وقد لعب بعض رجال الأعمال اليهود المؤيدين لجمعية الاتحاد والترقي دورا بارزا في بدء هذه المفاوضات، وكانت محاولات الصلح تلك تجري في طي الكتمان، بينما تعلن الحكومة عن شديد تمسكها بوحدة الدولة العثمانية وعدم التفريط في ولايتي طرابلس وبنغازي[3].

ولقد بين وزير خارجية بريطانيا لسفير دولته في الآستانة مدى معارضة الحكومة الإيطالية للمقترحات التي طرحها وزير الخارجية العثماني في حكومة الاتحاديين، واقترح الوزير البريطاني بدوره مشروع سلام يحول دون إراقة ماء الوجه للسياسة العثمانية كما قال، و يتخلص مشروعه هذا في أن تعترف الدولة العثمانية بسيادة إيطاليا على الأمور المدنية مقابل اعتراف إيطاليا بالسيادة الروحية للسلطان، والسماح للمسلمين بممارسة عباداتهم الدينية بحرية تامة، والبقاء على قوانينهم وعاداتهم، وعلى أن تدفع إيطاليا مبالغ سنوية عن طريق شيخ الإسلام اعترافا بالخلافة الروحية[4].

---

[1]- ، سامي هاشم خيالة، المرجع السابق، ص 91.

[2]- المرجع نفسه، ص 92.

[3]- عايض بن حزام الروقي، المرجع السابق، ص 82.

[4]- علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، المرجع السابق، ص 339.

اقترحت فرنسا على الدولتين المتنازعتين تقديم بعض التنازلات المتبادلة كتعبير عن رغبتها الصادقة في عقد الصلح كأن تقوم الدولة العثمانية بسحب حاميتها عن ليبيا، وبالمقابل تعيد إيطاليا الجزر إليها مع عدم تحديد شكل النظام السياسي المقبل لليبيا حتى يتم تجنب تنازل حكومة الآستانة عن ممتلكاتها بصورة رسمية، وسارع ساسة فرنسا بالدعوة لعقد مؤتمر أوروبي يقوم بوضع شروط مناسبة لحل المشكلة الليبية، لكن الحكومة الإيطالية رأت أنها ستكون في موقف ضعيف في المؤتمر المقترح نتيجة عدم سيطرتها الكاملة على ليبيا، كما أن الدولة العثمانية تخوفت أن يفرض عليها صلحا يكون مجحفا بحقوقها في ليبيا[1].

قدم الألماني البارون مارشال اقتراحات حول الموضوع في 01 جوان أثناء لقائه مع بانشا سفير إيطاليا ببرلين، فقال: أن تدخلا جماعيا للقوى قد يكون فعالا خصوصا إذا ما تم تحت زعامة روسيا، وأن الحل الوحيد الذي يكون له حظ من النجاح ويقبله الباب العالي هو إعادة برقة ودواخل منطقة طرابلس مقابل التخلي عن طرابلس لإيطاليا[2].

قام العثمانيون على ضوء المحاولة الألمانية بتقديم حلين اقترح الوزير الأكبر سعيد باشا الحل الأول، وقدم رئيس مجلس الشيوخ غازي مختار باشا الحل الثاني، وأما سعيد باشا فإنه قال (بما أن السلطان لا يمكنه التنازل بشكل مباشر عن منطقة طرابلس وبرقة لصالح إيطاليا، فإنه رأى منح هذه المقاطعات أو تحويل السادة العثمانية إلى الشيخ السنوسي الذي يبقى تحت سلطة خليفة العثمانيين الروحانية)، ويمكنه أن يتفاوض بكامل الحرية مع إيطاليا بخصوص الحل الذي يراه مناسبا لصالح ليبيا، وبهذه الطريقة فإن الدولة العثمانية لا تتحمل أي مسؤولية بينما اقترح مختار باشا تسليم طرابلس إلى تونس وبرقة إلى مصر، لأنه يعتقد أن تونس ومصر لا زالتا جزءا من الدولة العثمانية[3].

حاولت الحكومة النمساوية أن تأخذ على عاتقها مهمة التوسط بين الجانبين المتحاربين، و قد ظن برشتولد أن توسط النمسا سيساعد على تحسين علاقاتها مع إيطاليا، وبذلك قدمت الحكومة النمساوية في01 جوان 1912 مشروعا يعد تكملة لمشروع مختار باشا، وبطريقة تصبح معها عباراتها

[1]- عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص ص 324-325.

[2]- جيوليتي، المصدر السابق، ص 260.

[3]- محمود العرفاوي، المرجع السابق، ص 235.

مقبولة من طرف إيطاليا، فأرادت أن يكون المشروع في مرحلتين، تقوم الدولة العثمانية في المرحلة الأولى بتسليم طرابلس إلى باي تونس وبرقة إلى خديوي مصر، وتلتزم إيطاليا بضمان حقوق الخليفة الدينية في هذه المناطق، وبإعلان العفو العام للأهالي، وترحيل الجيش العثماني بشكل مشرف، وفي المرحلة الثانية تصبح بريطانيا مكان تونس ومصر تحت رعاية النمسا، وتسليم المقاطعتين إلى إيطاليا، وكان برشتولد يرغب في إقرار السلم بأسرع وقت مما يؤدي إلى الإقلاع عن التوتر في البلقان وانسحاب الإيطاليين من جزر البحر الإيجي، وقيام علاقات جيّدة بين فيينا وروما، ولم يلق المشروع النمساوي نجاحا كبيرا في إيطاليا، حيث عدت الدوائر الإيطالية تسلمها طرابلس و برقة بهذه الطريقة إهانة للسلاح الإيطالي الظافر حسب رأيها[1].

4- المفاوضات الثنائية ومعاهدة الصلح:

أدى تبدل الوضع الدولي واشتداد الصعوبات السياسية والاقتصادية والعسكرية في الدولة العثمانية وإيطاليا على السواء إلى خلق وضع ملائم لقيام محادثات صلح ثنائية بينهما، فقد رأت الدبلوماسية الإيطالية وجوب التقيد بالمسألة المتنازع عليها بين إيطاليا والدولة العثمانية فقط دون الرجوع إلى المؤتمر أو تدخل الدول الأوروبية، لأنها تخشى أن تثار القضايا التي تهدد الوضع القائم في الشرق، وكان رأي الآستانة مشابه لذلك[2].

بعد أن تقرّر بصفة نهائية إجراء مفاوضات مباشرة بين الدولتين المتحاربتين شرعت كل منهما في إعداد وفدها المفاوض حيث تشكل الوفد العثماني من بعض أعضاء جمعية الاتحاد و الترقي برئاسة سعيد حليم باشا الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس الدولة في الآستانة، في حين ضم الوفد الإيطالي نائبي البرلمان برتوليني، وفوسينانو الذي يتمتع بخبرة واسعة في مجال القانون الدولي، بالإضافة إلى الكومندتور فولبي الذي كان له فضل الشروع في إجراء الاتصالات بين البلدين[3].

ويذهب بعض المؤرخين إلى أن المفاوضات السرية بدأت في مدينة لوزان في سويسرا في شهر جوان سنة 1912، وطرح فيها الجانب العثماني استعداده لإعلان استقلال طرابلس تحت رئاسة أمير

[1]- محمود العرفاوي، المرجع السابق ، ص 238، ياخيموفيتش، المرجع السابق، ص 161.

[2]- ياخيموفيتش، المرجع السابق، ص 162.

[3]- عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 335.

مسلم تابع للسلطان، إلّا أن ما اتفق عليه غالبية المؤرخين هو أن هذه المفاوضات قد بدأت بالفعل إبان حكومة الاتحاد والترقي، وأن أول جلسة عمل عقدت بين الطرفين العثماني والإيطالي كانت في 12جويلية1912م، وقد قدم خلالها الوفد العثماني كثيرا من التنازلات لعقد الصلح ومن أبرزها منح إيطاليا قاعدتين بحريتين على الساحل، فضلا عن امتيازات اقتصادية هامة، إضافة إلى منح الاستقلال الذاتي لطرابلس[1].

ولقد رد الجانب الإيطالي بأن هذا الحل لا يطابق وجهة النظر الإيطالية، وأن حكومته لا يمكنها أن تقبل التوقيع على معاهدة صلح مع الحكومة العثمانية إلا على أن تمنح الحكومة العثمانية الحكم الذاتي لولاية طرابلس بإجراءات داخلية تابعة من سيادتها، بينما تقوم إيطاليا بإجراءات داخلية لتحدد المبادئ الإدارية التي ستطبق في الولاية، وبهذه الطريقة تكون الحكومتان قد أعلنتا نهاية الحرب، إما عن اتفاق أو إجراءات فردية تتم في وقت واحد، ويتم بعد ذلك بفترة وجيزة إبرام اتفاق لإعادة العلاقات الدبلوماسية[2].

وعلى إثر الجلسات الأولى من المفاوضات شعرت الحكومة الإيطالية بأن الحكومة العثمانية لا يمكن أن تتحول عن موقفها بسهولة فقررت إجبارها على تغييره وتقديم المزيد من التنازلات عن طريق ممارسة ضغط مزدوج عليها عسكريا ودبلوماسيا، فتوجهت بعض قطع الأسطول الإيطالي مساء 18-19 جويلية 1912 في محاولة منها لاختراق مضيق الدردنيل ولكنها تراجعت بعد أن اكتشف أمرها وتبادلت القصف مع المدفعية العثمانية[3].

بعد تلك المحاولات اليائسة التي حاولت من خلالها حكومة الاتحاديين أن تغلق المضايق، وأن تزرع الألغام في مداخلها، وبعد تدخل الدول الأوروبية للحيلولة دون ذلك، لم يعد أمام حكومة أحمد مختار باشا الغازي الجديدة والتي أصبحت تواجه مآزق سياسية وعسكرية في الداخل والخارج على حد سواء لم يعد أمامها حينذاك إلا استئناف المفاوضات مع إيطاليا، وهو ما يمكن أن تسميه بالمرحلة الثانية من المفاوضات العثمانية الإيطالية والتي بدأت في 13 أوت 1912 في ضاحية كو caux

[1]- عايض بن حزام الروقي، المرجع السابق، ص 84.

[2]- جيوليتي، المصدر السابق، ص 128.

[3]- ياخيموفيتش، المرجع السابق، ص 165.

التابعة لمدينة لوزان Lausanne السويسرية، وقد مثل الدولة العثمانية في المفاوضات كل من محمد نابي بك مندوب فوق العادة ورمبيو غلو فخر الدين بك مندوب فوق العادة ووزير مفوض، كما مثل الحكومة الإيطالية كل من نائب البرلمان بييترو برتوليني Pietro bertolini ونائب البرلمان ومستشار الدولة قويدو فوزيناتوGuido fusinato، وجوسبي فولبي Giuseppe volpi مستشار الدولة[1].

في جلسة 13 أوت 1912 أعلن نابي بك أنه مكلف من قبل حكومته بأن يقدم خمسة اقتراحات تشكل في مجملها قاعدة للتفاوض، وقد قدم في هذه الجلسة ثلاثة منها فقط، طالب الاقتراح الأول والثاني بتخلي إيطاليا عن ولاية طرابلس في مقابل حصولها على امتيازات كبيرة، أما الاقتراح الثالث فقد اتجه إلى قيام حكم في الولاية شبيه بحكم فرنسا في تونس، ولكن الجانب الإيطالي رفض هذه الاقتراحات الثلاثة، وفي محاولة أخرى تمت في 27 أوت عرض المفاوضون العثمانيون اقتراحين آخرين يقضي إحداهما بمنح الحكم الذاتي مع التنازل عن السيادة الكاملة على ميناءين يقع اختيارهما في الوقت الحاضر في الأماكن غير المأهولة، والآخر كان يعرض منح الحكم الذاتي لإقليم برقة والتنازل التام عن إقليم طرابلس للحكومة الإيطالية التي عليها أن تتنازل في مقابل ذلك عن مصوع وارتيريا للحكومة العثمانية، إلا أن هذين الاقتراحين رفضا بدورهما، وكان أقصى ما يمكن تقديمه من تنازلات في اعتقاد الجانب العثماني هو ذلك الاقتراح القائم على أساس احتفاظ العثمانيين بالمناطق الداخلية على أن يكون لهم ميناء على ساحل البحر كميناء طبرق مثلا، لكن هذا الاقتراح أيضا لم يقبل كغيره من الاقتراحات[2].

أخذت الشخصيات العسكرية والسياسية الإيطالية تميل إلى فكرة القيام بعمليات جديدة في مضيق الدردنيل، وذلك لإجبار العثمانيين على التراجع، و ربما أرادوا بذلك استفزاز الدولة العثمانية لتقوم بغلق المضايق، وبالتالي تدفع الدول للضغط عليها مجددا، وربما أرادوا أن يستغلوا رغبة روسيا في إعادة النظر في نظام المضايق لتحقيق أهدافهم الخاصة، لاسيما وأن روسيا كانت منحازة إلى إيطاليا

[1]- عايض بن حزام الروقي، المرجع السابق، ص 84.

[2]- عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص ص 338-339.

وأيدتها في أكثر من موقف، فأرسلت إيطاليا خمس مدمرات إلى مدخل الدردنيل، ثم توغلت في داخل المضيق إلى مسافة 20 كلم، غير أنها انكشفت فورا فقامت مدافع التحصينات الساحلية بقصفها وأجبرتها على التراجع[1].

وقد أبلغ وزير الخارجية الإيطالي الدول الأوروبية على أنه أصبح من اليقين الثابت لدى إيطاليا أن الحكومة العثمانية تريد التهرب من عقد الصلح لذلك سنقرر قطع المفاوضات واستئناف الحرب بقوة أكثر ليس في ولاية طرابلس فحسب ولكن ضد كل الأجزاء الحيوية من الإمبراطورية العثمانية[2].

وأمام الأزمات الخانقة التي تمر بها الدولة العثمانية رأت حكومة مختار باشا الغازي أن تصل بالمفاوضات مع إيطاليا إلى نتيجة حاسمة، فأوفدت وزير الزراعة العثماني وزودته بصلاحيات واسعة، وقد وصل المسؤول العثماني إلى لوزان في 27 سبتمبر 1912، ومع وصوله أخذت المباحثات تدخل في دور حاسم[3].

كانت العقبة التي لا تلتقي فيها آراء الطرفين المتفاوضين هي الاعتراف العثماني بإلحاق طرابلس بإيطاليا، وانتقال جزر الدوديكانيز إلى إيطاليا، فالعثمانيون لا يستطيعون الإعلان صراحة عن إلحاق طرابلس بإيطاليا لأن ذلك يؤثر على مكانتهم في العالم الإسلامي والعربي، أما جزر الدوديكانيز فالاهتمام الأوروبي بها وأهميتها لبعض الدول الأوروبية يجعل التفاوض بشأنها أمرا عسيرا[4].

كان التوتر يسود منطقة البلقان منذ فترة ليست بالقصيرة، و لكنه أخذ يزداد حدة بعد ذلك حتى واجهت الدولة العثمانية اعتبارا من بداية شهر أكتوبر 1912 خطر اندلاع الحرب بينها وبين الدول البلقانية جميعها، فقد أعلنت بلغاريا تعبئة الجيش ودعوة أفراد الاحتياط وأنجزت التعبئة العامة في صربيا واليونان، كما أعلنت روسيا والنمسا والمجر التعبئة الجزئية، ثم قامت في الجبل الأسود بشن

[1]- ياخيموفيتش، المرجع السابق، ص ص 164- 165.

[2]- جيوليتي، المصدر السابق، ص 143.

[3]- علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص 340.

[4]- عايض بن حزام الروقي، المرجع السابق، ص 87.

الحرب على الدولة العثمانية في 08 أكتوبر وتبعتها صربيا في 09 أكتوبر، وما لبث أن قدمت الدول البلقانية مجتمعة للباب العالي إنذارا نهائيا طالبت فيه بمنح الاستقلال لصربيا و مقدونيا[1].

وفكرت إيطاليا في استعمال الضغط على الدولة العثمانية عن طريق التهديد والوعيد ووجهت إليها مذكرة سلمت إلى وفدها في ' أوشي'، وتقول المذكرة أنه في حالة عدم توقيع اتفاق خلال ثمانية أيام، أي قبل يوم 10 أكتوبر1912، فإن إيطاليا ستقطع المفاوضات وتحتفظ لنفسها بحرية التصرف، وهددت إيطاليا في مذكرتها أنها ستستأنف عملياتها الحربية ضد الدولة العثمانية بقوة وعنف وضراوة، ليس في ليبيا فحسب بل في كل مكان حيوي بالنسبة للدولة العثمانية[2].

اضطرت الحكومة العثمانية تحت التهديد وبعد أن لاحظت أن هناك مادة في الدستور العثماني تعطي الحق للحكومة في حالة الخطر لأن تعقد الصلح بمرسوم قانون دون انتظار لموافقة البرلمان، وأبرقت إلى وفدها بالتوقيع على الاتفاقية السرية في 15 أكتوبر 1912، وفي اليوم الموالي صدر فرمان سلطاني يمنح الاستقلال الذاتي لولاية طرابلس، وفي 17 أكتوبر من نفس العام صدر مرسوم ملك إيطاليا بتأكيد السيادة الكاملة والشاملة لمملكة إيطاليا على ولاية طرابلس، ثم في 18 أكتوبر تم التوقيع على معاهدة الصلح في مدينة أوشي بسويسرا لتضع حد للنزاع الإيطالي العثماني حول ولاية طرابلس[3]. وبناء عليها:

- تقرر أن توقف الدولة العثمانية وإيطاليا القتال، وتسحب الجنود والضباط العثمانيين من ميدان القتال في طرابلس وبرقة.
- صرح السلطان العثماني محمد الخامس بتنازله عن حقوقه في طرابلس وبرقة لأهلها، ومنحهم استقلالا داخليا مطلقا تاما، على أن يعين ممثلا له بلقب نائب السلطان" يقوم بحماية المصالح العثمانية.

[1]- عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 344، ياخيموفيتش، المرجع السابق، ص 173، فرانسسكو مالجيري، المرجع السابق، ص 423.

[2]- خليفة عبد المجيد المنتصر، المرجع السابق، ص 183.

[3]- عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص ص 346-347.

- أصدر ملك إيطاليا بدوره منشورا إلى أهالي ليبيا يذكر فيه أن بلادهم أصبحت خاضعة خضوعا تاما للسيادة الملكية الإيطالية، ويعفو فيه عن الليبيين الذين يخلدون للهدوء، ويعدهم بالمحافظة على الشعائر الدينية الإسلامية، ويسمح لهم بذكر اسم السلطان في الصلوات العامة بصفته خليفة المسلمين[1].

وعلى أثر توقيع معاهدة الصلح اعترفت الدول الأوروبية بسيادة إيطاليا على ليبيا بصورة رسمية، وكانت أول الدول المعترفة بذلك روسيا، وتلتها النمسا وألمانيا، ثم فرنسا يوم 20 من الشهر نفسه[2]، ولقد اعتبر السفير البريطاني في الآستانة أن شروط الصلح أفضل ما يمكن أن تحصل عليه الحكومة العثمانية في ظل الظروف القائمة[3].

إن موافقة الدولة العثمانية على عقد معاهدة الصلح مع إيطاليا على تلك الصورة دليل قاطع على أن الدولة العثمانية كانت تعيش أسوأ مراحل تاريخها، وأن الأزمات العنيفة كانت تهدد كيانها[4]، ومن الواضح أن الاتفاقية تؤكد حقيقة تواطؤ الحكومة العثمانية آنذاك على حساب سكان ولاية طرابلس لصالح إيطاليا، وما ورد فيها من بنود يوضح ذلك ويكشف أن كل ما كان يهم الدولة العثمانية هو حفظ هيبتها السياسية والدينية حتى لا تبدو أمام الرأي العام العربي والإسلامي في صورة الاستسلام والتخاذل[5].

ويلاحظ أن الحكومة العثمانية وقعت على معاهدة الصلح مع إيطاليا دون أن تستشير الزعماء العرب، وأغفلت رغبات المجاهدين السنوسيين الذين تحملوا العبء الأكبر في مقاومة الغزو الإيطالي

[1]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 377، وللاطلاع على نص المعاهدة كاملا بملاحقها ينظر الملحق رقم 12.
[2]- خليفة عبد المجيد المنتصر، المرجع السابق، ص 186.
[3]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 166.
[4]- عايض بن حزام الروقي، المرجع السابق، ص 91.
[5]- عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 353.

ووقف تقدم الإيطاليين، وشد أزر العدد القليل من الجند العثماني الذي سمحت وزارة حقي باشا ببقائهم في طرابلس، فهؤلاء المجاهدون لم يكن لهم رأي في شروط المعاهدة التي قرّرت مصيرهم[1].

بعد توقيع المعاهدة وجه المشير أدثاويو راني قائد جيش الاحتلال الإيطالي إعلان لجميع سكان ليبيا أن الصلح قد عقد وتم بين دولتي إيطاليا والدولة العثمانية، وقد أعلن رسميا جلالة الملك عمانويل الثالث في أمره المؤرخ في 17 أكتوبر 1912 العفو العمومي عن جميع أهالي قطري طرابلس وبنغازي الذين كانوا اشتركوا في الحرب، ولقد حان زمان رجوع كل منهم إلى أراضيه للشروع بالخدم الآيل نفعها لوطنهم ولأنفسهم وأن الايطاليين لابد من أن ينجزوا كل ما وعدوهم به[2].

كان لتعهد الدولة العثمانية في المعاهدة بسحب كل قواتها المسلحة من ليبيا في نظير أن يسلم الإيطاليون إلى تركيا جزر الدوديكانيز التي احتلتها إيطاليا أثناء الحرب أثر كبير على الليبيين لأنهم أدركوا أن الدولة العثمانية قد تخلت عنهم دون أن تعطيهم فرصة للاستعداد، فكان عليهم أن يواجهوا المغتصب لبلادهم بأنفسهم وبقواتهم الذاتية، ولم يعترف الوطنيون بما تعنيه المعاهدة من انتقال السيادة في البلاد من أيدي العثمانيين إلى أيدي الإيطاليين، فالولاء للسلطان العثماني كان قائما على روابط دينية أكثر من أي شيء آخر[3].

5- إعلان المقاومة الوطنية الليبية:

كانت المقاومة الليبية تدور في ميدانين رئيسيين: ميدان برقة و ميدان طرابلس.

5-1: ميدان برقة:

كان موقف أحمد الشريف واضحا قبل توقيع الصلح بين إيطاليا والدولة العثمانية، فقد بعث إلى أنور باشا في درنة يذكر فيه ما وصله من أن الدولة تعتزم إعطاء ليبيا إلى إيطاليا، فقد جاء في رسالته: "**نحن والصلح على طرفي نقيض، ولا نقبل صلحا بوجه من الوجوه، إذا كان ثمن هذا الصلح**

[1]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 167.

[2]- أ.و.ت، رص.فت.إس، سل: A، صن: 280، مل: 08: مل فر: 09. وث:05.

[3]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 378.

تسليم البلاد إلى العدو"، وزيادة على ذلك فقد حذره مما سوف يحدثه ولا شك قبول الصلح في نفوس المسلمين في جميع الأقطار من نفور شديد من الدولة العثمانية، وحمل هذا الكتاب أربعون شخصا من كبار السنوسية إلى القائد العثماني[1].

استقبل أحمد الشريف أنور بك بسيارته، وكانت هذه أول سيارة تدخل صحراء برقة، وقوبل بحفاوة بالغة، وأقام في ضيافة السيد أحمد ثلاثة أيام، وأبلغ أنور مضيفه أوامر السلطان وأدلى إليه بتوجيهاته "**إسناد أمر الأمة الطرابلسية إلى سيادته وإخباره بأن السلطان قد منح الأمة الطرابلسية استقلالها تاركا لها الحق في أن تقرّر مصيرها وتدافع عن نفسها"**[2].

وعلى هذا بدأ السيد أحمد السنوسي يرسل بكتبه إلى مشايخ الزوايا السنوسية ومشايخ القبائل العربية حاثا على الاستمرار في الحرب ضد العدو حتى الجلاء عن البلاد أو الصلح الشريف الذي يرى فيه مصلحة بلاده واستقلالها وحريتها[3]، ثم أرسل إلى القائد عزيز بك المصري يوليه إمارة الجيش ورياسة الحكومة في برقة والجبل الأخضر، وذلك بعد انسحاب أنور باشا ومن رجع معه من الضباط والموظفين بناء على أوامر الباب العالي، فقبل عزيز بك المصري أن يعمل مع السنوسيين، وسافر إلى الجغبوب في ديسمبر 1912 لشكر السيد أحمد السنوسي على توليه إمارة الجيش و رياسة الحكومة السنوسية[4].

وفي الوقت ذاته بعث السيد أحمد الشريف بخطاب إلى الأمير عمر طوسون طلب فيه منه إبلاغ السلطان العثماني برفض الليبيين للاحتلال الإيطالي وتصميم المجاهدين الليبيين على مواصلة القتال

---

[1]- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 142.

[2]- علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص 343.

[3]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 11/04, Doc: 01, rapport de la direction des affaires politiques et commerciales, ministre des affaires étrangères, publié au Caire en date du 28 novembre 1912, intitulé ' Les Senoussis '.

[4]- محمد إبراهيم لطفي المصري، المصدر السابق، ص 42.

وعدم قبول فكرة التنازل عن بلادهم مهما كلفهم الزمن، كما طالبه بتقديم الدعم العسكري والاقتصادي للمجاهدين[1].

انتقل أحمد الشريف إلى منطقة الظهر الأحمر بالجبل الأخضر لكي يكون قريبا من مواقع المعارك بين الإيطاليين والمجاهدين، ويتمنى له المشاركة فيها من حين إلى آخر، وبمجرد وصوله قام بعقد اجتماعا ضم مشايخ الزوايا السنوسية ومشايخ القبائل بالجبل الأخضر لتنظيم حركة الجهاد، وتقرّر في هذا الاجتماع التأكيد على فرض الجهاد على كل من يبلغ الرابعة عشرة من العمر وحتى الخامس والستين، وأن يعتمد المجاهد على نفسه بتوفير السلاح والتموين مشاركة منه في الدفاع عن العرض والوطن[2].

اشتدت العمليات العسكرية في ميدان برقة بفضل الانسجام الذي زادت أسبابه توطدا بين الجند العثماني النظامي وبين المجاهدين العرب، واستأنف عزيز المصري العمليات العسكرية بكل جد وهمة، وفي هذه الظروف قرّرت الحكومة الإيطالية احتلال الجبل الأخضر، والتحم الطليان مع المجاهدين في معارك متعددة في المنطقة الغربية والوسطى، فاحتل الطليان طولميثة في 12 أفريل 1913، ثم بنينة بعد معركة حامية في اليوم التالي، ثم المرج في 19 أفريل، ووقعت في 22 أفريل معركة الرحمة، واحتل الطليان بومريم بعد ذلك بثلاثة أيام، والأبيار في اليوم التالي، ثم توكره في يوم 29 أفريل[3].

وبتاريخ 16 ماي 1913 قام الإيطاليون بالهجوم على المجاهدين حيث جرت معركة سيدي كريم القرباع وكان النصر فيها للمجاهدين على الإيطاليين، وغنم المجاهدون في هذه المعركة مجموعة كبيرة من السلاح الإيطالي بالإضافة إلى بعض التموين، وأصيب فيها الإيطاليون بخسائر وأضرار بالغة

[1]- أرويعي محمد علي قناوي، " موقف الأمير عمر طوسون..."، المرجع السابق، ص 172.

[2]- أبو بكر خليفة شليق، المجاهد أحمد الشريف السنوسي (حياته و نضاله 1873-1933م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان 2011، ص 77.

[3]- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 150.

تمثلت في فقدان 10 ضباط و73 من الجنود وجرح 400 جندي، وتعتبر هذه المعركة من أهم المعارك التي خاضها المجاهدون[1].

وهي الواقعة التي اشترك فيها السيد أحمد الشريف مع قبائل العبيدات والبراعصة والدرسة وساهم فيها الضباط العثمانيون، وكان من جراء هذا النصر أن أصبح للسيد أحمد الشريف شهرة واسعة، وفي شهر ماي أيضا اشتبك الفريقان في معركتي القيقب ومرسى مسوسة أو أبولونيا، واحتل الطليان القيقب في 26 ماي، ثم زاوية القيدية بعد قتال شديد في 05 جوان، ثم البويرات في الشهر نفسه، ووقعت واقعة كبيرة في صفصف في أول جويلية، واحتل الطليان سلوق و قمينس في أوت، ووقعت معارك في تكنس و تلجازة في سبتمبر، وفي 27 سبتمبر احتل الطليان الزاوية البيضاء، وفي أكتوبر 1913 اشتبكوا مع المجاهدين في واقعة عين بوشمال، وفي المنطقة الشرقية لم يصب الطليان التوفيق عندما اشتبكوا مع المجاهدين في معركة سيدي جرباعة في 26 ماي، ولكنهم ما لبثوا أن احتلوا التانجى في جوان وخربوها، ثم احتلوا مرتوبة في الشهر نفسه، وفي 18 جويلية دارت معركة في مدور التي احتلها الطليان[2].

ومع بداية عام 1914 أحاطت بالمجاهدين صعوبات شديدة منها انقطاع الموارد عنهم من أسلحة وذخائر ومؤن، واستدعاء الدولة العثمانية لبقية قواتها العاملة في برقة بكامل معداتها، وبقيت البلاد خالية من وسائل الدفاع ومعرضة للهجوم[3]. أضف إلى هذا ما فعلته إيطاليا حتى تصرف الحكومة المصرية عن إمداد المجاهدين في برقة بما يحتاجون إليه من أسلحة وذخيرة ومؤن[4].

وبالرغم من كل هذه الظروف وبقاء المجاهدين وحدهم في القتال وأمام تعدد احتياجاتهم ونواقصهم الحربية، وضغط الايطاليين عليهم بالتركيز في شنّ حملات قوية وكبيرة إلّا أن المجاهدين

---

[1]- أبو بكر خليفة شليق، المرجع السابق، ص 77.

[2]- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 151.

[3]- عبد السيد السنوسي مراجع إبراهيم، المقاومة الليبية للغزو الإيطالي في الفترة 1911 إلى 1918 في مدن شرق ليبيا دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2012، ص 55.

[4]- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 151.

استمروا بنفس الروح النضالية الأولى[1]. وأسندت قيادة المجاهدين إلى عمر المختار الذي كون جيشا وطنيا يتربص بالطليان إذا خرجوا من مواقعهم لقتلهم والحصول على أسلحة يستخدمونها وظل الحال كذلك حتى نشبت الحرب العالمية الأولى في أوت 1914[2].

وشن الإيطاليون في أوائل عام 1914 هجوما شاملا على السنوسيين في الجبل الأخضر واحتلوا عدة أماكن أخرى (العرقوب، أم شختب، الزويتينة، أجدابية)[3]. وساعدهم في ذلك المعدات العسكرية العصرية التي يستخدمونها في المناطق الصحراوية كسيارات الوزن الثقيل وتجهيز جميع المراكز بأجهزة استقبال متطورة، ورغم هذا فإن المقاومة بقيت متواصلة في برقة[4]، وبعد مرحلة الهدنة التي طالت شهر جوان والتي التزم فيها الطرفين أماكنهم، فقد تم وقوع اشتباكات عسكرية بأجدابيا ودرنة وتشكل هذه العمليات جزءا من الخطة التي وافقت عليها الحكومة الإيطالية شهر ماي[5].

5-2: ميدان طرابلس:

عقب الأحداث التي شهدتها البلاد قرر زعماء الجهاد في الجبهة الغربية انعقاد مؤتمر العزيزية في 28 أكتوبر 1912م، والذي حضره وشارك فيه قادة الجهاد والأعيان ومشايخ القبائل في طرابلس الغرب، وكان هذا الاجتماع من أجل دراسة تفاعلات معاهدة أوشي لوزان، كما حضر هذا الاجتماع من الجانب العثماني نشأت باشا قائد القوات العثمانية واسحاق باشا ومعاونوه من كبار

---

[1]- مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص 47.

[2]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 173.

[3]- شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 379.

[4]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 11/04, Doc: 09, rapport de Meynier, commandant militaire du territoire des Oasis, au gouverneur général de l'Algérie, en date du 28 mai 1914, à Ain Tabia à proximité de Gadames, comportant les situations militaires et politiques en Libye et les équipements sahariens au profit des italiens.

[5]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 11/04, Doc: 10, rapport de Lecoutour, vice-consul de France à Benghazi, destiné à Viviani, président du conseil, ministre des affaires étrangères, en date du 20 juillet 1914,où il analyse les situations militaires au niveau du secteur de Cyrénaïque.

الضباط العثمانيين ليبلغوا المجاهدين عن عزم عودة القوات العثمانية لاسطنبول وإجبارهم بقبول الصلح، عقد رؤساء القبائل الطرابلسية اجتماعا في العزيزية لمناقشة الوضع في البلاد وتحديد المهام بالنسبة للمستقبل، ولكن انقسمت الزعامات الليبية بين من يرغب في التفاوض مع الإيطاليين ومن يريد مواصلة القتال ضد الاحتلال، فبرزت خلافات بين أعضاء المؤتمر وانقسم زعماء حركة الجهاد على أنفسهم واختلافهم مسألة استمرار حركة الجهاد والوقوف ضد الإيطاليين[1]. وهكذا فإن القادة لم يتوصّلوا إلى قرار مشترك في اجتماع العزيزية، فاتجه سليمان الباروني إلى جبل نفوسه حيث جمع حوله بضعة آلاف من المقاتلين، واتخذت يفرن مركزا لهم، كما تم تشكيل جيش دائم من المشاة والخيّالة والهجّانة[2].

تولى الباروني رئاسة حكومة تقوم بما يلزم من حفظ الراحة وتعميم الأمن ومحافظة شرف الدين والوطن على قواعد الشرع الشريف، مع القيام بما يجب اتخاذه من وسائل المدافعة كالمال والرجال والسلاح، وقام بإبلاغ ما حدث إلى الدول وإلى شمس الدين باشا نائب السلطان في طرابلس، وأرسل وفدا إلى أوروبا مهمته السعي لدى الدول حتى ينال اعترافها بالحكومة الجديدة، ثم تنظيم الدعاية لهذه الحكومة في الخارج، وشرع الباروني في أواخر 1912 ينظم الحكومة والإدارة في البلاد[3]. وكان لإعلان سليمان الباروني قيام الحكومة الوطنية أثره في نفوس الأهالي الذين أملوا في استقلال بلادهم تحت زعامة وطنية تحظى بثقتهم بدليل توافد وفود الأهالي والمجاهدين على العزيزية تأييدا للباروني رئيس هذه الحكومة ودعماً له[4].

استطاع الإيطاليون أن يحتلوا منطقة الجفرة إلى الجبل، بما في ذلك غريان ومسلاتة ومصراتة وبني الوليد في مدة ثلاثة شهور تقريبا، ولم يحدث اصطدام كبير مع العرب إلاّ في قصبات في 14 ديسمبر

[1] – دلال علي السوري الشتيوي، " مؤتمرات العزيزية ودورها في توحيد حركة الجهاد "، مجلة كليات التربية، جامعة الزاوية، العدد 16، ديسمبر 2019، ص 443.

[2]– نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 147.

[3]– محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 171.

[4]– أحمد حامد السيد، " استراتيجية الجهاد عند الباروني 1911-1917 دراسة في الوثائق الإيطالية"، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، العدد 18، جانفي 2008، ص 387.

1912 وبني الوليد في 02 فبراير من العام الموالي، كما اشتبكوا مع الحامية العثمانية في سرت في آخر ديسمبر1912[1]، وفي 23 مارس 1913 تمكّن الجنرال ليكويو من هزيمة سليمان الباروني في معركة أصبابة، وفي المنطقة الواقعة بين غريان ويفرن قضي على جيش سليمان البالغ تعداده حوالي أربعة آلاف ليبي[2].

راح الإيطاليون يلاحقون فلول الجيش فدخلوا يفرن في 27 مارس، وقد حاول بعضهم الانسحاب إلى نالوت بهدف اجتياز الحدود وطلب الملجأ في تونس، وعبر الشيخ سليمان الباروني والشيخ عون سوف ومحمد عبد الله البوسيفي الحدود ببقايا الجيش، ودخلوا تونس في 09 أفريل 1913[3].

رصدت وراقبت السلطات الإيطالية تحركات الباروني في تونس بهدف استمالته إلى جانبها بالتلويح بإمكانية العفو عنه والسماح بعودته إلى وطنه حتى يساعد ذلك على إقناع الأهالي الليبيين الاستسلام والتعاون مع حكومة الاحتلال، وظهر أن الحكومة الايطالية قد وضعت خطة لتحقيق هذا الهدف عن طريق الكونت سفورزا والقنصل الإيطالي العام في تونس[4].

كان الإيطاليون قد حاولوا إغراء الباروني بالتسليم حتى من قبل صلح أوشي عندما حاولوا تنفيره من العثمانيين ولكنهم لم ينجحوا في مسعاهم، ولذلك ونظرا لتفوق قوات العدو عددا وعدة، ولما كان الطليان قد أبلغوا الباروني باستعدادهم للاعتراف باستقلال طرابلس الغرب داخليا فقد وجد المجاهدون انتهاز هذه الفرصة والدخول في مفاوضات مع إيطاليا في تونس، إلا أن الايطاليين لم يلبثوا أن تهربوا من وعدهم بمنح طرابلس الاستقلال الداخلي، وذلك بعد الانتصارات التي أحرزتها قواتهم، وعندئذ وافق الطرفان على قواعد جديدة تتضمن العفو على المجاهدين مع بعض المنافع الأخرى لهم، واضطر الباروني أمام الرغبة التي أبدتها السلطات الفرنسية في تونس إلى أن ينصح اللاجئين

[1]- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 149.

[2]- J. Wright, Op cit, p 131.

[3]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 148.

[4] - أحمد حامد السيد، المرجع السابق، ص 389.

الطرابلسيين بالعودة إلى بلادهم[1].إذ طلب من الزوارة اللاّجئين ببن قردان جنوب تونس بالرجوع إلى طرابلس، لكنه أعرب عن خوفه من انتقام الإيطاليين من أبناء عشيرته كما فعلوا سابقا[2].

استقرت عائلة الباروني بصفة مؤقتة في قابس بالجنوب الشرقي التونسي[3]. ثم انتقل إلى رادس بالعاصمة التونسية والتقى مع ليبيين منهم هادي جواب[4]، سافر إلى بني بزقن جنوب الجزائر يوم 7 أفريل 1914[5]من أجل زيارة قبر معلمه الحاج أمحمد بن يوسف أطفيش العالم الإباضي، الذي توفي يوم 20مارس[6]، عاد إلى تونس يوم 21 أفريل 1914[7]، ثم ارتحل إلى الآستانة[8].

---

[1]- محمود حسن صالح منسي، المرجع السابق، ص 172.

[2]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/21, Doc: 13, note de la direction de la sûreté publique tunisienne nº 2047, en date du 18 mai 1913.

[3]- A.N.T, Ibid.

[4]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/21, Doc: 01, note de la direction de la sûreté publique tunisienne nº 2140, en date du 25 juin 1913.

[5]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/21, Doc: 18, note de la direction de la sûreté publique tunisienne, en date du 07 avril 1914.

يُنظر أيضا: المجلس الأعلى للغة العربية، قطب الأئمة أطفيش العلم والعمل لصلاح الجماعة و الوطن، الجزائر، 2011، ص 09.

[6]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/21, Doc: 16, note de la direction de la sûreté publique tunisienne, en date du 06 avril 1914,

، يُنظر أيضا: أ.و.ت، رص.فت.إس، سل: A، صن: 280، مل: 08: مل فر: 21. وث: 32،رسالة من الحاكم العام للجزائر إلى رئيس مجلس وزارة الشؤون الخارجية، بتاريخ 09 ماي 1914.

[7]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/21,voir aussi: Doc: 19, note de la direction de la sûreté publique tunisienne, en date du 22 avril 1914.

[8]- اختلفت الكتابات التاريخية في تحديد تاريخ رحلته إلى الآستانة بين ربيع و أواخر سنة 1913، لكنها لم تذكر زيارته للجزائر، لذلك أردت أن أشير إليها اعتمادا على هذه الوثائق، وما يؤكد صدقها هو وفاة معلمه الذي درسه في شبابه يوم 20مارس1914، وضرورة تقديمه لواجب العزاء، ورصد المصالح الأمنية الفرنسية لزيارته في كل من تونس والجزائر، وما جاء في الوثيقة السابقة عن نيته للذهاب إلى الآستانة يدل على أنه ارتحل إليها بعد 22 أفريل1914.

وهاجر الشيخ سوف ومن معه إلى حلب بالشام، واختار محمد بن عبد الله ومن معه الالتجاء إلى فزان، واعتصموا هناك في انتظار الطليان مرّة أخرى[1].

منع الايطاليون الليبيين وخصوصا سكان الجبل من الذهاب إلى الأسواق التونسية، وحثوهم على الشراء من ليبيا ولقد كانوا يشترون السلع بسعر أقل بتونس، ورخصة الرجوع إلى إقليم الإيالة قد تم رفضها[2].

وبعد أن تمت للإيطاليين السيطرة على طرابلس، بدءوا في الزحف جنوبا على إقليم فزان فقاومهم محمد بن عبد الله البوسيفي حتى استشهد في الدفاع عن وطنه، فانهزم المجاهدون من قبائل أولاد سيف ومن معهم إلى جهة الشرق، وانضموا إلى معسكر السنوسيون في حدود برقة الغربية، وكان مقره في زاوية النوفلية، فلم يكد يأتي شهر جانفي سنة 1914 إلاّ وكانت بلاد فزان كلها في قبضة الإيطاليين، ما عدا المنطقة الشرقية منها وهي الممتدة من حدود زاوية النوفلية شمالا إلى واحة واد الكبيرة جنوبا، و التي من ضمنها عيون تقرفت وواحات زلة والفقهاء وتميسة وغيرها، حيث لم يجرأ الطليان على احتلالها لقوة قبائلها وأكثرهم من أولاد سليمان، ولأن السيد أحمد السنوسي أسرع وشيد بها ثلاثة معسكرات قوية، أحدها شمالا ومقره زاوية النوفلية والثاني في وسطها ومقره واحة زله والثالث في جنوبها و مقره واحة واو الكبيرة[3].

إن التحرك السريع نحو الجنوب، أملته عبارات سياسية، إذ كانت الوحدات الفرنسية، قد دخلت سنة 1913 جنات جنوب شرق الجزائر على بعد حوالي 100كلم من غات، ولهذا اعتبر ب. بيرتوليني وزير المستعمرات الإيطالي، أن من الضروري تحريك القوات الإيطالية بسرعة إلى أعماق

[1]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص 171.

[2]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 15, Doc: 12, message du capitaine Deservaux, chef de l'annexe de Ben Gardane, au délégué de la résidence générale de la république française à Tunis, en date du 27 septembre 1913, pour le renseigner sur la guerre en Libye.

[3]- محمد إبراهيم لطفي المصري، المصدر السابق، ص 44.

فزان من أجل تحقيق السبق على الفرنسيين، ورفع العلم الإيطالي فوق الواحات الجنوبية، وعلى هذا فإن سياسة فرنسا التوسعية قد دفعت بإيطاليا نحو مغامرات جديدة[1].

كما وأن فرنسا لما رأت أن إيطاليا قد وصلت بجيوشها إلى حدود بلاد فزان الجنوبية، خافت من أن تتقدم الجيوش الإيطالية إلى البلاد التابعة لحكومة السنوسيين في السودان الغربي عن طريق فزان، فأرسلت فرنسا حملة قوية من بلاد كانم بالسودان الغربي في جانفي سنة 1914، فزحفت عن بلاد الكاك على حين غرة فاحتلها، ومنها إلى قيرو عاصمة السنوسيين في السودان الغربي فاحتلتها أيضا، فاضطر السيد أحمد السنوسي إلى ترك أملاكه في السودان الغربي لفرنسا صلحا لانشغاله بحرب إيطاليا ولعدم مقدرته على محاربة إيطاليا وفرنسا معا[2].

سقطت سبها في 17 فيفري 1914م، واحتلت مرزق بعد أسبوعين، وفي بداية مارس سقطت آخر معاقل المقاومة، وقد لجأ من بقي من المجاهدين في زاوية العكر في سرت، واعتبر الإيطاليون أن فزان صارت في أيديهم، وعند ذلك الحد انتهت أول مرحلة من مراحل نضال الليبيين ضد الغزاة الإيطاليين[3].

خرجت قوة إيطالية من أجل غزو منطقة رحات وبعد إقلاعها من فزان اتجهت إلى أوباري، كما تم إرسال بعثة لمراقبة النفقات العسكرية، ولقد أفضت أبحاثها إلى تغييرات جديدة في التنظيم المعقد الذي يسعى وزير المستعمرات الجديد إلى تبسيطه، ووزعت وحدات مهمة على القوات الإيطالية بطرابلس من أجل تعزيز الانتقال إلى سرت[4].

---

[1]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 149.

[2]- محمد إبراهيم لطفي المصري، المصدر السابق، ص ص 44-45.

[3]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 150.

[4]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 11/04, Doc: 11, rapport de Jousselin, consul de France à Tripoli,à Viviani, président du conseil, ministre des affaires étrangères, en date du 24 juillet 1914,où il procède à mettre au clair les déplacements militaires des Italiens en Libye..

إن أهم أسباب هزيمة الطرابلسيين هو أن عقد الصلح بين الدولة العثمانية وإيطاليا قد باغث طرابلس وهي في حالة التشتت، بينما أدّى انسحاب القوات العثمانية إلى حالة من الفوضى الشاملة، كما أن انعزال الطرابلسيين عن أشقائهم في برقة وعن العالم الخارجي ساهم في ذلك، بينما الوضع مغاير في برقة بعد عقد اتفاقية الصلح كانت الجبهة هناك تمتد على طول الساحل، وكانت تستغرق في واقع الحال كلّ أرجاء المقاطعة، وتمكن السنوسيون من تنظيم مقاومة موحدة ضد الإيطاليين، وهو ما لم يتسنّ للطرابلسيين عمله، و قد واصل قسم من الجيش العثماني إلى جانب وحدات المجاهدين[1].

[1]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص ص 150-151.

الفصل الثالث

أثر الحرب العالمية الأولى على المقاومة الليبية.

أولا: ليبيا و الحرب العالمية الأولى.

ثانيا: المفاوضات بين محمد إدريس و بريطانيا و إيطاليا.

ثالثا: الجمهورية الطرابلسية.

أولا : ليبيا والحرب العالمية الأولى:

1- تمركز قوات أحمد الشريف قرب الحدود المصرية:

بعد معركة مدور في جويلية 1913 عاد معظم العثمانيين إلى وطنهم، ولذلك بقي السنوسيون وحدهم يديرون دفة الحرب في الشهور التالية، فوزعوا جنودهم النظاميين على مراكز متعددة في المناطق المختلفة حتى يجمعوا حولهم القبائل العربية في جهود متصلة ضد الإيطاليين الذين كانوا قد فصلوا برقة عن طرابلس وأنشئوا لكل من الإقليمين حكومة منفصلة منذ سبتمبر 1913[1].

عقد أحمد الشريف السنوسي اجتماعا عاما لشيوخ الزوايا، ورؤساء الجند، وزعماء القبائل، تدارسوا خلاله الأوضاع العامة في برقة واحتمالات الحرب ومدى استعدادهم لمحاربة القوات الإيطالية، واستقر رأيهم على الانتقال بكافة القوات الجهادية التي كان يبلغ عددها قرابة السبعة آلاف مقاتل، إلى منطقة إمساعد القرية الحدودية والمتاخمة للحدود الشرقية مع مصر، لأن مصر تشكل عمقا استراتيجيا لقوات المجاهدين، وكانت تأتيها المساعدات من قبل المسلمين بالتهريب عبر الحدود[2]، وكانت بريطانيا مضطرة لغض البصر على المساعدات خوفا من إثارة الرأي العام ضدها إذا ما ظهرت متآمرة على جهاد الليبيين، ومع اقتراب الحرب العالمية الأولى ذهبت بريطانيا للتقرب من أحمد الشريف وحاولت أن تمد جسورها معه كي تستعمله ورقة ضغط على إيطاليا، لاسيما أن ملامح الحرب العالمية الأولى كانت قد بدأت تلوح في الآفاق، وكان أحمد الشريف يقضا لما يجري حوله، فأقام معسكرات التدريب ورسم خطة للدفاع، وحماية الشعب، والاستعداد للجهاد، وشرع أحمد الشريف في تشكيل جيش نظامي مدرب، ليخوض به غمار حرب طويلة المدى[3].

قسّم الإيطاليون برقة إلى ثلاثة قطاعات، ففي القطاع الشرقي كانت المعارك تدور من أجل قطع الإمدادات المهرّبة من مصر، وكانت أمام القطاع الأوسط مهمّة تدمير معسكرات المجاهدين في

[1]- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص157.

[2]- علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، المرجع السابق، ص355.

[3]- عبد السيد السنوسي مراجع إبراهيم، المرجع السابق، ص56.

العرقوب وسلنطة وتسديد الضربة إلى قاعدة تموين السنوسيين في المخيلي، أمّا القطاع الغربي فكان يمثل جبهة معارك قبائل العواقير والمغاربة التي كانت تقوم بغاراتها من اجدابيا و زاوية مسوسة[1].

كان على المجاهدين أن يواجهوا الكوارث الطبيعية بالبلاد، فالجفاف الشديد كان سبب في انعدام المحاصيل لمدة سنتين متتاليتين، وازدادت الأحوال بؤسا بهجوم الجراد الذي قضى على المزروعات، فعمّت البلاد المجاعة وانتشرت الأوبئة، وقد كتب يوهانس بروتشارد في هذا الصدد بأن الجيوش الإيطالية كانت تمثل ضغطا كبيرا على قوات البدو، وكان على هذه القوات في الوقت نفسه أن تتصدّى لعدو أشد فتكا وإضناء من سلاح الإيطاليين، ألا وهو الطاعون، والحصبة، والتيفوئيد، والجفاف، والجراد[2].

2- ثورة فزان وتراجع الاحتلال الإيطالي:

خيل للحكومة الإيطالية بعد احتلالها لفزان أنها أخمدت أنفاس المقاومة وبذلك تم لها السيطرة الكاملة على المنطقة الغربية بما في ذلك القبلة، وما تبعها من إجراءات سريعة لتخفي فشلها وإخفاقها في السيطرة التامة والمطلقة على المناطق التي احتلت على طول البلاد، بإنشاء مراكز للاتصال وثكنات للجيش[3] .

وضعت القيادة الإيطالية حاميات صغيرة وأنشأت مراكز اتصال في المناطق التي تم الاستيلاء عليها وأحكمت السيطرة على غريان وترهونة وبني وليد خلال زحفها نحو الجنوب إلى فزان لتكون نقطة لتوطيد أقدامها داخل الصحراء الليبية ليشمل سبها وبراك وأوباري والقطرون وغات في أقصى الجنوب، إلاّ أن التوغل السريع والسهل الذي حققته القوات الإيطالية في وقت قصير جدا لم يكن إلا شكليا في مساحة شاسعة مترامية الأطراف متعددة التضاريس بدأ يواجه الصعوبات في قلة مراكز الاتصال والتموين وبعد الحاميات عن بعضها بعض التي تضمن لها الحماية والدعم ثم طرق المواصلات

[1] - Evans-Pritchard.E.E, The Sanusi of Cyrenaica, Oxford, 1949,p119.

[2] -Ibid ,p120.

[3]- مراد أبو عجيلة القمودي، حكومة مصراته الوطنية وأثرها على حركة الجهاد في ليبيا من سنة 1914-1922، مكتبة الزحف الأخضر للنشر والتوزيع، مصراته، ليبيا، 2009، ص49.

الصعبة في صحراء موغلة بدون حماية كافية، كانت هذه كلها ثغرات في صالح المجاهدين للإغارة على تلك المراكز لشل حركة العدو والاستيلاء على قوافل التموين والعتاد الحربي من بنادق وذخيرة ورشاشات لتكون حافزا للمجاهدين على مواصلة النضال[1].

بدأت هذه المرحلة الجديدة بعد نزوح العديد من قبائل القبلة وفزان ورفضهم البقاء تحت السيطرة الإيطالية وهذا راجع إلى طبيعة حياتهم فهم بدو رحل يتنقلون من مكان إلى مكان سعيا وراء مصادر المياه والكلأ، وقيمهم العربية الإسلامية تحتم عليهم عدم قبول السيطرة من أجنبي وبالأخص إذا كان هذا الأجنبي غير مسلم[2].

استمرت المقاومة التي أثارها محمد بن عبد الله البوسيفي تعمل حتى بعد استشهاده في معركة محروقة، وظل المجاهدون يسيرون على نفس الدرب الذي اختطه، بإثارة المضايقة في وجه العدو،والاستفادة من توزعه، وتشتت قواته ومهاجمة قوافل إمداده وتموينه، ومحاولة قطع الصلة بينه وبين الساحل، بالسيطرة على مناطق القبلة والشاطئ والجفرة وسرت، وأخذت الأوضاع المحيطة بالقوة الايطالية تزداد سوءا بالانفجار الفجائي للحرب العالمية الأولى[3].

لما بدأت الحرب العالمية الأولى سنة 1914 كان النزاع بين الطليان والسنوسيين يدور في الحقيقة حول فزان، فقد أدرك السيد أحمد الشريف بقائها في أيدي المجاهدين حتى يطمئن إخوانهم في الجهات الأمامية والساحلية ويواصلوا الاشتباك مع العدو في كل فرصة وكل وقت، لأنهم أصبحوا في مأمن من العدوان على عكس ما حدث، لو أن فزان خرجت من أيدي المجاهدين كلية فيتعرض هؤلاء في منطقة سرت والجبلة والجبل لهجوم العدو عليهم من الخلف، ولذلك فان معنى ضياع فزان في هذه الظروف الصعبة إنما هو ضياع لليبيا كلها في الحقيقة، ومن تم فقد عمل السيد أحمد الشريف على تنظيم المقاومة في فزان ضد الإيطاليين فأرسل أحد السادة السنوسية محمد علي الأشهب إلى مرزق لذلك الغرض وكان هؤلاء الإيطاليين منذ انتصارهم على جيوش محمد بن عبد الله في سرير الشيب

[1]- باولو مالتيزي، المرجع السابق، ص ص 500 -501.

[2]- مراد أبو عجيلة القمودي، المرجع السابق، ص52.

[3]- خليفة محمد التليسي، معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911-1931، المرجع السابق، ص50.

والشيدة ومحروقة بين 10- 14 ديسمبر 1913 قد قضوا على مقاومة المجاهدين، فأصبح احتلال فزان بأجمعها بما في ذلك واحة غات يتطلب استعدادات سياسية وعسكرية كبيرة من جانب الطليان، وتجهيز حامياتهم بالمؤن والمهمات[1].

هاجم المجاهدون مرسى العويجة وهي ميناء النوفلية في 24 أفريل 1914 ثم أوقعوا هزيمة منكرة بقوة إيطالية عند السلطان وأرغموها على الانسحاب، وكبدوها خسائر فادحة في 7 جويلية 1914، وكان قائد العمليات الإيطالية في هذه المنطقة الكولونيل مياني وعندما أرسل السيد أحمد الشريف السيد محمد علي الأشهب إلى مرزق قام الأهالي بالثورة على الطليان، وهاجم المجاهدون قوات مياني وطوقوها من كل جانب فخشي مياني أخطار العزلة، وانسحب إلى الساحل، وقد بدأ المجاهدون أعمالهم بالاستيلاء على قافلة تموين إيطالية بالقرب من بير فتية في 26 أوت 1914 ثم كرروا هجومهم على القوافل والنجدات الإيطالية الواقعة على طول طريق (سرت-سوكنة-سبهة) ، وفي أواخر نوفمبر زادت صعوبات الإيطاليين عندما اشتد نشاط المجاهدين في منطقة الشاطئ، هذا وقد حضر لقيادة المجاهدين في فزان مهدي السني الذي اشتهر بتنظيم المقاومة ضد الفرنسيين في برقو في عامي 1911 و1913 واستطاع أن يتزعم الحركة في فرده ويقضي على حامية من الجند الطليان في أدرى الواقعة بين منطقتي الشاطئ وسبها[2].

أربكت هذه الثورة الشاملة الكولونيل مياني الذي لم يعد يسيطر على الوضع، ولم يعد يحسن حتى التصرف إزاءه، إذ أوجدته هذه الثورة بإستراتيجيتها البسيطة التي تقوم على سرعة الانتقال والتحول، في حالة من التخبط لا يحسد عليها، فعندما علم بوجود تجمع للمجاهدين في الشاطئ الغربي، اتجه على رأس قوة كبيرة إلى غردة فلما وصلها لم يجد بها شيئا، وعاد أدراجه إلى براك، وبعد أيام قليلة من وصوله إلى براك انفجرت الثورة في سبها حيث تمكن المجاهدون من احتلال قلعتها القاهرة وذلك ليلة 28 نوفمبر 1914، وقتلوا وأسروا أغلب من كان فيها ولاذ البعض بالفرار، وقد تمت هذه العملية الناجحة بمساعدة الحرس الفزاني الذي جنده مياني نفسه، واضطرت هذه العملية

[1]- أبو بكر خليفة شليق، المرجع السابق،ص 78.

[2]- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص ص158-159.

الناجحة مياني إلى أن ينجو بجلده، وينسحب في مساء اليوم نفسه إلى سوكنة دون أن ينتظر تخليص بقية الحاميات وإنقاذها[1].

وإزاء هذه الكارثة التي حلت بالقوات الإيطالية في فزان، وانتشار المد الثوري في كافة المناطق التي عمت بها الثورة، ومع المحاولات اليائسة من العقيد مياني للسيطرة على الوضع واتخاذ التدابير اللاّزمة لذلك من إعادة ترتيب قواته في وادي الشاطئ بعد انسحابه إلى سوكنة إلا أنه عجز في ذلك بعد أن أصبحت الثورة تعم فزان ووادي الشاطئ والمنطقة الواقعة بين غريان ومزدة، والحصار المفروض من قبل المجاهدين على المراكز الإيطالية في كل من أوباري ومرزق التي أصبحت معزولة عن بعضها بعض بعد صدور الأوامر بالانسحاب من فزان، وبالنسبة إلى حامية غات فقد صدرت لها الأوامر بالانسحاب في 2ديسمبر1914 إلى غدا مس عبر الأراضي الجزائرية، أما عن حامية أوباري فقد تمت إبادتها من قبل المجاهدين الذين باغتوها قبل انسحابها إلى سوكنة التي اتخذها مياني مقرّا لتجمع قواته بعد فقدانه سبها ثم براك[2].

قرّر العقيد مياني الانسحاب نهائيا من فزان بما تبقى معه من قوة إلاّ أن انسحابه كان من الخطورة على قواته المحدودة والمنهمكة عبر أراضي تشتغل فيها نيران الثورة فما كان عليه إلا أن يطلب تعزيزات من الولاية لتأمين انسحابه، حيث وصلت تلك التعزيزات في يوم 8 ديسمبر 1914 بحضور 4000 جندي إيطالي عل جناح السرعة[3].

[1]- خليفة محمد التليسي، معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911-1931، المرجع السابق، ص51.

[2]- مراد أبو عجيلة القمودي، المرجع السابق، ص ص58-59.

[3] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 11/04, Doc: 19, rapport de Jousselin, consul de France à Tripoli, à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 08 décembre 1914.

رحل التجار الجزائريون عن التراب الليبي بعد إنذارهم من الإيطاليين، منهم مبروك بن محمد بن مبارك تاجر بغدامس، وقد اتخذ هذا الإجراء بعد خسارة الجيش الإيطالي بفزان[1]، وفي 10ديسمبر اضطرت بقية القوات الإيطالية في فزان بقيادة مياني إلى التقهقر من براك والانسحاب صوب سوكنه، وبعد أسبوعين التحم المجاهدون بالطليان في معركة دامية عند بونجيم انهزمت فيها الحامية الإيطالية، وأرغمت على الانسحاب إلى مصراته،كما وصل العقيد مياني إلى طرابلس يوم 16جانفي[2]، ثم غادر بعد ذلك إلى إيطاليا.

لم تلبث حكومة الطليان المركزية في طرابلس أن أمرت بإعادة احتلال غدامس فنشبت معركة حامية في مرزق في أواخر جانفي1915، واحتل الطليان غدامس مرة أخرى في منتصف فبراير، ولكن سرعان ما هاجم العرب مراكز الطليان في ودان وبير قطوفية في منطقة الجفرة، فاضطر هؤلاء إلى الانسحاب إلى سوكنة ثم انسحبوا بعد ذلك بأمر الحكومة من المنطقة بأجملها في 27جانفي 1915 إلى بني وليد[3]، وعلى إثر انسحاب القوات الإيطالية من الجفرة شن المجاهدون في 8 فيفري 1915 هجوما مباغثا على الحامية الإيطالية بقيادة المقدم جانينا تزى أثناء توقفه في بونجيم التي تعد مركزا للتموين ونقطة انطلاق للعمليات الحربية للقوات الإيطالية في الجنوب وتمكن فيها المجاهدون من إلحاق الهزيمة بالإيطاليين بأن قتل في هذه المعركة ثلاثة ضباط إيطاليين وعدد كبير من الجنود مما نتج عن تلك المعركة انسحاب جانينا تزى وجنوده بما في ذلك حامية بونجيم إلى بني وليد بعد أن أحرق بلدة بونجيم بما فيها[4].

---

[1] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 11/04, Doc: 22, rapport du capitaine Cottanceau, commandant supérieur du cercle de Touggort, au commandant militaire du territoire de Biskra, en date du 23 décembre 1914.

[2] - A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 11/04, Doc: 29, message de Jousselin, consul de France à Tripoli, à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 17 janvier 1915.

[3]- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص159.

[4]- خليفة محمد التلبسي، معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911-1931، المرجع السابق، ص103.

بعد انسحاب مياني من فزان أصبح المجاهدون في أواخر فيفري يتمركزون في فزان وواحات سرت كقواعد ينطلقون منها لشن غاراتهم ضد مدينة سرت والمناطق الجنوبية لقطاع مصراته والجبل، وفي تلك الأثناء تم تعيين الوالي الجديد الجنرال تاسوني Tassone خلفا لدرويتي Droiti[1] حيث قام باتخاذ عدة إجراءات للخروج من الوضع المخزي الذي تعانيه القوات الإيطالية في ليبيا بعد الثورة العارمة التي عمت أنحاء البلاد مستغلا التعزيزات التي أمكن الحصول عليها، فقد قرر العمل على إبقاء الحاميات في مراكزها التي لم تنسحب منها مع زيادة قدرتها الدفاعية ثم اتباع سياسة تتسم بالاعتدال والحزم في آن واحد تجاه الأهالي وتشكيل طوابير متحركة من الأهالي مهمتها حماية طرق المواصلات بين حامية وأخرى[2].

ووضعت القيادة العسكرية والسياسية في هذه الفترة خطة عسكرية تهدف إلى استعادة السيطرة على القبلة ومنطقة سرت، وهما المنطقتان اللتان انفجر فيهما الوضع ضد ايطاليا، وكانت الخطة تقضي بتوجيه حملتين كبيرتين، واحدة للعمل جنوبي مزدة، والثانية للعمل في منطقة سرت، وانتهت العمليتان إلى كارثة مريعة بالنسبة للاحتلال الإيطالي، إذ اصطدمت القوة الأولى التي اتجهت من مزدة إلى القريات مع المجاهدين في المعركة الشهيرة المعروفة باسم وادي مرسيط 6 و7 أفريل1915 حيث أصيبت القوة الايطالية بهزيمة نكراء، وكانت هذه المعركة نذيرا بالمصير الذي سيلقاه الايطاليون بعد ذلك بأيام في معركة القرضابية [3]، وكان لمعركة وادي مرسيط من الأثر على وضع الاحتلال الايطالي بالجنوب ما أدى إلى تهديم أركانه[4].

[1] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 11/04, Doc: 38, message de Jousselin, consul de France à Tripoli, à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 10 février 1915.

[2]- مراد أبو عجيلة القمودي، المرجع السايق، ص61.

[3]- بئر تقع شرقي قصر سرت وقصر بوهادي، أطلال لقصر قديم يسمّى بهذا الاسم يقع غرب قصر سرت حيث وقعت المعركة في المسافة الواقعة بين القرضابية وقصر بوهادي، مراد أبو عجيلة القمودي، المرجع السايق ، ص63.

[4]- خليفة محمد التليسي، معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911-1931، المرجع السابق، ص54.

3- معركة القرضابية (قصر بوهادي) وانعكاساتها:

أما العملية العسكرية الثانية فهي التي جرت منطقة في سرت، وهي أكبر حجما وأضخم من العملية التي جرت في القبلة وأدت إلى هزيمة الإيطاليين في وادي مرسيط، وقد كانت سرت في هذه المرحلة مركزا لتجمع المجاهدين، ممن شاركوا في تدمير حملة مياني على فزان، وتصعيد الموقف بالمنطقة الساحلية، وقد شعرت إيطاليا أنه لابد لها من السيطرة على هذا الموقع، وضرب القوى الوطنية المتجمعة به، للحيلولة دون استفحال أمرها وتعاظم خطرها[1].

واستندت قيادة هذه الحملة إلى العقيد مياني، وكان من رأيه أيضا أن يتسلم قيادة الحملة رمضان الشتيوي [2]، فخرجت الحملة من مصراته في يوم 15 أفريل 1915 وكان عدد الطليان أربعة آلاف يتقدمهم ويسير على جانبي قوتهم رجال رمضان السويحلي وعددهم ثلاثة آلاف وخمسمائة، وفي 28 أفريل هاجمت الحملة دور المجاهدين في قصر بوهادي، ولكن بمجرد أن بدأ القتال انقلب رمضان الشتيوي ورجاله ضد الطليان، وأطلقوا عليهم النيران، فانهزمت الحملة ولم تستطع فلولها النجاة إلاّ بشق الأنفس[3].

نتج عن معركة القرضابية خسائر فادحة في صفوف القوات الإيطالية، تمثلت في 42 ضابطا و1300 جندي مابين قتيل وجريح ومفقود، وأصيب العقيد مياني بإصابات خطيرة على مستوى

[1]- خليفة محمد التليسي، المرجع السابق، ص 54.

[2]- هو رمضان الشتيوي بن الحاج أحمد بن الحاج مفتاح بن إبراهيم السويحلي البدري، ولد سنة 1881 بأم بخور بزاوية المحجوب، نشأ منذ صغره على الشجاعة وحب الفروسية، تلقى تعليمه في زاوية سيدي إبراهيم المحجوب ثم انتقل إلى زاوية سيدي أحمد الزروق وحفظ ما تيسر من القرآن، ودرس العلوم الفقهية والشرعية، إلى جانب ذلك كانت له مواقف مشرفة في حركة الجهاد، يُنظر: مراد أبو عجيلة القمودي، المرجع السابق، ص65.

[3]- محمد فؤاد شكري، المصر السابق، ص190.

الوجه والصدر، وفقدت الحملة كل ذخائرها ومعداتها، وغنم المجاهدون 11 مدفعا وشاحنة محملة بالذخيرة[1].

أدت معركة القرضابية إلى نتائج هامة في توازن القوة بين الاستعمار الإيطالي والمقاومة، وسقط نجم القائد مياني الذي حاول صب جام غضبه على الأهالي فأمر بشنق 700 مواطن مدني في سرت ونفي آخرين إلى إيطاليا [2] حتى وصل عدد المنفيين الذين أخذت السلطات الإيطالية أوامر نفيهم إلى سجون الجزر الإيطالية 1871 منفي مابين سنتين 1912 و1915[3].

بعد هزيمة الإيطاليين في موقعة القرضابية، قرر المجاهدون ملاحقة الفلول الهاربة من أفراد الحاميات الإيطالية في كل مكان، فعمت البلاد ثورة شاملة عرفت بثورة التطهير انتشرت في كل المدن الليبية التي لازالت تتبع الحكومة الإيطالية والتي أمرت ببقاء الحاميات فيها لتأمين خط الرجعة عليهم إن هزموا أمام المجاهدين، ولكن ذلك لم يثن المجاهدين عن هدفهم في تحرير بلادهم من الطليان، مما اضطر الحكومة الإيطالية في طرابلس إلى أن تصدر أمرا بانسحاب كافة الحاميات، فانسحبت حاميتا غدامس ونالوت واتجهت إلى الساحل، ولم يبق من الحاميات الإيطالية سوى حاميتا زوارة وجنزور في طرابلس، كما انسحبت حاميتا كل من مزدة وغريان، أما في سرت والتي كانت مسرحا لوقائع معركة القرضابية فقد أصبح للمشتركين فيها شأن كبير، حيث انطلق المجاهدون بعد أن سيطروا على العتاد والغنائم والذخيرة التي خلفها الإيطاليون لكي يكملوا النصر على الطليان وطردهم من جميع المناطق[4].

---

[1]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 11/04, Doc: 44, rapport de Jousselin, consul de France à Tripoli, à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 08 mai 1915.(Voir l'annexe n° 14)

[2]- علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص168.

[3]-نص الدين بشير العربي، "سياسة النفي الإيطالية تجاه الليبيين خلال الحرب العالمية الأولى"، مجلة مدارات تاريخية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، العدد1، مارس 2019، ص38.

[4]- وفاء الضاوي محمد خليفة، " ثورة التطهير الشاملة ضد الوجود الإيطالي في ليبيا مايو - أغسطس 2015م "، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس، المجلد 1، العدد 16، ج5، صيف 2015، ص 05.

لم تكن القرضابية أعظم المعارك في تاريخ الجهاد الليبي من حيث وزن وحجم القوات المشتبكة فيها، فقد تقدمتها معارك في بداية الجهاد كانت أكثر ضخامة وأشد هولا وأكبر مستوى، ولكن القرضابية كانت أهم المعارك من حيث النتائج الهامة التي ترتبت عليها، وأدت إلى تلك الكارثة الشاملة التي لحقت بالاستعمار الايطالي، وأرغمته على الانسحاب والاقتصار على بعض النقاط الساحلية بطرابلس وبرقة[1]، فترة امتدت أكثر من سبع سنوات[2].

كما كانت هزيمة القوات الإيطالية في القرضابية سببا في استقالة حكومة جيوليتي بعد الفشل الذي عانته تلك الحكومة في سياستها تجاه ليبيا، وازدياد الضغط الشعبي في إيطاليا على تلك الحكومة التي كلفت الشعب الإيطالي ثمنا باهض التكاليف[3]، ونتيجة للحرب العالمية الأولى، نشرت وسائل الإعلام الانتصارات الليبية، وتحدثت الصحف العثمانية والألمانية عن المعركة، الأمر الذي انجلى به التعتيم الإعلامي الذي كان مفروضا على المقاومة الليبية طيلة الأعوام السابقة[4].

4- اتصالات العثمانيين والانجليز بأحمد الشريف:

تعتبر مرحلة الحرب العالمية الأولى فترة قائمة بذاتها في تاريخ ليبيا، وإذ تبلور الموقف في أثناء هذه الحرب بين معسكرين متعاديين هما معسكر الحلفاء، والذي اشتمل على كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا، وانضمت إليه إيطاليا فيما بعد، ومعسكر دول الوسط، والذي اشتمل على إمبراطوريتي ألمانيا والنمسا والمجر، والذي انضمت إليه الدولة العثمانية[5]، وكان الحلفاء في عام 1914 يتفوقون على

---

[1]- لم يبق لدى الطليان في طرابلس الغربية سوى زوارة و زنزور، أما في طرابلس الوسطى فقد انسحب الطليان من مزدة وغريان، وفي طرابلس الشرقية صارت الكلمة للمجاهدين، يُنظر:محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص190.

[2]- خليفة محمد التليسي، معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911-1931، المرجع السابق، ص55.

[3]- محمد عبد الرزاق مناع، صالح الاطيوش حياته وجهاده، ليبيا، 1983، ص88.

[4]- محمد سعيد القشاط، القرضابية 28-29 أفريل1915، دار المسيرة، بيروت، 1978، ص60.

[5]- جلال يحي، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، 1966، ص847.

دول الوسط في القوة العسكرية، فقد كان لديهم 30 مليون محارب، في مقابل 22 مليون لدول الوسط، وكان للبحرية الإنجليزية السيطرة على البحار[1].

في 29أكتوبر 1914 دخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دول الوسط[2]،وفي عام 1915 قام الحلفاء بحملة الدردنيل المشهورة بهدف تخفيف الضغط العثماني على الروس، ومنع العثمانيين من الاستيلاء على قناة السويس، والضغط على دول البلقان لتنضم للحلفاء، لكن الحملة لم تنجح [3]، وان كانت الدولة العثمانية قد فقدت في هذه الحروب حوالي 120ألف قتيل وجريح[4].

احتاجت الدولة العثمانية إلى الارتباط بأقدر قيادة وطنية في إقليم برقة لكي تستند إليها في تنفيذ إستراتيجيتها في العالم في ذلك الوقت، وكانت الدولة العثمانية بمجرد دخولها الحرب تحاول الاعتماد على العناصر المخلصة سواء في وادي النيل أو في الشرق الأدنى وفي السودان وبرقة لكي تدفعها صوب الحركة ومهاجمة قواعد البريطانيين وخاصة في وادي النيل، سواء كان ذلك في منطقة قناة السويس أو حتى في السودان، وان كانت الدولة العثمانية قد اعتقدت إمكانية اعتمادها على الشريف حسين بن علي وطلبت منه إعلان الجهاد في الحجاز، وإرسال المتطوعين إلى سوريا لمساعدة جمال باشا في عملية هجومه على مصر من ناحية قناة السويس، فإنها قد فكرت في الاعتماد على السيد أحمد الشريف السنوسي للقيام بعملية مماثلة من ليبيا على حدود مصر الغربية، وكانت هذه العمليات تتكامل مع عمليات جهاد أخرى تبدأ من دارفور في غرب السودان صوب النيل، وحتى من الحبشة ومن اليمن والصومال، وذلك لمناوأة البريطانيين في المنطقة، ولتهديد قاعدة عدن، ولمحاولة الاتصال بالسلطات الألمانية التي كانت موجودة في شرق افريقية في ذلك الوقت، والمهم هو أن إقليم برقة كان يحتل في الإستراتيجية العثمانية مكانا هاما، خاصة وأنه كان يسمح بشغل جزء كبير من القوات

[1]- عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت، ص209.

[2]- المرجع نفسه،ص212.

[4]- شوقي عطا الله الجمل وعبدالله عبدالرزاق ابراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000 ، ص233.

[4]- إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، د.ت، ص222.

البريطانية التي تحتل مصر في الصحراء الغربية، وبشكل يسمح بتسهيل مهمة القوات العثمانية الزاحفة من سوريا بقيادة جمال باشا[1].

خدعت بريطانيا الحسين بن علي وأعطته وعودا وأملا ومنته بإقامة دولة عربية تشمل كامل جزيرة العرب تحت تاجه، وبذلك أعلن ثورته على الحكومة العثمانية وتابعته قبائل العرب في الحجاز، وشرق الأردن، وأطراف نجد، وبداية العراق، وسوريا وفلسطين، وثاروا على الدولة العثمانية، فعمت الفوضى[2]، وبالنسبة لبرقة فإن العثمانيين كانوا بها حتى أواخر سنة 1912م، ورأوا أنها فرصة مناسبة جدا لهم ولحليفتهم ألمانيا بالرجوع إليها، ولاستغلال جهود أناسها في كسر القوة الانجليزية وهزيمتها، لتخليص مصر وبقية الشعوب العربية والإسلامية الخاضعة لأعدائها، ولتحقيق هذه الغاية بعث أنور باشا إلى أحمد الشريف يبلغه أن السلطان العثماني قرّر منحه النيابة عنه في إفريقيا، ويخوله ماله من نفوذ مطلق مدنيا وعسكريا، مثل حق إعطاء الرتب والنياشين والعفو عن المحكومين والتولية والعزل دون الرجوع إلى الباب العالي بالآستانة، ثم وصل إلى برقة الضابط العثماني نوري باشا أخ أنور باشا يحمل أوامر أنور ومنح السلطان لأحمد الشريف، ومعه الأوسمة الرفيعة والنياشين، وقابل أحمد الشريف قرب السلوم وسلمه رسالة أخيه أنور التي كانت تحمل نبأ إعلان الحرب وتعيين السلطان له نائبا عنه في إفريقيا الشمالية[3]، وفي نفس الفترة وصل برقة مسؤول المخابرات الألمانية في المغرب العربي الضابط مانسمان الذي كان معه كتاب خاص من إمبراطور ألمانيا إلى أحمد الشريف، ويحمل نيشانا رفيعا منحه الإمبراطور إليه، ثم وصلها أيضا القائد العثماني جعفر العسكري[4]، كما أوقفت السلطات

[1]- جلال يحي، المرجع السابق، ص852.

[2]- علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص356.

[3]- مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص50.

[4]- علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، المرجع السابق، ص361.

البريطانية بمصر أربعة ضباط عثمانيين كانوا يحملون رسائل إلى أحمد السنوسي، وضابطين آخرين بحمام مريوط كانا يريدان الذهاب إلى ليبيا[1].

وإن كانت مراقبة الموانئ الليبية سهلة فان مراقبة الطرق الداخلية صعبة وخارجة عن نطاق القنصلية الفرنسية بليبيا، وذلك من أجل التبليغ عن وجود أي ضابط عثماني بليبيا[2]، أما فيما يخص النشاط الألماني في ليبيا فتنقصه الوسائل من أجل التأثير على سكان المناطق الداخلية[3].

بدل نوري باشا ورفقاؤه جهودًا مضنية للتأثير على أحمد الشريف كي يهاجم الانجليز، فأخفقوا أمام إصرار أحمد الشريف على الامتناع، ووصلت عدة كتابات من أنور باشا يبين فيها للسيد أحمد

الشريف فوائد الصدام مع الانجليز والاصطدام بهم، ورد عليه أحمد الشريف بتقرير جاء فيه: «...**حرب يأتيك (يقصد بها حرب الطليان)، وحرب تأتيه (يقصد بها حرب الانجليز)، فالحرب الذي يأتيك يجب عليك مدافعته بأي حالت كانت، والحرب الذي تأتيه يجب عليك الاستعداد له** »[4]، ويوضح تقرير أحمد الشريف أنه مهتم بحرب الطليان الذين جاءوا إلى أرضه، وأنه يجب عليه أن يركز جهوده عليها من أجل تحرير بلاده،كما أنه غير مستعد لإعلان حرب جديدة لا قدرة له عليها، ولا تسمح له ظروفه الحربية والسياسية والاقتصادية القيام بها[5].

---

[1] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/21, Doc: 34, message de Defrance, ministre de la république française en Egypte, à Delcassé, ministre des affaire étrangères, en date du 02 octobre 1914.

[2] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/21, Doc: 40, message du consul de France à Tripoli à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 09 janvier 1915.

[3] - A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/21, Doc: 40, rapport de Jousselin, consul de France à Tripoli, à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 30 janvier 1915.

[4]- محمد الطيب الأشهب، برقة العربية أمس و اليوم، مطبعة الهواري، مصر، (د.ت)، ص314.

[5]- أبو بكر خليفة شليق، المرجع السابق، ص84.

كان أحمد الشريف لا يريد الدخول في حرب إلا مع أعدائه الإيطاليين المحتلين للأراضي الليبية، خاصة وأنه يريد الحفاظ على علاقة جيدة مع الإنجليز الذين كانوا قد تركوا السنوسيين وشأنهم ولم يعتدوا عليهم، وكان حيادهم على جانب عظيم من الأهمية بالنسبة لحركة الجهاد، لأن جميع ذخائر المجاهدين في الجبهة الشرقية كانت تأتي من مصر حيث كانوا يتمتعون بعطف الشعب كله[1]، وقد ترك الإنجليز المجاهدين يبيعون الأسلاب التي غنموها من الطليان في ميناء السلوم وحرصوا على أن تكون العلاقة بينهم وبين السنوسيين جيدة، فكانوا يبعثون الهدايا والكتب إلى أحمد الشريف ومعها رسائل الاحترام والتقدير لشخصه وبلاده، كما أن السيد أحمد نفسه كان يجامل المسؤولين الانجليز لتأمين حدود بلاده وسلامتها أولا ثم لقضاء حاجاته من مصر، فقد كانت تصنع فيها ألبسة رجال جيشه وكان بعض أنواع العتاد والذخائر يصل إليه منها أيضا، وكانت القوافل البرية تعتبر الحدود بين البلدين محملة للألبسة والأغذية والكثير مما يحتاجه المجاهدون، وكانت التبرعات المصرية من السادة الميسورين وبعض المسؤولين المؤمنين بقضية الكفاح والجهاد في ليبيا تصل تباعا عبر الحدود، هذا إضافة إلى العلاقات الحسنة التي كانت تربط السيد أحمد الشريف بالسلطات المصرية والانجليزية في مصر فقد عملت هذه السلطات على إرضائه ومساعدته بكل ما يلزم من الإعانات المختلفة عملا على بقاء الأوضاع هادئة مستقرة على الحدود بين البلدين، كما منحته السلطات الانجليزية امتيازات واسعة في منطقة السلوم وفي واحة سيوة داخل الأراضي المصرية، وغضت النظر عن تجول جباة الأعشار من موظفي الحكومة السنوسية في الصحراء الغربية المصرية لتحصيل الأموال على الغنم والإبل والزرع من أهل مريوط، بل وحتى في تجنيد أولادهم بالجيش السنوسي[2].

لم يغفل الانجليز عن السعي جديا لحمل السيد أحمد الشريف على التزام موقف الحياد والامتناع عن تأييد التدابير العثمانية الألمانية، فإن السيد هنري ماكمهون عند وصوله إلى مصر نائبا عن بريطانيا، بادر بالكتابة من القاهرة في 15جانفي1915 " **ولما كانت علاقة هذا القطر (مصر) على الدوام ودية مع سيادتكم رأيت أن أبلغكم وصولي، وأؤكد لكم أن العلاقات الودية التي**

[1]- محمد أسد، الطريق إلى الإسلام، تر عفيف البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت،1977 ، ص336.

[2]- مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص57.

كانت لكم ولأسلافكم الكرام مع الحكومة المصرية ستستمر في هذا العهد الجديد، كما كانت عليه من قبل من الود والسلام "، فتلقى منه إجابة مرضية[1].

وزيادة على ذلك فقد وسط الانجليز سلطان مصر الأول حسين كامل من أجل إقناع السيد أحمد بتجنب القتال والاشتباك معهم، فأرسل السلطان وفدا لمقابلة السيد أحمد الشريف في المسيعيد وغادر الوفد القاهرة في سبتمبر 1915، يحمل معه ثلاثة كتب:أحدهما من السلطان والثاني من السيد هنري ماكماهون نائب ملك الانجليز، والثالث من السير جون ماكسويل القائد العام، ووعد الإنجليز السيد انه إذا احتفظ بالحياد ولم يشترك في الحرب القائمة ساعدوه على استقلال بلاده[2].

لم يكن أحمد الشريف يريد التورط في أمور هو في غنى عنها في ذلك الوقت بالذات، ولذلك فقد طلب من الشيخ محمود سوف المحمودي الذي وصل ليبيا[3] أن يسافر برجاله إلى طرابلس، وأن يقيم معسكرا بمجرد وصوله إلى هناك لمواصلة حرب الإيطاليين وقد منحه أحمد الشريف رتبة بكباشي شرف تقديرا لشخصه وجهاده، وأطاع الشيخ سوف الأمر، وسافر برجاله إلى طرابلس، وذلك في أوائل شهر جانفي سنة 1915م[4]. فقاد ثورة بطرابلس امتدت حتى الحدود التونسية[5]، خاض فيها

---

[1]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/21, Doc: 41, message de Defrance, ministre de France au Caire, à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 30 janvier 1915.

[2]- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص165.

[3]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/21, Doc: 45, message du consul de France à Tripoli à Alapetite, résident général de la république française, en date du 01 juin 1915.

[4]- علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، المرجع السابق، ص362.

[5]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/02, Doc: 11, message du commissaire de police au directeur de la sûreté tunisienne, en date du 22 septembre 1915.

معارك عنيفة أخرجت الإيطاليين من مدن طرابلس وجعلتهم محاصرين في العاصمة [1].ولم يكن للسنوسيون رغبة لمحاربة الفرنسيين في تونس حيث بعث أحمد بن محمد بن قاسم المحمودي متصرف إقليم الجبل وخادم السنوسية رسالة إلى بلان Blanc الأمين العام للحكومة التونسية يوم 27 أكتوبر 1915، جاء فيها«....**ليس لحكومتنا نحو دولتكم سوى الخير والسلام**... » [2]،كما ورد في رسالة إليه من محمد سوف يوم 16 ديسمبر من نفس السنة «...**إننا نأمل منكم مواصلة الحفاظ على الحقوق التي بين دولتينا لأجل راحة العامة**... »[3].

5- إقحام أحمد الشريف في الحرب:

أرسلت الحكومة العثمانية الذين هم من ولاية طرابلس الغرب وكانوا قد هاجروا إلى الآستانة بعد فشل المجاهدين في معركة جندوبة سنة1913 وكان من هؤلاء الشيخ سليمان الباروني، عضو مجلس المبعوثان وزعيم الجهاد الطرابلسي في الفترة الأولى 1912/1911[4].

دخل سليمان الباروني إلى ليبيا[5]، وهو على علم بالمخطط العثماني لغزو مصر، وإعداد حملتين لها شرقية وغربية وإخراج الانجليز منها، ثم تحرير طرابلس بعد إخراج الطليان منها[6]،كما كان من ضمن مشاريعه إثارة الشعب التونسي ضد الفرنسيين[7]، فقد تخوفت السلطات الفرنسية في تونس من أن يثير

---

[1]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/02, Doc: 03, message de Mohammed Souf serviteur Sanoussiste, en date du 12 août 1915, narrant sa révolution à Tripoli.

[2]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/02, Doc: 09.

[3]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/02, Doc: 19.

[4]- عبد السيد السنوسي مراجع إبراهيم، المرجع السابق، ص59.

[5]- اختلف في تحديد تاريخ دخوله، ففي تقرير للملازم فييفيت Fievet رئيس ملحقة بن قران إلى الإقامة العامة يبين فيه أن سليمان الباروني متواجد ببنغازي منذ 10 سبتمبر 1914م، بينما رسالة للوزير بالقنصلية العامة لفرنسا بالقاهرة إلى وزراء الشؤون الخارجية يظهر فيها دخول سليمان يوم 4نوفمبر 1914م عن طريق برقة متوجها إلى طرابلس، للمزيد يُنظر:

- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/21, Doc: 26, Doc :39.

[6]- علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا ، المرجع السابق، ص362.

[7]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/21, Doc: 41.

انتفاضة قبيلة أولاد الشيخ التي يؤثر عليها تأثيرا كبيرا منذ مدة طويلة، وهي معادية للايطاليين ولها علاقات مع السنوسيين، وأولاد بوسيف، والعديد من القبائل بفزان[1].

أدى دخول الدولة العثمانية في جانب ألمانيا والنمسا في الحرب العالمية الأولى إلى تجديد علاقتها مع قادة المقاومة في ولاية طرابلس الغرب بين عامي 1914و1918، فجاءت المعونات العثمانية عن طريق الغواصات الألمانية إلى ميناء قصر حمد قرب مصراته، كما هربت المعونات عن طريق الحدود المصرية والتونسية[2]، في الوقت الذي تم منع السفن الأجنبية من الملاحة على السواحل الطرابلسية[3].

لما أدرت منظمة تشكيلات مخصوصة[4] أن أحمد الشريف غير مقتنع بشن حرب ضد الانجليز في مصر، بل يئست من إقناعه بذلك، فقد اتجهت نية ضباطها إلى الخلاص من السيد أحمد بإعداد انقلاب ضده، وتفجير خيمته، ووضع بديل له من العائلة السنوسية، يكون أسهل انقيادا وانصياعا لمخططات هذه المنظمة، وتم إعداد المؤامرة، إلاّ أنه تمّ اكتشافها، وألقي القبض على سليمان الباروني ومحمد هلال السوداني شقيق أحمد الشريف وبعض الضباط، كما أمر البقية من مهاجري طرابلس بأن يسافروا إلى بلادهم بسرعة للانضمام إلى الشيخ محمد سوف، وقد أنذر السيد أحمد الشريف من يخالف أوامره بالإعدام، فنفدت كاملة وهدأت الحالة وكان ذلك في شهر فيفري سنة 1915[5].

---

[1]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/21, Doc: 25, message du lieutenant Fievet, chef de l'annexe de Ben Gardane, au résident général de la république française en Tunisie, en date du 14 novembre 1914.

[2]- علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص168.

[3]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 08/24, Doc: 03, rapport du consul de France à Tripoli à Alapetite, résident général de la république française, en date du 31 août 1914, qui annonce que la navigation côtière est monopolisée par le drapeau italien.

[4]- منظمة عثمانية سرية غامضة مهمتها الأساسية الأمن الخارجي للدولة العثمانية، ومكافحة التجسس الأجنبي عليها، وكان لمعظم المنتسبين إليها الصفة العسكرية ، يُنظر: أنور باشا، مذكرات أنور باشا في طرابلس الغرب، تر عبد المولى صالح الحرير، مركز بحوث ودراسات الجهاد الليبي، طرابلس، 1979، ص13.

[5]- مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص59.

استمر ضباط منظمة تشكيلات مخصوصة في مهمتهم الرئيسية لإقحام أحمد الشريف في حرب ضد الانجليز، وقد اعترف نوري باشا بأنه صار مرغما لفصم العلاقات القائمة بينه وبين الانجليز[1]، وعملوا على إشعال نار الحرب على الحدود، وقد كان ذلك هو الهدف الرئيسي الذي من أجله قدموا إلى برقة، فقاموا بجهود ونشاطات مكثفة في هذا السبيل واستمالوا بعض العناصر التي أغرتها الوعود، وقد تم إرسالهم مع فرقة صغيرة مسلحة من البدو بعد إعطائهم الأوامر كاملة بكيفية مهاجمة القوات الإنجليزية قرب السلوم، وكان كل هذا يجري دون علم السيد أحمد الشريف، وفعلا هاجم هؤلاء المسلحون نقطة حراسة القوات الانجليزية في السلوم[2]، فاضطرت نقطهم الصغيرة إلى الانسحاب إلى سيدي براني ووصل المسلحون إلى هذا المركز الانجليزي المصري بواسطة الالتفاف من حول الجبل دون أن يكشف سرهم أحد، وكان ذلك بمثابة فاتحة الحرب والاشتباك مع الإنجليز[3].

علم السيد أحمد الشريف بالحادثة في صباح اليوم التالي فتأثر لذلك كثيرا وحاول إصلاح الموقف، إلاّ أن الأمور سارت بما لا يشتهي، فعمد إلى مشورة بعض الإخوان الذين كانوا ضالعين مع العثمانيين فيما يجب عمله، فأشاروا عليه بالانضمام إلى العثمانيين، وإثر هذه المباغتة التي كان على السيد أحمد الشريف أن يحتاط لوقوعها، انفلت زمام الموقف من يده فوجد نفسه هدفا لهجوم مضاد من قبل الإنجليز، فما كان منه إلاّ أن يقبل الأمر الواقع الذي أوقعه فيه ضباط منظمة تشكيلاتي مخصوصة[4].

تقدم السنوسيون إلى سيدي براني حيث انضمت إليهم مجموعة من المجاهدين المصريين منهم: محمد صالح حرب وكان نائبا لقائد مرسى مطروح، والنقيب سيد أحمد أبو شادي والملازم الأول عبد الحميد حمدي، والملازم الأول أمين ذهني، والملازم الأول محمود لبيب، والملازم الأول أحمد سالم وغيرهم، وقد رأى هؤلاء أن الأولى بهم التحالف مع إخوانهم المجاهدين المسلمين ضد بريطانيا، وقد

[1]- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص168.

[2]- مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص66.

[3]- رفعت عبد العزيز سيد أحمد ومحمد أحمد الطوير، تاريخ الجهاد في ليبيا ضد الغزو الإيطالي (1911-1931م)، مركز الحضارة العربية، القاهرة، (د.ت)، ص ص126-127.

[4]- أنور باشا، المصدر السابق، ص66.

اضطر الإنجليز إلى الانسحاب إلى مرسى مطروح حيث قرروا اتخاذها موقعا يصمدون فيه لهجوم السنوسيون والعثمانيون[1]، ودارت بين الفريقين عدّة معارك أشهرها معركة واد ماجد في أواخر شهر ديسمبر عام 1915م، ومعركة بوتونس التي اتضح من خلالها أن قوات المجاهدين كان ينقصها الكثير سواء في العتاد والذخيرة والسلاح المتطوّر وأيضا في المؤن والاحتياجات العامة الضرورية كالدواء واللباس[2]، ولذلك تأثرت بقية المعارك ونتائجها تبعا لذلك، فأخذ المجاهدون في الانسحاب والتقهقر، وتأزم الموقف ودب الخلاف بين أحمد الشريف ونوري باشا لتفاقم واشتداد الضرر الاقتصادي في معسكر المجاهدين وما حوله بشكل تجاوز حد الاحتمال، لذلك عقد أحمد الشريف اجتماعا عاجلا لوضع حد معين لهذه الاحتجاجات والنواقص لدراسة الأحداث من كل جوانبها[3].

عقد الاجتماع في أواخر جانفي 1916 في خيمة السيد أحمد وحضره نوري باشا وجعفر العسكري عن الجانب العثماني ومحمد صالح حرب عن الضباط المصريين وثلاثة من كبار رجال السيد أحمد الشريف، وكانت تبدو على السيد أحمد علامات الانفعال والغضب، وانحنى باللاّئمة على الضباط الأتراك الذين تسرعوا في بدء العمليات العسكرية بالرغم من عدم اكتمال الاستعدادات اللاّزمة لها، وكان مما قاله موجها حديثه لنوري وجعفر:«...**لقد قفلتم أنوفنا فمن أين نتنفس**...»[4]، وتم الاتفاق على أن تنقسم الحملة إلى جناحين: شمالي يقوده جعفر العسكري ويشرف عليه القائد العام نوري باشا، وعدده حوالي ستة آلاف ويستمر في زحفه على الساحل، وجنوبي يقوده محمد صالح حرب تحت إشراف السيد أحمد، وعدده ثلاثة آلاف وخمسمائة جندي، وهكذا تقدم الشمالي شرق سيدي براني والتقى الانجليز في معركة العواقير الفاصلة في فبراير سنة 1916 فأسر جعفر

[1]- إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (قارة إفريقية)،ج2، دار المريخ، الرياض، 1993، ص71.

[2]- علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، ص371.

[3]- عبد السيد السنوسي مراجع إبراهيم، المرجع السابق، ص62.

[4]- مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص78.

العسكري وفر نوري ومعه عبد الرحمن عزام[1] وكان قد لحق بالمجاهدين بعد معركة بوتونس، وارتدت فلول الجيش إلى برقة واستولى الإنجليز على السلوم في 24 مارس 1916[2]، ثم تحركوا بسياراتهم وعرباتهم المصفحة إلى منطقة بئر حكيم حيث كان هناك مجموعة من الأسرى الانجليز وعددهم حوالي 92 بحارا[3]، وقد قاوم الجنود الليبيون الذين كانوا مكلفين بحراسة الأسرى القوات الإنجليزية المهاجمة، وأصابوها ببعض الخسائر مما كان سببا في عملية الإبادة الجماعية التي قام بها الانجليز ضدهم فذهب ضحيتها أولئك الجنود المدافعين وعائلاتهم من نساء وأطفال[4].

أما جناح الجنوب فقد زحفت قواته جنوبا وتمكنت من احتلال الواحات البحرية والفرافرة والداخلة، وانضم إليها كل من كان بهذه الواحات من الموظفين المصريين، وكذلك الضباط والجنود، واتصل محمد صالح حرب بشيوخ العرب في المنيا، وأسيوط، والفيوم، ولم تعط هذه الاتصالات نتائج مشجعة، وبدأت قوات الإنجليز تتزايد وتتكاثف بعد أن صدت الحملة العثمانية الشرقية على قناة السويس، وفشلت ثورة السلطان علي دينار في منطقة دارفور، واضطر المجاهدون للانسحاب من الواحات الدخلة إلى الغرب جنوب سيوة والجغبوب، وكان لاعتماد الانجليز على الطائرات العسكرية في عمليات الكشف والإغارة، واستخدام قواتهم العسكرية للسيارات المصفحة والمدرعة والمزودة بالمدافع السريعة الطلقات أثر كبير في قلب ميزان القوى لصالحهم[5].

استطاع المجاهدون الوصول إلى واحدة سيوة بأمان إلاّ أن القوات الانجليزية لاحقتهم وجرت بينهم معركة فاصلة في 8 فيفري 1916م دامت نحو يوم كامل واستطاع الانجليز هزيمة المجاهدين

[1]- ولد سنة 1893م بمنطقة الشوبك، وذهب بعد حصوله سنة 1912م على شهادة الثانوية من المدرسة السعيدية بالقاهرة إلى لندن لدراسة الطب في كلية سان توماس، وجاء إلى ليبيا خلال الحرب العالمية الأولى واشترك في معركة العقاقير، يُنظر: مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص83.

[2]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص68.

[3]- مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص70.

[4]- جميل عارف، صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام الجامعة العربية عبد الرحمن عزام، ج1، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1977،ص115.

[5]- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص179.

الذين انسحبوا من سيوة إلى الجنوب مسيرة ثلاثة أيام[1]، وحاول الإنجليز مطاردة قوات المجاهدين المنسحبة إلى الغرب نحو الجغبوب، وبالقرب منها دارت آخر معركة في تلك الحروب وهي معركة "قرب" إحدى ضواحي الجغبوب[2]، وكانت الأخيرة مركزا استراتيجيا هاما محاطا بالكثبان الرملية ذات التراب الرخو غير المتماسك، ولم يكن بمقدور القوات الميكانيكية والسيارات المدرعة السير فيها فلم يكن الاستيلاء عليها عملية سهلة، لذلك لم يجد الانجليز بديلا من اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية[3].

6- آثار حملة أحمد الشريف على المقاومة الليبية:

لقد انتهت حملة أحمد الشريف ضد الانجليز بالفشل، ذلك الفشل خلّف آثارا سلبية على سير المقاومة الليبية ضد الإيطاليين نذكر منها:

- ✓ أوقفت هذه الحملة المقاومة الليبية في منطقة برقة لفترة طويلة (من أواخر سنة 1915 إلى سنة 1923م)، فضاعت بذلك فرصة مواصلة القتال ضد الإيطاليين، خصوصا أنهم كانوا مشغولين بمعارك الحرب العالمية الأولى في أوروبا، وقواتهم في ليبيا محاصرة في المدن الساحلية.
- ✓ تزعزعت العلاقات الروحية التي كانت تربط أحمد الشريف بالقبائل المصرية بسبب المواجهة بين الطرفين وسقوط القتلى من كل جانب، لأن الجيش البريطاني كان يضم رجالا من أبناء تلك القبائل وضعف تعاطف المصريين مع القضية الليبية، وتضررت الزوايا السنوسية في صحراء مصر، وتحطم نفوذها السياسي والديني، وتشجع الانجليز على اتخاذ موقف مناوئ ومعاد لها.
- ✓ انقطع الخط التجاري مع مصر الذي كان بمثابة الشريان الرئيسي للمقاومة في برقة، وكان لذلك أثر كبير على المجاهدين وحركتم[4].
- ✓ تأثرت نفوس المجاهدين و شعروا بالندم بما في ذلك السيد أحمد الشريف نفسه، ولقد اعترف بخطئه وقال «...**يُخيل إليّ أنني أخطأت عندما باليت بنداء إسطنبول ذاك...**»[1] .

---

[1]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص266.

[2]- محمد الطيب الأشهب، المصدر السابق، ص317.

[3]- هنري أنيس ميخائيل، العلاقات الانجليزية الليبية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص64.

[4]- مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص97.

- ✓ تغيير الوضع السياسي للمقاومة، ولم يعد المجاهدون من القوة والاستعداد بالقدر الذي يمكنهم من الصمود، والإصرار على تحقيق مطالبهم، بل اضطروا تحت ضغط الحاجة إلى المهادنة والتفاوض والتنازل، بعدما كانت قيادة المقاومة صلبة، تطالب بشيء واحد فقط هو تحرير الوطن.
- ✓ لقد كانت حملة أحمد الشريف ضد الانجليز في مصر كسبا ونفعا كبيرين للإيطاليين، ولأنها زعزعت قيادة أحمد الشريف وأشعرتها بضعف إمكانياتها الحربية وقدرتها القتالية، ومهدت السبيل لطريق الصلح والتفاوض الذي قاده إدريس السنوسي فيما بعد[2].

ثانيا : المفاوضات بين محمد إدريس وبريطانيا وإيطاليا:

1- رحلة محمد إدريس للحج:

ولد محمد إدريس ابن السيد محمد المهدي بن محمد بن علي السنوسي في الجغبوب في 12مارس1890م، حفظ القران الكريم بزاوية الكفرة مركز الدعوة السنوسية، توفي والده في 1جويلية 1902 فكلفه ابن عمه أحمد الشريف، ولما كان السيد أحمد الشريف كبير الأسرة بعد وفاة عمه فقد تولى زعامة السنوسيين وصيا على السيد محمد إدريس أكبر أبناء محمد المهدي وخليفته الشرعي، واستطاع السيد إدريس التفرغ لطلب العلم على يد العلماء السنوسيين من بينهم العربي الفاسي وأحمد أبي سيف، والعربي الغماري، وحسين السنوسي، حصل على عدة إجازات، وانتهى من التحصيل وهو يبلغ العشرين ربيعا، ولما كان السيد أحمد الشريف لا يزال يتولى زعامة السنوسية ويقود الجهاد في السودان الغربي ضد الفرنسيين لم يشأ السيد إدريس أن يطلب من ابن عمه أن يتخلى عن الزعامة لصاحبها الشرعي وفاء منه للسيد أحمد الشريف الذي كفله بعد وفاة أبيه[3].

في أوائل عام 1914م رغب محمد إدريس السنوسي في أداء فريضة الحج، فاعتزم السفر عن طريق البر عبر الأراضي المصرية[4]، ولدى وصوله إلى الضبعة بمصر استقبله صالح حرب مندوبا عن

---

[1]- -محمد أسد، المصدر السابق، ص370 .

[2]- علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص ص383-384.

[3]- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص ص183-184.

[4]- مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص125.

الخديوي عباس، ونزل ضيفا في قصر رأس التين [1]. استأنف بعدها السفر إلى بور سعيد في 14 جوان 1914 في قطار خاص ثم استقل باخرة إلى حيفا، وكان انتقاله إلى حيفا في هذه الباخرة على نفقة الحكومة المصرية، وحصص لنقل السيد إلى الحجاز بأمر أنور باشا الصالون الخاص الذي استخدم في نقل الخديوي السابق في حجه، وبمجرد أن وصل إلى المدينة المنورة أقيم لاستقباله حفل رسمي، ثم تابع سفره إلى مكة المكرمة وقوبل بكل اعتزاز، ثم تكررت مظاهر الحفاوة عند وصوله إلى الطائف، أقام بها مدة شهر رمضان ثم أدى فريضة الحج، ولما كانت نار الحرب العالمية الأولى قد اندلع لهيبها والسيد ما يزال بالطائف (شهر أوت 1914) فقد قرر العودة إلى وطنه[2].

استقل سفينة إيطالية إلى بور سعيد ثم ركب القطار منها قاصدا القاهرة حيث استقبله سلطانها الجديد حسين كامل، وأقام في ضيافته بضعة أيام كما استقبله واجتمع معه رجال الحامية البريطانية في مصر، وعلى رأسهم هنري مكماهون نائب ملك الانجليز هناك والجنرال السير جون ماكسويل القائد العام الانجليزي بها، واللورد كتشنر[3].

إن رحلة محمد إدريس إلى الأراضي المقدسة كان لها أثر عميق في تفكيره حيث احتك بالحكومة المصرية وبزعيم الثورة العربية الكبرى الشريف حسين، وقادة الإنجليز في مصر، ولا شك انه ناقش وحاور واستمع إلى الأطراف المذكورة، وتبلورت لديه قناعات مهمة فيما يتعلق بمجريات السياسة الدولية، وبطبيعة الصراع بين العثمانيين والإنجليز، ورسم لنفسه تصورا واضحا يخدم به شعبه ووطنه ومصالح بلاده، ولذلك رأى انه ليس من مصلحة الحركة السنوسية الدخول مع العثمانيين في حربهم ضد الإنجليز، وبعد رجوعه من الحج نصح أحمد الشريف بعدم الدخول في الحرب مع العثمانيين وأعلن رأيه ذلك بصراحة[4].

لعبت زيارة محمد إدريس إلى الأراضي المقدسة دورا كبيرا في توجهه السياسي ولا شك أن هذه الزيارة قد فتحت أمامه احتمالات جديدة، فالحرب العالمية الأولى قد نشبت، وما أحوج بريطانيا إلى

---

[1]- دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره، لندن، 1989، ص20.

[2]- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص ص 184-185.

[3]- مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص103.

[4]- علي محمد محمد الصلابي، الحركة السنوسية في إفريقيا، ط3، دار المعرفة، لبنان، 2009 ، ص359.

كل جهد مهما كان قدره، كان أعداء بريطانيا (الألمان والعثمانيون) في هذه الحرب يقيمون في أراضي على حدود النفوذ البريطاني الغربي في مصر، وصاحب السلطة الشرعي عل هذه الأراضي هو ضيفهم إدريس السنوسي، فقد ركزت الجهود لإقناعه بالسياسة البريطانية في الوطن العربي[1].

كان ذلك أول لقاء بينه وبين البريطانيين وخرج منه بانطباع جيد عن سلوكهم وقوتهم العسكرية، ولم يكن بوسعه أن يلتزم بأي تعهد نيابة عن السنوسيين قبل استشارة السيد أحمد الشريف أولا، كما وافق على متابعة الاتصال من خلال علاقاته مع عائلة الإدريسي بمصر[2].

2- محمد إدريس وأوضاع برقة:

بعد ما قرر أحمد الشريف الاشتراك مع العثمانيين والألمان ضد بريطانيا على الحدود المصرية الغربية، رأى أن يرتب شؤون الإدارة في برقة حتى يتفرغ هو للجهاد، فقسّم القطر البرقاوي إلى مناطق، وجعل إدريس على منطقة برقة ومركزه في أجدابيا[3]، فانتقل محمد إدريس من السلوم شرقا إلى أجدابيا غربا في أواخر سنة 1915م[4].

لما ذهب السيد إدريس إلى برقة البيضاء وجدها وقد انعدم فيها الأمن، وانتشر الإجرام والشر والفساد في ربوعها، فقطع على أيدي المفسدين، وقطع دابرهم، وقد كان بعض السودانيين قد غلبت عليهم روح النهب والسلب، فاستفتى السيد إدريس العلماء في شأنهم، فأفتوا بقتلهم، فأعدمهم[5].

وجاءت الظروف الداخلية التي مرت بها برقة وليبيا في ذلك الوقت مساعدة على نمو سلطة محمد إدريس وازدياد أهمية قيادته، ذلك أن حملة السنوسيين على صحراء مصر الغربية لم يكتب لها النجاح،

---

[1]- مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص104.

[2]- دي كاندول، المصدر السابق، ص22.

[3]- مدينة قديمة كانت مشهورة في القرون الأولى من حكم العرب مقامة على أرض منبسطة شبه صلبة، تبعد عن مدينة بنغازي بنحو 159 كلم وشرق سرت بنحو 415 كلم، يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، المرجع السابق،ص20.

[4]- علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، سيرة الزعيمين إدريس السنوسي وعمر المختار، ج2، مكتبة التابعين، القاهرة، 2001، ص25.

[5]- نقولا زيادة، برقة الدولة العربية الثامنة، المرجع السابق، ص60.

كما أن حملة جمال باشا على القناة فشلت في العبور إلى الدلتا[1].وعندما انهزم السيد أحمد الشريف على أيدي الانجليز عند الحدود المصرية رأي السيد أحمد أن يكتفي بالزعامة الدينية وتنازل عن كل سلطاته الإدارية والعسكرية، فأصبح السيد إدريس يمارس هذه السلطات كاملة في دفنا وبرقة وسرت الشرقية[2].

كان الوضع في برقة يزداد صعوبة من جراء الحرب الطويلة الأمد مع الإيطاليين، ثم الهزيمة على يد الانجليز، فحصار الساحل قطع وصول المؤن عن طريق البحر، كما أن أزمة نقص الأغذية تفاقمت أيضا بفعل مواسم الجفاف المتعاقبة، مما دفع بالقبائل إلى التسليم للإيطاليين الواحدة تلو الأخرى خشية الموت جوعا[3].

أقفل البريطانيون حدود مصر مع برقة وتوقفت عن الحركة الطرق التجارية وميناء السلوم، وانقطع تبعا لذلك العون والدعم الذي كان يأتي إلى المجاهدين، وفي نفس أقفل الفرنسيون لحدود التونسية مع طرابلس وفزان، هذا بالإضافة إلى انتشار الأمراض المختلفة بسبب ذلك كله كانت برقة في حاجة ماسة إلى متنفس يخفف عنها بعض تلك الأعباء[4]، وأخذ التفكير يزداد كل يوم في ضرورة التوجه صوب خارج الحدود للحصول على الأقوات، وكان من الطبيعي أن تتجه أنظار الليبيين إلى مصر، والتي كانوا يستوردون منها جزءا هاما مما يلزمهم[5].

اجتمع العقلاء من أهل برقة والجبل الأخضر، وتشاوروا في تلك الحالة المخيفة على الوطن وأهله، وأرسلوا وفودهم وكتبهم إلى السيد إدريس السنوسي بأجدابيا بصفته صاحب الحق الشرعي في إمارة السنوسيين ليتدارك ما وقع فيه ابن عمه أحمد السنوسي الوصي على الإمارة بمحاربته الانجليز،

[1]- جلال يحي، المرجع السابق، ص870.
[2]- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص186.
[3]- دي كاندول، المصدر السابق، ص29.
[4]- مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص ص106-107.
[5]- جلال يحي، المرجع السابق، ص870.

خصوصا وأن العثمانيين لم يوفوا بوعودهم التي قطعوها له، فلم يرسلوا إليه ما يسد حاجة جيشه وبلاده كما وعدوه[1].

وقبل أن يتخذ إدريس أي قرار لمعالجة الموقف، كتب إلى السيد أحمد الشريف الذي كان يقيم في الواحات المصرية شارحا له ما كان يجري في برقة، فرد الأخير برسالة مماثلة في أواخر سنة 1916 جاء فيها:«...**اعمل ما تراه مناسبا والحاضر يرى مالا يراه الغائب، وأنا موافق على مطالب أهل البلد حيث أن لهم حقا في ذلك**..»[2].

3- اجتماع الزويتينة واتفاقية عكرمة:

في صيف سنة 1916م قرّر إدريس أن يفاتح السلطات البريطانية والإيطالية في شأن إيقاف الحرب بأسرع ما يمكن، كما كتب إلى السيد أحمد لإبلاغه بما عزم عليه، وكان حينئذ في واحة الداخلة بمصر، فرد بالموافقة على التفاهم مع البريطانيين ولكن ليس الإيطاليين[3].

كانت إيطاليا في هذه الفترة قد أنهكتها الحرب، كما كانت تعاني من الاضطرابات الداخلية، ولذلك فقد كان يهمها أن تصل إلى اتفاق مع السنوسيين يكفل لها الهدوء في ليبيا، كما كانت بريطانيا حريصة على أن تصفي المشاكل على حدود مصر الغربية لتتمكن من نقل قواتها من هذه المنطقة إلى أماكن أخرى[4].

استمرت المراسلات بين أبناء البيت الإدريسي[5] ومحمد إدريس السنوسي، وانتهت إلى الوصول لاتفاق يقضي بسفر وفد إنجليزي وإيطالي إلى أجدابيا لعقد صلح بين الأطراف الثلاثة ينهي الخلافات بينهم[6]، ولكن بريطانيا وإيطاليا كانتا حليفتين، فاتفقتا على أن لا تعقد أي منهما صلحا منفردا مع

---

[1]- محمد إبراهيم لطفي المصري، المصدر السابق، ص75.

[2]- مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص110.

[3]- دي كاندول، المصدر السابق، ص ص 29-30.

[4]- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص101.

[5]- أبناء وأحفاد أحمد بن إدريس الذي كان شيخا ومعلما للسيد بن علي السنوسي الكبير في مكة.

[6]- علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، ج2، المرجع السابق، ص 34.

السنوسية، ولذلك أصر الانجليز على وجوب المفاوضة مع الإيطاليين في الوقت نفسه، وقبل محمد إدريس بذلك[1].

جاء إلى إدريس وفد من الانجليز والطليان فيه الكولونيل تالبوت الانجليزي والكولونيل دبيتا الإيطالي، ومعهم أحمد بك حسنين والسيد محمد الإدريسي وابنه المزعني، فالتقى بهم إدريس في الزويتينة[2]، وكانت مهمة هذا الوفد مفاوضة السيد إدريس في كل ما يتعلق بعدم الهجوم على الحدود المصرية من ناحية الإنجليز، وإيقاف الحرب في برقة من ناحية الطليان[3].

قبل بداية المفاوضات الرسمية في الزويتينة، بعث إدريس إلى القائد العثماني نوري باشا الذي كان معسكره موجود بين مدينتي طبرق ودرنة، وكان وفد إدريس يضم عمر المختار، إبراهيم المصراتي، خالد الحمري، ومرتضى العرياني، وكان هدف الوفد نصح نوري باشا بعدم الحركة مرة أخرى على الحدود المصرية أو قربها، ولمراقبة تحركاته العسكرية، وأيضا لدعوته لمقابلة إدريس في منطقة أجدابيا[4]، فلم ير نوري باشا من الرحيل عن برقة[5].

شرعت الأطراف الثلاثة في المفاوضات خلال شهري أوت وسبتمبر 1916م، وكان الوفاق والتفاهم ظاهرا فيما بين الجانبين الإنجليزي والسنوسي، أما العلاقات الإيطالية فقد كانت مغايرة لذلك تماما[6].

بدأت المفاوضات أولا في موضوع تبادل الطليان الذين أسروا أثناء الحرب مع بعض الأهليين الذين أودعتهم السلطات الإيطالية السجون لأسباب سياسية، ثم قدم الطليان بعض شروطهم التي

---

[1]- نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، المرجع السابق، ص89.

[2]- قرية صغيرة قريبة من البحر بها مرسى بحري يقع شمال أجدابيا بحوالي 36 كلم، يُنظر:مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص127.

[3]- الطاهر أحمد الزاوي، عمر المختار الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطني في ليبيا، ط2، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2004، ص64.

[4]- مصطفى علي الهويدي، المرجع السابق، ص127.

[5]- الطاهر أحمد الزاوي، عمد المختار الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطني في ليبيا، المصدر السابق، ص64.

[6]- علي محمد محمد الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا، المرجع السابق، ص367.

ارتأوا أنها ضرورية لا مكان الاتفاق مع السنوسية، فحواها أن يعترف السيد إدريس بالسيادة الإيطالية على كل برقة من منطقة بنغازي إلى منطقة الكفرة، وأن يسلم العرب أسلحتهم فلا يبقى لديهم سوى ما يكفي للمحافظة على أنفسهم، ثم إنهاء حالة الحرب القائمة وحل جميع جيوش ومعسكرات المجاهدين، وفي ذلك ترضى إيطاليا برجوع مشايخ الزوايا إلى مراكزهم، وتعترف بالطريقة السنوسية، وتعطي الفكرة استقلالا إداريا وتعفى الأسرة السنوسية من كل مرسوم الجمركية،كما أنها تتعهد بإعطاء ضمانات تكفل قيام المحاكم الشرعية الإسلامية بأعمالها ومباشرة وظائفها، هذا إلى جانب ما تبدله من مساعدات لتحسين الأحوال الصحية في البلاد وإنشاء المدارس وما إلى ذلك[1].

أما المباحثات مع البريطانيين فكانت تتخلص في محاولة التوفيق بين وجهات النظر، وعلى أساس أنه لم يكن هناك بين البريطانيين والسنوسيين، ثم أخذت هذه المباحثات تسيير صوب الوسائل اللاّزمة لتأمين سلامة الحدود بين مصر وبرقة، ومنع حدوث أي احتكاك في هذه المنطقة، وظهر أنه من السهل الوصول إلى اتفاق واضح في هذه المسألة، إلا أن الكولونيل تالبوت تمسك بضرورة عدم التوقيع على أي اتفاقية مع السنوسيين ما لم يصل أبناء ليبيا إلى اتفاقية واضحة وتامة مع الإيطاليين[2].

إن شرط الإيطاليين الخاص بمسألة اعتراف السنوسيين بالسيادة الايطالية في برقة كان مهدّدا بفشل المفاوضات بصفة عامة، لذا فقد تأجل النظر في هذه المسألة من الجانب السنوسي، إلا أن الإيطاليين قد تمسكوا بهذا البند كثيرا وكأن المفاوضات كانت من أجله فقط، وتقدم إدريس بوجهة نظره وتتلخص أهم شروطه في الآتي :

-وجوب الاعتراف من قبل ايطاليا باستقلال السنوسيين.

-الاعتراف بشخص إدريس السنوسي أميرا على برقة.

-وضع حدود بين الأراضي الخاضعة لكل من الطرفين السنوسي والإيطالي.

[1]- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص195.

[2]- جلال يحي، المرجع السابق، ص 875.

-الإسراع بفتح الطرق التجارية وضمان سلامتها[1].

وأثناء تفاوض السيد إدريس مع البريطانيين والإيطاليين في الزويتينة،كان السيد أحمد بصدد الانسحاب من واحة الداخلة بعيدا عن التأثير في مساعي السيد إدريس نحو إيجاد صيغة ملائمة للحوار مع الأطراف المعنية، فلما وصل السيد أحمد إلى سيوة في طريق عودته، صار تحقيق التسوية أمرا ملحا حشية انقسام بين القبائل البرقاوية قد ينسف جهود السلام برمتها[2].

وكل ما تم في الزوتينية هو أن عرف السيد إدريس المطالب الإيطالية والانجليزية، وعرف الوفدان الإنجليزي والإيطالي وجهة نظره، لكن شيئا نهائيا لم يتم لأن شروط إيطالية كانت قاسية، ومطالب السيد محمد إدريس لم يكن باستطاعة الوفد الإيطالي قبولها، قبل عرض الأمر على حكومته، لذلك أجلت المفاوضات إلى وقت ومكان آخرين[3].

وفي أوائل شهر جانفي سنة 1917 شكلت إيطاليا وفدا جديدا من الكولونيل دي قيتا والصاغ لويجي بنتور للتفاوض مع السنوسيين، وكان هناك وفدا بريطانيا يتألف من الكولونيل تالبوت وأحمد محمد حسنين والملازم رودا بن السفير البريطاني في روما، وبدأت المفاوضات في عكرمة[4] في نفس الشهر، ولقد أظهر السيد محمد إدريس اهتماما بتبادل الأسرى وإعادة فتح طرق التجارة، ولكن المفاوضين الإيطاليين كانوا يرغبون من جانبهم في الحصول على ضمانات كافية فيما يتعلق بوضعية السنوسية وعلاقتها بإيطاليا، وحدود اختصاصاتها فيما يتعلق بالسيادة الإيطالية على منطقة برقة، وانتهى الأمر بعقد الاتفاق النهائي في 16أفريل سنة 1917 والذي يعرف باسم اتفاقية عكرمة أو طبرق[5].

[1] – مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص136.

[2] – دي كاندول، المصدر السابق، ص31.

[3] – نقولا زيادة، برقة الدولة العربية الثامنة، المرجع السابق، ص61.

[4] – مكان صحراوي مهجور يبعد عن طبرق بحوالي عشرين ميلا، يُنظر: دي كاندول، المصدر السابق، ص31.

[5]– جلال يحي، المرجع السابق، ص ص 875-876.

جاء فيها الاتفاق البريطاني السنوسي على غرار الشروط العامة التي سبق للسيد إدريس أن قبل بها في الزويتينة، فقد نصت على تسليم كافة الأسرى من جنود الحلفاء والمصريين وعدم إبقاء أية قوات سنوسية مسلحة داخل الأراضي المصرية، أو تواجد حشود عسكرية قرب الحدود، ومن ناحية أخرى تم الاتفاق على فتح منطقة السلوم للأغراض التجارية، بحيث يكون الطريق الوحيد لدخول البضائع من مصر إلى برقة هو الطريق الواصل بين الإسكندرية والسلوم، ويشترط ألا يسمح بوقوع أي منها في أيدي الألمان أو العثمانيين، وفي نفس الوقت أصرت السلطات البريطانية على عدم بقاء أي زاوية سنوسية في الأراضي المصرية، وإن سمحت بجمع الصدقات أو أموال الزكاة من أتباع الطريقة في مصر، كما وضعت أملاك السيد إدريس تحت الحراسة، بينما تركت له إدارة واحة الجغبوب[1].

أما الاتفاق الإيطالي السنوسي نص على إعلان رغبة الفريقين في إنهاء القتال، وفتح الطرق للتجارة بكل حرية في بنغازي ودرنة وطبرق بشكل دائم، وفي بقية البلاد بشكل مؤقت، ولقد التزم الإيطاليون بان يقفوا عند نقطهم التي كانوا يحتلونها، وقت إبرام هذا الاتفاق وعلى أن يفعل السنوسيون مثل ذلك من جانبهم، وتعهدت إيطاليا بإبقاء المحاكم الشرعية في الأماكن التي يلزم وجودها فيها، بأن يقضي بها علماء موثوق بهم، وكذلك بأن تنشأ في برقة مدارس للعلوم والصناعات، ونصت على إعادة الزوايا وأراضيها والأملاك المملوكة لها إلى سلطة السنوسيين[2].

يتضح من نصوص الاتفاقية أن كل الأطراف قد حققت نصيبًا من النجاح ولو بصفة مرحلية؛ فالسيد إدريس السنوسي حقق عدة أهداف من هذه الاتفاقية، جاءت في مقدمتها إنهاء حالة الحرب التي أضرت بالبلاد والعباد، كذلك استطاع فتح طرق التجارة تحقيقًا لرغبة أهل البلاد لإنقاذهم من المجاعة وإحلال السلام وفتح باب التجارة مع مصر، كذلك استطاع المحافظة على الزوايا السنوسية التي تُعد حجر الزاوية للحركة السنوسية، ومصدر مهم لوحدة القبائل في برقة بالإضافة إلى أهميتها

[1]- دي كاندول، المصدر السابق، ص32.

[2]- جلال يحي، المرجع السابق، ص176.

الاقتصادية والدينية، ولعل أهم نجاح حققه على المستوى الشخصي هو حصوله على اعتراف ضمني بسلطته السياسية من إيطاليا وبريطانيا وذلك عن طريق عقد هذه الاتفاقية معه[1].

وهكذا كانت هذه المفاوضات (الزويتينية) والاتفاقية الناجمة عنها (عكرمة) مرحلة جديدة تعيشها برقة في ظل قيادة سياسية جديدة (إدريس) حاولت أن تنقل معظم برقة و تحوّلها من مرحلة الجهاد المسلح (1911-1915) إلى مرحلة التعايش السلمي في ظل السيادة الإيطالية (1916-1923)، وذلك بعد أن فشلت القيادة الأولى (أحمد الشريف) عن طريق النشاط العسكري في تحقيق حلم المجاهدين بالانتصار على الايطاليين والانجليز، وبالتالي تحرير الأرض، وفرض السيادة الوطنية عليها[2].

4- القانون الأساسي واتفاق الرجمة:

كانت إيطاليا قد توصلت إلى تسوية علاقاتها مع إقليم طرابلس، وذلك عن طريق وضع قانون أساسي يحدّد العلاقة بين الطرابلسيين والإيطاليين، ورأت إيطاليا إمكانية منح مثل هذا القانون الأساسي لبرقة كذلك حتى تعمل على زيادة سلطات سيادتها في هذا الإقليم، وتصل عن طريق الحكم المدني إلى تطوير العلاقات القبلية الموجودة بين رجال القبائل وبعضهم، وبينهم وبين الطريقة السنوسية، وكان وصول إيطاليا إلى اتفاقية عكرمة مع السيد محمد إدريس يسمح لها بالبدء بهذه التجربة في برقة كذلك[3].

كان الإيطاليون غير راضين على الاتفاقات السابقة لأنهم كانوا يطالبون بالسيادة التامة على ليبيا، وإنهم قبلوا بالأمر الواقع مؤقتا، لذلك حاولوا أن يقتربوا من السكان أملا في أن ينتهي الأمر إلى القبول بالسيادة الإيطالية، ولعل هذا ما حدا بإيطاليا أن تمنح برقة 'دستور أساسي' وتم ذلك في

[1] - إدريس محمد حسين أبو بكر، دور إدريس السنوسي في الحركة الوطنية في ليبيا وتأسيسه للملكة الليبية (1911/1969م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة عين شمس، 2012، ص 48.

[2] - مصطفى علي هويدي، المرجع السابق ، ص 153.

[3] - جلال يحي، المرجع السابق، ص881.

أكتوبر 1919[1]، و ينص هذا الدستور على أن يعين ملك إيطاليا واليا يشرف على الشؤون المدنية والعسكرية لبرقة، ويكون لبرقة مجلس نواب محلي يتألف من نواب من القبائل والحضر، بحيث يضاف إليهم عدد من الأعضاء المعنيين يجلسون فيه بحق وظائفهم، أما إدارة البلاد فتتم على أساس تنظيم إدارات مدنية وعسكرية يعين رؤساؤها بأمر ملكي[2].

وقد ضمن القانون الأساسي حرية المعتقد، وعدم المساس بالملكية الخاصة، وحرية الاجتماعات والصحافة، كما ضمن حق التعليم وسمح بافتتاح المدارس، وأعفى أهالي برقة من الخدمة العسكرية، وبالإضافة إلى ذلك كان مسموحا لهم بتشكيل وحدات عسكرية محلية، وفوض القضاة الشرعيون بالبث في قضايا الحقوق المدنية[3].

إن إعلان القانون الأساسي أوجد قلقا في أوساط السنوسيين لأنه سيكون الاعتراف الكامل أو السلطة الكاملة للدولة الإيطالية فوق هذه الأراضي، ولذلك عقد اجتماع لكل مشايخ القبائل وأعلموا السلطات العسكرية بكل وضوح من أجل تحديد اختصاصاتها في الحكم حتى يكون مقتصرا على السواحل[4].

اتضح من إعلان الدستور من جهة، وقرار المشايخ من جهة أخرى انه من الضروري المبادرة إلى مفاوضات جديدة لعلها تؤدي إلى وضع الأمور في نصابها وبدأت المفاوضات فعلا في 25 أكتوبر 1920م وقع الاتفاق المعروف باتفاق الرجمة[5]، وكان أهم شروطه هو الاعتراف بالسيد إدريس كأمير سنوسي لإدارة تمارس الحكم الذاتي بحيث يشمل نطاقها كل من واحات الجغبوب وأوجلة وجالو والكفرة ويكون مقرها في أجدابيا، ونص الاتفاق على أن يملك الأمير الحق في رفع علمه الخاص ويفرد له مكان الشرف إلى جانب الوالي في المناسبات الرسمية وتؤدى له التحية العسكرية المعتادة بإطلاق

[1] – علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، ج2، ص ص 49-50.

[2]– نقولا زيادة، برقة الدولة العربية الثامنة، المرجع السابق، ص 62.

[3]– نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص186.

[4]– رودولفو غراتسياني، برقة الهادئة، تر إبراهيم سالم بن عامر، ط4، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1998،ص26.

[5]– علي محمد محمد الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا، المرجع السابق، ص379.

المدافع أثناء زيارته الرسمية، كما تخصص لرحلاته خارج البلاد باخرة حكومية، وكان للأمير أن يعين موظفيه بنفسه ويختار رجال الشرطة والجيش على أن لا يتجاوز تعداده ألف جندي، وكذلك تضمنت المعاهدة رصد اعتمادات مالية للإنفاق الحكومي، منها 63 ألف ليرة إيطالية كمخصصات شهرية للأمير، بالإضافة إلى مبلغ مليونين وستمائة ألف ليرة سنويا للمصروفات العامة و 93 ألف ليرة شهريا لأفراد أسرته، وعلاوة على ذلك يتكفل الإيطاليون بدفع مرتبات الشرطة والجيش ومشايخ القبائل والزوايا، وكان على الأمير أن يعتمد من جانبه إلى حل سائر المعسكرات والمواقع المسلحة وغيرها من التنظيمات السنوسية ذات الطابع السياسي أو الإداري أو العسكري في غضون ثمانية أشهر[1].

كان موقف إدريس من اتفاقية الرجمة مترددًا، فمن جهة أراد أن يحافظ على النجاح الذي حققه بعد تسلمه قيادة الحركة السنوسية من ابن عمه أحمد الشريف خاصة أنه استلم القيادة في ظروف صعبة للغاية وبفضل سياسته والظروف التي ساعدته حتى وصل الأمر أن حظي بثقة أهل برقة الذين التفوا حوله وأقره على كل أعماله بالإضافة إلى أنه استطاع أن يجبر الإيطاليين على الاعتراف به أمير على الطائفة السنوسية كطائفة سياسية دينية، وأن يقدموا له كل التنازلات سالفة الذكر. أما الجهة الثانية فكان السيد إدريس السنوسي وكذلك شيوخ القبائل لا يثقون في إيطاليا من وراء كل هذه التنازلات، كما أنه كان يدرك تمامًا أن الأدوار العسكرية بقائها مهمًا له ولأهل البلاد ولولا تلك الأدوار ما كانت إيطاليا لتقدم مثل هذه التنازلات، كذلك نراه يقدم الأعذار تلو الأعذار لإيطاليا في شأن حل الأدوار[2].

مرت المدة المتفق عليها مع الأمير السيد محمد إدريس لحل الأدوار، ولم تحل هذه الأدوار التي كانت تعمرها فلول من أفراد المقاومة السنوسية منذ سنة 1917م، وتعلل الأمير بأن حل هذه الأدوار قد يثير العرب على غير فائدة، ولذلك بدأ أمر بحثها من جديد وانتهى البحث بالأمير

[1] – دي كاندول، المصدر السابق، ص 38.

[2] – إدريس محمد حسين أبو بكر، المرجع السابق، ص 59.

والإيطاليين إلى اتفاق جديد بشأنهم يعرف باسم ' اتفاق بو مريم ' الذي تم في 11 نوفمبر 1921[1]، وكانت في شكل خطابات متبادلة بين الأمير و دي مارتينو الوالي الإيطالي في برقة، وشرح فيها الأمير خوفه من حدوث رد فعل بين القبائل نتيجة لحل الأدوار، وخوفه من أن يستأنف البدو القتال بين بعضهم البعض وطالب بحل وسط، ووافق الوالي بعد ذلك على تنفيذ اتفاقية الرجمة بعد فترة تمهيدية، وأن يبدأ في تأسيس أدوار مشتركة سنوسية إيطالية وتكون النسبة بين عدد رجالها هي عشرة للإيطاليين مقابل كل ثمانية للسنوسيين ووافق الأخير على ذلك[2].

استطاع السيد إدريس أن يحقق بعض النجاح في مراوغة الحكومة الإيطالية والتهرب من تنفيذ المادة السادسة من اتفاقية الرجمة القاضية بحل الأدوار واستطاع الإبقاء على الأدوار العسكرية في ظل اتفاقية أبو مريم، وهذا الوضع لم يكن يرضي إيطاليا بأي حال من الأحوال، ولكن سوء حالة إيطاليا الداخلية وعدم استعدادها لمواصلة الحرب مرة أخرى جعل إيطاليا تقبل هذا الاتفاق إلى حين[3].

والذي يبدو من هذا كله بحسب رأي الإيطاليين أنفسهم هو أن النفوذ الإيطالي كان في سبيل التقدم في الناحية السياسية، لكن هذا كان في الظاهر فقط، فهؤلاء الإيطاليون يعترفون بأن إدارة برقة باستثناء المدن كانت في الواقع في أيدي السنوسيين إما مباشرة أو بالوساطة، وإن كانوا قد قبلوا بها مؤقتا، وكان من الطبيعي أن يعود القتال إلى البلاد يومًا ما[4].

ثالثا: الجمهورية الطرابلسية:

1- قيام الجمهورية الطرابلسية:

فاجأ استسلام الدولة العثمانية في الحربة العالمية الأولى يوم 30 أكتوبر 1918 (هدنة مودروس) الأمير عثمان فؤاد الذي كان يجسّد السيادة العثمانية في إقليم طرابلس، علاوة على مهمته على رأس القيادة العليا للجيوش الإفريقية، و كذا الزعامات القبلية بالمنطقة، وكان الأمير عثمان فؤاد يقيم إذ ذلك في مصراته، أما بقية الزعامات فكانت تستوطن ساعة شيوع خبر انكسار جيوش الدولة

[1] – نقولا زيادة، برقة الدولة العربية الثامنة، المرجع السابق، ص64.

[2] – جلال يحي، المرجع السابق، ص886.

[3] – إدريس محمد حسين أبو بكر، المرجع السابق، ص 61.

[4] – علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، ج2، ص52.

العلية في الحرب بمناطق نفوذها التقليدية، إذ كان رمضان السويحلي في مسلاته، وسليمان الباروني في العريزية والزاوية، وعبد النبي بالخير في ورفلة، وأحمد المريض في ترهونة، وخليفة بن عسكر في نالوت، ومختار كعبار في غريان...[1].

بلغت شعبية المبدأ الذي أعلنته الدولة السوفياتية و الداعي إلى تقدير القوميات لمصيرها درجة كبيرة، جعلت الدول الغربية مضطرة إلى الاعتراف به ولو من الناحية الشكلية، فقد صرح لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا في خطابه في 05جانفي1918م بـ" **أن المبادئ العامة لتقرير الشعوب لمصيرها يجب أن تطبق بدرجة واحدة فوق الأراضي المحتلة من قبل الألمان مثلما تطبق في المستعمرات الألمانية**".

وفي 08جانفي1918م نشر نداء الرئيس ولسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والذي دخل التاريخ باسم النقاط الأربعة عشر، وقد جاء فيه بشكل خاص أنه أثناء حل" **جميع القضايا المتعلقة بالحصانة يجب أن تتخذ مصالح السكان وزنا واحدا بالمقارنة مع المطالب العادلة لتلك الحكومة التي يجب أن تحدد حقوقها**"[2].

كان لزاما على الزعامات الوطنية، ومن كان مقيما بالبلاد من غير الليبيين، نحو عبد الرحمان عزام وبعض الضباط العثمانيين من أمثال إسحاق باشا التحرك لمواجهة ما يقتضيه الموقف، وهم في مقدمة من يعلم أن استسلام دولة الخلافة معناه قطع المدد عنهم وبقاؤهم وحيدين في مواجهة إيطاليا، هذا فضلا عن احتمال استعار الحروب الداخلية من جديد، بإيعاز من بعض الزعامات، إذ من المحتمل أن يرى أحد الخصمين هذه الظروف الحرجة فرصة للثأر لنفسه، فتعيد الفتنة سيرتها، و تقع البلاد في شر مستطير[3].

[1] – فتحي ليسير، خليفة بن عسكر، بيوغرافيا قائد غامض، منشورات مركز سرسنيا للبحث حول الجزر المتوسطية، التسفيد الفني، صفاقس، تونس،2001، ص254.

[2] – نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص191.

[3] – فتحي ليسير، المرجع السابق، ص254.

طرحت فكرة إقامة حكومة وطنية تجمع كافة مناطق إقليم طرابلس بعلم وموافقة وتعاون قيادة الحركة السنوسية في برقة وتولى كل من رمضان الشتيوي السويحلي وسليمان عبد الله الباروني وعبد الرحمن عزام بما له من علاقات طيبة مع كافة الأطراف في البلاد ومختار كعبار مع الأمير العثماني عثمان عبد الرحمن الاتصال بقيادة وزعماء وأعيان الإقليم في مناطقهم لعقد لقاء موسع تطرح فيه المسألة و يتخذ حيالها الرأي الجماعي بإنشاء وتأسيس حكومة وطنية موحدة في إقليم طرابلس[1].

وفي 16 نوفمبر1918 اجتمعت الوفود الطرابسلية في جامع المجابرة في مسلاتة وهو أكبر جامع فيها، وحضر الأمير عثمان وأخبر المؤتمرون أن عبد الرحمن غرام سيخطب فيهم بالنيابة عنه وأنه سيتكلم بلسانه ورجاهم أن يوافقوا على ما سيطلبه وينفذون، وخطب عزام خطبة طويلة كان المقام الأول فيها للحث على الدفاع عن الوطن والموت في سبيله وجمع الكلمة وتوحيد الصفوف من أجل الاستقلال وطرد العدو الإيطالي، ثم طرح عليهم فكرة إنشاء حكومة وطنية تتوحد فيها الكلمة وتتولى أمور البلاد وتنظر في شؤون الوطن، فلقيت الفكرة استحسانا واجتماعا بدون خلاف وسميت ' الجمهورية الطرابلسية '[2].

انتخب مجلس الجمهورية وضم كل من: سليمان الباروني وأحمد المريض وعبد النبي بلخير ورمضان السويحلي، وانتخب المجلس الاستشاري للجمهورية من 24 عضوا مثلوا أهم الأعيان والشيوخ في المنطقة الغربية، ومجلسا قضائيا شرعيا مكونا من أبرز علماء الشريعة، وهم: عمر الميساوي والشيخ الزروق وبورخيص والشيخ محمد الإمام والشيخ مختار الشكشوكي، ولم يحضر كل أعضاء مجلس الشورى الاجتماع، بل كان بعضهم غائبا، وإنما انتخب توزيعا للمسؤولية وتحقيق للمساواة والوحدة بين جميع القبائل برئاسة السيد عون بن سوف المحمودي ، وتم اختيار الضابط عبد القادر باشا وهو ضابط طرابلسي المولد قاتل في صفوف الجيش العثماني له خبرة واسعة في شؤون الحرب والجيش

[1] – إبراهيم فتحي عميش، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، برنيق للطباعة والترجمة والنشر، 2008، ص63.

[2] – نهاية محمد صالح وعماد عبد العزيز يوسف، "الجمهورية الطرابلسية 1918-1919"، المؤتمر الدولي الثاني لقيام الجمهورية الطرابلسية، تنظيم كلية الآداب والعلوم مسلاتة، جامعة المرقب، 14-15 ديسمبر2018، في مجلة القلعة الصادرة عن الكلية، ص161.

ليصبح هو قائد جيش الجمهورية الطرابلسية[1]، كما تم اختيار مختار كعبار وزيرا لديوان المالية والضابط أحمد بك أبو شادي هو قائد الشرطة وحكام لكل الأقاليم[2]، وقبل الانصراف من المسجد أقسم الحاضرون جميعا يمين الولاء والإخلاص للجمهورية، وجاء نصه **" أقسم بالله العظيم قابضا بيدي على هذا القرآن الكريم أن أجعل نفسي ومالي فداءً لوطني وحكومتي الجمهورية الطرابلسية، وأن أكون لعدوها عدوا ولصديقها صديقا، ولقانونها الشرعي مطيعا"**.

تم إعلان الجمهورية الطرابلسية واستقلال البلاد في قلب الصحراء، وقد أثار إعلانها ضجة في العالم، لأن أحدا لم يكن يتصور أن تخرج هذه الجمهورية من هزيمة الدولة العثمانية في الحرب لتؤكد انتصار شعب ليبيا في معركته ضد المستعمرين الايطاليين، و قال بيان إعلان قيام الجمهورية الطرابلسية الذي صدر بتوقيع سليمان الباروني وأحمد المريض ورمضان الشتوي وعبد النبي بلخير بالحرف الواحد[3]: **" في الساعة الرابعة والنصف من يوم السبت المبارك الثالث من شهر صفر الخير عام 1337هـ تحرّرت الأمة الطرابلسية و قد توجت استقلالها بإعلان حكومتها الجمهورية باتفاق آراء علمائها الأجلاء وأشرافها وأعيانها ورؤساء المجاهدين المحترمين الذين اجتمعوا في كامل أنحاء البلاد، وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الشورى الطرابلسي وانتخب أعضاء مجلس الجمهورية وافتتح أعماله بتبليغ إعلان الجمهورية إلى الدول الكبرى عامة وإلى الدولة الايطالية خاصة "**[4].

2 – المواقف الدولية للجمهورية الطرابلسية:

لقد أصدرت الجمهورية الطرابلسية بيانا موجها إلى أغلب الدول بغية الحصول على اعترافات دولية وكان هذا البيان صادر عن المجلس الرئاسي للجمهورية وكان نصه **"إن الأمة الطرابلسية تعتبر**

[1]- صلاح محمد إجبارة وعلي اعجيل اشتيوي، "قيام وانهيار الجمهورية الطرابلسية وأثر ذلك على حركة الجهاد الليبي في ولاية طرابلس الغرب، المؤتمر الدولي الثاني لقيام الجمهورية الطرابلسية، المرجع السابق، ص25.

[2]- فتحي عطية محفوظ، " النشاط السياسي لزعماء غرب ليبيا خلال النصف الثاني من الحرب العالمية الأولى حتى قيام الجمهورية الطرابلسية 1916-1918م"، المؤتمر نفسه، ص128.

[3]- جميل عارف، المصدر السابق، ص214.

[4]- المصدر نفسه، ص ص 213-214.

نفسها حائزة لاستقلالها الذي اكتسبته بدماء أبنائها وقواتها منذ سبع سنين وسعيد بالوصول إلى هذه الغاية التي هي أشرف ما تصل إليه الأمم وتهيب أبنائها بتمام نجاحهم واتحادهم على الثبات التام في الدفاع عن وطنهم وحكومتهم الجمهورية والتوفيق بيد الله وحده "[1].

وفي بيان آخر موجه إلى رئيس الحكومة الإيطالية ويتلخص في طلب الاعتراف من قبلها بحكومة الجمهورية ونبد كل باب يؤدي إلى استمرار حالة الحرب بينهما[2]، " **تفتخر الأمة الطرابلسية بتتويج استقلالها بإعلان الحكم الجمهوري وانتخاب نواب عنها من كافة أنحاء القطر لمجلسي الحكومة والشورى ولا هدف لها إلا ضمان وحدتها وحريتها داخل حدودها السياسية المعروفة، ولا تقصد إلاّ أن تعيش عيشة هنيئة مسالمة لجميع الأمم التي لا تحاول غصب حقوقها، لذلك فحكومة الجمهورية الطرابلسية تدعو الحكومة الايطالية إلى الاعتراف بها، وسد كل باب يضطر الحكومة الطرابلسية إلى مداولة الحرب إلى أن تحقق أملها المشروع**"[3]، وتم إرفاق ملحق يتضمن في حالة الاستجابة للمذكرة أن على كلا من الطرفين حفظ مواقعه في صورة هدفه بين الجمهورية والحكومة الايطالية وأن لا تقترب السفن الايطالية من السواحل الغير محتلة، و كما أنه لا يحق للحكومة الايطالية الاطلاع على هذه المؤسسات لأي سبب من الأسباب[4].

وفي نفس الوقت كان التبليغ إلى رئيس الحكومة البريطانية كالتالي: " **نتشرف بان نحيط فخامتكم علما بأن الأمة الطرابلسية قد توجت باستقلالها بإعلانها الحكم الجمهوري ... وليس بين الأمم من هو جدير بحريته واستقلاله أكثر من الأمة الطرابلسية التي تقاتل إلى الآن ثماني سنوات ضد غاصب أرضها وحريتها، وأنها لا تشك في أن إحساساتكم العالية نحو حرية الأمم والحكومات الصغيرة، كما أن غيرتكم على حماية العرب تجبركم على العطف على**

[1]- فتحي عطية محفوظ، المرجع السابق، ص129.

[2]- دلال النواري سلامة عبد الكريم، " أسباب تأسيس الجمهورية الطرابلسية 1918-1923"، المؤتمر الدولي الثاني لقيام الجمهورية الطرابلسية، المرجع السابق، ص86.

[3]- الطاهر احمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص327.

[4]- فتحي عطية محفوظ، المرجع السابق، ص129.

جمهوريتنا الجديدة الحرة، وأننا نؤكد لكم أيضا أن قومنا وضعوا جل آمالهم في انجلترا خاصة حقوق الأمم الصغيرة، فرجاؤنا أن تتفضلوا بوضع المسألة الطرابلسية على بساط مذكرات الصلح العمومية حتى تنال جمهوريتنا ما يضمن لها سعادة مستقبلها"[1].

وقامت الجمهورية أيضا بإرسال بلاغ شبيه إلى الرئيس ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وهو تذكير بمبادئ ولسن الأربعة عشر والتي يأمل منها تحقيق العدل والمساواة بين الناس والنظر في مسألة الجمهورية الطرابلسية في مؤتمر الصلح العام[2] **" لنا الشرف بأن نعرض على فخامتكم أن الأمة الطرابلسية قد توجت استقلالها ... و أن قواعدكم المشهورة بالنسبة لمقدرات جميع الأمم سواء كان في أوروبا أو خارجها قد شجعتنا كثيرا على أن نضع آمالنا في مقاصدكم العظيمة ونواياكم للعملية الإنسانية، وأنه لا يوجد حد للحقوق والواجبات البشرية، ولهذا نحن متأكدون من أنه لا يمكنكم إهمال جمهوريتنا التي قاتلت لمدة ثماني سنوات ضد الغاصب والمعتدي علينا، وأن واجبكم الإنساني نحو جمهوريتنا الصغيرة سيحثكم على وقف نزيف الدم والاعتراف بحكومتنا الجمهورية، ونرجو وضع المسألة الطرابلسية على بساط مذكرات الصلح العمومي"**[3].

وفي بلاغ إلى رئيس الحكومة الفرنسية وحيث خاطبتها الجمهورية الطرابلسية وذكرتها بالثورة الفرنسية وأنها حامية الحرية وإن الجمهورية الطرابلسية لا يمكن لأي دولة أن تمتلكها أو تستعبدها[4] " **نتشرف بأن نحيط فخامتكم علما بأن الأمة الطرابلسية قد توجت استقلالها بإعلان الحكم الجمهوري، وأن ما قامت به الجمهورية الفرنسية من أجل حريات الشعوب، وما واجهته من صعوبات في سبيل ذلك لا يجهله أحد، فقد كتبت على صفحات القلوب ونبض أرواح الأحرار**

[1]- جميل عارف، المصدر السابق، ص216.

[2]- مفتاح ناجي مفتاح أبو الأجراس، "الجمهورية الطرابلسية (1918/11/16م) الأسباب والنتائج "، المؤتمر الدولي التالي لقيام الجمهورية الطرابلسية، المرجع السابق، ص238.

[3]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص ص 329-330.

[4]- مفتاح ناجي مفتاح أبو الأجراس، المرجع السابق، ص238.

في كل الأقطار لا ينسخه توالي الدهور ولا تمحوه زلازل الحروب، أن ما قام في هذا العصر بطلب الحرية سواء كان شخصية أو إقليمية، فإنما هم مستمد من منبع الحرية الزلال ومقتبس من سناها الساطع ومغترف من بحرها ومستخرج من معدنها الصافي وهي قاعدة الجمهورية الفرنسية، فلا عجب اليوم إذا قامت فرنسا برعايتنا وحمايتنا لنيل حريتنا في ظل الجمهورية الطرابلسية التي أريقت دماء أبنائها لمدة سبع سنوات لرد جيوش إيطاليا المغتصبة والمعتدية على شرفنا، إن الأمة الطرابلسية التي لا تجهل التاريخ لم ترض أن تساق الآن بعض الذل والهوان، وأن تستعبد في زمن امتلأت الأرض شرقا وغربا وجنوبا وشمالا بالحروب الهائلة من أجل الحصول على الحريات، ولذلك تأمل حكومة الجمهورية الطرابلسية من الجمهورية الفرنسية أن تنظر في المسألة الطرابلسية بعين الاعتبار وأن تقوم بطرحها في معاهدة الصلح العمومي، وأن تقنع حكومة إيطاليا بالاعتراف بحقنا المشروع حتى تتم إراقة الدماء وتستريح البلاد والعباد، وتنال البلاد الطرابلسية نصيبها من هذه الراحة أيضا فإن منفعة البلدين ومضرتهما واحدة "[1].

أرسلت جميع البلاغات إلى الدول المعنية عن طريق قناصلها بمدينة طرابلس و كانت ممضاة بإمضاءات أعضاء مجلس رئاسة الجمهورية الطرابلسية، ما عدا البلاغ الموجه إلى الحكومة الايطالية فقد حمله وفد يرأسه مختار كعبار[2]، وهذه البلاغات تدل على اهتمام زعامة الجمهورية بالدول الكبرى، وحرصها على استمالتها والوقوف معها ومحاولة انتزاع الاعتراف بها، و لكن يبدو أن تلك البلاغات لم تجد تجاوبا من أمريكا وفرنسا وبريطانيا[3].

[1]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص ص330-331.

[2]- الزرقاء سالم محمد حسين، " الجمهورية الطرابلسية أول محاولة لتوحيد العمل السياسي في إقليم طرابلس نوفمبر 1918، أفريل 1919" ، المؤتمر الدولي الثاني لقيام الجمهورية الطرابلسية ، المرجع السابق، ص143.

[3]- علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، ج2، المرجع السابق، ص75.

3 – الموقف الايطالي من الجمهورية الطرابلسية:

إن إيطاليا التي خرجت من الحرب العالمية الأولى منتصرة، كانت غير راضية إلى ما صارت إليه الأمور وما تحقق من إعلان الجمهورية الطرابلسية، الأمر الذي يقف عائقا أمام تطلعاتها التوسعية الاستعمارية، وبالتالي يفرض عليها الوقوف في وجه هذا التوجه، ومن هنا تبلورت السياسة الايطالية تجاه هذه الجمهورية وأخذت مسارات متعددة واتجاهات متباينة[1].

وعندما تلقى الايطاليون بالخمس بلاغ الجمهورية الموجه عن طريقهم إلى رئيس الحكومة الايطالية بروما، أعلنوا فورا أن دولتهم ترفض الاعتراف بقيام واستقلال الجمهورية الطرابلسية، ولا تسلم لها شيء مما جاء في البلاغ الموجه إليها والمواد الملحقة به، بل ليس لها من جواب على ذلك سوى استئناف الحرب الضارية معها إلى أن تخضع البلاد لحكمها بالقوة، والسبب في هذا هو اعتبارها أن ليبيا أخذتها من الدولة العثمانية بمعاهدة أوشي، وبمقتضاها أصبح أهالي البلاد في نظرها من رعايا ايطاليا، و لم تنص تلك المعاهدة معها على وجود شخصية سياسية فيها للطرابلسيين[2].

وكان من الطبيعي أن يثير قرار الجمهورية الطرابلسية السلطات العسكرية الايطالية في طرابلس وبرقة، و كان ما أثار قلقها بصفة خاصة هو المطلب المشترك للزعماء الطرابلسيين باعتراف إيطاليا بالحقوق المشروعة للعرب، وقرّرت الحكومة الايطالية أن تستخدم مجدّداً أسلوب القوة من أجل إرغام الوطنيين الليبيين على الاستسلام، وفي نهاية سنة 1918م وصل إلى طرابلس الحاكم الجديد غاريوني وبدأ سحب القوات إليها أيضا، فركّز في منطقة طرابلس في مارس سنة 1919 زهاء 70 ألف مقاتل بالإضافة إلى كميات ضخمة من السلاح والمعدات الحربية[3].

قامت القوات الإيطالية بعملية عسكرية كبيرة، واحتلت الزاوية وهاجمت مناطق الحشان و ترينة، وارتكبت في تلك العمليات مذابح بشعة في مدينة الزاوية، كما استخدمت الطائرات في قصف المدن

---

[1]– عبد المنعم محمد جمال الدين الصادق، " الموقف الايطالي من الجمهورية الطرابلسية " ، المؤتمر الدولي الثاني لقيام الجمهورية الطرابلسية ، المرجع السابق، ص174.

[2]– محمد مسعود فشيكة، رمضان السويحلي، دار الفرجاني، ليبيا، 1974، ص202.

[3] -Wright. J, Op cit, p 140.

لاسيما الزاوية الغربية وجنزور ومصراتة وزليطن وبني وليد وسوق الخميس وغيرها، وكانت لتلك الغارات وقع سيئ على الأهالي الذين اضطروا لتلك منازلهم بسبب تلك الغازات، إضافة إلى إلقاء المناشير بتلك الطائرات على المناطق الآهلة بالسكان والتي تحمل التهديد والوعيد والتحذير من تأثير زعماء الجمهورية الذين يحاربون الإيطاليين و يحرضون الأهالي على محاربتهم[1]. ويتكلمون فيها كثيرا عن ضعف مركز الجمهورية في مواجهة قوة إيطاليا ومركزها، واستعدادها للقضاء على أي مقاومة، كما كانت تتحدث عن رغبتها في حقن دماء الشعب وتمدينه وتعمير بلاده، وكان رد المجاهدين على الغارات الجوية وعلى هذه المنشورات أن نظموا فرقا من المتطوعين الفدائيين للقيام بعمليات التخريب وراء خطوط الإيطاليين وداخل معسكراتهم، وأطلقوا على هذه الفرق اسم الفلاتة و التي استطاعت في عدة أسابيع أن تثير الرعب في قلوب الإيطاليين حيث تضرب ثم تختفي[2].

ومع أن التهديدات الايطالية لم يكون لها أي تأثير في تأييد الشعب للجمهورية ولم تقلل من عزمهم في شيء نحو القائمين بها والالتفاف حولهم، ومع هذا فقد رأى زعماء البلاد إزاء تعديها الإجرامي الالتحاق بحياتهم لرفع المعنويات في نفوس أهاليها وتقويتها، وحضهم على زيادة الثبات والاتحاد في وجهها، فرجع للغرض المذكور سليمان الباروني للزاوية، والمريض لترهونة، وعبد النبي بالخير لبني وليد، ورمضان السويحلي لمصراتة وتوابعها، والزعماء الآخرون لجهات إقامتهم[3].

وسياق سياسة ايطاليا لضرب حركة المقاومة والجهاد عموما والجمهورية الطرابلسية على وجه الخصوص فقد عملت على محاولة ضرب مصادر التموين والسيطرة عليها لاسيما تلك التي تقدمها الدولة العثمانية للمجاهدين و المتمثلة في المساعدات المالية والتموينية مستغلة تحالفها مع ألمانيا، كما عملت على محاولة السيطرة على بعض المناطق المتاخمة للحدود التونسية لمنع مرور المساعدات من

[1]- عبد المنعم محمد جمال الدين الصادق، المرجع السابق، ص176.

[2]- جميل عارف، المصدر السابق، ص ص 225-226.

[3]- محمد مسعود فشبكة، المرجع السابق، ص202.

تونس، كما تواطأت مع فرنسا لمنع وصول الإمدادات عبر الحدود، وكانوا يعتبرونها عمليات تهريب شكلت مصدرا مهما من مصادر تموين حركة الجهاد، ومقاومة القوات الايطالية[1].

لجأت الحكومة الايطالية إلى هدم وإفساد أي تعاون أو إخاء بين زعماء الجمهورية الطرابلسية، وتفتيت عرى الوحدة الوطنية التي تحاول القيادات بناءها عن طريق التحالف الجمهوري، وقد تمكنت الحكومة الايطالية من استمالة عبد القادر الغناي الذي كلف بقيادة جيوش الجمهورية، وقد تمثل نجاحها في عقد عدة اتصالات فردية معه دون علم حكومة الجمهورية، ثم إعلانه افتراء على الكتائب التي كانت تحت امرأته في الزاوية أن صلحا عقد بين الحكومتين الطرابلسية والايطالية، وكانت نتيجة لذلك وقوع فوضى بين صفوف المجاهدين وانسحاب بعض الضباط المعترضين على سياسة الغناي مثل: عبد الله تامسكت وعبد العاطي الجرم وغيرهم، ومن تبعهم من المجاهدين الرافضين لمحاولات الغناي الاستسلامية، وقد تمكن الجيش الايطالي نتيجة لذلك من احتلال المنطقة الساحلية ما بين زوارة وطرابلس، والتحمت قوات العدو التي تحركت من زوارة يوم 26 ديسمبر 1918م، بقياده العقيد ماتزيني يوم 1 جانفي 1919م بالقوات التي تحركت من طرابلس غربا بقياده الجنرال بنتانو في منطقة جنزور التي تم إخلاؤها من طرف المجاهدين احتياطًا[2].

4 – صلح بنيادم وصدور القانون الأساسي:

بعد أن تمت الهدنة في أوروبا سنه 1918م بين الدول المتحاربة، خرجت إيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى محطمة القوى لما تكبدته فيها بعداوتها للنمسا، من الخسائر الفادحة في إمكاناتها الحربية والعسكرية والاقتصادية، مما دعا أغلبية الشعب الايطالي إلى الأخذ بمبادئ الاشتراكية، والمناداة بنبذ الحروب والاستعمار[3]، فما أن شاعت الأخبار عن أن الحكومة تنوي نقل جيوشها إلى الشمال الإفريقي من أجل مواصله الحرب الاستعمارية هناك، حتى نهض قادة الحركة الاشتراكية للوقوف ضدهم بحزم، وأخذوا يطالبون بالحل السلمي للقضية الطرابلسية، حتى أن بعض الاشتراكيين كانوا

[1]– عبد المنعم محمد جمال الدين الصادق، المرجع السابق، ص177.

[2]– المبروك محمد صالح سليمان وأكرم عثمان عبد الرزاق عمر، " سليمان الباروني ودوره في تأسيس الجمهورية الطرابلسية "، المؤتمر الدولي الثاني لقيام الجمهورية الطرابلسية، المرجع السابق، ص209.

[3]– محمد مسعود فشيكة، المرجع السابق، ص 203.

يلقون بأنفسهم فوق خطوط السكك الحديدية من أجل الحيلولة دون إرسال الجنود إلى إفريقيا، كما أن الكثيرين من الجنود الذين انتهت فتره الخدمة الرسمية بالنسبة لهم رفضوا السفر إلى طرابلس[1].

كانت الأوساط الاجتماعية الايطالية تقتنع أكثر فأكثر بأن مشكله استعمار طرابلس لا يمكن أن تحل بالطرق الحربية، وصار عدد أنصار الحل السلمي لتلك القضية يتزايد، واتسعت في الصحف الاشتراكية الحملة الداعية إلى إيقاف الحرب الاستعمارية التي طالت ولعقد الصلح[2].

أظهرت ايطاليا رضوخها للحزب الاشتراكي ووافقت على التفاوض، وانتهز الايطاليون فرصة وصول أكرم بك ابن رجب باشا إلى طرابلس ليحمل رغبة الإيطاليين في الصلح إلى الزعماء الطرابلسيين[3]، والجدير بالذكر أن الايطاليين لم يلجوا إلى طلب التفاوض إلا بعد أن بذلوا محاولات فاشلة على المستوى العسكري، فلقد شنت القوات العسكرية الايطالية هجمات على معسكرات الجهاد في المنطقة الغربية ودارت العديد من المعارك مثل معركة جنزور في جانفي 1919 ومعركة رأس الغولة في فيفري 1919 تمكنت فيها قوات المجاهدين من الصمود وعجزت القوات الايطالية عن اختراق صفوفهم، ونتيجة لذلك اعترفت إيطاليا بعدم جدوى المواجهة العسكرية مع المجاهدين[4].

ولما فاتحهم أكرم بذلك رفض أعيان البلاد فكرة الصلح كما تريده إيطاليا، ولتثبت للطرابلسيين أنها جادة برغبتها في المصالحة أرسل مدير المكتب السياسي الجنرال تارديني خطابا إلى أعضاء مجلس الإدارة يؤيد لهم فيها رسميا ميل حكومته لإجراء مفاوضات معهم بهذا الخصوص، وأنها تدعوهم لذلك وهي لا تزال ذات جيش ضخم قوي، وإمكانات حربية ومالية واقتصادية كبيرة، فرد عليه الأعضاء بأنه مع ترحيبهم بإجراءات الصلح، فهو ينبغي أن يكون كافلا للشعب حقوقه المشروعة، في حريته وأمنه واستقلاله، وأنهم بغير ظفرهم بهذا الهدف سوف لا يرضخون لأي تهديدات أو وعيد بالقوة، ولما تأكد منهم توطيدهم العزم على قتالها إذا لم تستجيب لمطالب الجمهورية، بعث تارديني لرمضان

[1]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 196.

[2]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق ، ص 197.

[3]- رفعت عبد العزيز سيدي أحمد ومحمد أحمد الطوير، المرجع السابق، ص 160.

[4]- الزرقاء سالم محمد حسين، المرجع السابق، ص 144.

السويحلي وجماعته أن يحددوا مكان التفاوض ويعينوا الأشخاص المكلفين به من قبلهم، كما ستعين حكومته مفاوضيها[1].

تشاور أعضاء مجلس الجمهورية فيما بينهم واستقر رأيهم على انتخاب هيئة للتفاوض مع الايطاليين نيابة عنهم، ولا يجوز لها عقد أي اتفاق إلاّ بعد الرجوع إلى المجلس، وتتكون هيئة المفاوضين من: أحمد المريض، الهادي كعبار، الصويعي الخيتوني، محمد فكيني، علي بن تنتوش، وانطلقت المفاوضات في مارس1919م في قرية خلة الزيتونة وارتكزت على قاعدة التباحث فيها يكون أساسا لشروط الصلح، بعد أن تألف الوفد الطرابلسي مما سبق ذكرهم، طلب المفاوضون المطالب التالية:

- استقلال طرابلس الغرب والحفاظ على النظام الجمهوري.
- تنازل إيطاليا عن حق الحماية.
- كما طالب بعض الأعيان الآخرين تشكيل دولة مستقلة في طرابلس الغرب يقودها أمير مسلم لكن خاضعة لحماية إيطاليا.

والواقع أن هؤلاء المفاوضين كانوا يرجعون قبل الموافقة على أي بند من بنود الاتفاقية إلى لجنة من ذوي الرأي[2].

لم تسفر المفاوضات التي تواصلت شهرا عن نتائج ملموسة، وقد لجأ الجانب الإيطالي إلى التهديد، بينما بقي الجانب الليبي صامدا في الدفاع عن حقوق شعبه، ورد على تهديد الجنرال تارديني باستئناف العمليات الحربية بمجابهته بالمثل أي بحرب الأنصار، وبالإضافة إلى ذلك اقترح الجانب الطرابلسي وقف الحرب لكن لا نزع للسلاح، و اقترح بأن يسمح لإيطاليا في حال اعترافها بالجمهورية الطرابلسية، بأن تحتفظ بحامياتها في طرابلس والخمس وزوارة[3].

[1] – محمد مسعود فشيكة، المرجع السابق، ص ص 204-205.

[2] – سمية سالم الشعالي، " مفاوضات الجمهورية الطرابلسية مع القوات الإيطالية، مفاوضات خلة الزيتونة. إعلان القانون الأساسي نموذجا "، المؤتمر الدولي الثاني لقيام الجمهورية الطرابلسية، المرجع السابق، ص ص 98-99.

[3] – نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص198.

كان الإيطاليون يأملون إيقاع الشقاق في صفوف الطرابلسيين لعلهم يوفقوا فطلبوا الدخول إلى مفاوضات الصلح مرة أخرى فأرسلوا رسالة أجابهم عليها الهادي كعبار فردوا عليه برسالة بتاريخ 14 مارس 1919م يعلمهم بوصول رسالتهم ويطلبوا منهم التعجيل بتحديد موعد المكان والزمان لإجراء اجتماع بين الطرفين لحل المسائل المعلقة بينهم، وبعد عدة جلسات توصل الطرفان إلى اتفاق مبدئي حول عقد صلح بين البلدين وذلك يوم 21 أفريل 1919م، في قرية سواني بنيادم المتباعدة عن مدينة طرابلس نحو 12كلم، وقد وقعه وفد المفاوضات على أن يعرض على ملك إيطاليا الموافقة النهائية، وفعلا تمت بتاريخ جوان من نفس العام الذي عرف فيها بالقانون الأساسي لطرابلس[1].

اشتملت مواد القانون الأساسي على ما يزيد عن أربعين فصلا، ومن بين بنوده أن تسمى الحكومة حكومة طرابلس ويدير أمر القطر مجلس حكومة مؤلف من ثمانية أعضاء وطنيين ينتخبهم مجلس النواب الطرابلسي من بين أعضائه، ومن عضوين إيطاليين ينتخبهما القائد العام، ويسن قوانين البلاد مجلس نواب ينتخبه الأهالي يتمتع بمجالس الدول الأخرى الممتدة من السلطات حقوق وتكون مدته أربع سنوات، ولا تنفق ضرائب البلاد إلا فيها وحسبما يقرره مجلس نوابها عن وضعها وتوزيعها وجبايتها، ولا يطبق من قوانين إيطاليا في طرابلس إلاّ ما يقبله مجلس النواب الطرابلسي، ويوافق عليه لمصلحة البلاد، وللمواطنين حق التوظف في الوظائف العالية رئاسية وقضائية وعسكرية وصحية وغيرها بالامتحان، والتعليم الأهلي حر تحت إشراف الحكومة، واللغة العربية رسمية كاللغة الإيطالية، وتنتخب الأهالي رؤساء بلديات في العاصمة والملحقيات ويألف مجلس شرعي للنظر في القضايا الشرعية، وهو يعين القضاة، وللطرابلسيين الحائزين على الشهادات العالية الحق في مزاولة المهن الحرة، والطرابلسي والإيطالي متساوون في الحقوق، والأوقاف تدار بمعرفة هيئة إسلامية وتراعي حرمة الدين والتقاليد الوطنية الحسنة[2].

كان صلح سواني بنيادم بلا شك مكسبا مهما لقادة الجمهورية الطرابلسية، إذ وافقت الحكومة الإيطالية على الاعتراف بحق الجنسية للأهالي المسلمين واحترام العادات والتقاليد المحلية، حق التمثيل

[1] – المبروك محمود صالح سليمان وأكرم عثمان عبد الرزاق، المرجع السابق، ص211.

[2] – جميل عارف، المصدر السابق، ص ص 233-234.

في الحكومة بطرابلس، انتخاب برلمان طرابلسي، وبمنتهى السرعة عين قادة الجمهورية ثمانية أعيان كممثلين للجمهورية في طرابلس، كانت هذه المكاسب في غاية الأهمية إذا قارناها بمكاسب حركات التحرر ضد الاستعمار في تلك المرحلة، وقد أدى وجود قيادة محلية موحدة في الجمهورية الطرابلسية إلى اعتراف الحكومة الاستعمارية بمطالب المقاومة[1].

أثار عقد الصلح بتلك الشروط الاستياء في بعض الأواسط الإيطالية وخاصة بين أنصار الحرب الاستعمارية، فكتب المارشال ب. بادليو معلقا على الأحداث في ليبيا سنة 1919م يقول **" لقد أقمنا في واقع الحال، ملهاة بشعة ومهزلة حقيقية "**[2].

اعتبر عقد الصلح إلقاءً للسلاح أمام الطرابلسيين وخطا سياسيا بينا، ووجهت تهمة الخيانة إلى الحكومة، وقد أكد الحاكم غاريوني في معرض رده على الاتهامات بقوله **"لقد كشف العرب لنا نواحي ضعفنا، إنّ عظام جنودنا الذين قُتلوا في 1914-1915م لا تزال مبعثرة حتى الآن في أراضي ترهونة، بني وليد وغيرهما، أما سنة 1919 فهي سنة تحقيرنا، وسنة الكراهية نحونا"**[3].

استقبلت الأوساط الديمقراطية الشعبية الواسعة في إيطاليا توقيع السلام بفرح، فقد مكّن وقف الحرب من تسريح الجيش، وبالتالي وقف الأعباء المرهقة للمصاريف الحربية، وقد رحب أهالي طرابلس بانتهاء الحرب ووضع القانون الأساسي، ولأول مرة بعد ثمانية سنوات منذ بدء الحرب سنة 1911م استطاع كثير من الطرابلسيين دخول مدينة طرابلس بحرية، ونظمت بهذه المناسبة تظاهرة كبيرة في المدينة، وكانت بالطبع تحت رقابة الجنود الايطاليين، وتقابل حاكم طرابلس مع زعماء حركة التحرر الوطنية[4].

رأى الطرابلسيون وهم في بدء نهضة جديدة أن الظروف تحتم عليهم إنشاء حزب شعبي سياسي، فأسسوا حزب الإصلاح الوطني في 30 سبتمبر 1919م و أسندوا رئاسته إلى أحمد المريض ورياسة شرفه إلى رمضان السويحلي، وكانت مبادئه:

---

[1] - علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص ص 172-173.

[2]-Wright. J, Op cit, P141.

[3] - Kinche. J, Seven Fallen Pillars, The Middle East 1915-1950, London, 1960 , p 79.

[4] - نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص201.

- المحافظة على حقوق الطرابلسيين الواردة في القانون الأساسي كاملة.
- التعجيل بتنفيذ القانون الأساسي، خصوصا ما يتعلق بالإصلاح، وما ينص على تدريب الطرابلسيين على حكم أنفسهم حتى يصلوا إلى حريتهم في أقرب وقت.
- تحقيق التضامن بين العرب والايطاليين على أساس المساواة التامة واتحاد المصالح.
- نشر التعليم بكل الوسائل، مع المحافظة على العادات الإسلامية لتدعيم الأخلاق العربية.
- بدل العناية لإصلاح الحالة الاقتصادية وتوزيع الثروة الوطنية على أساس عادل[1].

وأنشؤوا جريدة اللواء الطرابلسي لتكوين لسان حاله، وكان الحزب يستمد قوته من الشعب، واستندت الحكومة الوطنية على الحزب في تأييدها وإقناع الطليان بمطالبها، وأبدى الطليان مراوغة في انتخاب مجلس النواب الذي ينص عليه القانون الأساسي، فكان حزب الإصلاح الوطني يطالب بتنفيذه، وكانت جريدة اللواء الطرابلسي تشير إلى هذا المعنى، فكانت الحكومة الوطنية والحزب الوطني والجيش الوطني يؤيد بعضها بعض في المطالبة بحقوق الأمة والتزام الطليان بتنفيذ القانون الأساسي، ورأى الطليان خطورة الموقف فعملوا على إفساد هذا الصلح، وشرع الوالي الإيطالي وأعوانه يبذرون بذور الشقاق بين الزعماء و يديرون حملة عدائية ضد القادة[2].

5 – مؤتمر غريان:

نجحت الحكومة الإيطالية في إسقاط مشروع الجمهورية، وأقنعت بعض زعماء الجمهورية بالعمل في دائرة نفوذها، ولم تستمر عرى الوحدة والحرص على العمل المشترك التي أظهرها قادة إقليم طرابلس خلال مرحلة بناء الجمهورية طويلا حتى اندلعت الحروب بين هؤلاء الزعماء في كل المنطقة الغربية تقريبا، ونظرا للخلافات التي دبت بين الزعماء و التي من خلالها بدأت تلوح بدايات فشل الجمهورية، بدأت المبادرات السياسية من جديد لعقد مؤتمر يدرس الحد من الخلافات والمحنة وبرأب الصداع في الصف الوطني في إقليم طرابلس[3].

[1] – الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص ص 378-379.

[2] – علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، ج2، المرجع السابق، ص81.

[3] – الزرقاء سالم محمد حسين، المرجع السابق، ص147.

وقد مهّدوا لعقد مؤتمر غريان بمؤتمر تحضيري عقد في العزيزية في أكتوبر1920 لينسق أعمال مؤتمر غريان ويحضر له المواد التي يبحثها، وكان فيما قرره:

- انتخاب وفد الإصلاح ليصلح بين المناطق المتنازعة.
- الشروع في انتخاب أعضاء مؤتمر غريان.
- تقسيم البلاد إلى مناطق و تحديد الأعضاء لكل منطقة.
- إرسال دعوة إلى جميع المناطق التي تقرّر اشتراكها في مؤتمر غريان[1].

انعقد مؤتمر غريان في نوفمبر 1920م الذي حضره ممثلو جميع المناطق المحتلة من قبل الطليان باستثناء ممثلو منطقة الجبل الغربية، واقترح عبد الرحمن عزام الذي افتتح الجلسة التوصل إلى اعتراف روما بالاستقلال التام لطرابلس معتمدا في ذلك على كون ايطاليا تقف على أبواب ثورة، وأنها لا تستطيع خوض حرب هجومية[2].

وبعد مداولات ومشاورات انتخب المؤتمر هيئة سياسية جديدة لملء فراغ القيادة السياسية للجمهورية الطرابلسية، هذه الهيئة الجديدة تكونت من واحد وعشرين عضوا برئاسة الشيخ أحمد المريض وعبد الرحمن عزام كمستشار للهيئة الجديدة التي سميت هيئة الإصلاح المركزية[3].

وانتخب في الجلسة مندوبون لإجراء المفاوضات مع الحكومة الإيطالية من أجل إجبارها على الكف عن سياسة الدسائس والتخريب التي تثير الشعب في البلاد، وعلى أن تنفذ التزاماتها المتعلقة بإصدار القانون الأساسي[4]، ومن أهم ما جاء في قرارات المؤتمر أيضا هو ضرورة توحيد البلاد الليبية تحت رئاسة شخصية تحفظ لليبيا وحدتها إذ كانت الوحدة هي الأمل الذي يصبو إليه الليبيون باعتبارها الدعامة التي يعتمد عليها لمقاومة القوات الايطالية ونيل ليبيا حريتها واستقلالها[5].

---

[1] – الطاهر احمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص419.

[2]–Wright. J,Op cit, p143.

[3] – علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص ص 179–180.

[4] – نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص207.

[5] – عبد المنعم محمد جمال الدين الصادق، المرجع السابق، ص165.

وأصدر المؤتمر بعد انتهاء جلساته قرارا هذا نصه " **إن الحالة التي آلت إليها البلاد لا يمكن تحسينها إلا بإقامة حكومة قادرة ومؤسسة على ما يحقق الشرع الإسلامي بزعامة رجل مسلم ينتخب من الأمة ولا يعزل إلا بحجة شرعية وإقرار مجلس النواب وتكون له السلطة الدينية والمدنية والعسكرية بأكملها بموجب دستور بواسطة نوابها وأن يشمل جميع البلاد بحدودها المعروفة** "[1].

وعلى الفور، شرعت حكومة غريان بتشكيل الجيش وتنفيذ مقررات المؤتمر، وأرسل وفد إلى روما ليعرض البيان على الحكومة الإيطالية، وكان خالد الغرياني رئيسا للوفد، ولكي يبطل مفعول وفد خالد الغرياني شكلوا وفد ليبيا آخر من الموظفين المستخدمين لديهم برئاسة حسن كعبار متصرف طرابلس، وقد وصل ذلك الوفد الذي يمثل أهالي المنطقة الساحلية والجبل الغربي إلى روما في بداية سنة 1921م، واستقبل بكل حفاوة، وقد رفضت الحكومة الايطالية إجراء المفاوضات الرسمية مع وفد خالد الغرياني زاعمة بأنه غير مفوض بتمثيل طرابلس بأسرها، وهكذا أمضى وفد هيئة الإصلاح المركزية في روما زهاء تسعة أشهر ثم عاد بعد ذلك دون أن يحقق أية نتيجة، وأثارت الاستهانة التي أبداها الإيطاليون نحو وفد خالد الغرياني موجة عارمة من الاستياء، وأصر المجاهدون الطرابلسيون على خوض العمليات الحربية لكي يرغموا الإيطاليين بالقوة على قبول مطالبهم غير أن الصراعات الداخلية أضعفت جبهة المقاومة الطرابلسية[2].

ما كادت تحل سنة 1921م حتى باتت نوايا إيطاليا نحو الجمهورية الطرابلسية، فأنها رأت في هدوء الفتنة وعودة الحياة في البلاد إلى نظامها الطبيعي، وصلح أهالي طرابلس وبرقة معا، ما يجعل سعيها في عرقلة نهوض تلك الجمهورية من المستحيل، فكشفت النقاب عن نواياها وبدأت تتحفز بأهالي البلاد، فمنعت عنهم التجارة من البحر، ثم ضايقت التجار الذين كانوا يتجهون للإبحار بطريق القوافل مع أهل مدينة طرابلس الخاضعة لحكمهم، ثم بدأت تجر النزاع مع أهل البلاد، فاحتلت

[1] – الطاهر احمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص424.

[2] – نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص ص 207-208.

عساكر الطليان بعض النواحي القريبة من المدينة والخارجة عن منطقة الاحتلال الايطالي بحجة أنها لازمة للدولة صاحبة السيادة على الوطن، ولما حاول رئيس الجمهورية الطرابلسية إقناع حاكم مدينة طرابلس الإيطالي بأن الجمهورية ليست جزءا من أملاك إيطاليا تحتل ما تشاء منه، كان رد الحاكم أنه لا يقبل أي اعتراض من رئيس الجمهورية بخصوص سياسته، وأنه سيعتقل كل من ينتقد سياسة الحكومة الايطالية بل وسيحاكمه[1].

6 – مؤتمر سرت:

أدى تأزم الأوضاع السياسية في إقليم طرابلس وبرقة بسبب الضغوط الايطالية على الزعماء في الإقليمين إلى حالة من الإرباك والفوضى السياسية في البلاد فجرت اتصالات بين الزعماء الطرابلسيين والبرقاويين وبدا واضحا أن هناك ميلا لدى الطرفين للاتفاق فتشكل وفدان، وفد طرابلسي مثله أحمد بك السويحلي وعمر أبو دبوس ومحمد نوري السعداوي والشتيوي بن سالم والصويعي الخيتوني والحاج صالح بن سلطان وعبد الرحمن عزام، ووفد برقاوي مثله الشيخ صالح صالح الأطيوش والشيخ نصر الأعمى والشيخ خالد القيصة والشيخ صالح السنوسي بن عبد الهادي البراني، وأسرع الوفدان للاجتماع في سرت بتاريخ 21 جانفي 1922م، وبعد أن بحث المجتمعون أسباب الخلاف بينهم اتفقوا على توحيد الكلمة، وفي ختام مؤتمرهم أقر المجتمعون ميثاق عرف بميثاق سرت[2] نص على مايلي:

- يجب أن نوحد كلمتنا ضد العدو الغاصب لبلادنا.
- يجب أن يكون عدونا واحد وصديقنا واحد.

[1] – محمد إبراهيم لطفي المصري، المصدر السابق، ص83.

[2]– أرويعي محمد علي قناوي، "بشير السعداوي وتوحيد الزعامة الوطنية بين إقليمين طرابلس وبرقة (مؤتمر سرت 21جانفي1922م أنموذجا)"، أعمال مؤتمر سرت للسلام واللحمة الوطنية برعاية جامعة سرت، كلية الآداب و اتحاد مؤسسات المجتمع المدني، سرت 21-22 جانفي 2013م، ص07.

- إن كافة ما وقع بين الطرفين من التجاوز لا يطالب به أحد الآخر إلى أن تستقر الحالة في الوطن، وتتعيَّن وضعية البلاد العمومية، ومع ذلك يجب أن يسعى الطرفان في المسامحة بين العربان، ومن يتعدى بعد الآن فعلى الحكومة التابع لها أن تعاقبه بما يستحق.
- كل من يخالف الجماعة ويدس الدسائس الأجنبية، على الحكومة المنسوب إليها إعدامه ومصادرة أمواله حسب الشريعة الإسلامية.
- يرى الطرفان أن مصلحة الوطن وضرورة الدفاع ضد العدو المشترك تقضي بتوحيد الزعامة في البلاد، ولذلك يجعلان غايتهما انتخاب أمير مسلم تكون له السلطة الدينية والمدنية داخل دستور ترضاه الأمة.
- يتخذ الطرفان الوسائل اللّازمة لتحقيق هذه الغاية المذكورة في المادة الخامسة وأن تكون توليه الأمير بإرادة الأمة.
- متى تحققت الغاية المذكورة في المادة الخامسة يجب انتخاب مجلس تأسيسي من الفريقين لوضع القانون الأساسي والنظم اللاّزمة لإدارة البلاد، وقبل ذلك و تمهيدا لهذه الأعمال يجب على الفريقين أن يرسل كل منهما مندوب للبلدين لأجل أن يشتركا في سياسة البلاد والتدابير المقتضات للدفاع عن الوطن.
- يتعهد الطرفان بألا يعترفوا للعدو بسلطة، وأن يمنعوه من بسط نفوذه خارج الأماكن المتحصن فيها الآن، وفي حالة وقوع حرب يتضافر الفريقان على حرب العدو، وألا يعقدوا صلحا أو هدنة إلا بموافقة الفريقين.
- إذا خرج العدو من حصونه مهاجما جهة من الجهات وجب عل الجهة الأخرى أن تمد المهاجم بالمهمات الحربية والمال والرجال، وأن تنذر العدو بالكف عن التجاوز، وإذا لم يكنفّ تهاجمه هي بدورها.
- تجتمع هيئة منتخبه من أهالي طرابلس وبرقة مرتين في كل سنة في شهر محرم ورجب للنظر في مصالح البلاد.
- يشترط أن توافق على هذه المعاهدة كل من حكومة برقة والهيئة المركزية في جهة طرابلس.

- مهمة الهيئة المذكورة تأييد العلائق الودية بين الطرفين وتأييد هذه الاتفاقية[1].

و أوفدت هيئة الإصلاح المركزية بشير السعداوي ممثلا لها في برقة وفوّض عبد العزيز السعداوي بتمثيل مصالح برقة في طرابلس[2].

كانت الحكومة الإيطالية تتابع الأخبار وما يدور بين برقة وطرابلس، وخافوا أن يترتب على اتفاق طرابلس وبرقة ما لا تحمد عقباه، فقرّر وولبي والي ولاية طرابلس الإيطالي احتلال مصراته قبل أن يصل الليبيون إلى نتيجة في مؤتمر سرت، واستطاع الطليان أن يحتلوا قصر حمد وبدأ الجهاد من جديد، وأراد الطليان أن يخدعوا المجاهدين ودعوا إلى عقد المفاوضات في فندق الشريف لكسب الوقت وإعداد العدة، وانتظار المدد من إيطاليا، واستمرت المفاوضات واتضح للمجاهدين أن الطليان عازمين على الحرب، وانقطعت المفاوضات في يوم 10 أفريل 1922م[3].

اجتمع رئيس وأعضاء مجلس الجمهورية ومشايخ القبائل وأعيان البلاد في مؤتمر عام، وقرّروا الانضمام إلى الحكومة السنوسية بحيث تشمل إمارة السيد إدريس السنوسي طرابلس وبرقة معا، وكتبوا كتاب البيعة وأمضوه جميعا وهم أحمد المريض رئيس الجمهورية والسادة محمد بن عمر وبشير السعداوي وحسين بن جابر ومحمد فرحات وعبد الرحمن زبيدة ومحمد التايب وسالم البحباح وعثمان الفزاني وعمر أبو دبوس ومحمد صادق الحاج ومحمد مختار كعبار ومحمد فكيني والصويعي الخيتوني ومحمد الديب ومحمد سوف وعمر ضياء وعلي برجبيل وأحمد الشتيوي ومحمد بك سعدون قائد الجيش الوطني وغيرهم كثير، ثم أرسلوه إلى السيد إدريس مع وفد من الطرابلسيين هم الشيخ محمد بن حسن والشيخ محمود المسلاتي والشيخ الطاهر أحمد الزاوي، فوصل الوفد في أكتوبر1922م إلى مدينة أجدابيا، وقدم كتاب البيعة للسيد إدريس السنوسي فقبله السيد منهم، وأمر في الحال بالرد عليه بقبولها، وأمرهم بضرورة الدفاع بشدة عن الوطن، فكان هذا من الأمير السنوسي بمثابة إعلان الحرب على إيطاليا في طرابلس وبرقة معا[4].

---

[1] – الطهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، المصدر السابق، ص ص 431-432.

[2] – نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص210.

[3] – علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، ج2، المرجع السابق، ص88.

[4] – محمد إبراهيم لطفي المصري، المصدر السابق، ص ص 85-86.

وما أن علم الطليان بتلك التطورات ومجيء الوفد الطرابلسي إلى أجدابيا حتى ثارت ثائرتهم، وأعلمت الحكومة الإيطالية الأمير محمد إدريس بأنها لن تتوانى عن مواجهة أجدابيا ذاتها[1]، وحاول الأمير إدريس السنوسي إفهام السلطات الإيطالية بأن ذلك الاتفاق الذي جاء بين البرقاويين والطرابلسيين إنما جاء لتهدئة الأمن لصالح البلاد لكن دون جدوى، وإزاء ذلك التصلب الإيطالي انتقل الأمير إدريس السنوسي إلى مقر حكومته في أجدابيا واجتمع بالوفد الطرابلسي طالبا منه إبلاغ الزعماء الطرابلسيين بالاتصال بالحكومة الإيطالية مباشرة وأنه ليس بوسعه أن يفعل أكثر مما فعل[2].

اتخذ الأمير محمد إدريس قرار الهجرة إلى مصر بعد دراية وافية للمرحلة التي مرت بها البلاد، وللتطورات السياسية والعسكرية التي حدثت على الساحة[3]، وبحلول عام 1923م لم يعد للجمهورية الطرابلسية أي أثر، فقد رحل عبد الرحمن عزام إلى مصر مع إدريس السنوسي، ومات رمضان السويحلي، وأما سليمان الباروني الذي غادر ليبيا سنة 1921م فقد سافر إلى فرنسا ومصر وتركيا ومكة ثم استقر في عمان سنة 1924م، بينما واصل عبد النبي بالخير المقاومة المسلحة في جنوب طرابلس وفزان حتى سنة 1927م عندما التجأ إلى جنوب الجزائر، أما أحمد المريض فقد مضى إلى مصر قبل سنة 1924م مستقرا في الفيوم[4].

[1] – محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص259.

[2] – أرويعي محمد علي قناوي، " بشير السعداوي وتوحيد الزعامة الوطنية بين إقليمين طرابلس وبرقة (مؤتمر سرت 21 جانفي 1921م أنموذجا) "، المرجع السابق، ص10.

[3] – علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، ج2، المرجع السابق، ص94.

[4] – دلال النواري سلامة عبد الكريم، المؤتمر الدولي الثاني لقيام الجمهورية الطرابلسية، المرجع السابق، ص 90.

الفصل الرابع

رد الليبيين على سياسة إيطاليا الفاشية.

أولا : إعـادة احتـلال الفـاشييـن لليبيـا.

ثانيا : مقـاومة عـمر المختـار.

ثالثا : جمعية الدفـاع الطرابلسي البرقـاوي.

أولا: إعادة احتلال الفاشيين لليبيا:

1 – الاحتلال الشامل :

سقطت روما في أيدي الفاشيين[1] خلال صيف 1922م وانتقد موسوليني[2] رئيس الحكومة الفاشستية خطط الحكومة الايطالية السابقة في إخضاع الثوار الليبيين والسيطرة على البلاد لمدة 12سنة، واتخذ الدكتاتور الجديد على لسان وزيره فدارزوني قرارا بسحق المقاومة بأي ثمن وأعلن بأنه سيتولى عمليات القمع اهتمامه الخاص دون الرجوع إلى مجلس الوزراء أو البرلمان، وبناء على ذلك قررت الحكومة الفاشستية احتلال المناطق التي يسيطر عليها الثوار من أجل رد اعتبار العسكريين الطليان ورفع الروح المعنوية بين أفراد القوات المسلحة[3].

يرى الفاشستيون أن مبرر وجودهم هو انتشال إيطاليا من حالة التراخي التي انحدرت إليها اقتصاديا وسياسيا وهم متطرفون في القومية ويقرنون بينها وبين القدرة على التوسع الاستعماري، ولعل خططهم البعيدة كانت تذهب إلى حد إحياء السيطرة الايطالية على حوض المتوسط كما كانت في عهد الإمبراطورية الرومانية، أما الحلقة الأولى في هذه الخطة فهي احتلال ليبيا احتلالا شاملا[4].

في 29جانفي1923م بدأ الايطاليون هجومهم الشامل، وعلى الرغم من المقاومة العنيفة التي أبداها المجاهدون الليبيون، فقد احتل الجيش الإيطالي قصر خيار وأبو عرقوب فانسحب المجاهدون إلى

---

[1] – مصطلح سياسي مأخوذ من الكلمة اللاتينية (fasces فاشيز) و تعني القوة وليدة الاتحاد، وقد أسس بينيتو موسوليني الحزب الفاشي في إيطاليا في 23مارس1919م في مدينة ميلانو شمال إيطاليا، وظل الحزب ينمو حتى تمكن من الفوز بالأغلبية، فاستولى بعدها موسوليني على الحكم في 1922م، للمزيد يُنظر: محمود عتريس، معجم بلدان العالم، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2002، ص176.

[2] – من مواليد إيطاليا، زعيم الفاشية، تأثر بأفكار والده الاشتراكية في صغره فعمل ضمن الحزب الاشتراكي الإيطالي، و كان أحد زعمائه مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، عارض دخول بلاده الحرب وسرعان ما غير رأيه داعيا ومتحمسا للحرب، توفي في أفريل1945، يُنظر: عبد العزيز رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د،ت)، ص ص 69-70.

[3] – محمد عبد الرزاق مناع، صالح الأطيوش...، المرجع السابق، ص99.

[4] – صلاح محمد العقاد، المرجع السابق، ص 31.

بني وليد وأخليت ترهونة دون قتال، وكان الجند الايطالي يذهب ويقتل كل من يبدي مقاومة مهما كانت صغيرة، أما في منطقة مصلاتة فبدأت المعارك العنيفة، واحتل الايطاليون زليطن، وبدأت الوحدات الإيطالية التي كانت قد احتلت قصر أحمد منذ سنة بتكثيف نشاطها من جهة الجنوب، وفي 26 فبراير غادرت الحكومة المحلية مدينة مصراته وخرج السكان من المدينة[1].

وخلال سنتي 1923 و 1924 وقعت عديد الاشتباكات في منطقة سرت لكنها ما كانت قادرة على أن تكون ذا أثر على الوضع في طرابلس التي كانت من الناحية العملية قد احتلت بكاملها، وبعد أن فرغ الايطاليون من احتلال قسم كبير من طرابلس بدأوا في أفريل 1923 عملياتهم الحربية ضد سكان برقة، وعند بداية العمليات كان للايطاليين 11 كتيبة مشاة وسربان من الطائرات، وفي نهاية سنة 1926 كان الجيش الإيطالي يعد 20 ألف مقاتل، وكانوا يستخدموا أحدث الأسلحة الرشاشة والمدفعية وأحدث الآليات المصفحة، أما القوات النظامية للبرقاويين فلم تكن عند بداية العمليات العسكرية تتجاوز الألفي مقاتل، وبعض الرشاشات وبطاريات الميدان وبالإضافة إلى ذلك كانت لديهم فرق الجيش الشعبي (4-3 آلاف)، ومع ذلك فإن البرقاويين لم يتراجعوا بل خاضوا حربا امتدت سنوات طويلة، وقد ساعدتهم الروح الوطنية على تجاوز كثير من المصاعب في صراعهم غير المتكافئ مع الايطاليين، وقد أدى البرقاويون مقاومة تتسم بضراوة خاصة[2].

دار الصراع المسلح بكل ضراوته في برقة بعد إقرار الدكتاتورية الفاشية في إيطاليا ففي جانفي1923 عُين الجنرال ل.بونجيوفاني أول حاكم فاشي على برقة، وكان قد تلقى من موسوليني توجيهات بتحطيم شوكة مقاومة الأهالي مهما كلف الأمر، وكان الإيطاليون في ذلك الوقت لا يضعون أيديهم إلا على 20 منطقة مأهولة بالسكان (بما في ذلك مدن ومواقع المناطق الساحلية من البلاد) مع العلم بأن أيّا من هذه المواقع لم يكن يبعد عن الساحل بأكثر من 30كلم[3].

[1] – نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص220.

[2] – المرجع نفسه، ص 222.

[3] – المرجع نفسه، ص ص 223-224.

بدأت العمليات الحربية الهجومية للفاشيين الطليان في برقة في مارس سنة 1923م، فاحتلوا عددا من المناطق خلال تحركهم إلى جنوب البلاد، وانطلقت الآليات الضخمة من الجيش الإيطالي إلى أجدابيا[1]، وأغارت الطائرات الإيطالية عليها، ثم بدأت المدفعية الثقيلة تدك المدينة دكا متواصلا يوم 21 أفريل 1923م، ولكن الثوار رغم تعرضهم لوابل من النيران المنهمرة من الطائرات تمكنوا من شق طريق لهم وانسحبوا غربا إلى مواقع بوجدارية، وجنوبا إلى الواحات، وسقطت أجدابيا في قبضة القوات الإيطالية التي عاث جنودها فيها فسادا واستبدادا وتنكيلا بالناس[2].

وفي يوم 24 أفريل أعلن الوالي أن كل الاتفاقات التي أبرمتها إيطاليا مع السنوسية قد أصبحت لا غية ولا أثر لها، وفي 01 ماي من السنة نفسها عاد بونجيوفاني فأكد إلغاء هذه الاتفاقات في منشور أعلن فيه أن السنوسية قد أصبحت مجرد طريقة تشبه غيرها من الطرق الإسلامية وأن نشاطها يجب أن يظل نشاطا دينيا محدودا، وفي يوم 03 ماي ذهب الدروقاندي الوزير الإيطالي في مصر لمقابلة السيد إدريس وأبلغه أن الاتفاقات التي عقدتها إيطاليا مع سموه قد أصبحت لاغية و لا وجود لها[3].

في نهاية سنة 1924 احتلت القوات الإيطالية السفوح الغربية للجبل، وفي أفريل 1925م أخذت الوحدات الإيطالية تتحرك نحو أعماق الجبل الأخضر فاستطاع المستعمرون أن يضغطوا على الوحدات الغذائية جنوب بنغازي[4].

وفي نهاية جانفي سنة 1926م، ساقت الحكومة الإيطالية إلى الجغبوب 2.5 ألف جندي وثماني فصائل من السيارات المصفحة و12 طائرة[5]، وفي 5 فيفري حلقت طائرة إيطالية فوق الواحة

[1]- Wright. J, Op cit, p143.

[2] – محمد عبد الرزاق مناع، صالح الأطيوش...، المرجع السابق، ص 102.

[3] – محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص270.

[4] – نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 227.

[5]- Wright. J, Op cit, p156.

وأسقطت فوقها المنشورات التي كانت تدعو السكان إلى التسليم والتي تعد بالمحافظة على حرمة الأماكن المقدسة، وفي 6 فيفري سقطت الجغبوب في أيدي قوات الاحتلال الإيطالي[1].

شهدت برقة في سنة 1927 تغييرا في حاكمها الإيطالي في مطلع العام، إذ جاء تيروتسي وهو الثالث منذ سنة 1922، وقد أدرك بعد قليل من الوقت أن كل ما كان قد قيل عن استسلام القبائل أو احتلال الأماكن لم يوسع مناطق النفوذ الإيطالي كثيرا، لذلك اتجه همه إلى احتلال جهات من الجبل الأخضر يمكن أن يؤدي إلى وصل المراكز الإيطالية ببعضها، واحتلال منطقة سرته حتى يؤمن المدد من الغرب والهجوم المتصل على أجدابيا وما إليها[2].

وجه الحاكم الجديد قواته بهدف احتلال منطقة الكوف (الشريان الرئيسي الذي كان يربط الجزء الشرقي من الجبل الأخضر بشحات، درنة، بنغازي والمرج)، وفي صيف 1927م وبعد معارك استمرت 80 يوما احتلت القوات الإيطالية منطقة وادي الكوف، وسيطرت القيادة الإيطالية على طريق بنغازي–درنة واستطاعت بفضل ذلك أن تؤمن عمليات جيوشها التي كانت تقاتل بالجبل الأخضر[3].

وفي منتصف فيفري سنة 1928م قامت فرقة قوية من الجيش الإيطالي من ميناء العقلية فاحتلت في بضعة أيام المنطقة الممتدة في وسط الصحراء من واحة زلة إلى آبار تقرفت، ثم تقدموا بعد ذلك من زله إلى مراده، كما تقدمت قوة أخرى بقيادة الكولونيل مزتى ووصلت أمام واحة أوجله في أواخر فبراير سنة 1928 فاحتلتها أيضا، ثم زحفت في اليوم التالي فاحتلت واحة جالو، وفي اليوم تلاه احتلت واحة الجفرة، فصارت سلسلة الواحات الخصبة العامرة الممتدة في وسط الصحراء ما بين سوكنه والجغبوب في قبضة الطليان[4].

[1] – نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 230.

[2] – نقولا زيادة، برقة الدولة... ، المرجع اليابق، ص 71.

[3] – نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 231.

[4] – محمد إبراهيم لطفي المصري، المصدر السابق، ص 95.

وفي ماي سنة 1929 أعد الطليان جيشين خرج أحدهما من ناحية سرت والثاني من ناحية غريان، وتقدم الجيشان صوب فزان فاشتبكا مع المجاهدين في معرك عدة في المنطقة الصحراوية بين ورفلة وفزان ومن سرت إلى غدامس، واستطاع الطليان احتلال هذه المناطق في جنوب طرابلس بعد ثمانية أشهر من المقاومة برز فيها أحمد سيف النصر وانتهى الأمر بغلبة الأسلحة الحديثة والمعدات الفتاكة وتم احتلال فزان ودخل الجيش الإيطالي مرزق في 24 جانفي سنة 1930 وفي 25 فبراير احتل غات[1].

وخلال شهر مارس 1930م احتل الايطاليون منطقة الهروج و تومو، وهي أبعد نقاط فزان نحو الجنوب، فخلال أربعة أشهر احتلت القوات الإيطالية مساحة تقدر ب 0.5 مليون كلم^2، وهي تزيد عن مساحة إيطاليا بضعفين تقريبا[2].

في ديسمبر سنة 1930م خرج الفيلق الإيطالي (3 آلاف مقاتل) من أجدابيا، وفي جانفي 1939م انضم عند مداخل الكفرة إلى الفيلقين المصفحين الذين خرجا من زلة وباو الكبيرة، ولم تتمكن قوات المقاومة (حوالي 600 مقاتل مسلح) من التصدي لقوات الطليان المتفوقة بالعتاد والعدة، فأحجمت عن الاشتباك معه وأخذت تغطي انسحاب السكان خلال تراجعها نحو السودان ومصر، ووقعت آخر المعارك الكبرى بين الايطاليين وكتائب المجاهدين بالقرب من واحة الحَوْري في 19جانفي1931م، وفي اليوم الموالي ضرب الإيطاليون علمهم فوق التاج[3].

2 – السياسة الإيطالية الفاشية في ليبيا :

دخلت ليبيا منذ سنة 1922 في دور عصيب من الفظائع بتسلم الفاشيست زمام أمور الدولة الإيطالية، وكان هذا الدور أقسى وأشد الأدوار الماضية، وإذا كانت الشدة والإرهاب والضغط على

[1] – محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص ص 110-111.

[2] – نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 236.

[3] – المرجع نفسه، ص ص 243-244.

الحرية الشخصية قد بلغت في نفس إيطاليا منتهاها فإن سياسة الإبادة والإفناء في ليبيا تحلت بكل وضوح[1].

خطت إيطاليا في استعمار ليبيا خطوات الاستعمار المرسومة، فبدأت بمحاولة إخضاع البلاد عسكريا واتبعت في ذلك من ألوان الوحشية والبغي ما يدفع حجة المستعمرين في نقل الحضارة أو سمو الجنس الأوروبي الأبيض، وكانت الخطوة الثانية سياسة إفنائية وتدبيرا واسعا للاستيلاء على أراضي السكان بالقوة وتوطن جماعات من المستعمرين الايطاليين على نطاق واسع خدمة لمصالح الرأسماليين الايطاليين، وقد كان للفاشية أثر بعيد في المضي بالخطوتين حتى قيام الحرب العالمية الثانية[2].

حملت الحرب الاستعمارية التي قامت بها إيطاليا الفاشية كثيرا من الفواجع لشعب ليبيا، وقد صرح ب. توليياتي في المؤتمر العالمي السابع للكومنترن سنة 1935م بأن الفاشية قد عبرت عن نفسها في ميدان النشاط الاستعماري على أنها أشد صورة من صور السيطرة البورجوازية البربرية، وأن حرب الايطاليين في ليبيا قد جرت حتى نهايتها بهدف إبادة السكان المحليين، وقد اضطر موسوليني إلى الاعتراف بأن برقة الخضراء بناياتها غدت حمراء بلون الدم[3].

كان أول عمل وضعته الفاشستية المستعمرة نصب أعينها حيال قضية طرابلس– برقة القضاء على الشعب العربي في هذه الديار قضاء مبرما، إذ لا يخفى أن إيطاليا تشكو منذ زمن بعيد وفرة عدد سكانها بالنسبة لضيق مساحتها، وقد قامت سياستها الاستعمارية على أساس فتح أبواب المستعمرات لأبنائها حتى يجدوا ملجأ يلجأون إليه ويستثمرون خيراته ويستغلون موارده، فالاستعمار الإيطالي الفاشستي لا يقنع بالمواد الأولية ولا بالأسواق التجارية، بل ينزع إلى إبادة أبناء البلد المستعمر، فلا يبقى من الوطنيين صغيرا أو كبيرا، رجلا أو امرأة، وهذا ما طبقه بالفعل في طرابلس–برقة[4].

---

[1] – هيئة تحرير ليبيا، الفضائع السود الحمر من صفحات الاستعمار الإيطالي في ليبيا أو التمدين بالحديد و النار، ط2، مطبعة الكرنك، القاهرة، 1948، ص49.

[2] – محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص ص 131–132.

[3] – نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 246.

[4] – بشير السعداوي، فضائع الاستعمار الإيطالي الفاشستي في طرابلس–برقة، منشورات جمعية الدفاع عن طرابلس–برقة، (د،ت)، ص20.

احتفل الفاشيست يوم 18أكتوبر1923 في ليبيا بالسنة الأولى من دخولهم إلى روما احتفالا كبيرا أطلقوا فيه العيارات النارية في الشوارع والطرق وصوبوا نيران أسلحتهم إلى صدور المسلمين المستسلمين فالتجأ هؤلاء إلى المساجد فاقتفوا أثرهم وبعد أن قتلوا منهم من قتلوا وجرحوا منهم من جرحوا فيها جاء الوالي إلى جامع أحمد باشا بمدينة طرابلس ليهدئ روع الملتجئين إليه وأمر قائد الجيش باتخاذ الوسائل اللازمة لإنهاء هذه المذبحة بعد أن ذهبت كثيرا من النفوس ضحية لها وسببها هو أن المجاهدين هاجموا جيش الفاشيست في مكان اسمه ' زاوية المحجوب ' بقضاء مصراتة وانتصروا عليهم، فلما علم جنود الفاشيست بمدينة طرابلس بهزيمة إخوانهم انتقموا من الليبيين[1].

إن الاستمرار في هجرة الايطاليين إلى ليبيا ما لبث أن أفضى إلى نتائج وخيمة العواقب فيها يتعلق بقضية الأراضي، فقد عمدت السلطات الإيطالية إلى انتزاع الأراضي الصالحة للزراعة وتقديمها لقمة سائغة للمستعمرين من أبنائها، إذ اتخذت الحكومة الإيطالية تدابير من شأنها جعل أملاك الطرابلسيين والبرقاويين بيت مال الحكومة الإيطالية[2].

وعلى الرغم من انشغال إيطاليا بالغزو العسكري للقضاء على حركة المقاومة الوطنية فإن ذلك لم يتم دون اهتمامها بتنفيذ سياستها الاستيطانية، لذا نجدها بحاجة للمزيد من انتزاع ومصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، لذلك أصدرت قرارا عام 1922م، اعتبر بموجبه الأراضي غير المزروعة هي أراضي عامة، حيث نص الفصل الأول من هذا القرار على أن دائرة الأملاك معنية بجرد الأراضي الأميرية أينما كانت، في الوقت الذي خول فيه الفصل الثاني منح صلاحيات للدائرة بدفع تعويضات للأفراد الذين تتأكد حقيقة انتفاعهم بالأراضي، واهتم الفصل الثالث بقيام رئيس الدائرة بتحديد قيمة التعويض، كما أجاز الفصل الرابع لدائرة الأسلاك شراء بعض الأراضي التي هي ملك خاص صرف، ويعد الفصل الخامس أخطر ما ورد بالقرار حيث نص على منح الأراضي الأميرية العائدة للحكومة الإيطالية إلى المستوطنين الايطاليين، وهكذا استطاعت مصادرة معظم الأراضي

[1] – هيئة تحرير ليبيا، المصدر السابق، ص ص 52-53.

[2] – بشير السعداوي، المصدر السابق، ص21.

تقريبا، ونقلها إلى ملكية السلطات الإيطالية، متبعة في ذلك أسلوب الشراء القصري من ملاكها وبذلك يصبح إمكانية سحب الملكيات الخاصة بعد دفع قيمتها أمرا شرعيا وقانونيا[1].

وطّدت هذه الإجراءات من قبضة الدولة، وأزاحت عنها عبء التفكير فيما يتماشى مع استعداداتها في الحصول على ما تحتاج إليه من أرض قد يضاف إلى تطلعات الفعل الزراعي الذي لن يصبح لوجودهم دونه أي معنى[2].

وفيما يلي صورة لحالة الملكية سنة 1933م حيث 202827 هكتار تمتلكها الدولة وزع منها للاستغلال 109858 هكتار واستصلح للزراعة 53946 هكتار وبلغ عدد الملاك لهذه الأراضي 935 يستخدمون نحو 1300 أسرة إيطالية، وقد أقام الحزب الفاشيستي مزارع خاصة لأنصاره وكثيرا ما أدخلت محاصيل جديدة في تلك المزارع مثل التبغ وبلغ عدد الأسر الفاشيستية المهجرة عن طريق الحزب 230 سنة 1933 [3].

ويتضح أن سياسة الهجرة والاستيطان في ليبيا تعبر عن نظام الاقتصاد الموجه الذي هو جزء من فلسفة الحزب الفاشيستي، وقد امتدت آثار هذا النظام إلى سياسة التهجير، فحسب القانون الفاشيستي الصادر سنة 1928 من حق الدولة أن تنقل السكان من المقاطعات الإيطالية الخالية إلى المقاطعات المكتظة ويستخدم هذا القانون عندما تتقرّر الهجرة الجماعية سنة 1927م إذ اعتبرت ليبيا من المناطق غير المزدحمة بالسكان، وقد خطط الحزب لنقل عشرين ألف إيطالي سنويا، وبدأ بتغيير الخطة في سنة 1938، ولم يكن هدفها هو التوسع في الاستيطان فحسب، بل ربما استهدفت أيضا تدعيم وجود إيطاليا عسكريا في وقت كانت فيه آمال إنشاء إمبراطورية كبرى في وادي النيل تداعب خيال موسوليني[4].

---

[1]- صلاح صالح عبد المولى حسين، " التمهيد الاستيطاني الإيطالي في ليبيا 1913-1932"، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، ليبيا، العدد11، نوفمبر2016، ص08.

[2]- الهادي مصطفى أبو لقمة، " الساحل الرابع تغيير في مفهوم الاستيطان الإيطالي "، مجلة الشهيد، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، العدد 4، 1983، ص148.

[3]- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص44.

[4]- المرجع نفسه، ص45.

ولتحقيق طموح عودة إمبراطورية كانت تحمل اسم روما، لقد وجد موسوليني في بدء توفير القروض الزراعية الفرصة التي يجب أن تستغل ولأبعد حد لتصبح عملية الاستيطان عملية قومية، فالدولة بجانب توفير الأرض أصبحت تسهم في تشجيع المستثمرين وتعمل كل ما في وسعها لغرض استتباب الأمن[1].

لقد نص قانون عام 1928 بجانب حظره وصول الليبيين مهما كانت الدوافع ليصبحوا في النهاية ملاكاً للأرض، وتوسيع مجال القروض الزراعية وكمياتها، على استحداث مصطلح ' الساحل الرابع ' quarto sponda ليجعل من كل ليبيا مقاطعة واحدة تعرف بالمصطلح السابق، وتعامل قانونًا كأي مقاطعة إيطالية[2].

أقدمت حكومة الفاشيست على اتخاذ خطوات جديدة لم تكن ترمي إلى مجرد محو كل آثار الطريقة السنوسية فحسب، بل تقويض البنيان القبلي المساند لها أيضا، فعرضت حظرا على أداء الصلوات في المساجد، و دكت الزوايا السنوسية أو حولتها لخدمة أغراض أخرى، وصادرت أراضيها، وطردت مشايخ القبائل، كما أعلنت قرارا رسميا بإلغاء التقسيمات القبلية والعشائرية كلية، وكان القصد البعيد من ذلك هو إحلال الفكر الفاشيستي وحس الرعوية الإيطالية في نفوس الشباب العرب الذين بدلا من الولاء التقليدي للإسلام والنظام القبلي[3].

تدخل الفاشيست في أمر الدين تدخلا غريبا لإضعافه في النفوس والقضاء على أثره فيها، فقد بلغ بهم الأمر أن ألزموا أئمة وخطباء الجوامع بالدعاء على المنابر أيام الجمعة للملك عمانوييل الثالث بدل الدعاء لخليفة المسلمين فامتنع الناس لذلك عن صلاة الجمعة، ولما أحس الفاشيست بهيجان العالم الإسلامي واحتجاجه في الصحف المصرية والسورية أجبروا الأئمة والخطباء على أن يكذبوا تحت تواقيعهم بما معناه "إن الحكومة الفاشيستية لم تجبرنا على الدعاء للملك عمانوئيل الثالث بدلا من

[1]- الهادي مصطفى أبو لقمة، " الساحل الرابع ... "، المرجع السابق، ص152.

[2]- المرجع نفسه، ص 153.

[3]- دي كاندول، المصدر السابق، ص 60.

الدعاء للخليفة وإنما كان ذلك من تلقاء أنفسنا ولم يقع أدنى تدخل من الحكومة فيما ذكر إذ لم يسبق لها أن تدخلت في أمور ديننا"[1].

يعرقل الفاشيست كل أمر له علاقة بالدين فيمنعون الناس من أداء فريضة الحج تارة ويمنعون في سبيلهم العراقيل ليجبروهم على تركه خوفا من اختلاط حجاج ليبيا بغيرهم وخشية من تسرب أخبار فظائعهم إلى العالم الإسلامي، فقد أسسوا في مكة المكرمة دار كبيرة لحجر حجاج ليبيا فيها عن إخوانهم من سائر المسلمين ودسوا لهم أناس من أذنابهم يخبرونهم بكل شيء يهمسون به، وأنذروا بالعقاب الشديد من يزور السيد أحمد الشريف السنوسي المقيم هناك، وهكذا لا يجد مسلمو ليبيا حرية تامة حتى في أقدس محل لهم[2].

عرفت إيطاليا الفاشستية أن اللغة العربية هي دافع أساسي في نضال عرب طرابلس-برقة ضد الاستعمار، فما كان منها إلاّ أن وجهت عنايتها للقضاء على هذه اللغة، وراحت تحاربها بكل ما أوتيت من قوة[3]، إذ أعطى إعلان المرسوم الملكي لعام 1928م الطابع الفاشستي للنظام التعليمي الخاص بالليبيين من خلال طلينة المكان بالقوة بجعل دراسة اللغة الإيطالية إجباري في جميع سنوات الدراسة ولمدة ثلاث ساعات من إجمالي الست ساعات في المرحلة السفلى (الإبتدائية)، أما المرحلة العليا فتدرس اللغة الإيطالية أربع ساعات والعربية ساعتان، ومن أجل ضمان تطبيق هذه السياسة كان من الضروري أن يتولى هذه المهمة المعلم الإيطالي، وهو ما بينه المرسوم الملكي السابق لإعلان 1928، الصادر في 31 يناير 1924 تحت رقم 472 وبين الطريقة التي يتم بها تجنيد المدرسين للتدريس بالمدارس الليبية ذات الطابع الإيطالي، إضافة إلى اختيار مدرسين عرب من بين الحاصلين على مؤهلات تدريس مصدق عليها أو عقب امتحان خاص من لجنة خاصة من وزارة المستعمرات الإيطالية[4].

---

[1] – هيئة تحرير ليبيا، المصدر السابق، ص 54.

[2] – المصدر نفسه، ص ص 58-59.

[3] – بشير السعداوي، المصدر السابق، ص22.

[4] – آمال يونس علي فوني، " التعليم في برقة إبان الاحتلال الإيطالي (1911-1943)، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس، المجلد 3، العدد 18، ج2، صيف 2017، ص 09.

لم تكن إيطاليا الفاشستية تريد أن يظل في هذا القطر الليبي غير الطليان، لذلك أعلنت أنها فتحت باب التجنيس على مصراعيه، وأكرهت بوسائل الترغيب والتهديد عددا غير قليل من عرب طرابلس-برقة على التجنس بالجنسية الإيطالية، حيث جاء الكاردينال نائب البابا وألقى خطبة طويلة كان محورها حث الأهلين على التجنس بالجنسية الإيطالية، وجاء في خطابه أن الكثرة الساحقة من سكان مدينة طرابلس هم طليان ثمانون في المائة، والبقية هم مسلمون، وعلى الأقلية أن تتبع الأكثرية والأفضل نبذ الشريعة الإسلامية واعتناق المسيحية[1].

تعمدت السلطات الإيطالية في ليبيا إلى طبع عقلية ونفسية أبناء القطر الليبي بالعقلية والنفسية الفاشستية، فبعد إلقاء المحاضرات على الشباب العربي عن عظمة روما، ونشر كتب عن أمجاد موسوليني، يعمل الايطاليون على ضم الشباب العربي إلى الفرق الفاشستية[2].

ومن أغرب ما يفعله الفاشيست أنهم يحكمون وينفذون بم يحققون، فقد أخبرهم أحد جواسيسهم مرة أن أحمد الهادي يقتني بندقية فحكموا عليه بالموت شنقا، وبعد أن نفذوا فيه الحكم فتشوا منزله فلم يجدوا فيه نوعا من السلاح ثم ثبت لهم أن هذا الخبر مختلف فلم يعاقبوا الجاسوس، وكثيرا ما أرهقت أرواح بمثل هذه التهم الباطلة[3].

كان غراسياني يخرج بالمصفحات وعليها المدافع الرشاشة إلى سكان البادية، فينصبها عليهم ويرميهم بالرصاص حتى يبيدهم، ثم يأمر المصفحات أن تمر على القتلى والجرحى، وفيهم النساء والأطفال، وتكرر المرور عليهم ذهابا وإيابا حتى تختلط أجسامهم بالتراب، وكانوا يشدون الرجال في الحبال والسلاسل بالعشرات ثم يأمرون بضربهم بالرصاص حتى لا يبقى منه أحد، و يرمون في البحر أحياء فتمضي بهم الأمواج حتى يموتوا غرقا، ثم يقذف البحر جثثهم و هي مكبلة في السلاسل، وكانوا يصلبون النساء عاريات أمام أهلهن، وبحضور ألوف من الناظرين إرهاقا لشعور الليبيين وإمعانا

[1] – بشير السعداوي، المصدر السابق، ص21 .

[2] – المصدر نفسه ، ص 23.

[3] – هيئة تحرير ليبيا، المصدر السابق، ص ص 62-63.

في النكاية بهم، كما كانوا يحرزون الرجل والرجلين والثلاثة في الأرض، ويجعلونهم في محل الهدف الذي يرمي إليه كالغرض المسمى بالنيشان، يتسلى الجنود والضباط برميهم بالرصاص[1].

يدخل الايطاليون على الأسرة في بيتها، فيقتلون رجالها ونساءها وأطفالها عن آخرهم، ويرمون جثتهم في بئر المنزل أو صهريجه، ويصبون عليهم البنزين، ويطلقون فيهم النار حتى تأكلهم، ثم يطم عليهم ذلك البئر أو الصهريج، وإذا اشتكى الرجل من أخذه في الجندية لأنه كبير في السن وله طفل صغير يحتاج إلى رعاية، أتو بذلك الطفل وقتلوه بالرصاص أمام عينيه، وكانوا أيضا يصادرون الأملاك من أربابها الشرعيين بدون ثمن ويعطونها للطليان ينعمون بخيراتها، ويموت أهلها الليبيون جوعا في جوارها، وإذا اشتكى لشرطتهم ليبي من إيطالي ظلمه، لا يأخذون له حقه من الإيطالي، بل يقولون له اذهب لا حق لك، فأنت أندجني أي عبد لإيطاليا وأولادها[2].

زج بنحو أربعة آلاف مسلم طرابلسي في أعماق السجون بطرابلس وبرقة وإيطاليا، وبعضهم لا يعلم ما ذنبه ومن هؤلاء جماعة من المفكرين والنبهاء والأدباء مثل عبد السلام البصيري الذي ذنبه أنه انتدب ترجمان للوفد الطرابلسي الذي ذهب إلى روما لطلب الإنصاف سنة 1922 ومنهم عبد الله الشريف، وعثمان بن غرسه، و عبد الرحمن زبيدة، و محمد الشيباني السعداوي وغيرهم[3].

لم تترك الأخبار الطائرة في العالم بواسطة صحفها زاوية من زوايا العالم بغير أن أسمعها بما ارتكبه الايطاليون في طرابلس الغرب من السلب والنهب وهتك الأعراض والشنق والأعمال الوحشية التي تقشعر منها الجلود وتذوب لها الأفئدة، والتي اهتز لها العالم الأوروبي فضلا عن العالم الإسلامي[4]، كما وجه زعماء طرابلس وبرقة نداء استغاثة إلى علماء المسلمين لبته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالاحتجاج والاستنكار ضد ما ارتكبته إيطاليا من الظلم الفادح الذي أنزلته على طرابلس العربية المسلمة[5].

---

[1] – محمد مفتاح قريو، معارك الجهاد التي وقعت في مصراته زمن الحروب الإيطالية، الدر الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، 1994، ص 123.

[2] – المرجع نفسه، ص 124.

[3] – جريدة البلاغ الجزائري، العدد: 211، بتاريخ 22ماي1931، ص 01.

[4] – جريدة البلاغ الجزائري، العدد: 214، بتاريخ 12جوان1931، ص02.

[5] – جريدة البصائر، العدد 152، بتاريخ 11فيفري1939، ص 01.

كان من نتيجة هذه السياسة الافنائية الغاشمة أن تناقص سكان ليبيا تناقصا مريعا بحيث هبط سكان ليبيا التي كانت قبل الاحتلال الإيطالي مليونا ونصف المليون إلى أقل من 700 ألف نسمة بينهم المستعمرون الفاشيست الذين يعدون بعشرات الألوف[1].

وكانت مظاهر السياسة الاستعمارية الإيطالية ترتكز على دعامة اقتصادية هي استغلال رؤوس الأموال الإيطالية، فاحتكرت إيطاليا التجارة مع ليبيا وأنشأت المؤسسات الصناعية والمالية، واستغلت رؤوس الأموال في إقامة خطوط حديدية بلغت 240 كلم، كما أنشئ في سنة 1925 بنك زراعي يقوم بمنح قروض ويمول مجهودات المستعمرين وكان يشرف على هذه السياسة الكونت فولبي حاكم ليبيا وهو من كبار رجال الصناعة في شمال إيطاليا ووزير مالية موسوليني بعد ذلك، وقد سيطرت هذه الاحتكارات على حياة البلاد الاقتصادية وأوردتها موارد الفقر والانحلال، فجعلت تجارة الحبوب والمنتجات الزراعية احتكارا لشركة إيطالية هي الجمعية الزراعية، كما احتكرت تجارة الصادرات والواردات واحتكرت المنافع العامة والمواصلات وصناعة التبغ، وأخضعت الحركة المالية الليبية لسيطرة بنك روما الكاملة[2].

وبصورة عامة فإن سياسة الفاشيين الايطاليين أدت إلى إخراج الليبيين من بلادهم وترسيخ أقدام الايطاليين فيها، وكانت الشخصيات الرسمية في إيطاليا تدعو إلى مثل هذه السياسة دون حياء، فقد كتب المارشال ب. بادوليو، في "نووفا أنتولوجيا" ليوم 01جانفي1938 ما نصه " **لن تتوقف حملتنا حتى تقوم الجماهير المتراصة من الإيطاليين بالانتزاع المطلق لكل قطعة مهما صغرت من هذه الأرض الليبية... وطّنوا ليبيا بالايطاليين، فهذا أمر الدوتشي**"[3].

[1] – محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص137.

[2] – المرجع نفسه ، ص ص 138-139.

[3] – نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص252.

ثانيا: مقاومة عمر المختار:

1 – مولده و نشأته:

ولد عمر المختار عام 1862م وقيل 1858[1] في البلطان[2] ببرقة، من أبوين صالحين، ووالده السيد مختار ابن عمر من قبيلة المنفة[3]، وقد توفي أثناء سفره إلى الحج[4]، وهو في حالة مرض صرّح إلى رفيقة أحمد الغرياني[5] بأن يبلغ شقيقه بأنه عهد إليه بتربية ولديه عمر ومحمد، وتولى بذلك الشيخ حسن الغرياني رعايتهما محققا رغبة والدهما[6]، فأدخلها مدرسة القرآن بالزاوية، ثم ألحق السيد عمر المختار بالمعهد الجغبوبي لينضم إلى طلبة العلم من أبناء الإخوان والقبائل الأخرى[7]، فدرس فيها العلوم الشرعية وما يتصل بها من دراسات في اللغة العربية والفقه والمنطق والتاريخ، إضافة إلى تعلمه بعض المهارات والحرف اليدوية كالنجارة والحدادة والبناء، كما تلقى بعض التدريبات على فنون القتال، وقد أظهر براعة خاصة في ميدان الفروسية[8].

اشتهر بالحرية والحزم والاستقامة والصبر، ولفتت شمائله أنظار أساتذته وزملائه وهو لم يزل يافعا، وكان الأساتذة يبلغون الإمام محمد المهدي أخبار الطلبة وسلوك كل واحد منهم، فأكبر الإمام في

---

[1] – علي محمد محمد الصلابي، عمر المختار نشأته وأعماله واستشهاده، المكتبة العصرية، بيروت، (د،ت)، ص07.

[2] – إسم المنطقة الواقعة بين كنبوت وأم الرزم، وهي أرض قبيلة المنفة من أراضي برقة الشرقية، يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، معجم...، المرجع السابق، ص61.

[3] – المنفا أو المنيف كما يقال عنها أحيانا، و هي إحدى كبريات القبائل المرابطين، و تتفرغ هذه القبيلة إلى عدة أفخاذ أشهرها بريدان، وينقسم هذا الفخد إلى فروع منها فرحات الذي ينحدر منه السيد عمر المختار، يُنظر: محمد الطيب الأشهب، عمر المختار، سلسلة أبطال الجهاد و السياسة في ليبيا، مطبعة محمد عاطف، مصر، (د،ت)، ص 17.

[4] – محمد محمود إسماعيل، عمر المختار شهيد الإسلام وأسد الصحراء، مكتبة القرآن للنشر و الطبع و التوزيع، القاهرة، 1992، ص07.

[5] – ولد بطرابلس سنة 1014هـ وتفقه بها، وكان حريص على الحق شديد التمسك به، وكثيرا ما أودي بسبب حرصه على الإفتاء بالنصوص، توفي يوم الاثنين 10شعبان 1108هـ، يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، المرجع السابق، ص87.

[6] – علي محمد محمد الصلابي، عمر المختار ...، المرجع السابق، ص07.

[7] – محمد الطيب الأشهب، عمر المختار، المصدر السابق، ص26.

[8] – فادية عبد العزيز القطعاني، " أوجه التشابه والاختلاف في حركة الجهاد عمر المختار في ليبيا ومحمد عبد الله حسن نور في الصومال"، المجلة الجامعية، العدد15، بنغازي، 2012، ص 170.

السيد عمر المختار صفاته وما يتحلى به من أخلاق عالية[1]، وكان من حسن حظ السيد عمر أن كانت له تلك المنزلة المشرفة عند السيد المهدي فما كان يتم حفظ القرآن ودراسة بعض العلوم حتى شاع ذكره وتناولته الألسن والثناء، واحترمه رؤساء قبائل العرب لعراقة بيته فيهم و لمكانته السنوسية[2].

2 – تكليفه بالمهام السنوسية:

في سنة 1897 عينه الشيخ محمد المهدي شيخا لزاوية القصور بالجبل الأخضر[3]، وكان يقطن بهذه الزاوية قبيلة العبيد[4] الذين عرفوا بشدة قوتهم وعدم طاعتهم لأحد فاختير عمر المختار لهذه الزاوية ليتعامل معهم باللين تارة وبالعنف تارة أخرى[5]، فقام بأعباء المهمة خير قيام، فعلّم الناس أمور دينهم، وساهم في فض النزاعات بين القبائل وعمل على جمع كلمتهم وسعى في مصالحهم، وسار في الناس سيرة حميدة[6].

وعندما زحف الاستعمار الفرنسي على مراكز الحركة السنوسية في تشاد نظمت الحركة السنوسية نفسها وأعدت للجهاد عدتها، واختارت من القادة من هم أولى بهذا العمل، فكان عمر المختار من ضمنهم فقارع الاستعمار الفرنسي مع كتائب الحركة السنوسية المجاهدة في تشاد، و بدل ما في وسعه حتى لفت الأنظار إلى حزمه وعزمه وفراسته وبعد نظره وحسن قيادته فقال عنه محمد المهدي السنوسي " **لو كان لدينا عشرة مثل المختار لاكتفينا**"[7].

---

[1] – محمد الطيب الأشهب، عمر المختار، المصدر السابق، ص 26.

[2] – الطاهر أحمد الزاوي، عمر المختار...، المصدر السابق، ص 56.

[3] – سعود دحدي، البعد الجهادي المغاربي للطريقة السنوسية (1842/1931)، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر (أوروبا، مغرب)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص92.

[4] – تقع قبيلة العبيد على منحدرات الجبل الذي يعرف باسمها "جبل العبيد" حتى تاكنس وساس أي في المنطقة الشمالية لمواقعها الحالية بالجبل الأخضر، يُنظر: هنريكودي أوغسطيني، المرجع السابق، ص 36.

[5] – محمد محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص 07.

[6] – علي محمد محمد الصلابي، عمر المختار ...، المرجع السابق، ص 15.

[7] – علي محمد محمد الصلابي، الثمار...، ج2، المرجع السابق، ص 114.

بقي عمر المختار هناك يبدل ما بوسعه لنشر الإصلاح ودعوة الناس وتربيتهم إلى جانب قتال الفرنسيين وحماية المسلمين[1]، وفي عام 1906 رجع عمر المختار بأمر من القيادة السنوسية إلى الجبل الأخضر ليستأنف عمله في زاوية القصور، ولكن ذلك لم يدم طويلا، فقد بدأت المعارك الضارية بين الحركة السنوسية والبريطانيين في منطقة البردي ومساعد والسلوم على الحدود الليبية المصرية، ولقد شهد عام 1908م أشد المعارك ضراوة وانتهت بضم السلوم إلى الأراضي المصرية تحت ضغوط بريطانيا على الدولة العثمانية[2]، واستمر يدير شؤون الزاوية إلى سنة 1911 حيث احتل الطليان بنغازي، وكان أول من لبى نداء الوطن وباشر الجهاد[3].

3 – معاركه الأولى ضد إيطاليا:

عندما اندلعت الحرب الليبية الإيطالية عام 1911 كان عمر المختار وقتها بواحة جالو فعاد مسرعا إلى زاوية القصور وأمر بتجنيد كل قادر على الجهاد من قبيلة العبيد فلبوا دعوته[4]، واستطاع في ظرف قياسي أن يجند أكثر من ألف مقاتل سار بهم لمقاتلة العدو، وذلك ثلاثة أيام قبل حلول عيد الأضحى، ولم ينتظر حضور فرحة العيد مع أهله، بل إنه قضى يوم العيد في الطريق وتبرع للجنود بالذبائح من ماله الخاص[5]، ووصل المجاهدون وعلى رأسهم عمر المختار وبرفقة أحمد العيساوي إلى موقع بنينه حيث معسكر المجاهدين، ثم شرعوا يهاجمون العدو ليلا ونهارا وكانت غنائمهم لا تحصى[6]، ويصف أحد رفاقه في هذه المرحلة أنه صاحبه في معركة السلاوي، ففي الوقت الذي كان العدو يضربهم بالمدافع الرشاشة اضطروا للنزول إلى مكان منخفض مزروع بالشعير تتطاير منه السنابل بفعل

---

[1] – توفيق يوسف الواعي، موسوعة شهداء الحركة الإسلامية في العصر الحديث، ج1، دار التوزيع و النشر الإسلامي، القاهرة، 2006، ص 331.

[2] – علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية ...، ج1، المرجع السابق، ص 115.

[3] – الطاهر أحمد الزاوي، عمر المختار، المصدر السابق، ص 57.

[4] – علي محمد محمد الصلابي، عمر المختار...، المرجع السابق، ص 57.

[5] – سعود دحدي، المرجع السابق، ص 97.

[6] – علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية ...، ج2، ص 116.

الرصاص، وبعد أن رأى المجاهدون مكان أكثر انخفاضا أرادوا أن يختفي فيه عمر المختار بسبب خوفهم عليه غير أنه رفض ذلك حتى دفعوه إليه بالقوة فحاول الخروج منه فمنعوه[1].

اشترك عمر المختار في عدد كبير من الوقائع وذلك في الفترة المبكرة من تنظيم حركة الجهاد، فساهم في الاشتباكات التي فصلت إبان الاحتلال جنوب وشرق بنغازي وغربها، وساهم عدة مرات في الهجوم الليلي على مدينة بنغازي نفسها، وعلى عدد كبير من الحصون الإيطالية الأمامية، وأخذ يجابه الكر والفر حسب الظروف التي تقتضي ذلك، واستمر هكذا إلى أن وصل أحمد الشريف إلى ميدان القتال[2].

كان عمر المختار من المقربين للشيخ أحمد الشريف السنوسي، وبعد هجرته لازم عمر المختار الأمير محمد إدريس[3]، وبعد هجرة الأمير إلى مصر تولى أمر القيادة العسكرية بالجبل الأخضر، وأخذ في تهيئة النفوس لمجابهة العدو وبدأ جولاته في أنحاء المنطقة للاتصال بالأهالي وزعمائهم، وقام بفتح باب التطوع للجهاد، فأقبل أبناء قبائل العبيد باستعداد كبير[4].

ولما بلغ عمر المختار مصر لملاقاة محمد إدريس السنوسي، حاولت إيطاليا بواسطة عملائها بمصر الاتصال بالسيد عمر المختار وعرضت عليه بأنها سوف تقدم له مساعدة إذا ما تعهد باتخاذ سكنه في مدينة بنغازي أو المرج، وملازمة بيته تحت رعاية وعطف إيطاليا، وأن حكومة روما مستعدة بأن تجعل من عمر المختار الشخصية الأولى في ليبيا، وإذا ما أراد البقاء في مصر عليه إلاّ أن يتعهد بأن يكون لاجئ يقطع علاقته بإدريس السنوسي، وفي هذه الحالة تتعهد حكومة روما بأن توفر له راتبا ضخما، وقد طلبت منه نصح الأهالي بالإقلاع عن فكرة القيام في وجه إيطاليا[5]. وقد أكد عمر

[1] – محمد الطيب الأشهب، عمر المختار، المصدر السابق، ص 06.

[2] – المصدر نفسه، ص ص 34-35.

[3] – علي محمد محمد الصلابي، عمر المختار...، المرجع السابق، ص 18.

[4] – علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية...، ج2، المرجع السابق، ص 117.

[5] – المرجع نفسه، ص 218.

المختار هذا الاتصال و قال **"ثقوا أني لم أكن لقمة طائبة يسهل بلعها على من يريد، ومهما حاول أحد أن يغير من عقيدتي و رأيي و اتجاهي فإن الله سيخيبه"**[1].

4 – قيادته للمقاومة:

كان من نتائج مقابلة عمر المختار للأمير محمد إدريس السنوسي أن تم الاتفاق بينهما على تفاصيل الخطة التي يجب أن يتبعها المجاهدون في نضالهم ضد الطليان على أساس إنشاء الأدوار واختيار الرؤساء الصالحين لقيادة المجاهدين في كل دور من هذه الأدوار في الجبل الأخضر، وأن تضل القيادة العليا من نصيب المختار نفسه وزوده الأمير بكتاب في هذا المعنى إلى السيد محمد الرضا، وعلاوة على ذلك فقد تم الاتفاق بين الأمير والمختار على أن يبقى السيد إدريس بالقطر المصري حيث يبذل قصارى جهده مع السلطات المحلية لتعطيل مساعي الطليان الذين أرادوا أن يحملوا الحكومتين المصرية والإنجليزية على منع المجاهدين من الالتجاء إلى مصر ومنع الإمدادات والمساعدات عن العرب في برقة، وكانت مهمة السيد إدريس إلى جانب إمداد المجاهدين بكل المساعدات الممكنة في مصر أن يرسل تباعا الإرشادات والتعليمات اللازمة إلى المختار في الجبل الأخضر، ثم اتفق الأمير مع المختار على أن ينقل الحاج التواتي البرعصي تعليمات الأمير إلى السيد عمر، وما إن تزود المختار بهذه التعليمات حتى غادر القاهرة[2].

وقد حدث في أثناء وجود المختار في مصر أن اشتبك الطليان في معركتين كبيرتين مع المجاهدين في بير بلال والبريقة في جويلية 1923، وتفصيل ذلك أن الطليان الذين ضجروا من مناوشات المجاهدين لهم عولوا على الانتقام من السنوسية ومن العرب فجهزوا حملة عسكرية من خمسة آلاف مقاتل زودوهم بمختلف أدوات الحرب الحديثة، ويشد أزرهم حوالي مائة من السيارات المصفحة وغيرها، وانطلق الطليان يطلبون منازلة المجاهدين فالتقى الفريقان عند بير بلال ووقعت بين الفريقين معركة شديدة تمكن المجاهدون في أثنائها من أن يحطموا القوة الإيطالية، وكان سبب الالتحام في المعركة الثانية أن بلغ المجاهدين أن قوة إيطالية أخرى كانت ما تزال في طريق الساحل فخف المجاهدون

[1] – محمد الطيب الأشهب، عمر المختار، المصدر السابق، ص 58.

[2] – محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 273.

لمقابلتها واشتبكوا معها في قتال عنيف عند مرسى البريقة، واستطاع العرب أن يوقعوا بالطليان مقتلة كبيرة لأنه كان من المتعذر على السيارات الحركة السريعة بسبب طبيعة الأرض، فعطل المجاهدون عجلات السيارات وظلوا يدفعون بالطليان المنهزمين إلى الماء وراءهم فيسقط من نجا من هؤلاء في البحر وتبتلعه أمواجه حتى جاءت إحدى السفن الإيطالية وأنقذت البقية الباقية منهم[1].

كانت عيون إيطاليا تترصد عمر المختار في عودته إلى برقة، و في طريقه حدثت أول المواجهات بين عمر المختار والقوات الإيطالية وكان ذلك عند بئر الغبي[2]، حيث فوجئ المجاهدون بعدد من السيارات الإيطالية تريد تطويقهم بوابل من الرصاص، وانتهت المعركة بخسارة الطليان[3]، وقد استمروا في طريقهم إلى أن وصلوا معسكر المغاربة بناحية زاوية القطوفية، وفي هذا الوقت كان السيد الرضا في جالو نائب عن أخيه السيد إدريس في إدارة شؤون الحرب، فذهب إليه السيد عمر[4]، ثم غادر جالو إلى الجبل الأخضر وشرع في تشكيل المعسكرات للمجاهدين وأنشأت معسكرات البراعصة والعبيد والحاسة[5].

أصبح تفكير إيطاليا محصورا في برقة التي لم يتمكن الطليان من زحفهم على أجدابيا سنة 1923م من احتلال مواقع تذكر عدا مدينة أجدابيا، ولذلك اهتمت إيطاليا ببرقة وانحصرت مجهوداتها في الفترة الواقعة بين سنتي 1923م و 1927م على معسكرات عمر المختار الذي لم يخرج يوما من معركة إلاّ ليدخل في معركة أخرى[6].

كان احتلال الجغبوب وجالو وفزان وغيرها من الواحات قد جعل عمر المختار في عزلة تامة بالجبل الأخضر[7]، وكانت قيادة الجيش الإيطالي في برقة قد بُدِّلت وتولى أمرها لتنفيذ الخطة الجديدة التي تستهدف ضرب الحصار على حركة الجهاد في الجبل الأخضر (ميزتي)، كما استُبدل والي بنغازي

---

[1] – ، محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص ص 273-274.

[2] – علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية...،ج2، ص 122.

[3] – محمد الطيب الأشهب، عمر المختار، المصدر السابق، ص 63.

[4] – الطاهر أحمد الزاوي، عمر المختار...، المصدر السابق، ص85.

[5] – علي محمد محمد الصلابي، تاريخ الحركة...،المرجع السابق ، ص 434.

[6] – المرجع نفسه، ص 435.

[7] – إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم الإسلامي...، المرجع السابق، ص 79.

الإيطالي (مومبيلي) بخلفه الجنرال (تيروتسي) وهو من زعماء الحزب الفاشستي وزُوَّد الجنرال ميزتي بعدد كبير من الجنرالات وكبار الضباط وأركان الحرب لمساعدته، وفي نفس السنة تقدمت القوات الإيطالية من طرابلس بقيادة الجنرال غراسياني[1].

تصاعدت حركة المقاومة المسلحة في برقة من جديد، يساندها الشعب بكل فئاته في الجبل الأخضر وفي بقة المناطق في ليبيا، وحرص المقاتلون الوطنيون على عدم الدخول مع الايطاليين في معركة حاسمة مما أشعر القوات الإيطالية وهي تقاتل في كل مكان أنها تقاتل شعبا بأسره وليس جيشا، وقد عبر القائد الإيطالي تيروتسي عن ذلك بقوله "**إننا نحارب عدوا ليس له شكل متماسك، مما جعلنا على أهمية الدفاع باستمرار، وكان الثوار مثل النار يمكن أن يظهروا اليوم في مكان وغدا على بعد خمسين كلم منه، واليوم الذي يليه على بعد مائة متر وهكذا، ولذلك فإن خمسة أو عشرة آلاف من جنودنا غير كافين ضد مائتين أو خمسمائة من الثوار الذين كانوا يهجمون في الليل عادة ويفاجئون عدوهم الإيطالي في أرض وعرة يعرفون مسالكها كل المعرفة**"[2].

واصل عمر المختار وإخوانه المجاهدون عملية المقاومة وخاضوا عدة معارك ضد الإيطاليين كانت من أهمها معركة الرحيبة جنوب شرق المرج بتاريخ 28مارس1927، فقد تمكن الشيخ عمر المختار ومن ورائه المجاهدون من تطويق القوات الإيطالية التي كان يقودها الماجور ياسي و المتكونة من 12 ضابطا و 741 جنديا ونجح المجاهدون في توجيه ضربات موجعة وقاتلة لقوات العدو، وحدث الاشتباك بين الفريقين وصل إلى حد استعمال السلاح الأبيض، وشاع الإضراب في صفوف العدو والسعيد من نجا بنفسه من القتل، وكانت النتيجة أن خسر الإيطاليون عددا معتبرا من قواتهم من بينهم مقتل ستة ضباط ونحو 340 جنديا، وقد اعترف تيروتسي بالهزيمة النكراء وبالخسارة الفادحة[3].

---

[1] – علي محمد محمد الصلابي، عمر المختار...،المرجع السابق، ص 24.

[2] – محمد علي داهش، " عمر المختار و حركة المقاومة المسلحة في ليبيا ضد الاستعمار الإيطالي 1911-1931 "، مجلة المؤرخ العربي، السنة الخامسة عشر، العدد 39، بغداد، 1988، ص 25.

[3] – سعود دحدي، المرجع السابق، ص107.

أراد الايطاليون أن ينتقموا لقتلاهم في معركة الرحيبة، فشرعوا يعدون العدة في محاولة لإعادة معنوياتهم المنهارة، ونتيجة لتلك الهزيمة الساحقة تم إعداد الجيوش الجرّارة لتتخذ من الجبل الأخضر قاعدة لها. ويضاف إليها سلاح الطيران الذي انطلق من قواعده بالمرج ومراوه وسلطنة، وكان عدد المجاهدين ما بين 1500إلى 2000، علمت إيطاليا بواسطة جواسيسها بموقع المجاهدين في عقيرة أم الشفاتير فأرادت أن تحكم الطوق على المجاهدين فزحفت القوات الإيطالية نحو العقيرة بعد مسيرة دامت يومين كاملين، واستطاعت أن تضرب حصارا حول المجاهدين من ثلاث جهات، وبقوات جرارة، بالإضافة إلى السيارات المصفحة والناقلة[1].

علم المجاهدون بتقدم قوات العدو نحوهم، أعدوا خطة حربية لمواجهتهم، فحفروا خنادق حول أطراف أم الشفاتير ليتستروا بها في الوقت الذي أحاطت فيه القوات الإيطالية بالمنطقة، وكان قائد تلك المعركة الشيخ حسين الجوفي أحد مستشاري الشيخ عمر المختار والذي كان على دراية بشعاب ودروب المنطقة، ودارت معركة كبيرة بين الطرفين، ورغم شدة بأس العدو الذي استعمل الطائرات في قصف مواقع المجاهدين فقد استبسل المجاهدون في الدفاع والمقاومة، وكانت النتيجة أن استشهد 200 من المجاهدين[2].

كانت معركة أم الشفاتير بداية نقطة فاصلة في اتباع إستراتيجية جديدة عند عمر المختار، وهي ضرورة إعادة تنظيم المجاهدين على هيئة فرق صغيرة، تلتحم مع العدو عند الضرورة، وتشغله في أغلب الأوقات مما يقلّل في عدد الشهداء أثناء المعارك ويلحق الخسائر الفادحة بالأعداء وفق التكتيك الجديد لحرب العصابات، ولمح عمر المختار بنظره الثاقب ملامح السياسة الفاشستية الجديدة وهي الإبادة والتدمير للمصالح والرجال، فاتخذ إجراءات ترحيل النساء والأطفال والشيوخ إلى السلوم لحمايتهم من الغارات الجوية الإيطالية، وتيسيرا لسهولة تحرك المجاهدين وفق ما يتطلبه الموقف الجديد[3].

[1] – علي محمد محمد الصلابي، عمر المختار...،المرجع السابق، ص 30.

[2] – سعود دحدي، المرجع السابق، ص108.

[3] – علي محمد محمد الصلابي، عمر المختار...،المرجع السابق، ص ص 32-33.

5 – مفاوضاته مع الإيطاليين:

في سبتمبر1927 غرت جموع الزاوية الجخرة ومرسى بريقة وجالو وأوجلة، وأنزلوا بالطليان خسائر فادحة، واشتدت مقاومة المجاهدين في الجبل الأخضر على الرغم من احتلال الطليان للواحات ومراكز السنوسية الهامّة، فلم يعد هناك مناص من أن يعيد الطليان النظر في خططهم[1]، وهذا ما جعل إيطاليا بقيادة موسولوني تبحث بصورة جدية عن الوسائل الكفيلة لإخماد حركة المقاومة بقيادة عمر المختار، فأعلن موسولوني عن توحيد الإدارة في ولايتي برقة وطرابلس، ثم قام بتعيين بادليو حاكما عاما على طرابلس[2].

كان برنامج بادوليو الجديد يتلخص في تخفيض الجيش إلى القدر الذي يكفي للقيام بحرب العصابات مع مد الطرق في الجبل الأخضر مما يسهل عليه التنقلات العسكرية، فإذا ما تم له ذلك قام بهجوم شامل وكاسح على المجاهدين يقضي على المقاومة نهائيا، ومن أجل ذلك سعت إيطاليا إلى مقاومة السيد عمر المختار لتهدئة الأحوال، فكان برنامج بادوليو مبني على كسب الوقت أولا ثم العمل بعدها على تقوية المراكز المحتلة[3].

راح بادوليو يستعمل مع الليبيين أسلوب الترغيب والترهيب والوعد والوعيد فخيرهم بين الاستسلام دون قيد أو شرط أو الإبادة التامة، وقامت الطائرات الإيطالية بإلقاء المنشور المتضمن هذا الخيار على المدن والقرى الليبية، وظن بادوليو أنه بهذا الأسلوب سيعرض على الليبيين سياسة الأمر الواقع[4]، غير أن المجاهدين لم يستجيبوا لنداء الاستسلام حيث نزلوا في منتصف فبراير1929 من المروج الأسود للانقضاض على النوفلية وأجدابية وقاموا بهجمات بقيادة صالح الأطيوش[5]. وعلى إثر هذا اقتنع بادوليو بضرورة العمل فورا من أجل استمالة المجاهدين إلى المفاوضة، فبدأ من تم متصرف

[1] – علي محمد محمد الصلابي، عمر المختار...،المرجع السابق، ص36.

[2] – سعود دحدي، المرجع السابق، ص110.

[3] – علي محمد محمد الصلابي، تاريخ الحركة...،المرجع السابق، ص 446.

[4] – سعود دحدي، المرجع السابق، ص 110.

[5] – علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية...، ج2، المرجع السابق، ص 138.

المرج الكولونيل باريلا من أوائل مارس1929 يطلب الاجتماع بالسيد عمر المختار للمفاوضات في شروط الصلح[1].

بدأت المفاوضات بين الطرفين في 20 أفريل 1929 [2]، وقد اشترط عمر المختار عشرة شروط ومنها حضور مندوبين للمفاوضات يمثلان الحكومتين المصرية والتونسية، وأن لا تتدخل الحكومة الإيطالية في الأمور الدينية، وتكون اللغة العربية لغة رسمية للبلاد، والسماح بفتح مدارس خاصة لتدريس الشريعة الإسلامية[3]، وإعادة السيد محمد الرضا السنوسي[4] من المنفى إلى برقة[5].

عقد اجتماع في سيدي رحومة[6] في 29 جويلية 1929، حيث قرأ الطرفين شروطهم ودار نقاش حول التنازلات المقدمة من الطرفين واقترح بادوليو عقد هدنة لمدة شهرين، وافق عمر المختار على ذلك[7]، ثم عقد لقاء سيدي رويفع[8] في جويلية 1929 بين المختار وسيشلياني، واشترط هذا الأخير أن لا يتم الاتفاق إلا في بنغازي، فلم يمانع السيد عمر في ذلك وأرسل معه الحسن بن الرضا السنوسي لينوب عنه في إمضاء الصلح على تلك الشروط التي اتفقوا عليها وتسلمها بادوليو في اجتماع سيدي رحومة، فمكث الحسن في بنغازي خمسة عشر يوما وجاء إلى السيد عمر يحمل في حقيبته شروطا غير التي اتفقوا عليها، ولم يذكروا من شروط السيد عمر شرطا واحدا[9].

---

[1] – محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص292.

[2] – الطاهر أحمد الزاوي، عمر المختار الحلقة...، المصدر السابق، ص 121.

[3] – محمد محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص ص 31-32.

[4] – لما احتل الإيطاليون الجغبوب، كان محمد الرضا السنوسي في جالو بصفته وكيلا عن أخيه السيد إدريس، فأرسلت إليه إيطاليا تَعِده بالراحة في بنغازي وتمنيه العفو، فاستجاب لذلك فتم نفيه إلى جزيرة صقلية، يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، عمر المختار الحلقة...، المصدر السابق، ص 108.

[5] – محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 293.

[6] – مكان بالجبل الأخضر، يقع في الشمال الشرقي من بنغازي بنحو 130كلم، يُنظر الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان...، المرجع السابق، ص201.

[7] – محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 298.

[8] – اسم بلد ببرقة سمي باسم سيدي رويفع الأنصاري الصحابي، وتقع شرق البيضاء بنحو 15 كلم، يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان...، المرجع السابق، ص201.

[9] – الطاهر أحمد الزاوي، عمر المختار الحلقة...، المصدر السابق، ص 130.

ومن هذه الشروط أن يكون عساكر عمر المختار تحت أمر ضباط إيطاليين ويكون للحكومة الإيطالية الحق في نقلهم لأي جهة شاءت، وأن لا تكون لعمر المختار أي سيطرة على الليبيين، وتتعهد له الحكومة الإيطالية بمعاش قدرة خمسون ألف فرنك في الشهر، وتصلح له زاوية القصور وتبني له فيها مسجدا ومئذنة وبيتا يليق بمقامه[1].

ولما اطلع عمر على هذه الشروط قال للحسن " **غروك يا ابني بمتاع الدنيا الفاني ورضيت بهذه الشروط**" وعندما جمع المجاهدين ومشايخ العرب وتلا عليهم هذه الشروط و قال لهم " **إني لا أرضى بهذه الشروط وأفضل الموت جوعا وعطشا ولا ألقي بنفسي وإخواني بين أيدي الإيطاليين يتصرفون فيها كيف شاؤوا**"[2].

تأكد عمر المختار أن بادوليو لا يرغب في الصلح، بل يريد الهدنة لربح الوقت، وبادر بإصدار ندائه المشهور إلى أبناء وطنه في 20 أكتوبر 1929[3].

كان عمر المختار محقا في توقع الغدر من جانب الطليان، فما لبثت الطائرات الإيطالية أن ألقت قذائفها في 26جانفي على المجاهدين وذلك قبل ثلاثة أسابيع من الموعد المحدد لإنهاء الهدنة، فكان ذلك نقض للعهد وإعلان للحرب[4].

6 – تعيين غرسياني و سياسة الإبادة:

طويت صفحات الهدنة المؤقتة التي استمرت حوالي خمسة أشهر، واشتدت المعارك العنيفة بين المجاهدين والطليان واضطر الأخيرون إلى تعيين غراسياني نائبا للحاكم العام في برقة وقائدا عاما للقوات المسلحة ليتولى شخصيا عمليات القضاء على حركة المجاهدين بعد أن حولته الصلاحيات المطلقة بحيث لا يكون في حالة لمراجعة الحاكم العام وزودته بجميع طلباته من العدة والعدد[5].

---

[1] – محمد محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص 33.

[2] – الطاهر أحمد الزاوي، عمر المختار الحلقة...، المصدر السابق، ص 132.

[3] – محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 302.

[4] – محمد محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص 38.

[5] – محمد الطيب الأشهب، عمر المختار، المصدر السابق، ص123.

بدأ الجنرال الإيطالي غراسياني في إتباع وسائل غاية في الوحشية والعنف، بدأ بسياسة الأرض المحروقة وهي حرق الحبوب والتموين والاستيلاء على قطعان المواشي، وبناء سلك شائك مكهرب كحاجز على حدود برقة مع مصر طوله 300كلم لقطع قوافل التموين والتجارة مع مصر ومع التشاد والسودان،[1] ثم بدأ زيارته للمناطق الخاضعة لنفوذ إيطاليا فيخطب في الأهالي متوعدا ليلقي الرعب في نفوس المستضعفين الذين استسلموا وخضعوا لإيطاليا، وفي أحد خطاباته قال "**عندي لكم ثلاثة حالات، الباخرة الموجودة في الميناء، وأربعة أمتار فوق الأرض مشيرا إلى أعمدة المشنقة، ورصاص بنادق جنودنا** "[2].

جهز غراسياني جيشا كبيرا لم تشهده الصحراء من قبل مدعوما ب20 طائرة مقاتلة و 5000 جمل استطاع بعدها أن يحتل الكفرة لكنه لم يستطع برغم كل محاولات حصار المقاومة إقناع الأهالي بعدم مساعدة أدوار المجاهدين، و لذلك قرّر أن يرحل قبائل برقة وأن يحبسهم في معسكرات اعتقال جماعية انتشرت بين سلومة قرب بنغازي وحتى القبيلة في صحراء سرت، بلغ عدد الأهالي في هذه المعتقلات حوالي 100000 نسمة[3].

كانت معسكرات المجاهدين قريبة من نواجع الأهالي حتى يسهل على المختار وصحبه أخد الحشود والحصول على الذخائر والأسلحة والمؤن، ولكن بعد حشر القبائل في المعتقلات الجماعية تغيرت خطة عمر المختار وطوّر أساليبه القتالية لما يتماشى مع المرحلة واعتمد على عنصر المباغتة وركن إلى مفاجأة القوات الإيطالية بعد كشفها والاستطلاع عليها في أماكن متفرقة[4]، وبهذه الطريقة استطاع عمر المختار أن يعرقل أعمال الطليان وأن يمنعهم من التوغل في الداخل[5].

[1] – علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص ص 187-188.

[2] – محمد الطيب الأشهب، عمر المختار، المصدر السابق، ص 125.

[3] – علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص 188.

[4] – علي محمد محمد الصلابي، عمر المختار...، المرجع السابق، ص 50.

[5] – جريدة البلاغ الجزائري، العدد 233، بتاريخ 06نوفمبر1932، ص 03.

واصل غراسياني سياسته التعسفية وأسس ما عرف بالمحكمة الطائرة في أفريل 1930 وهي تقطع البلاد بكامل أجهزتها على متن الطائرات وتحكم على الأهالي بالموت ومصادرة الأراضي لأقل شبهة وتمنحها لمرتزقة الفاشيست، وبهذا فتحت أبواب السجون في كل مكان من برقة ونصبت المشانق في كل من العقيلة[1] وأجدابيا وبنغازي[2].

لقد بدل غراسياني وحكومته من المجهودات الكبيرة القضاء على عمر المختار بالصورة التي كلفت الخزانة الإيطالية في سنة واحدة ما لا يقل عن النفقات التي تتكبدها دولة عظيمة لمجابهة دولة تماثلها في عدة سنوات[3].

كل هذه الأساليب لم تكن لتثني من عزم عمر المختار وإخوانه المجاهدين الذين واصلوا نشاطهم الجهادي، واستمرت المعارك والمواجهات بينهم وبين القوات الإيطالية، وكانت معركة الكرسة بالجبل الأخضر من بين أهم المعارك التي وقعت بين الطرفين في 20ديسمبر1930 والتي استشهد فيها الساعد الأيمن لعمر المختار الفضيل بوعمر وهو أحد الذين شاركوا في مسيرة الجهاد منذ 1911 وعرف بالشجاعة والإخلاص، وكان الإيطاليون قبيل هذه المعركة قد اشتبكوا مع المجاهدين في معركة كبيرة تعرف بمعركة وادي السانية عثروا بعد انتهائها على نظارات عمر المختار فقال غراسياني متوعدا **" قد أخذنا اليوم نظارات عمر المختار وغدا نأتي برأسه"**[4].

وعلى الرغم من حالة الضعف التي ألمت بحركة المقاومة من جراء عمليات التطويق والحصار من كل مكان، فقد استمر عمر المختار يقود قواته من جهة ويرهب القوات الإيطالية من جهة ثانية[5]، والجدير بالذكر أن من بين الأمور التي شجعت عمر المختار على الاستمرار في المقاومة تلك

[1] – مكان صغير على ساحل البحر، وتقع في الجنوب الغربي من بنغازي بنحو 285كلم، يُنظر: الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان...، المرجع السابق، ص 228.

[2] – محمد الطيب الأشهب، عمر المختار، المصدر السابق، ص 127.

[3] – المصدر نفسه، ص 125.

[4] – سعود دحدي، المرجع السابق، ص 119.

[5] – محمد علي داهش، عمر المختار...، المرجع السابق، ص 30.

المجهودات التي قام بها سكان المدن في جمع المعلومات والأموال والمؤن والأسلحة وتهريبها إلى قادة حركة الجهاد في المناطق التي يتواجدون فيها[1].

7 – أســـره و إعـــدامه:

جرت العادة أن ينتقل عمر المختار من مركز إقامته إلى المراكز الأخرى التي يقيم فيها إخوانه المجاهدين وذلك لتفقد أحوالهم، وكان إذا ذهب إلى هذا الغرض يستعد للطوارئ ويأخذ معه قوة كافية تحرسه من العدو الذي يتربص به في كل زمان ومكان[2]، توجه عمر المختار في سنة 1931 مع مئة فارس كعادته ولكنه عاد من هذا العدد ستين فارسا وذهب برفقته أربعين فارسا[3]، واستغرقت هذه الجولة عدة أيام، وكان الغرض منها هو إبعاد المختار عن القتال المتواصل ليلا ونهارا، وكانت فكرة هذه الجولة من تخطيط قادة المجاهدين الذين أرادوا حمايته من الخطر الإيطالي المتعقب له[4].

يوجد في الجبل الأخضر واد كبير معترض بين المجاهدين اسمه وادي الجريب، وهو صعب المسالك كثير الغابات كان لابد من اجتيازه، فمر السيد عمر المختار ومن معه، وباتوا فيه ليلتين، وعلمت بهذا إيطاليا بواسطة جواسيسها المنتشرين في كل مكان، فأمرت بتطويق الوادي من جميع الجهات بعد أن جمعت كل ما عندها من قوة قريبة وبعيدة[5].

حاول عمر و أصحابه الخروج من الوادي الذي هم فيه مخافة الالتفاف بهم فاتجهوا إلى ناحية أخرى، ولكن اتجاههم كان إلى ناحية أتى منها قسم آخر من خيل العدو، فوقعوا بين نارين فاشتبك القتال بينهم وبين خيالة العدو رجاء أن يتخذوا لهم طريقا نحو النجاة، فأصلتهم الجنود من ورائهم نارا، و قتل كثير من أصحاب السيد عمر وقتل حصانه فوقع به على الأرض وجرح، وبينما هو يحاول النهوض إذ رآه أحد الجنود فتقدم إليه وقبض عليه[6]، تعرفوا عليه وجاء الكمندتور داود ياتشي

---

[1] – سعود دحدي، المرجع السابق، ص 119.

[2] – محمد محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص 46.

[3] – محمد الطيب الأشهب، عمر المختار، المصدر السابق، ص 142.

[4] – علي محمد محمد الصلابي، تاريخ الحركة...، المرجع السابق، ص 486.

[5] – محمود شلبي، حياة عمر المختار، ط6، دار الجيل، بيروت، 1996، ص137.

[6] – الطاهر أحمد الزاوي، عمر المختار الحلقة...، المصدر السابق، ص 161.

متصرف درنة ليتعرف على الأسير، ونقل عمر المختار إلى ميناء سوسه محاطا بعدد كبير من الضباط والجنود الإيطاليين، كما أخذت جميع الاحتياطات لحراسة جميع الطرق والمواقع القريبة لتأمين وصوله إلى سوسه ثم نقل فورا إلى بنغازي عن طريق البحر[1].

وعند وصول عمر المختار إلى بنغازي لم يسمح لأي مراسل لأي جريدة أو مجلة بنشر أخبار أو مقابلات وكان على الرصيف مئات من المشاهدين ولكن لم يتمكن أي شخص مهما كان مركزه أن يقترب من الموكب المحاط بالجنود المدججين بالسلاح ونقل فوق سيارة السجن تصحبه قوة مسلحة بالمدافع الرشاشة حيث أودع في زنزانة صغيرة خاصة منعزلة عن كافة السجناء السياسيين وتحت حراسة شديدة وجديدة[2]، وبينما ألقي القبض على المختار ونقل إلى بنغازي كان غراسياني في طريقه إلى باريس تهربا من الميدان بعد أن فشل في القضاء على عمر المختار وتهربا أيضا من الميدان السياسي في بلاده[3]، وعن ذلك يقول غراسياني " **جاءني الخبر بإلقاء القبض على عمر المختار في مساء يوم 12سبتمبر1931م عندما كنت متهيئا لركوب القطار للسفر إلى باريس لحضور افتتاح معارض المستعمرات، وفي صباح يوم 13سبتمبر1931م، سافرت بالطائرة إلى بنغازي، وفي صباح هذا اليوم أمرت بإحضار عمر المختار إلى مقر الحكومة رغبة مني للتحدث معه قبل المحاكمة** "[4].

قبل المحاكمة رغب غراسياني في الحديث إلى الرجل الذي قاد الجهاد ضد الطليان سنوات عديدة فجيء بالمختار إلى سراي الحكومة وأدخل إلى مكتبه، و كان المختار مقيد بالسلاسل والأصفاد[5].

وجه غراسياني سؤالا، لماذا حاربت بشدة متواصلة الحكومة الفاشستية ؟

ج – من أجل وطني و ديني.

---

[1] – محمد الطيب الأشهب، عمر المختار، المصدر السابق، ص 146.

[2] – رودولفو غراسياني، المصدر السابق، ص 251.

[3] – محمد الطيب الأشهب، عمر المختار، المصدر السابق، ص 150.

[4] – رودولفو غراسياني، المصدر السابق، ص 255.

[5] – محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 314.

س – هل كنت تأمل في يوم من الأيام أن تطردنا من برقة بإمكانياتك الضئيلة وعددك القليل ؟

ج – لا هذا كان مستحيل.

س – إذن ما الذي كان في اعتقادك الوصول إليه؟

ج – لا شيء إلا طردكم من بلادي لأنكم مغتصبون، أما الحرب فهو فرض علينا وما النصر إلا من عند الله...[1]

وفي الساعة الخامسة من مساء هذه المقابلة يوم 15سبتمبر1931 جرت محاكمة عمر المختار محاكمة صورية شكلا ومضمونا والدليل على ذلك أن الطليان كانوا قد أعدوا المشنقة قبل بدء المحاكمة بيوم واحد وانتهوا من ترتيبات تنفيذ حكم الإعدام قبل صدوره[2].

وفي الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء 16سبتمبر1931 [3]شنق عمر المختار في سلوق أمام أنظار عشرين ألف من المعتقلين السياسيين والأهالي ليشهدوا إعدامه[4]، وبمجرد أن أتموا الشنق نقلوه إلى مقبرة الصابري في سيدي عبيد بناحية بنغازي فدفنوه في قبر عميق، بنوه بالأسمنت المسلح وحرصوا على إجراء عملية الدفن سرا، كما أخفوا معالم القبر حتى لا يعثر عليه، و أقاموا عليه جندا يحرسونه زمنا طويلا خوفا من ينقل مواطنوه جثمانه الطاهر[5].

وعندما وصل نبأ استشهاده إلى كافة الأقطار العربية والإسلامية تأثر العرب والمسلمون تأثرا شديدا لما اقترفته أيدي الغزاة الإيطاليين بإخوانهم المجاهدين الليبيين وبزعيمهم عمر المختار فأقاموا مهرجانات التأبين، وصلوا على روحه الطاهرة صلاة الغائب، وخرجوا في مظاهرات صاخبة، ودبجوا

[1] – رودولفو غراسياني، المصدر السابق، ص 256.

[2] – محمد محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص 53.

[3] – جريدة البلاغ الجزائري، العدد 230، بتاريخ 16أكتوبر1931، ص 02.

[4] – جريدة البلاغ الجزائري، العدد 234، بتاريخ 13نوفمبر1931، ص 03.

[5] – محمد محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص ص 56-57.

المقالات اللاذعة المنددة بإعدام عمر المختار، ونظموا القصائد الوطنية التي أثارت حمية الحاضرين[1]، وتخليدا لذكراه فقد أطلق الفلسطينيون اسمه على أكبر شارع في مدينة غزة، و قد احتج قنصل إيطاليا في القدس على ذلك[2].

حاول الأحياء من قادة الثورة الاستمرار في المقاومة بقيادة نائب عمر المختار يوسف بورحيل المسماري، ولكن الأبواب كانت موحدة لقسوة الحصار وانعدام الذخيرة والتموين، فاضطر هؤلاء القادة إلى اتخاذ قرار الانسحاب إلى مصر، لكن أثناء محاولتهم الانسحاب إلى مصر قتل يوسف بورحيل و حمد بوخير الله وجرح عثمان الشامي وأسر من قبل الجيش الإيطالي، لكن عبد الحميد العبار نجح في اجتياز السلك المكهرب واللجوء إلى مصر في 24جانفي1932، في ذلك اليوم أعلن الحاكم العسكري الإيطالي المارشال بادوليو الاحتلال الكامل لليبيا بعد عشرين سنة من المقاومة الليبية[3].

ثالثا: جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي:

1- نشاطها في دمشق:

اختارت جماعة من قيادات وعناصر حركة المقاومة والتحرّر الوطني الليبي دمشق مهجرا لها بزعامة السيد بشير السعداوي الذي لعب دورا نضاليا رائدا داخل ليبيا وفي المهجر، وكان على اتصال وثيق بالسيد إدريس السنوسي وأحمد الشتيوي في مصر، وكانت دمشق مركزا سياسيا هاما في المشرق العربي وعلى حدود تركيا والعراق[4].

تأسست في دمشق في عام 1928 جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي بالشام، وانتخب بشير السعداوي رئيسا لها، وكانت هذه الجمعية تضم إليها صفوة من المجاهدين كسكرتير الجمعية عمر فائق

[1] - أرويعي محمد علي قناوي، " صدى استشهاد عمر المختار في الوطن العربي"، عمر المختار، أعمال الندوة الدولية لقسم التاريخ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة بالاشتراك مع جامعة عمر المختار، 16-17ديسمبر2008، ص 02.

[2] - جريدة البلاغ الجزائري، العدد 248، بتاريخ 02فيفري1932.

[3] - علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص 189.

[4] - إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 136.

شنيب، وأمين الصندوق فوزي النقاش ثم عبد الغني الباجقمي وكامل عياد وعبد السلام أدهم واليمباش طارق ومحمد ناجي التركي ومصطفى بن نوح وأحمد راسم وأبو بكر قدورة ومنصور بن قدارة وأبو بكر التركي وخليفة شعبان[1].

وقد مارست الجمعية نشاطاتها السياسية في دعم قضية استقلال ليبيا ووحدة أراضيها لدى المنظمات والهيئات المحلية والدولية وفي المحافل الدولية، وبعد عام من إعلان تأسيسها أعلنت الجمعية ميثاقا ضمنته أهدافا تسعى إلى تحقيقها، صاغتها على النحو التالي:

- تأليف حكومة وطنية ذات سيادة قومية يرأسها زعيم مسلم تختاره الأمة.
- دعوة جمعية تأسيسية لسن دستور البلاد.
- انتخاب الأمة مجلسا حائزا على الصلاحية التي يخولها إياه الدستور.
- اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في دواوين الحكومة والتعليم.
- المحافظة على شعائر الدين الإسلامي وتقاليده.
- العناية بالأوقاف وإدارتها من قبل لجنة إسلامية.
- العفو العام عن جميع المشتغلين بالسياسة داخل القطر وخارجه.
- تنظيم العلاقة بين الأمة الطرابلسية–البرقاوية والدولة الإيطالية بمعاهدة يعقدها الطرفان ويصدقها المجلس النيابي[2].

لم يكن يشير السعداوي ورفاقه في الشام بمعزل عن الأحداث الدائرة في بلاده، ولم يكن بمعزل عن الجماعات الليبية وقوى المقاومة وحركة التحرّر الوطني في بقية بلاد المهجر، بل كانت نشاطات جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي جزء مكمل لبرامج العمل السياسي في داخل الوطن وفي المهجر، وعلى هذا يؤكد شهود العصر وموثقي أحداث القضية الليبية أن برامج العمل والتنسيق والتكامل كانت قائمة بين بشير السعداوي رئيس الجمعية في دمشق والسيد إدريس السنوسي في مصر[3]، وكان

[1] – محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 373.

[2] – إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 136.

[3] – إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق ، ص 137.

الأمير إدريس السنوسي قد أولى عنايته الخاصة، وأمدها بالمساعدات القيمة، فيرسل لها الإعانات المالية حينا وبالمعلومات والأخبار الجديدة على القطر الليبي حينا آخر[1].

تمكنت الجمعية من دعم مركزها ومتابعة النشر والقيام بحملة صحفية واسعة تهيب بالأمة الإسلامية والعربية أن تنهض للوقوف بجانب الشعب الليبي بكل الطرق، ونشرت اللجنة التنفيذية للجاليات الطرابلسية البرقاوية نص الميثاق وقدمت له بنداء خاطب فيه مواطنيها في الأقطار العربية، جاء فيه (أيها الإخوان الأعزاء: إن الواجب يقضي عليكم أن تعملوا الخير في بلادكم وذلك بتنظيم صفوفكم وجمع كلمتكم، وأن تؤلفوا في كل قطر تسكنوه (جمعية) تلم شعثكم و تجمع شملكم وأن توطنوا نفوسكم على التضحية والقيام بالواجب الوطني، فالله لا يضيع أجر من أحسن عملا، وارفعوا أصواتكم بالشكوى مما تلاقيه أمتكم البائسة من مظالم الإيطاليين واملئوا الصحف بالمقالات والفضاء بالاحتجاجات وانشروا النشرات، وقفوا للحوادث بالمرصاد وانتهزوا الفرصة وفكروا فيما يعود على وطنكم بالنفع، فالفكرة الناضجة تكون الأمم وتبعث فيها روح اليقظة والانتباه، ثم ربوا نشأكم على حب الوطن والحرية والاستقلال، أرضعوهم هذه المبادئ مع اللبن وانفثوها في صدورهم منذ عهد الصبا ونعومة الأظافر، علموهم مناقب السلف الصالح وأبطال التاريخ والفتح الإسلامي فإنها تبث في نفوسهم علو الهمة وروح الشهامة والمبادئ الوطنية، وليكن شعاركم الاستقلال وتلخيص وطنكم من الأغلال، وفكروا في الوسائل التي تقربكم من هذه الغاية الشريفة، فإن الدولة الإيطالية مهما اشتد بها الصلف والغرور إذا رأتنا أمامها أمة ناهضة منتشرة في الآفاق واقفة لها بالمرصاد تحارب الظلم والاستبداد ولا تدين لسنن الاستعمار والاستعباد لا بد أن تدغن لمطالبنا الحقة ولميثاقنا القومي الذي عاهدنا الله على تحقيقه ببذل النفس والنفيس والله مع الصابرين)[2].

أخذت لجنة الدفاع الطرابلسي البرقاوي تعد البحوث التي تكشف عن أعمال الإيطاليين وفضائحهم في ليبيا وصاروا ينشرونها في الصحف، وأبدى بشير السعداوي نشاطا فائقا فنشر الكثير من البحوث والمقالات، وحذا حدوده الكثيرين من الغيورين على بلادهم، وقد نجحت هذه اللجنة في

[1] – علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية...، ج2، ص 233.

[2] – محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 374.

مهمتها، وكان من أهم عوامل نجاحها إلى جانب نشاط مؤسسها بشير السعداوي مساندة الليبيين لها في الداخل معنويا وأدبيا وتزويدها بالأخبار التي كانت تعينهما على معرفة ما يجري في البلاد من أحداث، وما كان يرتكبه الإيطاليون من فظائع، ويبدوا أن تشجيع الليبيين لها مرجعة أنهم كانوا يرون أن القائمين عليها أكثر نشاطا من المهاجرين في مصر مما يمكنهم بالتالي من شرح القضية الليبية في صحف الدول الأجنبية والعربية في الشام وغيرها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن أعضاءها كانوا من البرقاويين ومن الطرابلسيين الذين لم يكونوا على خلاف فيها بينهما، بل كانوا يحاولون التوفيق بين المهاجرين الليبيين في مصر، كذلك فإن نشاط هذه اللجنة لم يكن مقتصرا على منطقة دون أخرى بل كانت تهدف إلى خدمة القضية الليبية بأكملها دون التفرقة بين إقليم وآخر، ولعل هذا هو السبب الذي جعل الليبيين يقومون بمساندتها وتأييدها[1].

شارك بشير السعداوي في المؤتمر الإسلامي في القدس عام 1931 عارضا القضية الليبية، فتفاعل معه العالم تفاعلا شديدا الأمر الذي دفع الشيخ عز الدين القسام بالبحث عن الجهاد، وقد تطوع 200 مقاتل للقتال إلى جانب أبطال عمر المختار، ويتضح من ذلك بأن بشير السعداوي لم يترك فرصة انعقاد هذا المؤتمر من دون أن يجعل قضية طرابلس برقة تحتل مكان الصدارة من بين القضايا العربية التي شغلت الأذهان في العالم الإسلامي حينها، ولقد كان انعقاد هذا المؤتمر الفرصة المواتية لتبلغ القضية الليبية ذروتها في تلك الحملة العنيفة الدعائية التي شنها السعداوي على الاستعمار الإيطالي في وطنه[2].

استمرت الجمعية تصدر النشرات تصف فظائع الطليان وتحذر فيها الأمم العربية من تصديق دعايتهم الكاذبة المغرضة وتسوق الحجة بعد الحجة في الدفاع عن حقوق البلاد، و ابتكرت الجمعية

[1] – محمد الهادي أبو عجيلة، " دور الحركة الوطنية الليبية في الكفاح ضد الأطماع الأجنبية في ليبيا عقب الحرب العالمية الثانية"، مجلة الساتل، جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، العدد1، 2006، ص ص 110-111.

[2] – أميرة حسين محمود الكريمي، " بشير السعداوي 1884-1957 ودوره في المقاومة الليبية"، مجلة آداب ذي قار، جامعة ذي قار، المجلة 3، العدد10، 2013، ص 238.

وسائل عدة لإيصال هذه النشرات إلى داخل القطر الليبي نفسه، وبذلت جهودا كبيرة لتوزيع نشراتها في جميع أنحاء العالم العربي[1].

وعملاً باقتراح شكيب أرسلان في تسجيل فظائع الطليان في طرابلس وبرقة وإخراجها في صورة كتاب شامل لجميع الفظائع الإيطالية ساهم عمر شنيب مساهمة فعالة مع بشير السعداوى وزملائه في الجمعية في كتابة مواد كتاب " الفظائع السود الحمر أو التمدين بالحديد والنار "الذي صدر في سنة 1931م، ويتكون من ثمانية وثلاثين صفحة احتوت تسجيلاً كاملاً ووصفاً دقيقاً وفي ترتيب زمني لكافة الممارسات اللاّ إنسانية التي ارتكبها الطليان الفاشيست بحق الشعب الطرابلسي البرقاوى، وكان لصدور ذلك الكتاب أصداء واسعة محلياً وعربياً وإسلامياً حيث لقي إقبالاً شديدًا من أفراد الجالية الطرابلسية البرقاوية وأشقائهم العرب والمسلمين بصفة عامة[2].

وإحياء للذكرى الثالثة والعشرين للاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب وبرقة وفى شهر أكتوبر 1934م ساهم عمر شنيب في كتابة مواد كتاب طرابلس – برقة احتوى سجلا وافياً للأحداث التي وقعت في بلادهم والوسائل التي استخدمها الإيطاليون في مصادرة أملاك الليبيين وتجنيدهم واستجلاب المستوطنين الإيطاليين للاستقرار بمزارع ومساكن الليبيين المصادرة منهم[3].

احتجت لجنة الدفاع الطرابلسي البرقاوي ضد المناورات الإيطالية التي تسعى لكسب تعاطف العالم الإسلامي، ففي رسالة تعميمية نشرت في الصحف العربية للعالم بأكمله شهري جويلية و أوت 1936 حث من خلالها بشير السعداوي الطرابلسيين على عدم قبول الدخول إلى ليبيا، كما أتاحت لهم إيطاليا، إلاّ إذا تعهّد بينيتو موسوليني أمام عصبة الأمم بتطبيقه نظاما ليبراليا بليبيا، واستنادا لهذه الرسالة قام الأمير شكيب أرسلان الداعية للرابطة الإسلامية بنشر منصة جديدة للمطالب الليبية تحتوي على ثمانية مواد أهمها:

[1]- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 375.

[2]- أرويعي محمد علي قناوي، " نشاط عمر فائق شنيب السياسي والثقافي بدمشق 1929-1940م (دراسة وثائقية)"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة نواكشوط، موريتانيا، العدد 31، 2018، ص ص 95-96.

[3]- المرجع نفسه، ص 97.

- العفو عن جميع المساجين والمحظورين السياسيين.
- احترام المعتقدات والمنشآت الدينية الإسلامية.
- الحفاظ على اللغة العربية.
- نيل الليبيين المسلمين لمناصب عمل عامة[1].

وعندما قرر المجلس الفاشستي الإيطالي الأعلى في جلسته المنعقدة يوم 28 سبتمبر 1938 م إلحاق طرابلس الغرب وبرقة بإيطاليا واعتبارها على زعمهم أنها قطعة من التراب الإيطالي أعلن عمر فائق شنيب رفضه المطلق لذلك القرار وجرد قلمه ليذود عن حق بلاده في الحرية والاستقلال فأصدر كتاباً يحمل عنوان" :الأندلس الثانية أو طرابلس برقة، تضمن العديد من الفظائع الفاشستية التي مارسها الإيطاليون في ليبيا، محذراً في الوقت نفسه بني وطنه من الوقوع في شباك الدعاية الإيطالية، منبها أشقائه العرب من الانبهار بالدعاية الفاشستية التي عمت أقطارهم[2].

وإحياء للذكرى السابعة لاستشهاد الزعيم عمر المختار والذكرى السادسة والعشرين للاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب وبرقة دعا عمر شنيب أعضاء الجمعية وكافة أفراد الجالية الليبية بدمشق إلى إقامة مهرجان حاشد خلال شهر أكتوبر 1938م، وحرضهم فيه على إلقاء الخطب الحماسية التي تشيد بجهاد العرب الليبيين والاضطهاد والتعسف الذي يلاقونه على أيدي محتليهم الفاشيست الإيطاليين فخرجت المظاهرات الصاخبة في الشوارع الدمشقية منددة بجرائم الإيطاليين فتصدت لهم السلطات الفرنسية واعتقلت مجموعة كبيرة منهم كان من بينهم الليبيين والجزائريين والسوريين ولم يهدأ الشارع الدمشقي إلا عندما أطلق سراح المعتقلين[3].

وفي سنة 1939م أرسل عمر فائق شنيب أمين سر جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي رسالة إلى رئيس الحكومة الإيطالية تضمنت عدة نقاط من أهمها أن سياسة الحديد والنار لم ولن تحل القضية

---

[1]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 01, rapport secret de la direction de la sûreté publique tunisienne intitulé " Revendication libyenne et la politique italienne " en date du 09 décembre 1936, p 05.

[2]- أرويعي محمد علي قناوي، " نشاط عمر فائق شنيب..."، المرجع السابق، ص 99.

[3] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الليبية، وأن الليبيين عاقدون العزم على المضي في مقاومة الاستعمار الإيطالي الفاشستي حتى يتم تحرير كامل التراب الليبي منبها إلى أن السلام والهدوء والراحة لن ينعم به الإيطاليون حتى يتم طردهم من البلاد الليبية ويتم تحرير كامل ترابها من المغتصبين الإيطاليين[1].

قام بشير السعداوي رفقة مساعده شنيب بإعادة تنظيم اللجنة وأضافوا إليها مكتب الدعاية المضادة لإيطاليا يعمل على علاقة مع المكتب الوطني العربي للأبحاث والمعلومات الذي يديره النائب البرلماني فخري بارودي بدمشق، يقوم الجهازان على اتفاق بينهما وبصفة منتظمة بشر أخبار عن ليبيا، ثم نقل المعلومات إلى وكالة الصحافة ' المشرق العربي ' بالقاهرة التي تقوم بإذاعتها في جميع حوض البحر الأبيض المتوسط[2].

وبذلك يمكن القول أن هذه اللجنة قد استطاعت أن توسع دائرة نشاطها السياسي، حيث اتصلت بالأمير شكيب أرسلان في عام 1939م لكي يؤازرها وينشر لها الشيء الكثير عن فظائع الإيطاليين في ليبيا في الصحف والمجلات لإطلاع الرأي العام العالمي على ما ترتكبه إيطاليا من فظائع ومذكرات في برقة وطرابلس[3].

وفي عام 1940 أعيد تشكيل الجمعية من جديد في دمشق برئاسة الدكتور كامل عياد يضم إليه نخبة من أفاضل المجاهدين كالسيد عبد الغني الباجقمي وأبي بكر قدورة وغيرهما، وبقيت الجمعية تعمل منذ ذلك الحين تحت إرشاد الأمير السيد إدريس و توجيهه[4].

ومما يجب ذكره أن لجنة الدفاع الطرابلسي البرقاوي كانت على اتصال مع بعض الدول المعارضة لإيطاليا مثل يوغسلافيا بقصد المساعدة، إلا أن تلك الاتصالات لم تثمر بالنسبة للجنة، إذ لم تحصل على شيء من مساعدات تلك الدول، واقتصر الأمر على جس النبض، أما فرنسا فسرعان ما

---

[1] – أرويعي محمد علي قناوي، " نشاط عمر فائق شنيب..."، المرجع السابق ، ص 100.

[2] – A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 04, rapport secret de la direction de la sûreté publique tunisienne intitulé " Activité du comité de la défense des libyens de Damas " en date du 28 avril 1938.

[3] – محمد الهادي أبو عجيلة، المرجع السابق، ص 112.

[4] – محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 375.

اتخذت موقفا مغايرا مع هذه اللجنة، خاصّة بعد الاتفاق الذي توصلت إليه مع إيطاليا، ومع ذلك فإن الليبيين قد وطدوا أنفسهم على الجهاد الطويل المرير في ظل اتحاد الكلمة التي حاول المستعمر تحطيمها[1].

2 – نشـاطهـا في تـــونس:

في أحد شهور سنة 1928 أرسل بشير السعداوي رسالة نشرتها جريدة الصواب الأسبوعية التونسية، وهي رسالة نداء موجه إلى المهاجرين بالقطر التونسي يذكرهم ويستنهض هممهم ويطلب إليهم التكتل وتنظيم الصفوف وتكوين الجمعيات لتوحيد الجهود والعمل على إحياء روح الكفاح لإنقاذ بلادهم، فأسرع أحمد زارم بالكتابة له، ولم تطل مدة الانتظار حتى تلقى جوابه يحوي تفاصيل وتوصيات وإرشادات جمة، ومن ذلك الحين أخذت الرسائل تتبادل بينهما، وفي إحدى رسائل السعداوي وجهه إلى الاتصال بمحمد عباس أحد طلبة جامع الزيتونة أطلع هو كذلك على رسائله المنشورة بجريدة الصواب، وبعد الاتصال والتعارف مع ابن عباس والتعاهد على العمل مهما كلفهما الأمر اتصلا مع بعض الإخوان، وعلى اثر ذلك اجتمع أربعة أشخاص هم (محمد عباس، محمد عمار، محمود علي، أحمد زارم) وشكلوا هيئة أسندت سكرتاريتها لأحمد زارم، واتفقوا على الاتحاد والتكتل والارتباط معا لإعطاء عملهم قوة واتساعا مع إخوانهم في الشرق، وقرروا أن لا تكون هيئتهم مستقلة، ولذلك أطلقوا عليها نفس الاسم "جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي" و لم يضيفوا إلاّ عبارة واحدة هي 'فرع تونس'، ثم كتبوا إلى جماعة دمشق بذلك وتم الاتفاق بينهما[2].

ومنذ تأسيس الجمعية اقتدت بالمنهج والبرنامج اللذين تسير عليهما اللجنة التنفيذية للجاليات الطرابلسية البرقاوية في دمشق، حيث أصبحت تحمل نفس الاسم، اللجنة التنفيذية للجاليات الطرابلسية البرقاوية بتونس، وقد سعت اللجنة منذ انطلاق نشاطها إلى استقطاب العديد من العناصر

[1] – محمد الهادي أبو عجيلة، المرجع السابق، ص 112.

[2] – أحمد زارم، حتى لا يضيع التاريخ، ذكريات من الماضي القريب، دار الحرية للطباعة، طرابلس، 1972، ص ص 24-27.

للدخول في عضوية اللجنة، واستطاعت الجمعية خلال فترة قصيرة كسب الكثير من الأعضاء الجدد خاصة الطلبة الليبيين بجامع الزيتونة[1]. وأهم نشاطات الجمعية:

– نشر الأخبار التي تصل إلى الجمعية حول تصرّفات الإيطاليين داخل ليبيا عن طريق الجرائد.

– توزيع المناشير على أفراد الجالية الليبية، تدعوهم للتمسّك بمواقفهم النضالية وعدم التأثر بأبواق الدعاية الفاشستية.

– القيام بالاتصالات المباشرة بتجمعات المهاجرين في مختلف المناطق بالبلاد التونسية.

– إحياء المناسبات التي لها علاقة بليبيا مثل ذكرى إعدام الشيخ عمر المختار يوم 1931/9/16.

– التنسيق لعقد بعض المؤتمرات لدراسة أوضاع الجالية الليبية يشارك فيها كل الزعماء والأعيان من المهاجرين الليبيين في مختلف المناطق بتونس.

– التعاون مع قيادات الحزب الحر الدستوري التونسي ودعم المواقف النضالية للشعب التونسي ضد سياسة فرنسا[2].

وفي سنة 1934، انضم إليهم (محمد شكري، عبد القادر الورفلي، المبروك عمر، أحمد تريفيس، رمضان حسن طالب، محمد غالب الكيب، عمر مالك، سالم النعمي، محمد فياض، مفتاح الدقيني، مفتاح غليليب، رمضان شادي، أحمد الفرجاني، إبراهيم السويحلي، ومحمد علي الشعثاني) ، وكان محمد شكري رجلا لين العريكة هادئ الطبع مسالما لكل الإخوان يساير الجميع ولا يقطع أمرا إلاّ بالتشاور والموافقة، ليس له رأي مستقل، ولهذه الصفات اتخذ رئيسا للجمعية في سنة 1934، ولقد

[1] – إبراهيم أحمد أبو القاسم، المهاجرون الليبيون بالبلاد التونسية (1911–1957)، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 1992، ص 109.

[2] – المرجع نفسه، ص 109.

سارت الجمعية في أعمالها دون أن تتخذ مقرا تبعا للظروف ، وقد كانت الاجتماعات متنقلة في بيوت أعضاء الجمعية في أماكن مختلفة هروبا من عيون المتتبعين[1].

ينحدر الأعضاء المنتسبون للجمعية من مختلف المناطق في ليبيا، من المنطقة الشرقية (بنغازي) ومن المنطقة الغربية (طرابلس) ومن الجنوب (غدامس)، إضافة إلى أنهم يمثلون مختلف الشرائح للمهاجرين منهم الطلبة، المعلمون، العمال، المثقفون. وبازدياد أعضاء اللجنة توسعت دائرة عمل الجمعية، التي أصبحت تعرف باسم جمعية الدفاع عن طرابلس وبرقة بتونس[2]

قامت الجمعية ببيع بطاقات العضوية حيث تقدم مفتاح عريقيب وهو تاجر ليبي مقيم بسبيطلة بطلب رخصة لبيع بطاقات عضوية الجمعية، كما قام أخيه ببيعها بالكاف[3]، وكانت اللجنة على استعداد للقيام بحملة دعائية مضادة عبر الإذاعة بمركز تونس[4].

واصلت جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي بدمشق العمل من خلال مراسليها توزيع منشورات ونصوص مضادة للإيطاليين وسط الليبيين اللاّجئين بالأقاليم الأجنبية، فانتشرت بتونس عديد المناشير من طرف أحمد زارم الذي شكل رفقة محسن ظافر عنصران نشيطان في تونس للجنة الدفاع بدمشق[5]، كما نشرت الجمعية في تونس بيانا للجنة النشاط الطرابلسية بمصر بعنوان " إبلاغ الرأي العام عن التصرفات الدنيئة لإيطاليا بطرابلس الغرب"[6]، وفي إطار حملة الدعاية التي يقوم بها الطرابلسيون بتونس

[1]- أحمد زارم، المصدر السابق، ص 27.

[2]- إبراهيم أحمد أبو القاسم، المرجع السابق، ص 110.

[3] - A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 10, rapport du chef de poste de police de Sbeïtla au contrôleur civil de Thala, en date du 28 décembre 1938.

[4] - A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 11.

[5] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 04, Op cit.

[6] - A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 08. (Voir l'annexe n° 24)

لصالح الجمعية[1]، والتي تهدف إلى إثارة استياء الليبيين تجاه ايطاليا والتصدي لرجوعهم إلى بلدهم الأصلي، وبكره أحمد زارم للايطاليين قاد حملة ضد النظام الفاشي بالمناطق الشمالية لتونس ونشر منشور عنوانه "نداء إلى العالم المسلم وإلى رجال الإنسانية لإنقاذ المستعمرة الليبية" والذي يشكل ادعاءات عنيفة ضد الإدارة الإيطالية بليبيا[2]، ومنشور آخر عنوانه " نداء إلى الليبيين بتونس والجزائر" عرض فيه معاناة الشعب الليبي من الفاشستية[3]، كما أصدرت جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي نداء إلى الشعب الليبي بعد أحداث يوم الخميس 09 فيفري 1939م أثناء صلاة المغرب حيث قامت الحكومة الفاشية بطرد المصلين بمسجد الباشا بطريقة وحشية من اجل السماح لمجموعة من الألمان والإيطاليين بزيارة الضريح الذي داسوه بأحذيتهم من دون أي احترام، وزيادة على ذلك فرض الفاشيون على جميع العلماء والأعيان التقرب من الحكومة وإيداع طلبات مكتوبة من أجل الحصول على الجنسية الإيطالية، لكن العلماء رفضوا الامتثال لهذا الأمر، لذلك انفجر الفاشيون غضبا وهدّدوهم بأشد العقوبات ولاسيما إقالتهم من مناصبهم، فالعديد منهم استقالوا من مناصبهم من تلقاء أنفسهم، ومن جهة أخرى فإن البعض منهم قد تم الزج بهم بالسجن[4].

جاء في التقرير رقم 360 الذي أعدته المخابرات الفرنسية بتاريخ 1938/4/26 تحت عنوان ' استعلامات حول الإسلام ' الإشارة إلى متابعة جهاز الأمن الفرنسي لنشاط الجمعية في دمشق

[1] - A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 09, rapport secret du directeur de la sûreté publique au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 23 décembre 1938.

[2] - A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 03, rapports secret du directeur de la sûreté publique au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 11 janvier 1939, qui concerne la propagande du comité de défense des émigrés tripolitains.(Voir l'annexe n° 22)

[3]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 05, , appel de Ahmed Zarem au nom du comité de défense des émigrés tripolitains.(Voir l'annexe n° 23)

[4]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 14, appel du comité de défense des tripolitains en Tunisie.

والعلاقة التي تربطها بفرعها في تونس، وهذا التقرير يوضح بجلاء اهتمام الأجهزة الفرنسية بمتابعة نشاط وتحركات عناصر هذه الجمعية منذ ميلادها سنة 1932 في مدينة دمشق، وذلك لأن سلطات الحماية الفرنسية كانت تخشى أن تنتقل هذه العدوى إلى تونس، وهو ما سوف يسبب لها العديد من المشاكل لاسيما وأن أنشطة الجمعية ترتكز أساسا على فضح سياسة الاستعمار الاستيطاني، وان كان الخطاب موجها إلى إيطاليا الفاشستية إلا أن فرنسا تحسّ بأنها قاسم مشترك لايطاليا، فهي تحتل أرضا عربية، وتتحكم في مقاليد ومقدرات شعب عربي[1].

جاء إلى تونس محمد بن مختار البحري يوم 15جوان1939م، وهو أحد أعضاء لجنة الدفاع الطرابلسي البرقاوي بدمشق، وخلال إقامته بتونس لبضعة أشهر قام باتصالات مع القادة الليبيين بتونس منهم محمد شكري رئيس الفرع المحلي لجمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي بتونس وعبد الله بوحدرة ومحسن ظافر، وقد حفر القادة المحليين على مواصلة نشاطهم لا سيما عن طريق الصحافة[2].

وهناك مجموعة من الليبيين التحقت بالجمعية في منتصف سنة 1939م منهم (محمد ابن الحاج حسن، سالم بن عبد النبي، أحمد الحاج خليفة بن مبارك، محمد حلمي، محمود العش، محمد علي العرفاوي، يونس عبد النبي بلخير، نور الدين شميلة، علي محمد أبو ستة، حسن الفيتوري، الشيخ مفتاح الفيتوري، الطاهر القمودي، الحاج إسماعيل بن إسماعيل، عبد الهادي الزركون، الحاج مفتاح الزنتاني، الطاهر البدي، الشيخ محمد الغطاس، سالم إبراهيم الدوه، محمد بن خليفة بن عامر، الهادي الحراك الختنة، عبد الله السوكسي، مسعود محمد كعرود...)[3].

قام محمد محسن ظافر المدني بجولات في البلاد التونسية تواصل من خلالها مع عناصر ليبيين فجمع الاشتراكات الغير مدفوعة من طرف الليبيين المنخرطين في جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي،

---

[1]- إبراهيم أحمد أبو القاسم، المرجع السابق، ص 113.

[2] - A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 18, rapport secret du directeur de la sûreté publique au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 21 juin 1939, à propos de la visite de Mohamed Ben Mokhtar en Tunisie.

[3] - أحمد زارم، المصدر السابق، ص 27.

وفي 16افريل1939 حل بمدينة الكافي عند محمد عريقيب تاجر حبوب، وبعد مكوثه لنصف يوم بهذه المدينة اتجه إلى سبيطلة والتقى مفتاح عريقيب تاجر بالمنطقة، وصل إلى قفصة يوم 07 ماي ومنها إلى أم العرائس أين كان على علاقة مع التجار الليبيين محمد مرويس وشاوش عمران ومبارك اسماعيل، في 12ماي ترك المنطقة متوجها إلى الرديف حيث مكث لمدة خمسة أيام عند محمد بن حسن بن مصطفى فراون، انطلق يوم 18ماي إلى توزر و فيليب توماس أين استقبله الحاج إسماعيل بن إسماعيل، ومنها اتجه إلى جنوب الجزائر بضواحي وادي سوف[1]، كما شرع محمد شكري رئيس الجمعية وأحمد زارم أمينها العام في توسيع نشاط الجمعية حيث قاما بإنشاء فرع لجمعيتهم في صفاقس برئاسة محمد بن الحاج محمد بن إسماعيل على أن يتابعا عملهما في متلاوي من أجل إنشاء فرع مماثل[2].

وفي سنة 1939، وبعد جهود مضنية أمكن للجمعية الحصول على الموافقة لعقد مؤتمر عام يوم 1939/7/17، واستمر المؤتمر مدة ثلاثة أيام، لم يستطع التوصل إلى نتيجة تذكر، بل كانت السمة البارزة داخل المؤتمر الصراع حول رئاسة الجمعية، وعلى إثر هذا المؤتمر طلبت السلطات الفرنسية من الكاتب العام لجمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي تغيير اسم الجمعية إلى جمعية التوادد والتراحم الإسلامي حتى لا تتعرض الجمعية إلى المضايقات والمخاطر من قبل السلطات الإيطالية، على أن تستمر الجمعية في نشاطها الذي أسست من أجله[3].

---

[1] - A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 06, rapport secret du directeur de la sûreté publique au secrétaire général du gouvernement tunisien en date du 09 juin 1939 à propos des visites de Mohsen Mohamed Dahfer en Tunisie.

[2] - A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 21, rapport secret du directeur de la sûreté publique au directeur de l'administration générale et communale, en décembre 1939, concernant la fondation d'une subdivision du comité de défense des tripolitains à Sfax.

[3]- إبراهيم أحمد أبو القاسم، المرجع السابق، ص ص 115-116.

كان رد إيطاليا على نشاط جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي في تونس بحملة دعائية تمجد إيطاليا وما تقوم به في المستعمرة الليبية، ومن أمثلة ذلك توزيع منشور باللغة العربية عنوانه ' إيطاليا و ألبانيا ' جاء فيه أنه بناء على أوامر زعيم الفاشية بينيتو موسوليني قامت القوات المسلحة للملك عمانويل الثالث باحتلال ألبانيا بأكملها، وبعد أيام فقط من هذا الاحتلال قام رجال ألبانيا بكامل إرادتهم بالتعبير عن رغبتهم في رؤية مصير بلدهم يرتبط بإيطاليا، وأن الليبيين يعلمون أن بلدهم متوجه إلى مستقبل أفضل بفضل المجهودات التي تبذلها إيطاليا الموسولينية، ويجب عليهم أن يكونوا فخورين بأنفسهم نتيجة مستوى التقدم الذي بلغه بلدهم، ونشرت نسخ من المنشور وسط الأوساط الليبية بتونس، بعضها وزع سرا بحلق الوادي من طرف أحد موظفي المدرسة الإيطالية بالمنطقة[1]. وأخذت إذاعة طرابلس تواصل من جهة أخرى دفع الليبيين اللاّجئين بالخارج العودة إلى بلدهم، ففي 29نوفمبر1939م قامت بنشر بلاغ حول الموضوع على أنه لن يتم إعادة الممتلكات المحتجزة إلى أصحابها عند عودتهم فقط، بل سيتم إعطاء أراضي للذين لا يمتلكون أراضي[2].

وجه محسن ظافر رسالة بريدية إلى أحمد الشتيوي الزعيم الليبي اللاّجئ بالإسكندرية يبين له فيها أنه بالرغم من المجهود التي كرسها وحملة الدعاية التي قادها عن طريق الصحافة أو شفويا، لم ينجح في الإبقاء على الاتهام الذي كان يظهره المواطنون بالسنوات السابقة لجمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي[3]،

[1] - A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 23, traduction d'une brochure intitulée " L'Italie et l'Albanie " en date du 4 mai 1939.

[2] - A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 24, rapport en date du 07 décembre 1939 sur une annonce diffusée par radio de Tripoli qui appelle les Libyens refugiés à l'extérieur de retourner dans leur pays.

[3] - A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 20, rapport secret du directeur de la sûreté publique au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 29 novembre 1939, concernant la lettre de Mohsen Dahfer à Ahmed Bey El Chetoui réfugié à Alexandrie.

كما أن تأسيس لجنة استقبال ومساعدة المهاجرين المسلمين سنة 1939 قلّل من تأثير جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي على الليبيين بالبلاد التونسية[1].

أصدرت إيطالية الفاشية في 03 ديسمبر 1934 القانون الأساسي الموحد لليبيا بتحويل التنظيم الإداري لليبيا، حيث تنضم جميع المقاطعات الليبية إلى التنظيمات الإدارية الإيطالية، وتهدف هذه السياسة الإيطالية الجديدة لنشر الفاشية[2].

قامت القوات الإيطالية بمناورات عسكرية على الحدود التونسية بين نالوت وسينوان وانتهت بتاريخ 28 نوفمبر 1937، حضرها المارشال ' بالبو ' حاكم ليبيا، الجنرال ' إجيكلياريلي ' القائد الأعلى للقوات العسكرية الاستعمارية بليبيا والجنرال ' فوجير ' قائد الطيران، وكان الهدف من هذه المناورات هو دراسة استعمال كتائب صحراوية التي تشكل وحدة ناذر تجميعها نتيجة شساعة المنطقة العادية للعمليات في وقت السلم[3]. وارتكزت الجهود العسكرية لحكومة المستعمرة في هذا الظرف على نقطتين أساسيتين تمثلتا في تجنيد الشباب في مختلف المقاطعات والتدعيم بالفرق العسكرية والعتاد[4].

[1] - A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 19, rapport secret du directeur de la sûreté publique au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 26 octobre 1939.

[2]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/21, Doc: 03, rapport secret de la sûreté tunisienne intitulé " La nouvelle politique impériale en Libye " en date du 15 février 1938.

[3]- A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/21, Doc: 01, rapport secret de la sûreté tunisienne intitulé " Des manœuvres en Tripolitaine " en date du 2 décembre 1937.

[4] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/21, Doc: 04, rapport du capitaine Bourhis au résident général de la république française en Tunisie, en date du 03 février 1939, concernant des informations sur la Libye, présenté par ses habitants.

سعت إيطاليا الفاشية إلى جمع معلومات حول الذين كتبوا مقالات ضد موسوليني والفاشية والتي تم نشرها بالجرائد العربية التونسية[1]، وأثناء زيارة رئيس المجلس لتونس تعالت هتافات ضد الفاشية، وتم نزع وحرق علم إيطالي كان على واجهة خياط، وقد نشرت جريدة مستقبل طرابلس 'l'avvenire di tripoli' احتجاج الحكومة الإيطالية بتونس حول هذا الموضوع[2]، وأشارت التقارير القنصلية إلى تسريح العديد من العمال الإيطاليين العاملين بالمناجم واستبدالهم بالاسبانيين اللّاجئين بفرنسا[3]، كما تم القبض على ليبيين بمدنين يتحدثون الإيطالية ولا يمتلكون جوازات السفر، ويحملون مخططات جد مختصرة[4]، وسُمِعت هتافات معادية للحكومة الفاشية أثناء الحج السنوي لليهود بالغريبة في جزيرة جربة[5].

استنادا لمرسوم بتاريخ 28 جويلية قامت الحكومة العامة بليبيا بسحب الترخيص التجاري لثلاثة مستودعات شحن لوكلاء شحن فرنسيين، ومنع عمالها من دخول الميناء، وفي المقابل لم يشمل هذا

[1] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/23, Doc: 01, rapport du directeur de la sûreté publique au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 11 juin 1937, à propos de la visite de Azzedine Bekar en Tunisie.

[2] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/23, Doc: 02, rapport du consul de France à Tripoli au ministre des affaires étrangères, en date du 11 janvier 1939, où il expose les échos de la visite du président du conseil en Tunisie.

[3] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/23, Doc: 03, rapport secret du directeur de la sûreté publique au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 09 février 1939, après la convocation du vice-consul italien à Sfax au consulat général en Tunisie.

[4] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/23, Doc: 04, rapport secret du directeur de la sûreté publique au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 19 février 1939, où il dévoile le contenu d'un télégramme chiffré par le bureau des affaires indigènes de Médenine à la direction de lasûreté publique.

[5] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/23, Doc: 06, rapport secret du contrôleur civil de Djerba au résident général de France en Tunisie, en date du 09 mai 1939, à propos du pèlerinage annuel des Juifs à Gheriba.

القرار ولا وكيل شحن انجليزي[1]، وأقر القنصل الفرنسي بطرابلس أنه عندما يتم تأكيد رغبة الحكومة الإيطالية بتخفيف تهديداتها لحدود فرنسا الإفريقية، فستكون هناك فائدة بخلق مبادلات اقتصادية معها[2]،كما قام العديد من الرعايا الفرنسيين بمغادرة ليبيا بعد طردهم منها إلى تونس للاشتباه في علاقاتهم مع أفراد قنصلية فرنسا بطرابلس[3].

[1] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/23, Doc: 09, rapport du consul de France à Tripoli au ministre des affaires étrangères, en date du 18 août 1939.

[2] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/23, Doc: 11, rapport du consul de France à Tripoli au résident général en Tunisie, en date du 22 janvier 1940, après demande de l'administration italienne en vue de l'amélioration des relations commerciales avec le gouvernement tunisien.

[3] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/23, Doc: 12, rapport du directeur des services de sécurité au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 10 mai 1940, où il expose les déclarations des ressortissants français expulsés par la Libye.

الفصل الخامس

ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية والمواقف الوطنية والدولية من وحدتها.

أولـا: اشتراك ليبيا في الحرب العالمية الثانية.

ثانيـا:ليبيا تحت سيطرة الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية.

ثـالثـا: النشاط السياسي للأحزاب والهيئات الوطنية.

رابـعـا:مواقف الدول الكبرى ومساعي مصر والجامعة العربية.

أولا: اشتراك ليبيا في الحرب العالمية الثانية:

1- نشوب الحرب العالمية الثانية سبتمبر 1939:

أمام تزايد أطماع ألمانيا في الغزو والتوسع وفشل بريطانيا وفرنسا في كبح جماحها في هذا المجال لم يكن نشوب الحرب العالمية الثانية بالحدث المفاجئ خاصة بعد قيام ألمانيا بغزو بولندا في أول سبتمبر 1939، ولما كانت بريطانيا وفرنسا قد سبق لهما التعهد بحماية بولندا من أية غزو ألماني، أقدمت الدولتان على إعلان الحرب على ألمانيا في 3 سبتمبر 1939، ومن ثم اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية[1].

دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا واليابان على حين كان في الطرف المقابل: إنجلترا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، والإمبراطورية الروسية، ومعنى ذلك أن ليبيا ستكون أرض صراع بين الأطراف المتخاصمة، فأرضها محتلة من قبل إيطاليا، بينما تسيطر إنجلترا على الأراضي التي تحدها من الشرق، وهي أرض مصر، وتستعمر فرنسا المناطق التي تحدّ ليبيا من الغرب والجنوب وهي: تونس، الجزائر، النيجر، والتشاد، حتى السواحل الليبية ستكون ميدانا لحرب بحرية كاسحة، فالأسطول الإنجليزي له قوته في البحر المتوسط، ويأتي بعده الأسطول الفرنسي حيث تشرف فرنسا على هذا البحر من ناحية الجنوب، وتستعمر البلدان التي تمثل شطآنه الجنوبية من ناحية الغرب، وهي: تونس، الجزائر، والمغرب، كما تستعمر أجزاءً من شطآنه الشرقية ، وهي: سوريا ولبنان، أما إيطاليا فإن أراضيها تمتدّ وسط هذا البحر، وتكاد تجعله جزأين، إضافة إلى أنها تعدّ ليبيا جزء من مملكتها[2].

[1]- عادل محمد محمد عثمان، مصر والقضية الليبية فيما بين عامي 1932-1951، أطروحة دكتوراه في الآداب، فرع التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة عين شمس، 2004، ص 156.

[2]- محمود شاكر، التاريخ المعاصر لبلاد المغرب، ط2، المكتب الإسلامي، 1996، ص ص 31-32.

كان هتلر يرمي إلى الاستيلاء على المواقع الهامة التي يشغلها الإنجليز في البحر المتوسط (جبل طارق، مالطة، الإسكندرية، قبرص)، كما أن موسوليني عند إعلانه الحرب على بريطانيا كان يتطلع إلى القطر المصري ويسيل لعلبه للاستحواذ على ثروته واستغلال موارده الطبيعية الغنية[1].

قامت إيطاليا بعد احتلال ليبيا، ببذل كل جهودها من أجل تحويل هذه البلاد إلى رأس جسر حربي لتحقيق تغلغل أكبر في إفريقيا، ولقد لقيت مخطّطات الفاشيست الإيطاليين كل التأييد من جانب ألمانيا الهتلريّة[2].

إن منطقة الحدود المصرية – الليبية ستكون إحدى مناطق الصراع الرئيسية في العالم خارج القارة الأوروبية، وذلك للتماس المباشر بين طرفي الحرب، حيث إنجلترا في مصر وإيطاليا في ليبيا، وسيعمل كل طرف لإنزال ضربة قوية في خصمه لإخراجه من دائرة القتال، وسيستعمل لذلك كل الوسائل المتوفرة لديه أو تلك التي يمكن أن يستفيد منها[3].

2 – اجتماع فكتوريا:

لم يكن محمد إدريس السنوسي يقوم بأي نشاط سياسي في مصر، على حين يقوم غيره بذلك، بل لم تكن إنجلترا تسمح له بذلك، فإن أي نشاط يسيء للعلاقة بين إنجلترا وإيطاليا، ولم تكن كلتاهما تريد تلك للظروف الدولية التي تمرّ بها القارة الأوروبية خاصة، لذا أنه رغم وقوع مصر بجوار ليبيا، ورغم وجود محمد إدريس السنوسي في مصر، بل وعدد آخر من الليبيين معه، إلاّ أنه لم تكن هناك نشاطات سياسية ضد إيطاليا على حين وجد هذا النشاط في تونس ودمشق، رغم البعد بين دمشق وليبيا، وعدم وجود كثير من الليبيين في دمشق[4].

[1]– شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، المرجع السابق، ص 273.

[2]– نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 255.

[3]– محمود شاكر، التاريخ المعاصر...، المرجع السابق، ص 32.

[4] المرجع نفسه، ص 33.

كانت إيطاليا قد كثفت من إجراءاتها لحث المهاجرين الليبيين بالخارج على العودة إلى ليبيا، وقد اتخذت العديد من الأعمال الدعائية بقصد ترغيب المهاجرين إلى العودة إلى بلادهم، وكانت تلك التحركات الإيطالية تتم في أجواء تنذر بقرب اندلاع الحرب العالمية الثانية، ونرجح أن الدافع وراء تلك المساعي الإيطالية هو قطع الطريق أمام الليبيين حتى لا يستغلوا وجودهم بالخارج للانضمام إلى صفوف أعداء إيطاليا، لكن المهاجرين رفضوا الدعاية الإيطالية، ولم يعيروها أي اهتمام نظرا إلى أنهم كانوا يتحينون الفرصة المناسبة التي فيها يوحدون صفوفهم للقيام بعمل من شأنه انقاد بلادهم من الاستعمار الإيطالي[1].

لما تأزم الوضع الدولي قبيل ابتداء الحرب، نشط المهاجرون وأخذوا يمعنون النظر في طريقة إفادتهم من الظروف الجديدة التي قد تنشأ عن اشتباك ايطاليا في حرب مع انجلترا، لكن المنفيين كانوا قد تفرقوا، وكانت الخلافات بين الطرابلسيين والبرقاويين ناشبة حول الاعتراف بزعيم المستقبل، لكن الأغلبية كانت متفقة على أن يكون الزعيم هو الأمير إدريس، الذي كان قد قام بدور هام في السياسة الليبية[2].

منذ أن بدأ النازيون اعتداءاتهم بغزو بولندا وظهر أن حربا عالمية لا محالة واقعة عظم شأن الأمير، ثم سرعان ما أخد يفد إلى مقره بالإسكندرية كبار اللاجئين من أهل ليبيا يبحثون جميعا في احتمالات الموقف ووضع الخطة التي يجب أن يسبروا عليها، وكانت الحكومة المصرية قد جمعت من قبيلة أولاد علي جيشا يشبه الجيش المرابط سمته (سرايا العرب) جعلت مهمته السهر على حماية الحدود الغربية، وعندما وقعت الحرب طلبت الحكومة من مشايخ المهاجرين وكبارهم في حدود الصحراء الغربية الانضمام إلى هذه السرايا، ولكن هؤلاء رفضوا حتى يتصلوا بسائر إخوانهم في الصعيد والفيوم

[1] – إبراهيم أحمد أبو القاسم، المسألة الليبية و السياسة المصرية 1911-1951، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، 1997/1996، ص ص 279-280.

[2] – مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، دار الثقافة، بيروت، 1966، ص 41.

والبحيرة، وبالفعل ذهب منهم وفد لمقابلة رؤساء المهاجرين في هذه الجهات، ثم قر الرأي على أن يعقد الجميع اجتماعا في منزل الأمير محمد إدريس بالإسكندرية لبحث الموضوع واتخاذ قرار نهائي[1].

عقد الليبيون اجتماعا بمنزل السيد إدريس في فيكتوريا بالإسكندرية يوم 1939/10/19 حضره عن الطرابلسيين أحمد بك السويحلي وأحمد بك المريض وعون بك سوف، والشيخ توفيق الغرياني، والسيد محمد العيساوي، وحضره عن البرقاويين الشيخ عبد السلام الكزة، والشيخ عبد الحميد العبار وغيرهما من أعيان برقة، وبعد المذاكرة وتبادل الرأي اتفقوا على أن ينتخبوا لجنة برئاسة السيد إدريس يوكل إليها النظر في مصالح الطرابلسيين والبرقاويين، وقد شكلت لجنة من أحمد بك السويحلي وأحمد بك المريض أعضاء يمثلون الطرابلسيين، وبما أن السيد إدريس هو رئيس اللجنة فقد فوض إليه المجتمعون اختيار من يمثل البرقاويين[2]، ثم وقعوا على وثيقة بهذا المعنى في يوم 9 رمضان 1358هـ (23 أكتوبر 1939) جاء فيها **"بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسوا الله، قد اجتمع زعماء ومشايخ الجالية الطرابلسية المهاجرين بالديار المصرية في اليوم السادس من شهر رمضان المعظم 1358 بالإسكندرية، وتشاوروا في حالتهم الاستقبالية وقر قرارهم على انتخاب من يمثلهم في كل الأمور ويعرب عن آرائهم، وبذلك وضعوا ثقتهم في سمو الأمير محمد إدريس المهدي السنوسي الذي يمثلهم تمثيلا حقيقيا لما له من المكانة الرفيعة في نفوسهم حيث يرونه أحسن قدوة يقتدى بها، وقد قبل منهم ذلك على أن تكون هيئة منتخبة شورية مربوطة به ومربوط بها لتكون الأداة المبلغة والمعربة عن منتخبها، وهي التي تمثل جميعهم تمثيلا صحيحا، وأن يعين وكيلا لها يقوم مقامه في حالة الغياب، ويكون من أفراد الهيئة في حالة حضوره، وللهيئة الحق في تثبيت هذا الوكيل أو رفضه بأغلبية الأصوات، وعليه**

[1]- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 378.

[2] – الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين في ديار الهجرة من سنة 1343هـ/1924م إلى سنة 1372هـ/1952م،ط2، الناشرون دارف المحدودة، لندن، 1985، ص129.

حرر هذا التوقيع رؤساء القبائل الطرابلسية البرقاوية، والمولى سبحانه وتعالى يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه"[1].

وعلى إثر ذلك اجتمع الأمير بالجنرال ويلسن wilson قائد الجيوش البريطانية العام في الجيش المصري، وتحدث إليه فيما اتخذه الرؤساء الليبيون من قرارات، وأبلغه استعداد الليبيين الموجودين بمصر للدفاع عن الحدود المصرية والزحف مع الجيوش الحليفة إلى بلادهم إذا أعلنت إيطاليا الحرب ودخلت هذه الجيوش الأراضي الليبية، ولقد أيدت جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي من دمشق هذه القرارات، وأظهرت استعدادها لتنفيذها والمشاركة في تحرير البلاد[2].

ذلك هو برنامج العمل الذي اتفق عليه الطرفان، وكان أيضا هذا هو المبدأ الذي تم الاتفاق عليه بين الطرابلسيين والسيد إدريس، والذي كان أساسه ' الأمر شوري، والعمل مشترك، ومصلحة الوطن فوق الأشخاص والإمارة موكل أمرها إلى الأمة الطرابلسية بعد الحرب تختار لها ما تشاء '[3]، وفي هذا الصدد يقول السيد إدريس " **وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية بفترة قصيرة عقد في الإسكندرية اجتماع ضم أعيان المغتربين الليبيين لبحث خطة العمل المناسب في حالة قيام تحالف بين ايطاليا وألمانيا، وأصدروا قرارات أخطروا بها كلا من رئيس الوزراء المصري والسفير البريطاني في القاهرة، مؤكدين فيها أن برقة مازالت تعترف بالسيد إدريس أميرا عليها، ...وكذلك فوضوا إليه، بصفته أميرا لعموم ليبيا، أن ينوب عنهم في مختلف الأمور"**[4].

على أن هذا الاتفاق لم يلبث أن ظهر وراءه تياران، فقد مضى السنوسيون وفسروا الاتفاق على أنه تفويض كامل للأمير، ووقف الطرابلسيون عند نص الاتفاق وعدم التقيد بسياسة الأمير ما لم تقم

[1]- محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 379.

[2]- جلال يحي، المرجع السابق، ص 1115.

[3]- إبراهيم أحمد أبو القاسم، المرجع السابق، ص280.

[4]- دي كاندول، المصدر السابق، ص64.

على التشاور معهم[1]، وعلى كل فإن اللجنة الاستشارية المشتركة لم تعمل بشكل مرضٍ واستمرت الخلافات بين الزعماء الطرابلسيين والليبيين[2].

3- سياسة الإنجليز:

سرعان ما أعلنت إيطاليا الحرب في 10 جوان 1940 بعد أن ظهر أن فرنسا لن تقاوم طويلا أمام الألمان، وأعلنتها على فرنسا وبريطانيا في نفس الوقت[3]، فكان من المحتم أن يكون لليبيين صلة بسياسة الحرب من قريب أو من بعيد، لما بينهم وبين الطليان من ثأر يتحينون الفرص دائما للثأر به[4].

كان دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا فرصة ثمينة بالنسبة لليبيين في المهجر وفي أوطانهم ينتظرونها للتحرر والخلاص، فما دخلت إيطاليا الحرب حتى شرع الليبيون في العمل، واتصل فريق منهم بالمفوضية الفرنسية بالقاهرة وغادروا مصر فعلا إلى الجزائر حيث اتصلوا بالجنرال نوجس واتفقوا معه على أن يجهزوا حملة من الليبيين الموجودين في الجزائر وتونس للعمل ضد إيطاليا في ليبيا إلا أن هذا المشروع لم ينفذ بسبب استسلام فرنسا للزحف الألماني[5].

كانت بريطانيا تسعى لضمان مشاركة الليبيين بالخارج في الحرب إلى جانب جيش الحلفاء لعدة أسباب أهمها:

- إن الليبيين المقيمين في مصر أغلبهم ينتمون إلى قبائل العربان الذين لهم دراية بمسالك الصحراء التي كانت تشكل هاجسا مخيفا أمام قوات الحلفاء وهو ما يوفر لهذه القوات الإدلاء والخبراء في شؤون الصحراء.

---

[1]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص165.

[2]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص42.

[3]- جلال يحي، المرجع السابق، ص 1116.

[4]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين...، المصدر السابق، ص131.

[5]- علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية ...، ج2، المرجع السابق، ص248.

– كما أن دخول قوات الحلفاء إلى ليبيا ضمن عناصر ليبية سوف يسهل مهمة قوات الحلفاء داخل الأراضي الليبية، ويجعلهم في مأمن من سكان البلاد.

وقد أسندت بريطانيا هذه المهمة إلى سفيرها في القاهرة ليتولى التباحث حول هذه المسألة مع الأطراف المعنية في اختيار الكيفية والأسلوب المناسبين لتجنيد الليبيين المقيمين في مصر داخل قوات جيش الحلفاء، وقد دارت المحادثات والترتيبات في ذلك بين إدريس والانجليز دون أن يشترك فيها الجانب الطرابلسي، مما سبب في اتساع شقة الخلاف بين الجانبين، ونظرا للرفض الذي أبداه الجانب الطرابلسي، قام الانجليز بالاتصال ببعض الشخصيات التي كان لها التأثير في الجانب الطرابلسي[1].

اتصل الإنجليز بحمد الباسل باشا[2] يوسطونه بينهم وبين الطرابلسيين لتجنيد فصائل منهم تشترك مع القوات البريطانية، واتصل الباسل باشا بأحمد بك السويحلي وأحمد بك المريض وعون بك سوف واجتمعوا في منزله بمندوبي الإنجليز، ولما تذاكروا في الموضوع كان من رأي الطرابلسيين أن تكون مساعدتهم للإنجليز في مقابل حقوق تنالها طرابلس في المستقبل وتكتب بذلك شروط يتعهد الإنجليز بتنفيذها، وكان من رأي المندوب الإنجليزي أن تكون المساعدة في مقابل أجر يأخذه الجندي لا أكثر، فرفض الطرابلسيون هذا الاقتراح وأبدى سعادة الباسل باسا للمندوب الانجليزي استياءه من هذا الأمر ووقف الأمر هذا الحد[3].

رفض الطرابلسيون هذا العرض، وعرفوا أن إنجلترا تريد استغلالهم، فبالأمس كانت إلى جانب إيطاليا وضدّ أهل ليبيا، واليوم تريد أن تقاتل إيطاليا بأهل ليبيا لمصلحة الإنجليز والانجليز فقط[4]، وكانوا يربطون المشاركة في الحرب إلى جانب الحلفاء بشروط تتمثل في تعهد مكتوب من قبل الحكومة

---

[1]– إبراهيم أحمد أبو القاسم، المرجع السابق، ص ص 280–281.

[2]– حمد بن محمود بن محمد الباسل، وُلد في القاهرة عام 1288هـ، ينحدر من أصل ليبي، تعلم الإنجليزية والفرنسية بالممارسة الكلامية، وسُمّي عمدة لقبيلة الرماح قرب الفيوم، وكان من أعضاء الجمعية التشريعية، كان مع سعد زغلول، ونُفي معه إلى مالطة، ومات بالقاهرة عام 1359هـ، يُنظر محمود شاكر، المرجع السابق، ص34.

[3]– محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص165.

[4]– محمود شاكر، المرجع السابق، ص34.

الإنجليزية بمنح الليبيين حق الاستقلال مقابل اشتراكهم في الحرب إلى جانب الانجليز، لكن الإنجليز رفضوا أي تعهد مكتوب[1].

ويرى صلاح العقاد أنه لم يكن من خطة الإنجليز بصفة عامة أن يستعينوا بقوات عربية، بل كانوا يرغبون فقط في الاستفادة من إمكانيات البلاد العربية كأرض للعمليات، وإذا كانت ثمة محاولة قد بدت من جانب الانجليز لتجنيد الليبيين فذلك راجع إلى أنه بوسعهم تقديم تسهيلات في الخدمات المدنية أثناء التقدم ببرقة وربما لأعمال التجسس وراء خطوط العدو، هذا فضلا عن أن وجود ليبيين مع الجيش البريطاني يعطيه ميزة سياسية أثناء العمل في الأراضي الليبية[2].

4 – تجنيد الليبيين:

بمجرد أن أعلنت إيطاليا الحرب في جوان سنة 1940 نقل الأمير السيد إدريس مقر إقامته من الإسكندرية إلى مزارعة بجهة كرداسة قريبا من القاهرة، وذلك حتى لا يكون بعيدا عن مقر القيادة العليا للشرق الأوسط التي اتخذت مكانها في القاهرة، وتدفق الليبيون على مقره يطلبون الانضمام إلى جانب إنجلترا ومساعدتها، ويريدون الاشتراك في الحملات التي توقعوا بدءها حديثا، على أن يكون ميدان العمل في برقة والكفرة وفزان وطرابلس بالزحف عليها جميعا[3].

كان البريطانيون قد نظروا في إمكان الإفادة من تأييد العرب المنفيين من ليبيا لتنظيم قوة عربية، وبعد دخول إيطاليا الحرب دعا الجنرال مايتلاند ولسن القائد العام للقوات البريطانية في مصر السيد إدريس رسميا إلى أن يعرض على أتباعه المشاركة في إنشاء قوة سنوسية، وعهد إلى الكولونيل س.ا.بروميلوف في تنظيمها[4]، وكانت الدعوة الرسمية تنص على ما يلي: " نحيطكم علما أن الحكومة البريطانية قد صممت أن تبتدئ فورا في تكوين فصائل من القبائل السنوسية العربية لاسترداد حرياتهم واستخلاص بلادهم من أيدي الإيطاليين الظلمة وإعادة الاستقلال إليهم مرة أخرى، والمرجو منكم

[1]– إبراهيم أحمد أبو القاسم، المرجع السابق، ص 281.

[2]– صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ص 51-52.

[3]– محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 380.

[4]– مجيد خدوري، المرجع السابق، ص43.

أن تحضروا إلى القاهرة في يوم الخميس 8 أوت سنة 1940... لأجل المباحثة في شروط الخدمة المقترحة، ولنعلم منكم عدد الرجال الذين يمكنكم أن تعتمدوا عليهم في تنفيذ هذا المشروع مع ملاحظة أن مصاريفكم ستكون على حساب الحكومة البريطانية العظمى "[1]، وعن هذا الاتصال يقول السيد إدريس **"عندما أعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا بتاريخ 10 جوان 1940 اتصل بي في مقر إقامتي بمنطقة الحمام الجنرال ويلسون آمر القوات البريطانية في مصر تحت قيادة ويفل، وطلب مني المساعدة في المجهود الحربي ضد الإيطاليين، فدعوت الزعماء الليبيين إلى عقد اجتماع بالقاهرة خلال شهر أوت لمناقشة الإجراء الذي ينبغي لنا اتخاذه لتحديد موقفنا من الحرب"**[2].

وانعقد الاجتماع قبل الموعد المعين بيوم واحد في أحد أحياء القاهرة (جاردن سيتي) في منزل أعدته السلطات الانجليزية لهذا الغرض خصيصا، واستمر البحث طيلة يومي 7 و 8 أوت، وفي يوم 9 أوت سنة 1940 توصلوا إلى القرارات الآتية:

- وضع الثقة في دولة بريطانيا العظمى التي قدمت يد المساعدة لتخليص الوطن الطرابلسي البرقاوي من براثن الاستعمار الإيطالي الغاشم.

- إعلان الإمارة السنوسية والثقة التامة بالأمير السيد محمد إدريس السنوسي المهدي المبايع له بالإمارة على القطرين.

- تعيين هيئة تمثل القطرين، طرابلس وبرقة، تكون مجلس شورى للأمير المشار إليه.

- خوض غمار الحرب ضد إيطاليا بجانب الجيوش البريطانية وتحت علم الإمارة السنوسية.

- تعيين حكومة سنوسية تدير الشؤون اللازمة في الوقت الحاضر مؤقتا.

- تعيين هيئة تجنيد يكون مقرّها ضمن مقرّ الحكومة الطرابلسية.

---

[1]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص167.

[2]- دي كاندول، المصدر السابق، ص ص 64-65.

– التوسل لدى الحكومة البريطانية بواسطة الأمير المشار إليه بطلب المخصصات اللازمة للتجنيد ولإدارة الحكومة وتعيين ميزانية خاصة ونظام مؤقت مستمد من الميثاق الوطني حسب عوائد وتقاليد العرب.

– تفويض سمو الأمير بمراجعة الدولة البريطانية لعقد الاتفاقات والمعاهدات السياسية والمالية والحربية التي توفي هذه الغاية وتمن للوطن حريته واستقلاله[1].

حضر الجنرال ويلسون إلى مكان الاجتماع وأبدى رغبته في إلقاء كلمة على الزعماء والمشايخ المجتمعين، فقال (إن اشتراككم مع قوات صاحب الجلالة في سحق العدو المشترك هو تحرير لوطنكم واسترداد أملاككم وحريتكم واستقلالكم)، ثم أضاف أنه على استعداد لتزويد الجيش بكل ما يلزمه من أسلحة وعتاد[2]، وفي 12 أوت افتتح مكتب للتجنيد بالقاهرة اتخذ مقرا له في شارع بركات بقصر النيل، واتخذ مقر للتدريب عند الكيلو 9 من طريق مصر إسكندرية الصحراوي، كما اتخذ مقر آخر لتدريب المتطوعيين بأبي رواش بأمبانية، وأطلق اسم القوات السنوسية على القوات الليبية، وتوافد العديد من الليبيين إلى مكتب التجنيد الذي كان يمنح الجندي راتبا شهريا قدره 210 قرشا مصريا، كما انضم الطلاب الليبيين الدارسين بالأزهر الشريف إلى صفوف التجنيد[3].

ولاستكمال تكوين الجيش قام الأمير إدريس السنوسي بزيارة بعض المدن والأرياف المصرية حاثاً المهاجرين الليبيين على الانضمام إلى الجيش الليبي والتعاون مع الحلفاء، وقام بالتوقيع على منشورات أعدت له بالخصوص حيث ألقتها الطائرات على تجمعات المهاجرين، وكذلك أذاع نداءات للمهاجرين الليبيين من محطة الإذاعة ناشدهم فيها مناصرة بريطانيا في الحرب[4]، كما أرسل الأمير

---

[1]– محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 381.

[2]– المصدر نفسه، ص382.

[3]– عادل محمد محمد عثمان، المرجع السابق، ص 170.

[4] – صالح عبد المولى، " نشأة وتكوين جيش التحرير الليبي ودوره في تحرير ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى جانب قوات الحلفاء 1940-1943م "، المجلة العلمية للدراسات التاريخية والحضارية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، العدد 04، ديسمبر 2019، ص 338.

محمد إدريس السنوسي عدداً من المشايخ والزعماء للاتصال بتجمعات المهاجرين هناك للمبادرة في التحاقهم بمعسكرات التدريب، كان من بينهم الشيخ عبد الحميد العبار، وصالح الأطيوش، وناصر عبد السلام الكزة، وقد أرسل هؤلاء إلى الوجه القبلي (الصعيد)، بينما تم تكليف السيد شمس الدين السنوسي، وموسى محمد الظريف العربي إلى الوجه البحري بدءاً من الإسكندرية إلى السلوم[1].

أشرف البريطانيون على تدريب الليبيين وتسليحهم ودفع رواتبهم، وبلغ عدد القوات السنوسية ما يزيد على 12000 جندي، بقيادة 120 من الضباط الليبيين، وكانت الرتب العسكرية تمنح لهؤلاء الضباط بناءا على اختيار الكولونيل البريطاني لهم، وبعد موافقة السيد محمد إدريس، ولكن باسم القائد العام للقوات البريطانية في مصر، كما أن قوات فرنسا الحرة قد تمكنت في نفس الوقت من الحصول على عدد من المتطوعين الليبيين للخدمة مع قواتها، واستخدمتهم من مصر ومن تشاد، مع القوات التي خضعت لقيادة الجنرال ليكلير[2].

ومن ناحية أخرى أقدمت الحكومة المصرية على تأليف قوة من أولاد علي أطلقت عليها إسم سرايا العرب تشبه قوات الجيش المرابط وجعلت مهمته السهر على حماية الحدود الغربية، الأمر الذي دفع المفوضية الإيطالية بالقاهرة إلى تقديم مذكرة إلى الخارجية المصرية تنتقد فيها قيام الحكومة المصرية بتجنيد الليبيين، وأجابت الخارجية المصرية على مذكرة المفوضية بأنها لا تجند الليبيين في جيشها، كما أنها تطالب الحكومة الإيطالية بعدم تجنيد المصريين، لكن بالرغم من هذا الرد الذي وجهته الخارجية المصرية إلى المفوضية الإيطالية فإنه طبقا للوثائق المصرية فإن الحكومة المصرية كانت تعمل بالفعل على تجنيد الليبيين إذ تقول هذه الوثائق ' علينا أن ننفي قيامنا بمثل هذا العمل لضرورته بالنسبة لنا في المستقبل، كما علينا أن نعمل على الحيلولة دون قيام إيطاليا بتجنيد المصريين'[3].

[1] – أرويعي محمد علي قناوي، " القوة العربية الليبية ودورها في تحرير برقة من الاحتلال الإيطالي "، المجلة العلمية للدراسات التاريخية والحضارية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، العدد 01، 2018، ص ص 199-200.

[2]– جلال يحي، المرجع السابق ص ص 1116-1117.

[3]– عادل محمد محمد عثمان، المرجع السابق، ص ص 162-163.

5 – المجهود الليبي في الحرب:

مضى أكثر من عام على نشوب الحرب العالمية الثانية، ولم تتحرك الجبهة بين ليبيا ومصر، أو بالأحرى بين إيطاليا وإنجلترا في هذه الجهة، فلمّا أنهى الألمان وضع فرنسا، وسيطروا على معظم أوربا، ولا يستثنى منها إلاّ روسيا وإنجلترا، عندها فكروا بنقل المعركة إلى البحر المتوسط لضرب مواقع الانجليز المهمة واحتلالها، فالتقى هتلر بموسوليني في 04 أكتوبر 1940، وأعلمه بأنه سيقوم بنقل المعركة إلى البحر المتوسط، فبدأ الطليان بالهجوم على مصر من ليبيا، ودخلوا أرضها، ولم تضمن إلا أيام قليلة تزيد على شهرين، حتى وصلوا إلى موقع سيدي براني، وبعد شهرين آخرين قام الانجليز بهجوم كاسح معاكس، وألقوا بالإيطاليين حتى بنغازي، وشكلوا حكومة عسكرية في برقة مقرها في مدينة بنغازي[1].

في الوقت الذي كان فيه الجيش السنوسي يشترك مع البريطانيين في مطاردة العدو واحتلال هذه المواقع في برقة الشمالية كانت قوات أخرى من السنوسيين والعرب الذين هاجروا من واحات الكفرة وقت استيلاء الطليان عليها (1930) قد انضمت إلى جيوش الفرنسيين في السودان الغربي واستطاع هؤلاء الوصول إلى الكفرة في نفس اليوم الذي دخلت فيه جيوش ويقل بنغازي في 7 فيفري 1941، وفي مدى خمسة أيام فقط كان قد تم لهم الاستيلاء على جميع واحات الكفرة (12 فبراير)، وفي 21 مارس سلمت الحامية الإيطالية في الجغبوب بعد حصار دام ستة وثلاثين يوما[2].

خلال شتاء 1941/1940م تم تحرير برقة بأسرها من المحتلين الإيطاليين، وانقلب وضع الجيش الإيطالي مأساوياً، ولكي تحول القيادة الفاشية – الألمانية دون تحطيم حليفتها بصورة نهائية، قذفت في إفريقيا في شهر مارس عام 1941 بفرقة دبّابات وعيّن الجنرال رومل[3] قائدا للقوات

---

[1]– محمود شاكر، المرجع السابق، ص 35.

[2]– محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص 383.

[3]– رومل: (1944–1891) عسكري ألماني برتبة مارشال، واشتهر بلقب ثعلب الصحراء، كان قائد القوات الألمانية لإفريقيا الشمالية حيث خاض معركة العلمين أثناء الحرب العالمية الثانية، يُنظر : محمد التونجي، موسوعة مشاهير العالم، دار الجيل ، بيروت، لبنان، ، 1999، ص 78.

الإيطالية – الألمانية الموحّدة[1]، ولم يلبث الجنرال رومل أن أخذ في شن هجومه على القوات البريطانية ومطاردتها، وبعد معارك طاحنة نجح رومل في إلحاق الهزيمة بالقوات البريطانية وحرص حتى وصل رومل إلى العلمين داخل الأراضي المصرية[2].

وحين جاء ونستون تشرشل إلى القاهرة، وعين الجنرال الكسندر قائدا عاما للشرق الأوسط، والجنرال مونتغمري قائدا للجيش الثامن، ظهر أن هناك هجوم جديد سيوصل البريطانيين والحلفاء إلى ليبيا مرّة أخرى[3]، وأمام تلك الاستعدادات البريطانية بقيادة الجنرال مونتغمري وضعف الاستعدادات الألمانية، قامت القوات البريطانية بمهاجمة القوات الألمانية والإيطالية في العلمين، وبعد معارك طاحنة بين الطرفين نجحت القوات البريطانية في إلحاق الهزيمة بالقوات الألمانية والإيطالية في العلمين ومتابعة القوات البريطانية في زحفها داخل ليبيا حتى تم طرد القوات الألمانية والإيطالية من طرابلس في 23 جانفي 1943[4].

وكانت الانتصارات التي أحرزها الجيش السوفييتي دعما كبيرا للهجوم الناجح للانجليز في إفريقيا في أكتوبر سنة 1942م، وبعد معركة العلمين اضطرّ جيش رومل إلى الانسحاب، وكانت الفرق الليبية تشارك في الهجوم إلى جانب القوات الانجليزية، وقد دخلت بنغازي في 20 نوفمبر سنة 1942م، مصراتة في 18 جانفي 1943، والخمس في 20 جانفي، وطرابلس في 23 جانفي، وفي ذلك الوقت كانت قوات ' فرنسا الحرّة ' العاملة في فزّان قد دخلت مرزق في 6 جانفي 1943 وفي 7 فبراير سنة 1943م تحرّر كامل التراب الليبي من القوات الايطالية – الألمانية[5].

قامت كتائب المجاهدين بدور بارز في حرب الصحراء، وكذلك الأهالي المدنيون فقد كانوا يقدمون للجيش البريطاني مساعدات جريئة بعد أن أصبحت بلادهم كلها ميدان قتال هائل مزروع

[1]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 264.
[2]- عادل محمد محمد عثمان، المرجع السابق، ص ص 172-173.
[3]- جلال يحي، المرجع السابق ص 1118.
[4]- عادل محمد محمد عثمان، المرجع السابق، ص 175.
[5]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 266.

بالألغام، وكانت قبائل برقة تأوي الجنود البريطانيين الفارين من الأسر، وقامت بتوصيلهم إلى مواقع وحداتهم التي ضلوا طريق العودة إليها في بعض الأوقات، وكان لهذا الموقف فائدة كبيرة للوحدات البريطانية العاملة خلف خطوط الأعداء، مثل مفرزة العمليات الصحراوية البعيدة المدى التي كانت تغير على المواقع الأمامية للإيطاليين في الصحراء الليبية[1].

كانت مساهمة القوات السنوسية كبيرة في معركة العلمين، حيث رفعت هذه القوات الأعلام السنوسية، وقلبت معركة العلمين الأوضاع بصفة نهائية، وحاربت القوات السنوسية مع الإنجليز رافعة العلم السنوسي[2]، وقد استشهد آلاف الليبيين خلال الحرب العالمية الثانية، فسقط بعضهم في ساحات المعارك، وعذّب بعضهم وأطلق عليهم الرصاص بسبب ما كانوا يقدّمونه من مساعدة لقوات الحلفاء، وألحقت الحرب خسائر فادحة بليبيا، فمدينة بنغازي التي تعرضت لقصف القنابل حوالي الألفي مرة كانت ترقد ركاماً[3].

وقد استطلع الحلفاء القيام بواجبهم على أحسن ما يكون بفضل ما قدمه لهم المواطنون الليبيون من مساعدة في جمع المعلومات الحربية، تخريب ما يمكن الوصول إليه من معدات لقوات المحور، وتدمير مخازن أسلحتهم بغية عرقلة انسحابهم أمام قوات الحلفاء، بالإضافة إلى ذلك كان المواطنون الليبيون يخاطرون بحياتهم من أجل انقاد حياة الجنود والضباط البريطانيين الفارين من الأسر[4].

كان لحماس أفراد جيش التحرير الليبي المشارك إلى جانب قوات الحلفاء بقيادة البريطانيين دور فعال في إلحاق الهزيمة بقوات المحور، وجاء هذا الموقف نابعاً من إيمان الشعب الليبي وفصائله المحاربة أن هزيمة الإيطاليين ستؤدي حتما انتزاع استقلال بلادهم واستكمال سيادتها[5].

---

[1]- علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية ...، ج2، المرجع السابق، ص254.

[2]- عبد الكريم عياشي، دور منطقة شمال إفريقيا في تغيير موازين القوى أثناء الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الوادي، 2013-2014، ص 51.

[3]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 266، محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 174.

[4] - أرويعي محمد علي قناوي، " القوة العربية ..."، المرجع السابق، ص 205.

[5]- صالح عبد المولى، المرجع السابق، ص 340.

وقد اعترف العديد من البريطانيين بالمساعدات التي قدمها الليبيون لقواتهم، فصرح انطوني ايدن وزير الخارجية البريطانية أمام مجلس العموم البريطاني في 8 جانفي 1942 معترفا بهذه المساعدات قائلا " **اتصل السيد إدريس السنوسي بالسلطات البريطانية في مصر قبل مضي شهر واحد على سقوط فرنسا، بينما كان موقفنا في أفريقيا متأزما للغاية، وبعدئذ تم إنشاء قوة سنوسية من بين أنصاره الذين فروا من الاضطهاد الايطالي في فترات مختلفة خلال العشرين سنة الماضية، وهذه القوة أدت عدة مهام جديرة بالاعتبار أثناء المعارك الظافرة التي دارت بالصحراء الغربية في شتاء عام 1940–1941، كما أنها تقوم بدور فعّال أيضاً في سياق الحملة الجارية حالياً، وأود أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن مشاعر التقدير الحار الذي تحملها حكومة صاحب الجلالة للمساهمة التي قدمها ويقدمها السيد إدريس السنوسي وأنصاره دعماً للمجهود الحربي البريطاني، ونحن نرحب باشتراكهم مع قوات صاحب الجلالة في مهمة دحر العدو المشترك، وإن حكومة صاحب الجلالة لمصممة على ألا يعود السنوسيون في برقة بأي حال من الأحوال للوقوع تحت السيطرة الايطالية مرة أخرى لدى انتهاء الحرب** "[1].

كان هذا التصريح بالإضافة إلى كلّ ما فيه، دليلاً على نوايا لندن في إدخال برقة تحت نفوذ بريطانيا العظمى، فبعد احتلال ليبيا من قبل القوات الانجليزية والفرنسية، وقع الشعب الليبي تحت سيطرة اللإدارتين الانجليزية والفرنسية، وكان الإمبرياليّون الأنجلو – فرنسيون ينظرون إلى مناطق ليبيا المعزولة عن بعضها من النّاحية الإدارية على أنّها مستعمرات وجسور عسكرية[2].

[1]– دي كاندول، المصدر السابق، ص 67.

[2]– نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 267.

ثانيا: ليبيا تحت سيطرة الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية:

في جانفي 1943 انتهت الحرب العالمية الثانية بفوز الحلفاء، غير أن ليبيا لم تنل الاستقلال الذي وُعِدت به، بل على العكس انتقلت من الحكم الإيطالي إلى الحكم الانجليزي الفرنسي، وبعد دخول الحلفاء إلى ليبيا، احتل البريطانيون طرابلس وبرقة، وسيطر الفرنسيون على فزان[1].

1- الإدارة العسكرية البريطانية في برقة:

في أعقاب الاحتلال البريطاني الثالث لمنطقة برقة أعلن الجنرال مونتغمري في 11 نوفمبر 1943م، في رسالة إلى الشعب، بأن المنطقة سَتُدَار من قبل حكومة عسكرية بريطانية حتى نهاية الحرب العالمية، وليس حتى نهاية الحرب في شمال إفريقيا، وأضاف قائلاً: (لن تتدخل الحكومة العسكرية في المسائل المتعلقة بالشؤون السياسية الخاصة بالمستقبل ولكنها ستحكم بحزم وعدل وبالنظر إلى مصالح الشعب في البلد)[2].

وبناءا على مؤتمر لاهاي المنعقد في سنة 1907م، والمتعلق بالقوانين الدولية التي تحكم الاحتلال، كانت برقة مازالت تُعتبر تحت السيطرة الإيطالية، وكان على جميع القوانين التي كانت في السابق أن تظل سارية حتى نهاية الاحتلال، والذي يجب أن تنهيه معاهدة الصلح التي تعقدها الأطراف المتحاربة، فلقد استمد الحكم البريطاني والفرنسي على ليبيا شرعيته من معاهدة لاهاي لعام 1907م، التي تنظم ما يحتله العدو من أراضي، ولقد منحت هذه المعاهدة السلطات البريطانية والفرنسية سلطات تشريعية وإدارية وقضائية كاملة في انتظار التسوية النهائية عن طريق معاهدة صلح مع إيطاليا[3].

---

[1]- أمل عجيل وآخرون، قصة وتاريخ الحضارات العربية ق19-20، تاريخية-جغرافية-حضارية وأدبية، ليبيا السودان المغرب، بيروت، 1999، ص 34.

[2]- علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية ...، ج2، المرجع السابق، ص263.

[3]- مروان سمير عقلة نصير، برقة تحت الاحتلال البريطاني 1942-1953م، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1998، ص 52.

أُصِيب أهل برقة بخيبة أمل مريرة لما اكتشفوا أن أحكام معاهدة لاهاي قد ألزمت بريطانيا باحترام حق السيادة الإيطالية القائمة ضمنا وعدم اتخاذ أي إجراء دستوري من شأنه أن يؤثر في وضع البلاد مستقبلاً[1]، غير أنه نظراً لأن شعب برقة كان قد شارك مشاركة فعّالة في تحرير أرضه من القوات الإيطاليّة، كان الإنجليز أميل إلى اعتبارها بلداً حليفاً لا أرضاً معادية، ولهذا فإنّ البريغادير الإنجليزي كومّينغ أوصى في المذكّرة التي وجّهها إلى وزارة الخارجيّة في ماي 1942م بإقامة علاقات أكثر ليبراليّة مع برقة منها مع غيرها من المستعمرات الإيطاليّة، كما اقترح بوجه خاص إنهاء الحماية الإيطالية على برقة، وعدم اعتبار سكّانها مواطنين إيطاليين، وتصفية القوانين والمحاكم الإيطاليّة واستبدالها بمؤسّسات جديدة[2].

في 26 جانفي 1943م، تم الاتفاق بين مونتغمري الإنجليزي ولكرك (laclercq) الفرنسي على تحديد مناطق الإدارات العسكرية فيما بينهما، فحددت بأن يكون خط العرض 38 شمالاً هو الحد الفاصل بين الإدارتين الفرنسية والبريطانية، وقبل أن يتم الاحتلال البريطاني الثالث لبرقة 1943م، كانت قد بدأت الاستعدادات عن طريق الجنرال ويفل لإقامة إدارة عسكرية بريطانية فيها، ففي 6 ديسمبر 1940م خاطب ويفل وزارة الحربية البريطانية وطلب الاهتمام بمسألة إدارة أقاليم العدو، فطلب تعيين مديرين ذوي خبرة في جهازه، وأن يهيئ لهم الدعم المالي، وكان هدف ويفل من ذلك إيجاد حكومة عسكرية في برقة مع إدارة محلية تحت إشراف مديرين مؤهلين ذوي خبرة يتبعونه مباشرة[3].

وفي 29 جانفي 1941 قرر الجنرال ويفل أن يفصل برقة عن مركز القيادة في مصر وعين الجنرال ولسن حاكماً لبرقة وقائداً عاماً للقوات المرابطة فيها، وعهد إلى ضابط سياسي بالإشراف على الإدارة المدنية، وقد تولى منصب الضابط السياسي البريغادير س. هـ . لونغرغ في 1941-1942، ولما كان الوضع العسكري غير مستقر، فإن مقر الحكومة العسكرية البريطانية لم يبدأ عمله إلا حين تم

[1]- دي كاندول، المصدر السابق، ص 71.

[2] - Evans. Pritchard.E.E, Op cit, p p 151-153.

[3]- مروان سمير عقلة نصير، المرجع السابق، ص53.

الاحتلال الثالث، وكانت المرج مقر الإدارة في سنة 1942، لكنه نقل إلى بنغازي سنة 1943، وقد أصبح البريغادير (السير فيما بعد) دنكن سي. كومّينغ، الذي ألقيت عليه مهمة تنظيم الإدارة في برقة، رئيس الأركان السياسي للجيش الثامن الذي يقوده مونتغمري، وقد بدل اسم الحكومة العسكرية البريطانية إلى الإدارة العسكرية البريطانية في 10 مارس1943 [1].

وقد توفرت عدّة عوامل سهلت على الإدارة البريطانية عملها في برقة، فمن هذه العوامل هجرة الإيطاليين من برقة مع إدارتهم عام 1943م، فهذا سهل على الإدارة العسكرية التعامل مع السكان المحليين، كما أن وجود السيد محمد إدريس السنوسي في القاهرة، وعلاقاته الطيبة مع المسؤولين البريطانيين، وكزعيم سياسي وديني، وله كلمته المسموعة بين أهالي برقة، سهل مهمة الإدارة العسكرية البريطانية في تسيير دفة الأمور في برقة، كما أن انعدام الأقليات القومية في برقة جعل العمل أسهل والتفاهم مع أهل البلاد أسرع، فكان بذلك عاملاً سهّل عمل الإدارة العسكرية البريطانية في برقة[2].

والمشاكل التي جابهت الإدارة البريطانية في برقة في سنة 1943 شملت قضية الأمن الداخلي، وتوفير المؤن لبلاد أنهكتها الحروب وهدمت الكثير من بيوتها، وإنعاش الحركة التجارية التي أصابها الكثير من الفتور أيضا، وفتح المدارس، وإقامة نوع من الأسس الصحية، والعناية بالزراعة، والاهتمام بالأملاك التي رحل عنها مالكوها من الإيطاليين[3].

بدأت الإدارة البريطانية بإنشاء خدمة مدنية أهلية سنة 1943، وقد اتبعت هذه السياسة لتشجيع العرب على شغل المناصب ذات المسؤولية، وقد بحثت الإدارة عن أولئك الذين عملوا مع الإدارة الإيطالية والمنفيين الذين عادوا إلى بلادهم، وكانت المناصب الكبيرة تشمل المديرين والقضاة وبعض الوظائف العليا في الدوائر المختلفة، وقد أعيد إلى الوجود منصب القائمقام ليقوم بعمله بإشراف الضابط المدني، ولما انتهت الحرب كانت ثمة نحو 350 موظفاً من أهل البلاد في المناطق

[1]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص ص 57-58.

[2]- مروان سمير عقلة نصير، المرجع السابق، ص 54.

[3]- نقولا زيادة، ليبيا سنة 1948 (وثيقة رسمية)، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1966، ص ص 3-4.

ونيف مئة موظف في المدن، وقد زاد عدد الموظفين الوطنيين زيادة مطردة لما بدأ الشباب الذين أرسلوا في بعثات دراسية يعودون إلى بلادهم[1].

وبالتدريج أخذت الإدارة البريطانية تستعين بالخبرات العربية في الشؤون المحلية ولاسيما فيما يتعلق بالتعليم ، حيث استُقدم بعض المدرسين المصريين للتعليم في المدارس القليلة التي أنشأتها الإدارة البريطانية في برقة، وصارت البرامج المصرية هي السائدة في التعليم حتى الاستقلال، ومع أن الليرة الإيطالية ظل معترفا بها في التعامل فقد أنشأ بنك باركليز فرعا له في بنغازي، وشرعت بريطانيا في إحلال الإسترليني محليا بالتدريج[2]، كما سمحت بالتعامل في برقة بالجنيه المصري، ورفعت الرقابة عن المطبوعات، والقيود عن التجارة، كما سمحت بالسفر لمن أراده[3].

أما السياسة الرسمية للحكومة الإنجليزية في برقة خلال حكم الإدارة العسكريّة البريطانية، فقد تحدّدت بصورة جليّة في تصريح أ . ايدن وزير خارجيّة انجلترا الذي أدلى به في جانفي 1942م ردّا على استفسار عضو مجلس العموم إذ جاء في التصريح : " إن حكومة جلالته مصمّمة على أن لا يقع السنوسيون في برقة مهما كانت الظروف، تحت السيادة الإيطالية عند انتهاء الحرب "[4].

وقد تعاون الأمير السنوسي مند اللحظة الأولى مع الإدارة العسكرية في برقة تعاونا وثيقا، وقد زار الأمير برقة في ثلاث مناسبات ثم رجع أخيرا في أواخر سنة 1847 وقد وضعت الإدارة العسكرية البريطانية تحت تصرفه القصر الذي كان يقيم فيه الحكام الإيطاليون في بنغازي، وذكر رئيس الإدارة في تقرير لسنة 1947 أن قرار الأمير بالبقاء نهائياً في البلاد وتنفيذه لسياسة تعاون وثيق بين أهل برقة والإدارة قوت الروح المعنوية ووثقت الصلات ببريطانيا العظمى، وأن الأمير شُجع على العودة إلى

[1]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 59.

[2]- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، المرجع السابق، ص 55.

[3]- محمود شاكر، المرجع السابق، ص35.

[4]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص280.

بلاده وأسكن في مكان ملائم وذلك للاستفادة من معرفته بشؤون البلاد وتأثيره على الشعب ويستشيره رجال الإدارة أحيانًا في الشؤون المتصلة بالشعب والبلاد[1].

2 – الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس:

تختلف ظروف وملابسات قيام الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس عنه في برقة نظرا لظروف الحرب وعلاقتها بهذه الإدارة، فمع تقدم القوات البريطانية نحو طرابلس كانت هيئة الموظفين والإداريين المنوط بها إدارة طرابلس تضع خطط الإدارة العسكرية التي تتولى الإدارة المدنية[2].

قامت الإدارة العسكرية البريطانية رسميًا في منطقة طرابلس في 15 ديسمبر 1942 لما نشر الجنرال مونتغمري من مركز قيادة الجيش الثامن بقرب أجدابيا عددًا من البيانات كان أولها الإعلان بأن المنطقة أصبحت تحت الاحتلال البريطاني، وتناولت البيانات الأخرى الوسائل التي ستتبع في وضع الأمور موضع التنفيذ، فالدولة المحتلة بحسب اتفاق لاهاي تصرف الشؤون التشريعية والقضائية والإدارية خلال مدة الاحتلال بحسب الحاجة التي تعرض، وقد تولى تصريف هذه السلطات قائد للعمليات، وكان يقدم له النصح اللازم وكيل لكبير ضباط الشؤون المدنية، وهو بدوره كان مسؤولاً عن إدارة المنطقة، ولما لم تعد ثمة حاجة لقائد للعمليات العسكرية عين الوكيل المذكور مشرفاً رئيسياً على الإدارة (الوالي)، وأصبح المسؤول عن الإدارة بكاملها، وقد عين البريغادير م. س. لش وكيلاً لكبير ضباط الشؤون المدنية سنة 1942، وخلفه في المنصب ت. ر. بلاكلي الذي أصبح والياً من سنة 1944 حتى نهاية عهد الإدارة العسكرية، وظل جنود الحامية تحت امرة قائد المنطقة إلى انسحابها، بينما كانت الشرطة والدرك (الجندرمة) تابعين للوالي [3].

[1]– محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص178.

[2]– هنري أنيس ميخائيل، العلاقات الإنجليزية الليبية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1970، ص 146.

[3]– مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 62.

أقيمت الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس سنة 1943م، وقد قسمت البلاد إلى مقاطعات ثلاث، هي طرابلس، ومصراتة، وغريان، وقسّمت كل واحدة من هذه إلى عدة مناطق ودخلت تحت إشراف مكتب القضايا المدنيّة، وكانت طرابلس تضمّ بمجموعها 21 مقاطعة[1].

وخلافا لما كان عليه الأمر في برقة، فإن الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس أبقت على القوانين التي كانت سارية في السابق والتي كانت مفيدة لبريطانيا وسنداً لها في توطيد مواقفها، بل إن السلطات البريطانية واصلت الإفادة من خدمات الموظّفين الإيطاليين[2]، على أن الإدارة البريطانية أبدت عطفا على الجالية الإيطالية في طرابلس إلى حد أنها فكرت في استخدام الطليان في أعمال الشرطة، ففي أوائل سنة 1944 كان في إدارات طرابلس 363 بريطانيا من رجال الجيش و 688 عربيا من أهل البلاد و 873 إيطاليا و93 جيئ بهم من الخارج[3]، وحينما طلب بعض الطليان العودة إلى طرابلس للالتحاق بأسرهم في سنة 1945 قبلت السلطات البريطانية مبدئيا وأن اشترطت أن يخرج شخص إيطالي في مقابل كل مهاجر جديد، ولم يزل هذا الشرط مخاوف العرب وشكوكهم من نوايا السلطات البريطانية واحتمال موافقتها على تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق نفوذ: برقة لبريطانيا وطرابلس لإيطاليا و فزان لفرنسا[4].

ومازاد من هذه الشكوك تلك الصلات القوية التي نشأت بين بريطانيا وحكومة إيطاليا الملكية التي تحولت إلى صف الحلفاء منذ غزو الأراضي الإيطالية في سنة 1943، فقد فر الملك عمانويل الثالث يساعده الماريشال بادوليو من روما والتجأ إلى الحلفاء وقرر أن يعلن الحرب بجانبهم ضد ألمانيا

---

[1] - Rennelle Lord, British Military Administration of Occupied Territories in Africa during the Years 1941-1947, London, 1948, p p 267-268.

[2]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص287.

[3]- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، المرجع السابق، ص 55.

[4]- صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية، منشورات جامعة الدول العربية، مطبعة الرسالة، 1977، ص168.

وحكومة موسوليني التي صارت تابعة لها، وكانت بريطانيا تريد بالفعل أن تدعم مركز الحكومة الإيطالية الملكية في نهاية الحرب وذلك برد بعض المستعمرات القديمة لها[1].

إن الدمار الذي خلفته الحرب كان نسبياً قليل الأثر في منطقة طرابلس، والمصائب التي حاقت بسكانها كانت دون ماعاناه أهل برقة، وقد رحب السكان بالاحتلال البريطاني لأملهم في أن يحقق لهم قيام حكومة عربية في المستقبل، ولأنهم كانوا يكرهون الحكم الإيطالي، وكان الإيطاليون مع أسفهم على ضياع الحكم الإيطالي ينتظرون بفارغ الصبر العودة إلى الحياة العادية، وقد أوضحت الإدارة العسكرية من أول الأمر أن هدفها هو قبل كل شيء المحافظة على الأمن والنظام، وأنها كإدارة تقوم في أيام حرب، ستدير المنطقة على أساس القانون الدولي، فلما رأى الشعب أن الإدارة العسكرية البريطانية استمرت وأن الأمل في إنشاء حكومة ذاتية كان أقل حظاً منه في برقة، برموا بها، ومن ثم أخذوا يصرحون بأن ليبيا ما هي إلا بلاد واحدة، ولذلك فإنهم لا يرون مبرراً للتفريق بين الولايتين، وقد انعكس رد الفعل الشعبي ضد الحكم البريطاني في وقت مبكر إذ قامت مظاهرات في أوت 1945 في مدينة طرابلس وانتهت بتقديم عريضة احتوت تظلماتهم إلى بلاكلي[2].

وقد اضطربت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بطبيعة الحال بسبب الحرب، لكن منطقة طرابلس كانت أحسن حالاً من برقة لأن الفلاحين الإيطاليين ظلوا في مزارعهم ومستعمراتهم بينما بقي كثيرون مواطنيهم في المدن، وقد ازداد مجموع الإيطاليين مؤقتا بسبب بضعة الآلاف الذين نزحوا عن برقة، لكن أخذ عدد المعمرين يتناقص تدريجياً بعد الحرب مباشرة، وكادت التجارة مع إيطاليا تتوقف، ولكن أسواقاً أخرى وجدت، وقد ساعد ما أنفقته بريطانيا مدة الحرب على تسيير الوضع المالي، وسرعان ما استعيدت الخدمات الاجتماعية التي كانت قد توقفت مؤقتاً، ومع أن الإيطاليين كانوا شديدي الاهتمام بالمعاهد التعليمية، فإن المدارس أغلقت خلال الحرب، والأبنية التي حُولت

[1]-. صلاح العقاد، العرب والحرب ...، المرجع السابق، ص168.

[2]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 63.

إلى ثكنات كانت قد تهدمت، وقد احتاجت الإدارة البريطانية إلى كثير من الوقت لإصلاح الأبنية القديمة أو لإقامة مدارس جديدة[1].

عملت السلطات الاستعمارية البريطانية على الفصل بين طرابلس وبرقة وتقريب العناصر التي لا تقاوم النفوذ البريطاني، بل ترحب به وتعلن رغبتها في محالفة بريطانيا ومنحها مركزا ممتازا في البلاد.

وخطت الإدارة العسكرية البريطانية خطوات واسعة في السيطرة الاقتصادية على البلاد وتمكين المصالح البريطانية فيها، وربطها بحاجة الإمبراطورية البريطانية إلى تأمين سلامتها في الشرق الأوسط، وقد جاء في بيان المستر أرنست بيفن بمؤتمر وزراء الخارجية قوله: " إن الإمبراطورية البريطانية تعد المصالح الإستراتيجية الخاصة بسلامة المواصلات مصالح حيوية فيجب عليها أن تؤمن نفسها من كل هجوم قد يأتيها من الصحراء الغربية "[2].

ومع أن منطقتي طرابلس وبرقة كانتا تحت الإدارة العسكرية البريطانية فإن تنقل السكان من الولاية الواحدة إلى الأخرى كان مقيدا وكان يحتاج إلى تصريح، وكانت التجارة بين الإقليمين خاضعة لرسوم جمركية، وقد أوصت الإدارة سنة 1943 بتطبيق وحدة جمركية بين الإقليمين[3].

عجزت الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس عن مواجهة القحط عام 1947، وقد جاء في تقرير لجنة التحقيق أن نتائج قحط سنة 1947 عمليا خسارة جميع الحصاد و 60% من الماشية، ومن الثابت أن الإدارة العسكرية البريطانية لم تتخذ الاحتياطات ولم تعر اهتماما لملحوظات خبرائها مع تجارب المزارعين الخبراء في طرابلس، وبدلا من أن تحتفظ الإدارة بالمخزون من حبوب حصاد السنين الثلاث فإنها عمدت إلى تصدير الحبوب، ولم تعمل أي شيء للمحافظة على الماشية ونتيجة

[1]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 64.

[2]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص181.

[3]- مختار رحيل مختار شقاف، " الإدارة الأجنبية في ليبيا في الفترة من 1943 إلى 1951"، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس، المجلد 1، العدد 16، ج5، صيف 2015، ص 06.

لهذا القحط لم تتأثر الزراعة فقط بل إن جميع مرافق الحياة الاقتصادية قاست وتأثرت من القحط أكثر بكثير من الحرب التي كان لها تأثير ضئيل على طرابلس[1].

3- الإدارة العسكرية الفرنسية في فزان:

عبرت قوة فرنسية الصحراء الكبرى قادمة من التشاد واحتلت إقليم فزان في أوائل جانفي سنة 1943 على أن يكون خط 28 شمالا حدا فاصلا بين المنطقتين، إلا أن الفرنسيين سارعوا باحتلال غدامس ودرج وصنوان (على مقربة من الحدود التونسية) وتم الاتفاق على أن تدير القوات الفرنسية هذه المنطقة أيضاً[2].

كانت السلطات العسكرية الفرنسية تدير فزان من خلال أسرة حاكمة محلية، هي آل سيف النصر، وموظفين فزانيين، وقد كانت فزان بأكملها تحت إمرة مقيم فرنسي، مركزه سبها، لكن المسؤولية الإدارية في المنطقة كانت موزعة بين ثلاث إدارات محلية خاضعة لوزارتين في باريس. وعلى كل فإن منطقتي غات وغدامس ضمتا إلى السلطات العسكرية من المناطق الفرنسية المجاورة، وذلك لأغراض عسكرية، فأصبحت غات تابعة للمناطق العسكرية الجنوبية في الجزائر، وأصبحت غدامس تتبع المناطق العسكرية الجنوبية في تونس[3]، وهذا يوضح المطامع الفرنسية في هاتين المدينتين ورغبة فرنسا في ضمهما بشكل نهائي إلى الأراضي الخاضعة لها في تونس والجزائر في حالة تسوية قد تخرجها من فزان[4].

طبقت فرنسا في منطقة احتلالها إدارة عسكرية مستمدة أصولها مما كان مطبقا في تونس والجزائر، وذلك باتباعها الأسلوب نفسه القائم على ضباط يقودون حاميات محلية، لهم صفة ضباط سياسيين وإداريين، وفي الوقت نفسه أبقت فرنسا بعض مظاهر النظام الإداري الإيطالي الذي كان يعتمد على المدير، وهو الذي يدير مجموعة من القرى لمنطقة طبيعية واحدة أو قبيلة من الرّحل، والذي تشمل

---

[1]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص ص 184-185.

[2]- صلاح العقاد، العرب والحرب ...، المرجع السابق، ص166، مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 65.

[3] - Rennelle Lord, Op cit, p p 292-293.

[4] - مختار رحيل مختار شقاف، المرجع السابق، ص ص 07-08.

صلاحياته كل القضايا المتعلقة بالأوامر داخل المديرية، ولا يخضع للإدارة الفرنسية إلا في مسائل الجباية والمسائل الفنية والتنظيم العام، وهو الذي يرجع إليه أيضا البّث في النزاعات البسيطة أو المحلية، أما القضايا الجنائية فيحيلها إلى الإدارة الفرنسية. والحقيقة أن فرنسا لم تقسم فزان كما كانت في عهد الإدارة الإيطالية، إنما قسمتها كما يلي: غدامس، غات، فزان، وقسمت فزان إلى الفروع التالية: فرع الشاطئ ويشمل مديريات براك ورحل المقارحة والحساومة والبرغن وادري، وفرع سبها – أوباري أمنغهاساتن، وفرع مرزق ويشمل مديريات مرزق وأوداي اتبه وتراغن وأم الأرانب والقطرون وتجمع التبو الرحل.وأصبح لفزان حاكم عسكري فرنسي يعيّنه وزير الداخلية الفرنسي بالاتفاق مع وزير الحربية، ويرأس القوة العسكرية بالإضافة إلى مسؤوليته، ويرتبط بالحاكم العام في الجزائر، وكان هذا الحاكم يُكَلّف بوضع الميزانية، والإشراف على الأشغال الكبرى، وتسيير الاقتصاد، وحفظ النظام العام[1].

دخلت قوات فرنسا الحرة هذه المنطقة التي لم يتجاوز سكانها 40000، وهي تأمل أن تحتفظ بها نهائيا كجزء من المنطقة الإفريقية التي تشمل شمال إفريقية وإفريقيا الاستوائية[2]. فشرعت فرنسا في تنفيد مخطط يرمي إلى ضم فزان إلى مستعمراتها الإفريقية وذلك حتى يتسنى لها ربط تونس والجزائر ببقية مستعمراتها عن طريق فزان، وانتهجت سياسة ترمي إلى فرض عزلة كاملة على الإقليم وسكانه، أي فزاني يرغب في الذهاب إلى طرابلس أو برقة لابد من حصوله على تصريح مكتوب، وهو تصريح لم يكن يمنح بسهولة، وأي ليبي من برقة أو طرابلس يريد دخول إقليم فزان لابد له أن يحصل على إذن مكتوب من القنصلية الفرنسية في طرابلس أو بنغازي بينما شجعت السلطات الفرنسية أهل الإقليم على التنقل والسفر مابين فزان وتونس والجزائر والنيجر والتشاد. واستقدمت السلطات الفرنسية فرنسيين مستشرقين يقيمون في المغرب وتونس والجزائر، يتكلمون اللغة العربية، وجابوا جميع

[1] – محمد رجائي ريّان، " العلاقات الفرنسية الليبية، احتلال فرنسا لفزان مابين 1943– 1955 "، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، السنة التاسعة، العدد 35، جامعة الكويت، صيف 1989، ص 51.

[2] – مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 65.

المناطق، وكانوا يقولون للسكان أن فرنسا ستطور الإقليم ليصبح على غرار تونس والجزائر، وستشق الطرق، وتفتح المدارس، وتطور الزراعة وتنهض التجارة[1].

ومما لاشك فيه أن الجانب العسكري في الإدارة الفرنسية في فزان كان هو الغالب، وكان هذا ناجما عن اهتمام فرنسا الكبير بهذا الإقليم، فهو واقع على حدود تونس والجزائر، وعلى حدود إفريقيا الغربية والاستوائية الفرنسية، ولكونها منطقة عازلة تحمي الجانب المكشوف من الإمبراطورية الإفريقية الفرنسية الكبيرة من إمكانية التمزق الناتجة عن التسربات والتأثيرات الخارجية، لذلك أقامت فرنسا في فزان قوات من الفرق الأجنبية ووحدات من الفرسان (spahi) ، تتمركز في الحصون الإيطالية السابقة، التي كانت تتحكم في الواحات الكبيرة مع ضباط مسؤولين عن الشؤون الإدارية والعسكرية، وكان كل ذلك من أجل دعم الإدارة الفرنسية في فزان لدمج فزان إداريا وماليا مع الجزائر وفصلها عن باقي ليبيا[2].

إذا كان وجود القوات البريطانية في إقليم برقة قد عمل على تدعيم نفوذ الأمير محمد إدريس السنوسي هناك، فإن دخول قوات فرنسا الحرة إقليم فزان المجاور لتونس ولحدود الجزائر الجنوبية، كان يحد من سيطرة الأمير على هذا الإقليم، وكانت لفرنسا أطماع واضحة في غات وغدامس التي كانت مراكز للطرق الصحراوية وللقوافل، وتهدد أمن الحدود للمناطق العسكرية الجنوبية في كل من تونس والجزائر، ولذلك فإن القوات الفرنسية لم تكن قد صممت على تركها سواء للأمير أو حتى لأبناء الإقليم[3].

كان يهم فرنسا أن تجعل من ليبيا حاجزا بين المشرق والمغرب باخضاعها لمناطق نفوذ استعمارية، ولم يدخر الفرنسيون وسعا لإغراء أهل فزان لكي يعلنوا رغبتهم في البقاء تحت إدارتهم فبعث الجنرال

[1]- محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، أعدها للنشر طلحة جبريل، طوب للاستثمار والخدمات ، الرباط، 1966، ص ص 28-29.

[2]- محمد رجائي ريّان، المرجع السابق، ص 51.

[3]- جلال يحي، المرجع السابق، ص 1120.

ديغول في سنة 1944 برسالة يعلن فيها أن فرنسا كانت دائما صديقة للمسلمين، كما خصصت مساعدات مالية كبيرة لإقامة بعض المشروعات العمرانية في فزان[1].

أقرت لجنة التحرير الفرنسية عام 1943 أن يُستعمل الفرنك الفرنسي بدل الليرة الإيطالية، استعدادا لوضع فزان تحت سلطة حاكم الجزائر، واندمجت المنطقة فعلا ما عدا غدامس في مالية الجزائر بأمر لجنة التحرير الفرنسية بتاريخ 1 ديسمبر 1943، بحيث يضع الحاكم العسكري ميزانية فزان ماعدا منطقة غات ويقدمها إلى حاكم الجزائر، ويوافق عليها وزيرا الداخلية والمالية الفرنسيان، أما في موضوع الضرائب فقد واصلت الإدارة العسكرية الفرنسية الطريقة الإيطالية مع بعض التعديلات البسيطة، حيث ارتفع مبلغها إلى 2 مليون فرنك، وفي مجال التبادل الخارجي ، واصلت الإدارة العسكرية الفرنسية طريقة مراقبة التبادل وجعلتها تحت إشراف الحاكم العسكري وهو يتصرف تبعا للظروف، وإن كانت معظمها فيما يخص بالضروريات المتبادلة مع طرابلس[2].

لم يكن للإدارة الفرنسية العسكرية في فزان مشاركة في النهوض بأحوال البلاد الزراعية، وإن كنا نجد أن عدد الماشية قد قلّ كثيرا بسبب الاستهلاك العسكري بين عامي 45و47[3]. واستمر نظام السخرة الذي كان موجودا في عهد الإدارة الإيطالية، وطبق التشريع الجزائري على عمال فزان وهم ثلاث طوائف: العمال الموظفون لدى السلطة الفرنسية، 955 سائق، 1890 عاملا زراعيا ومستواهم جميعا شديد الانحطاط، وقد ركزت الإدارة الفرنسية عنايتها في إصلاح وشق طرق جديدة تربط فزان بالمناطق المستعمرة الفرنسية المجاورة، أما التعليم فقد أُدخل في فزان نظام التعليم في المستعمرات الفرنسية، وفُرضت اللغة الفرنسية في المدارس[4].

[1] – صلاح العقاد، العرب والحرب ...، المرجع السابق، ص169.

[2] – نقولا زيادة، ليبيا سنة 1948...، المصدر السابق، ص ص 138-139.

[3] – محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 188.

[4] – المرجع نفسه، ص 190.

لجأ عديد الليبيين أثناء الحرب العالمية الثانية إلى الجزائر، واستقروا في مدنها منها: قسنطينة، الجزائر، البليدة[1]، معسكر[2]،وهران، عين تموشنت، قدمت لهم إعانات بموجب برقية حكومية ليوم 1943/09/23[3]، وبعد نهاية الحرب حاولوا العودة إلى بلدهم[4]، غير أن التدمير الشبه كلي للمساكن ببرقة، وتوقف الحياة الاقتصادية الذي شهدته هذه المنطقة التي سبق وأن سلبت جميع ثرواتها أخر إعادة ترحيلهم[5].

ثالثا: النشاط السياسي للأحزاب والهيئات الوطنية:

نشطت الحركات السياسية في ليبيا بعيد احتلال الحلفاء للبلاد، ويمكن القول بأن هذه المرحلة الأولى كانت تتميز برغبة المشرفين على النشاط السياسي في أن يكون للبلد الحق في إنشاء الأحزاب والتنظيم السياسي وحرية الصحافة[6].

---

[1] - A.W.O, S: I, B: 756 I13, Liste des caravanes des réfugiés libyens dans les villes: Constantine, Alger, Blida.

[2] -A.W.O, S: I, B: 756 I13, Une ordonnance médicale à Mascara nº 1508, en date du 24 mars 1945, témoignant le traitement d'une famille réfugiée de la Libye.

[3] - Pour illustrer cela, voir:

A.W.O, S: I, B: 756 I13, Déclarations sur les sommes réservées aux dépenses dans le cadre du soutien des familles réfugiées dans la région d'Oran en date du 30 avril 1946.

[4] - Parmi les tentatives qui montrent cela:

A.W.O, S: I, B: 756 I13, Message de Sous-préfet de Tiaret au préfet d'Oran nº 808, en date du 09 mars 1945, à propos des demandes de visas présentées par les réfugiés libyens à Tiaret se dirigeant vers Tripoli.

[5] -A.W.O, S: I, B: 756 I13, Message du consul de France à Tripoli au gouverneur général de l'Algérie nº 24, en date du 22 février 1946, lui proposant de retarder le retour des réfugiés libyens en Algérie vers Cyrénaïque si le temps le permet.

[6] - نقولا زيادة، محاضرات ...، ص 135.

تهيأت الظروف الدولية للنشطاء الليبيين بالداخل والخارج عند قيام الحرب العالمية الثانية وانضمام إيطاليا لها، فلم يقفوا مكتوفي الأيدي بل سعوا بكل جهودهم من أجل التخلص من الاحتلال الإيطالي والحصول على استقلال البلاد، فتكونت في هذه الأثناء العديد من الهيئات والأحزاب التي كان لها دور بارز في تنشيط العمل السياسي ونشر الوعي القومي[1] .فبانتهاء الحرب العالمية الثانية واستيلاء قوات الحلفاء على البلاد، وطرد القوات الإيطالية منها ،تنازلت عنها إيطاليا المهزومة ، لتبسط عليها الدولة المنتصرة نفوذها، وأمام هذه التغيرات في السياسة الدولية الاستعمارية، اتجه الكفاح الليبي نحو النشاط السياسي، حيث أخذ أبناء ليبيا المخلصون يتحركون سياسيا مطالبين بالاشتراك في إدارة شؤون البلاد. وإنشاء الهيئات السياسية التي من خلالها تمكنهم التعبير عن الأماني الوطنية، ومواجهة السياسة البريطانية الملتوية، والمطالبة بحقوق الشعب العربي الليبي إلى ما ترمي إليه السياسة الاستعمارية[2].

لقد توافرت معطيات دولية وإقليمية وداخلية كانت وراء قيام هذه الهيئات والأحزاب السياسية بداخل ليبيا وخارجها، حيث أعطت تلك المعطيات بعدا في الرؤية السياسية للمهاجرين الليبيين وأهالي ليبيا، والتي تمثلت في صراع القوى الكبرى وانقسام العالم إلى معسكرين، الأمر الذي أدى إلى نشوب الحرب الباردة والتي انعكست آثارها على القضية الليبية نظرا لصراع تلك القوى من أجل السيطرة عليها لأهمية موقعها الاستراتيجي في هذا الصراع، كما كان لاندحار الاستعمار الإيطالي من ليبيا وقيام نظام الإدارة العسكرية البريطانية في برقة وطرابلس والفرنسية في فزان وما يتصف به النظام الاستعماري البريطاني عن غيره من النظم الاستعمارية، حيث يترك هذا النظام حرية قيام التنظيمات الحزبية والسياسية في البلاد التي يستعمرها مثلما كان سائدا خلال فترة الاحتلال البريطاني لمصر والهند والعراق وغيرهما، كما كان لتوافر المعطيات الإقليمية دورا هاما والذي تمثل في قيام جامعة الدول العربية في مارس 1945، وقيادة مصر لهذه الجامعة وإحساسها للدور المنوط بها لدعم قضايا الاستقلال

[1] – أمينة المقطون بن نصير، " الهيئات والأحزاب السياسية ودورها في نشر الوعي الوطني بالقضية الليبية بالداخل (1943-1948) "، مجلة مدارات تاريخية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، العدد 1، مارس 2019، ص 179.

[2]– محمد الهادي أبو عجيلة، المرجع السابق، ص109.

العربي، هذا بالإضافة إلى المعطيات الداخلية والتي تتمثل في نمو الوعي السياسي والفكري لدي الليبيين عقب عودتهم من البلاد التي هاجروا إليها، حيث رؤيتهم لصراع الأحزاب السياسية في تلك البلاد[1].

رغم أن السلطات البريطانية قد أوضحت أن مثل هذا النشاط يجب أن يؤجلّ حتى نهاية الحرب، كان هذا النشاط قد تأصل، إما في جماعات قامت في وقت مبكر إبان الاستعمار الإيطالي، وإما في جماعات أنشأها المهاجرون وهم في الخارج، وعقب تحرير البلاد من الاستعمار الإيطالي، عاد هؤلاء المهاجرون إلى ليبيا و انصرفوا إلى الكفاح الوطني، ومع أن الدعوة الوطنية كانت مقصورة على القليلين فإنها أصبحت القوة المهيمنة على السياسة في هذه الفترة، فقد نمت وازدهرت من خلال النوادي الاجتماعية والثقافية التي تطورت في برامجها وأساليب أعمالها لتجد نفسها بعد ذلك في خضم المعترك السياسي على أرض المسرح السياسي مباشرة، وقد كان لذلك النشاط انعكاسه وأثره على الرأي العام في ليبيا، ومع أن هذه الروح أيقظتها أحداث الحرب العالمية الثانية فإنها لم تكن حديثة العهد بأي وجه من الوجوه، إذ أنها كانت جزءا من وجهة وعي سياسي كبير اجتاحت شمال إفريقيا بكاملها في أعقاب الحرب[2].

1- النشاط السياسي في الخارج:

كانت هجرة الليبيين كُرها اختياريا ، فهي امتداد وتواصل لحركة المقاومة الوطنية بأدواتها السياسية والعسكرية وعناصرها القيادية والسياسية والاجتماعية، وقد لعبت حركة التحرر الوطني الليبي في المهجر دورا رياديا عبر مراحل النضال السياسي والكفاح الشعبي منذ اندلاع حركة المقاومة المسلحة في مواجهة الاحتلال العسكري سنة 1911، وتعاملت مع كافة معطيات الصراع الدولي بموازين القوة فيه وتوافق المصالح وتضاربها وأسباب الصراع ونتائجه، وكانت تدرك بوعي سياسي أن ليبيا مركز من مراكز المبادرة وهدف من أهداف التنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[3].

[1]- عادل محمد محمد عثمان، المرجع السابق، ص189.

[2]- محمد الهادي أبو عجيلة، المرجع السابق، ص109.

[3]- إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص131.

حاول كثير من الزعماء الليبيين تكوين جماعة تلم شملهم وتمكنهم من خلالها التعبير عن أرائهم والدفاع عن قضية بلادهم ، إلاّ أن النفوذ الإيطالي في البلاد الشرقية خلال هذه الفترة ، قد حال دون ذلك ، ومع هذا لم ييأسوا بل واصلوا الكفاح بالكتابة في الصحف العربية وطبع المذكرات والمناشير وتوزيعها في الأقطار العربية والإسلامية والأوروبية، حتى تمكنوا من تكوين اللجان والهيئات والتي من خلالها طالبوا بتحرير بلادهم واستقلالها وعرض القضية الليبية على جميع الهيئات والمؤتمرات الدولية[1] ، ومن بين هذه الهيئات واللجان ما يلي[2]:

1-1: اللجنة الطرابلسية:

ما إن أعلن عن خروج الإيطاليين من ليبيا في جانفي 1943، حتى تنادى المهاجرون الليبيون إلى إقامة حفل ابتهاجا بهذه المناسبة، ووجهت الدعوة من قبل مجموعة من الطرابلسيين إلى المهاجرين الليبيين بالقاهرة والإسكندرية والصحراء الغربية بمصر لحضور الحفل الذي سيقام في السراي الصغرى بالجمعية الزراعية الملكية بالجزيرة وذلك في أول فيفري 1943، وقد شمل برنامج الحفل على كلمة فؤاد باشا أباظة رئيس الاتحاد العربي إلى جانب كلمات المهاجرين الليبيين الذين أشادوا جميعهم بجهاد الليبيين وكفاحهم داعين إلى التمسك بالوحدة والاستقلال، كما هتفوا لإدريس السنوسي الذي حضر الحفل[3].

شكلت اللجنة الطرابلسية من المهاجرين الليبيين بمصر في أكتوبر1943، عقب اجتماعهم في منزل الشيخ طاهر سبيطه ويوسف الجعراني، وتم انتخاب أعضاء اللجنة ورئيسها فاختير أحمد السويحلي رئيسا لها والطاهر أحمد الزاوي والطاهر المريض والطاهر سبيطه وعون سوف ومحمد العيساوي بوخنجر وسليمان الزوي أعضاء للجنة الطرابلسية[4]. حيث أعلنوا عنها رسميا بعد أن ظلت

---

[1]- محمد الهادي أبو عجيلة، المرجع السابق، ص110.

[2] – تعد جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي من بين هذه الهيئات واللجان، غير أنني أدرجتها في الفصل الرابع كرد فعل على أعمال الإيطاليين وفظائعهم في ليبيا.

[3] – عادل محمد محمد عثمان، المرجع السابق، ص201.

[4]- اللجنة الطرابلسية، الكتاب الأبيض في وحدة برقة وطرابلس، مطبعة الأنوار، القاهرة، 1949، ص5.

تشتغل سرا حوالي عشرين عاما لإنقاد الوطن من المستعمر الإيطالي[1]، وبالتالي أصبحت تتقدم بمطالبها إلى جميع المحافل الدولية باسم اللجنة الطرابلسية[2]. كما أعانت عن برنامجها السياسي الذي يتمثل في الآتي:

- اعتبار القطر الليبي وحدة لا تتجزأ من حدود مصر إلى حدود تونس ومن البحر المتوسط إلى حدود السودان.

- مناهضة السياسة الاستعمارية.

- العمل على جعل السياسة الطرابلسية جزءاً من سياسة الجامعة العربية.

- المطالبة بالاستقلال التام والوحدة الشاملة التي لا شرط فيها ولا قيد.

ومن رأيها في الوحدة أن تكون خاصة لمصلحة البلاد من غير نظرة إقليمية أو أكثرية لانتهاز الفرص أو جلب المصالح، وأن يشعر كل ليبي بحاجة إليها، وأن مصلحة الوطن تتوقف عليها، وألا تكون مشروطة بشرط، فإذا حقق هذا المعنى جميع أفراد الشعب كانت الوحدة خيرًا وبركة وأتت ثمرتها الطيبة[3].

قامت اللجنة بتعقب أعمال الإنجليز الجائرة في ليبيا فتحتج عليها، وتتبع سياستهم الاستعمارية فتنتقدها، وتعارض بكل قوة دعاة الانفصال وضعيفي الإرادة الوطنية، وتكتب في ذلك كله المذكرات والتقارير وترسل بها إلى ذوي الشأن من ساسة العرب ورؤساء حكوماتهم، ووزارات الخارجية لدول الحلفاء، والمنظمات العالمية والهيئات الإسلامية، وتدعو مواطنيها في الداخل والخارج إلى التمسك بوحدة البلاد واستقلالها، وإلى التمسك بجامعة الدول العربية واستشارتها، والتعلق بسياستها. وتعتقد اللجنة أن كل ما جاء بالكتاب يعبر عن رأي جميع أعضائها وأنصارها، في مصر والإسكندرية

[1]- من بين هذا النشاط السري المنشور الذي بعثته اللجنة سنة 1938 إلى حسين ظافر بتونس بعنوان ' إبلاغ الرأي العام عن التصرفات الدنيئة لإيطاليا بطرابلس الغرب '، يُنظر الملحق رقم24.

[2]- اللجنة الطرابلسية، المصدر السابق، ص7.

[3]- محمد الهادي أبو عجيلة، المرجع السابق، ص ص112-113.

وطرابلس، تعبيراً صادقاً لا يختلف مع ما تختلج به ضمائرهم في شيء، وتعتقد أن ما فيه من الحقائق لا يرقى إليه الشك[1].

كذلك عملت اللجنة الطرابلسية على توعية الشعب الليبي في الداخل لتمسكه باستقلال بلاده ووحدتها أثناء وصول لجنة التحقيق الدولية إلى ليبيا لاستفتاء الشعب على مصير قضية بلاده، وعبرت عن رأيها فيما يجب أن تكون عليه ليبيا وفيما يكفل لها سعادة شعبها ووحدته[2].

كما قامت بتوجيه مذكرة إلى مجلس الجامعة العربية المنعقد في القاهرة في أواخر أكتوبر عام 1948م، أوضحت فيها المشاكل التي تتعلق بالقضية الليبية، والسياسة التي تديرها إنجلترا حول تقسيم البلاد وإقامة حكومات منفصلة عن بعضها ووضع حدود وهمية وأوضاع مختلفة في الوقت الذي يطالب به الوطنيون الوحدة ورفع الحواجز بين أقاليم ليبيا، كما أوضحت اللجنة في مذكراتها أن الاستقلال التام هو المطلب الضروري للشعب الليبي، أما ما يبدو في أفق السياسة الدولية من تلاعب بالقضية الليبية فإنما هو بزعامة بريطانيا وتوجيهها مما أصبح للدعاية الإيطالية في طرابلس شأن ضد مصالح العرب تحت سمع الإنجليز وبصرهم، وكذلك الدعاية الصهيونية في طرابلس لهذا فإن اللجنة تلفت نظر الجامعة العربية إلى هذه الأوضاع القائمة في ليبيا، والتي يحميها الإنجليز ويشجعونها للبث في الأمر ومحاولة التوفيق بين الليبيين للعمل من أجل استقلال ليبيا ووحدتها[3].

1-2: هيئة تحرير ليبيا:

تأسست هذه الهيئة في 13 مارس 1947 بالقاهرة برئاسة " بشير السعداوي"، وكان أول من اضطلعوا بأدوار في تأسيسها كل من : أحمد الشتيوي السويحلي، منصور بن قداره، محمود المنتصر، الدكتور علي العنيزي، جواد زكي، والطاهر المريض[4]. أما الأسباب التي دعت إلى تكوينها ترجع إلى جمع كلمة الليبيين على مطلب الاستقلال والوحدة ولإحقاق الجهود التي بذلت سواء في القاهرة أو

[1]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين ...، المصدر السابق، ص 143.

[2]- المصدر نفسه، ص ص 198-201.

[3]- محمد الهادي أبو عجيلة، المرجع السابق، ص ص113-114.

[4]- إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص224.

بنغازي لحسم أسباب الخلاف بين البرقاويين وإخوانهم الطرابلسيين، بسبب مسألة الإمارة والوحدة، واتخاذ مواقف موحدة وتهيئة الرأي العام الليبي في طرابلس لاستقبال لجنة التحقيق الدولية برأي واحد في طلب الاستقلال والوحدة[1].

ولم تلبث الهيئة أن حددت برنامجها السياسي والهدف من إنشائها، على أنه يقوم على السعي لاستقلال ليبيا بحدودها الطبيعية من الحدود المصرية إلى الحدود التونسية الجزائرية وإلى الصحراء الكبرى جنوباً، والتعاون مع الجامعة العربية والتفاهم في كل ما يحقق هذا الاستقلال ويصونه ويؤمن رفاهية الشعب الليبي وتقدمه، والسعي بكافة الوسائل والطرق المشروعة داخليا لتنوير الرأي العام وتوحيد الصفوف والجهود الوطنية واجتناب كل دواعي الجدل والشقاق والخلاف على نظام الحكم وطرائقه، وأن يبحث كل ذلك ممثل الشعب بعد الاستقلال للصالح العام والمحافظة على وحدة الكلمة أثناء الكفاح داخلياً وخارجياً بالدعوة في جميع الجهات للحصول على تأييد الرأي العام الدولي والعربي والإسلامي، وذلك بنشر دعوة الليبيين في كافة الأقوام وفي جميع الميادين الدولية[2].

ومع الإعلان عن هيئة تحرير ليبيا ، وجه السيد عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية، رسالة إلى الشعب الليبي من إذاعة القاهرة قال فيها " إن قضيتكم ولا ريب من القضايا العربية التي نوليها اهتماماً منذ ثلاثين سنة ونرجو لها النجاح. وإن شعبكم العربي في مقدمة الشعوب التي ناضلت وجاهدت وضحت بكثير من خير أبنائها في سبيل الحرية والاستقلال. وإن هذا الظرف لمن أنسب الأوقات لكي تجنوا ثمار أعمالكم وتظفروا بحريتكم فقد أزال الله عنكم كابوس الظلم والاستعمار، وهيئت لكم فرصة التحرر فاغتنموها...وإني أرى أن وجود هذه الهيئة مما يساعدنا هنا على معرفة رغبات الشعب الليبي ويسهل مهمتنا في خدمته ويمكن من توضيح آمال الشعب في البلاد العربية والأجنبية. وإني لأهيب بجميع الهيئات السياسية في القطر على اختلاف ألوانها أن تتكاثف وتتساند في الداخل والخارج حتى تستطيع أن تؤدي عملها على خير وجه وأكمل نظام..."[3] .

[1]- محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، وثائق تحريرها واستقلالها، ج1، القاهرة، 1957، ص 383.

[2]- جامعة الدول العربية، المسألة الليبية، القاهرة، 1950، ص34.

[3]- المصدر نفسه، ص ص 24-25.

وفور تأسيس هذه الهيئة والإعلان عن أهدافها وتوجهاتها مدعومة من أمين عام الجامعة العربية وقادة الأحزاب السياسة في مصر، قاد بشير السعداوي ورفاقه حملة اتصالات وحوارات وطنية مفتوحة في إقليم ليبيا الثلاثة، طرابلس وبرقة وفزان شملت كافة زعماء وأعيان البلاد وقيادتها الحزبية، تستهدف توحيد الخطاب الوطني العام أمام الرأي العام العربي والدولي وفي هيئة الأمم المتحدة وأمام اللجان الدولية وفي مؤتمراتها التي تختص بالقضية الليبية[1].

قامت الهيئة بتقديم مذكرة إلى الجامعة العربية في 23 مارس 1947 لعرضها على مجلس الجامعة أوضحت فيها اتجاه الشعب الليبي إلى الجامعة ، ويناشدها بالوقوف إلى جانب قضيتهم .كما عرضت قضية ليبيا على ممثلي الدول الأربع الكبرى في القاهرة ، عندما قدّمت لهم مذكرة بتاريخ 23 ماي 1947 لعرضها على مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى أثناء مناقشة المستعمرات الإيطالية، أوضحت فيها وحدة ليبيا والحدود الطبيعية لها وأنه لا يمكن تجزئتها. وقام بشير السعداوي بجولة حول بعض الدول العربية لشرح آخر التطورات حول القضية الليبية فالتقى مع الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الدستوري التونسي ، ولقائه مع عبد العزيز آل سعود أثناء زيارته للسعودية ، كما أرسل خطابا إلى الحكومة البريطانية ، أوضح لهم المخاطر التي سوف تقف عائقا تجاه قضية بلاده [2].

وفي خلال وجود هيئة تحرير ليبيا بالقاهرة قامت الهيئة بالعديد من الأعمال الهامة، فعلى اثر وقوع المجاعة في طرابلس، قامت الهيئة بإرسال العديد من الرسائل إلى الجامعة العربية مطالبة إياها بتقديم عون مالي لمواجهة أخطار المجاعة وآثارها على القضية الليبية، كما قامت بإصدار البيانات ضد الدعاية الإيطالية، والتي تدحض فيها هذه الدعاية[3].وأعادت طبع كتاب: الفظائع السود الحمر أو

[1]- إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 227.

[2]- محمد الهادي أبو عجيلة ، المرجع السابق ، ص ص 115، 116.

[3]- عادل محمد محمد عثمان، المرجع السابق، ص209.

التمدين بالحديد والنار عام 1848م، مع إضافة الفظائع الإيطالية التي ارتكبت ضد الشعب الليبي فيما بين سنتي 1933-1943[1].

2- النشاط السياسي في الداخل:

لم يكن العمل السياسي في ليبيا وليد لحظة دخول إيطاليا الحرب وإنما مر بمخاض طويل عبر فترات تاريخية مختلفة، فقد وجد منذ فترة الوجود العثماني، وكذلك أثناء الاحتلال الإيطالي ثم فترة السيطرة الإنجليزية والفرنسية على كل من طرابلس وبرقة وفزان[2]..

عقب احتلال الحلفاء للبلاد وبعودة المهاجرين الليبيين من الخارج أخذت الحركة السياسية في البلاد تنمو وتزدهر، حيث وجهوا كل جهودهم للنشاط السياسي، بحيث يكون للبلاد الحق في إنشاء الهيئات والجمعيات الوطنية وحرية الصحافة، امتداداً لتأثير الحركات العربية في مصر وسوريا ولبنان وغيرهما.وقد تركز النشاط السياسي في البلاد خلال هذه الفترة حول ثلاث قضايا أساسية شكلت المحور الأساسي والرئيسي للنشاط السياسي، وهذه القضايا هي:

القضية الأولى :الاستقلال التام والانضمام إلي جامعة الدول العربية، وقد اتفقت على هذه القضية كافة التيارات السياسية، واختلفت وجهات النظر في القضيتين الأخريين، وحدة الأراضي الليبية، والإمارة السنوية[3].

2-1: في برقة:

إقليم برقة، هذا الإقليم المتواجد في شرق ليبيا، وجد نفسه بين فكي كماشة البريطانيين بعد انحصار الإيطاليين في منتصف الحرب العالمية الثانية، يوم صرح وزير الخارجية البريطاني في 8 جانفي 1942: " بأن برقة لن تكون في أيدي الإيطاليين مرة أخرى "، ومن هذا يُفهم بأن بريطانيا كانت

[1]- علجية بشير العرفي، " نشاط الليبيين في ديار الهجرة وأثره على الحياة الثقافية في ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية "، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 22، العدد 1، ماي 2007، ص 261.

[2]- أمينة المقطون بن نصير، المرجع السابق، ص179.

[3]- محمد الهادي أبو عجيلة ، المرجع السابق ، ص 117.

تنوي الاحتفاظ به رغم الوعود التي سبق وأن قطعتها لصالح الليبيين في وقت سابق شريطة التعاون معهم لدحر المحور، ولكن بقيت الأوضاع على حالها، بل ظهرت نية الحلفاء في التدخل الليبي، مما اضطر الحركة الوطنية الليبية إلى إنشاء جمعيات ونوادي لتوعية الليبيين بمصيرهم وأهم ما أنشأه الليبيون في إقليم برقة مايلي[1]:

- **جمعية عمر المختار:**

أثناء وجود الشباب الليبي في مصر من جنود وطلاب مهاجرين، كان هناك إيمان بالعودة إلى وطنهم وهزيمة مستعمرهم، وبرزت فكرة تأسيس جمعية باسم المجاهد الشهيد عمر المختار سنة 1941م، وذلك تخليدا لذكراه، وصاحب هذه الفكرة هو أسعد عرابي بن عمراني، وهو من عائلة وطنية عريقة في بنغازي[2]. وقد ظهرت إلى حيز الوجود باعتماد قانونها الأساسي في 31 جانفي 1942م بالقاهرة، وأقبل للانضمام إليها أعداد كبيرة من المشتركين حتى وصل عددهم مع نهاية سنة 1943م حوالي ألف عضو، واستمرت الجمعية تمارس نشاطها في مصر حتى أواخر سنة 1942م، عندما توقف نشاطها هناك لتستأنف عملها من جديد في برقة، ومنذ ذلك الوقت ضمت ثلاثة أقسام وهي قسم الثقافة وقسم الرياضة، وآخر للمساعدات الاجتماعية، وتمكنت الجمعية من السيطرة على الحراك السياسي والثقافي في مدينتي بنغازي ودرنة[3].

كانت جمعية عمر المختار تعني بالنواحي الرياضية والثقافية والاجتماعية، وقد أنشئت لها فروع متعددة في أنحاء برقة، وقد باركها السيد محمد إدريس السنوسي عام 1944م، على أنها 'رمز للتآخي ومعهد للرياضة والثقافة والأعمال الخيرية'، إلا أن الجمعية كانت منذ إنشائها تقريبا تعني بالنواحي السياسية وتطالب بوحدة ليبيا[4].

---

[1]–محمد سريج، " النشاط السياسي الوطني في ليبيا 1928– 1951 "، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية، جامعة تلمسان، المجلد 6، العدد 11، جانفي 2019، ص 61.

[2]– محمد بشير المغيربي، وثائق جمعية عمر المختار(صفحة من تاريخ ليبيا)، مؤسسة دار الهلال، القاهرة، 1993، ص09.

[3]– أمينة المقطون بن نصير، المرجع السابق، ص179.

[4] – مروان سمير عقلة نصير، المرجع السابق، ص55.

وكانت الأهداف السياسية لجمعية عمر المختار تكمن في:

- الوحدة والاستقلال للبلاد الليبية.

- الانضمام للجامعة العربية ودعم وحدة الصف العربي.

- القضاء على النفوذ الأجنبي في ليبيا، وخاصة النفوذ البريطاني والفرنسي.

وقامت الجمعية بهمة ونشاط بنشر الانتقادات والدعايات المتمشية مع هذه الأهداف، وكانت على الدوام مناهضة للسياسة البريطانية على وجه العموم، وللإدارة البريطانية في برقة على وجه الخصوص[1].

كانت مجلة عمر المختار التي صدرت عن جمعية عمر المختار ببنغازي في أوت 1943، أول مجلة ليبية تصدر بعد الحرب العالمية الثانية، وظلت تصدر مع بداية كل شهر حتى توقفت عن الصدور خلال عام 1944 بسبب أزمة الورق، ورغم أن العدد الأول من هذه المجلة أشار إلى أنها مجلة ثقافية رياضية، إلا أن العدد المذكور لم ترد به أي أخبار عن النشاطات الرياضية، لذا وُصفت في عددها الثاني بأنها مجلة شهرية للآداب والعلوم والفنون، ولم يكن للمجلة اتجاه معين في بداية صدورها، بل أنها دعت في إحدى مقالاتها إلى ضرورة التمسك بمبادئ الوطنية الحقة وتقوية كيان الدولة الليبية وتثبيت أركانها، ولا يتأتى ذلك إلا بالإحساس بالمسؤولية والعمل على نشر العلم ومكارم الأخلاق وكل ما يساعد على الإصلاح ويعاون على تحقيق النهضة القومية[2].

لم تكن الجمعية معارضة في البداية للإدارة البريطانية، إذ أن أعضائها كانوا يعرفون أنهم مدينون للبريطانيين في تحرير بلادهم، ولأن بعضهم مثل الفلاق والمطردي ومخلوف كانوا موظفين في الإدارة البريطانية، ولكن لم تكد تمر سنة على إنشاء الجمعية حتى أخذت صحافتها توجه النقد للسلطات البريطانية، واتخذ الأعضاء الشباب لأنفسهم صفة التكلم باسم الأمة، مطالبين بصراحة تحقيق أماني

[1] – مروان سمير عقلة نصير، المرجع السابق ، ص56.

[2] – علجية بشير العرفي، " الصحافة الوطنية في ليبيا 1943-1951 "، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 22، العدد 2، ديسمبر 2007، ص305.

بلادهم القومية، وظهرت جريدة ' الوطن '، وهي صحيفة خاصة، معبرة عن رأي الأعضاء الشباب، وانصرفت إلى إثارة الرأي العام على الإدارة البريطانية، وطالبت ' الوطن ' بوجوب الاعتراف بالسيد إدريس أميراً، وكان جواب السلطات البريطانية أنها على أتم الاستعداد للاعتراف بالسيد إدريس أميراً على برقة عندما يحين الوقت المناسب، ولكن جماعة عمر المختار ألحت على وجوب إعلان الإمارة فوراً، لأن ذلك يتضمن الاعتراف بحق برقة في الاستقلال[1].

وفي عام 1944 تجلت المظاهر الفعلية الأولى لنشاط جمعية عمر المختار السياسي في انتقاد الإدارة البريطانية، وفي نشر الدعاية المتحاملة على الاستعمار الأجنبي للبلاد، وقد تكون الجمعية قد انساقت إلى ذلك بتأثير من النفوذ المصري المباشر، ففي نفس هذه الحقبة الزمنية بدأت تظهر في مصر علامات تذمر واستياء العناصر الوطنية وتململها من نتائج الحرب، ويبدو أن نشاط الجمعية قد أخذ المنحنى السياسي بتأثير العديد من الموظفين المصريين العاملين في الدواوين الإدارية ببرقة ومن نفس العناصر البرقاوية التي كانت تنتقل بين هذا الإقليم والقطر المصري، بالإضافة إلى الأفكار والآراء التي تنشرها المجلات المصرية التي صارت متداولة بين القراء في برقة، وفي عام 1945 تنامى الشعور بخيبة الأمل، وأضحى ملموسا بصورة واضحة في الأوساط المحلية، وتولد هذا الشعور من القيود التي فرضتها الإدارة العسكرية البريطانية على مظاهر التقدم بصفة عامة بدافع سياسة الرعاية والمحافظة التي كانت ضرورية، ولكنها في الوقت نفسه كانت لا تجد ترحيبا شعبيا، فاستغلها زعماء نادي عمر المختار لنشر دعايتهم المناوئة لها[2].

وانطلاقا من كون حل القضية الليبية قد تطاول، ضاعفت جمعية عمر المختار نشاطها السياسي وكان الوضع ملائما لذلك، فقد نضجت لدى السكان كراهية الإدارة العسكرية البريطانية، وكان قسم منهم يشكّ في نوايا إنجلترا فيم يخص منح الاستقلال لبرقة، وأخذت الحركة المنادية باستقلال برقة

[1]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص ص 80-81.

[2] – عائشة الجروشي علي، " النشاط السياسي والثقافي للمهاجرين من اندلاع الحرب العالمية الثانية حتى هزيمة الجيش الإيطالي 1939-1943م" ، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المؤسسة العربية للاستثمارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، العدد 1، جانفي 2012، ص354.

ونقل السلطة إلى يدي الأمير تنتشر وتشتد، وفي 26 جويلية 1946م انعقد اجتماع لشيوخ قبائل السعدي وضع خلاله بيان سلّم فيما بعد إلى السلطات الإنجليزية، وكانت المطالب تتلخص فيما يلي: الاعتراف باستقلال البلاد، وتشكيل حكومة دستوريّة والاعتراف بالإمارة السنوسية وعلى رأسها إدريس السنوسي ونقل الإدارة إلى أيادي البرقاويين في أسرع وقت[1].

وفي سنة 1947م أُوقف نشاط الجمعية السياسي، ورفض فرع بنغازي المثول أمام لجنة التحقيق الرباعية لإعطاء بيانا بوجهة نظره السياسية، وقد قدم فرع درنة مذكرة للجنة محبذا وحدة ليبيا واستقلالها التام، على أن يكون السيد محمد إدريس السنوسي ملكًا على البلاد وانضمامها إلى جامعة الدول العربية، وإن لم يكن فإنها تتخلى عن وحدة ليبيا للاحتفاظ بولائها للسيد السنوسي[2].

وبهذا التغيير تكون جمعية عمر المختار قد أعلنت نفسها منظمة سياسية، وفي عام 1949م وصلت نغمة جريدة الوطن إلى درجة من الاستفزاز جعلتها عرضة لأن تحذر من قبل الإدارة العسكرية البريطانية بما يفيد بأن المقالات التي تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإخلال بالأمن العام والنظام، وتتضمن هجوما شخصيا على أعضاء الإدارة لن تقابل بالتسامح، وهددت الإدارة البريطانية (الوطن) بالإيقاف لنشرها مقالا حول هجرة اليهود في ليبيا إلى إيطاليا لما يسببه أمثال هذا المقال من إزعاج للأمن العام على حد زعمها، ونتيجة لتجاهل الجمعية تحذير الإدارة، وبأمر من المعتمد البريطاني في 26 سبتمبر تم إيقاف صدور جريدة الوطن لشهر واحد[3].

كانت الجمعية تتفاعل مع حركة المجتمع اليومية في البلاد، وكانت تستقطب عناصر الفئات المختلفة في المجتمع وتدافع عن حقوقهم، وقد طالبت بتوفير حقوق العمال وتوفير الرعاية الصحية لهم ولعائلاتهم، كما طالبت برفع القيود التجارية وفتح باب التصدير للمنتجات الليبية[4].

[1]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص284.

[2] - نقولا زيادة، ليبيا سنة 1948...، المصدر السابق، ص 138.

[3]- مروان سمير عقلة نصير، المرجع السابق، ص56.

[4]- إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 182.

والملاحظ أن سياسة وتطلعات الجمعية كانت مرآة عكست سياسة وتطلعات أعضاءها الذين كان أغلبهم ممن تلقى تعليمه خارج البلاد، وتأثر بآراء التحرر العربي، كما أنهم عايشوا جامعة الدول العربية وسعوا أن تكون بلادهم عضوا فيها وبالتالي كان توجيههم العلني توجيها ليبيا وحدويا[1].

- **رابطة الشباب الإسلامي:**

تكونت هذه الرابطة على يد مجموعة من الشباب المعتدل عندما قرروا إنشاء جمعية وطنية معارضة باسم رابطة الشباب وتم تأسيسها في أوائل سنة 1945م، وانضم إليها عدد من الضباط السابقين في الجيش الليبي ممن تم تسريحه في جوان 1943م. وكان الغرض من تأسيسها حسب لجنتها هو " خلق جيل يؤمن بقوميته ووطنه، والسعي في مكافحة الجهل والتعاون بين الشباب لربط علاقاته القومية، ومكافحة التقاليد الرجعية..."، ويعزي بعض المؤرخين أن الغرض من تكوينها هو تعريف الإدارة البريطانية أن دعوة الاستقلال ليست محصورة في أدهان أعضاء جمعية عمر المختار فقط وإنما هي هدف الجميع[2].

وكان قوام الرابطة منير البعباع وصالح مسعود بويصير وعوض زاقوب وعبد ربه الغناي وحسين الغناي وغيرهم، وامتد نشاط الرابطة إلى الأقسام الداخلية من برقة فتأسس لها فرع في المرج برئاسة محمد شريف السيباني، وفرع آخر في درنة برئاسة عبد الرازق شقلوف، وكان هدف الرابطة، الإمارة السنوسية والاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية[3].

- **الجبهة الوطنية البرقاوية:**

تشكلت هذه الجبهة في 9 أوت 1946م وهم نفس اليوم الذي خطب فيه الأمير إدريس السنوسي في ذكرى تأسيس الجيش معلنًا فيه عن تشكيلها بقوله " وبعد عودتي وجدت شيوخ القبائل فكروا في تشكيل جبهة وطنية تتمثل فيها كل عناصر البلاد تمثيلاً شكليا مؤقتًا للغرض الأسمى بغض النظر عن التوسع في إكثار عدد المنتخبين في الوقت الحاضر...، آمل أن تكونوا في عونها وأن تشدوا

[1]- أمينة المقطون بن نصير، المرجع السابق، ص180.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 180-181.

[3]- سامي حكيم، حقيقة ليبيا، ط2، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1970، ص19.

أزرها حتى تبلغوا بمجهودها الغاية المنشودة وهي الحرية والاستقلال، وفي بداية تأسيس هذا التنظيم أطلق عليه اسم ' جبهة الدفاع البرقاوية ' ثم تغير الاسم إلى ' الجبهة الوطنية البرقاوية '، وتكونت في البداية من 15 عنصر يمثلون أغلب قبائل برقة[1].

وهي تجمع سياسي مهجن يجمع بين الساسة القدامى وجيل الشباب، أمر بتأسيسه والإعلان عنه الأمير إدريس السنوسي ليشكل له توازن في البلاد وأمام الرأي العام وفي ذات الوقت يكون فيه البديل السياسي للحركة السنوسية. وما إن تعثرت مفاوضات الوحدة الليبية مع وفد الأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة لإقليم طرابلس حتى أصدرت الجبهة الوطنية البرقاوية 22 جانفي 1947م ميثاق الجبهة ونشرت بنوده في صحيفة "برقة الجديدة" على النحو التالي:

- العمل على إيصال برقة إلى الاستقلال التام مهما كلف الأمر.
- إعلان إمارة السيد إدريس السنوسي بلا قيد ولا شرط.
- تشكيل حكومة وطنية دستورية لها جيشها وأنظمتها تحت العلم الوطني المقدس.
- العمل على انضمامها إلى جامعة الدول العربية كعضو فيها أسوة بالدول العربية المستقلة.
- ترحب باسم الشعب البرقاوي بكل إخلاص بتحقيق الوحدة مع شقيقتها طرابلس بثلاث نقاط:

* – انضواء الطرابلسيين تحت إمارة أميرنا المنقذ بلا قيد ولا شرط.

* – أن تجتمع كلمة الطرابلسيين عامة على ذلك وتصح عزيمتهم على العمل لها قولا وفعلا أمام الدول التي لها الحق في تقرير المصير.

* – أن لا تمس هذه الوحدة بأي حال من الأحوال تصريح المستر "ايدن" والمستر "بيفن" القائلين بإبعاد الإيطاليين عن إقليم برقة وأن لا يستوطن إقليم برقة أي إيطالي مطلقا[2].

[1]– أمينة المقطون بن نصير، المرجع السابق، ص181.

[2]– إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص ص 189-190.

ويعد هذا التكتل السياسي هو أقوى تكتل في برقة وذلك لأنه تأسس بأمر ودعم الأمير إدريس السنوسي بالإضافة إلى أنه ضم أغلب زعماء وأعيان برقة الأقوياء لذلك لم يكن للجبهة خصوم كثيرون حتى أن التنظيمات الأخرى الخارجة عنها كجمعية عمر المختار ورابطة الشباب انضمت بعض عناصرها إلى الجبهة البرقاوية[1].

وعندما شعر إدريس بأن التيار السياسي الذي تدعمه جمعية عمر المختار ورابطة الشباب الإسلامي لم يستطيع من خلاله تدعيم برنامجه السياسي الذي يهدف إليه، حاول منع تعدد الهيئات والجمعيات لأنه يري أن هذا العمل إنما يؤدي إلي صراعات ومنازعات سياسية يؤدي بالتالي إلي عدم الاستقرار والتخلي عن القضايا الجوهرية –كما يدعي – ولكنه كان يدعو إلي أن يكون العمل من خلال قناة واحدة مما يمكنه من تحقيق أهدافه وبرامجه التي يريد تحقيقها والتصدي للدول الاستعمارية التي تهدف من وراء ذلك إلي تجزئة البلاد[2]، وفي 12 ديسمبر 1947م أصدر الأمير إدريس السنوسي قراراً بحل الجبهة الوطنية البرقاوية ورابطة الشباب إلى جانب قراره بحل جمعية عمر المختار، ووعد في رسالة بعثها إلى الجمعية بالعمل على تشكيل تجمع سياسي جامع في برقة يضطلع بمسؤولياته الوطنية في المرحلة الجديدة.

- **المؤتمر الوطني البرقاوي:**

في 10 جانفي 1948م أعلن الأمير إدريس السنوسي عن تشكيل هيئة سياسية تضم الهيئات والتنظيمات السياسية في إقليم برقة تحت اسم ' المؤتمر الوطني لعام'، وعقد مؤتمر وطني عام في مدينة بنغازي انتخب فيه السيد رضا السنوسي رئيسا للمؤتمر، كما اختير السيد خليل القلال عضوا عن جمعية عمر المختار، وكذلك كان من أعضاء اللجنة المركزية للمؤتمر السيد عمر فائق شنيب الذي مثل

[1]– إدريس محمد حسين أبو بكر، " ظهور ونشأة الأحزاب السياسية في ليبيا وموقفها من الإمارة السنوسية "، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس، المجلد 1، العدد 16، ج1، صيف 2015، ص 07.

[2]– محمد الهادي أبو عجيلة ، المرجع السابق ، ص 118.

إقليم برقة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جانب ممثلي الهيئات والأحزاب السياسية في إقليم طرابلس لطلب الاستقلال ووحدة ليبيا بأقاليمها الثلاث[1].

أصبح المؤتمر الهيئة السياسية الوحيدة في البلاد، ولو أنه لم يكن حزبا سياسياً وكان يضم حوالي 67 عضو من جميع مناطق برقه، ثم زاد العدد في سنة 1949 إلى 140 عضو معظمهم من المشايخ والأعيان والبعض منهم كان يشغل وظائف مهمة في الإدارة العسكرية البريطانية وفي العهد الايطالي ولتحقيق نتائجه المعدلة في وجوب الاستقلال لبرقه وقيام حكومة دستورية برئاسة الأمير وورثته من بعده أي الحكم يكون فيها وراثياً ورفض التعاون مع ايطاليا بأي شكل من الأشكال، وتضمن في هذا المؤتمر البرقاوي التمسك بالإمارة وحصرها في البيت السنوسي والتمسك بوحدة البلاد، والتصميم على إعلان الاستقلال ، ورفض أي تعاون مع ايطاليا ، وأن تكون ليبيا ملكية وراثية تحت التاج السنوسي[2].

وطالب من القوى السياسية في إقليمي طرابلس وفزان بضم جهودها إلى جهوده في السعي إلى تحقيق الاستقلال والمحافظة عليه، وأكدت رئاسة المؤتمر الوطني العام في برقة على أنه يجب أن لا تحكم البلاد إلا حكومة وطنية دستورية تستمد سلطتها من الشعب تحت رقابة برلمان يمثل الأمة ويوجه الحكومة[3].

وقد أيد الطرابلسيون الوحدة بين أقاليم ليبيا الثلاثة، ورفضوا شرط إمارة السنوسي، لاعتقادهم بأن اختيار الحاكم العام للبلاد يتأتى في مرحلة لاحقة للاستقلال والوحدة[4].

ولما زارت لجنة التحقيق الرباعية برقة في أفريل 1948م، تقدم المؤتمر الوطني بالنيابة عن الشعب البرقاوي بمقترحاته الآتية:

- استقلال برقة التام فوراً.

---

[1]- إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 192.

[2]- المدني سعيد عمر المدني، الحراك السياسي في ليبيا 1939-1945، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد 12، فبراير 2014، ص57.

[3] - إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 193.

[4] - محمد بشير المغيربي، المصدر السابق، ص ص 26-27.

- الاعتراف بالأمير إدريس ملكًا لدولة برقاوية دستورية[1].

وعند النظر بشكل عام للهيئات السياسية التي تكونت في برقة نجد أن أغلبها كان وليد المرحلة، وتكونت بناء على نضج سياسي للتخلص من الاستعمار وتحقيق الاستقلال والوحدة رغم اختلاف وجهات نظر بعض أعضائها[2].

2-2: في طرابلس:

بعد هزيمة دول المحور وخروج الإيطاليين من ليبيا، عقد أعيان طرابلس اجتماعا يوم 25 جانفي 1943م، لبحث الوضع الداخلي للبلاد، ولكن مطالبهم رفضت من قبل الإدارة البريطانية بحجة أن الحرب لا تزال قائمة، وفي نفس العام قام وفد من المهاجرين الليبيين في تونس بزيارة إلى طرابلس، وعقد اجتماعا مع أعيان البلاد اتفقوا فيه على استقلال ليبيا استقلالا تاما مع ضرورة المحافظة على وحدتها، وفي سنة 1943م أنشئوا ناديا ثقافيا وتأسست على إثره عدّة نوادي مثل : نادي العمال، نادي النهضة، نادي الشباب، وتعني هذه النوادي بالرياضة والتاريخ والأدب والأعمال الخيرية وغيرها من النشاطات، وسرعان ما تحولت إلى أنشطة سياسية[3].

- **الحزب الوطني الطرابلسي:**

في بادئ الأمر كان سرياً ، وقد شكله الوطنيين برئاسة علي الفقيه حسن[4] ، واعترفت به الإدارة العسكرية البريطانية في 8 أفريل 1946، حيث نشب خلاف بين مؤسسي الحزب حول مستقبل

---

[1]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص ص 87-88.

[2]- أمينة المقطون بن نصير، المرجع السابق، ص182.

[3]- محمد سريج، المرجع السابق، ص 63.

[4]- ولد في مدينة طرابلس سنة 1898م، تلقى علومه الأولية على أيدي شيوخ وعلماء مدينته، هاجرت به أسرته إلى الإسكندرية سنة 1915م، فراراً من ظلم الاستعمار الايطالي، واصل دراسته بمدارس الإسكندرية، وعاد بعد خمس سنوات لبلاده، كان عالما في علوم التاريخ والتراجم واللغة والأدب، له بعض البحوث والمقالات المتعددة، جاهر بعداوته للاستعمار، مما جعله يتعرض للمضايقة والاعتقال سنة 1948م، توفي سنة 1985م، عبد الله انبية المعلول، " هجرة بعض العلماء الليبيين إلى المشرق والمغرب خلال العهد الإيطالي (الأسباب والنتائج) "، مجلة جامعة الزيتونة، جامعة الزيتونة، السنة الثانية، العدد 8، خريف 2018، ص 299.

ليبيا ومصيرها، وقد آلت رئاسته لمصطفى ميزران ، ويهدف إلى استقلال ليبيا ووحدتها وانضمامه إلى الجامعة العربية والنهوض بها في كل المجالات[1].

كما ذكر لجنة التحقيق الرباعية التي زارت ليبيا في 6 مارس 20 –مايو 1948 والتقت قبل هذا الحزب ، أن لهذا الحزب فروعا في 15 منطقة ويضم ألف عضو ، وأبلغت الإدارة البريطانية لجنة التحقيق الرباعية أن للحزب بعض ممثلي القبائل ومعظمهم من الشباب المثقف ، وأنه لم يعترض سنة 1946على إمارة إدريس السنوسي وطالبة بتعريب الإدارة، وأن يكون كافة المراسلات باللغة العربية بدلا من اللغة الانجليزية التي تستعملها الإدارة العسكرية البريطانية، أي إحلال اللغة العربية لكي تصبح اللغة الرسمية في التعاملات الإدارية لجميع مؤسسات الدولة[2].

كان الحزب الوطني حزبا شعبيا يمارس نشاطاته الدائمة وسط الجماهير، ويعقد قادته الندوات والمحاضرات والمؤتمرات السياسية، ويعبر للرأي العام الدولي عن رغبات الشعب الليبي وإصراره على نيل حقه في تقرير مصيره وإعلان استقلال بلاده، وتمكن الحزب وبفصل نشاطات قياداته الشعبية وعلاقاتها واتصالاتها العربية والدولية من أن يتخذ له موقعا سياسيا متميزا في حركة التحرر الوطني[3].

- **الجبهة الوطنية المتحدة:**

كون مجموعة من زعماء وأعيان طرابلس لجنة للاجتماع بالوالي البريطاني في طرابلس عندما كان مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى يبحث في قضية المستعمرات الإيطالية في باريس، فذاعت شائعات بأن منطقة طرابلس قد تعاد إلى إيطاليا تحت الوصاية وأعربت هذه اللجنة لرفضها لأي نوع من الوصاية، واستمرت هذه اللجنة في الاجتماعات لدراسة الأوضاع وتطور بها الأمر لتشكيل هيئة رسمية عرفت نفسها عند التأسيس بأنها " هيئة سياسية وطنية، عرضها الدفاع عن وحدة ليبيا واستقلالها "، إلا أنها لم تكن حزبا بالمعنى الحقيقي للحزب، وأعلن عن تشكلها رسميا في 13 ماي

[1]– المدني سعيد عمر المدني، المرجع السابق، ص 59.

[2]– المرجع نفسه، ص 60.

[3]– إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 199.

1946م، وقد جمع بعض من أعضاءها بين عضويتها وعضوية الحزب الوطني، وأصبح للجبهة الوطنية عدة فروع في مختلف أنحاء البلاد حتى وصلت إلى 18 فرعاً بعد سنة واحدة من تأسيسها[1].

وفي 8 جوان 1946 رفعت مذكرة كانت مطبوعة باللغة الفرنسية والعربية والانجليزية إلى رؤساء دول أمريكا وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي عن مطالب الشعب الليبي حيث وقعت من قبل رئيس الجبهة سالم المنتصر ونائبه محمد عون وآخرون، ومفاد هذه المذكرة سياسة إيطاليا في ليبيا ومحاولاتها للقضاء على الروح العربية في البلاد وكانت المطالب تتمثل في النقاط التالية:

- المحافظة على وحدة ليبيا بما فيها فزان.
- الاستقلال تحت حكم ديمقراطي دستوري تحت إمارة السيد إدريس السنوسي.
- قبول البلاد في عضوية الجامعة العربية.

ومن الواضح أن هذه الجبهة لم تكن ترغب في التجزئة بل كانت تريد الإمارة السنوسية في برقة[2].

نشطت الجبهة الوطنية في إقليم طرابلس واستطاعت أن تتقدم الصفوف في معركة استقلال ليبيا، وأن تحظى بالتأييد في أواسط أهالي طرابلس لما بذلته قياداتها من مساع لتوحيد القطرين "طرابلس وبرقة" وما حققته على صعيد الطرح العام لمسألة الإمارة السنوسية، كما أنها كانت إحدى أركان الحياة السياسية في ليبيا، وقد عملت قياداتها وعناصرها بدور في تأسيس دولة ليبيا الحديثة وهيكلة أجهزتها الإدارية والتنفيذية والتشريعية والقضائية بعد الاستقلال[3].

[1]- أمينة المقطون بن نصير، المرجع السابق، ص185.

[2]- المدني سعيد عمر المدني، المرجع السابق، ص 60.

[3]- إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 208.

- **الكتلة الوطنية الحرة:**

انبثقت هذه الكتلة عن الحزب الوطني، وتشكلت رسميا في 30 ماي 1946م، وذلك بعد انشقاق أحمد الفقيه حسن[1] عن الحزب الوطني وتكوينه لها مع أخيه علي الفقيه حسن وعدد آخر من النشطاء والمهتمين بالشأن السياسي[2].

وفي اليوم التالي لنشأتها أصدرت الكتلة الوطنية بيانها الأول والذي عبر عن بواعث تأسيسها، وأهم ما ورد فيه مطالبتها بحقوق الشعب الليبي من استقلال وحرية والانضمام إلى جامعة الدول العربية، وقد ورد هذان المبدآن من ضمن المبادئ والأهداف التي نادت بهم الجبهة الوطنية المتحدة ولما يكونا من ضمن مبادئ وأهداف الحزب الوطني، وصاحب ظهور الكتلة جو يسوده التجهم واضطراب الأعصاب نظراً لأن قضية البلاد كانت محفوفة بالمخاطر والأطماع[3].

وقد استهل حزب الكتلة نشاطه بالإعلان عن قيامه كحزب سياسي وطني ذو توجهات قومية عروبية بمذكرة إلى الأمانة العامة وللجامعة العربية بالقاهرة، وعممها في طرابلس على جريدة الحزب التي اتخذ لها عنوانا اسم الحزب 'الكتلة'، وقد جاء في المذكرة القواعد التي تبنى عليها مستقبل ليبيا وهي:

- وحدة ليبيا بحدودها المعروفة من مصر شرقا إلى تونس غربا، ومن السودان جنوبا إلى البحر المتوسط شمالا.
- استقلال ليبيا التام الذي لا تشوبه شائبة.

---

[1]- ولد بمدينة طرابلس ونشأ في بيت علم وثراء، هاجر مع والده إلى مصر واستقر بالإسكندرية، ولما عاد إلى طرابلس نشط في مجال العمل السياسي، وتقدم إلى السلطات البريطانية في طرابلس من أجل السماح له بإنشاء تنظيم سياسي، للمزيد يُنظر: محمد مسعود جبران، " صفحات مطوية من نضال الشعب الليبي علي الفقيه حسن والكتلة الوطنية الحرة، مجلة الشهيد، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي ، طرابلس، العدد المزدوج 7 و 8، 1986-1987، ص273.

[2]- المرجع نفسه، ص 245.

[3]- أمينة المقطون بن نصير، المرجع السابق، ص186.

- الانضمام إلى الجامعة العربية[1].

من خلال هذه المطالب أو القواعد نلاحظ أن أعضاء الكتلة لم يعبروا على قبولهم للأمير إدريس السنوسي رئيساً للبلاد، وظهر من خلال المناشير التي تصدرها الكتلة أنها تناصب العداء للإدارة العسكرية البريطانية، ففي 15 فيفري 1947م أرسلت لها تطالبها بتسليم الإدارة للشعب ليدير شؤونه بنفسه، وأن يرشح أصحاب الكفاءات، وأن كل ذلك لا يتم إلا بمعرفة الكتلة الوطنية واستشارتها لأنها صاحبة الحق في تمثيل الشعب[2].

وفي 17 فبراير 1947م اعتقلت الإدارة العسكرية البريطانية أحمد الفقيه حسن وأمين سرّه بتهمة بث الهلع في قلوب الإيطاليين ومن يناصرهم، إلا أن وفد الكتلة الوطنية الحرة استطاع أن يقنع اللجنة الرباعية بأن الحزب لم يكن في يوم من الأيام معارضاً لبقاء السكان الإيطاليين في البلاد بعد حصولها على الاستقلال، أو لتمتعهم بالحقوق المتساوية وفقاً لأحكام القانون[3].

- **حزب الاتحاد المصري الطرابلسي:**

تشكل هذا الحزب في بدايته من اثنين من أعضاء الكتلة الوطنية الحرة وهما علي رجب ويوسف المشيرقي بعدما انفصلا عنها، وتم الاعتراف به من الإدارة البريطانية في 16 ديسمبر 1946م، وتتخلص أهداف الحزب من خلال ميثاقه في عدّة نقاط أهمها:

- اتحاد طرابلس مع مصر وانضوائها تحت التاج المصري على أساس السيادة المشتركة مع تمتع طرابلس بسلطة تشريعية وإدارية مستقلة.
- اعتبار طرابلس وبرقة وفزان قطراً واحداً لا يقبل التجزئة أو التقسيم.
- مقاومة أي إنكار أو مجهودات يراد بها فصل جزء من أجزاء القطر عن جسم الأمة[4].

[1]- إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص ص 209-210.
[2]- أمينة المقطون بن نصير، المرجع السابق، ص ص 186-187.
[3]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص292.
[4]- أمينة المقطون بن نصير، المرجع السابق، ص187.

كما أصدر أيضاً في شهر ديسمبر من العام 1947 نداء للدفاع عن فلسطين، يُقدر عدد أعضاء الحزب بثلاثين ألف إلا أن تقدير الإدارة العسكرية البريطانية بحوالي ثلاثمائة فقط[1].

ولتحقيق أهدافه قام الحزب بالعمل على نشر دعوته في طرابلس ومصر، ففي طرابلس صار خطباء المساجد يشيرون إلى الروابط التي تجمع بين مصر وليبيا من وحدة اللغة والدين والتاريخ والثقافة والعادات والتقاليد المشتركة بين البلدين[2].

ولم تلق الفكرة تأييدا واسع النطاق في كل من مصر وطرابلس، وبعد أن أيدت بعض الصحف المصرية هذا الاتجاه عادت الحكومة المصرية فغضت النظر عن التورط في هذه القضية حتى لا تزيد من خلافاتها مع بريطانيا في وقت كانت فيه قضية الوحدة مع السودان تبدو صخرة تتحطم عليها المفاوضات المصرية الانجليزية من أجل الجلاء[3].

وبالرغم من أن دعوة الحزب لم تجد استجابة عملية أو تأييدًا رسمياً سياسياً ذا أثر، إلا أنها لاقت رواجا شعبيا عبر بوضوح آنذاك عن آمال تداعب نفوس العرب في الوحدة القومية في مواجهة أطماع الامبريالية العالمية والصهيونية المغتصبة لفلسطين العربية، وعندما وصلت اللجنة الدولية الرباعية لتقضي حقائق رغبات الشعب الليبي إلى البلاد في مارس سنة 1948 كان للحزب وعناصره دور فعال في توجيه الأهالي للتعبير عن رغباتهم في الوحدة والاستقلال لكامل التراب الليبي[4].

- **حزب العمال:**

أسس هذا الحزب بشير بن حمزة سكرتير الكتلة الوطنية السابق بعد انفصاله عنها، واعترفت به الإدارة العسكرية البريطانية في أول سبتمبر 1947م، وقدرت أعضاءه بخمسين عضواً[5]، وقد جمع الحزب عدداً من عمال الميناء والمواصلات والموانئ والشركات العامة، ورفع شعار "أن جميع الليبيين

---

[1]- المدني سعيد عمر المدني، المرجع السابق، ص 60.

[2]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص293.

[3]- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، المرجع السابق، ص61.

[4]- إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 221.

[5]- السيد رجب حزاز، " الأحزاب الليبية وقضايا الاستقلال، الإمارة، الوحدة، 1946-1948 "، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، العدد 6، جوان 1975، ص 57.

على اختلاف عناصرهم ومعتقداتهم سواسية إزاء الحقوق الوطنية ماداموا عاملين مخلصين في العمل كقضية الوطن والصالح العام "[1]، وكان الغرض من تأسيسه كما جاء في بيانه " ليناصر العامل ويأخذ بيده ويحمي حياته ويرشده بالطرق القويمة السديدة ويسيره إلى أقوم طريق حتى يسترد مركزه وحقه الضائع والمهضوم "[2].

إن حزب العمال الطرابلسي هو أول تجمع في مرحلة التحرر الوطني يزاوج بين العمل السياسي والعمل النقابي، ويعبر عن مصالح الطبقة العاملة ويدافع عنها إلى جانب نضاله الوطني العام من أجل الاستقلال وقيام دولة ليبيا الموحدة، فقد كانت شريحة العمال في ليبيا من أكثر الشرائح حساسية اتجاه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزها الاحتلال الإيطالي، ثم من بعد الإدارة العسكرية الإنجليزية الحاكمة للبلاد.[3]، إلا أن هذا الحزب واجه العديد من الإجراءات القانونية والمتمثلة في أن الإدارة العسكرية البريطانية وريثة قوانين الإدارة الايطالية الأمر الذي جعل الإدارة البريطانية تتمسك بها لأنه يحرم إنشاء النقابات العمالية[4].

واكب هذا الحزب سير الأحداث السياسة، المحلية والدولية المصاحبة لمسار القضية الوطنية في الأمم المتحدة، وأعلن تضامنه مع الإجماع الوطني لنيل الاستقلال ووحدة البلاد الليبية وامتداد الإمارة السنوسية إلى كافة إقليم ليبيا محافظا ومؤكدا على انحيازه الطبقي مما أعطاه زخما في الشارع الطرابلسي، وقد اقترب نشاطه كثيرا إلى العمل النقابي منه إلى الحزب السياسي، و قد أرسى حزب العمال قواعد العمل النقابي في البلاد، فكان نواة للحركة النقابية العمالية بعد الاستقلال[5].

[1]- عقيل محمد البريار، " حركة التحرر الليبية في القرن العشرين "، مجلة الشهيد، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس، العدد 31، 2011، ص67.

[2]- أمينة المقطون بن نصير، المرجع السابق، ص190.

[3]- إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 234.

[4]- المدني سعيد عمر المدني، المرجع السابق، ص 62.

[5]- إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 235.

- **حزب الأحرار:**

أسس هذا الحزب من قبل صادق بن ذراع أحد وكلاء الحزب الوطني السابقين في 11 مارس 1948م[1]، وقدر عدد أعضاءه حوالي سبعين عضواً[2]، وأصدر في جانفي 1948م بيانًا وجهه لليبيين جاء فيه " نظراً لما تعانيه البلاد من تفرقة في المشارب وتعدد في الأذهان، ... وبناء على خطورة الموقف ودقة الظرف أخذ بعض المفكرين يتفاهمون ويحللون القضية على وجه الواقع، ونضجت الفكرة بينهم فنتجت عن تأسيس حزب دعوه ' حزب الأحرار'...وركزوا أغراضه على الاستقلال ووحدة طرابلس وبرقة وفزان والالتحاق بالجامعة العربية تحت حكومة دستورية يرأسها سمو الأمير محمد المهدي السنوسي..."[3].

استشرف هذا الحزب واستبق في برنامجه السياسي وغاياته الوطنية حركة التحرير الوطني الديمقراطي في ليبيا مما جعله حزبا للطبيعة أو الصفوة التي قامت بتحدي الواقع، وقد جمع بين صفوفه نخبة وطنية مستنيرة في المجتمع المدني في إقليم طرابلس، كان لها دور توجيهي وإعلامي في عرض مسارات القضية الوطنية في داخل البلاد وخارجها، وشرح وتفسير أدوار ومهام الحركة الوطنية في الداخل والخارج، وشرح مهام حركة التحرر الوطني الديمقراطي في ليبيا[4].

[1]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 259.

[2]- السيد رجب حزاز، المرجع السابق، ص 58.

[3]- أمينة المقطون بن نصير، المرجع السابق، ص191.

[4]- إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص ص 237-238.

- **حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي:**

انبثق هذا المؤتمر عن حركة الهيجان الشعبي التي أعقبت الإعلان عن مشروع بيفن[1] – سيفوروزاء[2] الذي تم طرحه في الأمم المتحدة في 8 و 9 ماي 1949م ودعا إلى وضع البلاد تحت الوصاية، وإزاء هذه التحركات وحركة العصيان والمظاهرات التي عمت البلاد دعا مجموعة من الوطنيين إلى عقد ملتقى وطني في 14 ماي عقد بمقر الجبهة الوطنية المتحدة وحضره ما يقارب 200 شخص من زعماء ورجالات السياسة والمنظمات والأحزاب السياسية تدارسوا من خلاله الحالة الراهنة للبلاد واتفقوا على الاستمرار بحالة العصيان حتى يسقط المشروع الاستعماري[3].

وقد صدر عن رئاسة المؤتمر في ختام جلساته بيانا تضمّن المبادئ الأساسية التالية:

- للشعب الليبي دون سواه ؛ حق تقرير مصير ليبيا.
- التأكيد على وحدة ليبيا بأقاليمها الثلاثة طرابلس وبرقة وفزان.
- منح ليبيا الاستقلال التام والفوري برئاسة الأمير محمد إدريس السنوسي[4].

ولا شك أن من أهم العوامل التي ساعدت على ظهور هذا الحزب إضافة إلى الرفض الشعبي لمشروع بيفن – سيفوروزاء، هو عدم وجود شخصية يتفق عليها الليبيون في السابق، وما أن ظهر هذا الحزب بزعامة بشير السعداوي سرعان ما التف حوله أغلب القيادات السياسية والزعامات الموجودة في البلاد، وبعدما تأسس حزب المؤتمر أصبحت الأحزاب الأخرى الحزب الوطني والكتل والأحرار والعمال والاتحاد الطرابلسي المصري كلها حبر على ورق من الناحية العملية، وفي هذه الفترة الحاسمة

---

[1]- ارنست بيفن (1881-1951): رجل دولة بريطاني، ولد في وتسفورد في انجلترا، وعمل بالتجارة وأصبح عام 1921 منظما لاتحاد عمال النقل ثم أصبح السكرتير العام للمنظمة المذكورة واستمر في عمله حتى1940، وفي العام نفسه أصبح وزيرا للعمل في وزارة ونستون تشرشل، وفي 1945 أصبح وزيرا للخارجية وكان من أشهر الداعمين للولايات المتحدة في الحرب الباردة، المدني سعيد عمر المدني، المرجع السابق، ص 63.

[2]- كارلوا اسفورزاء (1873-1952): رجل دولة ايطالي، سليل أسرة مشهورة في ميلانو عمل في السلك الدبلوماسي عام 1896 وأصبح وزير لخارجية ايطاليا عام 1920، وسفيرا في فرنسا 1922، واستقال نتيجة لمعاداته للفاشية وسياسة موسوليني، واستمر في موقفة السياسي من الفاشية وغادر ايطاليا 1927 وعاد إليها 1943، ، ثم أصبح وزيرا لخارجية ايطاليا 1947-1951،المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- أمينة المقطون بن نصير، المرجع السابق، ص191.

[4]- إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 242 .

من تاريخ ليبيا الوطني فأن أغلب الأحزاب تجاهلت وتخطت خلافاتها الشكلية حول قضية الإمارة السنوسية، واتفقت على ضرورة المزاوجة في حساباتها بين وحدة واستقلال ليبيا بأقاليمها الثلاثة، وبين السنوسية باعتبارها أحد أهم فصائل حركة التحرر الوطني والاعتبارات المحلية والعربية والدولية التي شكلت الرصيد السياسي للحركة السنوسية[1].

- **حزب الاستقلال:**

يعتبر هذا الحزب من حيث النشأة والتأسيس من آخر قائمة الأحزاب في التسلسل التاريخي للنشأة، فقد أعلن عن تأسيسه قبل إعلان استقلال ليبيا بأقاليمها الثلاث، وارتبط اسمه بمؤسسه سالم المنتصر، وتأسس في طرابلس في جويلية 1949م واتخذ من مدينة مصراتة مقرًا له[2]، ولم يكن هذا الحزب مخالفا للإجماع الوطني المطالب بالاستقلال والوحدة وامتداد الإمارة السنوسية إلى إقليم طرابلس[3].

وطالب حزب الاستقلال بحق الشعب في اختيار شكل النظام السياسي الذي يرتضيه من خلال جمعية وطنية، كما طالب بتشكيل لجنة منتخبة تضم ممثلي الأحزاب، واستطاع الحزب فتح فروع له في عدة مناطق منها منطقة غريان، ومن أعضاء حزب الاستقلال في إقليم طرابلس: أحمد راسم كعبار وعبد الله الشريف وعبد الله بن شعبان ومختار المنتصر[4].

وبصفة عامة فإن إقليم طرابلس تمتع بتعدد الأحزاب والهيئات السياسية فيه باختلاف أيديولوجياتها وتوجهاتها[5]، وقد تميزت باتفاقها حول استقلال ليبيا ووحدة أقاليمها والعضوية في جامعة الدول العربية التي اعتبرت من المطالب الأساسية[6].

---

[1]- أمينة المقطون بن نصير، المرجع السابق، ص191.

[2]- المرجع نفسه، ص 193.

[3]- إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 250 .

[4]- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص49.

[5]- أمينة المقطون بن نصير، المرجع السابق، ص193.

[6]- إدريس محمد حسين أبو بكر، " ظهور ونشأة الأحزاب..."، المرجع السابق، ص 12.

2-3: في فزان:

إن إقليم فزان لطالما كان الإقليم المنعزل عن باقي الأقاليم الأخرى طرابلس وبرقة وكان يختلف عنهم بحيث أن الإدارة الفرنسية حرمت السكان من التعبير عن آرائهم لتكوين الأحزاب وصدور الصحف اليومية، وكانت تأمل أن تنضم فزان إلى افريقية الاستوائية، كما أن ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كانت تختلف عما هو في طرابلس وبرقة.

لم توجد أحزاب سياسية أو هيئات ثقافية واجتماعية في فزان وإن كان هناك بعض هيئات الإخوة الدينية، وادعت السلطات الفرنسية أنه ليس هناك أي مانع يحول دون تكوين الأحزاب السياسية أو النقابات، كما ادعت أن لا أحداً من السكان تقدم بطلب لمثل ذلك، وفسر الحاكم العسكري الفرنسي ذلك بأنه راجع لفقر السكان وعدم وجود وقت لهم لممارسة السياسة لانشغالهم في العمل، وحقيقة الأمر أن الإدارة الفرنسية لم توافق على طلب الحزب الوطني الطرابلسي في أواخر عام 1946 بفتح فروع له بفزان مما جعله يتقدم بشكوى في الأمر[1].

تعاملت الإدارة العسكرية الفرنسية بشدة مع السكان ومنعتهم من التعبير عن مطالبهم السياسية في الاستقلال والتحرر ومنعهم خاصة من التنظم في جمعيات تعبر عن هويتهم وتدافع عن طموحهم من الاستقلال، وبناء عليه استعملت أساليب متشددة وقهرية مع السكان المحليين وتنوعت تلك الأساليب من قرية إلى قرية ومن واحة إلى واحة، الأمر الذي لم يشجع على تفاعل إيجابي بين الإدارة العسكرية والسكان المحليين[2].

لم يكن الفزانيين يجهلون تماما ماكان يحيط بهم من أحداث في العالم الخارجي، فقد كانت الصحف تصل إليهم من إفريقيا الشمالية الفرنسية وتنشر أخبار طرابلس في الإقليم عن طريق التجار، كما بدأت تظهر بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة بوادر شعور سياسي يقوم على أفكار تتوجه نحو

[1] – نقولا زيادة، ليبيا سنة 1948...، المصدر السابق، ص 130.

[2] – المنصف وناس وآخرون، التاريخ المجهول، العلاقات اللّيبيّة الفرنسيّة في فزّان 1943-1956، معهد البحوث المغاربية المعاصرة، سراس للنشر، 2012، ص123.

تطوير الإقليم وفقا للتطورات العامة التي حدثت بعد تلك الحرب، ولكن الذي كان يقلل من ذلك التوجه هو بقاء تلك المشكلة التس كانت متمثلة بصعوبة الاتصال بين الواحات أو القرى لبعد المسافة بينها[1].

ولما أعرب بعض الزعماء الفزانيون بعد الحرب عن رغبتهم في إنشاء حكم ذاتي أخد الفرنسيون يشددون الخناق على البلاد، وفي الوقت نفسه كان الزعماء الفزانيون قد اتصلوا بالزعماء الطرابلسيون الذين نصحوهم بمناوأة السلطات الفرنسية، وكان من نتيجة ذلك أن أخد الزعماء يبحثون في إمكانية تنظيم حركة مقاومة[2]، حيث تم إنشاء جمعية سرية واحدة في 15 جويلية 1946 بقرية زلوار بوادي الشاطئ، برئاسة عبد الرحمن البركولي الحضيري ونائبه محمد بن عثمان الصيد[3]، وتم تعيين ممثلين من المناطق الآتية ، الهادي رمضان الزائدي عن تمسه ، محمد النهيم في ادري ، عمر علي احمد المبروك المديني والمهدي عثمان عن ونزريك ، وأحمد فريش الحطماي ، وحمد الأزهري برقن ، وأقسم هؤلاء على أن تبقى الجمعية سرية[4].

تكونت هذه الحركة بمعرفة أحمد سيف النصر ومباركته باعتباره المسؤول المكلف من قبل الإدارة الفرنسية بالإدارة المحلية في فزان، وتمثلت ولم تبتعد مطالب الحركة عن المطالب التي نادت بها القوى الوطنية في برقة وهي الوحدة والاستقلال وإمارة السنوسي على البلاد، ولعل عدم اختلاف القوى الوطنية في فزان على الإمارة السنوسية راجع إلى التبعية الضمنية للسيد أحمد سيف النصر للحركة السنوسية[5].

[1]- محمد رجائي ريّان، المرجع السابق، ص 52.

[2]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 128.

[4]- إبراهيم أبو عزوم ، الجمعية الوطنية بفزان 1946 -1950، السيرة التاريخية ، دار التراث للنشر والتوزيع ، طرابلس ، 2014، ص 08.

[4]- المدني سعيد عمر المدني، المرجع السابق، ص 65.

[5]- أمينة المقطون بن نصير، المرجع السابق، ص 194.

ولعب أعضائها دورًا مهمًّا في طرابلس قبل الاستقلال، بحيث تحدثوا في أغلب الصحف التي كانت تصدر في طرابلس آنذاك، ونقلوا المعاناة التي كان يعيشها أهل فزان من جرّاء الاحتلال الفرنسي والانتهاكات التي كان يمارسها الجنود الفرنسيون ضد السكان المدنيين، كما قام هؤلاء الأعضاء بالاتصال المباشر بجميع الأحزاب والتيارات السياسيّة في طرابلس وبنغازي، وخاصة مع الحزب الوطني وحزب المؤتمر، للتنسيق بينهما وبين الجمعية من أجل توحيد الجهود ونيل الاستقلال[1].

بعد أن اكتمل تأسيس الجمعية الوطنية ، وبعد عام ونصف من تأسيسها ، انتقلت للعمل بشكل علني، وكان ذلك في بداية سنة 1948 [2]، وعندما اكتشفت السلطات الفرنسية هذه الحركة ألقت القبض على بعض أعضائها، ولما وصلت اللجنة الرباعية إلى فزّان في 16 أفريل 1948 ، التقى ممثلو الجمعية بها وطالبوا باستقلال ليبيا وانضمامها إلى جامعة الدول العربية وشدَّدوا على عدم تنازلهم عن وحدة التراب الليبي[3].

ولعل أسلوب الحزم والصرامة لدى الإدارة الفرنسية هو من ولد ردود الأفعال لدى السكان، وإنما برزت عدة مشكلات أخرى منها الثورة التي قادها عبد الله بن مسعود وعرفت بأحداث القلعة في 16 جوان 1949م وراح ضحيتها عدد كبير من أبناء فزان، وعلى إثرها بدأ الفرنسيون يشعرون بالخطر وبذلك ازدادت الرقابة والحصار على الأهالي، وفي المجمل فإن فزان لم تعرف الوعي السياسي والتجمعات الحزبية بالشكل الذي عرفته المناطق الأخرى[4].

[1]- إبراهيم أبو عزوم، المرجع السابق، ص 18.

[2]- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص36، إبراهيم أبو عزوم، المرجع السابق، ص 20.

[3] - إبراهيم أبو عزوم، المرجع فسه، ص 22.

[4]- أمينة المقطون بن نصير، المرجع السابق، ص 195.

رابـعـا: مواقف الدول الكبرى ومساعي مصر والجامعة العربية:

1 – القضية الليبية في المحافل الدولية:

كان مصير ليبيا بعد الحرب مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمستقبل بقية المستعمرات الايطالية في إفريقيا، لأن إيطاليا كانت من الناحية القانونية لا تزال تتمتع بالسيادة على جميع مستعمراتها السابقة، ولذلك قيل للزعماء الليبيين حين طالبوا بالحكم الذاتي بعد تحرير بلادهم من السيطرة الايطالية سنة 1943 أن تقرير مستقبل بلادهم يجب أن يؤجل حتى تعقد معاهدة صلح مع إيطاليا، ولن يتاح لليبيا أن تبدي الرأي فيما يجب أن يكون عليه مستقبلها إلا بعد أن تتنازل إيطاليا عن سيادتها على تلك المستعمرات[1].

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها راود الدول الأربع الكبرى (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد السوفيتي) الأمل في تحقيق أطماعها في ليبيا، حيث وجدت هذه الفرصة مواتية بعد هزيمة المحور وبخاصة إيطاليا[2]. فكان مصير المستعمرات الإيطالية السابقة من المسائل التي اهتمت بها هذه الدول عندما أخذت تبحث أمر المعاهدات المنتظر عقدها مع الدول المهزومة، وخاصة إيطاليا[3].

حاولت إيطاليا أن تحتفظ بإمبراطوريتها من المستعمرات عن طريق تحميل موسوليني اشتراكها في الحرب والمشاركة فيها، فبعد سقوط موسوليني سنة 1943 حاولت الحكومة الإيطالية الجديدة برئاسة بونومي جهدها في الاحتفاظ بجزء من إمبراطوريتها، فأعلنت تنازلها عن كل ما ضمته من البلاد منذ تولي موسوليني السلطة، ومعنى هذا أن ليبيا التي احتلت رسمياً في سنة 1911، كان يمكن أن تظل في أيدي الإيطاليين لو أن الدول الكبرى وافقت على مثل هذا الرأي، حقا أن بريطانية العظمى كانت قد وعدت السيد إدريس سنة 1942 بأن برقة لن تعاد إلى السيطرة الإيطالية، إلا أن هذا الوعد لم يشمل ممتلكات إيطاليا في شمال إفريقيا بكاملها، ويبدو أن إيطاليا كانت راغبة في استعادة سلطتها في منطقة طرابلس، ولذلك طلب رئيس الوزارة الإيطالية توضيحاً لتصريح انتوني ايدن في 4 أكتوبر

[1]– مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 134.

[2]– محمد رجائي ريّان، المرجع السابق، ص 53.

[3]– محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، وثائق تحريرها واستقلالها، ج 1، مطبعة الاعتماد، 1957، ص11.

1944 في مجلس العموم بأن بريطانيا العظمى تعارض في عودة إيطاليا إلى مستعمراتها جميعاً، فكان الجواب أن تصريح ايدن قد أسيء فهمه، وبذلك ظلت إيطاليا كبيرة الأمل بأن مستعمراتها في شمال إفريقيا قد تعاد إليها بعد الحرب[1].

لما اجتمع تشرشل وترومان وستالين في بوتسدام في جويلية سنة 1945 بحثوا في قضية المستعمرات التي كانت تابعة لدول المحور، وطلب ستالين أن تبحث قضية الوصاية عليها حالاً، كما طلب أن يساهم الإتحاد السوفييتي في تحمل أعباء الوصاية، ولكن القضية لم تبحث يومها بكاملها بل أحيلت إلى مجلس وزراء الخارجية، مع بقية القضايا المتعلقة بمعاهدة الصلح مع إيطاليا وغيرها من الدول[2]، وتم الاتفاق على عدم السماح لإيطاليا بالعودة إلى مستعمراتها السابقة[3].

1-1: مجلس لندن:

عرضت قضية ليبيا أول الأمر على مجلس وزراء خارجية الدول العظمى المنعقد بلندن في سبتمبر سنة 1945، وتعارضت آراء الدول الأربع فيما يتصل بليبيا، وبدأت المساومة باقتراح أمريكا وضع المستعمرات الإيطالية في إفريقيا تحت الوصاية الدولية، على أن يعهد لإيطاليا بهذه الوصاية[4]، ثم تبدل الموقف الأمريكي فجأة فأصبح يقضي بانتداب لجنة مراقبة دولية لإدارة هذه المستعمرات عن طريق حاكم عام يعينه مجلس وصاية الدول المتحدة ويعاونه ممثلون لبريطانيا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة وإيطاليا، وممثلون للسكان الوطنيون والأجانب على أن تحدد المدة التي تتمتع فيها البلدان باستقلالها تحديدا حاسماً[5]، أما الإتحاد السوفييتي فاقترح أن يدير السوفييت إقليم طرابلس لمدة عشرة

[1]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 135.

[2]- نقولا زيادة، محاضرات...، المرجع السابق، ص 163.

[3]- عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص 440.

[4]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين...، المصدر السابق، ص 80.

[5]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 195.

سنوات، حتى تصبح البلاد جاهزة للاستقلال[1]، وارتأى أنه بحكم الخبرة الكبيرة التي كسبها في إقامة علاقات صداقة بين الشعوب المتباينة القوميات يحسن أن يعهد إليه بإدارة منطقة طرابلس[2] ، ووعد بأنه لن يفرض على ليبيا نظاما سياسيا معينا بل ستراعى رغبات السكان لتقرير مصير البلاد حسب النظم الديمقراطية[3]، وقد رفض بيدو (bidaul) وزير الخارجية الفرنسي الاقتراحين، وبخاصة الوصاية الجماعية، واعتبرها غير عملية[4].

ومن خلال اقتراح السوفييت بالوصاية على طرابلس يتضح التغيير المفاجئ لطلب الولايات المتحدة الأمريكية بالإدارة المباشرة من قبل الأمم المتحدة، فالاتحاد السوفييتي طلب الوصاية على طرابلس حتى يكون لهم قاعدة في البحر الأبيض المتوسط، ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تعد من دول البحر المتوسط ولا يعنيها من أمره إلا فتح الأبواب التجارية الأمريكية وتأمين مصالحها النفطية في السعودية ودول الشرق الأوسط، فقد كان همها الأول إبعاد السوفييت عن مسرح الأحداث وتتركه لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وهي من دول المعسكر الغربي فيما بعد[5].

أما فرنسا فقد طلبت تعديل الحدود بين ليبيا وتونس ورأت أن ترد المستعمرات السابقة إلى وصاية إيطاليا حرصا منها على توازن القوى الدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والإبقاء على نفوذها في تونس والجزائر[6]، وكانت تقصد من تعديل الحدود إرجاع الأراضي الواقفة بين غدامس وغات التي تنازلت عنها لايطاليا في 12 سبتمبر 1925، وإلحاق غدامس و غات بحكومة الجزائر،

---

[1] -John Wright, The best aircraft carrier in Africa, Britain and Libya 1943-51, from book North Africa: nation, state, and region, Edition by George Joffe, Routledge, London, 1993, p p 73-74.

[2]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 136.

[3]- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، المرجع السابق، ص 64.

[4] - Rivlin, Benjamin,The United Nations and The Italian Colonies, New York, 1950, p16.

[5]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 196.

[6]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها..

لأنها مناطق عسكرية بالنسبة لغدامس وغات، وبالنسبة لفزان فإنها نقطة التقاء بين حدود إفريقيا الفرنسية الشمالية بمستعمرة تشاد الفرنسية، وطالبت فرنسا أيضا إعطاءها السيطرة على منطقة الساحل الطرابلسي الغربية حتى مدينة الخمس، لإيجاد منفذ لمستعمرات فرنسا في إفريقيا الوسطى إلى البحر المتوسط[1].

في حين أعلنت بريطانيا بأنها لا تريد ضم أراضي جديدة، ولكنها في الوقت نفسه لا تريد أن تحتل هذه البلاد لفائدة دولة أخرى، وأظهرت رغبتها في أن تحتفظ لنفسها بمركزها في برقة مستندة في ذلك إلى وعدها الشهير لإدريس السنوسي[2]، وحبّذت جريدة التايمس إذ ذاك إقامة حكومة وطنية في برقة على غرار حكومة شرقي الأردن، وقالت عن طرابلس: إنها لم تتعين دولة خاصة بإدارتها، واقترح أن يترك لإيطاليا إدارة طرابلس تحت إشراف خاص من مجلس يؤلف، وتمثل فيه الأمم المتحدة[3].

وقد أرسلت إيطاليا وفداً برئاسة السنيور دي جاسبيري إلى مؤتمر وزراء الخارجية يمثل وجهة النظر المتحدة التي اتفقت عليها أحزاب اليمين والوسط في إيطاليا، وهو برنامج يرمي إلى محاولة الاحتفاظ بجميع أراضي إيطاليا إذا أمكن مع محاولة إيضاح التضحيات التي بذلتها إيطاليا إلى جانب الأمم المتحدة ، وقد صرح السنيور دي جاسبيري في خطبة له بأن المستعمرات التي حصلت عليها إيطاليا قبل الحكم الفاشستي بمساعدة بريطانيا أو برضاها كليبيا وإريتريا والصومال يجب أن تظل لإيطاليا للمحافظة على التوازن الدولي في حوض البحر الأبيض المتوسط، ولإعطاء إيطاليا منفذا للهجرة[4].

[1]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين...، المصدر السابق، ص 80.

[2]- هنري أنيس ميخائيل، المرجع السابق، ص 163.

[3]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين...، المصدر السابق، ص 81.

[4]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 198.

1-2: مجلس باريس:

وفي أفريل 1946 استأنف مجلس وزراء الخارجية اجتماعه في باريس، وتجلت الخلافات بين أعضاء المجلس بأجلى مظاهرها حول توزيع المستعمرات الإيطالية[1]، حيث اقترحت بريطانيا رغبة منها في الخروج من المأزق أن تمنح ليبيا استقلالها فوراً، وأدرك مولوتوف وزير خارجية السوفييت أن هذا الاقتراح يقصي الاتحاد السوفييتي عن الميدان فعدل اقتراحه بحيث أيد الوصاية المشتركة بدل الوصاية الفردية، وعلى أساس هذا المشروع تقسم المستعمرات الايطالية إلى أربع وحدات، وتكون كل وحدة تحت إشراف مشترك بين إيطاليا وواحدة من الدول الأربع الكبرى، وفي نهاية مدة الوصاية تمنح الأقطار كلها استقلالها، واقترح مولوتوف أن تكون منطقة طرابلس بإدارة إيطالية بالاشتراك مع الاتحاد السوفييتي، لكن هذا الاقتراح رفض، وعندها خطا الاتحاد السوفييتي خطوة أخرى فاقترح أن تكون إيطاليا وحدها الوصية على منطقة طرابلس[2]، وقد أظهرت بريطانيا والولايات المتحدة موافقتهما على الوصاية الإيطالية بشرط ألا يشمل برقة[3]، أما وجهة النظر الفرنسية فكانت تقوم على أن أي اقتراح يُقدّم يجب أن لا يشمل فزان، تماما مثل بريطانيا بالنسبة لبرقة[4].

ويلاحظ أن هذه الاقتراحات السوفييتية كانت تتماشى واستمرار سياسة التقارب التي اتبعها ستالين بعد قيام التحالف بين الغرب والاتحاد السوفييتي، وقد خرج ستالين بهذا الاتجاه عن المبادئ العامة لسياسة دولة شيوعية، إذ دخل في مشاريع لتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، ولن يلبث أن يعيد النظر في هذه السياسة ويتراجع إلى مبادئ الكتلة الشيوعية ، ألا وهي مكافحة النظم الاستعمارية، أما الاقتراح الداعي إلى إشراك إيطاليا في أنظمة الوصاية فراجع إلى تصاعد قوة الحزب الشيوعي هناك، وبدت إيطاليا على كل حال أقرب إلى اليسار من الدول الإمبريالية الأخرى[5]، فأراد الإتحاد

---

[1]- عبد الحميد البطريق، المرجع السابق، ص 442.

[2]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 137.

[3] - Rivlin, Benjamin, Op cit, p p 12-13.

[4] - محمد رجائي ريّان، المرجع السابق، ص 54.

[5]- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، المرجع السابق، ص ص 64-65.

السوفييتي أن يروج للحزب الشيوعي في الانتخابات الإيطالية العامة التي كانت وشيكة الوقوع وارتأى أن تعاد المستعمرات إلى إيطاليا، مؤيدا بذلك الاقتراح الفرنسي السابق[1].

ونتيجة لصراع القوى الأربع حول مصير ليبيا، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية منح ليبيا استقلالها خلال عشر سنوات، ولكن نتيجة للاعتراضات البريطانية والفرنسية تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عن اقتراحها، وتمسكت بمبدأ الوصاية الجماعية[2].

لم يوافق أعضاء المؤتمر على هذه الاقتراحات ، فتقدم وزير الخارجية البريطاني بمشروع قرارين : الأول في صيغة مادة جاء فيه " تتنازل إيطاليا عن جميع حقوقها في ممتلكاتها الإفريقية، وتبقى هذه الممتلكات خاضعة لنظام الحكم الحالي إلى أن يصدر قرار نهائي بشأنها، وتتخذ الدول العظمى الأربع قرارا نهائيا في هذا الشأن خلال سنة من التاريخ الذي يبدأ فيه تنفيذ المعاهدة"، وجاء في القرار الثاني " اتفق وزراء الخارجية على أن يقرروا مصير الممتلكات الإيطالية في إفريقيا خلال سنة من التاريخ الذي يبدأ فيه تنفيذ المعاهدة المبرمة معها، وتقرر الدول العظمى الأربع مصير هذه الممتلكات، وإذا لم تتفق الدول الأربع على حل عرضت المسألة على الجمعية العمومية لهيئة الأمم لتوصي بما تراه، وتتعهد الدول الأربع أن تقبل توصيات الجمعية العمومية وتنفيذها مع مراعاة الوعود التي بذلتها الحكومة البريطانية للسنوسيين إبان الحرب "، ووافق وزراء الدول الأربع الكبرى على ذلك[3].

ويتضح من هذا أن الاجتماعات أظهرت :

- أن الدول الأربع كانت مختلفة كل الاختلاف في عرضها للحلول.

- أن هذه الحلول التي وضعت موضع البحث لم يكن يؤخذ فيها بوجهة نظر أصحاب العلاقة أنفسهم أي سكان المستعمرات .

[1]- نقولا زيادة، محاضرات...، المرجع السابق، ص 164.

[2]- John, Wright, The best..., Op cit, p 72.

[3]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين...، المصدر السابق، ص 82.

- أن الدول قبلت، لما ارتضت تأجيل البحث سنة أخرى، أن تستمر الدول التي تقوم على إدارة هذه المستعمرات قائمة بعملها، دون أن تشترط عليها سيرا معينا أو سبيلا خاصا[1].

وللاهتمام أكثر بالقضية الليبية رأى بعض الساسة الليبيين ضرورة تحريك وتنشيط موضوع ليبيا وهي مازالت أمام وزراء خارجية الدول الكبرى في باريس، تقدم المؤتمر الوطني بطرابلس بمذكرة توضيحية لغرض عرضها في مؤتمر باريس، تضمنت عرض جغرافي لموقع البلاد وحدودها البرية والبحرية وسرد تاريخي منذ مجيء العثمانيين مرورا بالاستعمار الإيطالي وبالأخص في العهد الفاشستي وبالتحديد الأحداث التاريخية الهامة، وصولا للحرب العالمية الثانية ومشاركة الليبيين من خلال تكوين نواة للجيش الليبي السنوسي ومساهمته في الحرب مع الحلفاء ضد إيطاليا. وخلاصة ما تضمنته هذه المذكرة النص التالي:

(إن ليبيا لا ترضى بغير استقلالها بديلا وأن أي حل يتعارض مع استقلالها وسلامة سيادتها يُعد جوهره مخالفا للمبادئ الإنسانية التي تقضي باحترام حريات الشعوب ومطالبها العادلة .فقضيتنا تمتحن فيها مبادئ وروح العدالة وإنكم إذ تتناولونها بالدرس يلزم لا يغيب عن أذهانكم إننا جزء من العروبة المتمثلة في الجامعة العربية التي تؤيد حقنا في الاستقلال، وإننا كذلك جزء من العالم الإسلامي الممتد الأطراف الذي ينظر إليكم مترقبا حكمكم في قضية يعدها جزء من قضيته)[2].

1-3: مؤتمر الصلح:

عقد مؤتمر الصلح في باريس في أوت سنة 1946م لإعداد معاهدة الصلح مع إيطاليا، وتولى الوفد المصري مهمة الدفاع عن حق ليبيا في الاستقلال، وقال في تبرير دفاعه عن حق ليبيا في الاستقلال: "كانت الصِّلات جد وثيقة بين مصر وليبيا، في مختلف العهود، ولم يطرأ أي تبديل على حالة أهلها، وبينهما ما تعلمون من وحدة الجنس، واللغة، والدين، والتقاليد، فمن الطبيعي إذن أن تتطوع مصر للإعراب عن مطالب ليبيا، ولقد كان لها أبطال وشهداء في قتالها مع الدولة التي احتلتها

[1]- نقولا زيادة، محاضرات...، المرجع السابق، ص 164.

[2]- محمود العارف قشقش، " ليبيا من مشروع التجزئة إلى نيل الاستقلال 1945-1952 "، مجلة العلوم الإنسانية والعلمية والاجتماعية، جامعة المرقب، العدد 1، 2016، ص228.

سنة 1911، ومن الطبيعي أن تعود لها حريتها التامة، وإذا احتاجت في أول عهدها بالاستقلال إلى مرشدين أو مستشارين فإن إخوتها من الأمم العربية ليُبادرون إلى إسعافها بما تريد، ويمكن إسناد إدارتها إلى عضو من جامعة الدول العربية ريثما يتم لها هذا الاستقلال "[1].

وألقى وزير الخارجية العراقي خطابا جاء فيه" إن حكومة العراق لتأمل مخلصة أن تسلك إيطاليا الحديدة سبلا دمقراطية مجردة من أية نوايا عدوانية أو استعمارية، وأني لأدعو هذا المؤتمر بجد بألا يقر إعادة المستعمرات الإيطالية إلى إيطاليا بأي وجه من الوجوه، وأطلب بكل قوة الاعتراف غير المشروط بحرية واستقلال ليبيا العربية، فإن شعب ليبيا البطل كافح الفاشية الإيطالية مند أن وجدت وحتى سقوطها، والحكومة العراقية تعتقد بقوة بأن ليس هناك ضمان للسلم والأمن في العالم من دون تطبيق مبدأ تقرير المصير الذاتي لكل الشعوب، وهذا يصدق بوجه خاص على الشعوب ذات التاريخ والحضارة، والشعوب المناضلة من أجل نيل حريتها واستقلالها، وأن شعب ليبيا العربي هو بالتأكيد في مقدمة الشعوب التي هي أهل لممارسة حق تقرير المصير الذاتي والتمتع بالحرية والاستقلال"[2].

وقد أيد الوفد الهندي استقلال ليبيا وأضاف قوله" وقد سبق لنا أن ذكرنا في معرض الحديث عن المستعمرات الإيطالية السابقة أن اتخاذ أي قرار بشأنها ينبغي أن يكون مطلقا لرغبات وأماني الشعوب التي تقطنها إذ من حق تلك الشعوب أن تحدد بنفسها مصيرها ويجب على دول الحلفاء أن تطبق في أقرب مستطاع تطبيقا عاما مبادئ ميثاق الأطلنطي التي تنص أن من حق الشعوب أن تختار نظم الحكم التي تؤثرها "[3].

وخطب مستر بيفن باسم بريطانيا فقال " إننا نعتقد أن ثمة رغبة حقيقية عند عرب ليبيا في الحكم الذاتي، وينبغي أن نوفق بين هذه الرغبة وبين حقيقة لا شك فيها، وهي أنه لا يزال في شمال

[1]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين...، المصدر السابق، ص 83.

[2] - محمد فاضل الجمالي،"كيف حققت ليبيا استقلالها، من ذكريات محمد فاضل الجمالي"، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 1، جانفي 1974، ص41.

[3]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 203.

طرابلس عدة آلاف من المستعمرين الإيطاليين، وأما فيما يتعلق ببرقة فإننا نحب أن نذكر مرة أخرى أننا قد تعهدنا علنا في الماضي بأن لا يخضع السنوسيون مرة أخرى للحكم الإيطالي "[1].

خلص المؤتمر إلى تكوين لجنة عرفت باسم اللجنة السياسية والإقليمية، وتم إحالة مسألة المستعمرات الإيطالية إلى هذه اللجنة، وفي خلال مداولاتها تباينت آراء الدول الكبرى حول مصير ليبيا فطلبت فرنسا بعودة إيطاليا إلى مستعمراتها وفرض الوصاية على ليبيا، كما طالب الإيطاليون بعودتهم إلى مستعمراتهم، كما طالب الوفد البرازيلي بعودة إيطاليا إلى مستعمراتها، أما بريطانيا فقد حاولت العمل على استرضاء مصر وإيطاليا معا فألمحت إلى إمكانية تعديل الحدود المصرية الليبية، كما ألمحت إلى إيطاليا بإمكانية التسليم لهم بمصالح معينة في طرابلس، وكانت بريطانيا تهدف من وراء ذلك استرضاء أعضاء المؤتمر حتى تنال التسليم لها بالسيطرة على برقة[2]، واستمر مجلس وزراء الخارجية في عقد جلساته، والتي بدأت في 4 نوفمبر حتى 12 ديسمبر وخلص فيها إلى الاتفاق على التوقيع على معاهدة الصلح[3].

1-4: معاهدة الصلح:

كانت نقطة التحول في القضية كلها وضع معاهدة الصلح مع إيطاليا في مؤتمر باريس سنة 1947، ففي 10 فبراير تقررت مواد المعاهدة وجاء فيها (المادة 33) أن إيطاليا تتنازل عن جميع الحقوق التي كانت لها في الممتلكات الإفريقية السابقة أي ليبيا وإرتريا والصومال الإيطالي، وإلى أن يتم الاتفاق على الحل النهائي لمشكلة هذه الأقطار، تستمر هذه تحت إدارة الدول المشرفة عليها حينذاك.

وصدر في التاريخ نفسه بيان مشترك حول قضية المستعمرات نص على:

[1]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين...، المصدر السابق، ص ص 83-84.

[2]- محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة...، المصدر السابق، ص ص 42-43.

[3]- المصدر نفسه، ص 47.

– أن حكومات الاتحاد السوفييتي وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا اتفقت فيما بينها على أن تضع حلا نهائيا لقضية المستعمرات الإيطالية في مدة لا تتجاوز السنة الواحدة من تاريخ التصديق على معاهدة الصلح مع إيطاليا.

– أن حل قضية هذه الأقطار وتعديل الحدود يجب أن تراعى فيه الدول الأربع رغبات سكان البلاد وحاجاتهم مع المحافظة على مصالح السلام والأمن والأخذ برأي الحكومات الأخرى ذات العلاقة.

– إذا فشلت الدول الأربع في حل قضية المستعمرات في مدة السنة المتفق عليها والتي تبدأ من وقت التصديق على معاهدة الصلح، تحيل هذه الدول القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على توصياتها، وتتعهد الدول الأربع بقبول هذه التوصيات وباتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذها.

– أن يتابع وكلاء وزراء الخارجية بحث قضية المستعمرات الإيطالية السابقة في سبيل تقديم توصيات إلى مجلس وزراء الخارجية، ويترتب على الوكلاء أن يرسلوا لجانا للتحقيق إلى أي من المستعمرات الإيطالية السابقة لتقدم للوكلاء المعلومات اللازمة حول القضية، وللتأكد من وجهات نظر السكان أنفسهم[1].

وبذلك وضعت معاهدة الصلح الأسس التي يقوم العمل بموجبها تجاه مشكلة المستعمرات الإيطالية، وفي 15 سبتمبر 1947 تم التصديق على معاهدة الصلح مع إيطاليا[2]، ولذلك أصبح من الضروري إيجاد حل قبل 15 سبتمبر 1948 وإلا أحيلت القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة[3].

[1]– نقولا زيادة، محاضرات...، المرجع السابق، ص 165.

[2]– هنري أنيس ميخائيل، المرجع السابق، ص 174.

[3]– نقولا زيادة، محاضرات...، المرجع السابق، ص 166.

وأهم ما يلاحظ على هذه المعاهدة هو إسقاط حق إيطاليا في مستعمراتها وحرص بريطانيا وفرنسا على بقاء الإدارة العسكرية، وإفساح المجال أمامها لتمكين نفوذها، ومحاولة تأجيل القضية إلى أبعد أمد مستطاع[1].

كان اجتماع وكلاء وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى بلندن في 3 أكتوبر 1947، وكان أمام الوكلاء مسائل ثلاث تتعلق بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة، وهي سماع وجهات نظر الحكومات ذات المصلحة، وإرسال لجات التحقيق إلى المستعمرات الإيطالية السابقة، وتقديم الوكلاء لتوصياتهم عقب كل ذلك[2]. وقد عارضت الولايات المتحدة في أول الأمر إرسال لجنة التحقيق الرباعية إلى ليبيا لفحص الأحوال فيها، لأن ذلك يتيح للاتحاد السوفييتي فرصة التدخل في مشكلة تحرص أمريكا وبريطانيا على إبقائها بعيدة[3].

عين المندوبون لجنة التحقيق وحددوا مدة عملها بستة أشهر إلى سبعة ابتداءً من يوم مغادرتها لندن، وأصدروا إليها تعليماتهم، وهي تقضي بجمع البيانات والمعلومات عن المستعمرات الإيطالية، وتشمل بحث الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية[4].

كان حل القضية المتعلقة بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة وفقاً لمعاهدة السلام مع إيطاليا بالإضافة إلى احتساب رغبات الأهالي ومصالح السلام والأمن الدوليين مما يعني فقدان الدول الغربية لسيطرتها في هذه البلدان وحرمانها من القواعد العسكرية فوق أراضيها وسحب جيوشها من هناك،

وقد بنى الشعب الليبي مطالبه المتعلقة باستقلال بلاده ووحدتها ليس فقط على الحق المعترف به بالحكم الذاتي وحق تقرير المصير بل وعلى حقيقة كون إيطاليا قد تخلّت وفق المعاهدة عن كلّ الحقوق والمطالب بليبيا، وقد أعاد هذا التخلّي لليبيا وضعها السياسي الأسبق، حيث كانت الدولة العثمانية

[1]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين...، المصدر السابق، ص 84.

[2]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 204.

[3]- المرجع نفسه، ص 205.

[4]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين...، المصدر السابق، ص 85.

قد تخلّت بدورها في المعاهدات الموقعة في لوزان في 18 أكتوبر سنة 1912م و24 جويلية سنة 1923م عن جميع الحقوق والمطالب المتعلقة بليبيا، وعلى هذا تحررت ليبيا من أية سيطرة أجنبية وأقامت حقها في الاستقلال[1].

1-5: لجنة التحقيق الرباعية:

قضت اللجنة سبعة أشهر في المستعمرات، من نوفمبر 1947 إلى ماي 1948، وقد وصلت ليبيا في 6 مارس 1948 وغادرتها في 20 ماي 1948، وبعد أن قضت أربعين يوماً في منطقة طرابلس، وعشرة أيام في فزان وخمسة وعشرين يوماً في برقة، وفي طريق عودتها توقفت اللجنة في روما حيث استمعت إلى وجهات النظر التي تقدمت بها فئة من الموظفين الايطاليين السابقين[2]، وقد استمعت اللجنة لآراء رجال الإدارة البريطانية بالنسبة لطرابلس وبرقة، ورجال الإدارة الفرنسية بالنسبة لفزان، كما اتصلت بالأحزاب السياسية والأفراد والهيئات، ولم تغفل اللجنة الأقليات (الإيطاليون واليهود)[3].

وخلال الاستعداد لوصول لجنة التحقيق الرباعية أعد الإنجليز قوائمهم الخاصة ب 'المندوبين' وهو ما يناقض القرار الذي اتخذه نواب وزراء الخارجية والذي ينصّ على أن ينتخب هؤلاء الممثلون من قبل الأهالي، وبالإضافة إلى ذلك قدمت الإدارة العسكرية البريطانية لهيئة تحرير ليبيا ولجامعة الدول العربية حرّية نسبيّة في الدعاية في ليبيا[4].

لما وصلت اللجنة طرابلس كان الشعب في حالة من التوثب السياسي العنيف بصدد قضية كانت بالنسبة له أهم ما يعنيه من حيث ارتباطها بمستقبله، وقد ألقت الإدارة العسكرية القبض على علي حسن الفقيه زعيم الكتلة الوطنية الحرة، ' في سبيل أن تضمن حرية التعبير عن الرأي' على ما قيل يومها، وكان بشير السعداوي رئيس هيئة تحرير ليبيا قد سبق اللجنة إلى طرابلس، وتمكن من استمالة

[1]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص305.
[2]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 143.
[3]- نقولا زيادة، ليبيا سنة 1948...، المصدر السابق، ص 44.
[4]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص311.

قسم كبير من الطرابلسيين إلى جانبه[1]، ووجه بنفوذه الأحزاب السياسية إلى المطالبة بليبيا الموحدة المستقلة، وهكذا فإن الأحزاب السياسية بالرغم مما كان بين زعمائها من منافسة ظهرت كأنها جبهة وطنية موحدة، وتقدمت ببيان سياسي يرتكز إلى ثلاث نقاط رئيسية، هي: الاستقلال التام فوراً، ووحدة ليبيا (بحيث تشمل الولايات جميعها)، وعضوية جامعة الدول العربية[2].

وجدت اللجنة في إقليم فزان تأخرا في جميع نواحي الحياة، ومع أنه لم يكن من السهل معرفة شعور السكان الحقيقي، إذ لم يكن لدى الكثرة منهم سوى فكرة مبهمة عن الرأي السياسي، فقد بدا أنهم راضون عامة عن الإدارة الفرنسية، وكانت ثمة قلة من الزعماء القادرين على إبداء الرأي، وهؤلاء كانوا إلى جانب وحدة ليبيا واستقلالها، كما طالب العديد من السكان من اللجنة أن تأخذ في نظر الاعتبار شعورهم الإسلامي[3]، أما فيما يخص قلة موارد الإقليم فقد أعربوا عن أنهم بعد الاستقلال وحرية بلادهم سوف يتدبرون أمرهم، المهم إنهاء الوصاية واستقلال بلادهم ووحدة أراضيها[4].

وأخيرا زارت اللجنة برقة، وقد أبدى السكان وخاصة القبائل رغبتهم في الاستقلال وإمارة الأمير إدريس بأية صورة من صور الحكومة يوافق عليها، مع أن البلاد لا تستطيع تزويد نفسها بحاجاتها، وكان المؤتمر الوطني وهو المنظمة السياسية الرئيسية التي عبرت عن رأيها في مستقبل المنطقة، وكان برنامجه محدداً بوضوح في أمرين : استقلال برقة التام حالاً وحكومة دستورية بإمارة الأمير إدريس، وقد أبدى الزعماء البرقاويون استعدادهم للاتحاد مع منطقة طرابلس، ولكن على هذين الأساسين، وكان كره الايطاليين عميق الجذور في هذه المنطقة ولذلك كان السكان صرحين في رفضهم عودة

[1] - Kinche. J, Op cit, p 180.

[2]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 143.

[3]- محمد رجائي ريّان، المرجع السابق، ص 55.

[4]- إبراهيم أبو عزوم، المرجع السابق، ص 23.

الإيطاليين؟، وقد أبدى الأمير موافقته على ما قاله السكان وأظهر رغبته في التعاون مع بريطانيا على أساس معاهدة[1].

لم تقم جمعية عمر المختار ببنغازي بالرد على أسئلة لجنة التحقيق الدولية حول رأي الجمعية في مصير البلاد نظرا لحالة التوتر السائدة في بنغازي، واكتفت بنداء موجه إلى المواطنين بأن يكون جوابهم على أسئلة اللجنة بأننا " نريد الاستقلال ونريد وحدة البلاد الليبية بحدودها الطبيعية، وستكون حكومتنا ديمقراطية دستورية نيابية تحت التاج السنوسي، وأن من حقنا أن نكون عضوا عاملا من أعضاء جامعة الدول العربية بعد استقلالنا "[2].

قدمت لجنة التحقيق تقريرها إلى وكلاء وزراء الخارجية في أواخر جويلية من السنة نفسها، وإذا تجنبنا الخوض في التفاصيل واكتفينا بوضع خلاصة لتقرير اللجنة لوجدنا أنها تدور حول النقاط التالية:

– نسبة مئوية كبيرة من سكان ليبيا هي بدوية وأمية.

– لا يستطيع أي من أجزاء ليبيا الثلاثة أن يكفي نفسه، ولا بد له من الحصول على عون من الخارج.

– أن الأحزاب السياسية الرئيسية تتفق على استقلال ليبيا ووحدتها (أي برقة، وطرابلس وفزان) والانضمام إلى جامعة الدول العربية.

– اشترط المؤتمر الوطني في برقة، وهو الهيئة السياسية الوحيدة التي كان معترفا بها رسميا، في سبيل الوحدة، أمرين: الأول قيام ملكية وراثية تحت راية الأمير محمد إدريس المهدي السنوسي، والثاني أن لا يسمح للطليان بالعودة إلى برقة كائنة ما كانت الأحوال، وأضافت اللجنة بأن الأمير نفسه كان يرغب في عقد محالفة مع بريطانيا.

– أن الأقلية الإيطالية في طرابلس ترى ضرورة عودة إيطاليا إلى ليبيا.

[1]– مجيد خدوري، المرجع السابق، ص ص 145-146.

[2]– محمد بشير المغيربي، المصدر السابق، ص 66.

- أما العرب فلا يقبلون بعودة إيطاليا قط.

- وقد أبدى السكان رغبة أكيدة في وجوب إنهاء الإدارتين البريطانية والفرنسية في البلاد[1].

1- 6: اجتماع باريس:

وفي 13 من سبتمبر سنة 1948 اجتمع مندوبو وزراء الخارجية في باريس، لتقرير مصير مستعمرات إيطاليا، وكانت بوادر الاجتماع تدل على عجز وزراء الخارجية عن حل القضية وإحالتها إلى هيئة الأمم، وفي هذا الاجتماع هاجم المندوب السوفييتي فشينسكي الدول الثلاثة وقال " أنها تعمل على تقسيم المستعمرات الإيطالية بينها، فبريطانيا تريد وضع برقة تحت وصايتها، وتطمع فرنسا في استقطاع إقليم فزان...واتّهم أمريكا بأنها أخلّت بشروط معاهدة الصلح الايطالية بأن أقامت مطار ' هُويلس' على سواحل طرابلس في منطقة الملاحة، واقترح أن توضع جميع المستعمرات الإيطالية تحت نفوذ إيطاليا، فرد المندوب الأمريكي بأن مطار الملاحة سيظل قائما إلى أن يُبث في مصير طرابلس[2]، ورد مسيو كوف دي مورفيل رئيس الوفد الفرنسي بأنه يسره أن يذكر الرفيق فشينسكي بأن المسيو بيدو اقترح في اجتماع وزراء الخارجية الذي عقد في 14 سبتمبر سنة 1945 وضع المستعمرات الإيطالية تحت وصاية فرنسا[3].

وقد استمر مندوب الاتحاد في محاولة الانتهاء إلى حل للمسألة فعاد في الاجتماع الثاني يقترح وضع المستعمرات تحت الوصاية الدولية، فاعترضت فرنسا وأمريكا وإنجلترا على ذلك، فاقترح أن يعين مجلس الوصاية الدولية أو الدول التي توضع المستعمرات تحت وصايتها على أن يؤلف مجلس استشاري من سبع دول من الأمم المتحدة لمساعدة الدولة أو الدول الوصية على المستعمرات، وكان آخر اقتراح للمندوب السوفييتي أن تمنح ليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات وإلى أن يحين ذلك الوقت توضع تحت

[1]- نقولا زيادة، ليبيا سنة 1948...، المصدر السابق، ص ص 44-45.

[2]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين...، المصدر السابق، ص 87.

[3]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 210.

الوصاية الدولية ويؤلف مجلس استشاري من سبعة أشخاص يختارون من ممثلي انجلترا وروسيا وفرنسا وإيطاليا وأمريكا وأحد أبناء البلاد وأحد السكان الأوروبيين[1].

وبسبب هذه الخلافات بين الدول الأربعة أخفق الاجتماع في إيجاد حل لمشكلة ليبيا، ولم يتم التوصل إلى اتفاق حول المستعمرات الإيطالية الأخرى أيضا، ولهذا فإنّ حكومات انجلترا، فرنسا، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية توجهّت بصورة مشتركة إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة تخبره بأنه انطلاقا من المادة 23 من معاهدة الصلح مع إيطاليا (والبند 3 من الملحق 11 به) تطرح قضية مصير المستعمرات الإيطالية السابقة للنظر فيها من طرف الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وكان اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة سينعقد في 15 سبتمبر 1948[2].

2 – مصر والقضية الليبية:

عنيت مصر عناية شديدة بالمستعمرات الإيطالية، وخاصة بليبيا واريتريا بسبب قربهما الجغرافي والعلاقات التاريخية التي تربطهما بمصر، ومن ثم فلم تكد الدول الأربع تجتمع في لندن حتى قدمت مصر مذكرة (مؤرخة في 12 سبتمبر 1945) عبرت فيها عن اهتمامها بليبيا وارتريا، وطالبت بوجوب استشارتها في حل مشكلة المستعمرات الإيطالية، وقد أوضحت المذكرة أن مصر وليبيا تجمع بينهما روابط مشتركة وأن ليبيا كانت في ماضيها إما مستقلة أو متحدة مع مصر باستثناء فترة قصيرة أيام الحكم الإيطالي، واقترحت مصر من أجل ذلك أن يجري استفتاء في ليبيا لتحديد موقفها، وهل يفضل سكانها الحصول على الاستقلال والاتحاد مع مصر، فإذا رغبت ليبيا في الاستقلال فإن مصر تحترم رغبتها وتيسر لها عندئذ أن تنضم إلى جامعة الدول العربية عضواً على قدم المساواة مع الدول

[1]- المرجع نفسه، ص 211.

[2]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص319.

العربية الأخرى، وجاء في المذكرة أخيرا أنه إذا قرر مجلس وزراء الخارجية أن لا يجري استفتاء وأن توضع ليبيا تحت وصاية منفردة، فإن هذه الوصاية يجب أن يعهد بها إلى مصر أو إلى جامعة الدول العربية[1].

وفي إطار هذا الموقف المصري الداعم للقضية الليبية سمحت الحكومة المصرية لليبيين المقيمين في مصر بممارسة الأنشطة السياسية لدعم قضيتهم ، فقام عون سوف وأحمد السويحلي بتوجيه مذكرة إلى الخارجية البريطانية بلندن يعلنون فيها رفضهم لعودة الحكم الإيطالي إلى بلادهم ومناصرتهم للحلفاء وبحقهم في الحرية والاستقلال، كما أرسلت جبهة نساء شمال إفريقيا برقية إلى رئيس مؤتمر وزراء خارجية الدول العظمى بلندن يرفضون فيها جعل ليبيا تحت الوصاية الفردية أو الجماعية، كما أرسل رئس لجنة الدفاع عن برقة وطرابلس ببرقة إلى وزير خارجية بريطانيا يعلن فيها حق الشعب الليبي في الحرية، كما عقد كذلك شباب نادي طرابلس الغرب الثقافي اجتماعاً خلص إلى تكوين لجنة تنفيذية تألفت هذه اللجنة من محمود عبد الرحمن البشني ومحمد عبد السلام الفيتوري والهادي عبد الله المسلاتي وفرج بن خليل وسلطان بن حلمي الخطابي ومحمد محمد عيسى للعمل على السعي من أجل استقلال ليبيا وضمها إلى الجامعة العربية[2].

واصلت الحكومة المصرية جهودها لكي يكون لها رأي في تقرير مصير جارتها العربية، فحينما تقرر إجراء مباحثات الصلح مع إيطاليا طلبت مصر الاشتراك في المؤتمر وحجتها أنها كانت هي الأخرى ضحية للعدوان الإيطالي وأنها اشتركت في مقاومته فمن حقها العضوية الكاملة في المؤتمر طبقاً للوعود البريطانية أثناء الحرب، غير أن الدول الكبرى الداعية للمؤتمر قبلت اشتراك مصر كعضو مراقب ولها حق إبداء الرأي فقط دون التصويت، فجددت مصر اقتراحاتها الخاصة باستفتاء الشعب الليبي وحقه في الاختيار بين الاستقلال والاتحاد معها وفي حالة الوصاية فالأولى أن تكون مصرية أو عربية باسم الجامعة، ومن المعروف أن مؤتمر الصلح مع إيطاليا أجل النظر في موضوع المستعمرات، ولما شعرت مصر بأن الدول الغربية تميل إلى تجزئة ليبيا إلى مناطق نفوذ رأت أن المصلحة العاجلة تقتضي

[1]- محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة...، المصدر السابق، ص ص 30-32، مجيد خدوري، المرجع السابق، ص ص 139-140.

[2]- عادل محمد محمد عثمان، المرجع السابق، ص 235.

على الأقل بتعديل الحدود لصالح مصر، فطالبت باسترداد الجنوب والمنطقة الساحلية الواقعة من السلوم حتى بردية وبنت حجتها على أساس أن الحدود القائمة حالياً خططت في العهد الاستعماري وأن الحكومة المصرية لم تكن حرة التصرف فيما جرى من تنازلات، واستمرت مساعي مصر في نفس الوقت نشطة لمقاومة مشروعات التقسيم ولو أنها صارت تعمل غالبا في إطار الجامعة العربية منذ سنة 1947.[1]

على إثر اجتماع مندوب وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى في لندن في 3 أكتوبر 1947 لبحث مشكلة المستعمرات الإيطالية، تقدم مندوب مصر لدى الجامعة العربية في الجلسة الثالثة في دورة الاجتماع السابع لمجلس الجامعة في 5 أكتوبر 1947 يطلب إلى مجلس الجامعة بضرورة النظر في القضية الليبية في القضية الليبية قائلاً " لا شك في أن المجلس قد أبدى ويبدي اهتماما بالغاً بالقضايا العربية جميعاً وأخص بالذكر قضية مصر وفلسطين ولا أخاله أقل اهتماماً بقضية أصبحت هي قضية اليوم وقضية تستلزم حلاً عاجلاً هي قضية ليبيا، والواقع أن الحالة في ليبيا اليوم تقتضي بأن ينظر المجلس الموقر إليها نظرة عاجلة وحازمة في هذه الدورة "[2].

وفي الجلسة الخامسة من نفس الدورة يوم 15 أكتوبر 1947 عُرِضَ الاقتراح المصري المتعلق بحق ليبيا في الاستقلال والوحدة، بحثته اللجنة السياسية وأدخلت عليه بعض التعديلات، وخَلُصَ القرار إلى القول " لهذه الأسباب يوصي المجلس الحكومات العربية باتخاذ العدة من الآن لصون استقلال ليبيا ووحدتها، وتقديم مذكرات إلى الدول الأربعة الممثلة في اللجنة، والقيام بمسعى دبلوماسي لدى هذه الدول للاشتراك في المفاوضات الجارية في المسألة الليبية، ودفاعًا عن وجهة النظر العربية في هذه القضية الحيوية للبلاد العربية لما لها من علاقات قوية بليبيا القائمة على أواصر القربى والجوار والثقافة واللغة والتاريخ ووحدة المصالح، ويناشد المجلس الشعوب العربية قاطبة أن تأخذ الأهبة من الآن

[1]- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، المرجع السابق، ص ص 72-73.

[2]- جامعة الدول العربية، المصدر السابق، ص25.

لمساعدة ليبيا والدفاع عن حقوقها بكل ما أوتوا من وسائل عملية فعالة، حتى يتيسر للشعب الليبي الكريم أن يصون حقوقه المقدسة ويحقق استقلاله وحريته الكاملة "[1].

يتضح من خلال هذه المساعي والتي كانت تهدف إلى كسب تأييد الحكومات العربية بل والشعوب العربية لدعم قضية ليبيا، كما كانت تهدف إلى إتباع سياسة عربية موحدة لمواجهة أطماع الدول الاستعمارية في ليبيا بمختلف الوسائل، كما أن القرار لم يشير إلى مسألة الوصاية سواء كانت هذه الوصاية للجامعة العربية أو لإحدى دولها كما كان في السابق، وهو ما يكشف عن إتباع نهج جديد في السياسة المصرية تجاه القضية الليبية[2].

3 – جامعة الدول العربية والقضية الليبية:

في 22 مارس سنة 1945 وقّعت سبع دول عربية على ميثاق الجامعة العربية وأعلن عن مولدها، وكانت القضية الليبية من أبرز قضايا التحرر الوطني العربي التي تولى مجلس الجامعة مناقشتها وتكليف الأمانة العامة بالعمل على متابعتها، ومساندة الشعب الليبي في مطالبه العادلة وفي حق تقرير مصيره وإعلان استقلاله[3].

وقد ارتبط الليبيون بهذه الهيئة منذ الشروع في تأسيسها، حيث أعد إدريس السنوسي تقريراً رفعه إلى وزراء خارجية الدول العربية المزمع انعقاده في 14 فبراير 1945، طالب فيه بتمثيل ليبيا في جامعة الدول العربية ومساندتها في أن يكون لها الحق الطبيعي في تقرير مصيرها، إلا أن عدم استقلال ليبيا حتى ذلك التاريخ جعل من المتعذر قبولها عضواً في هذه المنظمة، ومع ذلك أصبحت قضية ليبيا أحد الموضوعات التي استأثرت باهتمام جامعة الدول العربية منذ إعلان ميثاقها[4].

---

[1]– المصدر نفسه، ص ص 26-27.

[2]– عادل محمد محمد عثمان، المرجع السابق، ص 245.

[3]– إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 168.

[4]– الصالح الخفيفي، " جامعة الدول العربية وتأثيراتها على الاتجاهات السياسية في ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية "، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 22، العدد 2، ديسمبر 2007، ص 313.

لم يكن اهتمام جامعة الدول العربية بالقضية الليبية أقل من اهتمام مصر، بسبب أن الجامعة كانت ترى نفسها من جهة قيمة على المصالح العربية عامة، ومن الجهة الثانية لأنها كانت تحاول أن تكون ليبيا إذا أخفقت في الحصول على الاستقلال تحت وصاية مصر أو تحت وصاية مشتركة للجامعة نفسها، ولم تكن عناية عبد الرحمن عزام نفسه الأمين العام لجامعة الدول العربية أقل من ذلك، فقد كان يراقب تطور الأمور في تلك البلاد مراقبة دقيقة بسبب أنه اشترك في سياستها الداخلية أثناء الحرب العالمية الأولى، ومن ثم فقد أرسل في وقت مبكر من سبتمبر 1945 مذكرة إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، ضمنتها آراء تتفق ووجهة النظر التي أفضحت عنها المذكرة المصرية الموجهة إلى مجلس وزراء الخارجية، وأهاب فيها بالدول العربية أن تضغط على الدول الكبرى وتطلب منها إما أن تمنح ليبيا استقلالها على أساس الاستفتاء وإما أن تسمح لها بالاتحاد مع مصر[1]، و جاء في المذكرة " ...لهذه الأسباب كلها أعتقد أن الدول العربية تؤيد ما أشرت إليه وأن الخطة التي تضمتها مواد هذه المذكرة تصلح أساسا لسياسة يجتمع عليها الرأي في دول الجامعة بل في البلاد العربية كلها، واعتقد أن المطالبة بها والسعي لتحقيقها يتفق مع أماني البلاد ومع المبادئ التي يرمي إليها ميثاق الجامعة "[2].

وفي أثناء زيارة الأمين العام للجامعة لعواصم الدول العربية قبل رحلته إلى لندن في سبتمبر 1945، انتهز الفرصة وتباحث في مسألة ليبيا مع الوزير الأمريكي المفَوَّض في جدة، ومع الملك عبد العزيز آل سعود والمسؤولين في بغداد وعمان ودمشق، وكان من نتيجة هذه المقابلات حصوله على تأييد للقضية الليبية من حكومات الدول العربية الأعضاء بمجلس الجامعة، وبناء على ذلك وَجَّهَ مذكرة في 28 سبتمبر 1945 إلى وزراء خارجية الدول الكبرى باسم الجامعة العربية.حمَّلها أماني الشعب الليبي في الوحدة والاستقلال والانضمام إلى جامعة الدول العربية[3] " وتلخص هذه الأماني كما عهدتها بنفسي، في الرغبة في بقاء بلادهم موحدة وفي أن نترك لهم الحرية في إدارة شؤونهم

[1]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 141.

[2]- جامعة الدول العربية، المصدر السابق، ص08.

[3]- الصالح الخفيفي، المرجع السابق، ص 315.

بأنفسهم، وأن تصبح ليبيا عضواً في جامعة الدول العربية"[1]، وأكدت هذه المذكرة على أن ما جاء بها مُستقى من الاتصالات الشخصية لأمين عام الجامعة العربية بأهالي ليبيا، حيث فوضه الزعماء الدفاع عن قضيتهم " وقد استقيت بنفسي وبواسطة اتصالاتي الشخصية هذه المعلومات من أهل ليبيا ، وقد فوضني زعماؤهم ورؤساؤهم في أن أوضح لكم قضيتها وأن أدافع عنها"[2]، وقد أكد الأمين العام في

أحاديثه الخاصة مع رؤساء الوفود قلقه الشديد على مستقبل ليبيا خشية أن تعود إلى إيطاليا ثانية، أو أن تقع في أيدي دولة استعمارية أخرى[3].

على صعيد آخر وجه العراق مذكرة لمؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى في أواخر سبتمبر 1945م، أكد فيها موقفه المؤيد لليبيا وحرصه على أن تنال استقلالها وفق ميثاق الأمم المتحدة، مشدداً على أن حكومة العراق ترفض عودة إيطاليا لحكم هذه البلاد، وتأمل إجراء استفتاء عام يقرر الليبيون من خلاله نظام الحكم الذي يرتضونه[4].

وفي الجلسة الثانية عشر من دورة الاجتماع العادي الثاني لمجلس الجامعة المنعقد في 4 ديسمبر 1945 وافق المجلس عل اقتراح الأمين العام الذي تقدم به كالتالي " يؤيد مجلس الجامعة المذكرات التي قدمتها الدول العربية والتي قدمها الأمين العام لمجلس وزراء خارجية الدول المجتمع في لندن في سبتمبر الماضي، وينتهز فرصة اجتماعه ليقرر أنه يؤيد حق العرب الليبيين في حريتهم الكاملة في بلادهم وتقرير مصيرهم بأنفسهم"[5].

---

[1]- جامعة الدول العربية، المصدر السابق، ص10.

[2]- جميل عارف، المصدر السابق .، ص 280.

[3]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 141.

[4]- مفتاح بلعيد غويطة، " الدور العربي تجاه القضية الليبية 1945-1952م دراسة في دور مصر والعراق وجامعة الدول العربية"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة المرقب، العدد 14، مارس 2017، ص 272.

[5]- جامعة الدول العربية، المصدر السابق، ص12.

أكدت الوفود العربية لمجلس الجامعة العربية على عدم تحقيق الوحدة العربية إلا بالتحاق ليبيا ، تونس، المغرب، والجزائر بالجامعة العربية[1]،وأكد عبد الرحمن عزام للصحيفة اللبنانية ' الديار' بأن ليبيا يجب أن تكون مستقلة سياسيا[2]، كما صرح أثناء مؤتمر صحفي في صالون المشرق بقصر دمشق " إن ليبيا هو بلد عربي وله الحق بأن يتمتع كباقي الدول بالاستقلال، وبحرية تدبير مستقبله، وأن يختار نظامه، وأن ينظم إلى الجامعة، هذه الأخيرة قد حاربت كل مشروع استعماري لتقسيم إقليمه "، وأضاف قائلا " سنوجه إلى وزير الشؤون الخارجية للأمم المتحدة مذكرة لطلب تحقيق جميع الطموح الوطنية لسكان طرابلس، وأؤكد أنه قد تم اتخاذ إجراءات صارمة من أجل إفشال كل فكرة لتقسيم هذا البلد تحت نظام الحماية، سنواجه في مهمتنا صعوبات كثيرة، ولن ننسى أن نتحدث في هذه المذكرة عن كفاح دام 25 سنة من طرف شعب ليبيا الذي لن يقبل أبدًا أن يكون موضع ترتيب ليس له مكان فيه، وإذا لزم الأمر فسيقرر استئناف القتال بكل الوسائل المتوفرة"[3].

[1]- A.W.O, S: I, B: 6986 I23, Dos: journaux et revus d'Egypte et d'orient, rapport du service des renseignements de Beyrouth n° 83, en date du 08 avril 1946, concernant le contenu de la presse libanaise titré ' Les pays arabes de l'Afrique du nord '.

[2]- A.W.O, S: I, B: 6986 I23, Dos: journaux et revus d'Egypte et d'orient, rapport secret du service des renseignements de Beyrouth n° 91, en date du 17 avril 1946, à propos du contenu de la presse libanaise titré ' Déclaration de Azzam Pacha à Damas '.

[3] - A.W.O, S: I, B: 6986 I23, Dos: journaux et revus d'Egypte et d'orient, rapport secret du service des renseignements de Damas n° 73, en date du 17 avril 1946, en ce qui concerne la déclaration faite par Abderrahmane Azzam à la presse de Damas, intitulé ' La Tripolitaine et la ligue arabe '.

قرر مجلس الجامعة إرسال مذكرة إلى الدول المشتركة في مؤتمر الصلح مع إيطاليا للمطالبة بحق أهالي ليبيا في الوحدة والاستقلال وحقهم في اختيار نظام الحكم الذي يرتضونه لأنفسهم على أن تكلف الأمانة العامة بإعداد هذه المذكرة وتبليغها إلى هذه الدول مع مداومة المساعي لتحقيق هذا الغرض، وتنفيذا لهذا القرار وجهت الأمانة العامة إلى جميع الدول التي اشتركت في مؤتمر الصلح مع إيطاليا مذكرة رسمية في 18 أفريل 1946 أيدت فيها عرب ليبيا وعبرت عن رغباتهم[1].

ولما اجتمع ملوك ورؤساء دول الجامعة بزهراء أنشاص في يومي 28 و 29 ماي سنة 1946م، جاء في بيانهم التاريخي الفقرة التالية عن ليبيا " ...ثم تناولوا بالبحث مسألة طرابلس وبرقة ووجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق على أن استقلال هذه البلاد أمر طبيعي وعادل، وأن حكوماتهم متفقة على ضرورته لأمن مصر والبلاد العربية، وإن جامعة الدول العربية التي قضى ميثاقها برعاية شؤون العرب ومصالحهم أن تهيئ الأسباب لهذا الاستقلال، وأن تتعهد بادئ الأمر بالرعاية اللازمة ظهور حكومة عربية في تلك البلاد ومعاونتها أدبيا وماديا حتى تستطيع النهوض بمسؤوليتها داخلا وخارجا كعضو من أعضاء جامعة الدول العربية"[2].

ولما اتجهت نية الدول الكبرى إلى إرسال لجنة تحقيق لدراسة أحوال ليبيا حاولت الجامعة العربية أن تشترك في لجنة التحقيق ولكن أمريكا وانجلترا حالتا دون ذلك بحجة أن اشتراك الجامعة العربية قد يفتح الباب أمام مطالبة دول أخرى بتمثيلها في اللجنة[3]، وأصدر مجلس الجامعة في 15 أكتوبر سنة 1947 قراراً جاء فيه " لما كان حق ليبيا في وحدتها واستقلالها هو حق طبيعي ثابت بحكم التاريخ، وربما أهدرت من دماء غزيرة في سبيل الذود عن وحدتها واستقلالها، وبمناسبة قرب البث في مصير المستعمرات الإيطالية فإن المجلس إذ يراقب المسألة الليبية بقلق زائد يؤكد مرة أخرى ما قرره من وحدة البلاد الليبية (برقة وطرابلس وفزان)، وإن استقلالها هو الهدف الأول الذي يجب أن تنشده البلاد العربية وتسعى إليه بكافة الوسائل الممكنة.ويرى المجلس أن كل تسويف في تحقيق هذه الأهداف

[1]- جميل عارف، المصدر السابق ،، ص ص 284--286.

[2] - جامعة الدول العربية، المصدر السابق، ص18.

[3]- جميل عارف، المصدر السابق ،، ص 293.

العادلة أو حرمان ليبيا من استقلالها بتجزئتها أو وضعها تحت وصاية أجنبية هو عمل يتنافى قطعاً مع العدالة والحق. لهذه الأسباب يوصي المجلس الحكومات العربية باتخاذ العدة من الآن لصون استقلال ليبيا ووحدتها وتقديم مذكرات إلى الدول الأربع الممثلة في اللجنة والقيام بمسعى دبلوماسي لدى هذه الدول للاشتراك في المفاوضات الجارية في المسألة الليبية، ودفاعاً عن وجهة النظر العربية في هذه القضية الحيوية للبلاد العربية لما لها من علاقات قوية بليبيا القائمة على أواصر القربى والحوار والثقافة واللغة والتاريخ ووحدة المصالح... "[1].

وقامت الجامعة العربية في 17 أكتوبر 1947 بتوجيه مذكرة إلى الدول الأربع الكبرى أوضحت فيها أن ليبيا بلاد عربية تجمع بينها عوامل مشتركة من اللغة والدين والعادات والثقافة والاقتصاد، فمطلبها الأول وحدة البلاد بأقسامها الثلاث، وأن ليبيا كان لها منذ أيام العثمانيين استقلال ذاتي وأن أهلها قاوموا الغزو الإيطالي على وحشيته وجاهدوا في مهاجرهم من أجل حريتهم وبادروا إلى معاونة الحلفاء، فالمطلب الثاني لهم هو التمسك بالحرية والاستقلال، وقد عادت سيادتهم إليهم بعد تنازل العثمانيين عنها في 18 أكتوبر سنة 1912 والطليان بمقتضى معاهدة الصلح في 10 فبراير 1947"[2].

رفعت الأحزاب في طرابلس إلى الأمانة العامة للجامعة عدة شكاوي حول هجرة الإيطاليين غير المشروعة إلى طرابلس، حيث أرادت إيطاليا أن تضع الدول الكبرى أمام الأمر الواقع عندما تصل لجنة التحقيق الدولية إلى ليبيا فتجد أن إيطاليا قد عادت بنفوذها إلى أراضي ليبيا في صورة هذا العدد الهائل من المهاجرين الذين أخدوا في التوافد بمختلف الطرق والأساليب على ليبيا، وعلى إثر ذلك تقدمت أمانة الجامعة العربية إلى السفير البريطاني بمصر بمذكرة وضَّحت فيها خطورة الهجرة الإيطالية

[1]- جامعة الدول العربية، المصدر السابق، ص18.

[2]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 249.

إلى إقليم طرابلس، وقد تلقت الجامعة ما يفيد بأن وزارة الخارجية البريطانية ستتخذ الإجراءات الممكنة لوقف هذه الهجرة[1].

صرح الأمين العام للجامعة العربية إثر محادثة جرت بينه وبين محمد بن عبد الخطابي رئيس لجنة تحرير المعرب العربي " بأن قضية الشمال الإفريقي قد اهتمت بها الجامعة ولكنها تضعها في المرتبة الثانية بعد تحرير ليبيا "[2].

[1]- جميل عارف، المصدر السابق.، ص ص 288-289، الصالح الخفيفي، المرجع السابق، ص 316.

[2]- جريدة البصائر، العدد: 113، بتاريخ 27 مارس 1950، ص 07.

الفصل السادس

قيام الدولة الليبية وسقوط الملكية.

أولا : القضية الليبية أمام الأمم المتحدة ووصول محمد إدريس السنوسي إلى السلطة.

ثانيا : تنفيذ قرار الأمم المتحدة واستقلال ليبيا.

ثالثا : معاهدات ليبيا مع الدول الغربية وسقوط الملكية.

أولا: القضية الليبية أمام الأمم المتحدة ووصول محمد إدريس السنوسي إلى السلطة:

1- القضية الليبية في الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة أفريل – ماي 1948:

عرضت قضية المستعمرات الإيطالية السابقة على الأمم المتحدة لأول مرة في أفريل 1949 في القسم الثاني من الدورة الثالثة، ذلك أن هذه القضية لم تحظ بمكان في جدول الأعمال للقسم الأول من الدورة الثالثة المنعقدة في باريس، فتركت إلى تتمة الدورة وكانت الجمعية العامة قد انتقلت إلى لايك سكسس[1].

ازداد الوضع الدولي تعقيدًا في تلك الفترة بسبب المحاولات المشددة للدول الامبريالية في تدعيم حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وكانت روما الرسمية تأمل بعد أن انضمت إيطاليا إلى الحلف (أفريل 1949م) بأن تنازل انجلترا وفرنسا عن مصالحهما وأن تقدم لها الولايات المتحدة الأمريكية الدعم المباشر، بيد أن انجلترا وفرنسا لم تكونا مستعدتين إطلاقاً للتحول عن مواقعهما الاحتلالية، فبعد أن اضطرت انجلترا في ماي سنة 1948م للتنازل عن انتدابها لفلسطين اتخذت جميع الإجراءات من أجل ترسيخ أقدامها في ليبيا، فكانت تقيم حسابها على أن طرابلس وبرقة يمكن أن تعوضاها خسائرها في فلسطين وتمكناها من مواصلة الإشراف على خطوط مواصلات حوض البحر الأبيض المتوسط، ومن القدرة في حال الضرورة على إنزال جيوشها في أي منطقة من الشرق الأوسط[2].

وقد سبقت بداية مناقشة القضية المتعلقة بمصير المستعمرات الايطالية السابقة في منظمة الأمم المتحدة بمفاوضات جرت وراء الكواليس بين الدول ذات المصالح وعلى الخصوص بين ك.سفورزا وزير خارجية إيطاليا و أ. بيفن وزير خارجية انجلترا، ولم يحل ذلك دون تدعيم بريطانيا لمواقعها في برقة وطرابلس، لكن لم يتسن تحقيق كل شيء، فتعاظم التذمر في ليبيا من الإدارة العسكرية البريطانية أدّى إلى استبدالها بإدارة وطنية، وقد صرح ماكنيل وكيل وزارة الخارجية في فبراير 1949م ردّاً على سؤال

[1]- نقولا زيادة، محاضرات...، المرجع السابق، ص 168.

[2]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص323.

في مجلس العموم بأنّ الحكومة الانجليزية قررت نقل الإشراف الإداري في ليبيا إلى وزارة الخارجية وكأنها تضع بذلك التطور الثقافي لليبيين في الحسبان، ولم يكن هذا الإيضاح كافيا لتغطية الأسباب الحقيقية لاستبدال الإدارة العسكرية البريطانية، فلمّا لم تكن انجلترا واثقة من القرار النهائي بتقرير مصير طرابلس حاولت أن تسارع بضم جزء من أراضيها إلى برقة قبل أن يتأخر الوقت وقامت في سبيل هذه الغاية بعدد من التغيرات في التقسيم الإداري لليبيا[1].

حضر الدورة وفد عن المؤتمر البرقاوي يمثّل برقة (ويتكوَّن من عمر فائق شنيب، وخليل القلال، وعبد الحميد العبّار، وعبد الرازق شقلوف)، ووفد آخر من هيئة تحرير ليبيا يمثل طرابلس (ويتكوَّن من منصور بن قدارة، والدكتور علي نور الدين العنيزي، والدكتور محمد فؤاد شكري'مستشار')، وممثل عن الطائفة اليهودية في طرابلس، ومندوبون عن جمعيات تمثل الأقليات الإيطالية المقيمة في طرابلس[2].

ودارت المناقشات في اللجنة السياسية حول نقط ثلاث (مبدأ استقلال ليبيا، وحدة ليبيا بمناطقها الثلاث، وصاية الأمم المتحدة وتنظيمها)، وقد ارتبطت النقطتان الأوليتان بنوع وصاية الأمم المتحدة فانقسمت الآراء بين تأييد وصاية دولة واحدة وبين أن تكون الوصاية للأمم المتحدة كلها مباشرة، فكان معنى وصاية الدولة الواحدة إغفال الاستقلال والوحدة وربط ليبيا بعجلة الاستعمار، وكانت وصاية الأمم المتحدة المباشرة خطوة في سبيل تحرير ليبيا، وهكذا أخذت بريطانيا وفرنسا وأمريكا والدول المشايعة لها كدول أمريكا اللاتينية ودول الكومنولث بالمبدأ الأول، ورأت الوفود العربية والآسيوية الأخذ بمبدأ وصاية الأمم المتحدة[3].

حظيت فكرة اشتراك طرابلس وبرقة وفزان في دولة واحدة ذات سيادة تامة بتأييد قوي داخل الأمم المتحدة، لكن هذه الفكرة مرت بنقاش طويل في أروقتها، وفي وسط تضاد الآراء وتلاقيها تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح تضمن حصول ليبيا على الاستقلال بعد عشر سنوات من

[1]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق ، ص324.

[2]- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، صفحات من التاريخ السياسي، ج1، ميلاد دولة الاستقلال، مركز الدراسات الليبية اكسفورد، دار الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004، ص243.

[3]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص ص 214-215.

وصاية الأمم المتحدة، وتقدمت دول أخرى بعدة مقترحات كان بعضها يؤيد الاستقلال التام بعد فترة وصاية للأمم المتحدة، وطلب الاتحاد السوفييتي بعد رفضه المقترح الأمريكي أن تمنح ليبيا الاستقلال بعد خمس سنوات من وصاية الأمم المتحدة، على أن تدار من مجلس الوصاية، بمعاونة لجنة استشارية تتكون من تسعة أعضاء، وكعادته في مناوأته للدول الغربية ربط الاتحاد السوفييتي ذلك بانسحاب وتصفية القواعد العسكرية الأجنبية، وكذلك جميع الفرق والقيادات العسكرية الأجنبية في ليبيا، وشعرت الولايات المتحدة الأمريكية أن المطالب السوفييتية تتضمن تحجيم دورها في المنطقة، ولذلك رفضت الاقتراح السوفييتي مدعية أن الأمم المتحدة بوصايتها على ليبيا غير قادرة وحدها على المحافظة على السلم، وأن وجود القواعد العسكرية الأمريكية في طرابلس والبريطانية في برقة ضرورية لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة[1].

وبينما كانت الأمم المتحدة تنظر في المسألة الليبية، أميط اللثام ليلة 8 -9 مايو 1949 عن اتفاقٍ سرّي كان قد جرى بين وزير خارجية بريطانيا العمالي ' أرنست بيفن '، ووزير الخارجية الإيطالي الكونت' كارلو سفورزا '، وهو الاتفاق الذي اشتهر فيما بعد بمشروع' بيفن –سفورزا ' وأهم ما تضمنَّه ذلك المشروع أن تحصل ليبيا على استقلالها بعد عشر سنوات، وبعد موافقة الأمم المتحدة، على أن توضع أقاليم ليبيا الثلاثة خلال هذه الفترة تحت وصاية دولية تتولى بموجبها بريطانيا إدارة برقة، وتتولى فرنسا إدارة فزان، وتتولى إيطاليا إدارة طرابلس، مع العمل على تنسيق السياسة بين الإدارات الثلاث حتى لا ينشأ ما قد يعرقل استقلال ليبيا، أو يؤثّر في وحدتها[2].

وعقب الإعلان عن المشروع قامت المظاهرات في طرابلس، وأعلن العصيان المدني، ورفعت شعارات بسقوط بريطانيا وإيطاليا مطالبة الأمير محمد إدريس السنوسي بإعلان استقلال ليبيا الموحدة، وسافر رجال جمعية عمر المختار فرع بنغازي ودرنة للمشاركة في المظاهرات تأكيدا لوحدة المصير، كما قامت المظاهرات في بنغازي ودرنة، وأرسلت برقيات الاحتجاج، وحينما قدم المشروع إلى

[1]– مسعود محمد يونس، " قضية استقلال ليبيا في المحافل الدولية والإقليمية 1945–1952م"، مجلة جامعة بنغازي للعلوم والدراسات الإنسانية، جامعة بنغازي الحديثة، العدد 2، 2018، ص ص 8–9.

[2]– محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 243.

الأمم المتحدة وردت برقية إلى وفد برقة بالعودة فوراً إلى البلاد، وقد بقي وفد طرابلس الذي استطاع أحد أعضائه، وهو الدكتور علي نور الدين العنيزي أن يقنع مندوب هايتي (Haite) السيد أميل سانت كلوت (Emile Saint Clout) بالتصويت ضد الفقرة الثالثة الخاصة بالوصاية الإيطالية على طرابلس، فسقط المشروع كله بعد ذلك بفضل هذا الصوت المعارض[1].

وعند أخذ الأصوات على مشروع قرار بيفن – سفورزا في الأمم المتحدة، صوتت 33 دولة لصالح الوصاية الايطالية على طرابلس بينما صوتت ضدها 17 دولة وامتنعت 8 دول عن التصويت، أي أن مندوب هايتي صوت ضد المشروع، وبما أن كتلة دول أمريكا اللاتينية لم تكن قبلت بمشروع القرار إلا على أساس أن تنال إيطاليا حق الوصاية على طرابلس الغرب، فإنها سحبت تأييدها للمشروع برمته، ومن تم رفضته الجمعية العامة بأغلبية ساحقة بلغت 37 صوتاً مقابل 14 صوتاً مع امتناع 7 دول عن التصويت[2].

وعلى أثر سقوط هذا المشروع بادر الوفد العراقي لدى الأمم المتحدة بتقديم مشروع قرار يقضي بمنح ليبيا استقلالها فوراً، وتقدَّمت دول أخرى من بينها باكستان بمشروعات قراراتٍ لإبقاء القضية الليبية حيَّة، غير أنَّها رُفضت جميعاً، وتقرَّر إحالة القضية إلى الدورة الرابعة للجمعية العامَّة بناءً على اقتراحٍ تقدَّمت به بولندا[3].

كانت النزاعات الامبريالية حول المستعمرات الايطالية السابقة نتيجة لتضارب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا وإيطاليا، في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فمن الطبيعي أنّ التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا على السيطرة على حوض البحر المتوسط كان حائلاً دون وصولهما إلى اتفاق حول مصير طرابلس، أمّا بالنسبة لفرنسا فإن أشدّ ما كانت تخشاه هو أن تؤدي الوصاية الجماعية على المستعمرات الايطالية السابقة ثم إعطاؤها الاستقلال إلى مضاعفة حركة

[1]- محمد بشير المغيربي، المصدر السابق، ص 103.

[2]- دي كاندول، المصدر السابق، ص 96.

[3]- محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 244.

التحرّر الوطنية في ممتلكاتها في الشمال الإفريقي، ومن الطبيعي أن فرنسا كانت إلى جانب ذلك تنظر دون أيّ حماس إلى إمكانية فرض السيادة الأنجلو-أمريكية في البحر الأبيض المتوسط (وخاصة عن طريق تثبيت أقدام انجلترا في برقة وأقدام الولايات المتحدة الأمريكية في طرابلس)، ومن الواضح أن إيطاليا لم تكن مسرورة من تآمر الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، وقد كتبت صحيفة ' مومينتو' الايطالية في معرض تعبيرها عن رأي الأوساط الحاكمة ما نصّه: " إنّ ما يحدث في ليك-سكس هو مناورة دقيقة ومعقدة من أجل إضفاء الشرعية على احتلال انجلترا لبرقة، والفرنسيين لفزان، ويتظاهر في الوقت نفسه بأنه لا يقترف ظلم كبير بحقّ إيطاليا، وقد برزت أمام الإيطاليين بشكل خاص حقيقة كون الحلفاء يحاولون تغطية المناورة بالحجج الحقوقية وهم بكل رياء يغطّون مطامعهم في النّهب "[1].

أعقب فشل المشاريع السابقة ظهور اعتبار يقوم على أساس استقلال ليبيا ونبذ مبدأ الوصاية، حيث وجدت كل من فرنسا وبريطانيا في هذه المرحلة أن الاستقلال يمكن أن يُعطى عن طريق الأمم المتحدة، وجعل ليبيا منطقة نفوذ لها، وهذا يمكن أن يؤدي إلى النتيجة نفسها التي كان سيؤديها مبدأ الوصاية، وقد عبر عن هذا الاتجاه بصورة واضحة المستر نكنيل (Nc Neil) مندوب بريطانيا في الجمعية العامة الذي أعلن " أن حكومته ليست في وضع تفضل فيه ترتيب الوصاية على ليبيا، فبدلا من ذلك تدعو إلى استقلال برقة وطرابلس "[2]، وبشكل غير متوقع فإن هزيمة الخطة البريطانية الإيطالية قادت إلى حل سريع، ففي النصف الثاني من عام 1949م انتقل التفكير البريطاني والغربي بسرعة بالنسبة للقضية الليبية من الوصاية إلى الاستقلال[3].

وأيدت إيطاليا علنا استقلال ليبيا، أملا في أن تحظى بتأييد الدول العربية والآسيوية بالوصاية على إريتريا والصومال الإيطالي، وبدأ السوفييت يطالبون بالاستقلال الفوري لليبيا بعد أن كانوا

[1]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص327.

[2]- محمد رجائي ريّان، المرجع السابق، ص 57.

[3] - Pelt Adrian, Libyan Independence and the United Nations, Yale University Press, 1970, p p 86-89.

يؤيدون الوصاية السوفييتية ثم الإيطالية ثم الجماعية، كذلك دعوا إلى تصفية القواعد الأجنبية وخاصة البريطانية والأمريكية والفرنسية[1].

وقد كان لفشل مشروع بيفن سفورزا أثر فاعل على مسيرة القضية الليبية حيث أحدث نوعاً من التقارب بين طرابلس وبرقة، ويتضح ذلك من خلال تبادل رسائل التهاني التي نشرتها صحيفة طرابلس الغرب، إضافة إلي أن المشهد الوطني بدأ في التعبير عن خطورة الموقف بالنسبة لبريطانيا التي أصبحت في وضع حرج أمام البرقاويين عموماً ومحمد إدريس السنوسي على وجه الخصوص فسارعت إلي تدارك الموقف والمناورة كعادتها من أجل المحافظة على برقة في يدها خشية أي تطورات مفاجئة قد تكون خارج الحسبان[2].

2- إعلان استقلال برقة:

رغم أنَّ مشروع" بيفن –سفورزا "آلَ إلى السقوط، إلا أنَّه أبرز بشكل واضحٍ وجليّ أمام الليبيّين وزعمائهم المطامع الاستعمارية، ولاسيما لإيطاليا وفرنسا في بلادهم، الأمر الذي زاد من درجة الغليان السياسي في ليبيا، وممَّا زاد من حدَّة ذلك الغليان تعثّر الأمم المتحدة في اتخاذ قرارٍ بخصوص المستعمرات الإيطالية السابقة، كما ظهر جلياً في اجتماعات دورتها الثالثة[3].

قابل الأمير إدريس من جانبه مشروع" بيفن –سفورزا "باستنكار بالغ، ولما بلغت الأمير أنباء ما حدث في ليك سكسس اعترته إحدى نوبات الغضب النادرة خلال أحد لقاءاته اليومية مع دي كاندول رئيس الإدارة البريطانية المقيم في برقة يومذاك، فقال أنه يجد نفسه ضحية للتضليل المتعمد من ناحيتهم، وذلك أن سلفه في الإدارة العسكرية كان قد أكد له أنه سوف يتمكن من تشكيل حكومة وطنية لبرقة بحيث تستطيع طرابلس الغرب وفزان الانضمام إليها فيما بعد، وهو قدم لشعبه

[1]- هنري حبيب، المرجع السابق، ص ص 75-76 .

[2]- عمر رمضان حموده، التيار القومي في ليبيا وأثره في الحركة الوطنية 1943-1969، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2010، ص 129.

[3]- محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 244.

وعوداً بهذا المعنى، وبالتالي يطالب بريطانيا بالموافقة الفورية على تشكيل حكومة برقاوية وتوقيع معاهدة للتعاون والدفاع المشترك " إذا توانت بريطانيا أكثر من هذا، فسوف اضطر إلى إخبار الشعب بأنه لا بد لي من التخلي عن الكفاح وعدم المشاركة في الشؤون الليبية بعد ذلك، وإما أن أعود إلى مصر أو أعيش في برقة كمواطن عادي، ولسوف أتهم بأنني نكثت عهدي بعد كل هذه السنين وخنت شعبي بعد أن كنت أوصيته بالصبر زمنا طويلا، وقد تلقيت تأكيدا بأنه إذا لم تنجح الأمم المتحدة في الاتفاق على مستقبل ليبيا بالكامل، فإن بريطانيا نفسها سوف تنظر في منح الاستقلال لبرقة والتفاوض معها على عقد معاهدة للتعاون والدفاع، وأن احترام البرقاويين لبريطانيا أخد في الضعف بينما ينتشر انتقادهم لها ولشخصي بدعوى أنني أداة لها، والحرية التي كافحنا من أجلها طويلاً غدت مهددة بالخطر"[1].

شعرت الإدارة البريطانية في برقة بحرج شديدٍ أمام هذه التطورات، وأمام صيحات البرقاويين المنادين بتسلّم السلطة في إقليمهم، فكان أن لجأت إلى حل لا يتعارض مع مطامعهم البعيدة المدى، كما يرضي البرقاويين في الوقت ذاته، فاتفقوا مع الأمير إدريس على تسليمه السلطة الداخلية في برقة بشروطٍ معينة، على أن تبقى أمور الدفاع والخارجية والأمن في الأزمات، من صلاحيات بريطانيا[2].

وفي أوَّل جوان 1949م انعقد في قصر المنار بمدينة بنغازي اجتماع للمؤتمر الوطني البرقاوي أعلن فيه الأمير إدريس استقلال برقة، وطالب بريطانيا والدول العربية والمجتمع الدولي بالاعتراف بهذا الاستقلال، وعبَّر عن أمله في أن تتحقق وحدة طرابلس وبرقة في المستقبل، كما أعلن عن عزمه على تشكيل حكومةٍ وطنية، ودعوة برلمان منتخب من الشعب[3]، وعلى الفور أعلن دي كاندول رئيس الإدارة البريطانية أن الحكومة البريطانية تعترف بالأمير إدريس السنوسي رئيساً لحكومة برقة وأنه يتخذ

[1]- دي كاندول، المصدر السابق، ص ص 95-96.

[2]- مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ط1، بريطانيا، 1992، توزيع وكالة الأهرام للتوزيع، قليوب، مصر، ص 31.

[3]- محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 245.

كافة الإجراءات من أجل دعم هذه الحكومة، وأعلن أيضاً بأن الأمير يدعى إلى لندن من أجل إجراء المشاورات[1].

قامت مظاهرة في مدينة بنغازي ضدّ السنوسي، واتّجهت نحو قصره، وحاولت اقتحامه، كما قام أمين سر جمعية عمر المختار بإخبار السنوسي أن إعلان استقلال برقة معناه الموافقة الأكيدة على تجزئة البلاد، وطالبه بإعلان استقلال البلاد كلها، وقيام دولة في البلاد تحت امرأته، وأرسلت هيئة تحرير ليبيا إلى محمد إدريس السنوسي تبلغه عدم اعترافها بما حدث، وذلك في تاريخ 4 جوان 1949م، ثم قدم وفد من طرابلس إلى بنغازي برئاسة محمد أبو الإسعاد العالم ومحمود المنتصر، وبحث مع السنوسي خطر إقامة دولة في برقة[2].

وقد بادرت الجبهة الوطنية الطرابلسية بإيفاد وفدٍ لتهنئة الأمير باستقلال برقة، كما أرسل المؤتمر الوطني الطرابلسي وفداً لمباركة للأمير، ولبحث قضية الزعامة السنوسية مع زعماء برقة، وقد لقي الوفد الطرابلسي ترحيباً حاراً في بنغازي، ووجَّه الدعوة إلى الأمير إدريس للمرور بطرابلس في طريقه لزيارة بريطانيا للاطلاع على وجهات النظر الطرابلسية ونقلها إلى لندن، وهو ما قام به الأمير في رحلتي الذهاب والعودة[3]، ولقي ترحيباً منقطع النظير في طرابلس[4]، وبقي الرأي العام الليبي ينتظر ما ستسفره هذه الزيارة، ويُريد أن تكون محققة لوحدة ليبيا[5].

لم يكن الأمير محمد إدريس السنوسي يرضى إلا بوحدة ليبيا الشاملة للأقسام الثلاثة، وزيارته لطرابلس ما كانت إلا تمهيدا للإعلان عنها في فرصة مناسبة، ولم تتردد جريدة ' الوطن ' الطرابلسية في

---

[1]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص335.

[2]- محمود شاكر، المرجع السابق، ص51.

[3]- غادر الأمير برقة في 9 جويلية 1949 في طريقه إلى لندن، وتوقف في مصراتة ويومين بطرابلس، يُنظر: دي كاندول، المصدر السايق، ص103.

[4]- محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 246.

[5]- جريدة البصائر، العدد: 89، بتاريخ 08 أوت 1949، ص 07.

كتابة ما يلي على صفحتها الأولى: " الشعب الطرابلسي في مهرجانات رائعة احتفالاً بزيارة أمير ليبيا ومنقذ وحدتها "[1].

خلال المفاوضات التي جرت في لندن بين إدريس السنوسي و إ.بيفين وغيره من الشخصيات السياسية تم التوصّل إلى اتفاق يتعلق بوحدة طرابلس وبرقة في دولة فيدرالية موحدة تحت التاج السنوسي، وقد أعطى الإنجليز موافقتهم على إعلان طرابلس المستقلة كجزء لا يتجزأ من الفيدرالية الليبية عند عودة إدريس السنوسي إلى طرابلس وهو ما نبهت إليه الإدارة البريطانية بشكل خاص[2].

وبموجب المنشور الذي أصدره رئيس الإدارة البريطاني، احتفظ المعتمد البريطاني بالشؤون الخارجية والدفاع بما فيه صيانة الأمن والنظام إذا كانت السلطات المحلية غير قادرة على الاضطلاع بها، وله الإشراف وتنظيم الملاحة الجوية واستعمال الأرض والمباني والتسهيلات اللازمة لها على أن تدفع تعويض مناسب عنها بالاتفاق مع الأمير، والمسائل التي تمس القوات البريطانية وتغيير العملة ووسائل الاتصالات الخارجية والمهاجرة ومنح تأشيرات السفر وتسليم المجرمين وتعيين مستشار قضائي ومستشار مالي بالاتفاق مع الأمير وجعل اللغة الانجليزية على قدم المساواة مع اللغة العربية كلغة رسمية واعتماد أحكام الإعدام ونقل ملكية المعادن وتنظيم شؤون خدمة موظفي الحكومة البرقاوية وإيقاف الدستور، وألحق بالمنشور جدول يجعل للمستشار حق الاتصال المباشر بوزير العدل أو المالية وبرئيس الوزراء، والمستشار القضائي تحال عليه كافة القوانين المزمع إصدارها ولا يجوز تمريرها إلا بعد موافقته ويقترح تعيين أو فصل القضاة ويستشيره الأمير قبل التصديق على الأحكام، والمستشار المالي يحضر اجتماع مجلس الوزراء ويوافق على التشريعات المالية قبل عرضها على المجلس وإذا خالف مجلس الوزراء مقترحاته اتصل بالأمير وبالمعتمد البريطاني[3].

وفي إمارة برقة تكوّنت أول حكومة برئاسة الدكتور فتحي الكيخيا في 18 سبتمبر 1949م

[1]- جريدة البصائر، العدد: 88، بتاريخ 25 جويلية 1949، ص 07.

[2]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص340.

[3]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 293.

ولكنَّه استقال قبل أن يتسلم عمله، فخلفه لمدَّة شهور والده عمر باشا منصور الذي أتمَّ تشكيل وزارته في 9 نوفمبر وسرعان ما اصطدم مع جمعية عمر المختار ومع المؤتمر الوطني، فطلب منه الأمير الاستقالة، وفي 18 من الشهر ذاته طلب الأمير من محمد الساقزلي أن يشكّل الوزارة، وقد بقي على رأسها إلى أن تمَّ استقلال ليبيا كلها[1]، وفي 11 أكتوبر 1949 وقع الأمير على دستور برقة، الذي كانت قد أعدت مشروعه لجنة دستورية بالتشاور مع السلطات البريطانية[2].

لم يكن غريباً أن تكون أكبر مشكلةٍ واجهتها الحكومة البرقاوية الناشئة هي قلة الموارد المالية، ففي عهد الإدارة البريطانية كان عجز ميزانية برقة قد بلغ في سنة 1949/1948 نحو 738 ألف جنيه إسترليني، وقد جرى تسديد ذلك العجز بمنحةٍ من الخزينة البريطانية .أمَّا في عام 1950/1949 فقد ارتفع إجمالي العجز إلى مليون جنيه إسترليني، وفيما جرت تغطية جزءٍ منه عن طريق الخزانة البريطانية، فقد تمَّ تغطية الجزء الثاني(نصف مليون جنيه إسترليني) عن طريق زيادة الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج، الأمر الذي أدَّى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وسبَّب في بعض التذمّر الشعبي[3].

3 – مؤتمر جامع المجابرة بالقصبات 21–23 أوت 1949:

بدأت أشغال المؤتمر في صباح يوم 21 من أغسطس 1949 في جامع المجابرة بالقصبات بحضور زعماء الحزب الوطني، والجبهة الوطنية، وهيئة تحرير ليبيا والعديد من الزعماء والأعيان الطرابلسيين وبحضور محمد فؤاد شكري (مستشار هيئة تحرير ليبيا)، وقد بلغ عدد السياسيين الممثلين للكتل السياسية حوالي 300 شخص تقريباً، كما حضر المؤتمر وفود عن إقليمي برقة و فزان بصفة شخصية كما حضر عدد كبير من المواطنين، وتبادلوا الآراء حول بنود جدول الأعمال المطروحة ، فتوالى الخطباء على المنصة وتركزت كلماتهم حول المخاطر التي تهدد سلامة الوطن بتحفز الدول الاستعمارية على تجزئته واحتلاله، وأشادوا بالموقف الدولي الذي أدى إلى إسقاط مشروع بيفن – سفورزا

[1]– محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 246.

[2]– مجيد خدوري، المرجع السابق، ص92.

[3]– محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 247.

الاستعماري، وأعلنوا عن رغبتهم في توحيد جهودهم في تنظيم سياسي واحد لمواجهة المؤامرات الدولية التي تحاك ضد وطنهم[1].

وقد دام المؤتمر ثلاثة أيام عقد خلالها ثلاثة اجتماعات، كلها كانت مفتوحة، توصل المؤتمرون في نهاية الاجتماع إلى وضع البرنامج الوطني الذي ستسير عليه الحركة الوطنية في طرابلس خلال الفترة اللاّحقة متمثلاً في النقاط التالية:

1 – للشعب الليبي دون سواه حق تقرير مصير ليبيا.

2 – تصفية الوضع القائم في طرابلس وبرقة وفزان.

3 – تحقيق وحدة البلاد ورفض كل شكل من أشكال تجزئتها.

4 – منح ليبيا الاستقلال التام والفوري برئاسة الأمير محمد إدريس السنوسي.

5 – إعلان جميع المنظمات والتجمعات المشكّلة بمشاركة الأجانب على أنها معادية للشعب والوطن[2].

وبعد الموافقة على البرنامج الوطني انتقل المؤتمر الطرابلسي إلى دراسة بعض القضايا التنظيمية، فقد كان الداعون إلى الاجتماع يودون تقديم المؤتمر الوطني الطرابلسي على أنه مؤسسة برلمانية، وانتخب بشير السعداوي ممثلاً دائماً للمؤتمر والمفتي محمد العالم، ومصطفى ميزران وطاهر المريض مساعدين له، وانتخبت اللجنة التنفيذية من 27 شخصاً يمثلون المناطق الشرقية، الغربية والوسطى عن منطقة طرابلس[3].

[1]- أرويعي محمد علي قناوي، " مسلاتة والوحدة الوطنية الليبية، اجتماع جامع المجابرة بالقصبات 21-23 أوت 1949 نموذجا"، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، العدد 35، 2011، ص 38.

[2]- أرويعي محمد علي قناوي، " مسلاتة..."، المرجع السابق، ص 39.

[3]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص340

وبتاريخ 27 أغسطس 1949 أصدر بشير السعداوي بياناً إلى الشعب الطرابلسي قائلاً: **"لقد ظهر إجماع الأمة على الظفر بوحدتها واستقلالها في كل ما اتخذه المؤتمر الوطني من قرارات تستند على ما أبداه هذا الشعب الأبي المجاهد في جميع مراحل كفاحه الوطني الطويل من عزم قوي على أن يكون للأمة الليبية وحدها الحق في تقرير مصيرها والتحرر من الأوضاع المؤقتة التي طال أمدها وهى اليوم تخطو الخطوات الفعالة لتحقيق أماني البلاد المشروعة وأهدافها القومية والوطنية وما تلك الأماني والأهداف القومية والوطنية سوى تأييد وحدة ليبيا واستقلالها تحت تاج الإمارة السنوسية... "**[1].

وخلال اللقاء مع إدريس السنوسي صرح بشير السعداوي " **لتعلم الدول الأجنبية وهيئة الأمم أننا نطالب باستقلالنا ووحدتنا وأننا لا نريدهما من هيئة معينة بل سننتزعهما انتزاعاً** "، فأكد إدريس السنوسي ردّاً على ذلك: " **نعم ننتزع استقلالنا انتزاعاً فقد ضحّينا في سبيله وسفكنا دماءنا مدة طويلة من الزمن وسيتم لنا هذا بوحدتنا وتعاضدنا**"[2].

4 – القضية الليبية في الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر – نوفمبر 1949:

بعد فشل الأمم المتحدة في إيجاد صيغة نهائية لقضية المستعمرات الإيطالية بدت فكرة استقلال ليبيا واضحة في الدورة الرابعة للأمم المتحدة، إذ تولَّت لجنة فرعية تتكون من سبعة عشر عضواً دراسة المشاريع والاقتراحات التي قدمت إلى اللجنة الأولى (السياسة والأمن)، وكانت مطالبة بتقديم مشاريع قرارات لحل مشكلة المستعمرات الإيطالية السابقة في إفريقيا، وقد عقدت هذه اللجنة تسعة وعشرين اجتماعاً في المدة الواقعة بين 11 أكتوبر وبداية نوفمبر من العام نفسه، وقدمت ثلاثة مشاريع من وفود العراق والاتحاد السوفييتي والهند كانت تهدف جميعها إلى استقلال ليبيا[3].

[1]- أرويعي محمد علي قناوي، " مسلاتة..."، المرجع السابق، ص 39.

[2]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص342.

[3]- مسعود محمد يونس، المرجع السابق، ص 10.

قبل بدء الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة رأى فاضل الجمالي ممثل العراق في الجمعية العامة للأمم المتحدة أن مفتاح القضية الليبية يكمن في دولتين هما إيطاليا وبريطانيا، فإذا استطاع مساومتهما تمكن من تحقيق الاستقلال لليبيا، مع ما سيعتريه من تنازلات، بدأ فاضل الجمالي مع وزير خارجية إيطاليا الكونت سيفوزا (Sforza) وانتهت المفاوضات معه بوعد منه على العمل على مؤازرة استقلال ليبيا بالمقابل وقوف الدول العربية والمتعاطفين معهم إلى جانب مطالب إيطاليا بالوصاية على بقية مستعمراتها بإفريقيا، وبعد زوال العقبة الإيطالية اتصل الوفد العراقي بإرنست بيفن (ernest bevin) وزير خارجية بريطانيا ورئيس الوفد البريطاني في تلك الدورة الوزير هكتور مكنيل (Hector me Neil) ، وأثناء المناقشة أصر مكنيل أن بلاده لا تؤيد استقلال ليبيا إلا على أساس أن تصبح ليبيا دولة اتحادية[1] .

ويعقب الجمالي على ذلك بقوله ولما كان من المحقق عدم إمكانية حصولنا على ثلثي الأصوات ما لم نضمن تأييد بريطانيا ومن معها أصبح الخيار واضحا : إما الحصول على قرار بالاستقلال على أساس اتحادية أو عدم الحصول على قرار بالاستقلال لعدم توفر الأصوات المطلوبة[2]، وهذا ما كان ، فبعد المداولة مع أعضاء الوفود الليبية إلى الأمم المتحدة تم التفاهم على قبول مبدأ الاستقلال على أساس اتحادية[3].

كان واضحاً منذ البداية خلال المناقشات التي دارت في أروقة الهيئة الأممية، أنَّ فكرة الوصاية المؤقتة على ليبيا قد طُرحت جانبا وحلّ محلها النظر في إقامة دولةٍ مستقلة موحَّدة في وقتٍ قريب، وكان منح برقة استقلالها الذاتي وما تردّد حوله من دعايةٍ واسعة على النطاق العالمي، قد عجَّل كثيراً بحدوث هذا التحوّل الذي طرأ على الموقف الدولي إزاء القضية الليبية عموماً[4].

---

[1]- جفال عمر عمر، " جمعية العلماء المسلمين وموقفها من سياسة إدريس السنوسي اتجاه تحرير ليبيا (1940-1949م) "، مجلة قضايا تاريخية، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، المجلد 5، العدد 6، سبتمبر 2017، ص 161.

[2]- محمد فاضل الجمالي، المصدر السابق، ص 44.

[3]- جفال عمر عمر، المرجع السابق، ص 161.

[4]- دي كاندول، المصدر السابق، ص106.

وخلال الدورة الرابعة للهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة تقدم الاتحاد السوفييتي باقتراح استقلال ليبيا وإجلاء جميع الجيوش الأجنبية والأشخاص الأجانب عن أراضيها خلال ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى تصفية القواعد العسكرية الأجنبية[1]، واعتبر مندوبو الدول الاستعمارية في المنظمة هذا الاقتراح في منتهى الغرابة[2].

وبعد مناقشات طويلة اهتدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 نوفمبر 1949م إلى مشروع قرار رقم 289 أيده تسع وأربعين عضواً وعارضه واحد وامتنع ثمانية أعضاء عن التصويت، وقد تضمَّن مشروع القرار:

- أن ليبيا أي برقة وطرابلس وفزان تصبح دولة مستقلة ذات سيادة.

- يحقق هذا الاستقلال بأسرع ما يمكن، وعلى كل لا يجوز أن يتأخر عن أول جانفي 1952.

- يجتمع مندوبون عن برقة وطرابلس وفزان بشكل جمعية وطنية ليقروا دستوراً لليبيا.

- تعين الجمعية العامة مندوبا عن الأمم المتحدة في ليبيا وتختار مجلسا يساعده، والغرض من ذلك مساعدة الليبيين في سن الدستور وإنشاء حكومة مستقلة.

- يقدم مندوب الأمم المتحدة في ليبيا بالتشاور مع المجلس تقريراً سنويا أو لأي تقارير خاصة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة.

- يتألف المجلس من عشرة أعضاء على الأسس التالية: (أ) ممثل واحد تعينه كل من الدول التالية مصر، فرنسا، إيطاليا، باكستان، بريطانيا، الولايات المتحدة. (ب) ممثل عن كل من الأقاليم الثلاثة الليبية (برقة وطرابلس وفزان)، وممثل عن الأقليات المقيمة في ليبيا.

[1]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص345.

[2]- جريدة البصائر، العدد: 94، بتاريخ 07 نوفمبر 1949، ص 07.

– بعد استشارة الإدارات القائمة في ليبيا وممثلي الدول المذكورة في الفقرة السابقة وأعيان البلاد وممثلي الأحزاب السياسية يعين مندوب الأمم المتحدة الممثلين الأربعة عن الأقاليم الليبية والأقلية المقيمة في ليبيا[1].

بالإضافة إلى هذا كله تضمن قرار الأمم المتحدة وجوب إعداد اللاّزم لنقل السلطات من الإدارات القائمة في ليبيا إلى الحكومة الليبية المستقلة عند قيامها، ونص على أن تنضَمَّ ليبيا إلى الأمم المتحدة حتى يتم قيامها كدولة مستقلة، فبقي على الرأي العام العالمي أن ينتظر التنفيذ، وتطبيق المقررات التي تحقق للشعب الليبي أمله في الاستقلال[2].

امتنعت فرنسا عن التصويت إلى جانب القرار رقم 289، وقد فسر كوف دي مورفل

(couve de mourville) مندوب فرنسا هذا الموقف " بأن فرنسا ترى أن التوصيات الخاصة بليبيا والصومال غير واقعية، لأنها غير مستمدة من البيانات التي بين أيدينا، ومرجعها تقرير لجنة التحقيق الرباعية، فقد اتفق المندوبون على أن ليس بين المستعمرات الإيطالية السابقة ما هو أهل للاستقلال، وتناقض التوصيات الحاضرة هذه البيانات، ومع ذلك فإن أكثر الوفود قد تحمل هذه المسؤولية الكبيرة في نوع من المثالية الحماسية التي لا يسعنا إلا تقديرها، ومع ذلك فإن الوفد الفرنسي مضطر إلى الاحتفاظ برأيه والامتناع عن التصويت"[3]، كما اقترحت لجنة الشؤون الخارجية التابعة للمجلس الوطني الفرنسي على الحكومة الفرنسية أن تؤسس حكومة انفصالية في مقاطعة فزان[4].

[1]– نقولا زيادة، محاضرات...، المرجع السابق، ص 170، يُنظر كذلك: دي كاندول، المصدر السابق، ص ص 106-107، جامعة الدول العربية، المصدر السابق، ص ص 51-53، إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص ص 255-256، جريدة البصائر، العدد: 101، بتاريخ 02 جانفي 1950، ص ص 6-7.

[2]– جريدة البصائر، العدد: 96، بتاريخ 28 نوفمبر 1949، ص 05.

[3]– محمد رجائي ريّان، المرجع السابق، ص 58.

[4]– جريدة البصائر، العدد: 100، بتاريخ 26 ديسمبر1949، ص 07.

وبقي الموقف الفرنسي ثائرا على قرار الأمم المتحدة[1]، حيث أصدر مجلس الجمهورية الفرنسية يوم 16 مارس سنة 1950 م بياناً استنكرت فيه فرنسا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقامة دولة مستقلة في ليبيا تضم برقة وطرابلس وفزان ، وجاء في بيان مجلس الجمهورية الفرنسية : (... إن إنشاء دولة مستقلة في ليبيا لا يُلائم تطور السكان و لا يحقق آمالهم ولا يتمشى مع الظروف الجغرافية والتاريخية والاقتصادية ..)، وأضاف البيان الفرنسي : (أما فيما يختص بفزان فإن قرار هيئة الأمم ؛ إنشاء دولة في ليبيا يعارض مصلحة فرنسا ويناقض رغبة السكان التي أعلنتها أغلبيتهم)[2]، وقال درون " إن قرار الأمم المتحدة فيما يخص ليبيا قد عرض سياسيتنا إلى خطر كبير، لا في فزان فحسب، بل في سائر مستعمراتنا الإفريقية وخاصة إفريقيا الشمالية"[3].

جاء في بيان نشرته اللجنة الطرابلسية مناقشة فيه السعداوي وهو يشير إلى قضية ليبيا في مجلس الأمم المتحدة " إن السياسة التي رسمتها الجامعة لكسب أصوات الحكومات اللاتينية بالمفاوضة مع الطليان في هذا الشأن كانت سياسة قومية ناجحة بعيدة النظر تهدف لأغراض سامية، وتجعل مصالح ليبيا فوق كل اعتبار، لأنه اتضح لكبار السياسيين العرب بعد اتفاق بيفن سيفورزا أن لا سبيل إلى الحصول على موافقة ثلثي أعضاء هيئة الأمم المتحدة إلا بكسب أصوات الدول اللاتينية والكاثوليكية،كما أنه لا سبيل إلى منع الوصاية إلا بتفريق أصوات هذه الكتلة، فلما وجدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية سبيلا إلى ذلك عن طريق التفاهم مع الحكومة الإيطالية على أساس استقلال ليبيا ووحدتها مقابل علاقات حسنة بينها وبين العرب وبينها وبين المسلمين تفاوضت معها على هذا الأساس، ونجحت نجاحا باهرا، واستمالت إلى جانبها الكتلة اللاتينية وانضمت إلى جانب العرب ضد الأمريكيين والانجليز والفرنسيين، وتمكنت من القضاء على مشروع بيفن سفورزا، وكانت

[1]- جريدة البصائر، العدد: 106، بتاريخ 06 فيفري 1950، ص 07.

[2]- إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 257.

[3]- جريدة البصائر، العدد: 116، بتاريخ 17 أفريل 1950، ص08.

النتيجة أن صوتت الأكثرية في جانب العرب، واعترفت بوحدة ليبيا واستقلالها، وقد أقرت هذه السياسة جميع الدول العربية "[1].

احتفلت ليبيا بمناسبة القرار الذي أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وقد جرى استعراض كبير للجماهير الليبية في الشوارع الرئيسية لمدينة طرابلس تنشد الأناشيد الوطنية، وقد جرت احتفالات أخرى من هذا النوع في جميع المدن الأخرى[2]، وابتهج العالم الإسلامي والعربي بإعلان استقلال ليبيا، فتلقى رئيس المؤتمر الطرابلسي رسائل التهاني والابتهاج وبرقيات التأييد من مختلف الأحزاب والهيئات بأقطار العالم[3].

ثانيا: تنفيذ قرار الأمم المتحدة واستقلال ليبيا :

1- المجلس الاستشاري (مجلس العشرة):

عملاً بقرار الجمعية العامة كان على الأمم المتحدة أن تراقب التطورات الداخلية في ليبيا مراقبة دقيقة، وأن تتلقى تقارير مفصلة من مندوبها هناك، يُضاف إلى ذلك أن الأمم المتحدة هي المرجع الأخير في أي مشكلة قد تنشأ بسبب قيام المندوب بمهامه، سواء كانت المشكلة ناشئة عن تفسير التعليمات المعطاة له أو عن علاقاته ببقية الدول ذات المصالح[4].

وتنفيذاً لقرار الأمم المتحدة في فقرته الرابعة من المادة الثانية فقد قررت الجمعية العامة تعيين أردريان بلت[5] (Adrian Pelt) في 10 ديسمبر 1949 مندوباً للأمم المتحدة للعمل على حصول ليبيا على استقلالها،، كما قامت بتعيين ست دول لإسداء النصيحة لأدريان بلت فيما يتعلق بالشؤون الليبية وهذه الدول هي :مصر وفرنسا وبريطانيا وباكستان وإيطاليا وأمريكا على أن يختار

[1]- جريدة البصائر، العدد: 106، بتاريخ 06 فيفري 1950، ص 07.

[2]- جريدة البصائر، العدد: 97، بتاريخ ، 05 ديسمبر1949، ص 08.

[3]- جريدة البصائر، العدد: 126، بتاريخ ، 10 جويلية 1950، ص 07.

[4]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 161.

[5]- دبلوماسي هولندي كان يشغل منصب مساعد السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة لشؤون المؤتمرات والخدمات العامة، وكان من قيل مديرا لمكتب الأنباء والنشر في عصبة الأمم، يُنظر: محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 300.

بلت أربعة أعضاء آخرين من ليبيا بالتشاور مع الزعماء الليبيين أي أن المجلس الاستشاري للأمم المتحدة الخاص بليبيا يتكون من مجموعة من عشرة أعضاء عرف (بمجلس العشرة)[1].

عينت مصر محمد كمال سليم السفير وسكرتير مجلس الوزراء المصري سابقاً، وانتدبت باكستان الكولونيل عبد الرحيم خان مندوبها السابق في الهيئة، وفرنسا جورج بلاي Balay الوزير المفوض السابق في بغداد، وأمريكا لويس كلارك Clark سفيرها السابق في الصين، وبريطانيا السير هيو ستونهيور بيرد Stonehewer Bird سفيرها السابق في بغداد، وإيطاليا البارون كنفالونيري Confalonierry السفير ومندوبها في المكتب الأوروبي لهيئة الأمم، وبقي أن يختار مندوب الهيئة بمشاورة هؤلاء الأعضاء وحكومتي الإدارة الأعضاء الأربعة الباقين عن السكان والأقليات[2].

باشر أدريان بلث أعماله رسميا في اليوم الأول من جانفي 1950، ووصل بلت إلى طرابلس يوم 18 جانفي وألقى خطابا جاء فيه: " إنني مُكلف باختيار الأعضاء الليبيين في المجلس، وذلك بعد أخد آراء الدولتين القائمتين بأعمال الإدارة الآن، والحكومات الممثلة في المجلس والزعماء، وممثلي الأحزاب السياسية والهيئات الأخرى في الإقليم، وإني لست مُكَلَّفاً بإدارة دياركم، بل إن هذه المهمة مازالت من اختصاص الدولتين القائمتين بأعمال الإدارة الآن إلى أن يحين الوقت الذي تُسَلَّم إليكم هذه السلطة"[3].

وخلال الفترة ما بين 19 يناير و 7 فيفري 1950م قام أدريان بلت بجهود كبيرة تمثلت في زيارة الأقاليم الليبية الثلاثة للاستماع إلى وجهات نظر الإدارتين العسكريتين البريطانية في طرابلس وبرقة

[1] – أرويعي محمد علي قناوي، " اتصالات السيد أدريان بلت مندوب الأمم المتحدة بليبيا بالسيد أحمد سيف النصر رئيس الإدارة المحلية بإقليم فزان خلال سنة 1950م "، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة نواكشوط، موريتانيا، العدد 27، 2018، ص 26.

[2]– محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 300، جريدة البصائر، العدد: 117، بتاريخ 24 أفريل 1950، ص 08.

[3]– الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين ...، المصدر السابق، ص 255.

والفرنسية في فزان وأمير برقة وحكومتها المحلية ورؤساء الطوائف الدينية والهيئات السياسية وممثلي الجاليات الإيطالية والمالطية واليونانية واليهودية في ليبيا[1].

وفي سبيل تأليف المجلس الاستشاري، فقد طلب أدريان بلت من الزعماء الليبيين أن يقدموا له مرشح واحد متفق عليه لكل مقعد من المقاعد الأربعة المحتفظ بها لليبيا والتي نص عليها قرار الأمم المتحدة، وكانت فزان الوحيدة التي قدمت اسماً واحداً مُتَّفَقاً عليه، اختاره مجلس الممثلين، وبعد مباحثات ومشاورات طال أمدها قدم أمير برقة في 28 مارس ثمانية أسماء إلى بلث ودعاه لاختيار واحد منها، وتقدمت الأحزاب السياسية في منطقة طرابلس بسبعة أسماء، كما قدمت الأقليات أربعة أسماء[2].

أدلى المندوب الأممي عن جولته الأولى في ربوع ليبيا، وفيه وَصَفَ ما شاهد وما رأى فيها:

- رأيت البلاد وديعة هادئة.

- أين توجهت كنت أرى الشعب وأسمعه يتحدث عن قضية مستقبل بلاده وحكومتها.

- لاحظت رغبة أكيدة نحو وحدة ليبيا رغم اختلاف الآراء في الشكل الذي يجب أن تتخذه تلك الوحدة.

- الجالية الأوروبية وجلها من الإيطاليين قلقة نوعا ما على مستقبلها، ولكن لم ألمس بين الشعب شعوراً ضد الطليان باستثناء برقة.

- قضية القواعد الحربية مسألة ستبحثها الدول ذات العلاقة، ولكن الليبيين لا يرضون بإقامة قواعد أجنبية دائمة في بلادهم.

[1]- أرويعي محمد علي قناوي، " اتصالات السيد أدريان بلت..." ، المرجع السابق، ص ص 26-27.
[2]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 162.

– وجدت أن الشعب في المدن له اطلاع بشؤون الأمم المتحدة[1].

وصرح بلث أنه قد درس الأحوال في ليبيا، ونظر في طرائق الإدارة التي يجب إنشاؤها وإعداد سكان البلاد لها على الوجه الذي يمكنهم من إدارة أنفسهم في الأجل المعين لذلك[2].

قام أدريان بلت عقب انتهاء زيارته لليبيا بزيارة الدول ذات التأثير في مجرى القضية الليبية والمشاركة في المجلس الاستشاري لليبيا، فقام بزيارة إلى مصر بتاريخ 9 فبراير 1950 حيث اجتمع برجال الجامعة العربية والمهاجرين الطرابلسيين بمصر، وصرح في القاهرة بقوله " إنني سأتمسك بقرار هيئة الأمم كدستور لا أحيد عنه لأحقق استقلال ليبيا ووحدتها، وأن سكانها أصحاب الحق في تقرير مصيرهم واختيار نوع الحكم الذي يرتضونه، وأنني سأتعاون مع السلطات المحتلة لإقامة جمعية تأسيسية واحدة وإقامة حكومة ليبية مستقلة"[3].

وغادر أدريان بلت القاهرة إلى العواصم الأوربية الثلاث لندن وباريس وروما، واطلع على وجهات نظر هذه الحكومات، ثم عاد إلى طرابلس في 18 مارس 1950 تمهيداً لاجتماع أعضاء مجلس ليبيا الدولي في جنيف، وفي هذا الاجتماع تقرر اختيار السيد مصطفى ميزران عن طرابلس، والسيد علي أسعد الجربي عن برقة، والسيد أحمد بن الحاج السنوسي صوفو عن فزان، والسد جياكومو ماركينو الإيطالي عن الأقليات[4].

ما أن أكتمل تشكيل المجلس الاستشاري للأمم المتحدة في ليبيا (مجلس العشرة) في صورته النهائية حتى عقد أول اجتماع له في 25 أبريل1950 م بمدينة طرابلس[5]، وقدم المستر أدريان بلت خطته الخاصة بالتطور الدستوري في ليبيا ممثلة في النقاط التالية:

1 – انتخاب المجالس المحلية في برقة وطرابلس وفزان خلال شهر جوان 1950.

[1]– جريدة البصائر، العدد: 118، بتاريخ ، 01 ماي 1950، ص 07.

[2]– جريدة البصائر، العدد: 109، بتاريخ ، 27 فيفري 1950، ص 06.

[3]– محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 300.

[4]– المرجع نفسه، ص 302.

[5]– أرويعي محمد علي قناوي، " اتصالات السيد أدريان بلت..." ، المرجع السابق، ص 27.

2 – اختيار ' لجنة تحضيرية ' لأعمال الجمعية الوطنية التأسيسية في وقتٍ لا يتجاوز شهر جويلية 1950(لجنة الواحد والعشرين).

3 – انتخاب' الجمعية الوطنية التأسيسية ' ودعوتها إلى الاجتماع في خريف 1950(لجنة الستين).

4 – إقرار الجمعية الوطنية التأسيسية للدستور خلال عام 1951.

5 – إعلان الاستقلال، وإنشاء حكومة وطنية قبل الأول جانفي 1952، وهو الموعد الذي حدَّده قرار الأمم المتحدة كموعدٍ أقصى للاستقلال[1].

2– اللجنة التحضيرية (لجنة الواحد والعشرين):

مند منتصف أفريل أخد المندوب يبحث مع المجلس الاستشاري قضية تشكيل اللجنة التحضيرية التي تختار بدورها الجمعية الوطنية التي ستقوم بوضع الدستور، وقد بدت مشاكل كثيرة تتعلق باللجنة التحضيرية منها هل تختار اللجنة على أساس الانتخاب؟ وهل ذلك صالح في الظروف القائمة والإدارة أجنبية عن البلاد؟ وهل يمكن تطبيق المبدأ الانتخابي في جميع أجزاء ليبيا؟ وهل يكون ذلك على أساس النسبة العددية أم يجب أن يكون التمثيل في هذه اللجنة بأعداد متساوية للأقسام الثلاثة لليبيا؟[2].

كان من رأي أدريان بلت مندوب هيئة الأمم أن يتم اختيار أعضاء اللجنة التحضيرية والجمعية الوطنية عن طريق الانتخاب المباشر أو غير المباشر، تماشيا مع الروح الديمقراطية لقرار الجمعية العامة الذي ينص على أن ممثلي السكان في الأقاليم الثلاثة يقرون الدستور بما في ذلك شكل الحكم[3]، وطلب مندوب مصر بتوحيد أساس التمثيل في المناطق الثلاث وجعله يتناسب مع عدد السكان، أما مندوب باكستان فعارض الانتخاب نظرا لسيطرة الإدارة البريطانية على الجهاز الإداري، ورأى أن

[1]– محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 252.

[2]– نقولا زيادة، محاضرات...، المرجع السابق، ص 171.

[3]– الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين ...، المصدر السابق، ص ص 258–259.

يعين مندوبو طرابلس بمشاورة الأحزاب السياسية، وإزاء اختلاف الآراء اقترح المندوب تأجيل الجلسات شهرا يزور فيه الأعضاء مناطق ليبيا الثلاث[1].

وعندما استأنف المجلس اجتماعه يوم 12 جوان تقدم مندوب باكستان بمشروع قرار عن اللجنة التحضيرية جاء فيه:

- يقترح الأمير السنوسي أسماء ممثلي برقة السبعة.

- يقترح المندوب بالتشاور مع زعماء طرابلس السياسيين لاقتراح ممثلي طرابلس وتقديم أسماء السبعة الذين يتفق عليهم إلى المجلس لاعتمادها.

- يقترح أحمد بك سيف النصر ممثلي فزان السبعة.

- يجتمع ممثلو المناطق الثلاث في طرابلس يوم أول جويلية على الأكثر لوضع خطة تمكن ممثلي برقة وطرابلس وفزان من الاجتماع على شكل جمعية وطنية.

وقد أقر المجلس هذا الاقتراح في 14 جوان، وعارضه مندوبو انجلترا وفرنسا وأمريكا وأيده مندوب إيطاليا والأقليات في مقابل أن يكون أحد مندوبي طرابلس السبعة من الإيطاليين[2].

على أن مشكلة أخرى ظلت قائمة، ذلك أن أكثرية أعضاء المجلس كانت ترى وجوب اختيار ممثل للأقلية الأجنبية (الإيطالية) في ليبيا في لحنة الواحد والعشرين، لكن ممثلي ليبيا أنفسهم رفضوا ذلك رفضا باتا، ولذلك حاولا ممثلا مصر وباكستان تولي إقناع الزعماء والمسؤولين بوجوب تمثيل الأقلية في لجنة الواحد والعشرين حرضا منهما على السير في سبيل تحقيق الاستقلال لليبيا، وساهم في هذه الجهود المندوب نفسه، وفي 24 جوان 1950 أشار المجلس على المندوب بناء على تحفظ بدأ من جانب أمير برقة، بأن مساهمة الإيطاليين في لجنة الواحد والعشرين لا يمكن أن يعتبر أسبقية فيما يتعلق بمساهمتهم في أي هيئة تعمل في سبيل وضع الدستور الليبي، وقد أنشئت في برقة لجنة خاصة

[1]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 310.

[2]- المرجع نفسه، ص 311.

لدراسة هذه القضية، وفي 27 جوان أبلغ رئيس وزراء برقة المندوب وجهة نظر هذه اللجنة التي يمكن تلخيصها بأن مساهمة ممثل للأقلية الإيطالية لا يمكن أن تعني مشاركة الإيطاليين أو أي أقلية أخرى في أي هيئة دستورية أو منظمة حكومية في المستقبل، وترى اللجنة أن الدستور الليبي سيحافظ على الحقوق المدنية لجميع الأجانب، ولا ترى اللجنة مانعاً في سبيل تيسير الأمور أن يكون أجنبي ممثلا للأقليات في لجنة الواحد والعشرين على شرط أن يقبل الطرابلسيون بذلك، وأن يترك للجنة الواحد والعشرين أن تقرر فيما إذا كانت ترغب في أن يكون ممثل لأقليات في الجمعية الوطنية[1].

اتصل المندوب بالهيئات السياسية الطرابلسية وطلب أن تقدم كل منها قائمة فتعاونت معه في ذلك خمسة أحزاب ورفض حزب الاستقلال والكتلة الوطنية الحرة الاشتراك في الأمر على أساس رفض المساواة في الممثلين للأقاليم الثلاثة[2].

تكوَّنت اللجنة التحضيرية من واحد وعشرين عضواً يمثلون الأقاليم الثلاثة بالتساوي، فاختار الأمير إدريس سبعة ممثلين لبرقة[3]، واختار ممثلي فزان زعيمها أحمد سيف النصر[4]،ونظراً لوجود أحزابٍ متضاربة الآراء في طرابلس، فقد قام باختيار ممثليها السبعة [5] مندوب الأمم المتحدة شخصياً بعد التشاور مع زعمائها، وكان أبرزهم بشير السعداوي[6].

[1]- نقولا زيادة، محاضرات...، المرجع السابق، ص ص 172- 173.

[2]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص ص 311- 312.

[3]- هم :خليل القلال، وعمر فائق شنيب، وأحمد عقيلة الكزة، وعبد الكافي السمين، والطايع البيجو، ومحمود بوهدمة، ورشيد الكيخيا.

[4]- هم :علي المقطوف، وطاهر الجراري، وعلي بديوي، وأبو القاسم بوقيلة، وأحمد الطبولي، ومحمد عثمان الصيد، والسيد المهدي (قاضي غدامس).

[5]- هم :الشيخ محمد أبو الأسعاد العالم، والشيخ أبو الربيع الباروني، وسالم القاضي، وإبراهيم بن شعبان، وسالم المريّض، وأحمد عون سوف، وعلي رجب، بالإضافة إلى مندوبين يمثلان الأقليات أحدهما يهودي والآخر إيطالي.

[6]- محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 253.

3- الجمعية الوطنية التأسيسية (لجنة الستين):

في 27 جويلية 1950 عقدت لجنة الواحد والعشرين اجتماعها الأول في طرابلس، برئاسة الشيخ أبو الأسعاد العالم مفتي طرابلس، وبدأت المناقشات حول عدد من المسائل: منها قضية النصاب والأكثرية، ومنها موقف الأقاليم الليبية الثلاثة من شكل الحكومة، ومنها رئاسة الدولة المقبلة، وقد اتضح أن الجميع كانوا متفقين على أن تكون رئاسة الدولة للأمير محمد إدريس السنوسي، ولكن بينما كان الطرابلسيون يطالبون بالتمثيل للجمعية التأسيسية على الأساس العددي للسكان كان البرقاويون والفزانيون يطالبون بالتمثيل الإقليمي المتساوي، كذلك رغب الطرابلسيون في الدولة الموحدة بينما طالب الممثلون الفزانيون[1] والبرقاويون بالدولة الاتحادية، أما فيما يتعلق بالنصاب القانوني للجنة الواحد والعشرين والتصويت فقد أصر البرقاويون والفزانيون على أن يكون النصاب خمسة عشر عضوا، والتصويت بأكثرية الثلثين، بينما كان الطرابلسيون يريدون أكثرية عادية، وقد قبلت لجنة الواحد والعشرين بالخمسة عشر عضوا نصابا قانونيا، وأكثرية الثلثين للتصويت[2].

ثم وضعت في 3 أوت 1950 جدول أعمالها على الشكل التالي:

- عدد أعضاء الجمعية الوطنية.

- هل يكون التمثيل في الجمعية الوطنية على أساس عدد السكان أم على أساس التمثيل الإقليمي المتساوي للأقاليم الثلاثة؟

- هل ينتخب أعضاء الجمعية الوطنية أم يُختارون؟

- وإذا اتفق على مبدأ الاختيار فكيف يتم ذلك؟

[1]- كانت مقاطعة فزان محط أنظار المستعمرين في إحباط مشروع الاستقلال الليبي، لكن عند زيارة المجلس الاستشاري أبدى الفزانيون تمسكا بالاتحاد الليبي العام، يُنظر: جريدة البصائر، العدد: 123، بتاريخ 12 جوان 1950، ص07.

[2]- نقولا زيادة، محاضرات...، المرجع السابق، ص 173.

- مكان انعقاد الجمعية الوطنية وتاريخه[1].

وبعد دراسة المسألة ومناقشتها وجمع قراراتها المختلفة قررت اللجنة بالاجماع المبادئ الآتية التي تقوم عليها خطة الجمعية الوطنية تنفيذا لقرار الأمم المتحدة:

- تتكون الجمعية الوطنية من 60 عضواً.

- يكون تمثيل الأقاليم الثلاثة في الجمعية الوطنية على قدم المساواة أي بعشرين ممثلا للاقليم.

- يكون التمثيل في الجمعية الوطنية بالاختيار وينبغي - وخاصة فيما يتعلق بطرابلس - أن يكون من الأحزاب العربية الوطنية بالأقاليم المختلفة ومن المستقلين[2] والشخصيات البارزة.

- يختار الأمير محمد إدريس السنوسي ممثلي برقة، وأحمد سيف النصر ممثلي فزان، أما اختيار ممثلي طرابلس فيقوم به - وفقا لاقتراح مقدم إلى لجنة الواحد والعشرين من ممثلي طرابلس بالاجماع - الرئيس محمد أبو الأسعاد العالم بعد المشاورات والمحادثات اللازمة - وتقدم قائمة الشخصيات المختارة إلى لجنة الواحد والعشرين في موعد أقصاه 23 أكتوبر سنة 1950 وترفع نسخة من القرار الحالي إلى الأمير وأحمد سيف النصر.

- الأقليات من غير الوطنيين لا يسمح لهم بالاشتراك أو التمثيل في الجمعية الوطنية، ومع ذلك فالرأي العام يرغب رغبة صادقة في أن يوفر دستور ليبيا المستقبل جميع الحريات المدنية أو الدينية والاجتماعية لكل الأقليات وكل الأجانب، وتعتقد اللجنة أن الجمعية الوطنية ستأخذ هذا المبدأ بنظر الاعتبار عندما تضع الدستور على طراز دساتير البلاد المتمدنة.

---

[1]- نقولا زيادة، محاضرات...، المرجع السابق، ص 174.

[2]- أن تتاح الفرصة لأبناء الشعب غير المتحزبين في المشاركة والتمثيل في الجمعية الوطنية، يُنظر:
Khalidi Ismail Raghib, Constitutional Development in Libya, Beirut: Khayat's College Book Cooperative, 1956, p 33.

– تعقد الجمعية الوطنية أولى جلساتها في طرابلس في الخامس والعشرين من نوفمبر سنة 1950، ولها إذا رأت ذلك أن تعقدها في مكان آخر[1].

رغم أن بلت كان يريد اختيار أعضاء الجمعية الوطنية عن طريق الانتخابات، فقد اتفق مع المنادين بأن الانتخابات لا يمكن القيام بها في تلك الظروف وتحت الهيمنة الأجنبية، وبالتالي فقد وافق على أن يتم تعيين أعضاء الجمعية الوطنية بدلا من انتخابهم[2].

عملاً بقرارات الجمعية العامة للأمم التحدة الصادرة بتاريخ 21 نوفمبر 1949 والقاضية بأن يقدم إلى الجمعية العامة تقرير سنوي عن وضع توصياتها موضع التنفيذ، فقد تقدم بلت بتقريره الأول إليها في سبتمبر 1950، وصرح بأنه من الممكن تحقيق الوحدة الليبية قبل حلول الأجل المحدد لمنح ليبيا استقلالها أي قبل أول جانفي 1952، وأشاد في تقريره برغبة الليبيين جميعهم (سواء كانوا من أهالي برقة أو طرابلس أو فزان) في تحقيق وحدة البلاد ووضع القطر الليبي الموحد تحت حكومة إسلامية قائلاً " إن هذه الرغبة لا تزداد مع الأيام إلا متانة ورسوخا "، كما طالب بضرورة تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية إلى ليبيا في الحاضر والمستقبل[3].

نوقشت التقارير الثلاثة المقدمة من مندوب الأمم المتحدة ودولتي الإدارة في اللجنة السياسية الخاصة للأمم المتحدة فاستغرقت عشر جلسات من 9 إلى 19 أكتوبر سنة 1950، وقد وضح موقف الدول فيها في الدورة الخامسة للهيئة كما كان في دورتيها السابقتين، تحدث مندوب الدولة السعودية ناقدا للسياسة البريطانية والفرنسية اللتين تعملان ظاهرا وباطنا على إحباط مشروع استقلال ليبيا وتوحيدها، وأكد مندوب روسيا حق ليبيا في الاستقلال التام، فدعا إلى وجوب جلاء القوات الأجنبية كلها عن البلاد وتسليم جميع السلطات في الأجل المحدد لحكومة ليبية موحدة، أما فرنسا فقد قدمت تقريرا إلى مجلس الأمن يخص فزان مبينة فيها أن الغاية الأولى لفرنسا في فزان هي تمكين

[1]– محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص ص 314– 315.

[2] – Khalidi Ismail Raghib, Op Cit, p 38.

[3]– جريدة البصائر، العدد: 132، بتاريخ ، 09 أكتوبر 1950، ص 06.

السكان من استغلال أراضيهم بكيفية تحفظ حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وترفع مستوى الثقافة بإنشاء مراكز للثقافة العامة، ثم العمل على تحسين حالة الفلاحة[1].

وبعد أن عرضت القضية على غير لجنة، انتهى الأمر بالجمعية العامة إلى أن أقرت في 17 نوفمبر 1950 أن الجمعية الوطنية يجب أن تجتمع في وقت لا يتأخر عن اليوم الأول من جانفي 1951، وأن تؤلف حكومة مؤقتة لليبيا في وقت لا يتأخر عن اليوم الأول من أفريل من العام نفسه[2].

عقدت الجمعية الوطنية أولى جلساتها في 25 نوفمبر 1950، والتي حضرها عدد كبير من رجال السلك السياسي بينهم والي طرابلس وتحدث في هذه الجلسة أعضاء الجمعية الوطنية فتحدث عمر فائق شنب من أعضاء برقة ومحمد عثمان الصيد من أعضاء فزان ومحمد أبو الأسعاد العالم من أعضاء طرابلس والذي اختير رئيسا للجمعية لكونه أكبر الأعضاء سنا فألقى خطبة الافتتاح أوضح فيها أن غرض الجمعية هو كتابة دستور قوي بما يتفق مع ما هو سائد في العالم المتحضر[3]، وبعدها اقترح إرسال برقية إلى الأمير إدريس السنوسي لتكون أول عمل ينجز في مستهل أعمال الجمعية، كما وردت برقيات التهاني للجمعية من فرنسا وبريطانيا وأمريكا[4]، واستمرت الجمعية الوطنية في عقد جلساتها وعقدت جلستها الثانية في 27 نوفمبر 1950، وفي هذه الجلسة تم وضع اللائحة الداخلية للجمعية الوطنية[5].

أقرت الجمعية الوطنية في جلستها الثالثة يوم 2 ديسمبر 1950 بأن تكون ليبيا دولة ديمقراطية متحدة ذات سيادة، على أن تكون ملكية دستورية، وأن يكون الأمير محمد إدريس السنوسي أمير برقة ملك المملكة الليبية المتحدة، وتعيين هيئة لوضع الدستور على الأساس الفيدرالي، ومن تم قرر

---

[1]- جريدة البصائر، العدد: 133، بتاريخ ، 23 أكتوبر 1950، ص 07.

[2]- نقولا زيادة، محاضرات...، المرجع السابق، ص 176.

[3]- Khalidi Ismail Raghib, Op Cit, p 41.

[4]- وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية: شعبة الوثائق العربية، محاضر الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية ولجنة الدستور المنبثقة عنها سنة 1370-1371هـ / 1950-1951م، ص ص 01-03.

[5]- المصدر نفسه، ص ص 04-05.

أعضاء الجمعية الوطنية إرسال برقية إلى إدريس السنوسي يعلنون فيها مبايعته ملكا على ليبيا[1]، وفي جلسة 4 ديسمبر 1950 حددت الجمعية شكل العلم، كما حددت أعضاء لجنة الدستور، وتم اختيار مجموعة من الأعضاء ليقوموا بالذهاب إلى بنغازي لتقديم التهاني والولاء إلى إدريس السنوسي[2].

وفي السابع عشر من ديسمبر 1950 انتقلت الجمعية الوطنية التأسيسية بكاملها إلى مدينة بنغازي، وقدَّمت إلى السيد إدريس، في شكل وثيقة بيعة[3]، قرارها باختياره ملكاً لليبيا، وذلك بحضور محمد الساقزلي (رئيس وزراء برقة)، وبشير السعداوي (زعيم حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي)، وغيرهما من الأعيان، وقد أكد الملك إدريس خلال ذلك الاجتماع التاريخي بأنَّ الوحدة التامَّة هي الهدف النهائي للجميع[4].

انتدبت الجمعية الوطنية التأسيسية وفدا إلى القاهرة لتوضيح وجهة نظر الجمعية التأسيسية الممثلة لأقاليم ليبيا الثلاثة وإفهام الوفود العربية مشروعية هذه الجمعية وحقيقة الوضع في ليبيا،[5] ووصل الوفد القاهرة مساء يوم 22 جانفي سنة 1951 حيث شرح الوضع القائم في ليبيا والتطورات الدستورية الأولى التي اتخذت في سبيل تنفيذ قرار الأمم المتحدة وبمشورة مجلسها ومندوبها في ليبيا لرؤساء الوفود العربية وبتقديم مذكرته إلى اللجنة السياسية ومناقشته في هذه اللجنة[6].

وقد أراد الوفد من رحلته إلى القاهرة أن يوضح الحقائق التي لا تقبل جدلا للعرب ورؤساء حكوماتهم، واستطاع أن يلفت نظر الرأي العام العربي وصحافته إلى هذه القضية وتطوراتها الدستورية،

---

[1]- محاضر الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية ولجنة الدستور المنبثقة عنها ، المصدر السابق، ص ص 06-11.

[2]- المصدر نفسه، ص ص 12-14.

[3]- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 340.

[4]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص ص 195-196.

[5]- تقرير مفصل عن جهود ومهمة وفد الهيئة التأسيسية الليبية لدى رؤساء وفود الدول العربية، جانفي - فيفري سنة 1951، مطبعة التقدم،القاهرة، ص 01.

[6]- المصدر نفسه ، ص 13.

وأن يفهم حقيقة الوضع في البلاد وأن يبين الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى قيام دولة ليبيا المستقلة في الميعاد المحدد وفقا لقرار هيئة الأمم[1].

وفي 27 مارس سنة 1951 اتجه رئيس الجمعية التأسيسية إلى بنغازي للتشاور مع السيد السنوسي لتأليف حكومة ليبية فدرالية، وفي 29 مارس سنة 1951 أصدرت الجمعية التأسيسية قراراً بتأليف الحكومة الاتحادية الليبية المؤقتة برئاسة السيد محمود المنتصر وعضوية وزيرين طرابلسيين آخرين ووزيرين برقاويين ووزير فزاني واحد، وقد عدل القرار في 17 أفريل وأصبحت الحكومة الاتحادية تتألف من السيد محمود المنتصر رئيسا ووزيرا للمعارف ومنصور قدارة للمالية وابراهيم بن شعبان للمواصلات وعن برقة السيد علي الجربي للخارجية والعدل وعمر شنيب للدفاع وعن فزان محمد عثمان الصيد للصحة العمومية[2].

4- وضع الدستور:

قامت الجمعية في الرابع من ديسمبر 1950 بتعيين لجنة سمِّيت 'لجنة الدستور' مكوَّنة من18 عضواً ، أناطت بها مهمة إعداد مشروع الدستور، ورغبة من هذه الأخيرة في التسريع بعملها قامت بتأليف لجنة فرعية من ستَّة أعضاء (اثنان من كل ولاية) باسم ' جماعة العمل ' لإعداد أجزاء مختلفة من الدستور وتقديمها إلى اللجنة أوَّلاً بأوَّل، وقد عقدت لجنة الدستور أوَّل اجتماعٍ لها في 6 جانفي 1951، كما اجتمعت جماعة العمل أوَّل مرَّة في 11 جانفي من العام نفسه[3].

[1]- تقرير مفصل عن جهود ومهمة وفد الهيئة التأسيسية الليبية لدى رؤساء وفود الدول العربية، جانفي – فيفري سنة 1951، المصدر السابق، ص 15.

[2]- محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 319.

[3]- محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 271.

وقد نقل أدريان بلث من أول الأمر إلى الجمعية الوطنية الرأي الذي تقدم به المجلس الاستشاري للأمم المتحدة، ووضع تحت تصرف الجمعية جميع أنواع المساعدة القانونية والفنية التي كان باستطاعته أن يزودها بها[1].

استعانت لجنة العمل بأحسن الخبرات القانونية الموجودة في المنطقة ، مثل المستشار القانوني' سيد عمر لطفي ' الذي ثم استعارته من الحكومة المصرية، والخبير مع لجنة الأمم المتحدة والمستشار القانوني ' سيد العولي الديجاني ' الذي كان عضوا في نقابة القانونين الفلسطينيين وكان أيضا مستشار للملك المعين إدريس لسنوسي، وإلى جانب هذا فقد شارك في النقاش القاضي ' السير هيري ترستد' الذي ثم استعارته من مكتب الخارجية البريطانية[2].

بعد الاطلاع على دساتير عدد من الدول التي تعمل بالنظام الاتحادي، انتقلت المجموعة المكلفة بصياغة الدستور إلى وضع المواد المتعلقة بتوزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، فتقرر أن تخص الحكومة الاتحادية بالشؤون الخارجية والدفاع الوطني والمالية والمواصلات والعدل والتعليم العام والصحة، ويترك ماعدا ذلك لاختصاص الولايات، وبعدئذ مضت في إعداد البنود الخاصة بالحقوق الأساسية استناداً إلى دساتير كل من مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن وإعلان حقوق الإنسان، ثم أن المسائل العامة المتعلقة بصلاحيات الملك ومجلس الوزراء ومجلس النواب والشيوخ وموقع العاصمة نوقشت بدورها وتم الاتفاق عليها، وقد تضمنت مسودة الدستور في مجملها اثني عشر فصلاً، وكانت هيئة الصياغة كلما فرغت من إعداد أحد الفصول أحالته إلى اللجنة الدستورية لاعتماده، وهذه اللجنة التي عقدت خمسة وعشرين اجتماعا لم تقم بإدخال أية تغييرات جوهرية على الصيغة المقدمة لها[3].

[1]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 196.

[2]- Khalidi Ismail Raghib, Op Cit, p 48.

[3]- دي كاندول، المصدر السابق، ص 116.

وبتاريخ 10 سبتمبر 1951 بدأت مناقشة مشروع تعديل الدستور في الجمعية الوطنية، ونظرا للضغوط المتواصلة التي طفقت تمارسها المعارضة في طرابلس وأدت إلى عرقلة العمل، انتقلت الجمعية إلى بنغازي في شهر أكتوبر حتى يتمكن أعضاؤها من دراسة نصوص الدستور في جو أهدأ، وبفضل مساعدة أدريان بلت وتوجيهات الملك زالت نقاط الخلاف شيئاً فشيئاً، وكان قد طرح اقتراحان بشأن اختيار العاصمة، قال أحدهما بأن تكون مدينتا طرابلس وبنغازي عاصمتين للبلاد ولكل منهما نفس مكانة الأخرى، بينما اتجه الرأي الآخر إلى القول بأن مقر الحكومة الاتحادية المعتاد ينبغي أن يكون في طرابلس، وبعد إجراء مشاورات غير رسمية مع الملك ومفوض الأمم المتحدة، وافقت الجمعية على الاقتراح الأول.[1].

ولما أتمت الجمعية الوطنية الموافقة على جميع مواد الدستور مادة مادة، صوتت بالإجماع في 7 أكتوبر 1951 على الدستور بكامله، وعهدت إلى الرئيس ونائبه بالتوقيع عليه وإبلاغه إلى الملك ونشره في الجريدة الرسمية[2]، وحين كانت الجمعية الوطنية تقوم بالتصويت الجماعي وكان أحد الأعضاء على وشك الكلام، قام الملك المقبل بصحبة رئيس الوزراء محمود المنتصر بزيارة الجمعية زيارة مفاجئة، وهنأ الملك الجمعية على إتمام الدستور، معبراً في ذلك عن الموافقة عليه، ورد عليه الرئيس بخطاب قصير[3].

ويتألف الدستور الليبي من مقدمة، ومائتين وثلاث عشرة مادة، وينص على أن تكون " ليبيا دولة ملكية وراثية، شكلها اتحادي، ونظامها نيابي، وتسمى المملكة الليبية المتحدة "، ونص على أن تكون مدينتا " طرابلس وبنغازي " عاصمتين للملكة الليبية، وأن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة والإسلام دين الدولة، وينقسم مجلس الأمة الليبي إلى مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويضم مجلس النواب نواب ولايات ليبيا الثلاث، ونص الدستور الليبي على أن يمثل طرابلس في مجلس النواب خمسة وثلاثون عضواً، ويمثل برقة فيه خمسة عشر عضواً، ويمثل فزان خمسة أعضاء، وذلك إلى

[1]- دي كاندول، المصدر السابق، ص 116.

[2]- محاضر الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية ولجنة الدستور المنبثقة عنها، المصدر السابق، ص19.

[3]- المصدر نفسه، ص ص 20-21.

أن يصبح في الإمكان إجراء إحصاء عام للسكان في ليبيا، وعلى مقتضاه نعدل هذه النسب في التمثيل، أما مجلس الشيوخ فقد جعلت فيه نسب التمثيل متساوية، فيمثل كل قسم من أقسام ليبيا بمثل ما يمثل به الآخر، ونص الدستور على أن تنحصر السلطة التشريعية في يد الملك ومجلس الأمة، وأن يكون الملك الرئيس الأعلى للدولة[1].

وقد سجَّل أدريان بلت رأيه في الدستور الليبي في مقالةٍ له نشرتها صحيفة ' برقة الجديدة 'بتاريخ 25 ديسمبر 1953 ، إذ قال: " إنَّ دستور ليبيا قد توخَّى تطبيق الروح الديمقراطية واحترام الحريات الإنسانية، وقد يعترض البعض عليه بأنَّ فيه من المواد ما يُلائم أكثر الدول الديمقراطية تطوراً، وهو لا يصلح للشعب الليبي في مرحلته الحاضرة، إنَّني لا أشاطرهم هذا الرأي، إذ عندما يحصل شعب حديث العهد سياسياً على حكم دستوري، فإنَّ الحكمة تقضي بأن نفسح أمامه المجال في الحقل السياسي بدلاً من أن نضيِّق عليه الخناق"[2].

خصَّصت الجمعية الوطنية التأسيسية ما بقي من الدورة للنظر في مشروع قانون الانتخابات الذي تقدَّمت به الحكومة المؤقتة في 21 أكتوبر 1951، واستغرقت الجمعية سبع اجتماعاتٍ من 1 إلى 6 نوفمبر1951 في مناقشة مشروع قانون الانتخاب وأقرّته بالإجماع في اجتماعها الثالث والأربعين الذي انعقد في 6 نوفمبر عام 1951، وبذلك انتهت أعمال الجمعية، ولكنَّها بقيت في حالة انعقادٍ دائم إلى حين إعلان الاستقلال، الذي تحدَّد له يوم 24 من ديسمبر1951[3].

وفي تقييم لدور الجمعية الوطنية التأسيسية وعملها يقول الدكتور خدوري: " عندما يلقي المرء نظرة عامة على عمل الجمعية الوطنية يستطيع أن يرى فيه تجربة ناجحة، إذ أن النتيجة كانت إعداد إطار دستوري للدولة الليبية الحديثة النشأة، لقد كادت وجهات النظر التي تقدمت بها الولايات الثلاث المكونة منها هذه الدولة الحديثة تتباين حول كل نقطة أساسية، وكانت الجماعات المخالفة من الكثرة بحيث لم يكن الجو خالياً من التشويش والمنافسات الشخصية، وكاد ذلك أن يعوق الجمعية

[1]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين...، المصدر السابق، ص ص 406-407.

[2]- محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 273.

[3]- دي كاندول، المصدر السابق، ص 116، مجيد خدوري، المرجع السابق، ص ص 202-203.

الوطنية عن العمل، ولكن أعضاء الجمعية أظهروا الكثير من كبح جماح نفوسهم في المسائل التي كانت تثير الكثير من الشعور المؤلم، وقد أدار رئيس الجمعية الاجتماعات بأسلوب عملي منظم، وتأثر الجميع بحكمته ومنزلته، فكان بذلك عاملا في الاتجاه نحو الاعتدال "[1].

5- إعلان الاستقلال:

احتفل بتسليم السلطة إلى حكومة ليبيا في منتصف ليلة 24 ديسمبر 1951 في مكتب المعتمد البريطاني السيد بلاكلي بحضور أعضاء الحكومة الليبية المؤقتة والسيد بلت مندوب هيئة الأمم بليبيا، وأعلن السيد بلت انتهاء مهمته، ووقَّع المعتمد البريطاني والمندوب الفرنسي على وثائق التسليم، وتم التسليم بالفعل، وفي صبيحة اليوم الرابع والعشرين من ديسمبر سنة 1951 سافر أعضاء الحكومة المؤقتة إلى بنغازي لمقابلة الملك إدريس، وإعلامه بما تم في حفلة التسليم[2].

وفي نفس الصبيحة، و بقصر المنار في مدينة بنغازي؛ احتشدت جماهير الشعب، وجاءت الوفود العربية الأجنبية وممثلو الهيئات الدبلوماسية وجميع أعضاء الجمعية الوطنية، بحضور مندوب الأمين العام للأمم المتحدة السيد أدريان بلت رئيس الحكومة الاتحادية لليبيا الموحدة وزراء حكومته ؛ حيث أعلن الملك محمد إدريس المهدي السنوسي استقلال ليبيا في كلمة قال فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين(نعلن باسم الأمة الليبية الكريمة؛ أنه نتيجة لجهادها الطويل،... وتنفيذاً لقرار هيئة الأمم المتحدة الصادر في 21 نوفمبر سنة 1949 م، قد تحقق بعون الله استقلال بلادنا العزيزة ، ونعلن رسمياً أن ليبيا منذ اليوم أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة، و بناء على قرار الجمعية الوطنية الليبية الصادر بتاريخ 2 ديسمبر سنة 1950 م نتخذ لنفسنا لقب ملك المملكة الليبية المتحدة ، وسنمارس سلطاتنا وفقاً لأحكام الدستور ،...و علينا جميعاً أن نحتفظ بما كسبناه بثمن غال وأن ننقله بكل حرص و أمانة إلى أجيالنا القادمة. و أننا في هذه الساعة المباركة نذكر أبطالنا و نستمطر شآبيب الرحمة و الرضوان على

[1]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 204.

[2]- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين...، المصدر السابق، ص 411.

أرواح شهدائنا الأبرار ،...و نحيي العلم الوطني المقدس رمز الجهاد و الاتحاد وتراث الأجداد ، لراجين أن يكون العهد الجديد الذي يبدأ اليوم ؛ عهد خير وسلام للبلاد) [1].

وقدمت الوزارة المؤقتة استقالتها، فقبلها الملك وكلف الرئيس المستقيل السيد محمود المنتصر بإعادة تأليف الوزارة فتم ذلك في اليوم نفسه، كما عين الملك ولاة للأقاليم الثلاثة التي أصبحت تسمى 'ولايات'، وأصبح رؤساء المصالح فيها يسمون 'نظارا'، وفي مساء اليوم نفسه، سلم رئيس الوزراء وكان هو وزير الخارجية أيضا إلى مندوب الأمم المتحدة (أي بعد عودة الجميع من بنغازي إلى طرابلس) رسالة تحوي إعلام استقلال ليبيا، ليبلغها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وسلم رئيس الوزراء إلى المندوب الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة طلبات ليبيا للاشتراك بعضوية الأمم المتحدة وما يتفرع منها من منظمات، ووقع الاثنان اتفاقات تتعلق بتقديم المساعدة الفنية من الأمم المتحدة إلى ليبيا[2].

وما كان عمل بلت لينتهي دون أن تعبر الحكومة الليبية عن تقديرها له، فقد جاء في رسالة رئيس الوزراء إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يلي: " إن شكرنا إلى الجمعية العامة يجب أن يوجه أولا إلى وكيلها، المستر أدريان بلت، مندوب الأمم المتحدة في ليبيا، إننا نرى فيه صديقاً حبيباً ومشيراً نصوحاً، ورجلاً أرهق نفسه لمصلحتنا، دون أن يحسب للراحة الشخصية أو الصحة أي حساب "[3].

ويتحدّث محمد عثمان الصيد رئيس وزراء ليبيا الأسبق عن يوم الاستقلال فيقول: " كان يوم إعلان الاستقلال يوما مشهودا، لا ينمحي قط من الذاكرة، واستمرت الاحتفالات وعمت الفرحة جميع مدن ليبيا وقراها بذلك الحدث السعيد"[4].

[1]- إبراهيم فتحي عميش، المرجع السابق، ص 257.

[2]- نقولا زيادة، محاضرات...، المرجع السابق، ص ص 185-186.

[3]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 247.

[4]- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 79.

وفي يوم إعلان الاستقلال اعترفت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية، انجلترا، وفرنسا بمملكة ليبيا، وفي 1 جانفي سنة 1952، وجهت برقية وزير خارجية الاتحاد السوفييتي إلى طرابلس وكانت تحمل التمنيات بالنجاح والازدهار لشعب ليبيا[1].

ثالثا: معاهدات ليبيا مع الدول الغربية وسقوط الملكية:

1- أوضاع ليبيا غداة الاستقلال:

واجهت الحكومة الليبية مهمة صعبة تمثلت في كيفية تدبير الموارد المالية لتغطية نفقات دولة الاستقلال الوليدة، فالأقاليم الثلاثة كانت تعاني من عجز في إيراداتها الذاتية، وكانت الإدارتان البريطانية والفرنسية هما اللتان تتوليان تغطية ذلك العجز، وفضلاً عن ذلك كانت الدولة الوليدة

في حاجةٍ إلى مصروفاتٍ جديدة من أجل تسيير دولابها الإداري، ومن أجل الإنفاق على بعض مشروعات التنمية الحيوية التي كانت البلاد في أمسّ الحاجة إليها[2].

فبعد صدور قرار الأمم المتحدة بتحقيق استقلال ليبيا، أعلنت بريطانيا أن العجز في الميزانية الليبية العامة يقرب من 1800700 جنيه إسترليني يضاف إليه مبلغ 192500 جنيه مصروفات الحكومة الليبية بعد الاستقلال، ورأى مندوب الأمم المتحدة أن هذا العجز يجب تسديده عن طريق الإعانة الخارجية[3].

اقترح المندوب الأممي أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تخصيص دعم مالي لميزانية الدولة الجديدة، باعتبار أن المنظمة الدولية هي التي قررت استقلال ليبيا، ويقع على عاتقها دعم هذا الاستقلال، لكن لم تستجب أية دولة في المنظمة لهذا الطلب، وكانت الدول العربية المستقلة أنداك

[1]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص369.

[2]- محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 275.

[3]- سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا، تحليلها ونصوصها، دار المعرفة، القاهرة، 1964، ص 10.

سبع دول وهي مصر ولبنان وسوريا والأردن والعراق، والمملكة العربية السعودية واليمن، ولم تكن لأية دولة منها إمكانيات تقديم مساعدة لليبيا[1].

وفي الدورة الثالثة لاجتماعات الخبراء التي دعا لها بلت من 29 ماي إلى 9 جوان سنة 1951 أعلن ممثل فرنسا أن بلاده غير مستعدة للمساهمة في تغطية الميزانية الليبية وأنها ستساعد ليبيا عن طريق مساهمتها في مشروعات خاصة محددة، ثم اعتذر ممثل إيطاليا عن تقديم حكومته لأي عون مالي، وأوضح ممثل أمريكا أن بلاده تنوي في الوقت الحاضر قصر مساعدتها لليبيا على مشروعات تدخل في نطاق برامج النقطة الرابعة[2].

نص قرار الأمم المتحدة على تحقيق استقلال ليبيا قبل نهاية سنة 1951، وإذا لم يتم الاستقلال تعود القضية مجددا إلى الأمم المتحدة، وكانت عودة ملف القضية إلى المنظمة الدولية يعني أن ليبيا ستفقد قرار الاستقلال لأن أمورا كثيرة تشابكت مابين تاريخ اتخاذ القرار وتاريخ تنفيذه، وإزاء ذلك قررت الحكومة المؤقتة برئاسة محمود المنتصر فتح مفاوضات مع ممثلي فرنسا وبريطانيا وأمريكا، وهي الدول الثلاث التي كان لها وجود عسكري في ليبيا ورث الوجود الإيطالي، حيث كانت بريطانيا تحتل برقة وطرابلس[3]، وفرنسا تحتل فزان، في حين منحت بريطانيا قاعدة عسكرية للأمريكيين هي مطار الملاحة في ضواحي طرابلس، وكان في السابق مطارا عسكريا للإيطاليين قبل هزيمتهم من طرف الحلفاء في الحرب العالمية الثانية[4].

---

[1]- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 77.

[2]- سامي حكيم، معاهدات...، المرجع السابق، ص ص 10-11.

[3]- رغبت إنجلترا في نقل عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين إلى مقاطعات ليبيا متظاهرة من وراء هذه الرغبة بالعطف على قضيتهم، يُنظر: جريدة البصائر، العدد: 112، بتاريخ ، 20 مارس 1950، ص 07.

[4]- المعروف أن القاعدة الجوية الوحيدة للولايات المتحدة في إفريقيا هي هويلس فيلد القريبة من طرابلس وهي البقعة التي وقع عليها اختيار الأمريكيين لتكون مقرا لنشاطهم الحربي في البحر، وتحتفظ الولايات المتحدة في هويلس فيلد بنحو ألفين من جنودها لحماية المنشآت العسكرية فيها بعد أن أكد خبراء إفريقيا العسكريون أن هذا الميناء الجوي هو البقعة الوحيدة التي تستطيع أن تأوي إليها الطائرات الأمريكية إذا ما تعرضت لهجوم مفاجئ من جانب روسيا السوفييتية في أوروبا فضلا عن أنها القاعدة الوحيدة القريبة من أوروبا التي تحتمل أرضها نزول القلاع الطائرة الضخمة، يُنظر: محمود الشنيطي، المرجع السابق، ص 297.

فكرت الحكومة المؤقتة في كيفية التعامل مع هذا الوجود العسكري لأنه بعد الاستقلال لا بد من تكييف قانوني للوجود الأجنبي، وإذا ما تقرر استمراره يجب أن يكون ذلك برضا الليبيين، ولكن بالمقابل تحتاج ليبيا إلى المال، فتقرر بالاتفاق مع المندوب الأممي بعد اليأس من الحصول على المساعدات المالية من الأمم المتحدة أو من أية دولة عربية توقيع اتفاقيات عسكرية مع بريطانيا وفرنسا وأمريكا، على أن تكون اتفاقيات مؤقتة لا تتجاوز مدة صلاحيتها ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير، وبعد إعلان الاستقلال يعاد النظر في الاتفاقيات إما بالإلغاء أو التمديد، وبناء على هذه الاتفاقيات تقدم كل من بريطانيا وأمريكا مساعدات مالية لتغطية عجز الميزانية العامة، في حين تقدم فرنسا مساعدة مالية لتغطية عجز ميزانية ولاية فزان، وبالفعل أقر هذا الاتفاق[1].

بموازاة مع ذلك، وباقتراح من بلت تقرر توقيع اتفاقيات مع جميع المنظمات التابعة للأمم المتحدة وهي منظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو ومنظمة اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية، وذلك قبل إعلان الاستقلال حتى تعد هذه الاتفاقيات بمثابة التزام عملي وواقعي بالاستقلال، كما تم توقيع اتفاقية مع المنظمة الأمريكية التي كانت تسمى " النقطة الرابعة للمساعدات الدولية"[2].

لقد شكّلت هيئة الأمم المتحدة منذ عام 1951 عدداً من لجان الخبراء لدراسة شتى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، وقد وردت الفقرات التالية في تقرير إحدى هذه اللجان في وصف حالة الاقتصاد الليبي يومذاك:

"إنَّ مهمَّة رفع مستوى المعيشة لليبيّين ليست مهمّة سهلة أو ممكنة، ذلك أنّ الاقتصاد لا يتيح خياراتٍ عديدة يمكن ارتيادها .. إنَّ عدد السكان قليل أصلاً.. ومعظم الأراضي هي صحراء جرداء

[1]- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 78.

[2]- رأت الدول الاستعمارية أن ليبيا ليست أهلا للاستفادة من مشروع مارشال وبرنامج ترومان لعجزها عن تقديم الأكفاء من الفنيين القادرين على النهوض بالمناطق المتأخرة عن طريق المساعدة الاقتصادية الأمريكية، فوجب على ضوء هذه الحجة الاستعمارية أن تتولى الدول ذات المصالح في ليبيا كإيطاليا وفرنسا وانجلترا الإشراف على تطبيق هذا البند الرابع من البرنامج، يُنظر: جريدة البصائر، العدد: 120، بتاريخ ، 22 ماي 1950، ص 07.

..ويعيش 95 % من السكان في المناطق الساحلية والجبلية في برقة وطرابلس .. أمَّا بقية السكان فيعيشون حول عددٍ من الواحات في منطقة فزان .. حتى المناطق التي ينتشر فيها السكان فإنَّ التربة لا تعدّ جيدة .. وكميات الأمطار التي تهطل كل عام ليست كافية، ولا يمكن الاعتماد عليها"[1].

"لقد زاد من تعقيد المشكلة الاقتصادية في ليبيا وجود كثير من الإنشاءات (الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، والمباني، والمرافق العامة، والمساكن) التي أقامتها السلطات الاستعمارية الإيطالية في البلاد، وهي فضلاً عن أنها لا تناسب سوى اقتصادياتٍ متطوّرة ونامية، فإنَّها قد تضرَّرت كثيراً أثناء العمليات الحربية التي كانت البلاد مسرحاً لها خلال الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يجعل إمكان الاستفادة من هذه الإنشاءات متعذّراً دون إنفاق أموال كبيرة على ترميمها وإصلاحها".

"وفضلاً عن ذلك فإنَّ من الأمور التي ستعيق عملية التخطيط المتكامل للتنمية في ليبيا حقيقة انقسامها إلى ثلاثة أقاليم جغرافية (طرابلس وبرقة وفزان) تفصل بينها مئات الأميال من الصحراء، ولا يوجد بينها أيَّة وسائل نقل أو اتصال، إنَّ كل واحدٍ من هذه الأقاليم الثلاثة يشكل وحدة جغرافية واقتصادية مستقلة"[2].

وقد عرض بنجامين هيجنز الخبير الاقتصادي الذي ترأسَّ بعثة خبراء الأمم المتحدة إلى ليبيا في عام 1952 حالة الاقتصاد الليبي يومذاك ، فمن بين ما جاء فيه:

"في عام 1952 بدت ليبيا، من حيث وضعها الاقتصادي، حالة ميئوساً منها، إذ إنَّ غالبية سكانها كانت تعيش على حدّ الكفاف، وكان متوسط دخل الفرد يقل كثيراً عن 50 دولاراً في العام، ولم تكن هناك مصادر للطاقة أو أية ثروات طبيعية، كما أنَّ النمو الزراعي كان محدوداً بشكل قاس بسبب الظروف الطبيعية، ولم تكن هناك أيضاً رؤوس أموال أو أية أيدٍ عاملة مدرّبة، كما لم يكن في البلاد أيّة مهارات إدارية محلية، ومن ثمّ فإنّ ليبيا حين حصلت على استقلالها في ديسمبر1951

[1]- محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 299.

[2]- المرجع نفسه، ص 300.

تحت رعاية الأمم المتحدة، كانت تمثل أدنى المعدلات في العالم سواء من حيث مستويات الدخل أو من حيث توفر الإمكانات والثروات.. "[1].

أمّا روث فيرست فهي كذلك فقد وصفت حالة الاقتصاد الليبي في تلك الفترة كالتالي:

"في عام 1951 حصلت ليبيا على استقلالها وسيادتها، غير أنَّه إلى جانب ذلك لم تكن تملك أيّ شيءٍ آخر، وربَّما كانت أفقر دولة في العالم، لقد هدمت معارك الحرب العالمية الثانية، التي دارت رحاها فوق أرضها كل البنية التحتية التي كان جرى بناؤها خلال حقبة الاستعمار الإيطالي، كما عطّلت كافَّة مظاهر الحياة الاقتصادية حتى تلك الخاصَّة بالتجمّعات البدوية، ولم يهتمّ الطليان

خلال حقبة احتلالهم للبلاد بإعداد نخبة من خلال نظام تعليمي قادر على إفراز عناصر قادرة على شغل مناصب في الحكم والإدارة.." [2].

ولم يخلُ كتاب من الكتب التي تناولت تاريخ ليبيا المعاصر من تأكيد هذه الحقيقة بشأن أوضاع ليبيا الاقتصادية والاجتماعية عشيَّة حصولها على الاستقلال[3].

2- معاهدة التحالف مع بريطانيا:

منذ عودة إدريس إلى برقة وهو يعلن عن نيته في التحالف مع بريطانيا، وكان هذا الاتجاه يلقى تأييدا من أدريان بلت المندوب الأممي، فقد ذكر في تقريره السنوي سنة 1951 بأن ليبيا ليست هي الدولة المستقلة الوحيدة التي تحتاج إلى معونة أجنبية، ولن يتحقق لها الأمن إلا في نطاق الضمان

[1] - Benjamin Higgins, Economic Development: Principles, Problems & Policies, New York: W.W Norton & Coy, 1968 , p 918.

[2] - Ruth First, Libya: The Elusive Revolution, New York: Africana Publishing & Coy, 1975, p16.

[3]- محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 301.

الجماعي الذي أقرته الأمم المتحدة، ومن الممكن لليبيا أن تدخل في اتفاقات من هذا النوع سواء مع جيرانها أو مع دول أخرى[1].

بدأت مفاوضات مع بريطانيا في النصف الثاني من عام 1952 صعبة وشاقة لتوقيع المعاهدة مثَّل ليبيا في تلك المفاوضات السيد محمود المنتصر رئيس الحكومة ووزير الخارجية ويساعده السيد سليمان الجربي وكيل وزارة الخارجية، أما الجانب البريطاني فكان يمثله وفد يرأسه سفير بريطانيا في ليبيا السير الك كركبرايد[2]. خلال المفاوضات اقترح الجانب الليبي أن تشتمل المعاهدة على نص يقضي باحترام ميثاق جامعة الدول العربية، في حين أصر الجانب البريطاني على أن يقتصر الأمر على ميثاق الأمم المتحدة، ومن النقاط التي استغرق النقاش حولها وقتا طويلا، رغبة بريطانيا في أن تستعمل القواعد العسكرية من طرف حلفائها أيضا في حين تمسك الجانب الليبي بأن يقتصر استعمال القواعد على القوات البريطانية فحسب[3]، يضاف إلى ذلك أن ليبيا كانت تطالب بتعويض مالي ضخم نضير استعمال القواعد، بينما كانت بريطانيا ترغب في دفع أقل ثمن ممكن[4].

وهناك مسألة أخرى استغرقت كذلك وقتا طويلا، تتعلق بمحاكمة الجنود البريطانيين الذين يرتكبون مخالفات أو جرائم، إذ أن الإنجليز أصروا على محاكمة هؤلاء أمام محاكم بريطانية في حين تمسك الليبيون بمحاكمتهم أمام محاكم ليبية، وبعد مفاوضات طويلة توصل الجانبان إلى حل وسط يقضي بمحاكمة الجنود أمام محاكم بريطانية إذا ارتكبت المخالفة داخل القاعدة العسكرية، في حين تتم محاكمتهم أمام محاكم ليبية إذا وقعت المخالفة خارج القاعدة العسكرية[5].

---

[1]- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، المرجع السابق، ص 109.

[2]- وصل السير الك كركبرايد الذي كان سفير بريطانيا في الأردن إلى بنغازي في اليوم السابق لإعلان استقلال ليبيا لتقديم أوراق اعتماده أول سفير بريطاني في تلك البلاد، وكانت مهمة كركبرايد الأولى أن يفتح باب المفاوضات تمهيداً لعقد معاهدة تحالف بين بلاده ودولة ليبيا الحديثة، ولما كان رئيس وزراء ليبيا لا يتكلم الانجليزية وكان كركبرايد يتكلم العربية بطلاقة، سارت المفاوضات باللغة العربية، يُنظر: محمود خدوري، المرجع السابق، ص259.

[3]- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 85.

[4]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 259.

[5]- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 85.

وفي أثناء عقد تلك المحادثات أثيرت اعتراضات من خارج ليبيا، فهاجم كل من عبد الرحمن عزام وبشير السعداوي الحكومة الليبية لتساهلها في الاستجابة للمطالب البريطانية، كذلك طلبت مصر تأجيل عقد المعاهدة[1] وذهبت إلى حد عرض تعويض مالي على الحكومة الليبية[2].

وقعت المعاهدة في 29 جويلية 1953، واشترطت المعاهدة بأن يسود سلم وصداقة وتحالف وثيق بين ليبيا وبريطانيا العظمى، وتتعهد كل منهما بعدم اتخاذ موقف إزاء البلاد الأجنبية يتنافى مع التحالف أو قد يخلق متاعب للفريق الآخر (المادة الأولى)، ويتعهد كل من الفريقين بأن يسرع إلى نجدة الآخر في حالة حرب أو نزاع مسلح، كتدبير للدفاع الجماعي، وفي حالة خطر أعمال عدائية داهم محدق بأي من الفريقين الساميين المتعاقدين يتفق الفريقان فوراً على تدابير الدفاع اللازمة (المادة الثانية)، وفي سبيل تأمين سبل الدفاع المتبادل كل فريق يقدم للآخر كافة التسهيلات والمساعدات التي في وسعه بشروط يتفق عليها، وفي مقابل التسهيلات التي تقدمها ليبيا للقوات البريطانية وفق شروط يتفق عليها، تتعهد بريطانيا بتقديم مساعدة مالية لليبيا بشروط يتفق عليها أيضاً (المادة الثالثة)، وليس في هذه المعاهدة ما يخل بالالتزامات التي تعهد بها الفريقان بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أو بالنسبة لليبيا فيما يخص ميثاق جامعة الدول العربية (المادة الرابعة)، وقد حددت مدة المعاهدة بعشرين سنة[3].

وكانت ثمة اتفاقيتان منفصلتان وقعتا في اليوم نفسه، عالجتا القضايا العسكرية والمالية بالتفصيل، فقد تعهدت بريطانيا بأن تزود ليبيا بالأسلحة والذخيرة والمعدات اللازمة لجيشها، ولكن التعاون في القضايا العسكرية لم يلزم القوات الليبية المسلحة بالخدمة خارج الأراضي الليبية، وقد منحت ليبيا لبريطانيا التسهيلات لأغراض عسكرية داخل أراضي ليبيا، على أن لا تتنافى هذه التسهيلات مع

[1]- رأت مصر أن بقاء أية قوى أجنبية في أراضي ليبيا الشقيقة من شأنه الانتقاص من السيادة الليبية والتأثير في السيادة العربية لأن هذا الوضع من شأنه اتخاذ ليبيا قاعدة للعدوان على الوطن العربي، يُنظر: سامي حكيم، معاهدات...، المرجع السابق، ص 18.

[2]- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، المرجع السابق، ص 111.

[3]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 260، للاطلاع على النص الكامل للمعاهدة يُنظر: سامي حكيم، معاهدات...، المرجع السابق، ص ص 30-33.

السيادة الليبية، يُضاف إلى ذلك أن ليبيا منحت بريطانيا استعمال الأراضي والمنشآت لأغراض عسكرية، ومنحتها أيضاً التسهيلات الفنية التي تمكنها من استعمال هذه الأراضي والأبنية، ومنحت بريطانيا أيضاً حق الإشراف على الطائرات والمركبات وبقية وسائل النقل والمواصلات ومراقبتها، وأخيراً فقد منحت ليبيا القوات البريطانية البرية والجوية حق الدخول والمرور والتنقل في ليبيا واستعمال المطارات المدنية، وقد تناولت الفقرات القانونية الجرائم المدنية والجنائية بالتفصيل، ورفع الاختصاص بالنسبة للمسائل المتعلقة بالجرائم التي يقترفها أي من أفراد القوات المسلحة في حق أي فرد آخر منها، وفي أماكن مقصور استعمالها على القوات البريطانية[1].

وكان الغرض من الاتفاقية المالية أن تساعد ليبيا على التمتع بحالة من الاستقرار المالي ونمو اقتصادي منتظم، وقد تعهدت بريطانيا تحقيقا لهذه الغاية أن تقدم المساعدة المالية سنوياً، وفي السنوات الخمس الأولى تتعهد بريطانيا بأن تدفع سنوياً مليون جنيه إسترليني معونة للتنمية الاقتصادية ومليونين وسبعمائة وخمسين ألف جنيه إسترليني معونة مالية للموازنة[2]، أما في كل خمس سنوات تلي ذلك فإن بريطانيا تتعهد بتقديم المعونة المالية، لكن المبلغ تتفق عليه الحكومتان[3].

وفي 4 أوت سنة 1953 عرضت المعاهدة لدراستها من قبل لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في مجلس النواب، فقد أشار أعضاء اللجنة بالخصوص إلى أن المعاهدة كانت خالية من ضمانة إمكانية إعادة النظر فيها بعد الفترة المحدد فيها (أي بعد عشر سنوات)، وكانت المادة الثالثة من المعاهدة العسكرية تلزم الحكومة الليبية بالسماح بتدريب الجنود الإنجليز وتمرينهم في غير المناطق المذكورة في الملحق رقم (1)، ولم يذكر في المادتين الخامسة والسادسة أي شيء عن تسليم الحكومة الليبية وبدون تعويض المؤسسات التي تبنى من قبل الإنجليز فوق الأرض الليبية، كما لم يشر في المادة السابعة إلى

[1]- مجيد خدوري، المرجع نفسه، ص ص 260-261، للاطلاع على مواد الاتفاقية وملاحقها يُنظر: سامي حكيم، معاهدات...، المرجع السابق، ص ص 34-75.

[2]- جاء في مذكرات الملك إدريس أن هذه المعونة كانت في البداية هي الدعم الخارجي الوحيد لسد العجز في الميزانية الليبية، مما ساعد الدولة علة توفير مقومات حياتها خلال السنوات الصعبة الأولى، يُنظر: دي كاندول، المصدر السابق، ص120.

[3]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 261، محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 86، للاطلاع على مواد الاتفاقية يُنظر: سامي حكيم، معاهدات...، المرجع السابق، ص ص 76-78.

حظر بث الموضوعات السياسية عن طريق محطات الإذاعة العسكرية المقامة على الأراضي الليبية، ولم يذكر شيء في المعاهدة عن الإجلاء الفوري للجيوش بعد انتهاء أمد المعاهدة، أما المادة الثالثة من الاتفاقية المالية فتعهدت بتزويد المراقبين الماليين الإنجليز بنسخ من تقديرات الميزانية السنوية وهو ما كان يعني تدخلاً مباشراً من قبل الإنجليز في الشؤون الداخلية لليبيا[1].

كما أن لجنة الخارجية والدفاع في مجلس الشيوخ قدمت ملاحظات مماثلة لذلك، فأحمد رفيق المهدوي ممثل المعارضة وصف المعاهدة في كلمته التي ألقاها أثناء مناقشتها، كعملية استعباد دولة ضعيفة من طرف دولة قوية وهي تمس سيادة واستقلال ليبيا باحتلالها من قبل انجلترا، وأبدى استياءه من إلزام الحكومة نفسها فوق ذلك كلّه بالحفاظ على راحة الجنود الإنجليز وأمنهم، أما فيما يخص المعاهدة المالية، فقد أشار أحمد رفيق المهدوي بالخصوص إلى كونها عبارة عن حبر على ورق، فالمساعدة الملموسة لم تحدّد إلا لفترة خمس سنوات، وجاء في خاتمة كلمته " إن هذه المعاهدة لا يريدها الشعب ولم يرض عنها، وإن الأمة الليبية ساخطة عليها مشمئزة منها"، ومع ذلك فإن الغالبية أيدت المعاهدة لدى التصويت، وبدأ وضع الاتفاقية موضع التنفيذ[2].

وحاول رئيس الحكومة عبد الحميد كعبار الذي تولاها يوم 26 ماي 1957 أن يبدأ مفاوضات جديدة مع إنجلترا بشأن المساعدة التي تقدمها لليبيا طبقاً لنصوص المعاهدة الخاصة بإعادة النظر في هذه المعونة كل خمس سنوات، وبدأت المفاوضات في طرابلس يوم 21 جانفي 1958 بين الجانبين الليبي والبريطاني اقترحت خلالها الحكومة البريطانية تخفيض المعونة من ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف جنيه، فرفض رئيس عبد المجيد كعبار هذا الاقتراح، وسافر إلى لندن حيث التقى مع وزير الخارجية البريطانية في 3 ماي 1958م، واتفق معه على تخفيض المعونة نصف مليون، حيث تدفع

[1]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص390.

[2]- المرجع نفسه، ص 391.

إنجلترا ثلاثة ملايين ومائتين وخمسين ألف جنيه، وفي الوقت نفسه تقوم بتدريب الضباط الليبيين، وتزويد ليبيا بالمعدات العسكرية[1].

3- الاتفاقيات العسكرية مع أمريكا:

منحت بريطانيا الولايات المتحدة حق استخدام قاعدة عسكرية قرب طرابلس أثناء الحرب، وكان من المفروض أن الحقوق المتعلقة بالقاعدة هي مؤقتة لمدة الحرب فقط، إلا أن رغبة روسيا في الحصول على الوصاية على منطقة طرابلس بعد الحرب، وما تلا ذلك من قيام الحرب الباردة، حفزا الولايات المتحدة على طلب الاستمرار في استعمال القاعدة أملا في الوصول إلى اتفاق رسمي حول هذه القضية[2].

أدركت القيادة الجوية الأمريكية القيمة الإستراتيجية لتلك القاعدة التي أصبحت حلقة هامة في نظام الولايات المتحدة الأمريكية في ما وراء البحار، وقد دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ كافة الإجراءات أثناء تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة من أجل الاحتفاظ لنفسها بالقاعدة الليبية، وعندما اتخذت منظمة الأمم المتحدة قرارها بمنح ليبيا الاستقلال سارع الأمريكيون إلى الشروع بإجراءات المفاوضات مع الحكومة الليبية المؤقتة بخصوص مطار الملاحة، وانتهت المفاوضات بين محمود المنتصر و آ. لينتش المعتمد المؤقت للولايات المتحدة الأمريكية باتفاقية موافق عليها من قبل الملك إدريس الذي أشار بالتوقيع عليها يوم إعلان الاستقلال (24 ديسمبر 1951)، وذكر في الرسائل المتبادلة بين محمود المنتصر و آ. لينتش أن الاتفاقية المبرمة بين المملكة الليبية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ستظل تسمى مؤقتة إلى أن يتم تصديقها النهائي على نحو ما ينص عليه الدستور[3].

وهذه الاتفاقية مؤلفة من 27 مادة و 4 كتب متبادلة، منحت أمريكا بموجبها حق البقاء في قاعدة هويلس الجوية لمدة عشرين عاماً، كما منحت حق السيطرة الكاملة على الأجواء والمياه الليبية

[1]- سامي حكيم، حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص 120، محمود شاكر، المرجع السابق، ص66.
[2]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 287.
[3]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 392.

وحرية الوصول والحركة للقوات الأمريكية في جميع أجزاء ليبيا، وسمحت لأمريكا ودول أخرى وأشخاص آخرين باستعمال القواعد العسكرية الأمريكية مع إعفاء القوات الأمريكية من جميع الرسوم والضرائب وعدم سريان القانون الليبي على أفراد هذه القوات، وهذا مقابل مليون دولار تدفعه الحكومة الأمريكية كل سنة للخزانة الليبية[1].

كانت تلك الحقوق الواسعة التي نالها الأمريكيون مصدر استياء للإنجليز الذين كانوا يحاولون الحدّ من آفاق نفوذ منافستهم، وكان ذلك هو السبب الذي جعلهم يحاولون بكل الوسائل الحيلولة دون تصديق الاتفاقية الأمريكية – الليبية المؤقتة[2].

ثارت ثائرة الشعب الليبي بعد عقد هذه المعاهدة مما أجبر الحكومة الليبية على أن تطلب من الحكومة الأمريكية في أوت 1952 أي بعد انقضاء ثمانية أشهر من التوقيع عليها، إعادة النظر في مقدار المساعدة المالية وفي مدة الاتفاقية، وذلك بزيادة الأولى وإنقاص الثانية تمهيدا لتقديم الاتفاقية إلى البرلمان، ولكن الحكومة الأمريكية اعتذرت عن الاستجابة إلى هذا المطلب لأن الاتفاقية في نظرها كانت نهائية من حيث الموضوع، ومؤقتة بالنسبة للفترة بين التوقيع عليها وعرضها على البرلمان وإبرامها[3].

وفي نوفمبر 1952 سلمت الحكومة الليبية إلى المعتمد الأمريكي المؤقت مذكرة ثانية تنص على اقتراح إدخال مجموعة من التعديلات على الاتفاقية تؤمن بموجبها زيادة المساعدة الأمريكية، وكانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية موافقة على تقديم المساعدة الإضافية بشرط أن تبقى جميع مواد الاتفاقية المبرمة بتاريخ 24 ديسمبر دون أي تعديل[4].

عقب توقيع وإقرار المعاهدة مع بريطانيا، قرر مجلس الوزراء البدء في مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية على غرار المفاوضات مع بريطانيا لتوقيع اتفاقية مماثلة، بيد أن ظروف المفاوضات

[1]- سامي حكيم، حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص ص 121-122.
[2]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 393.
[3]- سامي حكيم، معاهدات...، المرجع السابق، ص 82.
[4]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 394.

كانت مختلفة، إذ كانت الحكومة تشعر بالرضا تجاه أوضاع البلاد المالية وغيرها بعد أن وقعت المعاهدة مع بريطانيا، لذلك قرر مجلس الوزراء أن يكون المبلغ الذي تطالب به أمريكا في حدود خمسين مليون دولار، وأقل ما تقبله الحكومة الليبية هو خمسة وعشرون مليون دولار لقاء توقيع اتفاقية تتيح للقوات الأمريكية الاستمرار في استخدام قاعدة هويلس [1].

على اثر استقالة وزارة محمود المنتصر يوم 8 فبراير 1954 أسندت رئاسة الوزارة في مارس 1954 إلى محمد الساقزلي رئيس الديوان الملكي فرأى تأليف لجنة للمفاوضات مع الجانب الأمريكي، وباشرت اللجنة أعمالها يوم 9 مارس 1954، إلى أن تولى مصطفى بن حليم[2] رئاسة الحكومة خلفاً للساقزلي يوم 11 أفريل 1954 فاستأنفت اللجنة أعمالها مع تغيير في أشخاصها، واستمرت حتى ماي 1954[3].

كانت المفاوضات مع الأمريكيين صعبة وشاقة جدا، لأنهم رفضوا منذ البداية مبدأ التفاوض على تأجير القاعدة العسكرية، إذ أن القاعدة الموجودة في ليبيا من وجهة نظرهم مهمتها الدفاع عن العالم الحر، وفي اعتقادهم أن أمريكا تقدم مساعدات اقتصادية طبقا لما عرف آنذاك بالنقطة الرابعة المنبثقة عن مشروع مارشال لبناء أوروبا، وبالتالي لا توجد إمكانية للتفاوض من أجل الحصول على

[1]- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 90.

[2]- ولد بالإسكندرية في 29 جانفي 1921، ينحدر من عائلة امتهنت التجارة، أنهى دراسته الثانوية في الإسكندرية والتحق بكلية الهندسة، ليتخرج منها عام 1945، عمل في مصر في مجال الهندسة، دعاه إدريس عام 1950 للعمل وزيراً للأشغال العامة والمواصلات في حكومة برقة، وفي 12 أفريل 1954 كُلف بتشكيل الوزارة لغاية 26 ماي 1957، وبعد استقالته عينه الملك مستشارا خاصا له برتبة رئيس وزراء، ثم عين سفيرا بالعاصمة الفرنسية فيما بين عامي 1958 و 1960، ثم تفرغ لأعمال المقاولات وأسس عدد من الشركات الصناعية لإنتاج الغاز وشركة نفطية بالاشتراك مع إحدى الشركات الأمريكية، وأسس مصرف شمال إفريقيا، وبعد الفاتح سبتمبر 1969 انتقل للعمل بدول الخليج ولبنان، مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص 12، وليد خالد يوسف، " نشأة وتطور الجيش الليبي في العهد الملكي 1951- 1969 "، مجلة سر من رأى، كلية التربية، جامعة تكريت، العراق، السنة التاسعة، العدد 32، 2013، ص 375.

[3]- سامي حكيم، حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص ص 126-127.

مساعدات إضافية[1]، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تصر على ألا يخضع قوات أفرادها لأي قانون ليبي أسوة بوضعهم في القواعد الأمريكية في دول أخرى مثل إسبانيا والفلبين وألمانيا الغربية[2].

رأى مصطفى بن حليم رئيس الوزراء أن يسافر إلى واشنطن لبحث نقط الخلاف والوصول إلى حل بشأنها، ولما شرع الطرفان في المفاوضات ظل الجانب الأمريكي متمسكا بنص المادة العشرين كما وردت في الاتفاقية القديمة والخاصة بالحصانات القضائية ومبلغ المساعدة المالية، على حين كان الجانب الليبي لا يرغب في أن يذهب إلى أبعد مما احتوته المادة المماثلة في الاتفاقية البريطانية، تم تمكن الجانبان بعد مباحدثات طويلة من الوصول إلى تسوية كان من أثرها أن وافق الجانب الأمريكي على نص يطابق في مجموعه المادة الثانية والثلاثين من الاتفاقية العسكرية البريطانية، أي يتناول المحاكم العسكرية الأمريكية أعضاء القوات الأمريكية في ليبيا [3].

أما المساعدات المالية فانتهى الرأي بشأنها على أن تقدم الحكومة الأمريكية للحكومة الليبية مبلغ 40 مليون دولار تقسم على السنين العشرين للاتفاقية، فنالت ليبيا سنة 1954 أربعة ملايين من الدولارات كما نالت مثل هذا المبلغ لمدة ست سنوات من 1955 إلى 1960 على أن تكون المبالغ المدفوعة في السنوات الباقية بواقع مليون دولار سنوياً[4].

تم توقيع الاتفاقية العسكرية في 9 سبتمبر سنة 1954 وهي تنص على أن للولايات المتحدة حق إنشاء قواعد في هويلس قرب طرابلس ومطار في الملاحة وقواعد ثانوية أخرى في مصراتة ودرنة وبنغازي، وتمارس السلطة العسكرية الأمريكية إشراف تام على السفن والطائرات المتجهة أو الخارجة من هذه القواعد، كما تتمتع هذه السلطات داخل القواعد باستقلالها في شؤون القضاء، وللولايات المتحدة أن تُدخِل إلى القاعدة من تشاء من رجالها العسكريين دون تدخل من السلطات الليبية[5].

[1]- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 90.

[2]- مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص 182.

[3]- سامي حكيم، معاهدات...، المرجع السابق، ص 83.

[4]- سامي حكيم، معاهدات...، المرجع السابق، ص 84.

[5]- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، المرجع السابق، ص 116.

وفي 25 أكتوبر سنة 1954 طرحت الاتفاقية أمام البرلمان، وخلال مناقشتها في لجنة العلاقات الخارجية والدفاع والتي كان يجب أن تقدم حولها توصيات رفضها خمسة أعضاء من أصل سبعة كاتفاقية تتعارض والدستور وتجرح استقلال البلاد وسيادتها، وبرر العضوان الآخران فائدة الاتفاقية بضرورة الحصول على المساعدة المالية، وعلى الرغم من أن اللجنة قد رفضت الاتفاقية الأمريكية الليبية في الواقع فإن الحكومة أوصت البرلمان بالموافقة عليها، وفي 30 من أكتوبر 1954 صوت لصالحها غالبية أعضاء مجلس النواب، وفي اليوم الموالي غالبية أعضاء مجلس الشيوخ، وفي نفس ذلك اليوم صدّق الملك عليها[1].

ومع أن المعاهدة الأمريكية كانت مفيدة لليبيا من حيث كسب صداقة دولة قوية، إلا أن مزاياها الرئيسية كانت لصالح الأمريكيين أنفسهم، فهم لم يحصلوا على قاعدة أكبر وأرخص بكثير مما تحصل عليه البريطانيون قبلهم، بل فازوا أيضا بموطىء قدم اقتصادي هام أتاح للشركات النفطية الأمريكية شبه احتكار لإنتاج النفط الليبي منذ بداية اكتشافه في سنة 1958، كما ترتب عليها قيام علاقات طيبة بين الجانبين كانت لها قيمتها باستفادة ليبيا من الدعم الدبلوماسي الأمريكي في مجالات أخرى واستثمار الأموال الأمريكية في عمليات التنقيب عن النفط[2].

وبفضل قاعدة هويلس أصبح بإمكان الولايات المتحدة التحكم في مداخل أوربا الجنوبية وتموين

الخطوط الممتدة إلى تركيا واليونان، وشن هجمات في قلب الاتحاد السوفيتي ودول البلقان، وتأمين القواعد الغربية في الخليج العربي حيث تتمركز المصالح النفطية، علاوة على كونها أصبحت واسطة العقد في سلسلة القواعد البحرية الأمريكية في البحر المتوسط، وفي عام 1956 أصبحت قاعدة هويلس المركز الرئيس للتدرب على أسلحة الجو لحلف شمال الأطلسي، لأنها توفر أجواء مثالية لهذا

[1]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 395، سامي حكيم، حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص 131.
[2]- دي كاندول، المصدر السابق، ص 122.

النوع من التدريبات على مدار السنة، فكانت مليئة بأسراب الطائرات المتعددة الأنواع سواء الأمريكية أو تلك التي تعود إلى حلفاء الولايات المتحدة[1].

كانت ليبيا تعتمد على بريطانيا في تقديم المساعدات والخبرات العسكرية، لكن تلك المساعدات لم تكن تلبي احتياجات ليبيا الفعلية بعد عام 1956م مما اضطرها إلى اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية لشمولها ببرامج المساعدات التي كانت تمنحها للدول الحليفة لها، ففي جوان 1956م أجرت الحكومة الليبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية مباحثات بشأن احتياجات الجيش الليبي العسكري والتي كانت تشمل تزويده بالسلاح والمعدات العسكرية والتدريب، وبعد إقرار مبدأ الرئيس الأمريكي (دوايت أيزنهاور) Dwight David Eisenhower (1890-1960م) في الكونغرس الأمريكي في 9 مارس 1957م كانت ليبيا تتوقع أن تشملها المعونات العسكرية أسوة ببقية الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، وخلال زيارة نائب الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) Richard M. Nixon (1953-1960) إلى ليبيا في 15 مارس 1957 ولقاءه برئيس الوزراء مصطفى بن حليم طالب بمساعدة ليبيا عسكريا من أجل المحافظة على استقلالها وأجاب نيكسون مرحبًا بالفكرة ووعد بالعمل على إقامة القوة اللازمة لتمكين ليبيا من الدفاع عن استقلالها أمام أي اعتداء من أي نوع[2].

ورأت الحكومة الأمريكية في ضوء هذا الطلب، أن تقيد ليبيا بقيد جديد، إذ عقدت معها اتفاقية جديدة يوم 30 جوان 1957، أطلقت عليها اسم " اتفاقية المساعدة العسكرية " وقعها وهبي البوري وزير الخارجية الليبي وجون تاين السفير الأمريكي بطرابلس، ونظمت الاتفاقية طريقة تزويد ليبيا بالمعدات الحربية الأمريكية، وعينت بموجبها الحكومة الأمريكية بعض رجالها العسكريين الذين التحقوا بالسفارة الأمريكية لبحث مطالب ليبيا وحاجاتها العسكرية[3].

---

[1]- إبراهيم فنجان الإمارة، " الانسحاب الأمريكي من قاعدة ويلس في ليبيا 1970"، مجلة دراسات تاريخية، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، العدد 15، ديسمبر 2013، ص ص 268-269.

[2]- وليد خالد يوسف، المرجع السابق، ص 366.

[3]- سامي حكيم، معاهدات...، المرجع السابق، ص 86.

نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى على تحريم استعمال المعدات والمساعدات العسكرية الأمريكية في غير الأغراض التي أعدت الاتفاقية من أجلها، وهذا معناه أن تمنع الحكومة الأمريكية السلاح عن الجيش الليبي إذا خاض معركة الدفاع عن الأراضي العربية، كما نصت المادة السابعة من الاتفاقية باتخاذ التدابير المشتركة التي يتفق عليها الطرفان لمراقبة تجارة الدول التي تهدد حفظ السلام العالمي لمصلحة وأمن الدولتين أمريكا وليبيا، وهكذا سلبت أمريكا اختصاصات الأمم المتحدة في هذا الشأن[1].

ومع ازدياد أهمية قاعدة هويلس ظهرت حاجة الأمريكيين إلى الاستيلاء على الأراضي المجاورة لها، فأثار ذلك غضب السكان الذين تضررت مصالحهم بشكل مباشر أو غير مباشر، من جراء هذا التوسع، الأمر الذي دفعهم إلى تقديم شكوى لرئيس الوزراء الليبي عبد المجيد كعبار في فبراير 1958 مطالبين الحكومة التدخل لحل هذا الموضوع، ومع تطور هذه المطالب إلى معارضة شعبية صريحة، وتزايد حاجة ليبيا للمساعدات الأمريكية، أعلن كعبار في نوفمبر 1958 عن عزم حكومته الدخول في مفاوضات مع الحكومة الأمريكية لغرض تعديل بنود الاتفاقية بما يتلاءم مع المصالح الوطنية، وأشار إلى أن سوء الحالة الاقتصادية هو ما أجبر ليبيا التوقيع عليها، الأمر الذي فتح الباب أمام عدد من أعضاء مجلس النواب الليبي والصحافة الليبية لانتقاد الاتفاقية بشدة[2].

جرت مباحثات بين الحكومتين عن طريق السفارة الأمريكية في طرابلس، انتهت بأن أبلغ السفير الأمريكي رئيس وزراء ليبيا بموجب رسالة مؤرخة في 12 ماي 1959 موافقة الحكومة الأمريكية على وضع أربعة ملايين دولار تحت تصرف الحكومة الليبية، ثم أجرى عبد الحميد كعبار مفاوضات أخرى مع الحكومة الأمريكية عام 1960 لزيادة نفقات الوجود الأمريكي بليبيا، فوافقت حكومة الولايات المتحدة على زيادة هذه المساعدات إلى عشرة ملايين دولار تدفع سنويا رأساً إلى الحكومة الليبية[3].

[1]- سامي حكيم، حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص ص 133-134.

[2]- إبراهيم فنجان الإمارة، المرجع السابق، ص 269.

[3]- سامي حكيم، حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص 134.

4- الاتفاقية الليبية الفرنسية:

كان للوجود الفرنسي في فزان أهمية نفسية إلى جانب أهميته الإستراتيجية بالنسبة لفرنسا، وذلك أن احتلال فرنسا لفزان كان أول انتصار عسكري فردي تحققه قوات فرنسا الحرة في أثناء الحرب، كما أن الإقليم شكل حلقة وصل هامة بين تونس والجزائر ومستعمرة تشاد، وكانت تراود فرنسا أحلام الوصاية على فزان، فلما خابت آمالها سنة 1949 امتنعت عن التصويت على قرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا[1].

وبعد فشل مشروع (بيفن سفورزا) الذي فشل في هيئة الأمم المتحدة حاولت الحكومة الفرنسية أن تعقد اتفاقًا سريًا مع بريطانيا في 15 جوان 1951م، ينص على أن تسعى الحكومة البريطانية بكل إمكانياتها وفي إطار الدولة الليبية المقبلة لكي تحتفظ فرنسا بوضعها الراهن في فزان في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى تعيين مستشار فرنسي في الحكومة الاتحادية الليبية، مقابل أن تتعهد فرنسا بعدم الاعتراض على دخول ليبيا كعضو في منطقة الإسترليني[2].

ولما حان موعد إعلان استقلال ليبيا 24 ديسمبر 1951 م كان على السلطات الفرنسية في إقليم فزان أن تنقل سلطاتها إلى الحكومة الليبية المؤقتة لتباشر سيادتها على فزان، إلا أن الحكومة الفرنسية اشترطت حتى تنقل سلطتها للحكومة الليبية أن تبرم مع الحكومة الليبية اتفاقية عسكرية تسمح لها باستمرار بقاء جنودها في فزان ريثما تعقد الحكومتان معاهدة تنظم العلاقة بين البلدين، وتعهدت الحكومة الفرنسية نظير ذلك بالمساهمة في سد العجز في الميزانية الليبية على شريطة أن ينفق ما تدفعه على شؤون فزان، واضطرت الحكومة الليبية إلى عقد اتفاقية مؤقتة تجدد كل ستة أشهر، وتم تعيين موظف فرنسي الجنسية يُكلف بالشؤون الاقتصادية والمالية المتعلقة بفزان ويكون موظفًا تابعًا للحكومة الليبية[3].

---

[1]- دي كاندول، المصدر السابق، ص 122.

[2]- مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص 655.

[3]- سامي حكيم، معاهدات...، المرجع السابق، ص ص 143-145.

كان ظهور الدولة الليبية موضع انتقاد من العناصر اليمينية الفرنسية التي لامت الحكومة في مجلس النواب على تساهلها في قيام هذه الدولة التي قد تؤثر على دفع الحركات الاستقلالية في شمال إفريقيا، وكان رد موريس شومان وزير الخارجية أنذاك مبنيا على أساس أن فرنسا تحتفظ بفزان المتاخمة لمستعمراتها في شمال إفريقيا وأنها تقوم بإعانة تلك الولاية الفقيرة، وقد أثارت هذه المحاولات سخط الوطنيين في ليبيا واتخذ منها صالح مسعود بويصير النائب في مجلس النواب دليلا على مساوئ النظام الفيدرالي وكيف أنه جعل مقاطعة فقيرة مثل فزان غير قادرة على التخلص من النفوذ الفرنسي، ولذلك طالب بأن لا تقدم المساعدة الفرنسية إلا للحكومة الاتحادية[1].

وبتاريخ 21 نوفمبر 1952 طلبت الحكومة الفرنسية من الحكومة الليبية رسميا وبمذكرة مكتوبة عقد معاهدة تحالف على غرار معاهدة التحالف مع بريطانيا التي كانت لا تزال في طور التفاوض، وردت الحكومة الليبية بمذكرة مكتوبة بتاريخ 24 ديسمبر 1952 مؤكدة موافقتها على بقاء القوات الفرنسية في فزان ومعترضة على بعض الامتيازات والإعفاءات التي كانت فرنسا تطالب بها[2].

لم تستأنف المفاوضات إلا بعد التوقيع على المعاهدة الليبية الانجليزية، ولكن لم يكن الاهتداء إلى أسس مشتركة للاتفاقية ، فقد بدا لليبيا أن المقترحات الفرنسية كانت تهدف إلى الاحتفاظ بقسط من النفوذ الفرنسي في فزان أكبر من النفوذ البريطاني في برقة، ومن تم فلم يكن لا المنتصر ولا الساقزلي، وكلاهما كان قد تفاوض مع فرنسا مستعدا لقبول المقترحات الفرنسية[3].

عندما تولى بن حليم رئاسة الحكومة في 12 أفريل 1954 عقد العزم نهائيا على إخراج القوات الفرنسية من فزان مهما كان الثمن ومهما وجد من صعوبات[4]، كما قرر الملك عدم تجديد الاتفاقية مع فرنسا، إذ أعلن ذلك في خطاب العرش الذي قرأه رئيس الوزراء مصطفى بن حليم نيابة عنه يوم

[1]- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، المرجع السابق، ص 120.
[2]- مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص 243.
[3]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 292.
[4]- مصطفى بن حليم، المصدر السابق، ص246.

9 ديسمبر 1954م بمناسبة افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة، وأمر بإبلاغ الحكومة الفرنسية ضرورة الجلاء عن فزان[1].

منذ أواخر عام 1954 بدأت تسود فرنسا تيارات سياسية أكثر ليبرالية[2]، وفي 17 ديسمبر 1954 اقترح منديس فرانس أن يتفاوض مع بن حليم مباشرة، فقبل بذلك على أن تبدأ المفاوضات قبل 31 ديسمبر وهو التاريخ الذي تنتهي عنده الاتفاقية العسكرية المؤقتة، وقد توصل رئيسا الوزارتين الليبية والفرنسية بسرعة بين 3 و 6 جانفي 1955 إلى الاتفاق على مبدأ الجلاء فأصبح هذا المبدأ فيما بعد أساساً لمفاوضات طرابلس في جويلية 1955، وكانت نقطة الخلاف الرئيسية في هذه المرحلة إصرار فرنسا على وجوب عودة قواتها إلى فزان في حالة اعتداء دولة أجنبية، وقد قبل بن حليم المطلب الفرنسي بدون التزام لأنه أجل قضية الدفاع إلى وقت آخر تجري فيه مفاوضات بين ليبيا وفرنسا في حالة قيام خطر الحرب[3].

بدأت المحادثات الرسمية بين الجانبين الليبي والفرنسي يوم 18 جويلية 1955 بطرابلس الغرب، وتمخضت عن توقيع معاهدة في تاريخ 10 أوت 1955م[4]، وجاءت المعاهدة في إحدى عشرة مادة بالإضافة إلى ملاحق مالية وثقافية واتفاقيات حسن الجوار، فقد نصت المعاهدة على قيام سلام وصداقة دائمة بين الجمهورية الفرنسية والمملكة الليبية المتحدة، على أن مدة الاتفاقية عشرين سنة، وعلى أن يتشاور الطرفان المتعاقدان فيما يتعلق بالمصالح المشتركة، وأن تتشاور فرنسا وليبيا بطريقة تضمن الدفاع عن أراضيهما[5].

وتجلو فرنسا عن فزان في خلال 12 شهرا غير أنها تستطيع استخدام الطرق المارة بها للأغراض العسكرية أو المدنية بعد إشعار السلطات الليبية، كما تتولى فرنسا تقديم الفنيين اللازمين لمطارات

[1]- محمود شاكر، المرجع السابق، ص70.
[2]- دي كاندول، المصدر السابق، ص 123.
[3]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 293.
[4]- محمود شاكر، المرجع السابق، ص70.
[5]- سامي حكيم، معاهدات...، المرجع السابق، ص 148.

غات وغدامس، وفي مذكرة منفصلة ستنص الحكومة الليبية على أن هؤلاء الفنيين يجب أن يعتبروا موظفين لدى الحكومة الليبية وتكون مدة التقيد بهذا الشرط سنتين قابلتين للتجديد، ونصت المعاهدة على حسن الجوار بين أراضي الدولتين، ولكن بعد تعديل طفيف في الخرائط لصالح تشاد المستعمرة الفرنسية المجاورة لليبيا جنوبا، وكان بعض النواب الفرنسيين قد طالبوا بضم غات وغدامس ولم تجد فرنسا ضرورة لتوريط نفسها في هذا الإشكال وكانت تطمع في أن تجد حكومة ليبية غير متحمسة على الأقل لتأييد الثورة الجزائرية[1].

وتعهدت فرنسا أيضاً لليبيا عملاً بالاتفاقية المالية 130 مليوناً من الفرنكات في سنة 1955 و 350 مليوناً في سنة 1956 للتنمية الاقتصادية في ليبيا، وفضلاً عن ذلك فقد تعهد البلدان بتطبيق قاعدة الدولة الأكثر رعاية بالنسبة للتجارة الخارجية والعمل على تشجيع التعاون الوثيق في مجالي الاقتصاد والتجارة، وزيادة على هذا فقد اتفق الفريقان على تشجيع وسائل التبادل الثقافي والنشر، ووعدت ليبيا بإدخال اللغة الفرنسية في معاهد التعلية العالي، وكان ثمة ملاحق منفصلة عالجت قضايا تيسير تنقل القبائل وعودة المهاجرين إلى ليبيا ومسائل أخرى غيرها[2].

عُرضت المعاهدة على مجلس النواب، فبدت معارضة ضعيفة كان على رأسها عبد العزيز الزقلعي، ونالت المعاهدة الموافقة، وكذلك صادق عليها مجلس الشيوخ في 20 مارس 1956م[3]، وتم إبرامها رسميا في أفريل 1956م[4].

ومن المؤكد أن فرنسا كانت تحاول من خلال هذه الاتفاقية إبعاد ليبيا للتخلّي عن مواقفها في دعم الثورة الجزائرية، وربطها بتلك السّياسة الفرنسية، التي تودّي لا محالة إلى معاداة الجزائر، والأهم

[1]- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، المرجع السابق، ص 121.
[2]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 294.
[3]- محمود شاكر، المرجع السابق، ص71.
[4]- دي كاندول، المصدر السابق، ص 123.

من ذلك فإن فرنسا كانت ترغب في مراقبة تحركات الجزائريين خاصّة فيما يخصّ عمليات نقل الأسلحة عبر هذه المنطقة[1].

إن الظروف الصعبة التي أصبحت تعيشها فرنسا في شمال إفريقيا عامّة، والجزائر على وجه الخصوص، قد ساهمت بدرجة كبيرة في التعجيل باسترجاع ليبيا لمنطقة فزان، بحيث كانت فرنسا تدرك جيّداً ذلك التطوّر الإيجابي الحاصل في شمال إفريقيا لذلك حاولت كسب أصدقاء جُدُد – أو على الأقل – تضييق دائرة المواجهة في هذه المنطقة، فأسرعت رغما عنها إلى منح الاستقلال إلى كلّ من تونس والمغرب، وفي هذا الاتّجاه كانت فرنسا قد غادرت منطقة الجنوب اللّيبي على أمل كسب هذه الأخيرة إلى جانبها، لكن تطوّر الأحداث أثبت عكس ذلك، فقد كان لاسترداد ليبيا لمنطقة فزان عملاً إيجابيّاً بالنّسبة للثورة الجزائرية، ذلك أن ليبيا كانت قد تخلّصت من الضّغوط الفرنسية، وأصبحت بعد ذلك تُظهر مواقف عدائية ضدّ سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر[2].

5– الفاتح سبتمبر 1969م:

منذ بداية الستينات تولّدت في الجيش الليبي منظمة الضباط الوحدويين الأحرار، وكان " الضباط الأحرار " المصريين وجبهة التحرير الوطني الجزائرية مصدر إلهام بالنسبة لأعضائها، وفي بادئ الأمر كان ميدان نشاط الضباط الأحرار مقصوراً على القوات البرية ثم أخذوا يوسعون نشاطهم بالتدريج في القوات العسكرية الجوية والبحرية، كما أخذوا يقيمون الاتصالات مع العناصر الوطنية في الوسط المدني وخاصة مع الشبيبة الطلابية، وقد دخل بعض الطلاب دون تردد في الكلية العسكرية وفي الخدمة العسكرية من أجل العمل بنشاط في صفوف الضباط الأحرار، وفي سنة 1964 شكلت اللجنة المركزية لمنظمة الضباط الأحرار، وكانت تضم العسكريين فقط[3].

[1]– محمد ودوع، مواقف ليبيا من الثورة الجزائرية 1954–1962، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000–2001، ص 122.

[2]– محمد ودوع، المرجع السابق، ص ص 123–124.

[3]– نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 393.

تواصلت اجتماعات اللجنة المركزية لتشكيل الضباط الوحدويين الأحرار وفق ترتيب محكم ودقيق ومحدد فالمواعيد الثابتة للاجتماع كانت في التاسع من أوت، والرابع والعشرين من ديسمبر ، والسابع من أكتوبر ، إضافة إلى يومي عيد الفطر وعيد الأضحى ، أي أن المناسبات الدينية والوطنية كانت مواعيد ثابتة للاجتماع ، وذلك للابتعاد قدر الإمكان عن أعين الاستخبارات ورجال الأمن ، وتحرساً من ذلك فقد كانت الاجتماعات تعقد خارج المدن مما يعني تحمل مشقة السفر من أجل الالتقاء في منطقة وسط بالنسبة للجميع مما اضطر أغلب أعضاء الحركة لشراء سيارات، وهذا يعني دخول التنظيم مرحلة العمل الموسع الذي يستلزم إمكانيات مادية للرحلات والتنقل وحل بعض المشاكل التي قد تعتري مسيرة العمل[1].

لم تنته أحداث 1967 عند موقف محاولة استثمار الموقف من اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الأحرار ، بل كانت إيذاناً بالانتقال إلى مرحلة أخرى في تأكيد المواقف الثورية والقومية للتنظيم تمثلت في كتابة أول منشور طبع ووزع بتاريخ 5 جوان 1967 ، يتضمن تأييد خط سير حركة الضباط الوحدويين الأحرار وسلامة مبادئها، وقد كتب هذا المنشور الملازم معمر القذافي[2] على ورقة حرير

[1]- عمر رمضان حموده، المرجع السابق، ص 194.

[2]- ولد في منطقة قبلية على مقربة من مدينة سرت الحالية تلقى تعليمه الأولي في مدرسة إسلامية ثم في مدرسة ثانوية في سبها وأخيرا في مصراته، طرد من المدرسة إثر اتهامه بإثارة الاضطرابات الطلابية أثناء حرب السويس 1956 ثم أكمل تعليمه على يد مدرس خصوصي في مصراته، حيث أظهر اهتماما خاصا بدراسة التاريخ، لكنه لم يحقق نجاحا أكاديميا عندما دخل إلى جامعة طرابلس لدراسة التاريخ، وفي عام 1963 دخل القذافي الأكاديمية العسكرية الملكية الليبية في بنغازي وتخرج منها عام 1965، وكان قد تلقى قبل تخرجه تدريبا في تركيا وبريطانيا وشكل مع عدد من زملائه تنظيم الضباط الأحرار وهو لا يزال طالبا في الأكاديمية العسكرية، بعد الفاتح سبتمبر 1969 أصبح القذافي رئيسا للجنة المركزية لحركة الضباط الأحرار التي أطلقت على نفسها مجلس قيادة الثورة، ثم أصبح قائدا عاما للقوات المسلحة، وعلى الرغم من أن مجلس قيادة الثورة كان هو من يتولى السلطة في البلاد من الناحية النظرية، إلا أن السلطة الفعلية على البلاد كانت بيد القذافي، وفي سبتمبر 1976 أعلن عن تأسيس المؤتمر الشعبي العام ليكون بديلا عن مجلس قيادة الثورة، ثم نصب نفسه رئيسا لهذا المؤتمر عام 1977 ، واستقال منه عام 1979 محتفظا بمنصبه قائدا عاما، ثم أطلق على نفسه لقب (زعيم الثورة) حتى الإطاحة به ومقتله عام 2011، إبراهيم فنجان الإمارة، المرجع السابق، ص 293-294.

وأخرج منه عدة نسخ ، ثم قام بتسليمه للضباط الذين أتوا إليه في معسكر قاريونس ليقوموا بدورهم بإيصالهم إلى الآخرين[1].

تميز الوضع في ليبيا خلال السنوات القلائل الأخيرة من عهد الملك إدريس بظاهرة التقلب السياسي والتأرجح الحكومي المتزايد نتيجة لفقدان السيطرة الحازمة من ناحية وللضغوط الخارجية من ناحية أخرى، فالملك شخصيًا تقدم في السن وتعب من مواجهة المشكلات المعقدة الناجمة عن الثراء الطائل الذي جد على البلاد فجأة اثر اكتشاف البترول، فحالة الغموض الذي اكتنف مستقبل الحكم في البلاد كانت عاملاً أسهم في عدم الاستقرار السياسي، ومن العوامل المربكة الأخرى كثرة تغيير الحكومات بحيث أصبح رؤساء الوزارات يتعاقبون على الحكم واحداً تلو الآخر بسرعة مذهلة، حتى أن الوزارة تبدلت ما لا يقل عن خمس مرات أثناء السنوات الخمس الأخيرة وحدها[2].

وفي مارس من سنة 1969 كانت الاستعدادات للاستيلاء على السلطة من قبل اللجنة المركزية لمنظمة الضباط الوحدويين الأحرار قد انتهت، ووضع مخطط دقيق للعمل مع احتساب مختلف الإمكانيات، إلا أن شيئاً ما تسرّب إلى مسامع السلطات الليبية ولكي تحول القيادة دون قيام الضباط باستخدام المصفحات والدبابات بادرت إلى تخزينها، ولكي يتم التوصل إلى تفريق صفوف الضباط الشبّان اتخذ قرار بإيفاد مجموعة تتكون من 45 ضابطاً للدراسة في الخارج، وكان على المجموعة الأولى من هؤلاء الضباط أن تغادر في 1 سبتمبر سنة 1969، أما الثانية وفي عدادها معمر القذافي فكان عليها أن تسافر بعد ذلك بوقت قصير[3].

كان الملك يستعد للتخلي عن العرش منذ فترة، وبتاريخ 4 أوت بينما كان في اليونان قبل انتقاله إلى مدينة بورصة التركية للعلاج، أمضى وثيقة تنازله وعهد بها إلى الشيخ عبد الحميد العبار الذي كان من المفروض أن يقدمها لمجلس الأمة الليبي رسمياً في اليوم الثاني من سبتمبر 1969، ومن تم سافر

[1]- عمر رمضان حموده، المرجع السابق، ص 198.

[2]- دي كاندول، المصدر السابق، ص ص 547-548.

[3]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص ص 548-549.

الملك وزوجته إلى بورصة وفي نيتهما أن يعودا إلى طبرق خلال شهر سبتمبر للإقامة هناك بصفة دائمة بعد اعتزال الحكم[1].

أيقن معمر القذافي أن الاجتماعات قد أصبحت خطراً على الحركة فأصدر أوامره للجميع بانتهاء مرحلة الاجتماعات واستخدام الاتصالات بدلاً عنها، وكذلك منع الإجازات لأي ظرف كان وحدد يوم 31 أغسطس 1969 حد أعلى لقيام الثورة نظراً لعدة اعتبارات أهمها : إن أربعين

أو أكثر من الضباط كانوا يستعدون للسفر إلى بريطانيا في دورة ، إضافة إلى تسرب الخوف والشعور بعدم الجدية لدى بعض الضباط ،مما يعني مباشرة الإسراع في مهمتهم، وهو ما حدث فقد ذكر مؤسس التنظيم أنه حدد يوم الاثنين 1-9-1969، وذهب بنفسه إلى طرابلس لإبلاغ أعضاء الحركة بالموعد النهائي[2].

وفي 1 سبتمبر 1969 قامت منظمة الضباط الوحدويين الأحرار، بدعم من الجيش الليبي بالإطاحة بالملكية وأعلنت قيام الجمهورية العربية الليبية، وكان وصول الضباط الأحرار إلى السلطة مفاجأة ليس فقط بالنسبة للملك إدريس ، بل وبالنسبة لاستخبارات الدول الغربية[3].

تشكل المجلس الأعلى لقيادة الثورة، كما تشكلت حكومة جديدة من عسكريين ومدنيين، وكان لا بد للوضع الجديد من اتخاذ موقف سياسي يكون له أثر واضح لدى السكان، إذ طلب من الولايات المتحدة الدخول في مفاوضات للجلاء عن قاعدة الملاحة، فاستجابت لذلك الطلب بسرعة، وبعد مفاوضات قصيرة الزمن سلمت الولايات المتحدة القاعدة، وتسلّمتها ليبيا، وأطلق عليها اسم ' عقبة بن نافع '، كما اتفق الوضع مع إنجلترا لإلغاء المعاهدة المعقودة بين الطرفين، وانسحبت القوات العسكرية الانجليزية من ليبيا[4].

[1]- دي كاندول، المصدر السابق، ص 140.

[2]- عمر رمضان حموده، المرجع السابق، ص 202.

[3]- نيكولاي إيليتيش بروشين، المرجع السابق، ص 549.

[4]- محمود شاكر، المرجع السابق، ص 87.

خاتمة

من خلال ما سبق يمكن الوقوف عند الملاحظات والاستنتاجات التالية:

– ميّز ليبيا أوضاعا غير مستقرة خلال العهد العثماني الثاني، فالإضافة إلى عدم شمولية الوجود العثماني بشكل فعلي كل أرجاء البلاد، قامت ضده ثورات أضعفت كيانه، في الوقت الذي توسعت فيه الحركة السنوسية محافظة على علاقات المودة مع العثمانيين وصاحبة السلطة الفعلية في مناطق نفوذها، كما فشلت سياسة الاتحاديين في استقطاب السكان وعجزت عن تحصين الولاية بشكل يسمح بالدفاع عنها أمام خطر محتمل.

– كانت ليبيا محل أطماع عديد الدول لذلك سعت إيطاليا لتحقيق أهدافها في ليبيا بالحصول على تأييد أكبر عدد من الدول الأوروبية الكبرى، أو على الأقل عدم قيام معارضة من جانب هذه الدول للخطوة التي كانت إيطاليا تعتزم القيام بها، ثم دعمت مركزها وتغلغلها في الولاية تمهيدا للاستحواذ عليها عن طريق الاهتمام بجاليتها الإيطالية وفتح فرع لمصرف روما إلى جانب إرسال البعثات الاستكشافية.

– زاد طموح إيطاليا بعد وحدتها لتحقيق المجد القومي وتولدت لديها الرغبة في ضرورة دخول حلبة المنافسة الاستعمارية إلى جانب الدول الأوروبية الأخرى التي ثبتت أقدامها على طول الساحل الإفريقي الشمالي، ما جعل إيطاليا تبحث عن متنفس لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وموردا للمواد الخام وموطنا للأسواق الجديدة وميدانا لاستثمار الأموال من ناحية أخرى، فأثارت الصحافة فكرة الأمجاد القديمة للإمبراطورية الرومانية والرسالة الحضارية للشعب الإيطالي، غير أن المقاومة الوطنية الليبية التي تصدت للحملة العسكرية وعملية الإنزال العسكري بصفة خاصة قد أبرزت خطأ التقديرات الإيطالية التي روجت لفكرة الاستيلاء على ليبيا بعد نزهة بحرية.

– إن اشتداد المقاومة الوطنية الليبية ضد الاحتلال أكد صعوبة تحقيق الحلم الإيطالي ودفع لاتخاذ قرار بضم الولاية إلى مملكة إيطاليا في محاولة لإرغام الامبراطورية العثمانية على الاعتراف بضياع هذا الجزء منها كأمر واقع، وإيقاف العمليات العسكرية لسكان الولاية ضد العمليات العسكرية،

وعقب تعقد النزاع الإيطالي العثماني سارعت أكثر من دولة أوروبية بتقديم مبادرة لتسوية النزاع بين الدولتين المتحاربتين، ولكن هذه المبادرات أوضحت أنها كانت تضع مصالحها وأهداف كل دولة إلى جانب ما كانت تراه من حل للمشكلة، وفي ذات الوقت أبرزت عدم امكانية اتفاق الدول الكبرى حول مبادرة معينة مما أدى إلى تعثر محاولات التسوية، فالانهاك العسكري الذي وصلت إليه الحامية العثمانية في صراع غير متكافئ وتزايد خسائر إيطاليا في المعارك الدائرة في ليبيا حتم على الطرفين توقيع معاهدة الصلح، ومع ذلك فإن المقاومة الليبية لم تتوقف ولم تهدأ بل استمرت في برقة وطرابلس تحت قيادة زعامات محلية.

- لم ينجح المخطط الألماني العثماني في الحرب العالمية الأولى ففشلت حملة السيد أحمد الشريف السنوسي وتدهورت الحياة الاقتصادية في برقة، وانعكس ذلك سلبا على حركة الجهاد، فبدأ محمد إدريس السنوسي بتنفيذ سياسة المهادنة وحل المشاكل عن طريق المفاوضات، فأمنت بريطانيا الحدود المصرية مع برقة الغربية وحصلت إيطاليا على امتيازات سياسية، واستطاع السيد إدريس فتح التجارة مع مصر والمحافظة على الزوايا السنوسية والحصول على اعتراف بسلطته السياسية، أما في طرابلس فانتهت المشاورات بين زعماء البلاد بإعلان الجمهورية الطرابلسية ومطالبة القوى الدولية باعترافات رسمية، ثم التفاوض مع الحكومة الإيطالية مارس 1919 وانتهى الأمر باصدار القانون الأساسي الطرابلسي والذي ينص على احترام الحقوق المدنية والسياسية والحريات الدينية الفردية والعامة، ورغم محاولات مؤتمر غريان نوفمبر 1920 لم شمل أعضاء الجمهورية من جديد، إلا أن كل المجهوذات لم تكلل بالنجاح نظرا لعمق الخلافات القائمة بين الأطراف المتنازعة من جهة، وتدخلات إيطاليا من جهة أخرى.

- أدّى بسط الحزب الفاشي بقيادة موسولوني سلطته على إيطاليا في سنتي 1923/1922م إلى إنتهاء الهدنة، وعمد الفاشيست إلى أساليب مختلفة لقمع الليبيين إلى غاية سنة 1931م، وبدأوا هجومهم الشامل لإعادة احتلال طرابلس وبرقة بكل ضراوة، ومع ذلك ظلوا يتلقوا صعوبات نتيجة المقاومة الشديدة التي قادها عمر المختار حتى إعدامه عام 1931م، وكان من نتائج سياسة

الفاشيست الهمجية أن تعرض الليبيون لأبشع أنواع العذاب فقادت جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي حربا إعلامية بنشر فظائعهم في الصحف والمجلات لإطلاع الرأي العام العالمي بها.

– كانت ليبيا مسرحا لأحداث مهمة في الحرب العالمية الثانية، وشاركت الكتائب الليبية المقاتلة مشاركة فعالة إلى جانب قوات الحلفاء حتى تحرير بلادهم من الاستعمار الإيطالي، وبعد خروج القوات العسكرية والمستوطنون الإيطاليون من ليبيا ودخول الجنرال البريطاني مونتغمري إلى طرابلس في 23 جانفي 1943 معلنا نهاية الوجود الإيطالي بها، سارعت كل من فرنسا وبريطانيا إلى اقتسام البلاد باعتبارها تركة إيطالية بحجة تسيير شؤون البلاد إلى غاية الاستقلال، ووضعت الأراضي الليبية تحت إدارتين عسكريتين، برقة وطرابلس تحت الإدارة العسكرية البريطانية، وفزان تحت الإدارة العسكرية الفرنسية حتى نهاية الحرب.

– ارتكز النشاط السياسي في ليبيا عقب الحرب العالمية الثانية على وحدة ليبيا واستقلالها مع ضمان عدم عودة النفوذ الإيطالي بأي شكل إلى البلاد رافضا تجزئة البلاد رغم اختلاف الآراء بين التنظيمات والأحزاب السياسية في برقة وطرابلس، فكانت برقة تدعو لإمارة السيد إدريس السنوسي ولكن واجهها الرفض في إقليم طرابلس الذي أكد على الاستقلال التام والانضمام إلي جامعة الدول العربية.

– تباينت مواقف الدول الكبرى قي ليبيا في المحافل الدولية (1945–1948) لاختلاف مصالحها، وكل دولة تحرص على فرض وصايتها على ليبيا دون الأخذ برأي الليبيين، وظهرت عدة آراء منها تقسيم ليبيا، فساعد دعم مصر والجامعة العربية في المحافظة على وحدة ليبيا ورفض مشاريع التجزئة، ورغم توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا وتنازلها عن كل حقوقها في ليبيا إلاّ أنهم فشلوا من جديد، ما جعل القضية الليبية تعرض على الأمم المتحدة.

– تمسكت هيئة الأمم المتحدة بوحدة ليبيا وأسقطت جمعيتها العامة مشروع بيفن سيفورزا الذي أثار سخطا لدى الليبيين واهتدت إلى مشروع قرار لاستقلال ليبيا، ولتحقيق ذلك عينت أدريان بلث مبعوثا لها، فزار الأقاليم الليبية رغم الصعوبات التي واجهته وتأكد من رغبة الشعب الليبي في وحدة

بلاده واستقلالها، وما أن انتهى من تشكيل المجلس الاستشاري للأمم المتحدة في ليبيا حتى شرع في تنفيذ خطته الخاصة بالتطور الدستوري في ليبيا بدأها بتكوين اللجنة التحضيرية الممثلة للأقاليم الثلاثة ثم تشكيل الجمعية الوطنية التأسيسية التي أقرت بأن تكون ليبيا دولة ديمقراطية متحدة ذات سيادة، على أن تكون ملكية دستورية، وأن يكون الأمير محمد إدريس السنوسي أمير برقة ملك المملكة الليبية المتحدة، وقدمت وثيقة البيعة للملك إدريس الذي أعلن في صبيحة اليوم الرابع والعشرين من ديسمبر سنة 1951 في قصر المنار استقلال ليبيا.

– واجهت الحكومة الليبية غداة الاستقلال عجزا ماليا، فأصبحت بحاجة لموارد مالية لتغطيته وتطوير البلاد، دفعت المملكة الليبية لتوقيع معاهدات واتفاقيات مع الدول الغربية حصلت بموجبها على مساعدات مالية، قدمت من خلالها تسهيلات لأغراض عسكرية داخل أراضي ليبيا أثارت اعتراضات في الداخل والخارج واعتبرت مساس بسيادة واستقلال ليبيا، وقامت منظمة الضباط الوحدويين الأحرار في الجيش الليبي أطاحت بالملكية في الفاتح سبتمبر 1969 وألغت المعاهدات وانسحبت القوات العسكرية الأجنبية من ليبيا.

ملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	الصفحة
01	خريطة تبين الموقع الجغرافي لليبيا	427
02	خريطة تبين أهم المدن، مناطق القبائل والأقاليم (1911–1910)	428
03	صورة جيوفاني جيوليتي الداعي الأول للاستعمار الإيطالي لليبيا	429
04	الإنذار الإيطالي للباب العالي 26 سبتمبر 1911م	430
05	الرد العثماني على الإنذار الإيطالي 29 سبتمبر 1911م	433
06	منشور إيطالي إلى سكان طرابلس و بني غازي ودرنة وطبرق وفزان	435
07	معارك الإنزال وما بعدها في الفترة من بدء الغزو حتى توقيع معاهدة الصلح (1912–1911)	443
08	صورة الجنرال كارلو كانيفا أول وال عام إيطالي في ليبيا	445
09	صور تبين تنسيق العمل العسكري للمقاومة الليبية العثمانية فبراير 1912م	446
10	صور قادة عسكريين عثمانيين في ليبيا أفريل 1912م	447
11	هجرة الطرابلسية إلى تونس جويلية 1912م	448
12	معاهدة أوشي لوزان 15– 18 أكتوبر 1912م	449
13	طلب طرابلسية اللجوء إلى تونس، بتاريخ جمادى الثانية 1331 هـ / ماي – جوان 1913م.	458
14	تقرير حول معركة سرت 29 أفريل 1915م	459
15	صور السيد أحمد الشريف السنوسي نائب الخليفة في القارة الإفريقية	461
16	خريطة مناطق الحدود الليبية المصرية حيث دارت معارك أحمد الشريف السنوسي في الحرب العالمية الأولى	462
17	صورة سليمان باشا الباروني بلباسه الرسمي وهو والي وقائد طرابلس الغرب	463

18	أعضاء مجلس الجمهورية الطرابلسية – علم الجمهورية الطرابلسية 1918–1919	464
19	مراحل إعادة احتلال طرابلس الغرب 1921–1930 كما تبدو من خلال خريطة رسمية صادرة عن وزارة المستعمرات الإيطالية	465
20	مراحل إعادة احتلال برقة 1922–1931 كما تبدو من خلال خريطة رسمية صادرة عن وزارة المستعمرات الإيطالية	466
21	صورة الشهيد عمر المختار	467
22	تقرير سري عن نشاط جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي في تونس	468
23	نداء أحمد زارم إلى الليبيين القاطنين بتونس والجزائر	473
24	ترجمة لمنشور اللجنة الطرابلسية بمصر	475
25	صورة النصب التذكاري لتأسيس القوة العربية الليبية سنة 1940م	478
26	صورة الوفد الليبي إلى الأمم المتحدة سنة 1949	479
27	مقال بعنوان ' ليبيا وصحيفة البصائر ' بقلم علي الفقيه حسن رئيس الكتلة الوطنية الحرة	480
28	صورة وثيقة البيعة التي قدمتها الجمعية التأسيسية الليبية للملك إدريس يوم 17 ديسمبر 1950م	481
29	صورة أعضاء الجمعية التأسيسية الليبية حول الملك إدريس بمناسبة تقديمهم وثيقة البيعة يوم 17 ديسمبر 1950م	482
30	صورة الملك إدريس	483

الملحق رقم 01 :

خريطة تبين الموقع الجغرافي لليبيا[1]

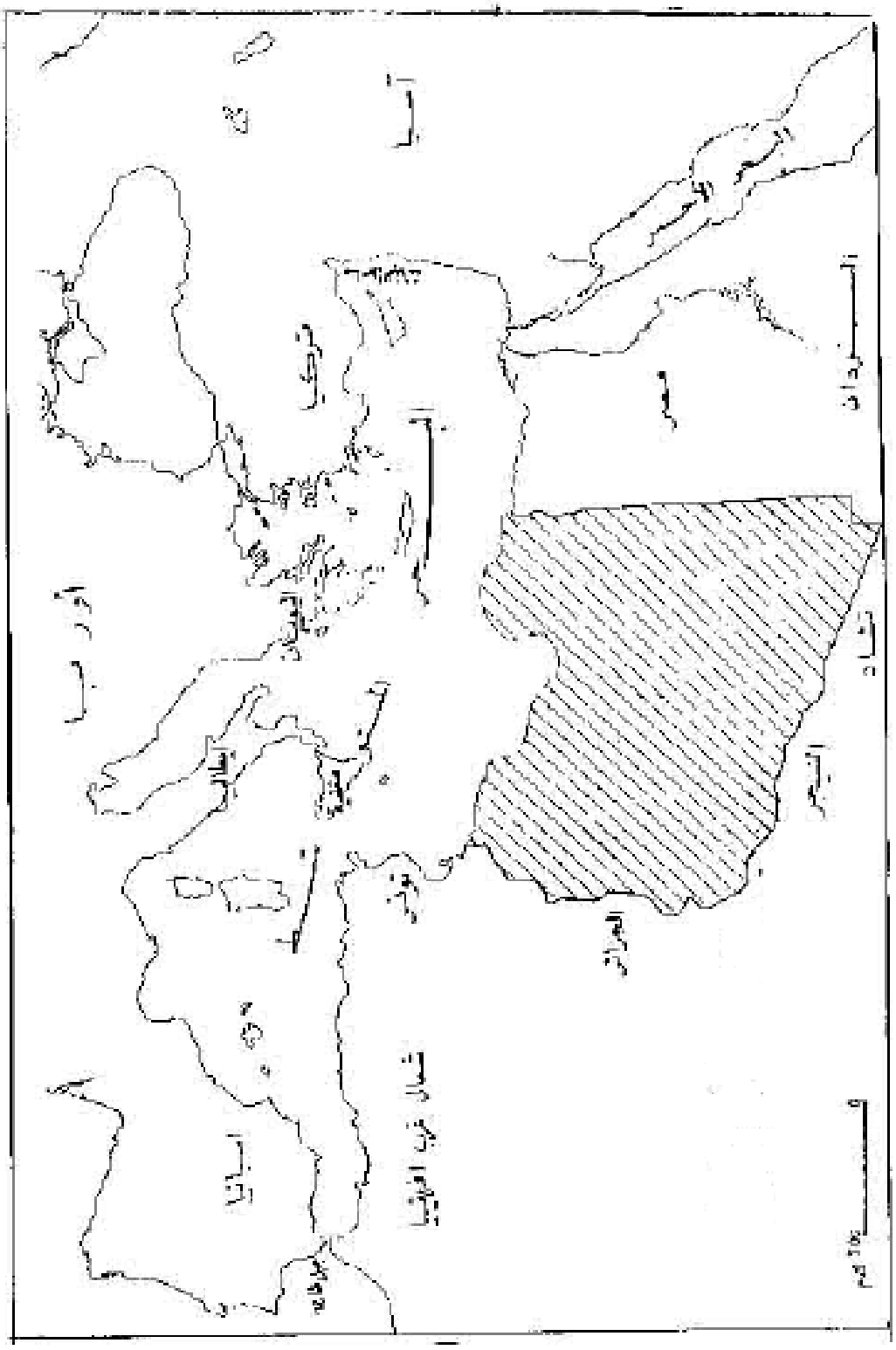

[1] – الهادي مصطفى أبو لقمة، سعد خليل القزيري، المرجع السابق، ص 18.

الملحق رقم 02 :

خريطة تبين أهم المدن، مناطق القبائل والأقاليم (1911–1910)[1]

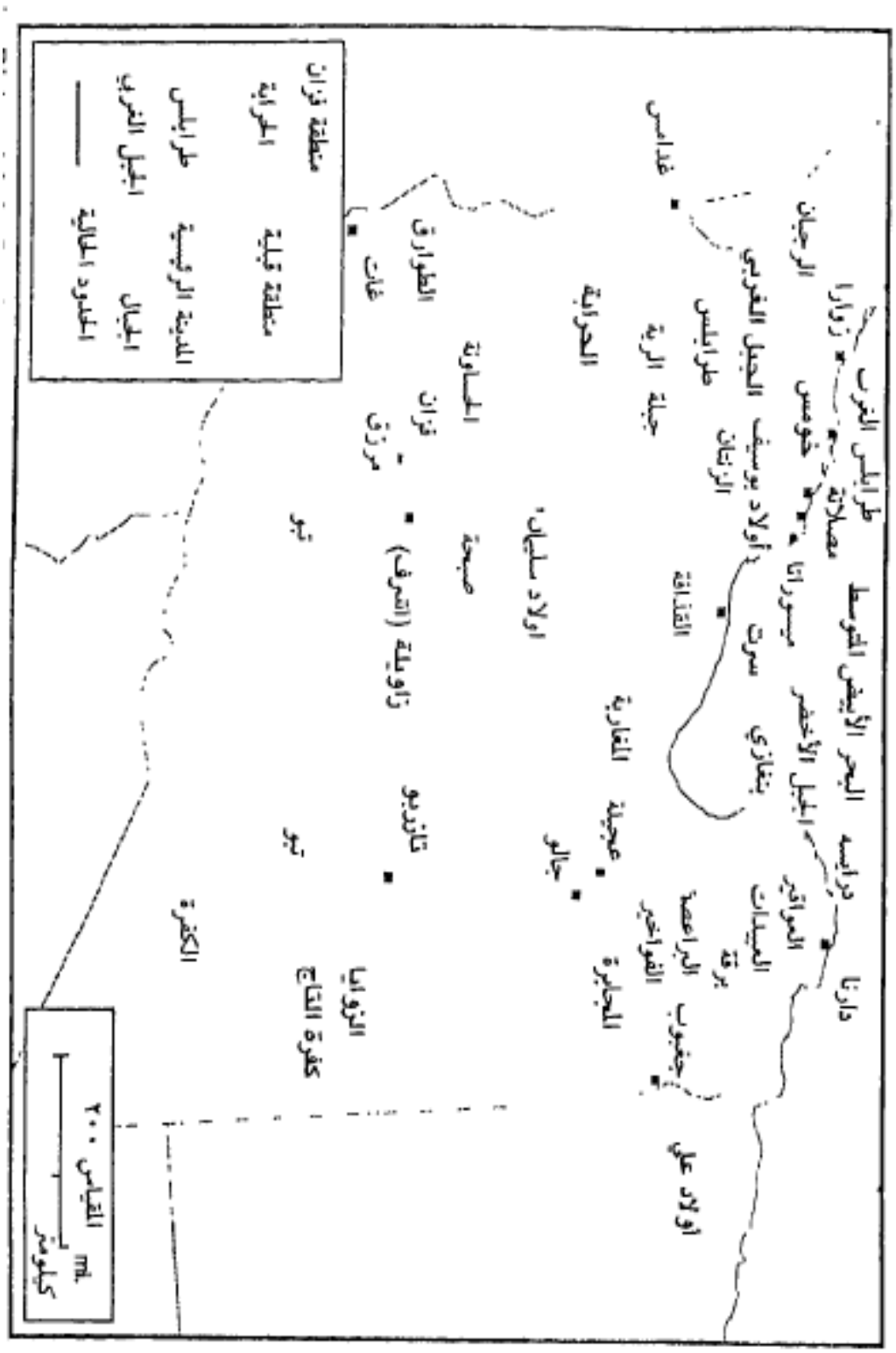

[1] – علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص 41.

الملحق رقم 03 :

صورة جيوفاني جيوليتي الداعي الأول للاستعمار الإيطالي لليبيا[1]

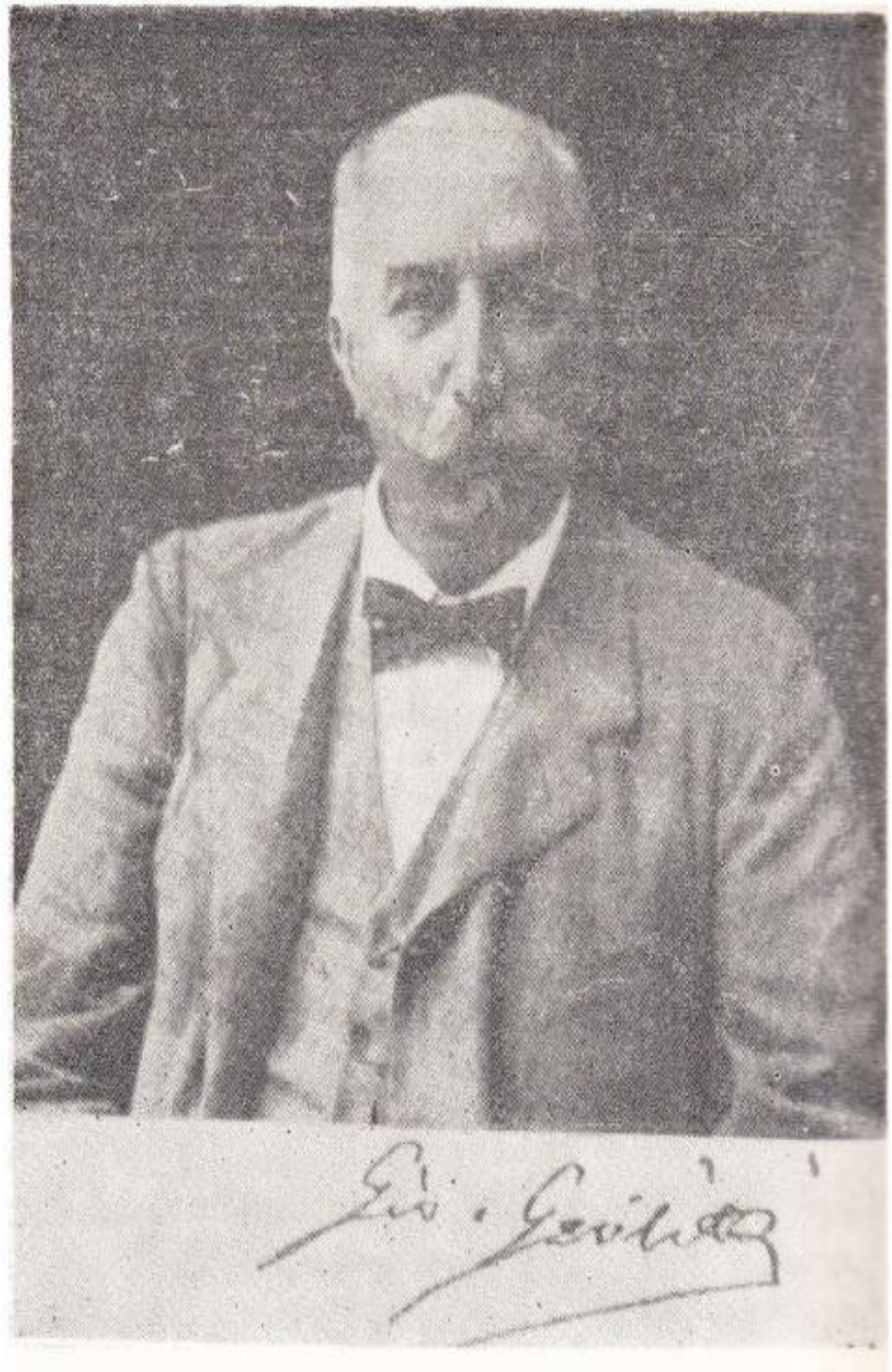

[1] – خليفة عبد المجيد المنتصر، المرجع السابق، ص 53.

الملحق رقم 04 :

الإنذار الإيطالي للباب العالي 26 سبتمبر 1911 م

إلى الكوموندانتور دي مارتينو الوزير المفوَض و القائم بأعمال السفارة الإيطالية في الآستانة المرجو من سيادتكم تقديم المذكرة التالية إلى الباب العالي:

لم تكف الحكومة الإيطالية أبدا خلال سلسلة طويلة من السنين عن تذكير الباب العالي بالضرورة القصوى لوضع حد لحالة الارتباك و الإهمال الذين تركت فيهما الدولة العثمانية كل من طرابلس وبرقة، وأن تتمكن هاتان المنطقتان من التمتع بنفس التقدم الذي تحقق في أجزاء أخرى من إفريقيا الشمالية.

وإن هذا التغيير الذي تفرضه المقتضيات العامة للمدنية يكون بالنسبة لإيطاليا مصلحة حيوية من الدرجة الأولى وذلك لقرب هذه المناطق من الشواطئ الإيطالية.

وبالرغم من سلوك الحكومة الإيطالية التي قدمت دوما تأييدها لحكومة الإمبراطورية العثمانية في مختلف المسائل السياسية، وحتى في الأوقات الأخيرة، وبالرغم من الاعتدال والصبر الذين برهنت عليهما حتى الآن الحكومة الإيطالية، فإن الحكومة الإمبراطورية لم تتجاهل رغباتها المتعلقة بطرابلس فحسب، بل وهذا أدهى وأمر، فإن كل مبادرة إيطالية في تلك المناطق كانت تواجه دائما بمعارضة عاتية منظمة لا مبرر لها.

وان الحكومة الإمبراطورية التي برهنت حتى الآن على عدائها الراسخ ضد أي نشاط إيطالي مشروع في طرابلس وبرقة، قد تقدمت مؤخرا بخطوة اللحظة الأخيرة مقترحة على الحكومة الملكية التوصل إلى تفاهم معلنة عن استعدادها لمنح إيطاليا أي امتياز اقتصادي يتفق والمعاهدات السارية وكرامة الدولة العثمانية ومصالحها العليا، ولكن الحكومة الإيطالية لم تعد تعتقد أنها في وضع يمكنها من الدخول في مثل هذه المفاوضات التي بدلا من أن تكون ضمانا للمستقبل لا يمكنها إلا أن تكون سببا دائما في نزاعات وصراعات.

ومن جهة أخرى فإن المعلومات التي تتلقاها الحكومة الملكية من وكلائها القنصليين في طرابلس وبرقة تصور الحالة هناك بأنها في غاية الخطورة بسبب الهيجان السائد ضد الإيطاليين والذي يحرض عليه بصورة واضحة جدا الضباط وأجهزة السلطة الأخرى. وهذا الهيجان لا يكون خطرا قريبا على الإيطاليين فحسب بل وعلى الأجانب من جميع الجنسيات الذين دفعهم تأثرهم وقلقهم المشروع على سلامتهم إلى الشروع في السفر تاركين طرابلس دون تردد.

ان وصول ناقلات عثمانية عسكرية إلى طرابلس، الذي لم يفوت على الحكومة الملكية لفت نظر الحكومة العثمانية إلى نتائجه الخطيرة، لا يمكنه إلا أن يزيد من خطورة الحالة ويفرض على الحكومة الملكية الواجب الملح والمطلق في تدبر الأخطار الناتجة عنه.

ان الحكومة الايطالية ترى نفسها – والحالة هذه – مجبرة على التفكير في حماية كرامتها ومصالحها ولذا قررت القيام باحتلال طرابلس وبرقة عسكريا.

ان هذا هو الحل الوحيد الذي تستطيع ايطاليا اتخاذه، وتنتظر الحكومة الايطالية من حكومة الامبراطورية إصدار الأوامر اللازمة بحيث لا تواجهها أية مقاومة من قبل الممثلين العثمانيين المحليين، وأن تتم التدابير الناتجة بالضرورة عن ذلك بدون صعوبة.

ان اتفاقات لاحقة ستتخذ ما بين الحكومتين من أجل تنظيم الحالة النهائية الناتجة عن هذا الأمر.

ان السفارة الملكية باسطمبول لديها الأمر في طلب رد قاطع في هذا الصدد من الحكومة العثمانية داخل مدة أربعة وعشرين ساعة منذ تقديم هذه الوثيقة إلى الباب العالي، وفي حالة عدم الرد فإن الحكومة الإيطالية ستكون م

ضطرة إلى القيام في الحال بتطبيق التدابير الرامية إلى الاحتلال.

يترك لحضرتكم أن تضيفوا أن رد الباب العالي في الأربعة والعشرين ساعة المذكور من الممكن أن يصلنا عن طريق السفارة التركية بروما[1].

أ . دي سان جوليانو

[1]- فرانشسكو مالجيري، المرجع السابق، ص ص 466-468.

الملحق رقم 05:

الرد العثماني على الإنذار الإيطالي 29 سبتمبر 1911

إن السفارة الملكية (الإيطالية) على علم بالصعوبات المتعددة والظروف التي لم تسمح لطرابلس وبرقة من الاشتراك بالقدر المرغوب في فوائد التقدم. ويكفي عرض الأمور للتحقق من أن الحكومة الدستورية العثمانية لا يمكن اعتبارها مسؤولة عن وضع أوجده النظام القديم.

فإذا سلمنا بهذا – فإن الباب العالي إذا ما استعرضنا ما حدث في السنوات الثلاثة الأخيرة – يبحث دون جدوى عن الظروف التي أظهر فيها مقاومته للأعمال الإيطالية في طرابلس وبرقة. بل بالعكس لقد رأى الباب العالي دوما أنه من المفهوم والمعقول مساهمة إيطاليا برؤوس أموالها ونشاطها الصناعي في النهضة الاقتصادية لهذا الجزء من الإمبراطورية.

وتشعر حكومة الإمبراطورية بأنها أيدت استعدادها للاستجابة في كل مرة وجدت نفسها أمام اقتراحات من هذا النوع. كما أنها قد درست وحللت بصورة عامة بروح الصداقة كل شكوى تقدمت بها السفارة الملكية.

ومن الضروري أن نضيف أن حكومة الإمبراطورية كانت تخضع بذلك إلى إرادتها التي طالما عبرت عنها في الرعاية والمحافظة على علاقات ثقة وصداقة مع الحكومة الإيطالية.

ومن هذا الشعور وحده استوحت حكومة الإمبراطورية اقتراحها الحديث جدا على السفارة الملكية في إيجاد تفاهم قائم على منح امتيازات اقتصادية من أجل إعطاء النشاط الإيطالي ميدانا فسيحا في الولايتين المذكورتين. وقد وضعت شرطا وحيدا لهذه الامتيازات في أن لا تمس بكرامتها وبالمصالح العليا للإمبراطورية وبالمعاهدات السارية وبذلك فإن الحكومة العثمانية أظهرت مدى شعورها بالرغبة في التفاهم دون أن تغرب عنها رؤية المعاهدات والاتفاقيات التي تلتزم بها أمام الدول الأخرى والتي لا تسقط قيمتها الدولية بإرادة طرف واحد.

وفيما يتعلق بالأمن والنظام سواء في طرابلس أو في برقة فإن الحكومة العثمانية وهي القادرة على التحكم على الحالة، لا يسعها إلا أن تلاحظ كما سبق لها شرف الإعراب عن ذلك من قبل – عدم وجود بصورة مطلقة أي سبب يبرز القلق على مصير الرعايا الايطاليين وغيرهم من الأجانب المقيمين هناك.

فلا توجد في هذا الوقت قلائل في تلك المناطق فحسب ولا دعاية محرضة بل أن الضباط وأجهزة السلطة العثمانية الأخرى لديهم الأوامر بالمحافظة على النظام وهي رسالة يؤدونها بكل إخلاص.

أما فيما يتعلق بوصول ناقلات عسكرية عثمانية إلى طرابلس والذي اتخذت منه السفارة الملكية سببا لاستخلاص نتائج خطيرة، فإن الباب العالي يود أن يلاحظ أن الأمر يتعلق بباخرة صغيرة كان إبحارها سابقا لمذكرة 27 سبتمبر. وبغض النظر عن أن الناقلة لم تحمل جنودا فإنها لم تحدث في النفوس إلا تأثيرا مطمئنا.

أما وقد انحصر جوهر الخلاف في عدم وجود ضمانات تطمئن الحكومة الايطالية حيال التوسع الاقتصادي لمصالحها في طرابلس وبرقة. فإن الحكومة الملكية – إذا لم تقدم على عمل بهذه الخطورة كالاحتلال العسكري – ستجد الرغبة الأكيدة لدى الباب العالي لتسوية هذا الخلاف.

وعليه فإن الحكومة الإمبراطورية تطلب من الحكومة الملكية معرفة طبيعة هذه الضمانات، وهي على استعداد لقبولها عن طيب خاطر ما لم تمس بسلامة أراضيها. وهي تتعهد في هذا الصدد بعدم تغيير أي شيء على الحالة الحاضرة في طرابلس وبرقة خلال المفاوضات وخاصة من الناحية العسكرية وتأمل في أن تستجيب الحكومة الملكية لاستعدادات الباب العالي المخلصة فتقبل هذا الاقتراح[1].

[1]– فرانشسكو ماجيري، المرجع السابق، ص ص 469-471.

الملحق رقم 06:

منشور إيطالي إلى سكان طرابلس و بني غازي ودرنة وطبرق وفزان[1]

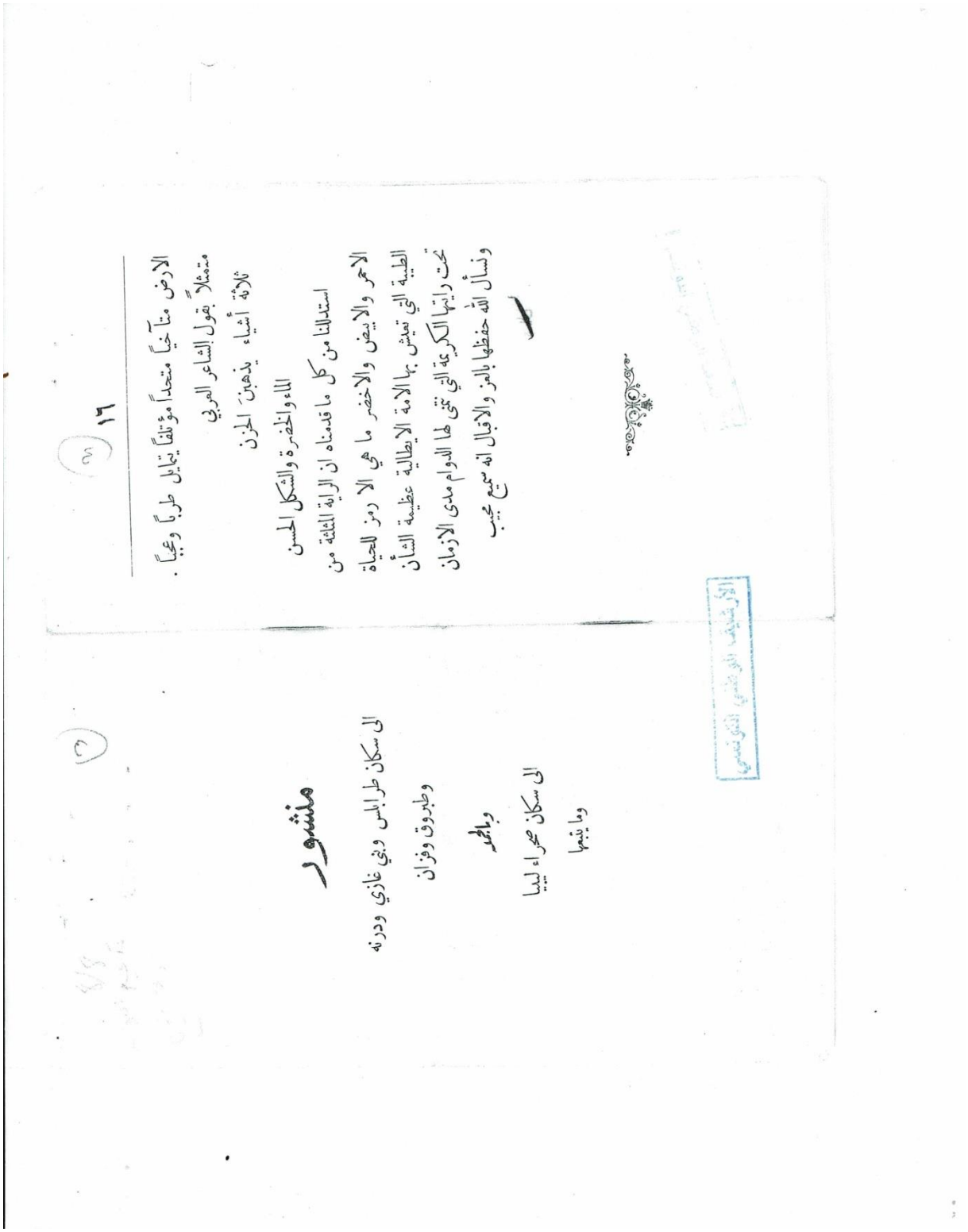

منشور

الى سكان طرابلس وبني غازي ودرنه

وطبروق وفزان

وبالخصر

الى سكان صحراء ليبيا

وما يليها

١٦

الارض متآخياً متحداً موئتلفاً ليالي طرباً وغيناً .

متمثلاً بقول الشاعر العربي

ثلاثة أشياء يذهبن الحزن

الماء والخضرة والشكل الحسن

استدللنا من كل ما قدمناه ان الراية الثلاثة من

الاحمر والابيض والاخضر ما هي الا رمز للحياة

العلمية التي تعيش بها الامة الايطالية عظيمة الشأن

تحت رايتها الكريمة التي تنتمي لها الدوام مدى الازمان

ونسأل الله حفظها بالعز والاقبال انه سميع مجيب

[1] – رص.فت.إس، سل : A، صن : 280، مل : 08، مل فر : 09، وث: 03.

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لمن جعل أولياءه تتصرف في جميع الأنام . وأوضح لهم طريقة هداه . فكانت مجازهم الى حقيقة الأحكام . أحمدك حمداً ينظمني في سلك أحبابك وأحبابهم . ويجعلني شاعراً بحقوقك وحقوقهم . أمناً من حربك وحرابهم . ويا من جعل سيدنا محمد صفوة الخلق وخلاصة العالم . حسباً ونسباً . وأكرمهم أماً وأباً . وأعظمهم خلقاً . وأحسنهم خلقاً . وأرقهم طبعاً . وأفضل الناس جمعاً . اللهم كما أنزلت عليه القرآن . وعلمته البيان . وأتيته جوامع الكلم . ونوابغ الحكم . وأقررت عينه بجعلك أمته خير الامم . وأدبته فأحسنت تأديبه . وقربته فأزلفت تقريبه . افض عليه من بحرك البسيط الزاخر . المديد الوافر . سجال صلاة السلام طويل مددها . كامل عددها . وعلى آله بحور السماحة

وأصحابه بدور الفصاحة (مابعد) فانكم تعلمون ان الملك فيتوريو إيمانويل الثالث عظيم الشان . منذ جلس على سرير مملكته الجليلة العزيزة . وفوض اليه أمر الروم والمسلمين بجهة الارتيرة والبنادر يزل لصيانة دولته من الحوادث . وحماية رعيته من الكوارث . يعمل برأيه ورأي رجاله السديد وتدبيره العظيم المجيد . بقريحة صائبة . وافكار ثاقبة . في ليله ونهاره . وبكوره واسحاره . ومسائه وصباحه . وغدوه ورواحه . رافضاً طريقة الاستبداد . غير مكتف برأيه . وان كان في غاية السداد . مشاوراً رجال دولته في كل أمر أهم . وحادث ألم . حتى غدت دولته ثابتة الأساس . والرعايا متمتعين بكمال الراحة والأمن على اختلاف الأجناس . هذا مع رغبته أيده الله في الفنون والمعارف . وبذله عليها الرغائب والعوارف . وحزمه على نشرها في اقصى ملكه وادناه . وعمومها في جميع رعاياه . وحبه نصره الله لافراد شعبه . سواء كان عالماً أو جاهلاً . أو أميراً أو حقيراً . أو

صعلوكاً أو مملوكاً . يساوي بينهم في المعاملة لا فرق عنده الا من كان عاملاً في المحافظة على القوانين .فهو في نظر جلالته . ورجال حكومته . من العاقلين العاملين .

وبعد ما تقدم أيها الاعراب الكرام . أحيط شريف علم القاصي والداني منكم . ان دولة ايطاليا ماجردت جيشها لنهب أموالكم من مال وعقار واثاث بل حاشاها ان تقدم على مثل هذه الامور التي تبرأ منها الى الله والانبياء اجمعين .

بل هي جردت جيشها لسببين جديرين بالتفاتكم اليه وأنتم الحكم .

السبب الاول ان دولة ايطاليا الجليلة هي جارة لكم وقد أوصى رسول الله بالجار فقال عليه الصلاة والسلام :«الجاربالجار ولوجار» وقال ايضاً « خذ الجار قبل الدار وخذ الرفيق قبل الطريق »

فمن حقوق الجوار ان الانسان العاقل الذي يعمل

ويعلم ان الاجسام كلها واحدة وكلنا من أب واحد وأم واحدة وهما آدم وحواء التي هي أم الجميع ونجتمع فيهما الاثنان . والله سبحانه وتعالى مسيطر على الجميع فهذه الرابطة تجعلنا ان نتألم لما يتألم به العالم الانساني وخصوصاً اذا كان المتألم الجار .

ومن المعلوم لكم ان الأمم الآن اصبحت كلها بفضل العلم في القرن العشرين على رقي الصنائع والاختراعات وتحسين الزروعات .واصلاح المواشي وتربية الاطفال التي هي الفضائل ومنبع الحكمة والمروءة والاتحاد التي يدور محور هذا الكون عليه .

فلما رأت هذه الجارة التي تشاركم في السراء والضراء ما ألم بكم من الاتراك مما يأتونه من ضروب الفظاعة والاستبداد تألمت لذلك وقصدت انقاذكم

فالاستبداد

فالاستبداد لو كان رجلاً وأراد ان يحتسب

الأرشيف الوطني التونسي

وينتسب لقال أنا الشر وأبي الظلم وأمي الاساءة وأخي الغدر وأختي المسكنة وعمي الضر وخالي الذل وحالتي الفقر وبيتي البطالة ووطني الخراب وعشيرتي الجهالة

والنتيجة ان المستبد فرد عاجز لا قوة فيه ولا حول له إلا بالذين يمجدونه

والامة المأسورة ليس لها من يحك جلدها غير ظفرها ولا يقودها الا العقلاء . بالنفوذ والاهداء حتى اذا اكفهر سماء عقول بنيها قيض الله لها قادة أبرار يشترون لها السعادة بشقائهم والحياة بموتهم حيث جعل الله في ذلك لذتهم ولمثله خلقهم كما خلق آخرين فساقاً فجاراً تهالكهم الشهوات والمثالب فسبحان الذي يختار من يشاء لما يشاء وهو الخلاق العظيم

علم لنا مما تقدم من القول انكم أيها الاعراب ذوي الحمية والشهامة العربية التي ورثتموها عن آبائكم واجدادكم الاقدمين جيلاً بعد جيل انكم لا تنكرون

الأرشيف الوطني التونسي

ما قدمناه من الادلة والبراهين القاطعة . والحجج الساطعة . انكم أرهقتم بالعسف والجور والظلم والاستبداد من الاتراك من أزمنة مضت . واجيال قضت

وقد قارن الله سبحانه وتعالى الظلم بالكفر فقال سبحانه وتعالى : « يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً »

والدليل على ذلك انهم يحكمونكم منذ نحو اربع مئة سنة وأنتم على هذه الحالة من الضنك والفقر وعدم التقدم حتى ولا المحسوس فلو كانت الأمة العثمانية تود لكم الخير لأصلحت بلادكم وقومت اودكم ووضعت لكم ما وضعته الحكومات المتمدنة من النظام الحديث وآلات العمران مثل السكك الحديدية ومكاتب البريد والكهرباء وتعميم الزراعة واصلاح الاراضي وخلاف ذلك من ضروب الاستعمار ولكن من الأسف كل ذلك لم يحصل

٨

ومع ما تقدم يشيع عنها الاعداء انها تريد ابتلاع ولاية طرابلس لتنهب ارضها وتستحل نساءها وتسفك دماء رجالها وغير ذلك من الاشاعات التي يروجها اعداء السوء مع بطلانها بالمرة فالدولة الايطالية تدفع هذه الاشاعات وتتبرأ منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب وترد هذا القول على المشيعين له والمروجين لاذاعته

لكن دولة ايطاليا وملكها العظيم تتقدم لمشايخ العرب وتقول لهم حقناً للدماء ان تتروا في المسألة أولى من سفك الدماء حتى اذا تبصرتم الى هذه الحكومة لوجدتموها انها حكومة منظمة ومستعدة وأخذتم عليها العهود والمواثيق بانها ما جاءت الى وطنكم وبلادكم الا لتتولى ملاحظة تربية الامة وذلك بان تسير بكم على قواعد شرعكم الجليل ولا تمس من حقوق الدين شيئاً بل تترك لكم أحكام النكاح الشرعي والمواريث والوقف ومايتبع ذلك من القواعد الشرعية

المكتب الوطني الفرنسي

٩

ثم تعتني بوجود القابلات والملحقين والاطباء وتفتح دوراً للأيتام ومكاتب للقطاء ومدارس للتعليم من الابتداء الجبري الى اعلا المراتب حتى ينشأ الطفل رجلاً عاملاً حائزاً من المقام في الهيئة الاجتماعية ما تنتفع به أمته وشعبه من العلوم التي شب عليها متمثلاً بقول الشاعر العربي عن لسان طفل صغير حيث قال

علموني العلم كيما انفع الاوطان يوما
انني طفل صغير وغداً تلقون شهما

ثم تسهل الاجتماعات وتمهد المراسح وتحمي المنتديات وتجمع المكتبات وتحيي الآثار وتقيم المعالم من المذكرات وتضع القوانين للمحافظة على الآداب والحقوق وتسهر على حفظ العادات القومية وانتماء الاحساسات المليـة وتقوي الآمال وتيسر الاعمال وتؤمن العاجزين عن الكسب من الموت جوعاً وتقوم باحتفالات جنائز ذوي الفضل على الامة وكذا لا يؤخذ منكم ضرائب لتصرف خارجاً عن بلادكم بل

يصرف في اصلاح وطنكم ولا تؤخذ منكم الضرائب الآن الا بعد ان ينظر فيها فتنقص أو تلغى كما يقتضي العدل ليصدق فيكم قوله تعالى : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » واعلموا جيداً انه لا يدعى احد منكم للخدمة في العسكرية الا بارادته لاجل حماية البلاد والوطن والايطاليون يرومون ان يكون اسمهم مهيباً عند الاعداء ومحبوباً عندكم كما انتم محبوبون عندهم

حينذاك تصبح الامة تحرص على ان يعيش ابنها راضياً عنها بنصيبه من حياته لا يتكدر قط كيف تكون بعده حالة ابنه وعائلته وهم ضعاف يتركهم وهم وراءه بل يموت مطمئناً راضياً مرضياً آخر دعاءه (فلتحي الأمة فلتحي الأمة) فليعش الملك

هذا ماتريده دولة ايطاليا من استيلائها على ولاية طرابلس حتى يعيش الانسان في ظل العدالة والحرية

نشيطاً على العمل بياض نهاره وعلى ارتياح الفكر سواد ليله ان أكل تلذذ وان تلهى تروح وتريض هكذا تكون حالة الشعوب المساسة بالأمم الاستعمارية التي تعلم ان الاستعمار هو اجتذاب قلوب الشعب نحو الملك ورجال بطانته العاملين على الرقي للأمة والوطن

اما ما يروجه انصار السوء وما يشيعونه من ان ايطاليا ستسوم العرب سوم الاغنام وتصادرهم في اموالهم وتعاكسهم في دينهم فالله يعلم انها أمة استعمارية تحب شعبها وتوده كما نود اولادنا الذين انعم الله علينا بهم من ظهورنا وكل مايشاع عنها لانصيب له من الصحة مطلقاً وكفى للعاقل ان يتبصر ويتدبر في ما أتينا به من الحجج السديدة التي تجعل تمسك العدو بقوله كتمسك المجنون بالخيال أو الطفل بخيوط العنكبوت

ولنأت لهم بآية قرآنية من قول الله عزّ وجلّ حيث قال وهو أصدق القائلين «يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا » فمصداق الآية ان الرجل

الأرشيف الوطني التونسي

العاقل يجدر به ان يتبين ويتثبت الحق من الباطل والغث من السمين. هذا من الوجهة الاولى وقد بيناها بحذافيرها ولنتكلم عن الوجه الثاني

ان دولة ايطاليا هي قريبة لطرابلس وجارة لها كما قدمنا أرادت ان تجعل ولاية طرابلس ولاية ايطالية خوفاً وحرصاً على مركزها من دولة أخرى تنتهز فرصة ضعف الدولة العثمانية وتشن عليها الغارة لتبتلعها لقمة سائغة فحينئذ تصبح دولة ايطاليا عرضة لخطر الدولة التي تستعمر هذه الولاية ولذا قد عولت على اخذها واجراء العدل فيها بطريق الجد ونشر لواء الأمن وبث شرائع الانصاف ولذا نكرر القول لحضرات أكابر وأصاغر العرب ليتبصروا في الامر ويحسبوا عواقبه التي تؤلم العقلاء من الشعوب الحية ويرجع السيف الى قرابه والمدفع الى مركزه والمزراق الى نصابه وأختم قولي داعياً الى الله ان يلهم تلكم الرجال الحكمة والتروي في مثل هذه المسائل العويصة والله الهادي الى سبيل الرشاد

الخاتمة

يجدر بنا ان نذكر القارئ الكريم بعد ما قدمناه من الادلة القاطعة . والبراهين الساطعة . التي بيناها على قاعدة فلسفية . معقولة . يتلذذ منها كل شخص عاقل حر منصف ومعضد للحق حتى لو خفيت أدلته . ليعلم ويعلم من كان متمسكاً بالباطل ان دولة ايطاليا ما غرضها في ولاية طرابلس الا بث المعارف والصنائع والسعي والدأب وراء نمو التجارة . واصلاح الزراعة . ووضع طرق الاصلاح . كما قدمنا في منشورنا هذا

لان الشعوب الحية التي ارتقت بالمحسوس ما كان للرقي عندها أسباب الا العدل والانصاف بين الحاكم والمحكوم . وانصاف الظالم من المظلوم . وكف يد الظالم عن الظلم . ودفع القوي عن الضعيف . ووضع ميزان القسط بين الناس . متبعين في ذلك قول الله

الأرشيف الوطني التونسي

عزّ وجل « واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل»
ولما كانت دولة ايطاليا صاحبة العلم المثلث الألوان الثلاثة الاحمر والابيض والاخضر يجب علينا ان نتكلم عن كل لون من هذه الالوان الثلاثة ورموزها وما تشير اليه من الحرية . والمساواة . والاخاء

فلنتكلم أولاً عن اللون الاحمر الذي يشير برمزه الى الحرية . واليك تعبير الحرية

الحرية لفظ بسيط على الناطق به وفي الحقيقة ونفس الامر ان هذا اللفظ الجميل في معناه من القول وعدم الامتثال للباطل والشجاعة في التكلم بالحق امام الامير أو الحقير بالسواء هذا هو معنى الحرية

ولنعبر ثانياً عن البياض المرموز عنه بالمساواة

فالبياض يعبر عن حسن النوايا والسعي وراء مصلحة العالم الانساني على اختلاف الاشكال والاديان

والاجناس وحسن الطوية وصفاء القلوب والمساواة بين الجميع

كما قال الشاعر العربي

فاتفاق القلوب مرمى الاماني
واختلاف القلوب عين البلاء

ولنتكلم عن اللون الثالث ألا وهو الاخضر المرموز عنه بالاخاء

فنقول ان العقلاء الالباء ذوي الهمم العالية والمروءات السامية لا ينكرون علينا ان الخضرة لون جميل المنظر مذهب للكروب مزيل للاحزان يتمايل طرباً . وعجباً . في نظر البصير

انظر للحكمة الالهية . والقوة الربانية . انه سبحانه وتعالى أوجد لنا بصنعه مالا يمكنا صناعته. ولا الاتيان بمثله . ومن الامثال الجليلة . والحكم الرشيدة . انه سبحانه وتعالى أوجد لنا ما نأكله من غلال وبقل وزروعات نخلقها كلها من نبات أخضر يخرج من

الارشيف الوطني التونسي

الملحق رقم 07:

معارك الإنزال وما بعدها في الفترة من بدء الغزو حتى توقيع معاهدة الصلح (1911–1912)[1]

تاريخ المعركة	اسم المدينة و المعركة	تاريخ المعركة	اسم المدينة و المعركة
4 أكتوبر 1911	معركة طبرق	12 مارس 1912	معركة سواني عبد الغني
8، 9، 10 أكتوبر 1911	معركة طرابلس	10 أفريل 1912	معركة أبي كماش
16 أكتوبر 1911	معركة درنة	11 أفريل 1912	معركة فروة
19، 20 أكتوبر 1911	معركة بنغازي(جوليانه) و سيدي حسين	17 أفريل 1912	معركة تاجوراء
17،21 أكتوبر 1911	معارك الخمس	2 ماي 1912	معركة لبدة–الهضبة
23 أكتوبر 1911	معركة المرقب	8 جوان 1912	معركة سيدي عبد الجليل

[1]– عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص 293.

23 أكتوبر 1911	معركة الهاني- شارع الشط	16 جوان 1912	معركة قصر حمد
26 نوفمبر 1911	معركة الهاني- أبو مليانة	16 جوان 1912	معركة مصراتة
26 نوفمبر 1911	معركة الهاني- سيدي المصري	26-27-28 جوان 1912	معارك سيدي سعيد
27 نوفمبر 1911	معركة الكويفية	13 جويلية 1912	معركة سيدي على
9 ديسمبر 1911	معركة بئر طبراز	20 جويلية 1912	معركة الغيران
18 جانفي 1912	معركة قرقارش		
18 جانفي 1912	معركة أزوارة	15 أوت 1912	معركة سيدي عبد الصمد
21-22 جانفي 1912	معارك سواني عصمان	17 سبتمبر 1912	معركة مقر اللبن(درنة)
4 مارس 1912	معركة بئر التركي	20 سبتمبر 1912	معركة سيدي عبد الله
		18 أكتوبر 1912	معارك سيدي عبد الله

الملحق رقم 08:

صورة الجنرال كارلو كانيفا أول وال عام إيطالي في ليبي[1]

[1] – خليفة عبد المجيد المنتصر، المرجع السابق، ص 139.

الملحق رقم 09:

صور تبين تنسيق العمل العسكري للمقاومة الليبية العثمانية فبراير 1912م[1]

محمد فرحات بك الزاوي، نائب مدينة طرابلس مع مشايخ البادية عند المواقع الأمامية في فندق بن غشير

طاهر بك ضابط في القيادة العامة يتباحث في الوضع العسكري على خريطة مع سليمان الباروني (في وسط الصورة) و محمد فرحات الزاوي (يمين الصورة)

[1]– جورج ريمون، من داخل معسكرات الجهاد في ليبيا، تر محمد عبد الكريم الوافي، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1972، ص 111.

الملحق رقم 10:

صور قادة عسكريين عثمانيين في ليبيا أفريل 1912م

1

المقدم عزيز المصري باشا قائد القوات العثمانية في بنغازي، يحيط به بعض أعيان المدينة.

2

أنور باشا القائد العثماني ومعه رئيس أركانه مصطفى كمال أتاتورك يستعرضان المجاهدين في درنة.

[1] – جورج ريمون، المصدر السابق، ص 273.

[2] – المصدر نفسه، ص 319.

الملحق رقم 11:

هجرة الطرابلسية إلى تونس جويلية 1912م[1]

Circulaire confidentielle
N°4126 C. du
26 Juin 1912.

Immigration tripolitaine
Juillet 1912.

Station des localités	Nombre total des tripolitains	Travaux auxquels ils vont s'employer	Nombre des tripolitains mêlés aux travaux divers	Observations.
Medjez el Bab	186	divers (Terrassements, travaux agricoles)	53	Rapatriés dans les divers chantiers dans les environs de Tunis et les environs.
Tunis	115	id.	104	Rapatriés dans les divers chantiers
Medjez el Bab	602	Carrière de phosphates	602	id.
Metlaoui	332	id.	332	id.
Gafsa (Metlaoui à Redeyef - à Oasis à Gafsa-Tozeur)	60	Ouvriers aux chantiers Gafsa, Chantiers de la ligne de Tozeur	60	id.
Redeyef	600	Carrière de phosphates	450	La différence comprend des femmes et les enfants.
Tunis	12	Chantier d'asphalte	12	
Tunis	14	id.	14	
Enfidaville	120	Conduite des eaux de Zaghouan	80	id.
Metlaoui à Redeyef	58	Ouvriers	44	id.
Gafsa - gare	9	Exploitation des chemins de fer	9	Enfants.
Population tripolitaine dans les centres miniers de Redeyef - Metlaoui - Metlaoui à Redeyef et aux chantiers intermédiaires.	398		398	
Gafsa.	1.566		1.155	

[1]– A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 03, Doc: 33.

الملحق رقم12:

معاهدة أوشي لوزان 15– 18 أكتوبر 1912

الاتفاقية السرية

" بما أن الحكومة الإيطالية لا يمكن أن تخالف القانون الصادر في 25 فبراير 1912 و الذي ألحق طرابلس وبرقة بالمملكة الإيطالية وبما أن الدولة العثمانية لا تستطيع أن تعترف بالقرار المذكور اعترافا صريحا.

لذا فقد اتفق الطرفان المتعاقدان – للتغلب على المشكلة المتولدة من ذلك – على إتباع الأسلوب التالي:

- المادة الأولى : تتعهد حكومة الإمبراطورية العثمانية بأن تصدر في خلال ثلاثة أيام من توقيع هذا الاتفاق على الأكثر فرمانا موجها إلى الشعب الطرابلسي والبرقاوي يطابق الملحق الأول (من الاتفاقية السرية).
- المادة الثانية : يجب أن تتوافق الحكومة الملكية الإيطالية مقدما على تعيين ممثل السلطان والرؤساء الدينيين، وأن تحدد رواتب هؤلاء الرؤساء وممثل السلطان باتفاق خاص يعقد بين الحكومتين وتدفع رواتبهم من الدخل المحلي ماعدا راتب القاضي فإن الحكومة العثمانية هي التي تدفعه، ويجب ألا يزيد عدد هؤلاء الرؤساء على ما كان عليه عند إعلان الحرب.
- المادة الثالثة: تتعهد الحكومة الملكية الإيطالية بأن تصدر في خلال مدة ثلاثة أيام على الأكثر من نشر الفرمان الملكي المنصوص عليه في المادة الأولى مرسوما ملكيا مطبقا لنص الملحق الثاني (من الاتفاقية السرية).
- المادة الرابعة: تتعهد الحكومة العثمانية بأن تصدر خلال مدة ثلاثة أيام على الأكثر من نشر الفرمان الملكي المنصوص عليه في المادة الأولى إرادة سامية طبقا لنص الملحق الثالث (من الاتفاقية السرية).

- المادة الخامسة: عقب نشر المراسيم الثلاثة الصادرة من جانب واحد المنصوص عليها فيما تقدم يوقع الفريقان المتعاهدان معاهدة عامة طبقا لنص الملحق الرابع (من الاتفاقية السرية).
- المادة السادسة : ومن المتفق عليه والمفهوم من هذا الاتفاق أن الحكومة الإمبراطورية العثمانية تتعهد بألا ترسل ولا تسمح بإرسال سلاح من تركيا إلى طرابلس وبرقة أو ذخائر أو ضباط أو جنود.
- المادة السابعة: لا تطالب حكومة من الحكومتين المتعاقدتين الأخرى بما أنفقته من نفقات على إطعام أسرى الحرب و إيوائهم.
- المادة الثامنة : يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بإبقاء هذا الاتفاق سريا، على أن يكون لكل حكومة حق الخيار في إعلانه عند تقديم المعاهدة المنصوص عليها في الملحق الرابع إلى برلمانها.
- المادة التاسعة: من المتفق عليه أن الملاحق المنصوص عليها في هذا الاتفاق تعد جزءا متمما له.

يوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ يوم توقيعه .

كتب في "لوزان" بنسختين يوم 15 أكتوبر 1912

بيتر و و بيرتوليني –جويدر فوزيناتو – جوسيي فولبي

محمد نابي بك – رومبيو غلو فخر الدين بك.

الملحق الأول من الاتفاقية السرية

فرمان السلطان محمد الخامس

16 أكتوبر 1912

" إلى سكان طرابلس و برقة :

لما كانت حكومتنا السنية في حالة يستحيل معها عليها أ تسدي إليكم المساعدات التي تحتاجون إليها للدفاع عن بلادكم ، ولما كانت من الناحية الأخرى مهتمة بضمان راحتكم ورفاهيتكم حاضرا ومستقبلا ورغبة في تجنب استمرار حرب مدمرة لكم ولعائلتكم وذات خطر على لإمبراطوريتنا، بقصد إعادة السلام والرفاهية إلى بلادكم فاني بموجب قوانين جديدة وأنظمة خاصة سيشترك رجالكم في إعدادها لكي تأتي مطابقة لحاجاتكم وعاداتكم ومتفقة مع تقاليدكم.

ولقد عينت شمس الدين بك بصدق الخدمة ممثلا لي عندكم، ومنحته لقب نائب السلطان، وعهدت إليه بحماية المصالح العثمانية في بلادكم، وذلك لمدة خمس سنوات مع احتفاظي بحق تجديدها أو تعيين غيره.

ولما كانت أمنيتنا المحافظة على بقاء الأحكام الشرعية القائمة بينكم، فقد احتفظنا بحق تعيين القاضي الذي يتولى تعيين نواب عنه من العلماء المحلين فيقضون بينكم وفقا لما تقضي به الشريعة، وستدفع رواتب القاضي من جانبنا أما نائب السلطان والموظفين الشرعيين الآخرون فتدفع رواتبهم من دخل البلاد.

"محمد الخـــامس"

الملحق الثاني من الاتفاقية السرية

مرسوم ملك إيطاليا إلى سكان طرابلس وبرقة

17 أكتوبر 1912

فيكتوريو عمانويل الثالث ملك إيطاليا بفضل الله وإرادة الأمة ، وعملا بالقانون رقم 83 الصادر يوم 25 فبراير سنة 1912 القاضي وضع طرابلس وبرقة تحت السيادة التامة والمطلقة لمملكة إيطاليا ورغبة في التعجيل بإعادة السلم إلى هاتين المقاطعتين ، وبناء على اقتراح مجلس الوزراء أصدرنا المرسوم الآتي :

(الجرائم العادية أو جرائم القانون العام) :

- المادة الأولى : يمنح عفو كامل وشامل لسكان طرابلس وبرقة الذين اشتكوا في الحرب أو الذين وجهت إليهم بعض التهم بسببها، ما عدا الجرائم المختصة بالحق العام ، بحيث لا يمكن محاكمة أي شخص من أي طبقة أو أي فئة كانت ولا مس شخصه أو أملاكه وحقوقه بسبب أعماله السياسية أو العسكرية، أو بسبب الآراء التي أيدها مدة الحرب ، ويطلق في الحال سراح الأشخاص الذين سجنوا أو نفوا بسبب ذلك.
- المادة الثانية : سيستمر أهالي طرابلس وبرقة في التمتع بكامل الحرية في ممارسة شعائر الدين الإسلامي كما كانوا في الماضي ويواظبون على ذكر اسم جلالة السلطان الأعظم بصفته خليفة المسلمين في الصلوات العامة ، ويعترف بالنيابة عنه للشخص الذي يعينه جلالته لذلك، ويدفع راتب هذا النائب من الإيرادات المحلية وتحترم حقوق المصالح الدينية "الأوقاف" كما كانت في الماضي. ولا يوضع أقل عائق في سبيل علاقات المسلمين بقاضي القضاة رئيسهم الأمين الذي يعينه شيخ الإسلام والنواب الذين يعينهم هو والذين تدفع رواتبهم من الإرادات المحلية.

- المادة الثالثة : ويعترف أيضا لنائب السلطان المذكور بحماية مصالح الدولة العثمانية والرعايا العثمانيين حسب ما صارت إليه في الولايتين المذكورتين بعد إصدار قانون 25 فبراير سنة 1912.
- المادة الرابعة : تعين بمرسوم ملكي لجنة يكون من أعضائها بعض أعيان البلاد تقترح وضع الأنظمة المدنية والإدارية للولايتين، على أن تستمدا من المبادئ الحرة وتقوما على احترام العادات والتقاليد المحلية .ونأمر بنشر هذا المرسوم بعد بصمه بختم الدولة في مجموعة القوانين الرسمية ومراسيم مملكة إيطاليا ونطلب إلى جميع من يهمهم الأمر العمل بما ورد به.

حرر في سان روسوري 17 أكتوبر 1912

فيكتور عمانويل الثالث

جيوفاني جوليتي – انطونيو دي سان جوليانو – فينو كيار وابريلي – فرانشسكو تديسكو – باولو سبينقاردي – باسكوالي ليوناردي كاثوليكا – كريدارو – فاكتانيتي– ساكي – كاليسانو.

الملحق الرابع من الاتفاقية السرية

معاهدة السلام العثمانية – الإيطالية

18 أكتوبر سنة 1912

" اتفاقية سلم بين إيطاليا وإمبراطور الدولة العثمانية. لقد اتفق كل من صاحب الجلالة ملك إيطاليا وصاحب الجلالة إمبراطور الدولة العثمانية على إنهاء حالة الحرب الموجودة بين بلديهما بدافع الرغبة المشتركة ويمثل جلالة ملك إيطاليا :

السنيور بييتر وبيروتوليني – حامل وسام الصليب الأكبر من نيشان تاج إيطاليا من الدرجة الأولى ونيشان القديسين : موريس ولازار من الدرجة الثانية – عضو مجلس البرلمان .

السنيور جويدو فوزيناتو – حامل وسام الصليب الأكبر من نيشان تاج إيطاليا من الدرجة الأولى ونيشان القديسين : موريس ولازار من الدرجة الثانية – عضو مجلس البرلمان ومجلس الدولة.

السنيور جوسيبي فولبي – حامل وسام كومندتو من نيشان القديسين : موريس ولازار ونيشان تاج إيطاليا من الدرجة الثالثة.

ويمثل جلالة الإمبراطور العثماني :

صاحب السعادة محمد نابي بك – حامل وسام الوشاح الأكبر من نيشان الإمبراطورية العثمانية – مندوب فوق العادة ووزير مفوض .

صاحب السعادة روم أوغلو فخر الدين بك – حامل وسام أكبر من الدرجة الثانية ، ونيشان الإمبراطورية العثمانية من الدرجة الثالثة مندوب فوق العادة ووزير مفوض .

- المادة الأولى : تتعهد الدولتان بوقف العمليات العسكرية فورا بعد التوقيع على هذه الاتفاقية وبإرسال مندوبين للإشراف على تنفيذها .
- المادة الثانية : تتعهد الدولتان بإعطاء الأوامر الفورية لاستدعاء الموظفين المدنيين والضباط والقوات التابعة لها في المناطق التالية : منطقتي برقة وطرابلس بالنسبة للدولة العثمانية وجزر بحر ايجه بالنسبة لإيطاليا.
- المادة الثالثة : تتبادل الدولتان أسرى الحرب بدون أي تأخير تتعهد الدولتان بإصدار عفو عام عن كل من اشترك من السكان في طرابلس وبرقة وجزر بحر ايجه في العمليات الحربية أو تعاون مع العدو في سبيل المحافظة على حقوقهم، ويستثنى من هؤلاء السكان مرتكبو الجرائم المدنية، (العادية) واستنادا على هذا النص لا يجوز أن يعاقب أي شخص بسبب إعلان رأيه السياسي والعسكري أثناء مدة الحرب، وتعاد إلى كل من ألقي عليه القبض لسبب من الأسباب المذكورة حريته في الحال.
- المادة الخامسة : تحيي الدولتان الاتفاقيات والمعاهدات التي كانت قائمة بينهما قبل بدء الحرب وتضعهما موضع التنفيذ وتعيد الدولتان علاقاتهما إلى الوضع الذي كانت عليه في الماضي وتترك كل واحدة منهما رعاياها يعيدون علاقتهم برعايا الدولة الأخرى.
- المادة السادسة : تتعهد الدولة الإيطالية، بعد مراجعة اتفاقياتها التجارية المعقودة مع القوى العالمية الأخرى أنها ستعقد اتفاقياتها التجارية المعقودة مع الدولة العثمانية مبنية على الحقوق الأوربية العامة : (القانون العام الأوربي) أي بمعنى أنها ستعطي للدولة العثمانية الاستقلال الاقتصادي الكامل وحق الإشراف على الأمور التجارية والجمارك أسوة بما فعلته الدول الأوربية الأخرى دون أن تتقيد بالاتفاقية المعقودة في الماضي. إلا أنه من المفهوم أن الاتفاقية المشار إليها سوف توضع موضع التنفيذ ما لم توضع مثيلاتها من الاتفاقيات التجارية الأخرى المعقودة بين الباب العالي والدول الأوربية موضع التنفيذ.

وتوافق الحكومة الإيطالية على رفع القيمة الجمركية من 11 % إلى 15 % في تركيا وعلى إنشاء احتكارات جديدة وعلى تخفيض الضرائب الإضافية على المواد التالية : البترول ، السجائر ، الورق ، الكبريت ، الكحول ، ورق اللعب ، شرط أن تطبق نفس الحالات على

منتجات الدول الأخرى بدون تمييز، أما فيما يتعلق بالمواد الموصوفة كمواد احتكار فإن المؤسسات المشرفة على استيرادها ستقوم باستيراد الصناعات الإيطالية بنسبة مئوية تتناسب والاستيراد السنوي وستقوم بوضع أسعارها حسب سوق اليوم بعد أن تأخذ في الحسبان جودة المادة والأسعار الموجودة في السوق. أما إن فضلت الدولة العثمانية فرض ضرائب إضافية على المواد الخمس المذكورة أعلاه بدل إقامة احتكار فإنه من المفهوم أن هذه الضرائب سوف تكون في نفس الشروط التي وضعتها تركيا والدول الأخرى.

- المادة السابعة : تتعهد إيطاليا بوقف الخدمات البريدية الإيطالية العاملة في الدولة العثمانية على أن تقوم الدول الأخرى التي لها مثل هذه الخدمات بالتوقف .
- المادة الثامنة : يعلن الباب العالي عن رغبته في أن تجري مفاوضات مع الدول الأوربية بشأن وضع حد لنظام الامتيازات في تركيا واستبدالها بطرق أخرى تحترم القانون الدولي. وتعلن إيطاليا أنها تؤيد تركيا في هذه الخطوة اعتبارا من اليوم لأنها تؤمن بسلامة نية الدولة العثمانية.
- المادة التاسعة : تعلن الدولة العثمانية، اعترافا منها بولاء وخدمات المواطنين الإيطاليين الذين كانوا يعملون في الإدارة الحكومية وطردوا منها عندما بدأت الحرب أنها ستقوم بإرجاع هؤلاء الموظفين إلى مراكزهم التي كانوا بها وستدفع لهم مرتباتهم عن المدة التي انقطعت فيها خدماتهم وسوف لن تحسب مدة الانقطاع ضد من يستحق منهم التقاعد وبالإضافة إلى ذلك تتعهد الدولة العثمانية أنها سوف تتوسط مع المؤسسات الأخرى التي لها بهم علاقة مثل البنوك والهيئات المالية ومصالح السكك الحديدية وغيرها حتى تعطي هذه المؤسسات نفس الحقوق المذكورة أعلاه للموظفين الإيطاليين.
- المادة العاشرة : تتعهد الحكومة الإيطالية أنها ستدفع ديونها للدولة العثمانية سنويا بمبلغ تعادل قيمته معدل دفعة كل سنة من السنوات الثلاث التي سبقت الحرب وتحول هذه الدفعات إلى وزارة المالية بعد قبض موارد المقاطعتين (طرابلس وبرقة) وستتولى لجنة من الدولتين تعيين القيمة السنوية التي تدفع وإن لم يتفق أعضاء اللجنة بسبب أي خلاف تستعين الدولتان بطرف ثالث لتولي تصفية الخلاف، وأن لم يوقف الطرف الثالث في تصفية

هذا الخلاف، تقوم كل دولة من الدولتين المتعاقدتين باختيار دولة أخرى لتكون ممثلة لها في مناقشة الخلاف وبعد القرار نهائيا فيما بعد.

وسيكون من حق الحكومة الإيطالية أو وزارة المالية العثمانية استبدال القيمة السنوية التي تدفعها الحكومة الإيطالية بمبلغ نقدي بالإضافة إلى 4 % كفوائد عليه. وتعلن الحكومة الإيطالية أن المبلغ السنوي سوف لن يكون أقل من مليوني ليرة وإنها مستعدة لتحويل ذلك المبلغ إلى وزارة المالية العثمانية .

- المادة الحادية عشر : تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول من يوم توقيعها .

لوزان في 1912/10/18 .

*توقيعات : - محمد نابي بك

- رومبيو غلو فخر الدين بك

- بيترو بيرتوليني

- فويدو فوزيناتو

- جوسيبي فولبي [1]

[1] - عبد المنصف حافظ البوري، المرجع السابق، ص ص 433-445.

الملحق رقم 13:

طلب طرابلسية اللجوء إلى تونس، بتاريخ جمادى الثانية 1331 هـ / ماي – جوان 1913م.[1]

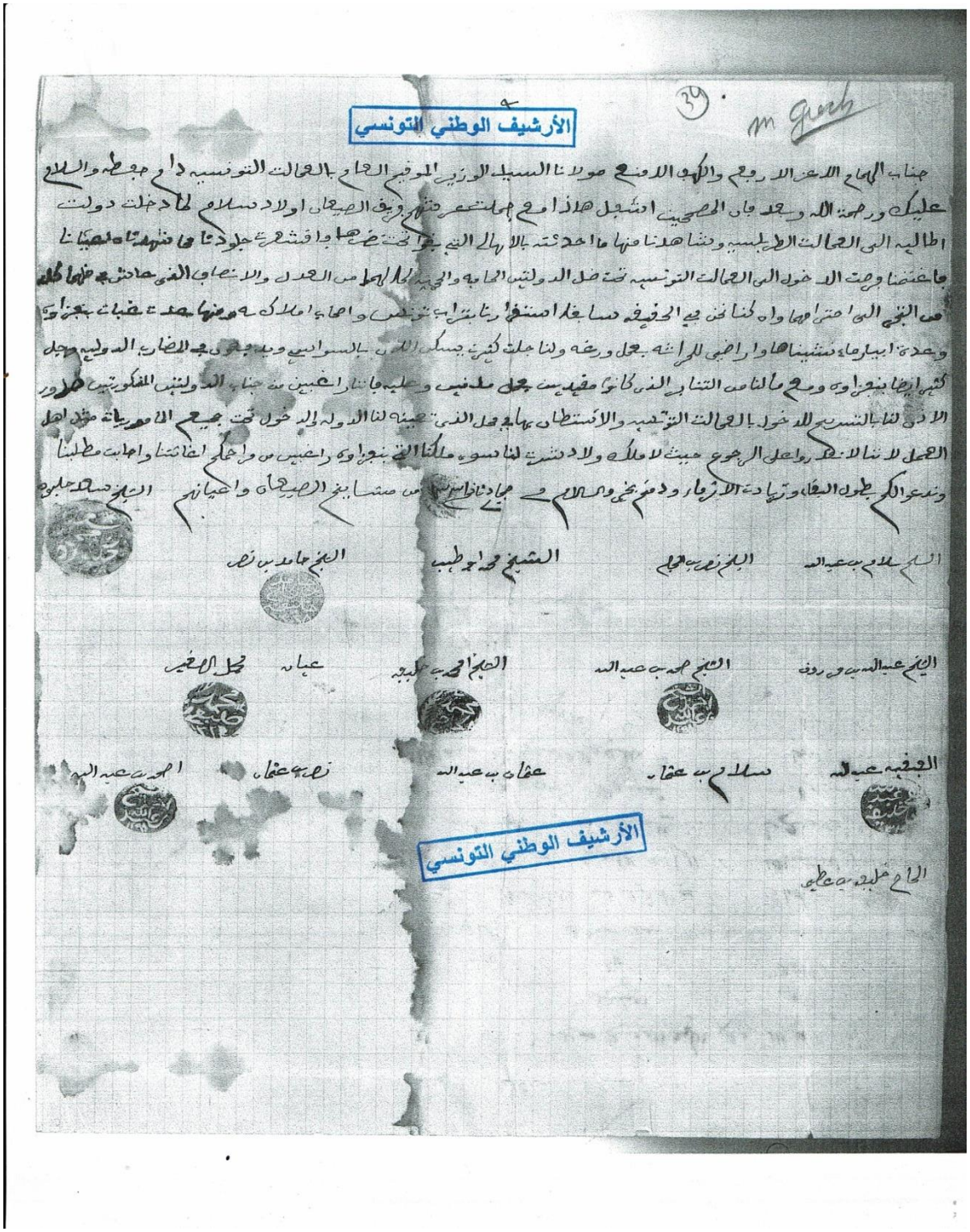

[1] – رص.فت.إس، سل : A، صن : 280، مل : 03.، وث: 34.

الملحق رقم 14[1]:

تقرير حول معركة سرت 29 أفريل 1915م

44

REPUBLIQUE FRANCAISE .

MINISTERE
des
AFFAIRES ETRANGERES

Direction des Affaires
Politique & Commerciales.

N° 29

Situation .

COPIE .

M. JOUSSELIN , Consul de France à TRIPOLI
à M. DELCASSE , Ministre des Affaires
Etrangères .

Tripoli de Libye le 8 mai 1915

La révolte des Arabes se généralise en Tripolitaine . Il y a eu des troubles à Jeffren ; à Gharian , les ouvriers qui travaillaient à la construction du chemin de fer viennent d'être massacrés ; le poste de télégraphie sans fil de Homs a été détruit ; la population juive de Sliten se réfugie ici .

D'après les renseignements que nous recueillons , l'affaire de Sirte serait plus grave encore qu'on ne le pensait au premier moment . Il y aurait eu 42 officiers et I.300 soldats italiens morts ou disparus ; le Cl Miani est grièvement blessé à la figure et à la poitrine . Les Arabes auraient pris II canons , le camion du Trésor transportant une assez forte somme . Ils ont mis le feu à 4 camions chargés de blessés .

Les Archives Nationales de Tunisie

Ce sont les indigènes de l'Orfela auxquels les Italiens avaient donné des armes , qui ont tout

[1]_ A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 11/04, Doc: 44.

et qui allait au-devant des rebelles a été attaquée par les contingents au moment de rencontrer les rebelles .

Entourée de tous les cotés , par le fait même de son ordre de marche , la colonne italienne n'a pu opposer qu'une médiocre résistance à l'attaque combinée des rebelles et des contingents .

3.000 soldats italiens viennent d'arriver à Sirte . Tripoli reçoit également des renforts . L'enceinte qui protège la ville a été munie de lignes de fil de fer barbelé . Le Gouverneur est autorité à proclamer l'état de siège .

En somme , si l'Italie doit participer à la guerre européenne , il vaut peut être mieux pour elle que la révolte des Tripolitains se soit manifestée dès à présent . L'important est , en cas d'embarras ailleurs , d'assurer la continuation de la possession du littoral . La réoccupation de l'arrière pays sera d'autant plus facile que les chefs indigènes , laissés à leurs succès , ne tarderont vraisemblablement pas à se désunir , à cause des rivalités de personnes qui usent toutes les organisations orientales . Le tout est ne pas prendre la situation trop au tragique et surtout d'abandonner le système de la confiance qui a couté si cher aux Italiens en Libye ./.

Les Archives Nationales de Tunisie

الملحق رقم 15:

صور السيد أحمد الشريف السنوسي نائب الخليفة في القارة الإفريقية[1]

[1]- مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص 56.

الملحق رقم 16:

خريطة مناطق الحدود الليبية المصرية حيث دارت معارك أحمد الشريف السنوسي في الحرب العالمية الأولى[1]

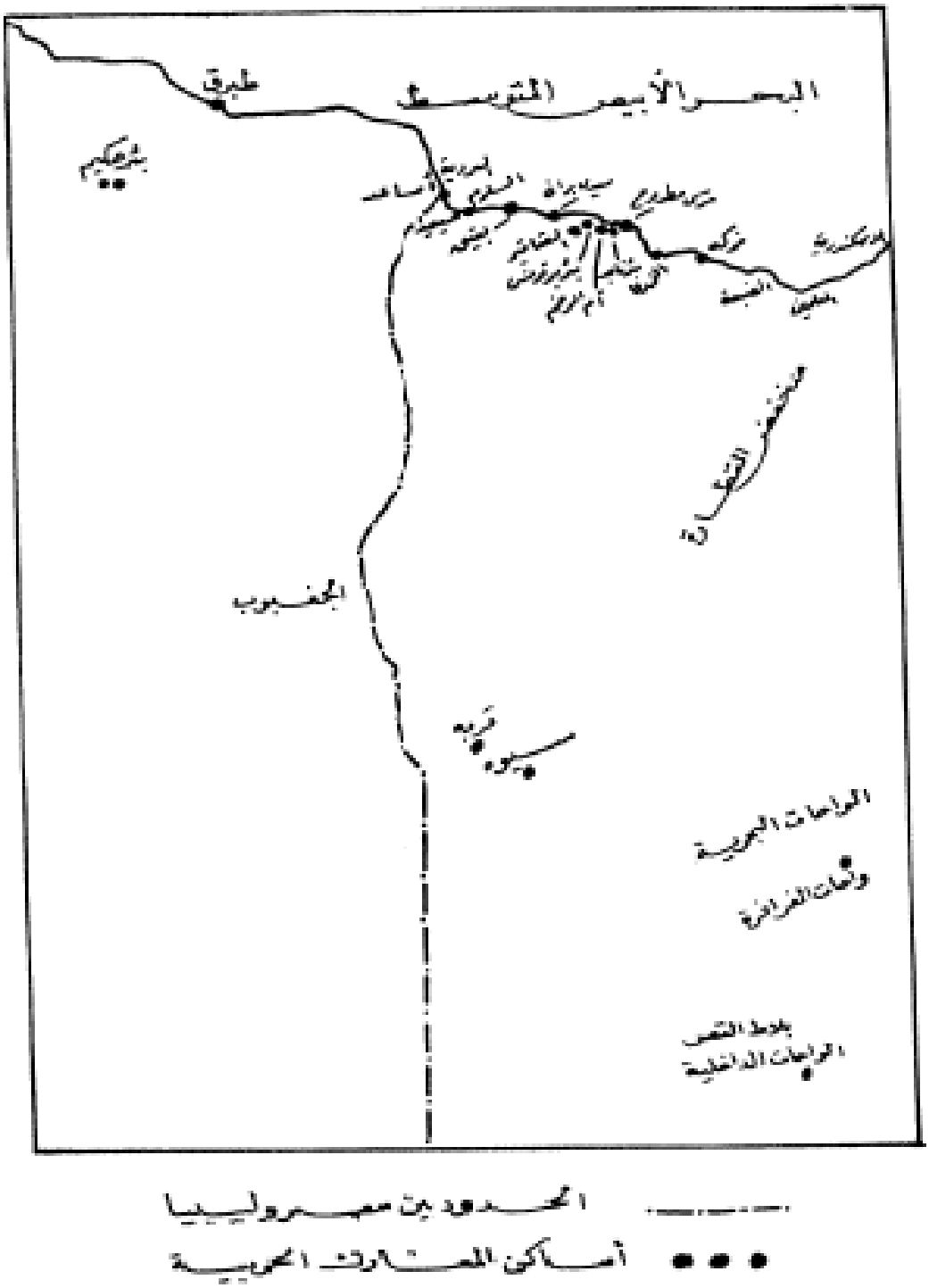

[1]- مصطفى علي هويدي، المرجع السابق، ص 75.

الملحق رقم 17:

صورة سليمان باشا الباروني بلباسه الرسمي وهو والي وقائد طرابلس الغرب[1]

[1] – أبي اليقظان الحاج إبراهيم، سليمان الباروني باشا في أطوار حياته، 1958، ص 01.

الملحق رقم 18:

أعضاء مجلس الجمهورية الطرابلسية – علم الجمهورية الطرابلسية

1918– 1919 [1]

[1] – الزرقاء سالم محمد حسين، المرجع السابق، ص 138.

الملحق رقم 19:

مراحل إعادة احتلال طرابلس الغرب 1921–1930 كما تبدو من خلال خريطة رسمية صادرة عن وزارة المستعمرات الإيطالية[1]

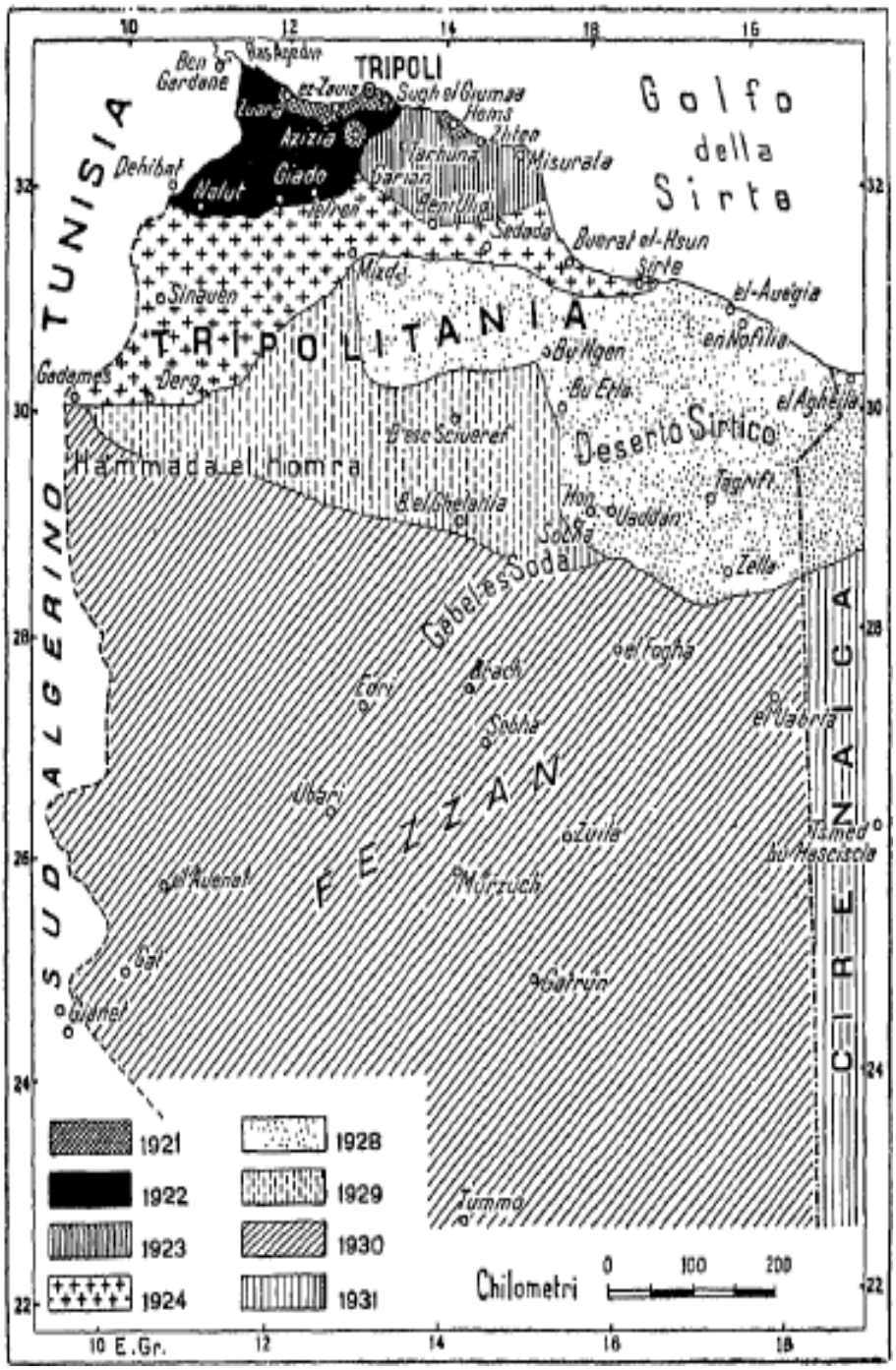

[1]– خليفة محمد التليسي، المرجع السابق، ص 66.

الملحق رقم 20:

مراحل إعادة احتلال برقة 1922–1931 كما تبدو من خلال خريطة رسمية صادرة عن وزارة المستعمرات الإيطالية[1]

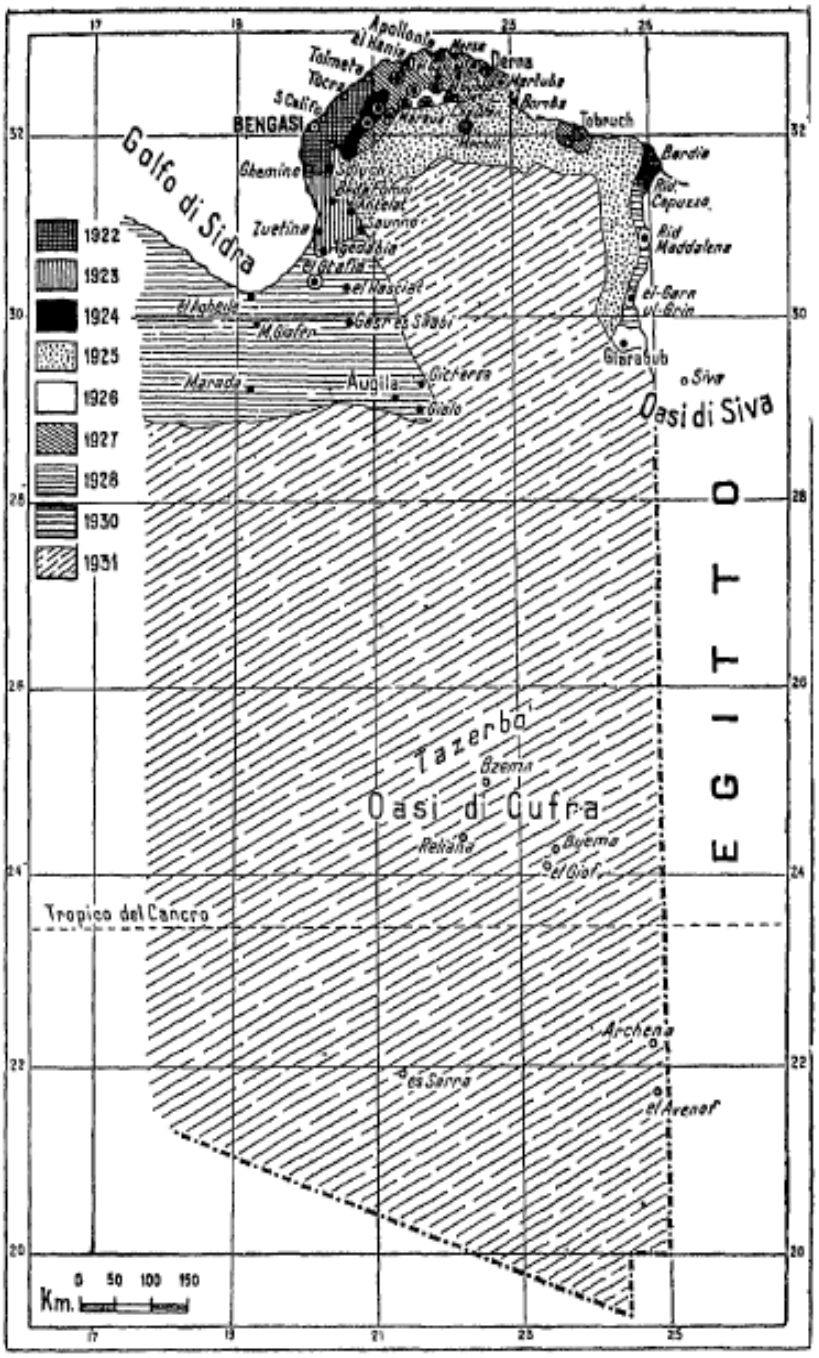

[1] – خليفة محمد التليسي، المرجع السابق، ص 78.

الملحق رقم 21:

صورة الشهيد عمر المختار[1]

[1]- دي كاندول، المصدر السابق، ص 50.

الملحق رقم 22:

تقرير سري عن نشاط جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي في تونس[1]

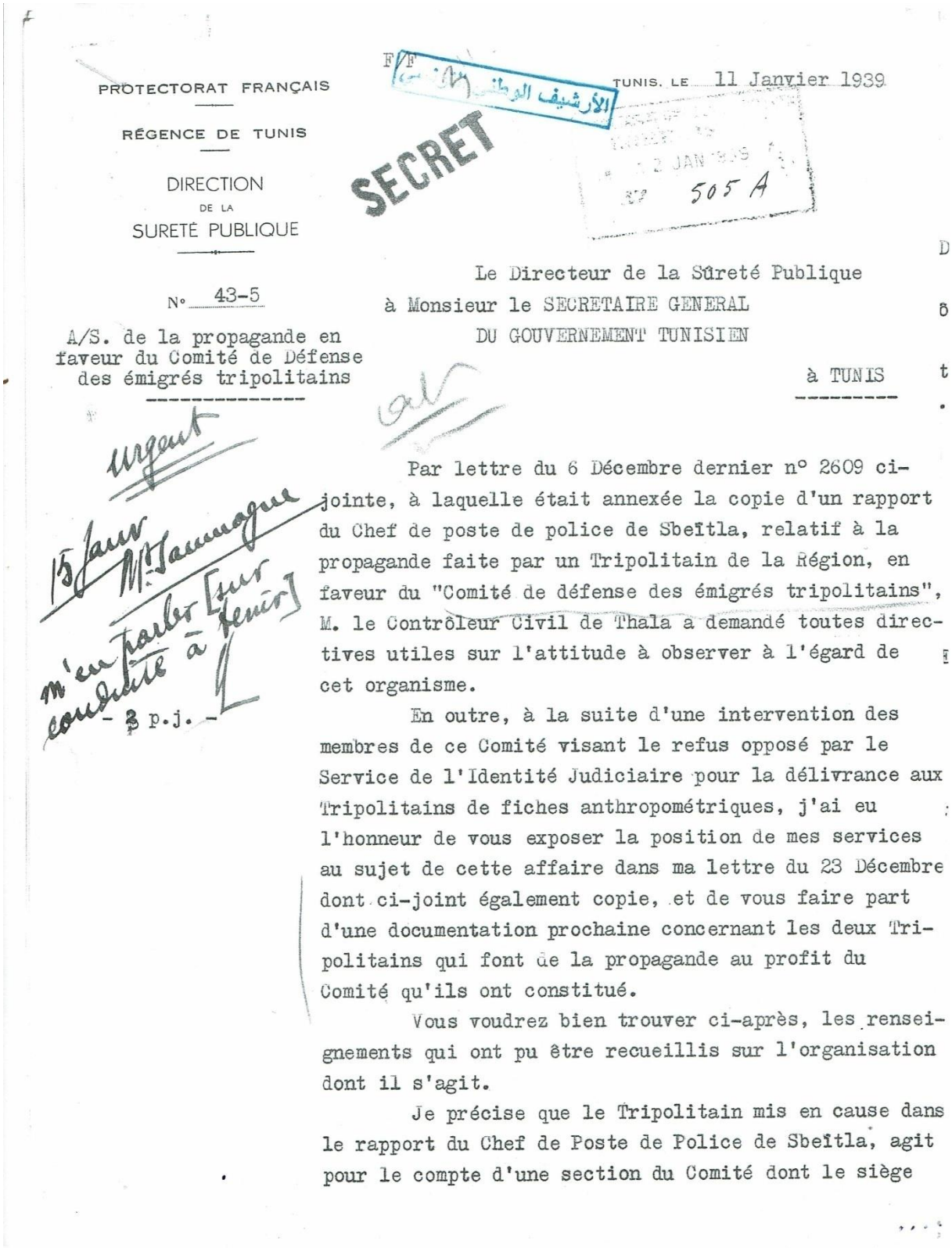

PROTECTORAT FRANÇAIS

RÉGENCE DE TUNIS

DIRECTION
DE LA
SURETÉ PUBLIQUE

N° 43-5

A/S. de la propagande en faveur du Comité de Défense des émigrés tripolitains

F/T

الأرشيف الوطني

SECRET

TUNIS. LE 11 Janvier 1939

2 JAN 1939

N° 505 A

Le Directeur de la Sûreté Publique
à Monsieur le SECRETAIRE GENERAL
DU GOUVERNEMENT TUNISIEN

à TUNIS

Urgent

15 Janv M. Tannaguz

m'en parler [sur conduite à tenir]

- 3 p.j. -

Par lettre du 6 Décembre dernier n° 2609 ci-jointe, à laquelle était annexée la copie d'un rapport du Chef de poste de police de Sbeïtla, relatif à la propagande faite par un Tripolitain de la Région, en faveur du "Comité de défense des émigrés tripolitains", M. le Contrôleur Civil de Thala a demandé toutes directives utiles sur l'attitude à observer à l'égard de cet organisme.

En outre, à la suite d'une intervention des membres de ce Comité visant le refus opposé par le Service de l'Identité Judiciaire pour la délivrance aux Tripolitains de fiches anthropométriques, j'ai eu l'honneur de vous exposer la position de mes services au sujet de cette affaire dans ma lettre du 23 Décembre dont ci-joint également copie, et de vous faire part d'une documentation prochaine concernant les deux Tripolitains qui font de la propagande au profit du Comité qu'ils ont constitué.

Vous voudrez bien trouver ci-après, les renseignements qui ont pu être recueillis sur l'organisation dont il s'agit.

Je précise que le Tripolitain mis en cause dans le rapport du Chef de Poste de Police de Sbeïtla, agit pour le compte d'une section du Comité dont le siège

...

[1] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 03.

est à Damas (Syrie).

Ce groupement, qui a pour but d'entretenir chez les Tripolitains leur ressentiment à l'égard de l'Italie et de s'opposer à leur retour dans leur pays d'origine, est dirigé, à Tunis, par les nommés MOHAMED CHOUKRI, Président, domicilié 18 rue des Teinturiers et AHMED ZERAM, Secrétaire général, épicier à Salammbô.

La section tunisienne du "Comité de Défense" n'existe pas légalement, aucune déclaration n'ayant été faite au Secrétariat Général du Gouvernement Tunisien.

Cependant, le groupement recueille des adhésions à l'intérieur de la Régence et notamment au Kef et à Sbeïtla.

Des cartes d'adhésions imprimées en langue arabe, caractères rouges sur fond blanc, sont distribuées à cet effet. Ces cartes portent :

Au recto :

"COMITE DE DEFENSE DE LA TRIPOLITAINE EN TUNISIE"

" Carte d'adhésion "

" Presse-toi dans la vie, sans plus réfléchir, en combattant".

" La vie est une foi et un combat "

(Une partie du recto est occupée par un drapeau rouge portant, entre deux épées croisées, deux étoiles et un croissant blancs).

Au verso :

" Au nom de Dieu Clément et miséricordieux "

" Que Dieu bénisse notre Seigneur MOHAMED, le généreux Prophète".

" Reposez-vous tous sur les liens de Dieu et ne vous dispersez pas".

" Le paradis est à l'ombre des épées ".

N° de la carte : .....

.....

الأرشيف الوطني التونسي

N° de la carte : .....
Nom du Sociétaire : .....
Age : .....
Adresse et profession : ...
Année : .....

Vous trouverez ci-après, les renseignements recueillis par mes services sur les dirigeants de la Section tunisienne du Comité dont il s'agit, les nommés MOHAMED CHOUKRI, Président et AHMED ZERAM, Secrétaire général.

MOHAMED CHOUKRI, ancien fonctionnaire en Tripolitaine, alors que celle-ci se trouvait sous la domination turque, a combattu contre l'armée italienne au moment de l'occupation de son pays.

Obligé de s'expatrier, il s'est réfugié à Tunis où après s'être occupé d'affaires commerciales, il a été employé comme temporaire à la Direction des Finances, puis comme garçon à l'hôtel "El Massara", Boulevard Bab-Menara. Depuis un certain temps, il exerce la profession de courtier immobilier.

Marié et père de famille, MOHAMED CHOUKRI a une situation très modeste et vit au jour le jour. Il jouit cependant d'une certaine considération parmi la colonie tripolitaine de la Régence.

Animé de sentiments nettement italophobes, il a été l'un des fondateurs de la section tunisienne du "Comité de Défense des émigrés tripolitains".

Propagandiste actif, il effectue de temps à autre des tournées dans l'intérieur pour entretenir chez ses compatriotes la haine du colonialisme italien.

MOHAMED CHOUKRI est bien noté au point de vue conduite et moralité et n'a aucune attache avec les partis nationalistes locaux.

AHMED ZERAM ben KHALIFA TRABELSI a combattu durant de longues années contre l'armée italienne en Tripolitaine en qualité de chef de bande.

الأرشيف الوطني التونسي

Condamné à mort, il s'est réfugié en Tunisie et s'est employé comme mineur à Metlaoui puis comme manoeuvre et journalier dans la région de Pont-du-Fahs. Après avoir séjourné quelque temps à Sfax et à Tunis, il s'est fixé à Salammbô où il tient actuellement une petite épicerie.

Sa situation de fortune est modeste mais lui permet de subvenir facilement à ses besoins qui sont très limités.

AHMED ZERAM est considéré comme un fin lettré en arabe et jouit d'un grand prestige parmi la colonie tripolitaine de la Régence.

Animé d'une haine tenace contre l'Italie, il mène une propagande des plus actives contre le régime fasciste, parmi ses compatriotes de la banlieue nord.

Secrétaire général de la section tunisienne du "Comité de Défense des Emigrés tripolitains" il a récemment publié une brochure intitulée "Appel au secours de la colonie lybienne au monde musulman et aux hommes de l'humanité" qui constitue un violent réquisitoire contre l'administration italienne en Tripolitaine.

AHMED ZERAM, dont le père purgerait actuellement une peine de 6 ans de prison à Tripoli, est bien noté au point de vue conduite et moralité et n'a jamais fait preuve, jusqu'à présent, d'une activité contraire à nos institutions dans le Protectorat.

Pour en revenir à la lettre de M. le Contrôleur Civil de Thala du 6 Décembre écoulé qui demande des instructions sur l'attitude à observer à l'égard du Comité de défense des émigrés tripolitains, il semble qu'il convienne de laisser aux dirigeants locaux qui cependant devront être l'objet d'une surveillance particulière et aux adhérents toute latitude pour continuer leur propagande anti-fasciste et anti-italienne qui doit cependant être exercée très discrètement.

الأرشيف الوطني التونسي

- 5 -

Une communication pourrait être faite verbalement au Contrôleur Civil dans ce sens./.

Le Directeur de la Sûreté Publique,

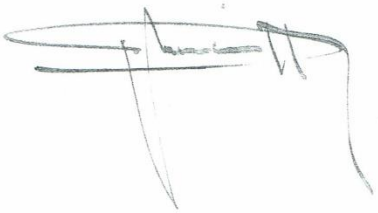

الأرشيف الوطني التونسي

الملحق رقم 23:

نداء أحمد زارم إلى الليبيين القاطنين بتونس والجزائر[1]

APPEL

aux musulmans originaires de TRIPOLITAINE et CYRENAIQUE domiciliés en TUNISIE et en ALGERIE.

" Emigrés de TRIPOLITAINE et de CYRENAIQUE, vous savez que Dieu a donné à tous les hommes un pays à aimer et à défendre . Quant à nous libyens, nous devons supporter dans notre patrie la colonisation fasciste italienne qui a mis la main sur toutes nos affaires et nous a privés de tous nos droits . Elle nous a enlevé celui de vivre comme nous l'entendons et nous a supprimé notre liberté . Nos hommes ont été traités par l'épée et la potence . L'impérialisme fasciste dépasse en despotisme et en sauvagerie la tyrannie de NERON. De ce fait, un quart de million de nos compatriotes errent sur la terre; on les trouve en AFRIQUE, en ASIE et même en EUROPE. Ils fuient les iniquités fascistes .

" Tout cela n'a pas suffi à apaiser la fureur fasciste . Le tyran des italiens a ordonné dernièrement l'annexion éternelle de notre pays. Ce dernier est devenu une partie de la terre italienne et ne ressemble plus qu'à une caserne bondée de soldats italiens, de l'est à l'ouest . Les êtres comme les choses sont devenus la propriété de l'Etat, conformément au décret signé par le Roi d'ITALIE et promulgué par ses Ministres depuis quelques années . Cette loi demeure toujours en vigueur .

" Quatorze gouverneurs ont été placés à la tête de notre pays . Chacun d'eux applique les règlements qui conduisent à la destruction totale de notre peuple . N'oublions pas que le but que veut atteindre le fascisme est l'anéantissement des nôtres et le remplacement de la religion musulmane par l'idéal fasciste .

" Emigrés tripolitains. avez-vous pensé à tout cela et avez-

.....vous

[1] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 05.

الأرشيف الوطني التونسي

vous songé à votre pays qui vit dans l'oppression ? Vous êtes certes courageux . Ne cessez pas de servir votre pays . La vie n'est que lutte et effort . Il nous est interdit de vivre dans la joie tant que nos frères souffriront et que nos droits seront piétinés, que notre liberté nous sera ravie, que notre honneur sera atteint et que nos biens seront saisis .

" Oui, pensez, émigrés, au sort de vos frères . Nombreux sont ceux parmi eux qui sont partis dans l'enfer de l'ESPAGNE et les champs de bataille d'ETHIOPIE . Et voici que le fascisme italien prépare les autres à attaquer la TUNISIE et l'EGYPTE musulmanes et arabes !

" Devrons-nous considérer tout cela avec crainte et ne rien faire pour prouver au monde que nous sommes des hommes de guerre et des cavaliers réputés pour leur bravoure et leur résistance ? Chers frères et valeureux combattants, quelques-uns des vôtres ont créé il y a quelques années le " Comité de Défense des Libyens " à DAMAS, afin de défendre notre patrie bien-aimée .

" Cet organisme a déployé des efforts considérables . Aujourd'hui il s'est renouvelé et a augmenté sa puissance d'action . Il est désormais composé de vingt membres : un Président, un Vice-Président, un secrétaire Général, un Secrétaire-adjoint, un trésorier, un trésorier-adjoint et quatorze assesseurs . Le nouveau comité vous demande tous de répondre à son appel . "

Le Secrétaire Général du Sous-Comité de TUNIS.

AHMED ZAREM BEN KHELIFA TRABELSI .

الملحق رقم 24:

ترجمة لمنشور اللجنة الطرابلسية بمصر[1]

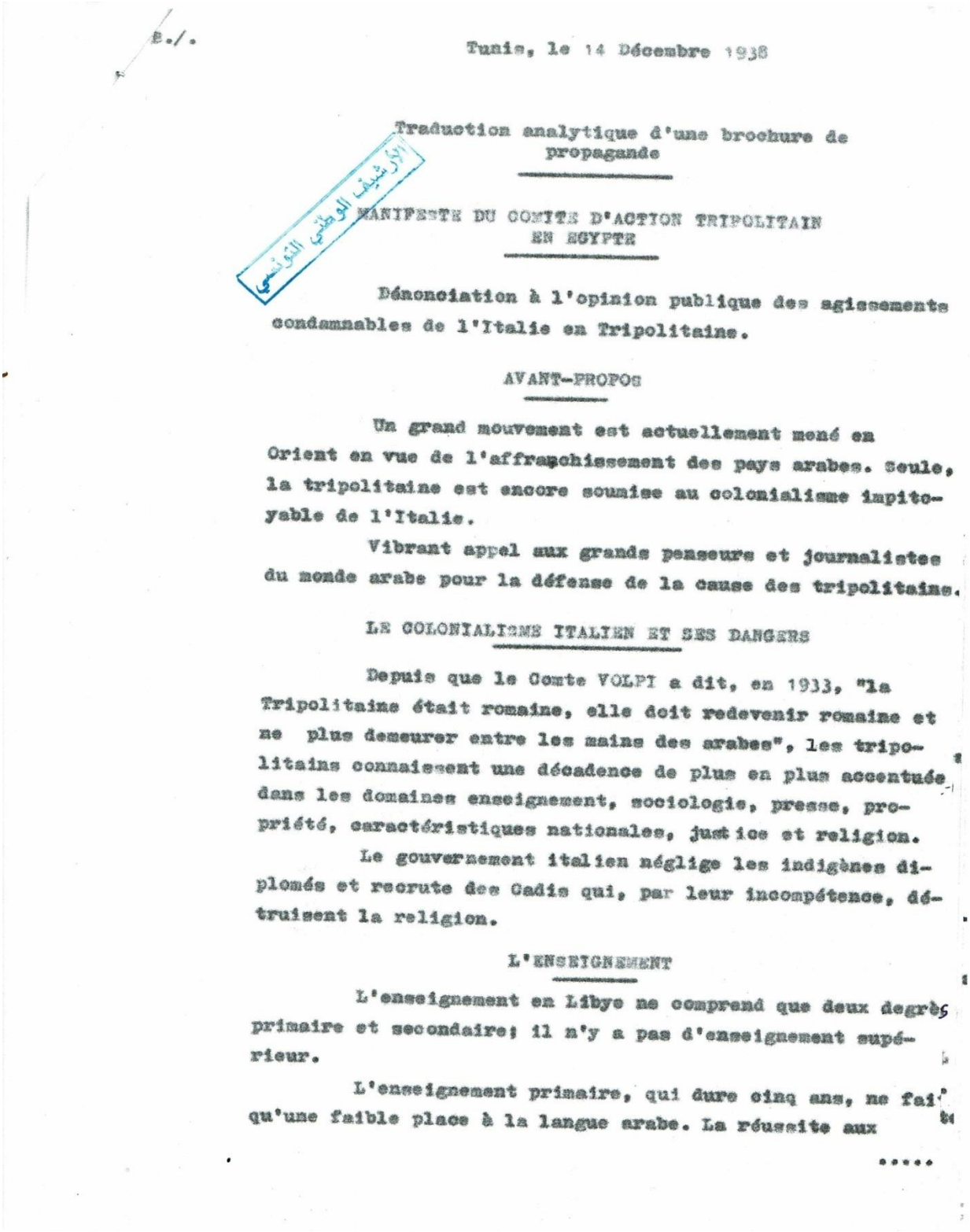

E./.

Tunis, le 14 Décembre 1938

Traduction analytique d'une brochure de propagande

MANIFESTE DU COMITE D'ACTION TRIPOLITAIN EN EGYPTE

Dénonciation à l'opinion publique des agissements condamnables de l'Italie en Tripolitaine.

AVANT-PROPOS

Un grand mouvement est actuellement mené en Orient en vue de l'affranchissement des pays arabes. Seule, la tripolitaine est encore soumise au colonialisme impitoyable de l'Italie.

Vibrant appel aux grands penseurs et journalistes du monde arabe pour la défense de la cause des tripolitains.

LE COLONIALISME ITALIEN ET SES DANGERS

Depuis que le Comte VOLPI a dit, en 1933, "la Tripolitaine était romaine, elle doit redevenir romaine et ne plus demeurer entre les mains des arabes", les tripolitains connaissent une décadence de plus en plus accentuée dans les domaines enseignement, sociologie, presse, propriété, caractéristiques nationales, justice et religion.

Le gouvernement italien néglige les indigènes diplomés et recrute des Cadis qui, par leur incompétence, détruisent la religion.

L'ENSEIGNEMENT

L'enseignement en Libye ne comprend que deux degrès primaire et secondaire; il n'y a pas d'enseignement supérieur.

L'enseignement primaire, qui dure cinq ans, ne fait qu'une faible place à la langue arabe. La réussite aux

.....

[1] -A.N.T, F.P.C, S: A, B: 280, Dos: 01/24, Doc: 08.

الأرشيف الوطني التونسي

examens est, d'ailleurs, surtout conditionnée par les connaissances que les candidats possèdent en langue italienne.

Les études du second degré ne peuvent être suivies que dans une seule école professionnelle. D'autre part, les indigènes ne peuvent étudier que le commerce et la forge, les études de la mécanique étant réservées aux musulmans naturalisés.

LECTURES

Les tripolitains ne peuvent, sous peine d'être emprisonnés, détenir des publications ou livres arabes étrangers.

PRESSE

الأرشيف الوطني التونسي

La presse locale n'est autorisée à paraître que si elle consent à louanger sans cesse l'administration fasciste. Cette attitude a été adoptée par les trois organes de presse : "El Adel" (La Justice), "Barid Barka" (Courrier de cyrenaïque) et "Mejellet Libia" (Revue de Libye).

DENOMINATIONS EN LANGUE ARABE ET PROPRIETE

Les centres de Libye, et même les rues des villes ont reçu des noms italiens, en remplacement des anciennes dénominations arabes.

La propriété est de plus en plus spoliée par la colonisation italienne. L'expropriation est poursuivie sur une grande échelle. Les propriétaires ne sont que partiellement indemnisés, grâce à la complicité des commissions composées d'italiens ou d'indigènes corrompus.

LE REVE DE MUSSOLINI ET LE DANGER ITALIEN

Depuis la disparition de leur grand chef AMOR EL MOKTAR, les tripolitains sont terrorisés par le fascisme.

Après avoir conquis l'Abyssinie, l'Italie orient[illegible] sa convoitise vers la Méditerranée, en vue de la reconstitution de l'ancien empire romain.

الأرشيف الوطني الكوني

Tous les peuples arabes qui sont menacés par l'ambition italienne doivent se redresser contre le régime oppresseur et despotique qui les guette.

JUSTICE

La Justice Italienne en Libye n'existe que de nom et constitue surtout une menace pour les indigènes. Elle épargne les italiens.

PERSECUTIONS ET CRIMES FASCISTES

La politique raciale de l'Italie provoque l'injustice et l'inégalité. Les tripolitains, même les fonctionnaires élevés, ne peuvent accéder à la première classe dans les véhicules ou dans les salles de spectacles. Dans l'Armée, le militaire tripolitain est l'objet d'une dénomination spéciale : "Ascaro indigino".

APPELS AUX TRIPOLITAINS ET CONCLUSION

Vibrant appel au peuple tripolitain et à tout le monde arabe et islamique pour combattre la politique démagogique et néfaste de l'Italie qui, à l'étranger, ose se prétendre "protectrice de l'Islam". Des mosquées ont bien été construites, mais elles servent souvent d'écuries pour abriter les chevaux de Mussolini et de ses fonctionnaires.

Les tripolitains doivent lutter pour leur affranchissement et ne pas désespérer tant qu'il existera à l'étranger un Comité de Défense qui combat pour leur libération./.

الملحق رقم 25:

صورة النصب التذكاري لتأسيس القوة العربية الليبية سنة 1940م[1]

أقيم في الكيلو 9 بمنطقة الأهرامات غرب الجيزة وهو الموقع الذي كانت تعسكر به القوة العربية الليبية.

[1] – أرويعي محمد علي قناوي، " القوة العربية الليبية ودورها..."، المرجع السابق، ص 220.

الملحق رقم 26:

صورة الوفد الليبي إلى الأمم المتحدة سنة 1949[1]

أخذت هذه الصورة في مقر الأمم المتحدة بعد فوز ليبيا بقرار الاستقلال.

[1]- محمد فاضل الجمالي، المرجع السابق، ص 43.

الملحق رقم 27:

مقال بعنوان ' ليبيا وصحيفة البصائر ' بقلم علي الفقيه حسن رئيس الكتلة الوطنية الحرة[1]

ليبيا وصحيفة « البصائر »

القضية الليبية قضية العالم العربي ، بل هي قضية العالم الاسلامي قاطبة ، فلا غرو اذا أن نرى ساسة العرب وعظماء الاسلام يطفون عطفا كليا على هذه البلاد العربية التي تحررت من قيود الاستعمار والاضطهاد بعد جهاد طويل دام عشرات السنين الى أن انتصر الحق على الباطل وترجحت كفة العدالة وخابت آمال المستعمرين وأنصارهم وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ان الله ذو فضل عظيم ، وفي طليعة الرجال الذين يولون قضيتنا اهتماما كبيرا ، ساسة الجزائر وعظماؤها وزعماؤها وبالاخص جمعية العلماء التي أسست على قواعد شرعية محضة تهدف جميعها لتوجيه الرأي العام الجزائري للتمسك بآداب الدين الاسلامي الحنيف والتعلق باللغة العربية برواباط لا انفصام لها مهما اشتدت أعاصير السياسة وتصاريف الزمن ، فحيا الله رجال هذه المؤسسة العلمية وبياهم ، وجعلهم من المخلصين في مضمار السياسة والدفاع عن عروبتهم والذود عن حياضها والاستماتة في سبيل تحررهم من ربقة الجانب حتى ينالوا حريتهم واستقلالهم أسوة بالدول الشرقية وما ذلك على الله بعزيز . هذا وصحيفة « البصائر » الغراء وهي لسان حال جمعية العلماء بالقطر الشقيق « الجزائر » أصبحت ميدانا يتباوى فيه كبار الكتاب ورجال السياسة دفاعا عن الشعب الليبي وانتصارا للعدالة وصدا لمطامع المستعمرين والمستعبدين عن وطننا الليبي العزيز ، ما تبديه هذه « البصائر » الاسلامية من آيات الثناء لقضية بلادنا خاصة ولقضايا العربية عامة ، ترفع أسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان الى الأمة الجزائرية الكريمة ، على ما تقوم به من دفاع تلك الصحيفة الطاهرة من أدران الاستعمار ، القوية بالايمان وصلابة الارادة وشدة النزعة والاندفاع الى الامام لحماية مصالح العرب والمسلمين ، ولا يحامرنا شك بان رجال هذه الجمعية الموقرة هم في الرعيل الأول من رجال الاصلاح الاجتماعي والسياسي في العالم العربي ، ونأمل أن يسير على غرارهم رجال العلم والسياسة وقادة الرأي العام في سائر الاقطار العربية ، وبذلك تتوحد الجهود وتتضافر المقاصد ويرجع العرب الى مجدهم الزاهر وتاريخهم الطاهر ، وتنشأ نشأة أخرى تلك الامبراطورية العربية المترامية الاطراف التي استولت على معظم العالم ، والتي قام بتأسيسها أمثال هرون الرشيد وعبد الرحمن الداخيل ، صقر قريش ، وعبد الرحمن الناصر ومحمد بن تومرت وأضرابهم من عظماء الاسلام ، وفقنا الله جميعا لما فيه الصالح العام .

رئيس الكتلة الوطنية الحرة :

علي الفقيه حسن

[1]- جريدة البصائر، العدد: 117، بتاريخ 24 أفريل 1950، ص 03.

الملحق رقم 28:

صورة وثيقة البيعة التي قدمتها الجمعية التأسيسية الليبية للملك إدريس

يوم 17 ديسمبر 1950م[1]

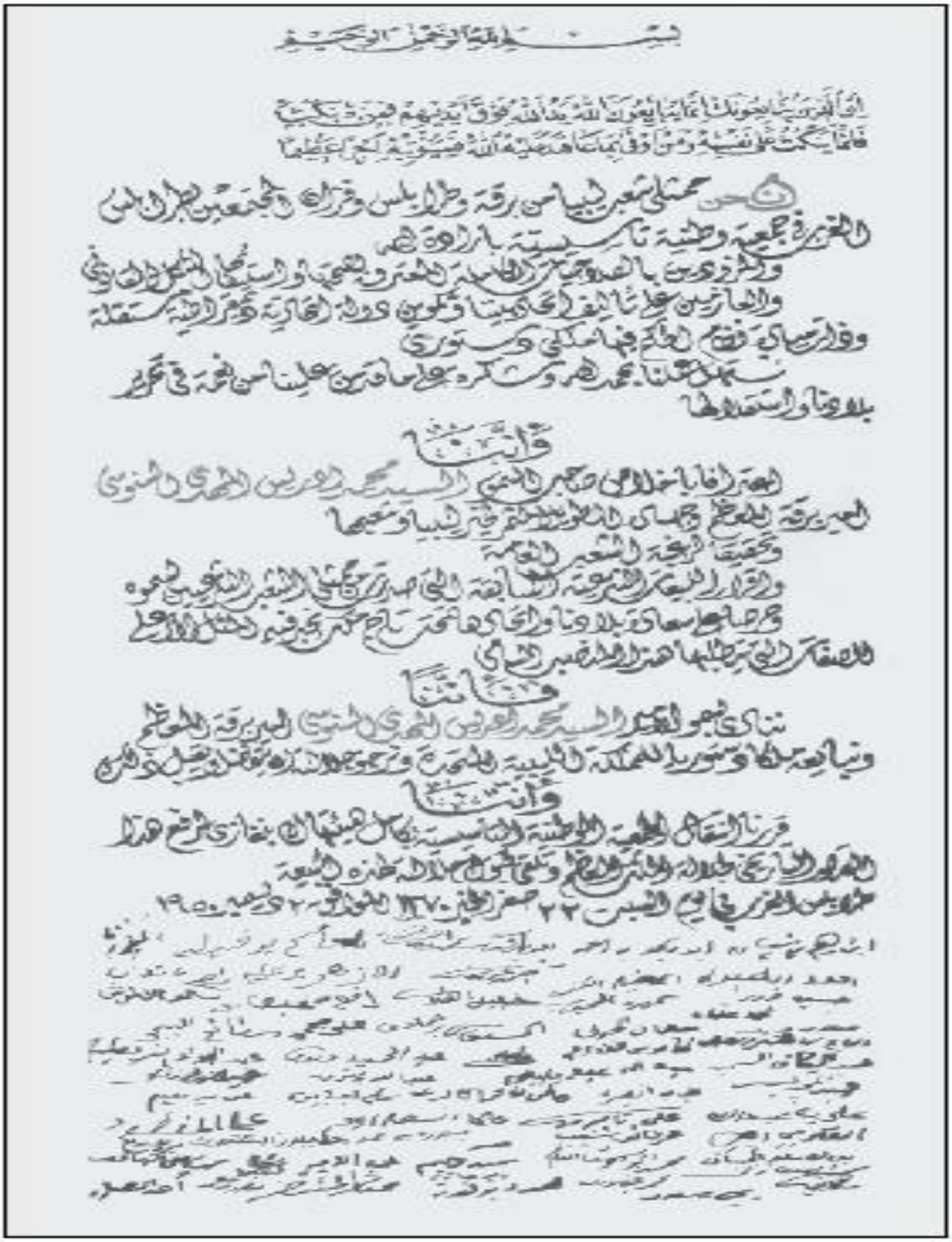

[1]- محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 313.

الملحق رقم 29:

صورة أعضاء الجمعية التأسيسية الليبية حول الملك إدريس بمناسبة تقديمهم وثيقة البيعة

يوم 17 ديسمبر 1950م[1]

[1]- تقرير مفصل عن جهود ومهمة وفد الهيئة التأسيسية الليبية...، المصدر السابق، ص 20.

الملحق رقم 30:

صورة الملك إدريس[1]

[1]- مجيد خدوري، المرجع السابق، ص 01.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : باللغة العربية:

1- المصادر :

أ- الأرشيف :

❖ **أ.و.ت (تونس العاصمة).**

➢ **رص قبل سنة 1881:**

✓**السل: H.**

▪ **الصن: 184.**

- **المل: 102، مراسلات متعلقة بالوساطة الفرنسية والإنجليزية لاستقرار غومة بن خليفة المحمودي بالبلاد التونسية أو بالجزائر 1836.**
- **المل: 1020، مراسلات متعلقة بثورة غومة بن خليفة المحمودي 1855.**
- **المل: 1023.**

- الوث : 01، مراسلة متعلقة بقدوم البعثة العثمانية بقيادة نصرت باشا إلى تونس في شأن ثورة غومة بن خليفة المحمودي 1857.

➢ **رص.فت.إس:**

✓ **السل: A.**

▪ **الصن: 280.**

- **المل: 01.**

o **المل فر: 10.**

- الوث : 04، شكوى الطرابلسية من حماد باشا بسبب سوء تصرفه في أملاك ولاية طرابلس الغرب سنة 1897.

o **المل فر: 17.**

- الوث : 02، شكوى مقدمة من مجلس طرابلس الغرب إلى مجلس المبعوثان ونظارات العدلية بالآستانة ضد الوالي أحمد فوزي باشا سنة 1909.

- **الملـ:03، شكاوي ومطالب تقدم بها بعض الطرابلسية يطلبون اللجوء إلى تونس 1900 – 1931.**

- الوث :34، طلب طرابلسية اللجوء إلى تونس، بتاريخ جمادى الثانية 1331 هـ / ماي – جوان 1913.

- **الملـ: 08.**

- **الملـ فر: 04، مقالات حول الدعاية الطرابلسية ضد الاستعمار الإيطالي من خلال الصحافة (قصاصات صحفية) 1911 – 1912.**

- الوث : 25، نداء من المسلمين المقيمين في ألمانيا إلى الأمة الإسلامية لإعانة الدولة العثمانية في حربها بليبيا.

- **الملـ فر: 09، تقارير حول الدعاية لتدعيم التواجد الإيطالي بطرابلس الغرب 1911 – 1914.**

- الوث: 03 ، منشور إيطالي إلى سكان طرابلس و بني غازي ودرنة وطبرق وفزان.

- الوث : 05، إعلان من المشير التاويوراني قائد جيش الاحتلال الإيطالي بعد توقيع معاهدة أوشي لوزان ، أن الملك عمانويل الثالث أمر بالعفو العام عن جميع أهالي قطري طرابلس وبنغازي الذين كانوا قد اشتركوا في الحرب.

- الملـ 14: مراسلة تنص على الإجراءات والتراتيب المتخذة ضد التونسيين الذين يريدون الإنخراط في الجيش العثماني 1912.

- الوث : 01، إعلان صادر من الوزارة الكبرى التونسية عن الوزير الأكبر يوسف جعيط بتاريخ 28 فيفري 1912م، يتطرق إلى قدوم بعثة من الدولة العثمانية لتجنيد الأهالي التونسيين في الجيش العثماني بطرابلس .

- الوث : 30، إعلان صادر من الوزارة الكبرى التونسية عن الوزير الأكبر يوسف جعيط بتاريخ 14 نوفمبر 1911م، يتطرق إلى فتح اكتتابات بمدينة تونس وبجهات العمالة لجمع المال وإرساله إلى الجيش العثماني.

ب- الوثائق المنشورة:

- الحاج عبدالسلام أدهم، أحمد صدقي الدّجاني، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية 1881-1911، منشورات جامعة بنغازي، دار صادر، بيروت، 1974.

- اللجنة الطرابلسية، الكتاب الأبيض في وحدة برقة وطرابلس، مطبعة الأنوار، القاهرة، 1949.

- تقرير مفصل عن جهود ومهمة وفد الهيئة التأسيسية الليبية لدى رؤساء وفود الدول العربية، جانفي - فيفري سنة 1951، مطبعة التقدم،القاهرة.

- جامعة الدول العربية، المسألة الليبية، القاهرة، 1950.

- محمد بشير المغيربي، وثائق جمعية عمر المختار(صفحة من تاريخ ليبيا)، مؤسسة دار الهلال، القاهرة، 1993.

- نقولا زيادة، ليبيا سنة 1948 (وثيقة رسمية)، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1966.

- وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية: شعبة الوثائق العربية، محاضرات الجمعية الوطنية التأسيسية الليبية ولجنة الدستور المنبثقة عنها سنة 1370-1371هـ / 1950-1951م.

ج- الكتب :

- أحمد بك النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مكتبة الفرجاني، ليبيا، (د.ت).

- أحمد زارم ، حتى لا يضيع التاريخ، ذكريات من الماضي القريب، دار الحرية للطباعة، طرابلس، 1972.

- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط3، الناشرون دارف المحدودة، لندن، (د.ت).

- الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الليبيين في ديار الهجرة من سنة 1343هـ/1924م إلى سنة 1372هـ/1952م،ط2، الناشرون دارف المحدودة، لندن، 1985.

- الطاهر أحمد الزاوي، عمر المختار الحلقة الأخيرة من الجهاد الوطني في ليبيا، ط2، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2004.

- الهادي إبراهيم المشيرقي، ذكريات في نصف قرن من الأحداث الاجتماعية والسياسية، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، 1988.

- أنور باشا، مذكرات أنور باشا في طرابلس الغرب، تر عبد المولى صالح الحرير، مركز بحوث ودراسات الجهاد الليبي، طرابلس، 1979.

- بشير السعداوي، فظائع الاستعمار الإيطالي الفاشستي في طرابلس- برقة ، منشورات جمعية الدفاع عن طرابلس- برقة ، (د.ت).

- جميل عارف، صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام، ج1، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1977.

- جورج ريمون، من داخل معسكرات الجهاد في ليبيا، تر محمد عبد الكريم الوافي، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1972.

- جيوليتي، مذكرات جيوليتي، الأسرار السياسية والعسكرية لحرب ليبيا 1911-1912، تر محمد خليفة التليسي، ط3، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، 1986.

- خير الدين بربروس، مذكرات خير الدين بربروس، تر محمد دراج، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، 2010.

- دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره، لندن، 1989.

- رودولفو غراتسياني، برقة الهادئة، تر إبراهيم سالم بن عامر، ط4، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1998.

- شارا فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، تر و تح محمد عبد الكريم الوافي، ط3، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1994.

- عبد الحميد الثاني، السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية 1891-1908، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979.

- غوتلوب أدولف كراوزه، الدواخل الليبية في مجموعة دراسات الرحالة الألماني، تر عماد الدين غانم، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1993.

- فرانسيس ماكولا، الغزاة، تر عبد الحميد شقلوف، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1979.

- فرانسيس ماكولا، حرب إيطاليا من أجل الصحراء، مشاهدات المراسل الحربي البريطاني مع الإيطاليين في طرابلس، تر عبد المولى صالح الحرير، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1991.

- محمد إبراهيم لطفي المصري، تاريخ حرب طرابلس، مطبعة مؤسسة الأمير فاروق، 1946.

- محمد أسد، الطريق إلى الإسلام، تر عفيف البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1977.

- محمد الطيب الأشهب، برقة العربية أمس واليوم، مطبعة الهواري، مصر، (د.ت).

- محمد الطيب الأشهب، عمر المختار، سلسلة أبطال الجهاد والسياسة في ليبيا، مطبعة محمد عاطف، مصر، (د.ت).

- محمد بن عثمان الحشائشي التونسي، رحلة الحشائشي إلى ليبيا 1895، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب، تق و تح علي مصطفى المصراتي، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 1965.

- محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، أعدها للنشر طلحة جبريل، طوب للاستثمار والخدمات ، الرباط، 1966.

- محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1948.

- محمد فؤاد شكري، ميلاد دولة ليبيا الحديثة، وثائق تحريرها واستقلالها، ج 1، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1957.

- محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، تر عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، مطبعة الغريب، بيروت، (د.ت).

- مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ط1، بريطانيا، 1992، توزيع وكالة الأهرام للتوزيع، قليوب، مصر.

- هيئة تحرير ليبيا، الفظائع السود الحمر من صفحات الاستعمار الإيطالي في ليبيا أو التمدين بالحديد والنار، ط2، مطبعة الكرنك، القاهرة، 1948.

- وليم. س. اسكيو، أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا 1911-1912، تر ميلاد المقرحي، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988.

د- الجرائد:

***البلاغ الجزائري:**

- جريدة البلاغ الجزائري، العدد: 211، بتاريخ 22 ماي 1931.
- جريدة البلاغ الجزائري، العدد: 214، بتاريخ 12 جوان 1931.
- جريدة البلاغ الجزائري، العدد: 230، بتاريخ 16 أكتوبر 1931.
- جريدة البلاغ الجزائري، العدد: 233، بتاريخ 6 نوفمبر 1931.
- جريدة البلاغ الجزائري، العدد: 234، بتاريخ 13 نوفمبر 1931.
- جريدة البلاغ الجزائري، العدد: 248، بتاريخ 2 فيفري 1932.

***البصائر:**

- جريدة البصائر، العدد: 152، بتاريخ 11 فيفري 1931.
- جريدة البصائر، العدد: 88، بتاريخ 25 جويلية 1949.
- جريدة البصائر، العدد: 89، بتاريخ 08 أوت 1949.
- جريدة البصائر، العدد: 94، بتاريخ 07 نوفمبر 1949.
- جريدة البصائر، العدد: 96، بتاريخ 28 نوفمبر1950.
- جريدة البصائر، العدد: 97، بتاريخ ، 05 ديسمبر1949.
- جريدة البصائر، العدد: 99، بتاريخ ، 19 ديسمبر1949.
- جريدة البصائر، العدد: 100، بتاريخ 26 ديسمبر1949.
- جريدة البصائر، العدد: 101، بتاريخ 02 جانفي 1950.
- جريدة البصائر، العدد: 106، بتاريخ 06 فيفري 1950.

- جريدة البصائر، العدد: 109، بتاريخ 27 فيفري 1950.

- جريدة البصائر، العدد: 112، بتاريخ 20 مارس 1950.

- جريدة البصائر، العدد: 113، بتاريخ 27 مارس 1950.

- جريدة البصائر، العدد: 116، بتاريخ 17 أفريل 1950.

- جريدة البصائر، العدد: 117، بتاريخ 24 أفريل 1950.

- جريدة البصائر، العدد: 118، بتاريخ 01 ماي 1950.

- جريدة البصائر، العدد: 120، بتاريخ 22 ماي 1950.

- جريدة البصائر، العدد: 123، بتاريخ 12 جوان 1950.

- جريدة البصائر، العدد: 126، بتاريخ 10 جويلية 1950.

- جريدة البصائر، العدد: 132، بتاريخ 09 أكتوبر 1950.

- جريدة البصائر، العدد: 133، بتاريخ 23 أكتوبر 1950.

2- المراجع :

أ- الكتب :

- إبراهيم أبو عزوم ، الجمعية الوطنية بفزان 1946 -1950، السيرة التاريخية ، دار التراث للنشر والتوزيع، طرابلس،2014 .

- إبراهيم أحمد أبو القاسم، المهاجرون الليبيون بالبلاد التونسية (1911-1957)، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 1992.

- إبراهيم فتحي عميش، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، برنيق للطباعة والترجمة والنشر، 2008.

- أبي اليقظان الحاج إبراهيم، سليمان الباروني باشا في أطوار حياته، 1958.

- اتوري روسي، طرابلس تحت حكم الإسبان وفرسان مالطا، تر خليفة محمد التليسي، ط2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1985.

- إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، تر خليفة محمد التليسي، ط2، الدار العربية للكتاب، 1991.

- أتيلو موري، الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا، تر خليفة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1984.

- أحمد صدقي الدجاني، الحركة السنوسية نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 1967.

- أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في آخر العهد العثماني الثاني 1882-1911، المطبعة الفنية الحديثة، بنغازي، 1971.

- أحمد عطية مدلل، التدخل الأجنبي في ليبيا 1881-1915، ج1، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2007.

- أحمد عمران بن سليم، المقالة في ليبيا نشأتها وتطورها خلال العهد العثماني الثاني 1866-1911، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1992.

- أسماء مصطفى الأسطى، الصحافة الليبية - دراسة حصرية تحليلية وببليوغرافيا 1866-2003، مجلس الثقافة العام، سرت، 2008.

- إسماعيل أحمد ياغي محمود شاكر، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (قارة إفريقية)، ج2، دار المريخ، الرياض، 1970.

- الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح يحي بوعزيز، دار البصائر، الجزائر، 2007.

- الطاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، ط3، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2004.

- الطاهر أحمد الزاوي، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، ط2، دار المعارف، 1963.

- الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، 1970.

- المجلس الأعلى للغة العربية، قطب الأئمة أطفيش العلم والعمل لصلاح الجماعة والوطن، الجزائر، 2011.

- المنصف وناس وآخرون، التاريخ المجهول، العلاقات اللّيبيّة الفرنسيّة في فزّان 1943-1956، معهد البحوث المغاربية المعاصرة، سراس للنشر، 2012.

- الهادي مصطفى أبو لقمة، سعد خليل القزيري، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1995.

- باولو مالتيزي، ليبيا أرض الميعاد، تر عبد الرحمن سالم العجلي، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1992.

- بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، تر نور الدين حاطوم، ط2، مطبعة جامعة دمشق، 1960.

- تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني (دراسة تاريخية اجتماعية)، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1988.

- جلال يحي، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، 1966.

- جمال مشري، جغرافية الجزائر والمغرب العربي، المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1987.

- حسن محمد جوهر وآخرون، ليبيا، دار المعارف، القاهرة، 1960.

- حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته من قبل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي، ج1، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، 1992.

- خليفة عبد المجيد المنتصر، ليبيا قبل المحنة وبعدها، وزارة الأنباء والإرشاد، طرابلس، (د.ت).

- خليفة محمد التليسي، حكاية مدينة طرابلس لدى الرحالة العرب والأجانب، الدار العربية للكتاب، طرابلس- ليبيا، (د.ت).

- راسم رشدي، طرابلس الغرب بين الماضي والحاضر، دار النيل للطباعة، القاهرة، 1953.

- رأفت الشيخ، في تاريخ العرب الحديث، ط4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983.

- رشيد الجوهري، شمال إفريقيا، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، 1966.

- روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، تر نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1963.

- زاهر رياض، استعمار القارة الإفريقية، دار المعرفة، القاهرة، 1966.

- سالم الحجاجي، ليبيا الجديدة، ط2، منشورات مجمع الفتح للجامعات، طرابلس، 1989.

- سامي حكيم، حقيقة ليبيا، ط2، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1970.

- سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا، تحليلها ونصوصها، دار المعرفة، القاهرة، 1964.

- سمعان بطرس فتح الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1974.

- شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000.

- شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1977.

- صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية، منشورات جامعة الدول العربية، مطبعة الرسالة، 1977.

- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، قسم البحوث والدراسات التاريخية والجغرافية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، المطبعة الفنية الحديثة، 1970.

- عاصم الدسوقي، في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1995.

- عبد الجبار محمود السامرائي، الأطماع الصهيونية التوسعية في البلاد العربية، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، 2002.

- عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.

- عبد العزيز الصويعي، المطابع والمطبوعات الليبية قبيل الاحتلال الايطالي، المنشأة العامة للنشر ، طرابلس، 1985.

- عبد العزيز الصويعي، بدايات الصحافة الليبية 1866-1922، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1989.

- عبد العزيز رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ت).

- عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبية، ط2، دار الكتب والوثائق القومية، 1971.

- عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ت).

- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر- تونس- المغرب- ليبيا)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

- عبد المنصف حافظ البوري، الغزو الايطالي لليبيا، دراسة في العلاقات الدولية، الدار العربية للكتاب، 1983.

- عبد المنعم الجميعي، الدولة العثمانية والمغرب العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007.

- علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار 1830-1932، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

- علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، الإمام محمد بن علي السنوسي ومنهجه في التأسيس (التعليمي والحركي والتربوي والدعوي والسياسي)، ج1، مكتبة التابعين، القاهرة، 2001.

- علي محمد محمد الصلابي، الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، سيرة الزعيمين إدريس السنوسي وعمر المختار،ج2، مكتبة التابعين، القاهرة، 2001.

- علي محمد محمد الصلابي، الحركة السنوسية في إفريقيا، ط3، دار المعرفة، لبنان، 2009.

- علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض و أسباب السقوط، دار ابن الجوزي، القاهرة، 2007.

- علي محمد محمد الصلابي، عمر المختار نشأته وأعماله واستشهاده، المكتبة العصرية، بيروت،(د.ت).

- علي مصطفى المصراتي، صحافة ليبيا في نصف قرن، دار الكشاف، بيروت، 1960.

- عمر التومي الشيباني، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، جامعة طرابلس، ليبيا، 2006.

- عمر رمضان حموده، التيار القومي في ليبيا وأثره في الحركة الوطنية 1943-1969، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2010.

- عمر محمد الباروني، الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، مطبعة ماجي، طرابلس، 1952.

- غوليام تاردوتشي، إستطان برقة قديما و حديثا، تر إبراهيم أحمد المهدوي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، (د.ت).

- فتحي ليسير، خليفة بن عسكر، بيوغرافيا قائد غامض، منشورات مركز سرسينا للبحث حول الجزر المتوسطية، التسفير الفني، صفاقس، تونس، 2001.

- فرانشسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تر خليفة محمد التليسي، ط2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام، ليبيا، 1984.

- فرانشسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني، تر و تق خليفة محمد التليسي، ط2، منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1984.

- فرانشسكو مالجيري، الحرب الليبية 1911-1912، تر وهبي البوري، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1978.

- فليب ذي فرازي، تاريخ الصحافة العربية، مطبعة الأديب، بيروت، 1913.

- كمال علي مسعود الويبه، الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب (1911-1842)، مر طاهر خلف الله، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات التاريخية، ليبيا، 2005.

- كوستا تريوبرينا، طرابلس من 1510 إلى 1850، تر خليفة محمد التليسي ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، 1985.

- مجموعة من الأساتذة والباحثين، معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2008.

- مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، دار الثقافة، بيروت، 1966.

- محمد بلخير الهاني الهاشمي، الغزو الإيطالي وبداية حركة المقاومة المسلحة، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1985.

- محمد سعيد القشاط، القرضابية 28-29 أفريل 1915، دار المسيرة، بيروت، 1978.

- محمد عبد الرزاق مناع، جذوة النضال العربي في ليبيا، ط2، دار مكتبة الفكر، طرابلس، 1972.

- محمد عبد الرزاق مناع، صالح الاطيوش حياته وجهاده، ليبيا، 1983.

- محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

- محمد كمال الدسوقي، تاريخ أوروبا الحديث 1800-1918، مطبعة النهضة الجديدة، أسيوط، (د.ت).

- محمد كمال، ليبيا الشقيقة ولاية برقة، دار الهناء، مصر، 1955.

- محمد محمود إسماعيل، عمر المختار شهيد الإسلام وأسد الصحراء، مكتبة القرآن للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، 1992.

- محمد مسعود فشيكة، رمضان السويحلي، دار الفرجاني، ليبيا، 1974.

- محمد مصطفى الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية بليبيا أثناء العهد الإيطالي، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1971.

- محمد مصطفى بازامة، العدوان أو الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا، ط1، مكتبة الفرجاني، طرابلس، القاهرة، 1974.

- محمد مصطفى بازامة، بداية المأساة، المطبعة الأهلية، بنغازي، 1961.

- محمد مصطفى بازامة، ليبيا في عشرين سنة من حكم الإسبان (1530-1510)، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1965.

- محمد مفتاح قريو، معارك الجهاد التي وقعت في مصراتة زمن الحروب الصليبية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، 1994.

- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، صفحات من التاريخ السياسي، ج1، ميلاد دولة الاستقلال، مركز الدراسات الليبية اكسفورد، دار الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004.

- محمود الشنيطي، قضية ليبيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951.

- محمود العرفاوي، مخاض الإمبريالية والفاشية الإيطاليتين 1882-1912، ج2، تر عمر الطاهر، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا، 1991.

- محمود حسن صالح منسي، الحملة الإيطالية على ليبيا، دراسة وثائقية في استراتيجيه الاستعمار والعلاقات الدولية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1980.

- محمود شاكر، التاريخ المعاصر لبلاد المغرب، ط2، المكتب الإسلامي،1996.

- محمود شاكر، ليبية، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 1972.

- محمود شلبي، حياة عمر المختار، ط6، دار الجبل، بيروت، 1996.

- محمود عامر، تاريخ ليبيا المعاصر، منشورات جامعة دمشق، 1991.

- محمود علي عامر، محمد خير فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى- ليبية)، منشورات جامعة دمشق، 1999-2000.

- مراد أبو عجيلة القمودي، حكومة مصراتة الوطنية و أثرها على حركة الجهاد في ليبيا من سنة 1914-1922، مكتبة الزحف الأخضر للنشر والتوزيع، مصراتة، ليبيا، 2009.

- مصطفى حامد أرحومة، المقاومة الليبية التركية ضد الغزو الايطالي 1911-1912، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس، 1988.

- مصطفى علي هويدي، الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولى، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس، 1988.

- مفتاح السيد الشريف، الاستعمار الايطالي لليبيا، دار النشر الليبية، طرابلس، 1971.

- منصور عمر الشتيوي، الغزو الإيطالي لليبيا ، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1980.

- ميلاد المقرحي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1995.

- نعمة السيد، المغرب العربي، دار الحرية، بغداد، 1979.

- نفولا زيادة، برقة الدولة العربية الثامنة، ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، (د.ت).

- نقولا زيادة، الجغرافية والرحلات عند العرب، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1962.

- نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، منشورات معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية، المطبعة الكمالية، 1958.

- نقولا زيادة، مدن عربية، دار صادر، بيروت، 1965.

- نيقولا ايفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية (1516-1574)، تر يوسف عطا الله، دار الفارابي، بيروت، 1988.

- نيكولاي إيليتيش بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، تر عماد حاتم، ط2، دار الكتب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، 2001.

- هنري أنيس ميخائيل، العلاقات الإنجليزية الليبية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1970.

- هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، تر شاكر إبراهيم، ط1، منشورات المنشأة الشعبية للنشر، ليبيا، 1981.

- هنريكودي أوغسطيني، سكان ليبيا، ج2، تر خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1980.

- ياخيموفتش، الحرب التركية الإيطالية 1911-1912م، تر هاشم صلاح التكريتي، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، 1970.

ب- المجلات:

- إبراهيم علاء الدين، " أوضاع ليبيا ما بين الاحتلال الأسباني والنجدة العثمانية 1510-1551م"، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، سوريا، العددان 127-128، جويلية - ديسمبر 2014.

- إبراهيم فنجان الإمارة، " الانسحاب الأمريكي من قاعدة ويلس في ليبيا 1970"، مجلة دراسات تاريخية، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، العدد 15، ديسمبر 2013.

- أحمد حامد السيد، " استراتيجية الجهاد عند الباروني 1911-1917 دراسة في الوثائق الإيطالية"، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، العدد 18، جانفي 2008.

- أحمد عطية مدلل، " قوات الغزو الإيطالية وقوات المقاومة التركية في الحرب الليبية الإيطالية 1911 (دراسة نقدية موضوعية لأعدادها وعتادها اعتمدت على تحقيق المصادر) "، مجلة البحوث التاريخية، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، المجلد 31، العدد 1، جانفي 2009.

- إدريس محمد حسين أبو بكر، " ظهور ونشأة الأحزاب السياسية في ليبيا وموقفها من الإمارة السنوسية "، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس، المجلد 1، العدد 16، ج1، صيف 2015.

- أرويعي محمد علي قناوي، " اتصالات السيد أدريان بلت مندوب الأمم المتحدة بليبيا بالسيد أحمد سيف النصر رئيس الإدارة المحلية بإقليم فزان خلال سنة 1950م "، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة نواكشوط، موريتانيا، العدد 27، 2018.

- أرويعي محمد علي قناوي، " الشيخ عبد الحميد بن باديس وكفاح الشعب الليبي ضد الاحتلال الايطالي 1911-1939 "، مجلة البحوث التاريخية، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، السنة 34، العدد 01، جانفي 2012.

- أرويعي محمد علي قناوي، " القوة العربية الليبية ودورها في تحرير برقة من الاحتلال الإيطالي "، المجلة العلمية للدراسات التاريخية والحضارية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، العدد 01، 2018 .

- أرويعي محمد علي قناوي، " دور بشير السعداوي في مقاومة الاحتلال الإيطالي بمتصرفية الخمس 1907-1912، مجلة كلية الآداب، جامعة قار يونس، بنغازي، العدد 35، 2011.

- أرويعي محمد علي قناوي، " مسلاتة والوحدة الوطنية الليبية، اجتماع جامع المجابرة بالقصبات 21-23 أوت 1949 نموذجا "، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، العدد 35، 2011.

- أرويعي محمد علي قناوي، " موقف الأمير عمر طوسون من المقاومة الليبية للاحتلال الإيطالي 1911-1943م "، مجلة أبحاث، جامعة سرت، العدد 10، سبتمبر 2017.

- أرويعي محمد علي قناوي، " نشاط عمر فائق شنيب السياسي والثقافي بدمشق 1929-1940م (دراسة وثائقية)"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة نواكشوط، موريتانيا، العدد 31، 2018.

- الأمين ميلاد الأمين إبراهيم، " الأوضاع السياسية في المنطقة الغربية من ليبيا قبل الاحتلال الايطالي قبل 1912، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس، مصر، العدد 18، الجزء الثاني، 2017.

- الحواس غربي، " مقدمات الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911م (بناء التحالفات الدولية)"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الوادي، العدد 12، مارس 2017.

- السيد رجب حزاز، " الأحزاب الليبية وقضايا الاستقلال، الإمارة، الوحدة، 1946-1948 "، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، العدد 6، جوان 1975.

- الصالح الخفيفي، " جامعة الدول العربية وتأثيراتها على الاتجاهات السياسية في ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية "، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجاد 22، العدد 2، ديسمبر 2007.

- المدني سعيد عمر المدني، " الحراك السياسي في ليبيا 1939-1945 "، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد 12، فبراير 2014.

- الهادي مصطفى أبو لقمة، " الساحل الرابع تغيير في مفهوم الاستيطان الإيطالي "، مجلة الشهيد، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، العدد 4، 1983.

- آمال يونس علي فوني، " التعليم في برقة إبان الاحتلال الإيطالي (1911-1943)، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس، المجلد 3، العدد 18، ج2، صيف 2017.

- أميرة حسين محمود الكريمي، " بشير السعداوي 1884-1957 ودوره في المقاومة الليبية "، مجلة آداب دي قار، جامعة دي قار، المجلد 3، العدد 10، 2013.

- أمينة المقطون بن نصير، " الهيئات والأحزاب السياسية ودورها في نشر الوعي الوطني بالقضية الليبية بالداخل (1943-1948) "، مجلة مدارات تاريخية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، العدد 1، مارس 2019.

- جاسم محمد شطب العبيدي، " التجارة الصحراوية الأفريقية والمسألة الشرقية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين "، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 09، العدد 4، 2011.

- جاسم محمد شطب العبيدي، " المواقف العثمانية إزاء الدعوة السنوسية 1840- 1911 "، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 13، العدد 2، 2015.

- جفال عمر عمر، " جمعية العلماء المسلمين وموقفها من سياسة إدريس السنوسي اتجاه تحرير ليبيا (1940-1949م) "، مجلة قضايا تاريخية، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، المجلد 5، العدد 6، سبتمبر 2017.

- جميل موسى النجار، " السياسة التعليمية العثمانية وانعكاسها على ولاية طرابلس الغرب من عهد الوالي أحمد عزت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1857-1911م)، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد 14، 2002.

- خليفة الدويبي، " لمحات عن الحالة العسكرية في طرابلس الغرب قبيل الغزو الايطالي "، مجلة الشهيد، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، العدد 5، 1984.

- دلال علي السوري الشتيوي، " مؤتمرات العزيزية ودورها في توحيد حركة الجهاد "، مجلة كليات التربية، جامعة الزاوية، العدد 16، ديسمبر 2019.

- رابحة محمد خيضر، " دخول طرابلس الغرب تحت الحكم العثماني "، مجلة أبحاث، كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 6، العدد 2، 2007.

- سالم فرح عبد القادر، " الصحافة الإيطالية وموقفها من الغزو الإيطالي لليبيا 1910-1911 "، مجلة الجامعة الأسمرية، الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية، ليبيا، السنة 11، العدد 23.

- سالم فرح عبد القادر، " دور بنك دي روما banco diroma في التمهيد للغزو الإيطالي لليبيا (1907-1911)، مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية)، جامعة سبها، المجلد 9، العدد 1، 2008.

- سعاد محمد عمر الجفال، " الأوضاع السياسية في ولاية طرابلس الغرب وأثرها على الحركة التجارية خلال الفترة (1835-1911م) "، المجلة العلمية للدراسات التاريخية والحضارية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، العدد 03، جوان 2019 .

- سعد إدريس سعيد، " مظاهر الحياة الثقافية في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني (1835-1911م) "، المجلة العلمية للدراسات التاريخية والحضارية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، العدد 03، جوان 2019 .

- سلام محمد علي حمزة الأسدي، " الغزو الإيطالي لليبيا 1911 بين التسويات الدولية والاستعداد العسكري 1878-1911 (دراسة تاريخية وثائقية تحليلية)"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، العدد 13، أفريل 2013.

- صالح بوسليم، ميلود ميسوم، " الحركة السنوسية وامتدادها عبر الصحراء الكبرى: دراسة تاريخية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة غرداية، العدد 15، 2011.

- صالح عبد المولى، " نشأة وتكوين جيش التحرير الليبي ودوره في تحرير ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى جانب قوات الحلفاء 1940-1943م "، المجلة العلمية للدراسات التاريخية والحضارية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، العدد 04، ديسمبر 2019.

- صلاح صالح عبد المولى حسين، " التمهيد الاستيطاني الإيطالي في ليبيا 1913-1932"، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، ليبيا، العدد 11، نوفمبر 2016.

- عائشة الجروشي علي، " النشاط السياسي والثقافي للمهاجرين من اندلاع الحرب العالمية الثانية حتى هزيمة الجيش الإيطالي 1939-1943م" ، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المؤسسة العربية للاستثمارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، العدد 1، جانفي 2012.

- عبد الله انبية المعلول، " هجرة بعض العلماء الليبيين إلى المشرق والمغرب خلال العهد الإيطالي (الأسباب والنتائج) "، مجلة جامعة الزيتونة، جامعة الزيتونة، السنة الثانية، العدد 8، خريف 2018.

- عبد المنعم الأحمد، " أوضاع ولاية ليبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، سوريا، العددان 103-104، سبتمبر-ديسمبر 2008.

- عطية فتحي الويشي، " العثمانيون بطرابلس الغرب: جدلية العلاقة بين المجتمع والدولة (958-1330 هـ / 1551-1912 م) "، مجلة النشر العلمي، جامعة الكويت، السنة 35، العدد 140، خريف 2017.

- عفاف البشير المبروك عيسى، "الإصلاحات العثمانية في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني: المجالس البلدية نموذجا "، مجلة فكر وإبداع، رابطة الأدب الحديث، العدد 97، نوفمبر 2015.

- عقيل محمد البريار، " حركة التحرر الليبية في القرن العشرين "، مجلة الشهيد، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس، العدد 31، 2011.

- عقيل محمد البريار، " مصرف روما ودور السلطات التركية في الوقوف ضد التسلل الاقتصادي الايطالي 1907-1911، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس، العدد 2، 1982.

- علجية بشير العرفي، " الصحافة الوطنية في ليبيا 1943- "1951، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 22، العدد 2، ديسمبر 2007.

- علجية بشير العرفي، " نشاط الليبيين في ديار الهجرة وأثره على الحياة الثقافية في ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية "، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 22، العدد 1، ماي 2007.

- علي نمشي حميدي، " الأكاذيب والحجج الملفقة التي ساقتها الصحافة الايطالية لاحتلال ايطاليا لليبيا عام 1911 "، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، المجلد 23، العدد 97، 2017.

- عماد الدين غانم، " الرحالة الألماني رولفس وليبيا "، مجلة البحوث التاريخية، مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، السنة الأولى، العدد 1، جانفي 1979.

- فاتح رجب قدارة، " الدولة العثمانية في آثار الشيخ الطاهر الزاوي "، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، ليبيا، العدد 16، المجلد 4، نوفمبر 2014.

- فادية عبد العزيز القطعاني، " أوجه التشابه والاختلاف في حركة الجهاد عمر المختار في ليبيا ومحمد عبد الله حسن نور في الصومال"، المجلة الجامعية، العدد 15، بنغازي، 2012.

- محمد الأسطي، " صدى حركة الجهاد الليبي في العالم الإسلامي تبرعات ومتطوعون 1911-1912 "، مجلة الشهيد، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، العدد 5، 1984.

- محمد الهادي أبو عجيلة، " دور الحركة الوطنية الليبية في الكفاح ضد الأطماع الأجنبية في ليبيا عقب الحرب العالمية الثانية"، مجلة الساتل، جامعة 7 أكتوبر، ليبيا ، العدد1، 2006.

- محمد الهادي شعيرة، " ليبيا (الإسم ومدلولاته التاريخية) "، مجلة كلية الآداب والتربية، العدد الأول، بنغازي، 1958.

- محمد رجائي ريّان، " العلاقات الفرنسية الليبية، احتلال فرنسا لفزان مابين 1943- 1955 "، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، السنة التاسعة، العدد 35، جامعة الكويت، صيف 1989.

- محمد سريج، " النشاط السياسي الوطني في ليبيا 1928-1951 "، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية، جامعة تلمسان، المجلد 6، العدد 11، جانفي 2019.

- محمد عبد المجيد احبيل وعلي أحمد الدوماني، " ولاية طرابلس الغرب 1835-1855م (دراسة وثائقية للأوضاع السياسية)، مجلة جامعة سرت العلمية، جامعة سرت، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2016.

- محمد علي داهش، " عمر المختار وحركة المقاومة المسلحة في ليبيا ضد الاستعمار الايطالي 1911-1931 "، مجلة المؤرخ العربي، السنة الخامسة عشر، العدد 39، بغداد، 1988.

- محمد فاضل الجمالي، " كيف حققت ليبيا استقلالها، من ذكريات محمد فاضل الجمالي"، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 1، جانفي 1974.

- محمد مسعود جبران، " صفحات مطوية من نضال الشعب الليبي علي الفقيه حسن والكتلة الوطنية الحرة، مجلة الشهيد، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي ، طرابلس، العدد المزدوج 7 و 8، 1986-1987.

- محمد ودوع، " دور الجزائريين في الجهاد الليبي"، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر2، العدد 13، 2011.

- محمود العارف قشقش، " ليبيا من مشروع التجزئة إلى نيل الاستقلال 1945-1952 "، مجلة العلوم الإنسانية والعلمية والاجتماعية، جامعة المرقب، العدد 1، 2016.

- مختار رحيل مختار شقاف، " الإدارة الأجنبية في ليبيا في الفترة من 1943 إلى 1951"، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس، المجلد 1، العدد 16، ج5، صيف 2015.

- مسعود عبد الله مسعود، " ملامح الحياة الفكرية والثقافية في ليبيا أواخر الحكم العثماني حتى الاحتلال الإيطالي سنة 1911"، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، ليبيا، العدد 15، المجلد 3، 2013.

- مسعود محمد يونس، " قضية استقلال ليبيا في المحافل الدولية والإقليمية 1945-1952م"، مجلة جامعة بنغازي للعلوم والدراسات الإنسانية، جامعة بنغازي الحديثة، العدد 2، 2018.

- مصطفى حامد أرحومة، " معركة الهاني شارع الشط 23 أكتوبر 1911 م "، مجلة الشهيد، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي ، طرابلس، العدد 9، أكتوبر 1988.

- مصطفى حامد أرحومة، " مقدمات الحرب الإيطالية الليبية 1911م"، مجلة الشهيد، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس، العدد 4، 1983.

- مفتاح بلعيد غويطة، " الدور العربي تجاه القضية الليبية 1945-1952م دراسة في دور مصر والعراق وجامعة الدول العربية "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المرقب، العدد 14، مارس 2017.

- منذر عبيد رضيوي، " أثر هجرة قبيلة أولاد سليمان إلى تشاد في القرن التاسع عشر "، مجلة آداب ذي قار، جامعة ذي قار، العراق، المجلد 5، العدد 19، سبتمبر 2016.

- ميلاد امحمد الزليتي، " موقف السلطات الحاكمة في ليبيا من نشاط الرحالة العرب والأوروبيين في ليبيا في الفترة مابين 1798-1923م"، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، العدد الأول، (د.ت).

- نصر الدين بشير العربي، " المصالح الفرنسية في ليبيا خلال عام 1914 وعلاقتها مع الإيطاليين كما تطلعنا عليها وثائق الأرشيف الوطني الفرنسي "، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران، العدد 19-20، أكتوبر 2015.

- نصر الدين بشير العربي، " سياسة النفي الإيطالية تجاه الليبيين خلال الحرب العالمية الأولى "، مجلة مدارات تاريخية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات ، العدد 1، مارس 2019.

- نغم أكرم الجميلي، " التعليم في ولاية طرابلس الغرب 1839-1911 "، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، العدد 4، ديسمبر 2012.

- نهاية محمد صالح الحمداني، " نشاط يهود ليبيا في العهد العثماني 1551-1911م "، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 8، العدد 23، ديسمبر 2008.

- وفاء الضاوي محمد خليفة، " ثورة التطهير الشاملة ضد الوجود الإيطالي في ليبيا مايو - أغسطس 2015م "، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس، المجلد 1، العدد 16، ج5، صيف 2015.

- وفاء كاظم ماضي الكندي، " قراءة في الأحوال الصحية والعادات الغذائية لمجتمع ولاية طرابلس الغرب (1911-1835م)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العراق، العدد 13، أفريل 2013.

- وليد خالد يوسف، " نشأة وتطور الجيش الليبي في العهد الملكي 1951- 1969 "، مجلة سر من رأى، كلية التربية، جامعة تكريت، العراق، السنة التاسعة، العدد 32، 2013.

- وليد خالف يوسف، " حكم الأسرة القرمانلية في ولاية طرابلس الغرب (1835/1711م) "، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 19، العدد 6، جوان 2012.

- ياسين شهاب شكري، " سالنامات ولاية طرابلس الغرب وأهميتها في دراسة التاريخ الليبي الحديث"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، المجلد 14، العدد 3، أفريل 2016.

- يونس حسن محمد، " الأوضاع الإدارية والاقتصادية والثقافية في ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني 1935-1911م "، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، جامعة سبها، المجلد 9، العدد 3، 2010.

ج- الندوات والملتقيات:

* المؤتمر الدولي الثاني لقيام الجمهورية الطرابلسية، تنظيم كلية الآداب والعلوم مسلاتة، جامعة المرقب، 14-15 نوفمبر 2018.

- الزرقاء سالم محمد حسين، " الجمهورية الطرابلسية أول محاولة لتوحيد العمل السياسي في إقليم طرابلس نوفمبر 1918- أفريل 1919".

- المبروك محمود صالح سليمان وأكرم عثمان عبد الرزاق عمر، " سليمان الباروني ودوره في تأسيس الجمهورية الطرابلسية ".

- دلال النواري سلامة عبد الكريم، " أسباب تأسيس الجمهورية الطرابلسية 1918-1923 ".

- سمية سالم الشعالي، " مفاوضات الجمهورية الطرابلسية مع القوات الإيطالية، مفاوضات خلة الزيتونة. إعلان القانون الأساسي نموذجا ".

- صلاح محمد إجبارة وعلي اعجيل اشيوي، " قيام وانهيار الجمهورية الطرابلسية وأثر ذلك على حركة الجهاد الليبي في ولاية طرابلس الغرب ".

- عبد المنعم محمد جمال الدين الصادق، " الموقف الإيطالي من الجمهورية الطرابلسية ".

- فتحي عطية محفوظ، " النشاط السياسي لزعماء غرب ليبيا خلال النصف الثاني من الحرب العالمية الأولى حتى قيام الجمهورية الطرابلسية 1916-1918م ".

- مفتاح ناجي مفتاح أبو الأجراس،"الجمهورية الطرابلسية (2018/11/16 م)الأسباب والنتائج".

- نهايةمحمد صالح وعماد عبد العزيز يوسف، " الجمهورية الطرابلسية 1918-1919 ".

* المؤتمر الدولي الخامس الموسوم " العرب والترك عبر العصور "، تنظيم قسم التاريخ والحضارة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، مصر، 4-5 مارس 2013.

- مخلوف امحمد سلامة القروي، " الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب أنواعها، طرق جبايتها، الآثار المترتبة عليها ".

* المؤتمر العالمي الثاني عن تاريخ الملك عبد العزيز، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 20-21 جمادى الأولى 1436 هـ / 11-12 مارس 2015.

- أرويعي محمد علي قناوي، " الملك عبد العزيز بن سعود وجهاد الشعب الليبي ضد الاحتلال الإيطالي 1329-1370 هـ / 1911-1951 م".

* الندوة الدولية " عمر المختار "، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، بالاشتراك مع جامعة عمر المختار، 16-17 ديسمبر 2008.

- أرويعي محمد علي قناوي، " صدى استشهاد عمر المختار في الوطن العربي ".

* مؤتمر سرت للسلام واللحمة الوطنية برعاية جامعة سرت، كلية الآداب واتحاد مؤسسات المجتمع المدني، سرت 21-22 جانفي2013 م.

- أرويعي محمد علي قناوي، " بشير السعداوي وتوحيد الزعامة الوطنية بين إقليمي طرابلس وبرقة (مؤتمر سرت 21 جانفي 1922م أنموذجا).

* الملتقى الوطني الثاني حول الإيالات المغاربية العثمانية في الكتابات التاريخية المحلية والأجنبية، تنظيم مخبر الدراسات المغاربية النخب وبناء الدولة الوطنية ومخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة أحمد بن بلة وهران 1، 27 أفريل 2017.

- مسعود بقادي، " التواجد العثماني بطرابلس الغرب فتح أم احتلال ".

- نبيل لزعر، " الأوضاع العامة لطرابلس الغرب أواخر العهد العثماني الثاني".

د- الرسائل الجامعية:

- إبراهيم أحمد أبو القاسم، المسألة الليبية و السياسة المصرية 1911-1951، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة تونس الأولى، 1996-1997.

- أبو بكر خليفة شليق، المجاهد أحمد الشريف السنوسي (حياته ونضاله 1873-1933)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2011.

- إدريس محمد حسين أبو بكر، دور إدريس السنوسي في الحركة الوطنية في ليبيا وتأسيسه للملكة الليبية (1911/1969م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة عين شمس، 2012.

- أسامة الدسوقي بركات، اليهود في ليبيا ودورهم من 1911 حتى 1951، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة طنطا، 2000.

- افراج نائر جاسم حمدون، السياسة العثمانية في ليبيا 1835-1913م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2001.

- الحواس غربي، الاحتلال الإيطالي بليبيا (1911-1951م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2016-2017.

- إيمان محمد عبد علوان، دور يوسف باشا القرمانلي السياسي في طرابلس الغرب (1795-1832 م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة بغداد، العراق، 2017.

- زينب مصطفى منصور دوشي، العلاقات الطرابلسية - الأمريكية في عهد الأسرة القرمانلية خلال (1801-1805)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، 2013/2012.

- سامي هاشم خيالة، موقف الدول الأوروبية من الحرب الليبية الإيطالية الليبية 1911-1912، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة سانت كلمنت، بغداد، 2010.

- سميرة بوزبوجة، الأبعاد الحضارية والثقافية في ليبيا (الطريقة السنوسية نموذجا)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس، 2011/2010.

- سميرة بوزبوجة، الطريقة السنوسية 1911-1951 ومواقفها من قضايا العصر محليا- إقليميا- ودوليا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، 2018/2017.

- سميرة لحمر، مجلة المنار وقضايا المغرب العربي المسألة الطرابلسية نموذجا، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003-2004.

- عادل محمد محمد عثمان، مصر والقضية الليبية فيما بين عامي 1932-1951، أطروحة دكتوراه في الآداب، فرع التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة عين شمس، 2004.

- عائض بن حازم الروقي، حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني 1330-1332هـ/1912-1913م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، قسم الدراسات العليا التاريخية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1990.

- عبد السيد السنوسي مراجع إبراهيم، المقاومة الليبية للغزو الايطالي في الفترة 1911 إلى 1918 في مدن شرق ليبيا دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2012.

- عبد الكريم عياشي، دور منطقة شمال إفريقيا في تغيير موازين القوى أثناء الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الوادي، 2013-2014.

- محمد ودوع، مواقف ليبيا من الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001.

- مروان سمير عقلة نصير، برقة تحت الاحتلال البريطاني 1942-1953م، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1998.

-سعود دحدي، البعد الجهادي المغاربي للطريقة السنوسية (1842/1931)، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر (أوروبا - مغرب)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009-2010.

هـ- الموسوعات والمعاجم والأطالس:

- الطاهر أحمد الزاوي، معجم البلدان الليبية ، مكتبة النور، طرابلس، 1968.

- أمل عجيل وآخرون، قصة وتاريخ الحضارات العربية ق19-20، تاريخية-جغرافية-حضارية وأدبية، ليبيا السودان المغرب، بيروت، 1999.

- توفيق يوسف الواعي، موسوعة شهداء الحركة الإسلامية في العصر الحديث، ج1، دار التوزيع والنشر الإسلامي، القاهرة، 2006.

- خليفة محمد التليسي، معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911-1931، الدار العربية للكتاب، 1983.

- محمد التونجي، موسوعة مشاهير العالم، دار الجيل ، بيروت، لبنان، 1999.

- محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، (د.ت).

- محمد شفيق غربال وآخرون، الموسوعة العربية الميسرة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1972.

- محمود عتريس، معجم بلدان العالم، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2002.

- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية والسياسية، ج 18، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت، 2003.

ثانيا : باللغات الأجنبية :

1– Archives:

- **A.N.T (Tunis capitale)** :
  - **F avant l'année1881**:
    - **S : H.**
      - **B: 229.**
        - **Dos : 417.**
          - **S–dos : 03.**

- Doc : 02, rapport concernant la propagation de l'épidémie Choléra à Tripoli.

- **F.P.C** :
  - **S** : **A**.
    - **B**: **280**.
      - **Dos** : **01**.
        - **S-dos** : **02**, **correspondances concernant la situation politique et militaire au Sud tunisien et sa relation avec les événements ayant lieu à Tripoli 1915-1920**.

- Doc : 03, message de Mohammed Souf serviteur Sanoussiste, en date du 12 août 1915, narrant sa révolution à Tripoli.

- Doc : 09, message de Ahmed Ben Mohammed Ben Gacem à Blanc, secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 27 octobre 1915, où il démontre le désintérêt des offenses ayant lieu sur les frontières tunisiennes.

- Doc :11, message du commissaire de police au directeur de la sûreté tunisienne, en date du 22 septembre 1915, indiquant le déroulement de la révolution de Mohammed Souf sur les frontières tunisiennes.

- Doc :19, message de Mohammed Souf à Blanc, secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 16 décembre 1915, concernant l'affaire de Khelifa Ben Askar.

- **S–dos : 21, correspondances et rapports concernant le contrôle des mouvements de l'armée italienne à Tripoli 1934–1940.**

– Doc : 01, rapport secret de la sûreté tunisienne intitulé " Des manœuvres en Tripolitaine " en date du 2 décembre 1937.

– Doc : 03, rapport secret de la sûreté tunisienne intitulé " La nouvelle politique impériale en Libye " en date du 15 février 1938.

– Doc : 04, rapport du capitaine Bourhis au résident général de la république française en Tunisie, en date du 03 février 1939, concernant des informations sur la Libye, présenté par ses habitants.

- **S–dos : 23, La politique italienne contre les Français à Tripoli 1937–1940.**

– Doc : 01, rapport du directeur de la sûreté publique au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 11 juin 1937, à propos de la visite de Azzedine Bekar en Tunisie.

– Doc : 02, rapport du consul de France à Tripoli au ministre des affaires étrangères, en date du 11 janvier 1939, où il expose les échos de la visite du président du conseil en Tunisie.

- Doc : 03, rapport secret du directeur de la sûreté publique au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 09 février 1939, après la convocation du vice-consul italien à Sfax au consulat général en Tunisie.

- Doc : 04, rapport secret du directeur de la sûreté publique au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 19 février 1939, où il dévoile le contenu d'un télégramme chiffré par le bureau des affaires indigènes de Médenine à la direction de la sûreté publique.

- Doc : 06, rapport secret du contrôleur civil de Djerba au résident général de France en Tunisie, en date du 09 mai 1939, à propos du pèlerinage annuel des Juifs à Gheriba.

- Doc : 09, rapport du consul de France à Tripoli au ministre des affaires étrangères, en date du 18 août 1939, où il l'informe du retrait de l'autorisation commerciale concernant trois entrepôts français à Tripoli.

- Doc :11, rapport du consul de France à Tripoli au résident général en Tunisie, en date du 22 janvier 1940, après demande de l'administration italienne en vue de l'amélioration des relations commerciales avec le gouvernement tunisien.

- Doc :12, rapport du directeur des services de sécurité au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 10 mai

1940, où il expose les déclarations des ressortissants français expulsés par la Libye.

- **S–dos : 24, rapports à propos de la résistance tripolitaine opposant le colonialisme italien 1938–1939.**

– Doc : 01, rapport secret de la direction de la sûreté publique tunisienne intitulé " Revendication libyenne et la politique italienne " en date du 09 décembre 1936.

– Doc : 03,rapports secret du directeur de la sûreté publique au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 11 janvier 1939, qui concerne la propagande du comité de défense des émigrés tripolitains.

– Doc : 04,rapport secret de la direction de la sûreté publique tunisienne intitulé " Activité du comité de la défense des libyens de Damas " en date du 28 avril 1938.

– Doc : 05, appel de Ahmed Zarem au nom du comité de défense des émigrés tripolitains intitulé " Appel aux musulmans originaires de Tripolitaine et Cyrénaïque domiciliés en Tunisie et en Algérie ".

– Doc : 06, rapport secret du directeur de la sûreté publique au secrétaire général du gouvernement tunisien en date du 09

juin 1939 à propos des visites de Mohsen Mohamed Dahfer en Tunisie.

- Doc : 08, Déclaration du comité de défense des émigrés tripolitains en Egypte intitulé " Dénonciation à l'opinion publique des agissements condamnables de l'Italie en Tripolitaine" en date du 14 décembre 1938.

- Doc : 09,rapport secret du directeur de la sûreté publique au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 23 décembre 1938, qui comporte l'existence d'une propagande effectuée par les Libyen en Tunisie au profit du comité de défense des émigrés tripolitains.

- Doc :10, rapport du chef de poste de police de Sbeïtla au contrôleur civil de Thala, en date du 28 décembre 1938, où il l'informe d'une demande de vente des cartes du comité de défense des émigrés tripolitains présentés par Meftah Arriguib.

- Doc :11, note qui indique que le comité de défense des tripolitains est disposé à faire une contrepropagande par radio au poste de Tunis.

- Doc :14, appel du comité de défense des tripolitains en Tunisie, après les événements de la mosquée de Bacha à Tripoli, en date du 09 février 1939.

- Doc :18, rapport secret du directeur de la sûreté publique au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 21 juin 1939, à propos de la visite de Mohamed Ben Mokhtar en Tunisie.

- Doc :19, rapport secret du directeur de la sûreté publique au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 26 octobre 1939, concernant le comité d'accueil et entraide des émigrés musulmans.

- Doc 20:, rapport secret du directeur de la sûreté publique au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 29 novembre 1939, concernant la lettre de Mohsen Dahfer à Ahmed Bey El Chetoui réfugié à Alexandrie.

- Doc: 21, rapport secret du directeur de la sûreté publique au directeur de l'administration générale et communale, en décembre 1939, concernant la fondation d'une subdivision du comité de défense des tripolitains à Sfax.

- Doc: 23, traduction d'une brochure intitulée " L'Italie et l'Albanie " en date du 4 mai 1939.

- Doc: 24, rapport en date du 07 décembre 1939 sur une annonce diffusée par radio de Tripoli qui appelle les Libyens refugiés à l'extérieur de retourner dans leur pays.

- **Dos : 02, de hauts ordres qui exigent l'accomplissement obligatoire du service militaire par les tripolitains résidant en Tunisie 1901–1928.**

– Doc :03, message du consul de France à Tripoli au secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 05 novembre 1901, à propos de la circulaire de la Daïra impérialiste exigeant le service militaire aux tripolitains résidant en Tunisie.

- **Dos : 03, réclamations et revendication présentées par des Tripolitains demandant l'asile en Tunisie 1900–1931.**

– Doc 15:, message du résident général au ministre des affaires étrangères, en date du 25 juin 1902, où il l'informe que le rapport mensuel du mois d'avril 1902 a inscrit l'arrivage de 11 tentes au secteur tunisien pour Ouled Chebel qui demandent l'autorisation d'installation à la régence tunisienne.

– Doc :33, l'émigration tripolitaine en Tunisie, juillet 1912.

– Doc :61, message du résident général de la république française à Blanc, secrétaire général du gouvernement tunisien, en date du 25 octobre 1911 insistant sur l'obligation de l'installation d'un nombre de postes de surveillance sur la bande frontière entre la Libye et la Tunisie.

- Doc :65, message du contrôleur civil, vice-consul de France à Gabès, à Dobler, délégué de la résidence générale de la république française, en date du 26 juillet 1912, indiquant le retour des libyens à leur pays à travers Gabès.

- Doc :68, message du contrôleur civil de Sfax à Dobler, délégué de la résidence générale de la république française, en date du 31 juillet 1912, à propos de l'émigration des Libyens à Sfax.

- **Dos**: **04**, **nomination d'un nouveau wali à Tripoli 1904**.

- Doc :01, message du consul général de France à Tripoli à Pichon, résident général de la république française en Tunisie, en date du 20 mai 1904.

- **Dos** : **08**.
  - **S-dos** : **04**, **des articles concernant la propagande tripolitaine contre la colonisation italienne par le biais de la presse** (**coupons journalistique**) **1911-1912**.

- Doc :08, article du journal ' le courrier de Tunisie ', série 16 novembre 1911, intitulé " Pas de contrebande de guerre " indiquant l'importance de la vigilance et la rigueur dans l'application de la soumission au règlement de la neutralité à l'égard de la guerre entre la Libye et l'Italie.

- Doc :09, article du journal ' La Tunisie Française ', série 30 novembre 1911, titré " À la frontière tunisienne " qui aborde l'arrestation d'une caravane composée de 80 chameaux en vue de traverser les frontières tunisiennes.

- Doc :22, article du journal ' Le Républicain ', série 11 janvier 1912, titré " La neutralité de la Tunisie " qui confirme la neutralité de la France depuis le début de la guerre italo-turque.

- **S-dos** : **09**, **rapports à propos de la propagande du soutien de la présence des Italien à Tripoli 1911-1914**.

- Doc :01, rapport du contrôleur civil suppléant chargé des fonctions de contrôleur civil à Gafsa à Alapetite, ministre plénipotentiaire résident général de la république française, en date du 09 octobre 1911, afin de l'informer que sa région avait subi des séquelles après la guerre italo-turque.

- Doc :10, message du lieutenant de Ben Gardane au résident général de la république française, en date du 30 novembre 1912, en vue de l'informer de l'arrivée de trois italiens à Ben Gardane.

- **S-dos** : **21**, **Suleïman Barouni 1913-1925**.

- Doc :01, note de la direction de la sûreté publique tunisienne n° 2140, en date du 25 juin 1913, à propos de la

résidence de Suleïman Barouni à Radès et sa rencontre avec Hadj Djaouab.

- Doc :13, note de la direction de la sûreté publique tunisienne nº 2047, en date du 18 mai 1913, à propos du conseil de Suleïman Barouni qui propose aux Zouaras de rejoindre Tripoli.

- Doc :16, note de la direction de la sûreté publique tunisienne, en date du 06 avril 1914, au sujet de Suleïman Barouni qui avait l'intention d'aller en Algérie pour présenter ses condoléances à l'occasion du décès de son feu maître Hadj M'ahmed Ben Youssef.

- Doc :18, note de la direction de la sûreté publique tunisienne, en date du 07 avril 1914, à propos de Suleïman Barouni qui vient de quitter la Tunisie en direction de l'Algérie.

- Doc :19, note de la direction de la sûreté publique tunisienne, en date du 22 avril 1914,au sujet du retour de Suleïman Barouni en Tunisie.

- Doc :25, message du lieutenant Fievet, chef de l'annexe de Ben Gardane, au résident général de la république française en Tunisie, en date du 14 novembre 1914, au sujet de Suleïman Barouni qui annonce ses intentions de soulèvement de la tribu des Ouled Echeikh.

- Doc :26, message du lieutenant Fievet, chef de l'annexe de Ben Gardane, au résident général de la république française en Tunisie, en date du 09 octobre 1914, qui déclare la présence de Suleïman Barouni à Benghazi.

- Doc :34, message de Defrance, ministre de la république française en Egypte, à Delcassé, ministre des affaire étrangères, en date du 02 octobre 1914, à propos de l'arrestation des soldats ottomans qui se dirigeaient vers la Libye.

- Doc :39, message de Defrance, ministre plénipotentiaire chargé de l'agence et consulat général de France au Caire, à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 15 janvier 1915, soulignant le retour de Suleïman Barouni en Libye.

- Doc :40, message du consul de France à Tripoli à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 09 janvier 1915, sur les difficultés du contrôle des routes à l'intérieur de la Lybie qui entravent l'information sur la présence des soldats ottomans.

- Doc :41, message de Defrance, ministre de France au Caire, à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 30 janvier 1915, parlant du haut-commissaire britannique qui présentait ses salutations au cheikh des senoussistes.

- Doc :45, message du consul de France à Tripoli à Alapetite, résident général de la république française, en date du 01 juin

1915, confirmant l'entrée de Suleïman Barouni et Cheikh Souf en Lybie.

- **S–dos** :**24**, **rapport interdisant la navigation des navires étrangers sur les côtes tripolitaines 1914**.

– Doc :03, rapport du consul de France à Tripoli à Alapetite, résident général de la république française, en date du 31 août 1914, qui annonce que la navigation côtière est monopolisée par le drapeau italien.

- **Dos** : **09**.
- **S–dos** :**23**, **loi de propriété foncière à Tripoli 1914**.

– Doc :01, loi de propriété foncière à Tripoli, une copie du 26 janvier 1913.

- **Dos** : **11**.
- **S–dos** : **04**, **rapports concernant les mesures qui ont été prises par les italiens envers la résistance tripolitaine 1912–1935**.

– Doc :01, rapport de la direction des affaires politiques et commerciales, ministre des affaires étrangères, publié au Caire en date du 28 novembre 1912, intitulé ' Les Senoussis 'incitant Sidi Ahmed El Cherif à résister à la guerre contre les Italiens.

- Doc :09, rapport de Meynier, commandant militaire du territoire des Oasis, au gouverneur général de l'Algérie, en date du 28 mai 1914, à Ain Tabia à proximité de Gadames, comportant les situations militaires et politiques en Libye et les équipements sahariens au profit des italiens.

- Doc :10, rapport de Lecoutour, vice-consul de France à Benghazi, destiné à Viviani, président du conseil, ministre des affaires étrangères, en date du 20 juillet 1914,où il analyse les situations militaires au niveau du secteur de Cyrénaïque.

- Doc :11, rapport de Jousselin, consul de France à Tripoli,à Viviani, président du conseil, ministre des affaires étrangères, en date du 24 juillet 1914,où il procède à mettre au clair les déplacements militaires des Italiens en Libye.

- Doc :19, rapport de Jousselin, consul de France à Tripoli, à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 08 décembre 1914, à propos de l'arrivée du renfort militaire italien à cause de la révolution de Fezzan.

- Doc :22, rapport du capitaine Cottanceau, commandant supérieur du cercle de Touggort, au commandant militaire du territoire de Biskra, en date du 23 décembre 1914, concernant le retour des commerçants algériens à Ghadamès bien qu'ils

soient avertis de quitter le sol libyen juste après la défaite des italiens à Fezzan.

- Doc :29, message de Jousselin, consul de France à Tripoli, à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 17 janvier 1915, vis-à-vis de l'arrivée du colonel Miani à Tripoli se dirigeant vers l'Italie.

- Doc: 33, rapport de Jousselin, consul de France à Tripoli, à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 30 janvier 1915, à l'égard des bouleversements ayant lieu en Libye.

- Doc: 38, message de Jousselin, consul de France à Tripoli, à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 10 février 1915, concernant la nomination du nouveau wali Tassoni substitué à Druetti.

- Doc: 44, rapport de Jousselin, consul de France à Tripoli, à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 08 mai 1915, qui contient des renseignements sur la campagne de Sirte et son résultat.

• **Dos : 15, des correspondances recommandant l'imposition du passeport et du visa d'accès de la part des autorités italiennes à toute personne désirant entrer à Tripoli 1912-1913**.

- Doc :01, télégramme du consul de France à Tripoli à Alapetite, ministre plénipotentiaire, résident général de la république française à Tunis, en date du 19 mars 1912, à propos de la décision qui interdit l'accès des femmes et des enfants en Libye.

- Doc :04, message de la résidence général de la république française à Tunis, en date du 23 mars 1912, expliquant que selon la décision du consulat de Tripoli, il est interdit aux étrangers d'accéder en Libye sans qu'ils aient en leur possession un passeport récent.

- Doc :12, message du capitaine Deservaux, chef de l'annexe de Ben Gardane, au délégué de la résidence générale de la république française à Tunis, en date du 27 septembre 1913, pour le renseigner sur la guerre en Libye.

▪ **B**: **285**.

• **Dos** : **01**, **des correspondances entre le vice-consul de France à Benghazi et le ministre des affaires étrangères françaises à Tunis à propos de la réussite des missions expéditionnaires de Gentil et Foureau Lamy au Tchad**, **du conflit des tribus au sud de la Libye et Tchadet l'apparition du procureur de prophétie El Mahdi qui tentait unir ces tribus** .**1898-1907**.

- Doc :01, note du ministre plénipotentiaire de la résidence générale de la république française à Tunis n° 1455, en date du 26 mars 1898, où il demande l'acquisition de plus d'information à l'égard de la mission de Gentil au Tchad.

- Doc: 02, rapport de Bertrand, vice-consul de France à Benghazi,à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 25 mars 1900, concernant la tribu de Ouled Sliman.

- Doc: 03, rapport de Bertrand, vice-consul de France à Benghazi,à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 25 mars 1900, qui rapporte que le wali Tahir Pacha a emprunté 3000 livres aux juifs pour accomplir le versement des salaires des soldats.

- Doc: 04, rapport de Bertrand, vice-consul de France à Benghazi,à Delcassé, ministre des affaires étrangères, en date du 27 juillet 1900, par lequel il l'informe sur une caravane contenant les dents d'éléphant et les plumes d'autruche en route vers Benghazi.

- Doc: 05, message de Vernazza, vice-consul de France à Benghazi,à Stephen Pichon, ministre des affaires étrangères, en date du07 août 1907, par lequel il l'informe que Les Akhouans de Koufra ont écrit une lettre à leurs confrères des Zaouias des Senoussis de Ouadai recommandant d'être vigilants et attentifs

vis-à-vis d'un nègre arrivant du Soudan et qui procure la prophétie et confirme que toutes les tribus de la région de Dor sont fidèles à Senoussi de Koufra.

- Doc: 06, rapport émanant de la direction des affaires politiques du ministre des affaires étrangères qui traduit le message expédié de Koufra, en date du 15 juin 1907, concernant l'arrivée d'un nègre du Soudan qui prétend être le Mahdi Senoussi et la mise en route d'une caravane de Ouadai sous le commandement de Musa Mahrel.

❖ **A.W.O** :

✓ **S** : **I**, **affaires musulmanes 1837-1961**.

- **B**: **756 I13**, **refugiés libyens** (**1944-1946**)

-Liste des caravanes des réfugiés libyens dans les villes: Constantine, Alger, Blida.

- Message de Sous-préfet de Tiaret au préfet d'Oran n° 808, en date du 09 mars 1945, à propos des demandes de visas présentées par les réfugiés libyens à Tiaret se dirigeant vers Tripoli.

- Une ordonnance médicale à Mascara n° 1508, en date du 24 mars 1945, témoignant le traitement d'une famille réfugiée de la Libye.

- Message de Sous-préfet de Mascara au préfet d'Oran n° 7405, en date du 01 décembre 1945, en ce qui concerne l'expédition des données relatives aux réfugiés libyens.

- Message du consul de France à Tripoli au gouverneur général de l'Algérie n° 24, en date du 22 février 1946, lui proposant de retarder le retour des réfugiés libyens en Algérie vers Cyrénaïque si le temps le permet.

- Déclarations sur les sommes réservées aux dépenses dans le cadre du soutien des familles réfugiées dans la région d'Oran en date du 30 avril 1946.

- **B**: **6986 I23**, **presse et publications**, **pénétration de la presse arabe extérieure**.
- **Dos** : **journaux et revus d'Egypte et d'orient**.

- rapport du service des renseignements de Beyrouth n° 83, en date du 08 avril 1946, concernant le contenu de la presse libanaise titré ' Les pays arabes de l'Afrique du nord '.

- rapport secret du service des renseignements de Damas n° 73, en date du 17 avril 1946, en ce qui concerne la déclaration faite par Abderrahmane Azzam à la presse de Damas, intitulé ' La Tripolitaine et la ligue arabe '.

- rapport secret du service des renseignements de Beyrouth nº 91, en date du 17 avril 1946, à propos du contenu de la presse libanaise titré ' Déclaration de Azzam Pacha à Damas '.

2- Ouvrages:

- Askew. w. Europe and Italy's Acquisition on of Libya 1911-1912, Durham, 1973.

- Benjamin Higgins, Economic Development: Principles, Problems& Policies, New York: W.W Norton & Coy, 1968.

- Cachia. A, Libya under the second Ottoman occupation

(1835-1911), Tripoli, 1945.

- Denys Hay, The Italian Renaissance in its historical back ground, Cambridge University Press, 1963.

- Evans-Pritchard.E.E, The Sanusi of Cyrenaica, Oxford, 1949.

- Grant. A. J. and Temperley. H, Europe in the nineteenth and twentieth centuries 1789-1950, Longman Group Limited, London, 1971.

- H. Hearder and D. P.Vraley, A short history of Italy, Cambridge University Press, London, 1962.

- John and Gwenneth stokes, Europe and The Modern world, 1870-1983, Second Edition, printed in Great Britain, Longman, 1984.

- John Wright, Libya, London, 1969.

-John Wright, The best aircraft carrier in Africa, Britain and Libya 1943-51, from book North Africa: nation, state, and region, Edition by George Joffe, Routledge, London, 1993.

- John Wright, Travellers in Libya, Silphium press, 2005.

- Kinche. J, Seven Fallen Pillars, The Middle East 1915-1950, London, 1960.

- Louis Snyder, Historical Documents of the world, vol 1, Van Nostrand company, New York, 1958.

- Nickshoy C. Chatterji, The muddle of the Middle East, vol 1, Abhivan publication, New Delhi, 1973.

- Pelt Adrian, Libyan Independence and the United Nations, Yale University Press, 1970.

- Rennelle Lord, British Military Administration of Occupied Territories in Africa during the Years 1941-1947, London, 1948.

- Rivlin, Benjamin,The United Nations and The Italian Colonies, New York, 1950.

- Roberts.J, Europe 1880-1945, Longman, London, 1989.

- Ruth First, Libya: The Elusive Revolution, New York: Africana Publishing & Coy, 1975.

- Tittoni Renato, Italo-Turkish War (1911-1912), Kansas City Missouri, 1914.

-Khalidi Ismail Raghib, Constitutional Development in Libya, Beirut: Khayat's College Book Cooperative, 1956.

فهرس

الموضوعات

مقدمة..... أ
مدخـل : الأوضاع العامة في ليبيا قبل الاحتلال الايطالي 22
أولا: الموقع وأهميته..... 23
ثانيا: التسميات الجغرافية القديمة والحديثة لليبيا..... 24
ثالثا: الأوضاع السياسية والإدارية..... 27
1– الأوضاع السياسية..... 32
2– الأوضاع الإدارية..... 41
رابعا: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية..... 45
1– الأوضاع الاقتصادية..... 45
2– الأوضاع الاجتماعية..... 53
خامسا: الأوضاع الثقافية والدينية..... 55
1– الأوضاع الثقافية..... 55
2– الأوضاع الدينية..... 62
الفصـل الأول : إستراتيجية إيطاليا لغزو ليبيا..... 64
أولا: الأطماع الاستعمارية الأوروبية في ليبيا..... 65
1– الأطماع البريطانية..... 65
2– الأطماع الفرنسية..... 67
3– الاهتمام الألماني. 68
4– الاهتمام الأمريكي..... 70
5– الأطماع الإيطالية..... 71
ثانيا: المساعي الإيطالية مع الدول الأوروبية الكبرى..... 74
1– المساومات الإيطالية البريطانية..... 75
2– الاتفاق الإيطالي الفرنسي..... 78
3– التفاهم الإيطالي الألماني..... 81
4– التوافق الإيطالي النمساوي..... 82
5– التسوية الإيطالية الروسية..... 84
ثالثا: التغلغل الإيطالي في ليبيا..... 85

1– الاهتمام بالجالية الإيطالية..... 86
2– فتح فرع لمصرف روما..... 89
3– إرسال البعثات الاستكشافية..... 96
رابعا: الغزو الإيطالي لليبيا..... 100
1– الأسباب والدوافع..... 100
2– الدعاية الإعلامية..... 105
3– الحملة العسكرية..... 109
3–1 الإعداد للحملة..... 109
3–2 الإنذار الإيطالي..... 113
3–3 الرد العثماني على الإنذار..... 116
3–4 الإنزال العسكري وسقوط المدن الساحلية..... 119
الفصـل الثاني : ردود الفعل الأولية على الغزو الإيطالي..... 123
أولا: المقاومة الليبية العثمانية ضد الغزو..... 124
1– معركة بومليانة 10 أكتوبر 1911..... 129
2– معركة الهاني شارع الشط 23 أكتوبر 1911..... 130
3– معركة الهاني الكبرى 26 أكتوبر 1911..... 132
4– إعلان إيطاليا ضم طرابلس وبرقة 05 نوفمبر 1911..... 134
ثانيا: المواقف الدولية من الغزو..... 137
1– الموقف العثماني..... 137
2– المواقف الأوروبية..... 140
2–1 موقف بريطانيا..... 140
2–2 موقف ألمانيا..... 142
2–3 موقف النمسا..... 144
2–4 موقف فرنسا..... 146
2–5 موقف روسيا..... 148
3– صدى العدوان في العالمين العربي والإسلامي..... 149
ثالثا: معـــاهدة أوشي لـــوزان واستمرار المقاومة الليبية..... 153

1– نقل العمليـــات الحربية إلى البلقـــان..... 153
2– نقل العمليات الحربية إلى البحر الأحمر واليمن..... 155
3– المبادرات الدولية للتسوية..... 156
4– المفاوضات الثنائية ومعاهدة الصلح..... 158
5– إعلان المقاومة الوطنية الليبية..... 164
5–1 ميدان برقة..... 164
5–2 ميدان طرابلس..... 168
الفصل الثالث: أثر الحرب العالمية الأولى على المقاومة الليبية 175
أولا: ليبيا والحرب العالمية الأولى..... 176
1– تمركز قوات أحمد الشريف قرب الحدود المصرية..... 176
2– ثورة فزان وتراجع الاحتلال الإيطالي..... 177
3– معركة القرضابية (قصر بوهادي) وانعكاساتها..... 183
4– اتصالات العثمانيين والانجليز بأحمد الشريف..... 185
5– إقحام أحمد الشريف في الحرب..... 191
6– آثار حملة أحمد الشريف على المقاومة الليبية..... 196
ثانيا: المفاوضات بين محمد إدريس وبريطانيا وإيطاليا..... 197
1– رحلة محمد إدريس للحج..... 197
2– محمد إدريس وأوضاع برقة..... 199
3– اجتماع الزويتينة واتفاقية عكرمة..... 201
4– القانون الأساسي واتفاق الرجمة..... 206
ثالثا: الجمهورية الطرابلسية..... 209
1– قيام الجمهورية الطرابلسية..... 209
2– المواقف الدولية للجمهورية الطرابلسية..... 212
3– الموقف الإيطالي من الجمهورية الطرابلسية..... 216
4– صلح بنيادم وصدور القانون الأساسي..... 218
5– مؤتمر غريان..... 223
6– مؤتمر سرت..... 226

الفصل الرابع : رد الليبيين على سياسة إيطالية الفاشية..... 230
أولا: إعادة احتلال الفاشيين لليبيا..... 231
1- الاحتلال الشامل..... 231
2- السياسة الإيطالية الفاشية في ليبيا..... 235
ثانيا: مقاومة عمر المختار..... 244
1- مولده ونشأته..... 244
2- تكليفه بالمهام السنوسية..... 245
3- معاركه الأولى ضد إيطاليا..... 246
4- قيادته للمقاومة..... 248
5- مفاوضاته مع الإيطاليين..... 252
6- تعيين غراسياني وسياسة الإبادة..... 254
7- أسره وإعدامه..... 257
ثالثا: جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي..... 260
1- نشاطها في دمشق..... 260
2- نشاطها في تونس..... 267
الفصل الخامس : ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية والمواقف الوطنية والدولية من وحدتها..... 277
أولا: اشتراك ليبيا في الحرب العالمية الثانية..... 278
1- نشوب الحرب العالمية الثانية سبتمبر 1939..... 278
2- اجتماع فكتوريا..... 279
3- سياسة الإنجليز..... 283
4- تجنيد الليبيين..... 285
5- المجهود الليبي في الحرب..... 289
ثانيا: ليبيا تحت سيطرة الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية..... 293
1- الإدارة العسكرية البريطانية في برقة..... 293
2- الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس. 297
3- الإدارة العسكرية الفرنسية في فزان..... 301
ثالثا: النشاط السياسي للأحزاب والهيئات الوطنية:..... 305

1- النشاط السياسي في الخارج..... 307
1-1: اللجنة الطرابلسية..... 308
1-2: هيئة تحرير ليبيا..... 310
2- النشاط السياسي في الداخل..... 313
2-1: في برقة..... 313
- جمعية عمر المختار..... 314
- رابطة الشباب الإسلامي..... 318
- الجبهة الوطنية البرقاوية..... 318
- المؤتمر الوطني البرقاوي..... 320
2-2: في طرابلس..... 322
- الحزب الوطني الطرابلسي..... 322
- الجبهة الوطنية المتحدة..... 323
- الكتلة الوطنية الحرة..... 325
- حزب الاتحاد المصري الطرابلسي..... 326
- حزب العمال..... 327
- حزب الأحرار..... 329
- حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي..... 330
- حزب الاستقلال..... 331
2-3: في فزان..... 332
رابعا: مواقف الدول الكبرى ومساعي مصر والجامعة العربية..... 335
1- القضية الليبية في المحافل الدولية..... 335
1-1: مجلس لندن..... 336
1-2: مجلس باريس..... 339
1-3: مؤتمر الصلح..... 341
1-4: معاهدة الصلح..... 343
1-5: لجنة التحقيق الرباعية..... 346
1-6: اجتماع باريس..... 349

2– مصر والقضية الليبية..... 350
3– جامعة الدول العربية والقضية الليبية..... 353
الفصل السادس: قيام الدولة الليبية وسقوط الملكية..... 360
أولا: القضية الليبية أمام الأمم المتحدة ووصول محمد إدريس السنوسي إلى السلطة..... 361
1– القضية الليبية في الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة أفريل – ماي 1948..... 361
2– إعلان استقلال برقة..... 366
3– مؤتمر جامع المجابرة بالقصبات 21–23 أوت 1949..... 370
4– القضية الليبية في الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر – نوفمبر1949..... 372
ثانيا: تنفيذ قرار الأمم المتحدة واستقلال ليبيا 377
1– المجلس الاستشاري (مجلس العشرة)..... 377
2– اللجنة التحضيرية (لجنة الواحد والعشرين)..... 381
3– الجمعية الوطنية التأسيسية (لجنة الستين)..... 384
4– وضع الدستور..... 389
5– إعلان الاستقلال..... 393
ثالثا: معاهدات ليبيا مع الدول الغربية..... 395
1– أوضاع ليبيا غداة الاستقلال..... 395
2– معاهدة التحالف مع بريطانيا..... 399
3– الاتفاقيات العسكرية مع أمريكا..... 404
4– الاتفاقية الليبية الفرنسية..... 411
5– الفاتح سبتمبر 1969م..... 415
خاتمة..... 419
ملاحق..... 424
قائمة المصادر والمراجع..... 484
فهرس الموضوعات..... 538

الملخص:

تعالج هذه الدراسة تداخل القوى الدولية في القضية الليبية وما قابلها من ردود فعل وطنية من الليبيين، حيث أنه بعد الغزو الإيطالي لليبيا سنة 1911م واجهته ردود فعل أولية من المقاومة الليبية العثمانية، ثم استمرت المقاومة الوطنية الليبية بعد توقيع معاهدة أوشي لوزان، ولما أعاد الفاشيون احتلالهم للبلاد قامت مقاومة عمر المختار. رغم المجهود الليبي في الحرب العالمية الثانية غير أنه بعد دخول الحلفاء إلى ليبيا وُضِعت تحت سيطرة الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية، فناضل الليبيون من أجل وحدة ليبيا واستقلالها في الداخل والخارج، ولما تم ذلك وقعت ليبيا معاهدات مع الدول الغربية ألغاها الفاتح سبتمبر 1969م.

الكلمات المفتاحية: الغزو الإيطالي، الاحتلال الشامل، المقاومة، الإدارة العسكرية، النضال السياسي، الاستقلال، المعاهدات.

Résumé:

Cette étude porte sur l'ingérence des puissances internationales dans l'affaire libyenne et les réactions nationales des libyens qu'elle a rencontrées. Sachant que l'invasion italienne de la Libye a eu lieu en 1911, cette dernière a été confrontée aux premières réactions de la résistance libyenne Ottoman, puis cette résistance nationale libyenne s'est poursuivie après la signature du traité d'Ouchy Lausanne, et lorsque les fascistes ont réoccupé le pays, la résistance d'Omar Mokhtar s'est déclenchée. Malgré l'effort libyen durant la Seconde Guerre Mondiale, après l'entrée des alliées en Libye, cette dernière a été placée sous le contrôle de l'administration militaire britannique et française. Par conséquent, les libyens se sont battus pour l'unité et l'indépendance de la Libye tant à l'intérieur qu'à l'extérieur. Et lorsque cela s'est produit, la Libye a signé avec les pays occidentaux des traités qui ont été annulés le 1er septembre 1969.

mots clés : l'invasion italienne, occupation totale, résistance, administration militaire, lutte politique, indépendance, traités

Summary:

This study focuses on the interference by the international powers in the Libyan affair and the national reactions of Libyans it has faced. The Italian invasion of Libya, which took place in 1911, was faced with the first reactions of the Libyan Ottoman resistance, then this national resistance continued after the signing of the Ouchy treaty, and when the fascists reoccupied the country, Omar Mukhtar's resistance started. Despite the Libyan effort during the Second World War, after the allies entered Libya, the latter was placed under the control of the British and French military administration. As a result, Libyans fought for their unity and independence both inside and outside. And when that happened, Libya signed treaties with the western countries which were cancelled on September 1, 1969

Key words: Italian invasion, total occupation, resistance, military administration, political struggle, independence, treaties